مطالع الأنوار
على صحاح الآثار

في فتح ما استُغلق من كتاب الموطأ والبخاري ومسلم وإيضاح مُبهم لغاتها وبيان المختلف من أسماء رواتها وتمييز مُشكلها وتقييد مُهملها

تأليف
الفقيه المحدث العلامة الحافظ
أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الحميري الوهراني
ابن قُرقول
٥٠٥ - ٥٦٩ هـ

تحقيق
دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث

المجلد الأول
(أ ب)

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة قطر

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

إدارة الشؤون الإسلامية

دولة قطر

جميع الحقوق محفوظة لدار الفلاح

ولا يجوز نشر هذا الكتاب بأي صيغة

أو تصويره PDF إلا بإذن خطي من

صاحب الدار الأستاذ خالد الرتاجلة

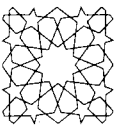

الطبعة الأولى

1433 هـ - 2012 م

رقم الإيداع

2011/16050

ترقيم دولي

978-977-716-295-1

دار الفلاح

للبحث العلمي وتحقيق التراث

١٨ شارع أحمس - حي الجامعة - الفيوم

ت ٠١٠٠٠٥٩٢٠٠

Kh_rbat@hotmail.com

مطالع الأنوار
على صحاح الآثار

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مطالع الأنوار
على صحاح الآثار

التحقيق والمقابلة والتعليق

أحمد عويس حنيدي أحمد فوزي إبراهيم

ربيع محمد عوض الله • عصام حمدي محمد • خالد مصطفى توفيق

محمد عبد الفتاح علي

بمساركة الباحثين بدار الفلاح

بإشراف

وسام محمد عبد العزيز • خالد الرباط

مقدمة التحقيق

إِنَّ الحَمْدَ للهِ نحمَدُهُ تَعَالىٰ ونَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ بالله تَعَالىٰ مِنْ شُرُورِ أَنْفسنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، إِنَّهُ مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَه وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰه إِلَّا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ..

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

وبعد ، ،

فإنَّ المتتبعَ لِما كُتِب عن السُّنَّةِ ومكانتِها من التشريعِ، وطُرقِ تدوينها وحِفْظِها، وتَمْييزِ صحيحها من سَقيمِها، وضبطِ ألفاظِها، ليجدُ كمًّا هائلًا من المُؤلفاتِ القديمةِ والحديثةِ التي تُظْهرُ بجلاءٍ دِقةَ المَنْهجِ العلميّ الفَريد في نقلِ النصوصِ والذي لا مَثيل لهُ عند أُمَّة مِنَ الأُممِ، ولكن من العجيب ظهور طوائفَ معاصرةٍ من المُتعالمين الذين يُشكِّكُونَ في السُّنَّة ووجدوا مَنْ يناصرهم في السِّرِّ والعلانية، وجعلُوا مِن بَعضِهم أسماءً كِبارًا لها دَويٌّ وضَخامةٌ، وإنَّما هي طبلٌ فارغٌ، وزِقٌ مِلْؤه هواءٌ، فضَلُّوا وأضلُّوا، وأَوغلوا في طريقِ الأوهامِ، وأكثرهم- إنْ لم يكُن كلُّهم- لم يطلع ويتأمَّل حججَ ثقاتِ العلماء وأئمةِ الدين، والتي تدلُّ علىٰ صحةِ السنَّةِ، وسلامةِ

المنهجِ الذي أوصَلَها إلينا، وهٰذا إمَّا بسببِ الاَغترار بما يظنون أنهم عليه من علم، أو تسفيههم لعلماء الإسلام تقليدًا لبعض المُستشرقينَ والفِرق الضالة، أو أنَّهم مغررٌ بهم، أو تأديةِ بعضِهم لدورٍ مطلوب منهم في الحملاتِ المنسقة لمحاربة الإسلام.

وإنْ كانت هٰذِه الشبهات ليست بالجديدة فجلّها اعتقادات لبعض الفرق الخارجة عن أهلِ السُّنة والجماعة، ولم تتوقف في وقتٍ من الأوقات؛ وإن اختلفت حدَّتها، ثم هي مع تطور وسائل الإعلام تسْتعرُ وتَشْتد، في محاولةٍ للحد من الصحوة الحديثية الموجودة عند كثير من طلبة العلم في العالم الإسلامي، بل ولإضعاف الثقة والإيمان بأصول الإسلام، والتقىٰ في ذلك جَمعٌ من «العلمانيين» مع بعض «الشيعة» و«المستشرقين» وتلامذتهم وآخرين، في خليطٍ عجيب لا يجمعه إلا الصَّدّ عن سبيل الله وتنكب الصراط المستقيم.

وإنَّ كتابنا هذا فيه مِنَ الدلالة علىٰ اهتمامِ علماء الأُمَّة بدقةِ نقل الأخبار وضبط ألفاظها، ونحن نقدمه مساهمةً في الزود عن حياض أصلٍ من أصولِ الدين، وخدمةً للتراث الإسلامي، وقد شوَّقنا للعمل في هذا الكتاب ما لمسناه أثناء تحقيقنا لكتاب «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» من كثرة ذِكر ابن الملقن له، ووافق ذلك أنَّ الأخ وائل بكر زهران كان قد شرع في نَسْخِه، ثم تركه لمشاغله، فسلَّمَنَا ما بَدَأَه، مما أعطانا دَفعةً أخرىٰ لإنجازه.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

وكتب: خالد الرباط

أهمية علم الحديث

اعلم أنَّ أنفَ العلومِ الشرعيةِ ومِفتاحَها، ومِشكاةَ الأدلةِ السمعيةِ ومصباحَها، ومبنىٰ شرائعِ الإسلامِ وأساسَها، ومُستندَ الروايات الفقهية كلها، ومأخذَ الفنون الدينية دقها وجلها، وأسوةَ جملة الأحكام وأسها، وقاعدةَ جميع العقائد وسماء العبادات وقطب مدارها، ومركز المعاملات ومحط حارها وقارها، هو **علمُ الحديث الشريف** الذي تعرف به جوامع الكلم وتنفجر منه ينابيع الحكم، وهو ملاك كل نهي وأمر، ولولاه لقال مَنْ شاء ما شاء، وخبط الناس خَبْط عشواء وركبوا متن عمياء، فطوبىٰ لِمَنْ جدَّ فيه وحصلَّ منه علىٰ تنويه يملك من العلوم النواصي ويقرب من أطرافها البعيد القاصي، ومَنْ لم يرضع مِنْ دره ولم يخض في بحره ولم يقتطف مِنْ زهره، ثم تعرض للكلام في المسائل والأحكام، فقد جارَ فيما حكمَ وقال علىٰ الله تعالىٰ ما لم يعلم، كيف وهو كلام رسول الله ﷺ والرسول أشرف الخلق كلهم أجمعين وقد أوتي جوامع الكلم وسواطع الحكم من عند رب العالمين، فكلامه أشرف الكلم وأفضلها وأجمع الحكم وأكملها، كما قيل: كلام الملوك ملك الكلام وهو تلو كلام الله تعالى العلام وثاني أدلة الأحكام، فإن علوم القرآن وعقائد الإسلام بأسرها وأحكام الشريعة المطهرة بتمامها وقواعد الطريقة الحقة بحذافيرها وكذا الكشفيات والعقليات بنقيرها وقطميرها تتوقف علىٰ بيانه ﷺ، فإنها مالم توزن بهٰذا القسطاس المستقيم ولم تضرب علىٰ ذلك المعيار القويم لا يعتمد عليها ولا يصار إليها، فهٰذا العلم المنصوص والبناء المرصوص بمنزلة الصراف لجواهر العلوم عقليها ونقليها وكالنقاد لنقود كل فنون

أصليها وفرعيها، من وجوه التفاسير والفقهيات ونصوص الأحكام ومأخذ عقائد الإسلام وطرق السلوك إلىٰ الله ﷻ ذي الجلال والإكرام، فما كان منها كامل العيار في نقد هٰذا الصراف فهو الحري بالترويج والاشتهار، وما كان زيفًا غير جيد عند ذلك النقاد فهو القمين بالرد والطرد والإنكار، فكل قول يصدقه خبر الرسول فهو الأصلح للقبول وكل ما لا يساعده الحديث والقرآن فذلك في الحقيقة سفسطة بلا برهان، فهي مصابيح الدجىٰ ومعالم الهدىٰ وبمنزلة البدر المنير، من ٱنقاد لها فقد رشد واهتدىٰ وأوتي الخير الكثير، ومن أعرض عنها وتولىٰ فقد غوىٰ وهوىٰ وما زاد نفسه إلا التخسير، فإنه ﷺ نهىٰ وأمر وأنذر وبشر وضرب الأمثال وذكر، وإنها لمثل القرآن بل هي أكثر وقد ٱرتبط بها أتباعه ﷺ الذي هو ملاك سعادة الدارين والحياة الأبدية بلا مين، كيف وما الحق إلا فيما قاله ﷺ أو عمل به أو قرره أو أشار إليه أو تفكر فيه أو خطر بباله أو هجس في خلده واستقام عليه، فالعلم في الحقيقة هو علم السنة والكتاب، والعمل العمل بهما في كل إياب وذهاب ومنزلته بين العلوم منزلة الشمس بين كواكب السماء ومزية أهله علىٰ غيرهم من العلماء مزية الرجال على النساء، فيا له من علم سيط بدمه الحق والهدىٰ، ونيط بعنقه الفوز بالدرجات العلىٰ[1].

(١) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» ص٣٥-٣٦ بتصرف.

تدوين الحديث النبوي

لما انتشر الإسلام واتسعت الأمصار وتفرق الصحابة في الأقطار وكثرت الفتوحات ومات معظم الصحابة، وتفرق أصحابهم وأتباعهم، وقل الضبط واتسع الخرق وكاد الباطل أن يلتبس بالحق، احتاج العلماء إلىٰ تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، ولعمري إنها الأصل؛ فإن الخاطر يغفل والقلم يحفظ، فمارسوا الدفاتر وسايروا المحابر، وأجابوا في نظم قلائده أفكارهم وأنفقوا في تحصيله أعمارهم واستغرقوا لتقييده ليلهم ونهارهم، فأبرزوا تصانيف كثرت صنوفها ودونوا دواوين ظهرت شفوفها، فاتخذها العالمون قدوة ونصبها العارفون قبلة، فجزاهم الله ﷻ عن سعيهم الحميد أحسن ما جزىٰ به علماء أمته وأحبار ملته.

وكان أول من أمر بتدوين الحديث وجمعه بالكتابة عمر بن عبد العزيز خوف اندراسه، كما في «الموطأ» رواية محمد بن الحسن: أخبرنا يحيىٰ بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلىٰ أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء[1].

وانتشر جمع الحديث وتدوينه وتسطيره في الأجزاء والكتب وكثر ذلك وعظم نفعه إلىٰ زمن الإمامين العظيمين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فدونا كتابيهما وأثبتا فيهما من الأحاديث ما قطعا بصحته وثبت عندهما نقله، وسيما الصحيحين من الحديث، ولقد صدقا فيما قالا والله مجازيهما عليه،

---

(١) «الموطأ» رواية محمد بن الحسن ٣/ ٤٢٨.

ولذلك رزقهما الله تعالىٰ حسن القبول شرقًا وغربًا ثم ٱزداد ٱنتشار هٰذا النوع من التصنيف وكثر في الأيدي وتفرقت أغراض الناس وتنوعت مقاصدهم.

ولقد كان من أعظم دواوين كتب السنة وأهمها على الإطلاق: الصحيحان و«الموطأ»، والكتب الثلاثة أشهر وأعرف من أن نعرف بها ومؤلفيها، ولقد أُفْرِدت عنهم وكتبهم الثلاثة مؤلفات مستقلة، فضلا عمَّا أفرده كثير من المحققين في مقدمات مصنفات لها علاقة وصلة من قريب أو بعيد بأحد الكتب الثلاثة، من ذلك ما أفردناه في مقدمة تحقيقنا لـ «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» معيَّة شيخنا الفاضل خالد الرباط- حفظه الله- فقد أفردنا فصلًا مستقلًا كاملًا عن الإمام البخاري وكتابه «الجامع الصحيح».

ولما كان سلفنا وعلماؤنا السابقون علىٰ دراية وعلم كامل بأهمية الكتب الثلاثة أولوها ٱهتمامًا كبيرًا بالغًا، خاصة «صحيح البخاري»، فلا يحصىٰ كم شارح لها ومختصر، ومستدركٍ عليها ومقتصر، ومعارضٍ لها ومنتصر، ومفسر لغريبها وضابط لألفاظها ومترجم لرجالها، وما إلىٰ هٰذا.

وكان من أعظم الٱهتمامات بهٰذِه الكتب ضبط ألفاظها وتفسير غريبها وذكر وعرض ٱختلاف رواتها والترجيح بينها، وما إلىٰ هٰذا.

وأول مصنف مستقل وكتاب ألف -فيما علمت- في هٰذا الباب كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي- رحمه الله- حيث تيمم الكتب الثلاثة الأمَّات: الصحيحين و«الموطأ» وعمل عليها كتابه، وقد ذكر في مقدمة كتابه خطته في الكتاب ومجمل عمله، فقال:

(.. فبحسب هٰذِه الإشكالات والإهمالات في بعض الأمهات واتفاق بيان ما يسمح به الذكر ويقتدحه الفكر مع الأصحاب في مجالس السماع

والتفقه ومسيس الحاجة إلىٰ تحقيق ذلك، ما تكرر على السؤال في كتاب يجمع شواردها ويسدد مقاصدها ويبين مشكل معناها وينصر ٱختلاف الروايات فيها ويظهر أحقها بالحق وأولاها، فنظرت في ذلك فإذا جميع ما وقع من ذلك في جماهير تصانيف الحديث وأمهات مسانيده ومنثورات أجزائه، يطول ويكثر، وتتبع ذلك مما يشق ويعسر، والاقتصار علىٰ تفاريق منها لا يرجع إلىٰ ضبط ولا يحصر، فأجمعت علىٰ تحصيل ما وقع من ذلك في الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار التي أجمع علىٰ تقديمها في الأعصار وقبلها العلماء في سائر الأمصار كتب الأئمة الثلاثة: «الموطأ» لأبي عبد الله مالك بن أنس المدني، و«الجامع الصحيح» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، و«المسند الصحيح» لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري؛ إذ هي أصول كل أصل ومنتهىٰ كل عمل في هٰذا الباب، وقول وقدرة مدعٍ كل قوة بالله في علم الآثار وحول، وعليها مدار أندية السماع وبها عمارتها، وهي مبادئ علوم الآثار وغايتها ومصاحف السنن ومذاكرتها، وأحق ما صرفت إليه العناية وشغلت به الهمة، ولم يؤلف في هٰذا الشأن كتاب مفرد تقلد عهدة ما ذكرناه علىٰ أحد هٰذِه الكتب أو غيرها إلا ما صنعه الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في «تصحيف المحدثين»، وأكثره مما ليس في هٰذِه الكتب، وما صنعه الإمام أبو سليمان الخطابي في جزء لطيف[1]، وإلا نكتًا مفترقة وقعت أثناء شروحها لغير واحد، لو جمعت لم تشف غليلًا ولم تبلغ من البغية إلا قليلًا، وإلا ما جمع الشيخ الحافظ أبو علي الحسن بن محمد

(١) يشير القاضي إلىٰ كتاب «إصلاح غلط المحدثين» وهو مطبوع.

الغساني شيخنا رحمه الله في كتابه المسمىٰ بـ «تقييد المهمل» فإنه تقصىٰ فيه أكثر ما ٱشتمل عليه الصحيحان وقيده أحسن تقييد وبينه غاية البيان وجوده نهاية التجويد، لكن ٱقتصر علىٰ ما يتعلق بالأسماء والكنىٰ والأنساب وألقاب الرجال دون ما في المتون من تغيير وتصحيف وإشكال، وإن كان قد شذ عليه من الكتابين أسماء، واستدركت عليه فيما ذكر أشياء؛ فالإحاطة بيد من يعلم ما في الأرض والسماء، ولما أجمع عزمي علىٰ أن أفرغ له وقتًا من نهاري وليلي، وأقسم له حظًّا من تكاليفي وشغلي، رأيت ترتيب تلك الكلمات علىٰ حروف المعجم أيسر للناظر وأقرب للطالب، فإذا وقف قارئ كتاب منها علىٰ كلمة مشكلة أو لفظة مهملة فزع إلى الحرف الذي في أولها إن كان صحيحًا، وإن كان من حروف الزوائد أو العلل تركه وطلب الصحيح، وإن أشكل وكان مهملًا طلب صورته في سائر الأبواب التي تشبهه، حتىٰ يقع عليه هنالك، فبدأت بحرف الألف وختمت بالياء علىٰ ترتيب حروف المعجم عندنا، ورتبت ثاني الكلمة وثالثها من ذلك الحرف علىٰ ذلك الترتيب رغبة في التسهيل للراغب والتقريب، وبدأت في أول كل حرف بالألفاظ الواقعة في المتون المطابقة لِبابِهِ على الترتيب المضمون، فتولينا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها ولا يبقىٰ بها إهمال يبهمها، فإن كان الحرف مما ٱختلفت فيه الروايات نبهنا علىٰ ذلك وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك بحكم ما يوجد في حديث آخر رافع للاختلاف مزيح للإشكال مريح من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكون هو المعروف في كلام العرب أو الأشهر أو الأليق بمساق الكلام والأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأئمة على المخطئ والمصحف فيه، أو أدركناه

بتحقيق النظر وكثرة البحث علىٰ ما نتلقاه من مناهجهم ونقتفيه، وترجمنا فصلًا في كل حرف علىٰ ما وقع فيها من أسماء أماكن من الأرض وبلاد يشكل تقييدها ويقل متقن أساميها ومجيدها، ويقع فيها لكثير من الرواة تصحيف يسمج، ونبهنا معها علىٰ شرح أشباهها من ذلك الشرح، ثم نعطف علىٰ ما وقع في المتون في ذلك الحرف بما وقع في الإسناد من النص علىٰ مشكل الأسماء والألقاب ومبهم الكنىٰ والأنساب، وربما وقع منه من جرىٰ ذكره في المتن فأضفناه إلىٰ شكله من ذلك الفن، ولم نتتبع ما وقع من هٰذِه الكتب من مشكل ٱسم من لم يجر في الكتاب كنيته أو نسبه وكنية من لم يذكر في الكتاب إلا ٱسمه أو لقبه؛ إذ ذاك خارج عن غرض هٰذا التأليف ورغبة السائل وبحر عميق لا يكاد يخرج منه لساحل...

ثم قال:

.. وذكرنا في آخر كل فصل من فصول كل حرف ما جاء فيه من تصحيف، ونبهنا فيه على الصواب والوجه المعروف ودعت الضرورة عند ذكر ألفاظ المتون وتقويمها إلىٰ شرح غريبها وبيان شيء من معانيها ومفهومها، دون نقص لذلك ولا ٱتساع، إلا عند الحاجة لغموضه أو الحجة علىٰ خلاف يقع هنالك في الرواية أو الشرح ونزاع؛ إذ لم نضع كتابنا هٰذا لشرح لغة وتفسير معان بل لتقويم ألفاظ وإتقان، وإذ قد ٱتسعنا بمقدار ما تفضل الله به وأعان عليه في شرحنا لكتاب «صحيح مسلم» المسمىٰ بـ «الإكمال» وشذت عن أبواب الحروف نكت مهمة غريبة لم تضبطها تراجمها؛ لكونها جمل كلمات يضطر القارئ إلىٰ معرفة ترتيبها وصحة تهذيبها، إما لما دخلها من التغيير أو الإبهام أو التقديم والتأخير، أو أنه لا يفهم المراد بها إلا بعد تقديم إعراب كلماتها أو سقوط بعض ألفاظها أو تركه علىٰ جهة

الأختصار، ولا يفهم مراد الحديث إلا به، فأفردنا لها آخر الكتاب ثلاثة أبواب.

أولها: في الجمل التي وقع فيها التصحيف وطمس معناها التلفيف، إذ بينا مفردات ذلك في تراجم الحروف.

الباب الثاني: في تقويم ضبط جمل في المتون والأسانيد وتصحيح إعرابها وتحقيق هجاء كتابها وشكل كلماتها، وتبيين التقديم والتأخير اللاحق لها؛ ليستبين وجه صوابها، وينفتح للأفهام مغلق أبوابها.

الباب الثالث: في إلحاق ألفاظ سقطت من أحاديث هٰذِه الأمَّات أو من بعض الروايات أو بترت أختصارًا أو أقتصارًا على التعريف بطريق الحديث لأهل العلم به، لا يفهم مراد الحديث إلا بإلحاقها ولا يستقل الكلام إلا باستدراكها، فإذا كملت بحول الله هٰذِه الأغراض وصحت تلك الأمراض رجوت ألا يبقىٰ علىٰ طالب معرفة الأصول المذكورة إشكال، وأنه يستغني بما يجده في كتابنا هٰذا عن الرحلة لمتقني الرجال، بل يكتفي بالسماع على الشيوخ إن كان من أهل السماع والرواية، أو يقتصر علىٰ درس أصل مشهور الصحة أو يصحح به كتابه ويعتمد فيما أشكل عليه علىٰ ما هنا، إن كان من طالبي التفقه والدراية، فهو كتاب يحتاج إليه الشيخ الراوي كما يحتاج إليه الحافظ الواعي، ويتدرج به المبتدي كما يتذكر به المنتهي، ويضطر إليه طالب التفقه والاجتهاد كما لا يستغني عنه راغب السماع والإسناد، ويحتج به الأديب في مذاكرته كما يعتمد عليه المناظر في محاضرته، وسيعلم من وقف عليه من أهل المعرفة والدراية قدره، ويوفيه أهل الإنصاف والديانة حقه...

وقد ألفته بحكم الأضطرار والاختيار وصنفته منتقى النكت من خيار

الخيار وأودعته غرائب الودائع والأسرار، وأطلعته شمسًا يشرق شعاعها في سائر الأقطار، وحررته تحريرًا تحار فيه العقول والأفكار، وقربته تقريبًا تتقلب فيه القلوب والأبصار، وسميته بـ «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار»..)[1].

وسيأتي في ترجمة القاضي والحديث عن كتابه «المشارق» ذكر نبذ من مقدمته هٰذِه في مواضع ٱحتجنا فيها لذكرها ثانية.

ثم تلا القاضي تلميذُه ابن قرقول فألف كتابنا هٰذا «مطالع الأنوار» علىٰ منوال كتاب القاضي، علىٰ خلاف سيأتي بسطه.

وقد بدأنا أولًا بالحديث عن القاضي عياض وكتابه «مشارق الأنوار» باعتباره الأصل والنواة، ثم ثنيَّنا في الباب الذي يليه بالحديث عن ابن قرقول- بترجمة مستفيضة إلىٰ حد كبير ولله الحمد والمنة- وكتابه «مطالع الأنوار» الذي هو محط الدراسة والتحقيق، ثم ثلَّثنا هٰذا الباب بالحديث عن مصنفات لها تعلق بالكتابين «المشارق» و«المطالع».

وأسأل الله الكريم أن يجعل هٰذا العمل في ميزان حسناتنا، وزخرًا لنا في يوم المعاد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(١) مقدمة «مشارق الأنوار» للقاضي عياض ١/ ١٤-١٧ بتصرف.

الباب الأول

كتاب «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» للقاضي عِياض

الفصل الأول

ترجمة القاضي عياض[١]

المبحث الأول: اسمه ونسبه:

هو الإمام الجليل والعالم العلامة، القاضي أبو الفضل عِياض بن عمرو

---

(١) أنظر ترجمة القاضي عياض في: «الصلة» لابن بشكوال ٢/ ٦٦٠- ٦٦١، «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» لابن الأبار ٢٩٤- ٢٩٨، «وفيات الأعيان» لابن خلكان ٣/ ٤٨٣- ٤٨٥، «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٢٠/ ٢١٢- ٢١٩، «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» لابن فرحون ٢/ ٤٦- ٥١، «فهرس الفهارس» للكتاني ٢/ ٧٩٧- ٨٠٤.

ولقد خصصت له وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب دورة خاصة به، ضمن سلسلة ندوات الإمام مالك إمام دار الهجرة، وهي تشتمل علىٰ ثلاثة وأربعين بحثًا كلها عن القاضي عياض.

وقد ذكر الدكتور/ قاسم سعد في أول كتابه: «جمهرة تراجم الفقهاء المالكية»- وهي سلسلة ضمن إصدارات دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي لسنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م- محاولة لحصر جميع المصادر والكتب التي ألفت عن القاضي عياض، والمقالات التي ترجمت أو تكلمت عنه.

وهٰذا الفصل من المقدمة والذي فيه الحديث عن القاضي عياض وكتابه «مشارق الأنوار» استفدناه من أطروحة دكتوراه تحت عنوان: «**الاختلاف بين روايات الجامع الصحيح ونسخه**» للأخ الفاضل. د. جمعة فتحي عبد الحليم، بتصرفات، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

ابن موسىٰ بن عِياض بن محمد بن عبد الله بن موسىٰ بن عِياض، الفاسي الأصل، السبتي المولد، المراكشي المدفن، اليحصبي- نسبة إلىٰ يحصب ابن مالك بن زيد- الحافظ المغربي الذي ٱرتبط ٱسم بلاد المغرب باسمه.

يلتقي نسبه مع نسب الإمام مالك إمام دار الهجرة، وصاحب المذهب المالكي المتبع بالديار المغربية وأفريقيا، هٰذا المذهب الذي ٱنتمىٰ إليه عِياض، ويعتبر من أشهر أعلامه البارزين المشهورين الذي خدموه بالتصنيف والإفتاء والتعليم.

المبحث الثاني: مولده:

ولد القاضي عِياض ببلدة سبتة من الديار المغربية في منتصف شعبان من سنة ست وسبعين وأربعمائة للهجرة، وبها بدأ حياته الأولىٰ في التعليم والقراءة، فحفظ القرآن الكريم بالقراءات السبع، وانتقل إلىٰ تعلم العلم، فحفظ الكثير من التصانيف والمتون في مختلف الفنون، وهو صغير السن، وذلك لما حباه الله تعالىٰ من ذكاء وقوة ذاكرة، إلىٰ جانب الفطنة الواسعة، وهٰذِه الصفات من شأنها أن ترفع صاحبها حتىٰ تجعله في مصاف العلماء البارزين ذوي المراتب العالية في العلم والفضل والكمال.

ومما ساعده علىٰ ذلك ما وجده من عمق الثقافة الإسلامية في تلك البقعة التي نشأ بها، وتربىٰ فيها، بدءًا من مسقط رأسه سبتة التي كانت ملتقى الثقافات بما حباها الله من موقع جغرافي ممتاز، فصارت دار ممر للعلماء الكبار القادمين من المشرق العربي، الذين يمرون بالمغرب العربي عبرها نحو ديار الإسلام بالأندلس أو العكس؛ حيث العلماء القادمون من بلاد المغرب والأندلس، الراحلون إلى المشرق العربي حيث طلب العلم وأداء فريضة الحج المباركة.

المبحث الثالث: شيوخه ورحلاته:

كان القاضي عِياض رحمه الله تعالىٰ صاحب منهج دقيق في طلب العلم وتلقي المرويات، سار عليه من بداية حياته وطلبه للعلم؛ حيث يرىٰ رحمه الله تعالىٰ أن المادة المروية إذا لم تثبت صحة نسبتها إلىٰ صاحبها لا تصلح أن تكون أساسًا في البحث والدرس، فضلًا عن أن تُبنىٰ عليها الأحكام، فهو يرىٰ أنه لابد من التوسع في الرواية والقراءة المقيدة علىٰ أربابها.

هٰذا المنهج الذي سار عليه القاضي عِياض جعله يرحل من مسقط رأسه - بعد أن ٱستوعب ما فيها- إلى الأندلس، وذلك في سنة سبع وخمسمائة للهجرة، أي بعد حوالي ثلاثين عامًا من ولادته، فوصل إلىٰ قرطبة بغية تصحيح المتون التي تلقاها.

وأول ما تحمله القاضي عِياض من العلم إجازة مجردة من الحافظ أبي علي الغساني، ومن شيوخه من أهل المغرب القاضي أبو عبد الله ابن عيسىٰ، والخطيب أبو القاسم، والفقيه أبو إسحاق ابن الفاسي وغيرهم.

ولما رحل إلى الأندلس في سنة سبع وخمسمائة للهجرة، روىٰ عن القاضي أبي علي الصَّدفي سُكَّرة، ولازمه، وأخذ عن أبي بحر ابن العاص، وأبي عتاب، وهشام بن أحمد، وعدة. وتفقه بأبي عبد الله محمد بن عيسى التميمي، والقاضي محمد بن عبد الله المسيلي.

وقد صنف القاضي فهرسًا ذكر فيه مشائخه وترجم لهم، وقد بلغ عددهم ثمانية وتسعين شيخًا، والكتاب طبعته الدار العربية للكتاب بليبيا سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، بدراسة وتحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الدائم.

وعاد القاضي عِياض من بلاد الأندلس وقد أصبح بحرًا لا ساحل له في

العلم، يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، يقضي بين الناس كما أمر الله.

من أجل كل ذلك علا قدره ومكانته بين أهل بلده، وذاع صيته بين أقرانه حتىٰ تبوأ مكانة عالية، تُشد إليه الرحال طلبًا للإسناد وتلقي العلم علىٰ يديه، فأصبح بحق إمام وقته في الحديث وعلومه، فقيه زمانه في الأصول واللغة والنحو والأنساب، وغير ذلك مما يدل عليه تنوع معارفه وتآليفه التي تركت علامةً بارزةً في كل لون من ألوان التصنيف دالة علىٰ ذلك.

المبحث الرابع: أقوال العلماء فيه:

قال ابن بشكوال في «الصلة»[(١)]: هو من أهل العلم والتفنن والذكاء والفهم، واستقضي بسبتة مدة طويلة حمدت سيرته فيها، ثم نُقل عنها إلىٰ قضاء غرناطة، فلم يطل بها، وقدم علينا قرطبة فأخذنا عنه.اهـ.

وقال ابن الأبار: وكان لا يدرك شأوه، ولا يبلغ مداه في العناية بصناعة الحديث وتقييد الآثار، وخدمة العلم مع حسن التفنن فيه[(٢)].

وقال فيه رفيقه وتلميذه أبو عبد الله محمد بن حَمّاد السبتي: جلس القاضي للمناظرة وله نحو من ثمان وعشرين سنة، وولي القضاء وله خمس وثلاثون سنة، وكان هينًا من غير ضعف، صلبًا في الحق... إلىٰ أن قال: وحاز من الرئاسة في بلده والرفعة ما لم يصل إليه أحدٌ قط من أهل بلده، وما زاده ذلك إلا تواضعًا وخشيةً لله تعالىٰ[(٣)].

---

(١) ٢/ ٤٥٣.

(٢) «معجم أصحاب أبي علي الصَّدفي» ص٣٠٧.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٢١٤- ٢١٥.

وقال ابن خلكان: هو إمام الحديث في وقته، وأعرف الناس بعلومه، وبالنحو واللغة وكلام العرب، وآبائهم وأنسابهم[١].

المبحث الخامس: مصنفاته:

للقاضي عياض الكثير من المؤلفات في شتى العلوم والفنون؛ فمنها: «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار»، «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع»، «الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ»، «العقيدة»، «شرح حديث أم زرع»، «جامع التاريخ»، «التنبيهات»، وغير ذلك.

وله في الرجال: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك»، «الغنية في أسماء شيوخه».

المبحث السادس: وفاته:

توفي في سنة أربع وأربعين وخمسمائة في رمضان، وقيل: في جمادى الآخرة بمراكش، فرحمه الله تعالىٰ رحمة واسعة.

(١) «وفيات الأعيان» ٣/ ٤٨٣.

الفصل الثاني

دراسة كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض

كتاب «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار»- هكذا سماه مؤلفه- هو كتاب ٱشتمل علىٰ تفسير غريب أحاديث «الموطأ» و«الجامع الصحيح» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخارِيّ، و«الصحيح» لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وضبط ألفاظها والتنبيه علىٰ مواضع الأوهام والتصحيفات، وضبط أسماء الرجال.

المبحث الأول: ترتيب الكتاب:

يقول القاضي عِياض في المقدمة مبينًا ترتيب كتابه[1]: رأيت ترتيب تلك الكلمات علىٰ حروف المعجم، أيسر للناظر وأقرب للطالب، فإذا وقف قارئ كتاب منها علىٰ كلمة مشكلة أو لفظة مهملة، فزع إلى الحرف الذي في أولها إن كان صحيحًا، وإن كان من حروف الزوائد أو العلل تركه، وطلب الصحيح، وإن أشكل وكان مهملًا طلب صورته في سائر الأبواب التي تشبهه، حتىٰ يقع عليه هنالك. فبدأت بحرف الألف، وختمت بالياء علىٰ ترتيب حروف المعجم عندنا، ورتبت ثاني الكلمة وثالثها من ذلك الحرف علىٰ ذلك الترتيب، رغبة في التسهيل للراغب والتقريب، وبدأت في أول كل حرف بالألفاظ الواقعة في المتون، المطابقة لبابه على الترتيب المضمون.اهـ.

فالكتاب مرتب علىٰ ترتيب حروف المعجم عند المغاربة، حيث يوجد نوع ٱختلاف بين ترتيب حروف المعجم عند المشارقة عنه عند المغاربة،

---

(١) ١/٢٨- ٢٩. ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية .

وزيادة في التوضيح سأذكر ترتيب الحروف عند المغاربة ليُعلم ذلك:

فالترتيب عند المشارقة معروف، وعند المغاربة هو كما يلي: **الهمزة، الباء، التاء، الثاء، الجيم، الحاء، الخاء، الدال، الذال، الراء، الزاي، الطاء، الظاء، الكاف، اللام، الميم، النون، الصاد، الضاد، العين، الغين، الفاء، القاف، السين، الشين، الهاء، الواو، الياء.**

هكذا رتب الكتاب بهٰذا الترتيب.

ثم ذكر تحت كل حرف من هٰذِه الحروف أربعة فصول رئيسة:

الفَصْل الأول: في ضبط الألفاظ والحروف الواردة في الأصول الثلاثة، وشرح ما وقع فيها من خلل أو وهم، وبيان ما هو الصواب وغيره.

الفَصْل الثاني: ما في الحرف من أسماء المواضع والأماكن من الأرض وضبطها، وما وقع فيها من ٱختلاف أو وهم أو تصحيف بالنسبة للكتب الثلاثة المعتمدة.

الفَصْل الثالث: في الأسماء والكنىٰ، مع ضبط ما التبس منها أو وقع فيه ٱختلاف أو وهم.

الفَصْل الرابع: ما في الحرف من الأنساب، وما ٱستشكل فيها والتبس خلافًا أو وهمًا، ثم ما هو خارج عن هٰذِه الفصول مما لا يدخل في باب من أبوابها لخلل وقع فيه أو التباس أو توهم أو تأخير ذكره أو ضبطه في باب من أبواب الكتاب الأخرىٰ، أو في فصل من فصوله السابقة أو اللاحقة.

ويلخص القاضي عِياض عمله في الكتاب فيقول[1]:

فتولينا إتقان ضبطها، بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقىٰ بها

---

(١) ١/ ٢٨- ٢٩.

إهمال يبهمها، فإن كان الحرف مما ٱختلفت فيه الروايات نبهنا علىٰ ذلك، وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد في حديث آخر رافع للاختلاف، مزيح للإشكال، مريح من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكون هو المعروف في كلام العرب، أو الأشهر أو الأليق بمساق الكلام والأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأئمة على المخطئ والمصحف فيه، أو أدركناه بتحقيق النظر، وكثرة البحث علىٰ ما نتلقاه من مناهجهم، ونقتفيه. وترجمنا فصلًا في كل حرف، علىٰ ما وقع فيها من أسماء أماكن من الأرض، وبلاد يشكل تقييدها، ويقل متقن أساميها ومجيدها، ويقع فيها لكثير من الروايات تصحيف يسمج، ونبهنا معها علىٰ شرح أشباهها من ذلك الشرج[1]، ثم نعطف علىٰ ما وقع في المتون في ذلك الحرف بما وقع في الإسناد من النص علىٰ مشكل الأسماء والألقاب، ومبهم الكنىٰ والأنساب، وربما وقع منه من جرىٰ ذكره في المتن، فأضفناه إلىٰ شكله من ذلك الفن... ثم قال: وذكرنا في آخر كل فصل من فصول كل حرف ما جاء فيه من تصحيف، ونبهنا فيه على الصواب والوجه المعروف.اهـ.

المبحث الثاني: الباعث علىٰ تأليف الكتاب:

يذكر القاضي عِياض الباعث علىٰ تأليف هٰذا الكتاب مبينًا قصور الدراسات التي سبقته و أن كتابه هٰذا أراد به أن يستكمل الخلل السابق فيقول[2]: ولم يؤلف في هٰذا الشأن كتاب مفرد، تقلد عهدة ما ذكرناه علىٰ أحد هٰذِه الكتب أو غيرها، إلا ما صنعه الإمام أبو الحسن علي بن

---

(١) الشَّرْجُ: الضرب، يقال: هما شَرْج واحد أي ضرب واحد. ينظر «تهذيب اللغة» ٢/ ١٨٤٩، «لسان العرب» ٤/ ٢٢٢٧ مادة: شرج.

(٢) ١/ ٢٧- ٢٨.

عمر الدارقطني في «تصحيف المحدثين» وأكثره مما ليس في هٰذِه الكتب، وما صنعه الإمام أبو سليمان الخطابي في جزء لطيف[١]، وإلا نكتًا مفترقة وقعت أثناء شروحها لغير واحد، لو جمعت لم تشف غليلًا، ولم تبلغ من البغية إلا قليلًا، وإلا ما جمع الشيخ الحافظ أبو علي الحسن بن محمد الغساني شيخنا رحمه الله في كتابه المسمىٰ: بـ«تقييد المهمل»، فإنه تقصىٰ فيه أكثر ما ٱشتمل عليه الصحيحان، وقيده أحسن تقييد، وبينه غاية البيان، وجوده نهاية التجويد، لكن ٱقتصر علىٰ ما يتعلق بالأسماء والكنىٰ والأنساب وألقاب الرجال، دون ما في المتون من تغيير وتصحيف وإشكال، وإن كان قد شذ عليه من الكتابين أسماء، واستدركت عليه فيما ذكر أشياء، فالإحاطة بيد من يعلم ما في الأرض والسماء.اهـ.

المبحث الثالث: الروايات التي ٱعتمد عليها القاضي عياض في كتابه «مشارق الأنوار»:

ساق القاضي عِياض في أول الكتاب أسانيده للكتب الثلاثة، فذكر أسانيد الصحيح بعد ذكر أسانيده إلىٰ «الموطأ» قائلًا[٢]:

أما كتاب «الجامع المسند الصحيح المختصر من آثار رسول الله ﷺ» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، البُخارِيّ المولد والمنشأ والدار، الجعفي النسب بالولاء، فقد وصل إلينا من رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْريّ، وأكثر الروايات من طريقه، ومن رواية إبراهيم بن معقل النَسَفي عن البُخارِيّ، ولم يصل إلينا من غير هذين الطريقين عنه، ولا

---

(١) قلت: هو كتاب «إصلاح غلط المحدثين» وهو مطبوع عدة طبعات.

(٢) ١/ ٣٦- ٣٩

دخل المغرب والأندلس إلا عنهما، علىٰ كثرة رواة البُخارِيّ عنه لكتابه.

فقد روينا عن أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ أنه قال: عن أبي عبد الله الفِرَبْرِيّ أنه كان يقول: روىٰ «الصحيح» عن أبي عبد الله تسعون ألف رجل ما بقي منهم غيري.

فأما رواية الفِرَبْرِيّ فروياها من طرق كثيرة:

منها: طريق الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَوِيّ.

وطريق أبي محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي.

وطريق أبي الحسن علي بن خلف القابسي.

وطريق كريمة بنت أحمد المَرْوَزِيّة.

وطريق أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي.

وطريق أبي علي إسماعيل بن محمد الكُشّانيّ.

وأبي علي محمد بن عمر بن شبويه.

وأحمد بن صالح الهمداني.

وأبي نعيم الحافظ الأصبهاني.

وأبي الفيض أحمد بن محمد المَرْوَزِيّ، وغيرهم

فأما **رواية أبي ذر**: فإني سمعتها، بقراءة غيري بجامع مدينة مرسية، لجميع «الصحيح» بها، على القاضي الشهيد أبي علي الحسين بن محمد الصَّدفي، وحَدَّثَنا بها عن القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَوِيّ، عن شيوخه الثلاثة: أبي محمد بن حمويه السَّرْخَسي، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِي، وأبي الهيثم محمد بن المكي الكُشْمِيهَني، كلهم عن الفِرَبْرِيّ، عن البُخارِيّ.

وأخبرني به الشيخ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن غلبون بمدينة إشبيلية،

عن أبي ذر الهَرَويّ إجازة.

وأما **رواية الأصيلي**: فإني قرأت بها جميع الكتاب على الفقيه الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بمدينة قرطبة، وحدثني به، عن أبيه، عن أحمد بن ثابت الواسطي وغيره، عن الأصيلي، عن أبي زيد محمد بن أحمد المَرْوَزيّ وأبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجُرْجانيّ كلاهما، عن الفِرَبْريّ، قال لي أبو محمد بن عتاب: وأجازنيها الفقيه أبو عبد الله بن نبأت عن الأصيلي.

قال القاضي أبو الفضل رحمه الله: وكتب إلي بها إجازة بخط يده الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجَيّانيّ، وحدثني بها مشافهة الكاتب أبو جعفر أحمد بن طريف، حدثاني به جميعًا عن القاضي سراج بن محمد بن سراج عن الأصيلي.

قال الجيّانيّ: وحدثني بها أيضًا أبو شاكر عبد الواحد بن موهب عنه، وعارضت كتابي بأصل الأصيلي، الذي بخطه حرفًا حرفًا، وكذلك عارضت مواضع إشكاله بأصل عبدوس بن محمد الذي بخطه أيضًا، وروايته فيه عن المَرْوَزيّ.

وأما **رواية القابسي**: فحدثني بها سماعًا وقراءة وإجازة أبو محمد بن عتاب، وأبو علي الجَيّانيّ وغير واحد قالوا: نا أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي، عن أبي الحسن القابسي، عن أبي زيد المَرْوَزيّ، عن الفِرَبْريّ.

وأنا بها أحمد بن محمد عن الفقيهين أبي عمران موسىٰ بن عيسى الفاسي وأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، بالإجازة عن القابسي. ولنا فيه أيضًا رواية من طريق القاضي أبي القاسم المهلب بن أبي صفرة عنه.

وأما **رواية أبي علي ابن السكن**: فحدثني بها أبو محمد بن عتاب، عن أبيه، عن أبي عبد الله بن نبأت، عن أبي جعفر بن عون الله ومحمد بن أحمد بن مفرج، عن أبي علي ابن السكن، عن الفِرَبْريّ.

قال أبو محمد بن عتاب: وأجازنيها ابن نبأت المذكور

قال القاضي رحمه الله: حَدَّثَنا بها الشيخ أبو علي الجَيّانيّ، فيما كتب إلينا به. وحَدَّثَنا به القاضي أبو عبد الله بن عيسىٰ سماعًا لأكثره عنه قال: حَدَّثَنا بها القاضي أبو عمر ابن الحذاء، وأبو عمر ابن عبد البر الحافظ قالا: حَدَّثَنا أبو محمد عبد الله بن أسد، عن ابن السكن.

قال القاضي رحمه الله: وحَدَّثَنا به أبو محمد بن عتاب، عن أبي عمر بن الحذاء، إجازة منه له.

وأما **رواية كريمة** فحدثني بها الشيخ أبو الأصبغ عيسىٰ بن أبي البحر الزهري، والخطيب أبو القاسم خلف بن إبراهيم المقري، والشيخ أحمد ابن خليفة بن منصور الخزاعي إجازة، وغير واحد كلهم عن كريمة بنت أحمد سماعًا عن أبي الهيثم الكُشْمِيهَني، عن الفِرَبْريّ.

وأما **رواية أبي علي الكُشّانيّ** فإن القاضي الحافظ أبا علي حَدَّثَنا بها عن أبي الحسن علي بن الحسين بن أيوب البزاز سماعه منه ببغداد، عن أبي عبد الله الحسين بن محمد الخلال، عن أبي علي الكُشّانيّ، عن الفِرَبْريّ.

وأما **رواية أبي إسحاق النَسَفيّ** فكتب إلي بها الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني، وسمعت على القاضي أبي عبد الله التميمي كثيرًا مما قيد منها عنه قال: حدثني بها أبو العاصي حكم بن محمد الجذامي عن أبي الفضل بن أبي عمران الهَرَويّ، عن أبي صالح خلف بن محمد الخيام البُخارِيّ، عن إبراهيم بن معقل النَسَفيّ، عن البُخارِيّ إلا أن

النَسَفيّ فاته من آخر الكتاب شيء من كتاب الأحكام، إلىٰ باب قوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥] فإنه إجازة من البُخارِيّ للنسفي، ثم ما بعده لم يكن في رواية النَسَفيّ، إلىٰ آخر الكتاب، وذلك نحو عشرة أوراق لم يرو منها إلا تسعة أحاديث أول الكتاب آخرها طرف من حديث الإفك.

المبحث الرابع: التعليق على الروايات:

أولًا: روى القاضي «صحيح البخاري» عن البُخارِيّ من روايتين رواية الفِرَبْريّ ورواية النَسَفيّ.

ثانيًا: رواية الفِرَبْريّ وقعت له من طريق سبعة هم:

١- المُسْتَمْلِيّ.

٢- الكُشْمِيهَني .

٣- السَّرْخَسي.

هٰؤلاء الثلاثة من رواية أبي علي الصَّدفي، عن أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر الهَرَويّ عنهم.

كما وقعت له رواية الكُشْمِيهَني من طريق كريمة المَرْوَزيّة عنه.

٤- أبو زيد المَرْوَزيّ من طريقين: من طريق الأصيلي، ومن طريق القابسي، كلاهما عنه.

٥- أبو أحمد الجُرْجانيّ من طريق الأصيلي.

٦- ابن السكن من طريق أبي محمد عبد الله بن أسد الجهني وغيره عنه.

٧- أبو علي الكُشّانيّ من طريق أبي عبد الله الخلال عنه.

أما رواية النَسَفيّ فوقعت له من طريق أبي العاصي حكم بن محمد الجذامي عن أبي الفضل بن أبي عمران الهَرَويّ، عن أبي صالح خلف بن محمد الخيام البُخارِيّ عنه.

ثالثًا: كل هٰذِه الروايات وقعت له سماعًا وبعضها وقعت له إجازة أيضًا كرواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، ورواية الأصيلي، ورواية ابن السكن، ورواية النَسَفيّ.

المبحث الخامس: أهمية كتاب «مشارق الأنوار» العلمية:

الكتاب يعد بحق من أهم ما ألف لبيان الاختلاف بين الروايات، والتمييز بينها مع بيان وجه الصواب فيها.

- وتبرز قيمته في ذكر اختلافات كثيرة، وخاصة إذا لاحظنا عدد الروايات التي اعتمد عليها القاضي عِياض.

- يشتمل على الاختلافات التي وقعت من قبل الرُّواة في السند والمتن، حيث لم يقتصر علىٰ ألفاظ السند فقط كما فعل أبو علي الجَيّانيّ في «تقييد المهمل».

- أنه مرتب علىٰ حروف المعجم مما يسهل الوصول إلى الكلمة المراد الوصول إليها، حتىٰ ولو كان الترتيب علىٰ طريقة المغاربة.

- أن مؤلفه لديه صناعة حديثية ودقة علمية ومنهج في الرواية فريد مما جعله يقارن بين هٰذِه الروايات مُنزلًا كل رواية منزلتها من حيث الصحة وعدمها ومبينًا ما كان سببه التصحيف أو غيره.

- أنه يحكي الاختلاف في أصح ثلاثة كتب، وأكثر الكتب خدمة من العلماء المسلمين، وهي «موطأ مالك» والصحيحان.

- أن مؤلفه يأتي بما يعضد رواية الحديث بالروايات الأخرىٰ له، أو صحيح لغة العرب أو غير ذلك.

- أن صنيعه هٰذا يكاد يكون بطريقة الحصر، بحيث يستطيع الباحث

الوقوف علىٰ جل الاختلافات في الكتب الثلاثة، مما يعطي تصورًا جزئيًّا للروايات، وخاصة تلك الروايات التي لا توجد لها نصوص كاملة.

كل ذلك وغيره جعل كثيرًا من الشراح أمثال ابن الملقن في «التوضيح»، وابن حجر في «فتح الباري»[١] والقَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري»، وغيرهم ينقلون من أقوال القاضي في «المشارق» فيما يتعلق بهٰذا الباب أو غيره.

وبالجملة فالكتاب له قيمة كبيرة لمن أراد أن يحرر رواية معينة من الروايات التي أعتمد عليها.

وأختم بهٰذِه الكلمات التي قالها مؤلف الكتاب، وهو يبين لنا منزلة الكتاب. يقول القاضي عِياض في المقدمة[٢]:

رجوت ألا يبقىٰ علىٰ طالب معرفة الأصول المذكورة إشكال، وأنه يستغني بما يجده في كتابنا هٰذا عن الرحلة لمتقني الرجال، بل يكتفي بالسماع على الشيوخ، إن كان من أهل السماع والرواية، أو يقتصر علىٰ درس أصل مشهور الصحة، أو يصحح به كتابه ويعتمد فيما أشكل عليه علىٰ ما هنا، إن كان من طالبي التفقه والدراية.

فهو كتاب يحتاج إليه الشيخ الراوي، كما يحتاج إليه الحافظ الواعي، ويتدرج به المبتدي كما يتذكر به المنتهي، ويضطر إليه طالب التفقه والاجتهاد، كما لا يستغني عنه راغب السماع والإسناد، ويحتج به الأديب في مذاكرته، كما يعتمد عليه المناظر في محاضرته.

---

(١) نقل منه ابن حجر في مواضع كثيرة، منها علىٰ سبيل المثال لا الحصر: ١/ ٤٠٨، ٤١٤، ٤١٥، ٤/ ٨٢، ٥/ ٤١، ٣٣٤، ٣٤٠، ٨/ ٣٨، ٦٤، ٩/ ١٤٥، ٢٤١، ٣٧٣، ١٠/ ٢٨١، ١١/ ٢١١، ١٢/ ٣٠٦، ١٣/ ٤١٤.

(٢) ١/ ٣١- ٣٢.

وسيعلم من وقف عليه من أهل المعرفة والدراية قدره، ويوفيه أهل الإنصاف والديانة حقه، فإني نخلت فيه معلومي، وبثثته مكتومي، ورصعته بجواهر محفوظي ومفهومي، وأودعته مصونات الصناديق والصدور، وسمحت فيه بمضنونات المشائخ والصدور، مما لا يبيحون خفي ذكره لكل ناعق، ولا يبوحون بسره في متداولات المهارق، ولا يقلدون خطير دره إلا لبات أهل الحقائق، ولا يرفعون منها راية إلا لمن يتلقاها باليمين، ولا يودعون منها آية إلا عند ثقة أمين.

وقد ألفته بحكم الاضطرار والاختيار، وصنفته منتقى النكت من خيار الخيار، وأودعته غرائب الودائع والأسرار، وأطلعته شمسًا يشرق شعاعها في سائر الأقطار، وحررته تحريرًا تحار فيه العقول والأفكار، وقربته تقريبًا تتقلب فيه القلوب والأبصار، وسميته بـ «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار».

المبحث السادس: طبعات الكتاب:

وقفت للكتاب علىٰ طبعتين:

الأولىٰ: طبعة سنة ١٣٣٣هـ، طبع ونشر المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة، وهي في مجلدين من القطع الكبير.

والطبعة الثانية: سنة ١٤٠٢هـ، طبعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة المغرب بأمر من الملك الحسن الثاني.

وهي في مجلدين من القطع المتوسط، بتحقيق البلعمشي أحمد يكن.

وسيأتي الكلام علىٰ هاتين الطبعتين بشيء من التفصيل بعدُ، في منهج تحقيق كتاب «مطالع الأنوار».

الباب الثاني

كتاب «مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار» لابن قرقول

الفصل الأول

ترجمة ابن قرقول

المبحث الأول: اسمه ونسبه:

هو إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس بن القائد القائدي- قال ابن الأبار[١]: كذا قرأت اسمه بخطه- أبو إسحاق حمزة بن آشير- بمد الهمزة وكسر الشين المثلثة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها راء مهملة، وحمزة هي بليدة بإفريقية ما بين بجاية وقلعة بني حماد، قال ابن خلكان: كذا ذكر لي جماعة من أهل تلك البلاد- الوهراني- بفتح الواو وسكون الهاء وفتح الراء وفي آخرها النون، نسبة إلىٰ وهران، وهي بلدة بعروة الأندلس في الأرض المتصلة بالقيروان[٢]- المعروف بابن قرقول- بقافين مضمومتين بينهما راء ساكنة وبعد الواو لام، علىٰ وزن زرزور- الإمام العلامة.

تتمة: قال ابن دحية الكلبي تلميذ ابن قرقول: الحمزي: ينسب إلىٰ حمزة الشرق، علىٰ مقربة من أشير، سميت بحمزة بن الحسن بن سليمان بن الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وهو

---

(١) «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ١٣٠.

(٢) «الأنساب» ١٣/ ٣٧١- ٣٧٢.

الذي أسسها وبناها، وكان للحسن بن سليمان- وهو الذي دخل المغرب- من البنين: حمزة هٰذا، وعبد الله، وإبراهيم، وأحمد، ومحمد، والقاسم، وكلهم أعقب. اهـ[١].

المبحث الثاني: مولده:

ذكر كثير ممن ترجم لابن قرقول أنه ولد بمدينة المرية إحدىٰ مدائن الأندلس في صفر من سنة خمس وخمسمائة[٢].

المبحث الثالث: شيوخه:

قال تلميذه ابن دحية الكلبي: شيوخ شيخنا جملة عديدة[٣].

قلت: من هٰؤلاء الشيوخ:

١- إبراهيم بن أبي الفتح بن عبد الله بن خفاجة، أبو إسحاق الأندلسي، الشاعر المشهور، كان رئيسًا مفخمًا، له النظم والشعر الرائق، توفي سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة، وله ثلاث وثمانون سنة[٤].

روىٰ عنه ابن قرقول وأخذ عنه ديوانه وتحمله[٥].

---

(١) «المطرب من أشعار أهل المغرب» ص٢٢٥.

(٢) أنظر: «المطرب من أشعار أهل المغرب» لتلميذه ابن دحية الكلبي ص٢٢٥، «التكملة لكتاب الصلة» لابن الأبار ١/ ١٣، «وفيات الأعيان» لابن خلكان ١/ ٦٢ (١٩)، «تاريخ الإسلام» للذهبي ٣٩/ ٣٣١ (٣١٣)، «الوافي بالوفيات» للصفدي ٦/ ١٧١ (٢٦٢٦)، «البداية والنهاية» لابن كثير ١٢/ ٢٧٧ .

(٣) «بغية الملتمس» (٢٠٢)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٣١٢ (١٣٢)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥١ (٢٨).

(٤) السابق.

(٥) «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ١٢٥، «المعجم» (٤٤)، «تاريخ الإسلام» ٣٩/ ٣٣٢، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥٢٠.

٢- إبراهيم بن مروان بن أحمد، أبو إسحاق التجيبي البزاز، من أهل إشبيلة، يعرف بابن حبيش، كان من أهل العدالة والثقة، وحدث وسمع منه الناس، توفي يوم الأربعاء، الثالث والعشرين من ربيع الآخر، سنة ست وأربعين وخمسمائة[١]. ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٢].

٣- أحمد بن علي بن غزلون، أبو جعفر الأموي الأندلسي، روىٰ عن أبي الوليد الباجي، وهو معدود من كبار أصحابه، وكان من أهل الحفظ والمعرفة والذكاء، توفي بالعدوة في نحو العشرين وخمسمائة، وقيل: سنة أربع وعشرين، وقيل: ٱثنتين وثلاثين وخمسمائة[٣]. قال تلميذُ ابن قرقول، ابن دحية الكلبي: قرأ ابن قرقول حديث رسول الله ﷺ وأتقنه علىٰ أبي جعفر ابن غزلون[٤].

٤- أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد، ابن الحافظ الكبير بقي بن مخلد بن يزيد، أبو القاسم الأندلسي، القرطبي، برع في الفقه وأفتىٰ، وهو من بيت علم وصيانة، وكان بصيراً بالأحكام، دربًا بالفتوىٰ، رأسًا في معرفة الشروط وعللها، قال ابن بشكوال: سألته عن مولده، فقال: في شعبان سنة ستٍ وأربعين وأربعمائة. قال: وتوفي في يوم الخميس سلخ ذي الحجة من سنة ٱثنتين وثلاثين وخمسمائة[٥].

---

(١) «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ١٢٧ (٣٧٩)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ٢٣٨ .

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) «الصلة» ١/ ٧٧ (١٦٩)، «تاريخ الإسلام» ٣٥/ ٤٣٧ (١٧٣)، ٣٦/ ٢٦٥ (٦١).

(٤) «المطرب من أشعار أهل المغرب» ص٢٢٥.

(٥) «الصلة» ١/ ٧٩، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٢٦٧-٢٦٨، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٥٩.

روىٰ عنه ابن قرقول حديثًا في مقدمة الكتاب[١].

٥- أحمد بن محمد بن عبد العزيز، أبو جعفر، اللخمي، الإشبيلي، ابن المرجىٰ، كان من أهل المعرفة، بالحديث والرجال، مقدمًا في الإتقان، توفي لثمان بقين من ربيع الأول، سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة[٢].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٣].

٦- أحمد بن محمد بن عمر، أبو القاسم التميمي، المريي المعروف بابن ورد، وهو جد ابن قرقول لأمه، قال ابن بشكوال: كان فقيهًا حافظًا عالمًا متفننًا. توفي في رمضان سنة أربعين وخمسمائة، وله خمس وسبعون سنة[٤].

سمع منه ابن قرقول، وقرأ عليه الحديث وأتقنه[٥]، ونقل عنه في كتابنا هٰذا «المطالع» في مواضع، بقوله: (قال لي ابن ورد).

٧- أحمد بن محمد بن موسىٰ بن عطاء الله، أبو العباس ابن العريف، الصنهاجي، الأندلسي، المريي، الصوفي الزاهد، المقرئ، صاحب المقامات، والإشارات، كان متناهيًا في الفضل والدين، منقطعًا إلى الخير، توفي بمراكش ليلة الجمعة، الثالث والعشرين من رمضان، سنة ست وثلاثين وخمسمائة[٦].

---

(١) ١/ ١٥١.

(٢) «الصلة» ١/ ٨٠ (١٧٥)، «المعجم» (١٣)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٣١١ (١٢٨).

(٣) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٤) «الصلة» ١/ ٨٢ (١٧٧)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٥٣٢ (٤٦٨).

(٥) «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ١٣٠، «تاريخ الإسلام» ٣٩/ ٣٣٢، «السير» ٢٠/ ٥٢٠.

(٦) «الصلة» ١/ ٨١، «المعجم» (١٤)، «وفيات الأعيان» ١/ ١٦٨، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٤٠٤ (٢٧٠)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١١١ (٦٨).

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[١].

٨- جعفر بن محمد بن أبي سعيد بن شرف، أبو الفضل الجذامي القيرواني، نزيل الأندلسي، شاعر عصره، كان من جلة الأدباء وكبار الشعراء، وكان شاعر وقته غير مدافع، توفي سنة أربع وثلاثين وخمسمائة[٢].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٣].

٩- جعفر بن محمد بن مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار، أبو عبد الله القيسي، اللغوي، القرطبي، له يد باسطة في علم اللسان، وكان عالمًا بالآداب، واللغات، متقنًا لها، توفي سنة خمس وثلاثين وخمسمائة[٤].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٥].

١٠- خلف بن يوسف بن فرتون، أبو القاسم بن الأبرش، الأندلسي الشنتريني، النحوي، كان رأسًا في العربية واللغات، مع الفضل والدين والخير، وكان كثير التجول في الأندلس، توفي بقرطبة في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة[٦]. ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم.

١١- سفيان بن العاص بن أحمد بن العاص بن سفيان بن عيسىٰ، أبو

---

(١) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٢) «الصلة» ١/ ١٣٠ (٢٩٨)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٣٤٦ (١٩٠)، «بغية الوعاة» ١/ ٤٨٦ (١٠٤).

(٣) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٤) «الصلة» ١/ ١٢٩ (٢٩٧)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٣٧٤ (٢٢٩)، «الوافي بالوفيات» ١١/ ١٤٩ (٢٣٢)، «بغية الوعاة» ١/ ٤٨٧ (١٠٠٥).

(٥) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٦) «الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض» (٥٤)، «الصلة» ١/ ١٧٧ (٤٠٣)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٢٨٠ (٨٤)، «بغية الوعاة» ١/ ٥٥٧ (١١٧١).

بحر الأسدي، نزيل قرطبة، الإمام المتقن النحوي، كان من جلة العلماء وكبار الأدباء، ضابطًا لكتبه صدوقًا، سمع الناس منه كثيرًا، توفي في جمادى الآخرة، سنة عشرين وخمسمائة[١].

ممن كتب لابن قرقول[٢].

١٢- طارق بن موسىٰ بن يعيش بن الحسين بن علي بن هشام، أبو محمد وأبو الحسن المخزومي، البلنسي الأندلسي، يعرف بالمصنفي، الفقيه الحافظ، الشيخ الصالح، المجاب الدعوة، العالم العالي الرواية، توفي سنة تسع وأربعين وخمسمائة[٣].

روىٰ عنه ابن قرقول[٤].

١٣- عباد بن سرحان بن مسلم بن سيد الناس، أبو الحسن المعافري الأندلسي الشاهد، كان عنده فوائد، وكان يميل إلىٰ مسائل الخلاف، ويدَّعي معرفة الحديث ولا يحسنه، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة[٥].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٦].

١٤- عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية- وهو الداخل- بن خالد

---

(١) «الصلة» ١/ ٢٣٠ (٥٢٧)، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٥١٥ (٢٩٨)، «العبر» ٤/ ٤٦.

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) «التكملة» ١/ ٢٧٤، «شجرة النور الزكية» ص١٤٢، «فهرس الفهارس» ٢/ ١١٦٥ (٦٦١)، «الأعلام» ٣/ ٢١٨.

(٤) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٥) «الصلة» ٢/ ٤٥٢ (٩٧٢)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ١٤٧ (١٥٠).

(٦) «التكملة» ١/ ١٣١.

ابن خفاف بن أسلم بن مكرم، أبو محمد، الأندلسي الغرناطي المالكي، الإمام الكبير، قدوة المفسرين، صاحب «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، وأحد رجالات الأندلسي الجامعين للفقه والحديث والتفسير والأدب، توفي سنة إحدىٰ- وقيل: ٱثنتين- وأربعين وخمسمائة[١].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٢].

١٥- عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن، أبو محمد القرطبي، الشيخ العلامة، المحدث الصدوق، مسند الأندلس، هو آخر الشيوخ الجلة الأكابر بالأندلس في علو الإسناد وسعة الرواية، وكان عارفًا بالطرق، واقفًا علىٰ كثير من التفسير والغريب والمعاني، توفي في جمادى الأولىٰ سنة عشرين وخمسمائة[٣].

ممن كتب لابن قرقول[٤].

١٦- عبد الرحيم بن محمد بن الفرج بن خلف بن سعيد بن هشام، أبو القاسم الخزرجي، الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الفرس، قرأ الفقه علىٰ جماعة، ثم أخذ القراءات ولازمها، توفي في شعبان سنة ٱثنتين وأربعين وخمسمائة[٥].

---

(١) «الصلة» ٢/ ٣٨٦ (٨٣٠)، «المعجم» (٣٤٠)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ٧٣ (٢٧)، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٥٨٧ (٣٣٧)، ٢٠/ ١٣٣.

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) «الصلة» ٢/ ٣٤٨ (٧٤٩)، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٥١٤ (٢٩٧)، «شذرات الذهب» ٤/ ٦١.

(٤) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٥) «المعجم» (٢٢٣)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ١١٢ (٩٢)، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٥٠٢ (٤٥٢).

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٣].

١٧- عبد الله بن أبي جعفر محمد بن عبد الله بن أحمد، العلامة أبو محمد، الخشني المرسي الفقيه، كان حافظًا للفقه علىٰ مذهب مالك، مقدمًا فيه علىٰ جميع أهل وقته، بصيرًا بالفتوىٰ، عارفًا بالتفسير، توفي لثلاث خلون من رمضان سنة عشرين وخمسمائة[١].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٢].

١٨- عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن أحمد، أبو محمد، اللخمي الأندلسي الرشاطي المريي، الشيخ الإمام الحافظ المتقن النسابة، كان ضابطًا محدثًا متقنًا إمامًا، ذاكرًا للرجال، حافظًا للتاريخ والأنساب، توفي سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة[٣].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٤].

١٩- عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد، العلامة النحوي اللغوي، صاحب «المثلث» والتصانيف النافعة، وكان حسن التعليم، جيد التلقين، ثقة ضابطًا، توفي في رجب سنة إحدىٰ وعشرين وخمسمائة[٥].

---

(١) «الصلة» ١/ ٤٩٤ (٦٤٧)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ١٤٤ (٨٩)، «العبر» ٤/ ٦٩ن «مرآة الجنان» ٣/ ٢٥١.

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) «الصلة» ١/ ٢٩٧، «معجم ابن الأبار» (٢٠٠)، «وفيات الأعيان» ٣/ ١٠٦، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٢٥٨ (١٧٥).

(٤) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٥) «الصلة» ١/ ٢٩٢ (٦٣٤)، «وفيات الأعيان» ٣/ ٩٦، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٥٣٢ (٣١٥)، «مرآة الجنان» ٣/ ٣٢٨.

رحل ابن قرقول إلىٰ شرق الأندلس للقائه فقرأ عليه كتاب «التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة»، وهو كتاب حسن، قاله ابن دحية، وقال: وأنشدنا شيخنا عن أبي محمد ابن السيد لنفسه:

أخو العلم حيّ خالد بعد موته
وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرىٰ
يظن من الأحياء وهو عديم[١]

٢٠- عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن شريعة، أبو مروان الباجي اللخمي، من علماء إشبيلية، كان من أهل الحفظ للمسائل، متقدمًا في معرفتها، ٱستقضي بإشبيلية مرتين، توفي في رجب، سنة ٱثنتين وثلاثين وخمسمائة[٢].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٣].

٢١- علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن عمر بن معدان الأنصاري، أبو الحسن، المعروف بابن اللَوّان، المحدث الحافظ المتقن من أهل القرية، توفي سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة[٤].

سمع منه ابن قرقول[٥].

---

(١) «المطرب من أشعار أهل المغرب» ص٢٢٥، «التكملة» ١/ ١٣١.

(٢) «الصلة» ٢/ ٣٦٥ (٧٧٨)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٢٨٣ (٨٩).

(٣) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٤) «الصلة» ١٢/ ٤٢٧ (٩١٨)، «المعجم» (٢٦١).

(٥) «التكملة» ١/ ١٣١، «تاريخ الإسلام» ٣٩/ ٣٣٢، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥٢٠.

٢٢- علي بن أحمد بن خلف بن محمد، أبو الحسن، الأنصاري، المقرئ، النحوي، المعروف بابن الباذش الغرناطي، الشيخ الأستاذ، إمام الفريضة بجامع غرناطة، كان أوحد زمانه إتقانًا ومعرفة، توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة[١].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٢].

٢٣- علي بن أحمد بن محمد بن مروان الجذامي، أبو الحسن، المعروف بابن نافع، وهو زوج أمه، من أهل المرية، كان فقيهًا مشاورًا، توفي في رجب سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة[٣].

ذكره ابن الأبار والحافظ الذهبي[٤].

٢٤- علي بن عبد الله بن خلف بن محمد بن النعمة، أبو الحسن، الأنصاري الأندلسي المريي، الإمام العلامة، ذو الفنون، شيخ بلنسية، تصدر لإقراء القراءات والفقه والنحو والحديث، توفي في رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة[٥].

روىٰ عنه ابن قرقول وهو في عداد أصحابه وأترابه[٦].

---

(١) «المعجم» (٢٥٦)، «الديباج المذهب» ٢/ ١٧ (١٧)، «بغية الوعاة» ٢/ ١٤٢ (١٦٥٦)، «فهرس الفهارس» ١/ ٢٤٣.

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) «المعجم في أصحاب القاضي الصدفي» (٢٦٠).

(٤) «المطرب من أشعار أهل المغرب» ص٢٢٥، «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ١٣١، «تاريخ الإسلام» ٣٩/ ٣٣٢، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥٢٠.

(٥) «المعجم» (٢٦٩)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥٨٤ (٣٦٦)، «مرآة الجنان» ٣/ ٣٨٢، «غاية النهاية» ١/ ٥٥٣.

(٦) «التكملة» ١/ ١٣١.

٢٥- علي بن عبد الله بن محمد بن سعيد بن موهب، أبو الحسن، الجذامي الأندلسي المريي، المحدث، كان من أهل المعرفة والعلم والذكاء والفهم، له تفسير مفيد ومعرفة بأصول الدين، توفي في جمادى الأولىٰ سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة، وله إحدىٰ وتسعون سنة[١].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٢]، وروىٰ عنه ابن قرقول حديثًا في مقدمة الكتاب[٣].

٢٦- علي بن محمد بن علي، أبو الحسن ابن هذيل، البلنسي، الشيخ الإمام المعمر، مقرئ العصر، كان منقطع القرين في الفضل والزهد والورع مع العدالة والتقلل من الدنيا، صوَّامًا قوامًا كثير الصدقة، توفي في رجب سنة أربع وستين وخمسمائة[٤].

روىٰ عنه ابن قرقول وهو في عداد أصحابه وأترابه[٥].

٢٧- عياض بن موسى اليحصبي، أبو الفضل، الإمام العلم، صاحب «المشارق»، تقدم في الباب السالف الأول ترجمته والحديث عن كتابه «مشارق الأنوار».

٢٨- عيسىٰ بن حزم بن عبد الله بن اليسع بن عمر، أبو الأصبغ الغافقي

---

(١) «الصلة» ٢/ ٤٢٦ (٩١٦)، «تاريخ الإسلام» ٣٦٠/ ٢٨٧ (٩٥)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٤٨ (٢٤)، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٦٠.

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) ١/ ١٥١.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥٠٦ (٣٢٣)، «معرفة القراء الكبار» ٢/ ٤١٦، «غاية النهاية» ١/ ٥٧٣، «النجوم الزاهرة» ٥/ ٣٨٢.

(٥) «التكملة» ١/ ١٣١.

الأندلسي، نزيل المرية، مجود محقق، توفي في رمضان سنة خمس وعشرين وخمسمائة ببغداد[١].

تلا عليه ابن قرقول، قاله الأوسي[٢].

٢٩- محمد بن أبي سعيد الفرج بن عبد الله، السرقسطي البزاز، دخل العراق فسمع منه جماعة، ونزل الإسكندرية وحدث بها وأخذ عنه الناس، توفي بعد الثلاثين وخمسمائة[٣].

روىٰ عنه ابن قرقول إجازة[٤].

٣٠- محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم بن التجيبي، قاضي الجماعة، الشهيد، أبو عبد الله، المعروف بابن الحاج، كان من جلة الفقهاء وكبار العلماء، معدودًا في المحدثين والأدباء، توفي سنة تسع وعشرين وخمسمائة[٥]. سمع منه ابن قرقول[٦].

٣١- محمد بن حكم بن محمد بن أحمد بن جعفر بن باق الجذامي، أبو جعفر السرقسطي، النحوي، كان ذا حظ من علم الكلام، حسن الأخلاق، قوالًا بالحق، توفي بتلمسان في نحو سنة ثمان وثلاثين خمسمائة[٧].

---

(١) «التكملة» (٩١٤)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ١٣٣ (٧٧)، «غاية النهاية» ١/ ٦٠٨.

(٢) «السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» ٢/ ٤٩٣ (٨٩٩).

(٣) «التكملة» ١/ ٣٥٤، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٥٦٦(٥٤٠).

(٤) «التكملة» ١/ ٣٥٤.

(٥) «المعجم» (١٠٢)، «فهر س الفهارس» ١/ ٣٧٢.

(٦) «التكملة» ١/ ١٣١، «تاريخ الإسلام» ٣٩/ ٣٣٢، «سير الأعلام» ٢٠/ ٥٢٠.

(٧) «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ٣٦٠ (١٢٨١)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٤٧٥ (٣٨٣)، «الديباج المذهب» ٢/ ٢٨٣ (٩٤)، «بغية الوعاة» ١/ ٩٦ (١٥٦)، «الأعلام» ٦/ ١٠٨.

روىٰ عنه ابن قرقول[١].

٣٢- محمد بن خلف بن موسىٰ، أبو عبد الله، الأنصاري، الأوسي، الأندلسي، الأشعري، ويعرف بالألبيري، نزيل قرطبة، كان حافظًا لكتب الأصول والاعتقادات، توفي في جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثين وخمسمائة[٢]. حدث عنه ابن قرقول[٣].

٣٣- محمد بن عبد الرحمن بن سيد بن معمر، أبو عبد الله المذحجي، المالقي، كان من أهل العلم والفضل والدين والعفاف، أخذ الناس عنه، توفي في النصف الثاني من ذي الحجة، سنة سبع وثلاثين وخمسمائة[٤].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٥].

٣٤- محمد بن عبد العزيز بن أحمد بن زغيبة، أبو عبد الله الكلابي الأندلسي المريي، كان ذاكرًا للمسائل، عارفًا بالنوازل، حاذقًا بالفتوىٰ، وله برنامج لشيوخه، توفي في ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة[٦].

سمع منه ابن قرقول، وروىٰ عنه «صحيح مسلم» عن العذري[٧].

---

(١) «الديباج المذهب» ٢/ ٢٨٣، «الإحاطة في أخبار غرناطة» ٣/ ٧٣ .

(٢) «التكملة» ١/ ٣٥٨، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٤٥١ (٣٤٠)، «الوافي بالوفيات» ٣/ ٤٦، «الديباج المذهب» ٢/ ٣٠٢ (١٠٥)، «الأعلام» ٦/ ١١٥، «معجم المؤلفين» ٣/ ٢٧٨.

(٣) «التكملة» ١/ ٣٥٩، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٤٥١، «الديباج المذهب» ٢/ ٣٠٢.

(٤) «الصلة» (١٢٩٠)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٤٥٣ (٣٤٤).

(٥) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٦) «الصلة» ٢/ ٥٧٩ (١٢٧٩)، «المعجم» (١٠٠)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ١٧٠ (١٢٧)، «فهرس الفهارس» ١/ ٤٦٤.

(٧) «المطرب من أشعار أهل المغرب» ص٢٢٥، «التكملة» ١/ ١٣١، «تاريخ الإسلام» ٣٩/ ٣٣٢.

٣٥- محمد بن عبد الله بن عبد الوارث، أبو عبد الله، من أهل مرسية، كان من أهل العلم والدين، وولي الصلاة والخطبة بجامع بلده، فكان أخشع الناس في خطبته، توفي سنة سبع- وقيل: خمس- وأربعين وخمسمائة[١].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٢].

٣٦- محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو بكر ابن العربي، المعافري الأندلسي الإشبيلي، الإمام المشهور، صاحب المصنفات، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة[٣].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٤]، روىٰ عنه ابن قرقول حديثًا في مقدمة الكتاب[٥].

٣٧- محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز بن محمد بن الحسين بن كميل بن عبد العزيز بن هارون، أبو بكر، اللخمي الإشبيلي، ابن عم أحمد بن محمد بن عبد العزيز، المتقدم، كان رأسًا في اللغة والعربية ومعاني الشعر والبلاغة، كاتبًا مجيدًا، توفي لسبع عشرة خلت من ذي الحجة، سنة ست وثلاثين وخمسمائة[٦].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٧].

---

(١) «التكملة» ٢/ ١٤ (٢٦).

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) «الصلة» ٢/ ٥٩٠ (٢٩٧)، «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٩٦، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ١٥٩ (١٧١).

(٤) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٥) ١/ ١٤٧.

(٦) «الصلة» ٢/ ٥٨٧ (١٢٨٩)، «المعجم» (١٢٠)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٤٢٤ (٣٠٠).

(٧) «التكملة» ١/ ١٣١.

٣٨- محمد بن علي بن عمر بن محمد، أبو عبد الله التميمي المازري المالكي، الشيخ الإمام العلامة البحر المتفنن، صاحب «المعلم بفوائد مسلم»، توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة[١].

ممن كتب لابن قرقول[٢]، ونقل عنه في مواضع من «المطالع» بلغت حوالي ثمانية.

٣٩- محمد بن موسىٰ بن وضاح، أبو عبد الله المرسي، كان فاضلًا عفيفًا معتنيًا بالعلم، توفي سنة تسع وثلاثين وخمسمائة[٣].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٤].

٤٠- منصور بن الخير، أبو علي المغراوي، المالقي، المقرئ، الأحدب أحد الأعلام، عُني بالقراءات، وصنف فيها كتبًا أخذها عنه الناس، وضعفه بعضهم، مع أنه رأس في القراءات، قيم بتجويدها وعللها، توفي بمالقة في شوال، سنة ست وعشرين وخمسمائة[٥].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٦].

٤١- يحيىٰ بن خلف بن النفيس، أبو بكر، المعروف بابن الخلوف،

---

(١) «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٨٥، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٠٤ (٦٤)، «الوافي بالوفيات» ٤/ ١٥١، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٦٧.

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) «الصلة» ٢/ ٥٨٨ (١٢٩٢)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٥٢٢ (٤٥٢).

(٤) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٥) «الصلة» ٢/ ٦٢٠ (١٣٦٣)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ١٤٩ (٩٥)، «معرفة القراء للكبار» ١/ ٤٨١ (٤٢٤).

(٦) «التكملة» ١/ ١٣١.

الغرناطي، المقرئ، الأستاذ، أقرأ الناس، وكان بارعًا فيها حاذقًا بها، مع التفنن، والحفظ، ومعرفة التفاسير، والجلالة والحرمة، توفي في آخر سنة إحدىٰ وأربعين وخمسمائة[١]. ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٢].

٤٢- يحيىٰ بن محمد بن يحيىٰ بن سعيد بن سعدون بن ريدان- بالمهملة- أبوبكر، الفهري القرطبي، كان فقيهًا حافظًا، مشاورًا في الأحكام، توفي بإشبيلية سنة ست وخمسين وخمسمائة[٣].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٤].

٤٣- يوسف بن عبد العزيز بن يوسف بن عمر بن فِيْرُّة، أبو الوليد، اللخمي الأندي الأندلسي، المالكي، نزيل مرسية، الإمام الحافظ المتقن الأوحد، توفي سنة ست وأربعين وخمسمائة[٥].

روىٰ عنه ابن قرقول[٦].

٤٤- يوسف بن علي بن محمد بن عبد الله بن علي بن محمد، أبو الحجاج، القضاعي الأندي الحداد القفال، المحدث الجوال، كان صدوقًا صحيح السماع، ليس عنده كبير علم، توفي في جمادى الأولىٰ

---

(١) «التكملة» ٤/ ١٧٠ (٥٠٠)، «المعجم» (٣٠٢)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ٩٤ (٦١)، «غاية النهاية» ٢/ ٣٦٩.

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) «الصلة» ٢/ ٣٢٥ (٣٠٤)، «التكملة» ٤/ ١٧٢ (٥٠٧)، «تاريخ الإسلام» ٣٨/ ٢١٥ (٢٢٩).

(٤) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٥) «الصلة» ٢/ ٦٨٢ (١٥١٠)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ٢٦٣ (٣٥٨)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٣٨ (٢٢٠)، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٨٥.

(٦) «التكملة» ١/ ١٣١.

سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة[١].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٢].

٤٥- يوسف بن يبقىٰ بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون، أبو الحجاج التجيبي، الأندلسي المريي، النحوي، المعروف بالشنشي، صاحب الأحكام بالمرية، عُني بالعربية وبرع فيها، مات في حدود سنة أربعين، أو اثنتين وأربعين وخمسمائة[٣].

ممن لقيهم ابن قرقول وأخذ عنهم[٤].

٤٦- يونس بن محمد بن مغيث بن محمد بن يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث، الإمام العلامة الحافظ، المفتي الكبير، أبو الحسن القرطبي المالكي، المعروف بابن الصفار، كان عارفًا باللغة والإعراب، ذاكرًا للغريب والأنساب، أنيس المجالسة فصيحًا حسن البيان، توفي في ثامن جمادى الآخرة سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة[٥].

وابن قرقول من تلامذته الذين صاروا مشايخ أهل الأندلس بعده[٦].

---

(١) «التكملة» ٤/ ٢٠٦(٥٨٣)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ١٣٢(١٢٥)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٨٦(١٢١).

(٢) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٣) «التكملة» ٤/ ٢٣٦ (٦٥٧)، «المعجم» (٣٠٨)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ١٣٣ (١٢٦)، «بغية الوعاة» ٢/ ٣٦٣ (٢٩٩).

(٤) «التكملة» ١/ ١٣١.

(٥) «الصلة» ٢/ ٦٨٨ (١٥١٨)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٣٦، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٦٠، «بغية الوعاة» ٢/ ٣٦٦.

(٦) «المعجم» ص٣٣٣.

المبحث الرابع: تلاميذه:

١- أبو بكر بن خلف، الأنصاري القرطبي، القاضي أبو يحيىٰ، ويعرف بالمواق، الفقيه المستبصر، من أهل قرطبة، وسكن مدينة فاس، كان حافظًا حافلًا في علم الفقه والخلاف فيه، ملازمًا للتدريس، توفي في آخر شوال، سنة تسع وتسعين وخمسمائة.

سمع من ابن قرقول[١].

٢- أحمد بن سلمة بن أحمد بن يوسف، أبو جعفر، ابن الصيقل الأنصاري، اللورقي، كان معنيًّا بالحديث، توفي في المحرم سنة ثمان وخمسمائة. روىٰ عن ابن قرقول[٢].

٣- أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس البكري، من أهل شريش، أوطن سلا وولي بها القضاء، ثم بمدينة مكناسة، وتوفي سنة إحدىٰ عشرة وستمائة. روىٰ عن ابن قرقول[٣].

٤- أحمد بن محمد بن أحمد، أبو جعفر، ابن الأصلع، الأندلسي، العكي، من أهل لوشة، برع في العربية وتصدر لإقرائها، توفي أسيرًا في ذي الحجة، سنة أربع وعشرين وستمائة[٤]. أجاز له ابن قرقول[٥].

٥- الحسن بن أحمد بن يحيىٰ بن عبد الله، أبو علي الأنصاري،

---

(١) «التكملة» ١/ ١٨٠ (٥٩٨)، «تاريخ الإسلام» ٤٢/ ٤٢٣ (٥٥١)، «الوافي بالوفيات» ١٠/ ٢٣٠ (٤٧١٨).

(٢) «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ٨٢ (٢٣٨)، «تاريخ الإسلام» ٤٢/ ٣٣١ (٤١٢).

(٣) «التكملة» ١/ ٩٣ (٢٧٠).

(٤) «التكملة» ١/ ١٠٢ (٢٩١)، «السير» ٤٥/ ١٨٢ (٢٢٢)، «بغية الوعاة» ١/ ٣٦٠ (٦٩٩).

(٥) «التكملة» ١/ ١٠٢.

القرطبي، ونزل مالقة، كان حسن الخط، مشاركًا في القراءات والحديث والعربية، توفي بمالقة لثلاث بقين من رمضان سنة خمس وثمانين وخمسمائة.

سمع من ابن قرقول[١].

٦- عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز بن زيدان، أبو محمد وأبو بكر، السماتي، القرطبي، نزيل فاس، كان من أهل الفقه والحديث والنحو واللغة والأدب والتاريخ والحفظ لأسماء الرجال، توفي بفاس سحر ليلة الإثنين، الخامس لرجب، سنة أربع وعشرين وستمائة[٢]. روىٰ عن ابن قرقول[٣].

٧- عبد الله بن أحمد بن جمهور بن سعيد بن يحيىٰ بن جمهور، أبو محمد القيسي الإشبيلي، كان رجلًا صالحًا فاضلًا، بصيرًا باللغة والشروط، توفي في ربيع الآخر سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة[٤].

نُقل عنه من خط أنه قال: أخذت عن ابن قرقول[٥].

٨- عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيىٰ، أبو بكر الأنصاري، الأندلسي المالقي، الإمام الحافظ المحدث البارع الحجة النحوي المحقق، المشهور بابن القرطبي، توفي سنة إحدىٰ عشرة وستمائة[٦].

---

(١) «التكملة» ١/ ٢١٢ (٦٩٦)، «تاريخ الإسلام» ٤١/ ٢١٣ (١٦٦).

(٢) «التكملة» ٣/ ٩٩ (٢٤٨)، «تاريخ الإسلام» ٤٥/ ١٩٩ (٢٥٢)، «الوافي بالوفيات» ١٨/ ٥٣٠ (٥٣٥)، «بغية الوعاة» ٢/ ١٠١.

(٣) «التكملة» ٣/ ٩٩، «تاريخ الإسلام» ٤٥/ ١٩٩، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥٢٠.

(٤) «التكملة» ٢/ ٢٨١ (٨١٠)، «تاريخ الإسلام» ٤٢/ ٩٣ (٧٢).

(٥) «التكملة» ٢/ ٢٨١.

(٦) «التكملة لوفيات النقلة» ١/ ٣٢٠ (٣٧٩)، «تاريخ الإسلام» ٤٤/ ٧١ (٢٠)، «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ٦٩ (٥٠)، «بغية الوعاة» ٢/ ٣٧.

كتب إليه ابن قرقول[١]، وحضر مجلسه بمالقة[٢].

٩- عبد الله- ويقال: عبد السلام- بن- الشيخ القدوة- عمر بن علي بن- القدوة العارف- محمد بن حمويه، أبو محمد الجويني، الخراساني، ثم الدمشقي الصوفي، الشافعي، الإمام الفاضل الكبير شيخ الشيوخ، تاج الدين، كان فاضلًا مؤرخًا، وكان ذا تواضع وعفة، توفي في صفر سنة اثنتين وأربعين وستمائة[٣].

روىٰ عن ابن قرقول، قاله المقري التلمساني[٤].

١٠- عتيق بن يحيىٰ بن محمد بن سبيع، أبو بكر المذحجي الأندلسي، الإمام القدوة، توفي في شوال سنة خمس وستمائة عن سعبين سنة[٥].

أخذ عن ابن قرقول[٦].

١١- علي بن جابر بن فتح الأنصاري، أبو الحسن، من أهل غرناطة، قال ابن الأبار: يعرف بابن اللواتي. قال الأوسي: أراه تصحيفًا من اللواز. توفي سنة تسع وستمائة.

أجاز له ابن قرقول، وحدث وروىٰ عنه[٧].

---

(١) «التكملة» ٢/ ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) «الإحاطة في أخبار غرناطة» ٣/ ٤٠٧.

(٣) «التكملة لوفيات النقلة» ٣/ ٦٣٧ (٣١٥٦)، «تاريخ الإسلام» ٤٧/ ١٢٣ (١٠٢)، «سير أعلام النبلاء» ٢٣/ ٦٩ (٧٢)، «مرآة الجنان» ٤/ ١٠٥ .

(٤) «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» ٣/ ٩٩.

(٥) «التكملة» (٢٣١٤)، «السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة» ١/ ١٣١ (٢٥٤)، «تاريخ الإسلام» ٤٣/ ١٢٢ (١٣٩).

(٦) «تاريخ الإسلام» ٤٣/ ١٢٣.

(٧) «التكملة» ٣/ ٢٢٥ (٥٦٥)، «السفر الخامس» ١/ ٢٠٢ (٣٩٥).

١٢- علي بن عتيق بن عيسىٰ بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عيسىٰ بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مؤمن، أبو الحسن الأنصاري الخزرجي، من ولد عبادة بن الصامت، من أهل قرطبة، كان بصيرًا بالقراءات والحديث، يشارك في علم الطب ونظم الشعر، وصنف في الطب والأصول، توفي بفاس سنة ثمان وتسعين وخمسمائة[١].

روىٰ عن ابن قرقول[٢].

١٣- علي بن موسىٰ بن علي بن موسىٰ بن محمد بن خلف، ويقال: علي ابن موسىٰ بن أبي القاسم بن علي، أبو الحسن، الأنصاري، السالمي، الأندلسي، الجياني، نزيل مدينة فاس، المعروف بابن النقرات، وصف بالزهد والصلاح والورع، توفي بعد سنة ثلاث وستين وخمسمائة[٣].

روىٰ عن ابن قرقول[٤].

١٤- عمر بن حسن بن علي بن محمد الجميل بن فرح بن خلف بن قومس بن مزلال بن ملال بن أحمد بن بدر بن دحية بن خليفة- قال الذهبي: هكذا ساق نسبه، وما أبعده من الصحة والاتصال، وكان يكتب لنفسه: ذو النسبتين بين دحية والحسين- الكلبي الداني ثم السبتي- كان يذكر أنه من ولد دحية الكلبي- أبو الفضل، ثم أبو الخطاب، الشيخ

---

(١) «التكملة» ٣/ ٢٢١، «تاريخ الإسلام» ٤٢/ ٣٦٠ (٤٦٠)، «السفر الخامس» ١/ ٢٥٦ (٥٢٥).

(٢) «السفر الخامس» ١/ ٢٥٧.

(٣) «التكملة» ٣/ ٢١٩ (٥٤٨)، «تاريخ الإسلام» ٤٢/ ١٣٩ (١٤٤)، «الوافي بالوفيات» ٢٢/ ٢٦٠ (١٨٥)، «غاية النهاية» ١/ ٥٨١.

(٤) «السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» ١/ ٤١٢.

العلامة المحدث الرحال المتفنن، مجد الدين، صاحب كتاب «المطرب من أشعار أهل المغرب»، توفي ليلة الثلاثاء رابع عشر ربيع الأول، سنة ثلاث وثلاثين وستمائة.

حدث عن ابن قرقول بـ «صحيح مسلم»، وقال: صحبته في سفره سنة أربع وستين وخمسمائة. وأجاز لي جميع رواياته[١].

١٥- عمر بن عبد المجيد بن يحيىٰ بن خلف بن موسىٰ، أبو حفص وأبو علي، الأزدي، الأندلسي، الرندي، نزيل مالقة، كان عالمًا بالقراءات، متقدمًا في صناعة العربية، توفي في ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة.

سمع أبا القاسم السهيلي ولازمه طويلًا، وابن قرقول[٢].

١٦- محمد بن إبراهيم بن أحمد بن محمد بن المعتصم، أبو عبد الله اللخمي، من أهل إشبيلية، يعرف بالزبيدي.

سمع بمالقة من ابن قرقول[٣].

١٧- محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن اليتيم، أبو عبد الله الأندلسي الأنصاري، الأندرشي، يعرف بابن البلنسي، الإمام المحدث الجوال، كان مكثرًا رحالة، نسب إلى الاضطراب، ومع ذلك انتابه الناس، ورحلوا إليه، توفي سنة إحدىٰ وعشرين وستمائة.

---

(١) «المطرب من أشعار أهل المغرب» ص٢٢٥. «التكملة لكتاب الصلة» ٣/ ١٦٤ (٤١٠)، «المعجم» ص٣٠١، «وفيات الأعيان» ٣/ ٤٤٨، «تاريخ الإسلام» ٤٦/ ١٥٧ (١٩١)، «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ٣٨٩ (٢٤٨).

(٢) «التكملة» ٣/ ١٥٧ (٣٩٧)، «السفر الخامس» ٢/ ٤٥٠ (٧٨٠)، «تاريخ الإسلام» ٤٤/ ٣١٠ (٣٩٦)، «غاية النهاية» ١/ ٥٩٤، «الإحاطة في أخبار غرناطة» ٢/ ٣٢٧.

(٣) «التكملة» ٢/ ٩٥ (٢٥٥).

سمع من ابن قرقول بمالقة[١].

١٨- محمد بن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الكريم، أبو عبد الله التميمي الفاسي، صاحب كتاب «المستفاد»، رحل إلى المشرق فأقام خمسة عشر عامًا، ولقي نحوًا من مائة شيخ فأكثر من الرواية عنهم وأجاز له بعضهم، توفي آخر سنة ثلاث أو أول سنة أربع وستمائة[٢]. روىٰ عن ابن قرقول[٣].

١٩- محمد بن عبد الله بن طاهر، أبو عبد الله القاضي الفاسي، الحسيني الشريف، كان معتنيًا بسماع الحديث، ذاكرًا لأسانيده ومتونه، توفي بإشبيلية، سنة ثمان وستمائة. أخذ عن ابن قرقول[٤].

٢٠- محمد بن علي بن يوسف بن مطرف، أبو بكر الأموي، المالقي، ممن عمر وأسن، وهو من بيت نباهة، توفي في ربيع الآخر، سنة ست وثلاثين وستمائة. روىٰ عن ابن قرقول[٥].

٢١- مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله، أبو ذر الخشني، الأندلسي الجياني، العلامة اللغوي النحوي إمام النحو، المعروف بابن أبي ركب، كان إمامًا مبرزًا في العربية وضروبها، أقرأها عامة حياته ورحل الناس إليه فيها،

---

(١) «التكملة» ٢/ ٦١٣، «المعجم» ص٥٩، «تاريخ الإسلام» ٤٥/ ٧٣ (٤٧)، «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ٢٥٠ (١٣٨).

(٢) «التكملة» ٢/ ١٦١ (٤١٦)، «تاريخ الإسلام» ٤٣/ ١٢٩ (١٥٢)، «المقفى الكبير» ٦/ ٥٣٤ (٣٠٤٨).

(٣) «فهرس الفهارس» ٢/ ٦٨٦.

(٤) «التكملة» ٢/ ١٦٢ (٤١٨)، «تاريخ الإسلام» ٤٣/ ٣٠٦ (٤١٢).

(٥) «التكملة» ٢/ ١٣٩ (٣٦٣)، «تاريخ الإسلام» ٤٦/ ٣٠٤ (٤٣١).

مات بفاس في شوال، سنة أربع وستمائة، عن سبعين سنة[١].

روىٰ عن ابن قرقول، قاله السيوطي في «البغية»- وتحرفت فيه إلىٰ: (قوقل)- وعبد القادر بن عمر البغدادي[٢].

٢٢- يعيش بن علي بن يعيش بن مسعود بن القديم- وفي «البغية»: بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيىٰ- أبو البقاء وأبو محمد وأبو الحسن، الشلبي الأندلسي، النحوي، موفق الدين، وكان يعرف بابن الصانع- بصاد مهملة ونون- كان من أهل المعرفة بالقراءات، والإكثار من الحديث مع الضبط والعدالة، توفي سنة أربع- وقيل: ست- وعشرين وستمائة[٣]. أجاز له ابن قرقول[٤].

٢٣- يوسف بن محمد بن عبد الله بن يحيىٰ بن غالب، أبو الحجاج البلوي، المالقي الأندلسي، الإمام القدوة المجاب الدعوة، المعروف بابن الشيخ، تلا بالسبع وأقرأ وأفاد، توفي سنة أربع وستمائة في رمضان[٥].

سمع من ابن قرقول[٦]، وروىٰ عنه مصنفاته، قاله ابن نقطة[٧].

---

(١) «التكملة» ٢/ ١٨٨، «تاريخ الإسلام» ٤٣/ ١٦٣ (٢١٦)، «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٤٧٧ (٢٤١)، «مرآة الجنان» ٤/ ٥.

(٢) «بغية الوعاة» ٢/ ٢٨٨، «خزانة الأدب» ٦/ ٧٧.

(٣) «التكملة» ٤/ ٢٣٥ (٦٥٥)، «تاريخ الإسلام» ٤٥/ ٢٧٢ (٢٨٢)، «غاية النهاية» ٢/ ٣٩١ (٣٩٠٤)، «بغية الوعاة» ٢/ ٣٥١ (٢١٦٥).

(٤) «التكملة» ٤/ ٢٣٥.

(٥) «التكملة لوفيات النقلة» ٢/ ١٤٧ (١٠٤٤)، «التكملة لكتاب الصلة» ٤/ ٢١٩ (٦١٥)، «تاريخ الإسلام» ٤٣/ ١٦٧ (٢٢٢)، «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٤٧٩ (٢٤٣).

(٦) «التكملة» ٤/ ٢١٩، «تاريخ الإسلام» ٤٣/ ١٦٧، «السير» ٢٠/ ٥٢٠، ٢١/ ٤٧٩.

(٧) «تكملة الإكمال» ٢/ ١٥٣.

المبحث الخامس: مصنفاته:

لم أجد أحدًا ممن ترجم لابن قرقول أو من أصحاب كتب الفهارس ذكر مصنفات أو مؤلفات لابن قرقول، سوىٰ كتاب «مطالع الأنوار» على ٱختلاف في تسميته أحيانًا[1].

إلا ما كان من إسماعيل باشا البغدادي حيث سمىٰ له في «هدية العارفين» ١/ ٩ كتابين:

١- «مطالع الأسرار في شرح مشارق الأنوار للقاضي عياض».

٢- «مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار في فتح ما ٱستغلق من كتب الحديث».

ويظهر- والله أعلم- بل من المؤكد أنهما كتاب واحد؛ فلم أجد أحدًا- كما ذكرت- ممن سبق إسماعيل باشا ذكر له سوىٰ «مطالع الأنوار»، وسيأتي الحديث عن الكتاب بالتفصيل إن شاء الله تعالىٰ.

ومن الجدير بالذكر أني وجدت الحافظ ابن نقطة قال في «التكملة» ٢/ ١٥٣ عن ابن قرقول: روىٰ عنه يوسف بن محمد بن الشيخ مصنفاته!

وكذا قال ابن دحية في «المطرب من أشعار أهل المغرب» ص٢٢٦: وتصانيفه_ أي ابن قرقول- متقنة مفيدة. مع أنه لم يذكر له مصنفًا واحدًا حتىٰ هٰذا الكتاب الذي ذاع صيته وطير به كل مطار كتابنا: «مطالع الأنوار».

وقال الحافظ الذهبي في «المشتبه» ١/ ١٧٤ في باب (الحمزي): وصاحب التواليف أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف... قلت: أي ابن قرقول.

---

(١) فمثلًا سماه الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥٢٠: «المطالع على الصحيح» وما إلىٰ ذلك.

وتبعه علىٰ هٰذا ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٢/ ٤٢٣، والحافظ في «تبصير المنتبه» ١/ ٣٥١.

وقال ابن الغزي في «ديوان الإسلام» ص٧٥: ابن قرقول ... الأندلسي له مؤلفات، منها كتاب «المطالع» المشهور.

قلت: فأين هٰذِه التواليف أو المؤلفات والمصنفات؟!

فالذهبي نفسه لما ترجم له في «تاريخ الإسلام»، و«العبر في خبر من غبر» لم يذكر له مصنفات، وفي ترجمته من «سير الأعلام» لم يذكر له إلا «المطالع»، فلعله والله أعلم لم يشتهر شيء من هٰذِه المصنفات ولم تعرف بعده ولم تنتشر؛ فقد تقصيت البحث في مصادر ترجمته والكتب التي عنيت بذكر مؤلفات العلماء ومصنفاتهم، ونقَّبت فيها، وذلك جريًا وراء العثور على اسم مصنف آخر لابن قرقول، وأملًا في أن أجد له مصنفًا آخر، لكن دون جدوىٰ.

المبحث السادس: أقوال العلماء في ابن قرقول:

امتلأت كتب العلماء والمترجمين ممن ترجم لابن قرقول بالثناء عليه ومدحه، ومن ذلك علىٰ سبيل المثال:

قال تلميذه ابن دحية الكلبي عنه: الفقيه الإمام المحدث الأصولي النحوي اللغوي.

وقال ابن الأبَّار: كان رحَّالًا في طلب العلم، حريصًا علىٰ لقاء الشيوخ، فقيهًا نظَّارًا أديبًا حافظًا، يبصر الحديث ورجاله، وقد صنف وألف، مع براعة الخط وحسن الوراقة، حدث وأخذ عنه الناس.

وقال ابن خلكان: كان من الأفاضل، وصحب جماعة من علماء الأندلس.

وكذا قال اليافعي والصفدي.

وقال الحافظ الذهبي: كان رحَّالًا في العلم نقَّالًا، فقيهًا، نظَّارًا أديبًا نحويًّا، عارفًا بالحديث ورجاله، بديع الكتابة، وكان من أوعية العلم، وكان رفيقًا لأبي زيد السهيلي وصديقًا له، فلما فارقه وتحول إلىٰ مدينة سلا، نظم فيه أبو زيد السهيلي أبياتًا وبعث بها إليه وهي:

سَلَا عن سَلَا إنَّ المَعَارِفَ والنُّهىٰ
بها ودعا أمَّ الرَّبَابِ ومأْسَلا

بكيتُ أسًى أيامَ كان بسَبْتَةٍ
فكيفَ التأسِّي حين منزله سَلَا

وقال أناسٌ إنَّ في البُعْدِ سَلْوةً
وقد طالَ هٰذا البُعْدُ والقلبُ ما سَلَا

فليتَ أبا إسحاق إذا شَطَّتِ النَّوىٰ
تحيَّتهُ الحُسنَىٰ مَعَ الريحِ أَرسَلا

فعادَتْ دَبُورُ الرِّيحِ عنديَ كالصَّبَا
بذي غُمر إذْ أمرُ زيدٍ تبسَّلا

فقد كان يُهدِيني الحديثَ مُوصَّلا
فأَصبَح موصولُ الأحاديثِ مُرسلا

وقد كان يُحيي العِلْمَ والذِّكرَ عندنا
أوانَ دنا فالآنَ بالنأي كسَّلا

فللَّهِ أُمٌّ بالمَرِيَّة أنجَبَتْ
بهِ وأبٌ ماذا من الخَيْر أَنسَلَا

وقال أيضًا: وكان من أهل المغرب، فقيهًا مناظرًا متفننًا، حافظًا للحديث بصيرًا.

وذكره الذهبي أيضًا في «المعين في طبقات المحدثين» وقد قال في مقدمة الكتاب ص١٧: ليس هٰذا الكتاب بالمستوعب للكبار بل لمن شاع ذكره في الأقطار والأعصار. قلت: أي أن ابن قرقول عند الحافظ الذهبي ممن شاع ذكره في الأقطار والأعصار.

وقال الحافظ ابن كثير: كان من علماء بلاده وفضلائهم المشهورين.

المبحث السابع: عقيدة ابن قرقول من خلال كتابه «مطالع الأنوار»:

أرىٰ أنه ينبغي لكل من تناول كتابًا ما أو جزءًا بالتحقيق والدراسة- سيما لواحد من العلماء المتقدمين- أن يوقف قارئ هٰذا الكتاب أو الجزء علىٰ عقيدة مصنف الكتاب: هل هو علىٰ منهج أهل السنة والجماعة، أم ممن يحيدون عن إثبات صفات الله ﷻ له كما يليق به سبحانه كالأشاعرة المؤولة مثلًا؛ وذلك ليكون القارئ علىٰ بينة من عقيدة المصنف قبل الخوض في قراءة الكتاب أو مذاكرته، خاصة وأن بعض هٰذِه التأويلات ممن عقيدته أو منهجه مخالفًا لمنهج أهل السنة، تكون غامضة لا يعرفها كل أحد ولا يدركها كل مطلع، فكثيرًا من هٰؤلاء العلماء كان يخفي عقيدته المخالفة ويدسُّها بين السطور، ومن المشهور في ذلك مثلًا الإمام الزمخشري وهو معروف بالاعتزال- نسأل الله السلامة والهداية- سيما كتابه «الكشاف» في تفسير القرآن، فقد قال السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» ٢/ ٥٠١: قال البلقيني: ٱستخرجت من «الكشاف» ٱعتزالًا بالمناقيش.

فرأيت أن أذكر في هٰذا المبحث طرفًا من ذلك؛ ليكون مُطَالِع «المطالع» علىٰ بصيرة من عقيدة المصنف، بل ومن عقيدة القاضي عياض صاحب

الكتاب الأصل «مشارق الأنوار» فأقول: لقد نقل ابن قرقول في هٰذا الكتاب عقيدة الأشاعرة، إذ هي عقيدة حكام البلاد وملوكها وغالب العلماء في ذلك الوقت، هٰذا سبب، والسبب الآخر أنه في المسائل التي نحا فيها منحى الأشاعرة من تأويل صفة أو نحو ذلك، إنما أتبع فيها القاضي عياض في كتابه «مشارق الأنوار» الذي هو أصل كتابنا هٰذا، والقاضي عياض من الأشاعرة المعروفين في ذاك الوقت، يتجلىٰ ذلك لمن يطالع «مشارق الأنوار»، وغيره من كتب القاضي عياض ككتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ» وغيره.

وتتضح أشعرية ابن قرقول في تأويله كثيرًا من الصفات التي يؤولها الأشاعرة، فهم لا يثبون إلا سبع صفات فقط ويؤولون الباقي، هٰذِه السبع هي: الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والكلام والإرادة، وقد نظمها بعضهم فقال:

لـه الـحـيـاة والـكـلام والـبـصـر

سـمـع إرادة وعـلـم واقـتـدار

ويسمونها الصفات المعنوية، ويقولون: إن نصوص السمع والعقل تضافرت عليها! ويتفقون مع المعتزلة في نفي ما عدا هٰذِه السبع من الصفات الخبرية التي صح بها الخبر.

ونذكر هنا بعض الأمثلة التفصيلية علىٰ ذلك:

فمن ذلك ما ذكره ابن قرقول ١/ ٢٧٢ في حرف الهمزة مع النون في الكلام علىٰ قوله ﷺ عن رب العزة ﷻ: «**نور أني أراه**» قال: (لا يكون النور ها هنا راجعًا إلى الذات ولا إلىٰ صفات الذات، ولا يكون بمعنىٰ

هو نور، ولا يفهم منه ما يفهم من الأجسام اللطيفة المنيرة، هٰذا كله في وصف الباري محال يتنزه عن ذلك، وكذلك لا يجوز أن يعتقد أنه ينفصل منه نور، فكل ذلك من صفات المحدثين، بل هو خالق كل نور ومنور كل ذي نور). اهـ.

هٰذا كلامه، جليٌّ فيه تأويلات الأشاعرة وتحميلهم الألفاظ والعبارات ما لا تحتمله، وما لا داعي له أو حاجة، والمقرر عند أهل السنة والجماعة، أن النور المضاف إليه جل وعلا نوعان:

الأول: نور هو صفته سبحانه، فهو جل وعلا نور، ومن أسمائه النور جل وعلا، وهٰذا النور من صفاته غير مخلوق.

الثاني: نور مخلوق، وهٰذا النور المخلوق يبتدئ من الحجاب، قال ﷺ: «**حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهىٰ إليه بصره من خلقه**» [رواه مسلم (١٧٩)] فالحجاب نوره هٰذا مخلوق فيه، وتعالىٰ الله جل وعلا وتقدس، وكذلك نور السموات والأرض ما فيها من نور هو مخلوق.

وللاستزادة انظر: «مجموع الفتاوىٰ» ٦/ ٣٧٤-٣٩٦.

وكذلك قوله في ١/ ٢٩٦ في حرف الهمزة مع الصاد في الكلام علىٰ قوله ﷺ: «**قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن**» قال: (الإصبع هنا صفة سمعية لا يزاد علىٰ ذلك، وإليه ذهب أبو الحسن- [أي الأشعري]- وجماعة من أصحاب الحديث، وقيل: إصبع من أصابع ملائكته، أو تكون خلقًا من خلقه سماه إصبعًا! وقيل: هي كناية عن القدرة أو النعمة!! وقيل: هو مثل في أنه لا تعب عليه في الأفعال وإظهار المخلوقات..).

قلت: تعالىٰ الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

وغير ذلك مما رُدّ عليه وعُلِّق في موضعه من الكتاب، والله أعلم.

هٰذا وننبه أنه سيأتي إشارة عند الكلام والتوصيف للنسخ الخطية المعتمدة

في الكتاب، إلى ٱختلاف النسخ الخطية في إيرادها لتأويل بعض الصفات وذكرها، ما بين مثبت للكلام كما هو في «المشارق» مؤولًا، وما بين مسقط لهٰذِه التأويلات، مكتفيًا بذلك، أو مستبدلًا لهٰذِه التأويلات بذكر الصحيح من ٱعتقاد أهل السنة والجماعة، فلا يعلم أهذا من صنع النساخ أم ممن؟ فانظره هناك مفصلًا.

المبحث الثامن: وفاته:

ذكر المؤرخون في رحلات وتنقلات ابن قرقول أنه ٱنتقل من مالقة إلىٰ سبتة في سنة أربع وستين وخمسمائة، ثم إلىٰ سلا، ثم إلىٰ فاس وتصدر للإفادة إلىٰ مات بها أول وقت العصر من يوم الجمعة، السادس لشعبان- وفي «وفيات الأعيان» لابن خلكان وعنه ابن كثير في «البداية والنهاية»: شوال- سنة تسع وستين وخمسمائة، وكان قد صلى الجمعة في الجامع، فلما حضرته الوفاة تلا سورة الإخلاص، وجعل يكررها بسرعة، ثم تشهد ثلاث مرات، وسقط علىٰ وجهه ساجدًا فوقع ميتًا، رحمه الله تعالىٰ، وذلك بعد خروجه من الحمام وحلق رأسه واستحداده واستعداده للقاء ربه جلت قدرته، ودفن قريبًا من برج الكوكب، خارجها، وكان قد عاش أربعًا وستين سنة.

المبحث التاسع: مصادر ترجمته وأخباره:

١- «تكملة الإكمال» لابن نقطة ٢/ ١٥٣.

٢- «المطرب من أشعار أهل المغرب» لتلميذه ابن دحية الكلبي ص٢٢٤-٢٢٦.

٣- «التكملة لكتاب الصلة» لابن الأبَّار ١/ ١٣.

٤- «وفيات الأعيان»لابن خلكان ١/ ٦٢ (١٩).

٥- «تاريخ الإسلام» للذهبي ٣٩/ ٣٣١ (٣١٣).
٦- «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٢٠/ ٥٢٠ (٣٣٤)، ٢١/ ٤٦.
٧- «العبر في خبر من غبر» للذهبي ٣/ ٥٦.
٨- «المعين في طبقات المحدثين» للذهبي ص٢٤٨.
٩- «المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم» للذهبي ١/ ١٧٤.
١٠- «الوافي بالوفيات» للصفدي ٦/ ١٧١ (٢٦٢٦) و ٢٤/ ٢٢٩.
١١- «مرآة الجنان» لليافعي ٤/ ١٧٠.
١٢- «البداية والنهاية» لابن كثير ١٢/ ٢٧٧.
١٣- «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي ٢/ ٤٢٣.
١٤- «تبصير المنتبه» لابن حجر ١/ ٣٥١.
١٥- «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي ٤/ ٢٣١.
١٦- «ديوان الإسلام» لابن الغزي ص٧٥.
١٧- «هدية العارفين» لإسماعيل باشا البغدادي ١/ ٩.
١٨- «الأعلام» للزركلي ١/ ٨١.
١٩- «معجم المؤلفين» لرضا كحالة ١/ ٨٣ (٦٢٩).

تنبيه:

بعد ما ترجم ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» ٤/ ٢٣١ لابن قرقول في وفيات سنة تسع وستين وخمسمائة، وجدته قد ترجم له مرة أخرىٰ في ٥/ ٣٢٩ في وفيات سنة تسع وستين وستمائة! بل وبأطول وأفصل من الموضع الأول، الذي هو سنة وفاته حقيقة، فاضطرب في سنة وفاته بين خمسمائة وستمائة، والله أعلم.

الفصل الثاني

دراسة كتاب «مطالع الأنوار» لابن قرقول

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب:

صرح المصنف- رحمه الله- باسم كتابه، فقال في المقدمة ١/ ١٢٩:

وقد سميته بـ «مطالع الأنوار علىٰ صحائح الآثار».

وجاء علىٰ طرة النسخة (س): «مطالع الأنوار علىٰ صحيح الآثار في فتح ما أستغلق من كتاب الموطأ وكتاب مسلم وكتاب البخاري».

وعلىٰ طرة النسخة (د): «مطالع الأنوار». وبهذا الاسم المختصر ذكره الجم الغفير ممن ترجموا له.

وعلىٰ طرة النسخة (أ): «مطالع الأنوار علىٰ تصحيح الآثار في فتح ما أستغلق من كتاب الموطأ وكتاب مسلم وكتاب البخاري وإيضاح مبهم لغاتها وبيان المختلف من أسماء رواتها وتمييز مشكلها وتقييد مهملها مما شرح وأوضح وبين وأتقن وضبط وقيد المحدث الحافظ المتقن أبو الفضل عياض بن موسى السبتي». ونحو هٰذا العنوان في «كشف الظنون» ٢/ ١٧١٥ مختصرًا فقال: «مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار في فتح ما أستغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاري وإيضاح مبهم لغاتها»، وعنه نقله كحالة في «معجم المؤلفين» ١/ ٨٣.

وعلىٰ طرة النسخة (ظ): «مطالع الأنوار علىٰ صحائح الآثار في فتح ما أستغلق من الصحيحين والموطأ».

وعلىٰ طرة القطعة التي تحصلنا عليها من الكتاب من النسخة (م) والتي تبدأ بحرف اللام إلىٰ آخر الكتاب: «السفر الثاني من مطالع الأنوار علىٰ

صحيح الآثار....» وباقي الكلام غير واضح تمامًا.

أما القطعة التي وقعت لنا من النسخة (ش) (شيستربتي) فبدأت معنا في أواخر حرف الميم وحتىٰ نهاية الكتاب، فلم يكتب في أولها ٱسم الكتاب بالمرة، والله أعلم.

المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب للمصنف:

لإثبات نسبة مصنَّف ما إلىٰ مصنِّف ما طرق منها:

١- وهي أقواها أن يذكر مصنف الكتاب أو يشير إلىٰ مصنفه في مصنف آخر له تصريحًا أو تلميحًا، كأن يقول: وقد بسطت هٰذِه المسألة في كتابي..، أو نحو هٰذا، وقد ذكرت- فيما تقدم- أنه بعد البحث والتنقيب، ليس لابن قرقول مصنف آخر، وإنما صرح باسم كتابه هٰذا في مقدمته ١/ ١٢٩، فقال:

وقد سميته بـ «مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار».

٢- أن ينسبه له غيره من أصحاب كتب التراجم في ترجمته، وكذلك أصحاب كتب الفهارس، وقد نسب المطالع لابن قرقول جل من ترجم له علىٰ خلافٍ ما سيأتي ذكره، فنسبه له ابن خلكان في «وفيات الأعيان»[١]، والذهبي في «سير الأعلام»[٢]، والصفدي[٣]، واليافعي في «المرآة»[٤]، وابن العماد الحنبلي في «الشذرات»[٥]، وابن الغزي في «الديوان»[٦]،

---

(١) ١/ ٦٢.

(٢) ٢٠/ ٥٢٠.

(٣) «الوافي بالوفيات» ٦/ ١٧١.

(٤) «مرآة الجنان» ٤/ ١٧٠.

(٥) ٤/ ٢٣١ .

(٦) «ديوان الإسلام» ص٧٥.

وحاجي خليفة في «كشف الظنون»[١]، وإسماعيل باشا البغدادي[٢]، والزركلي[٣]، وكحالة[٤]، والكتاني[٥]، وغيرهم.

٣- أن ينقل عنه من صنف بعده في مصنفاتهم، وابن قرقول قد نقل عنه جملة من شرَّاح الحديث، سيما أحاديث الصحيحين و«الموطأ»، وأصحاب كتب الغريب واللغة وغيرهم، وسيأتي ذكر من نقل عنه مع زيادة بيان وتفصيل، إن شاء الله .

فصل:

هٰذا الفصل أراه تتمة وتكميلًا لابد منه، من باب الأمانة العلمية التي لابد أن يتخلق بها الباحث الشرعي ويتحلىٰ بها المحقق لتراث هٰذِه الأمة، بل وكل من له ٱشتغال بأمر من أمور الدين، ألا هو النقد العلمي البنَّاء الصادق، وذلك أننا لاحظنا من خلال عملنا في الكتاب تخريجًا وتحقيقًا ومقابلة على النسخ الخطية الست- التي سيأتي ذكرها والكلام عليها بالتفصيل- مع النظر الدائم والمطالعة المستمرة لكتاب «مشارق الأنوار» الذي هو بمثابة الأصل لهٰذا الكتاب، وذلك كنسخة سابعة، لاحظنا بل تيقنا أنه لا ثمة فرق كبير بين الكتابين «مشارق القاضي» و«مطالع ابن قرقول»، مما جعلنا نجنح ونقول: ما «المطالع» إلا نسخة من «المشارق» لكن كتبها أو ٱنتزعها عالم بصير كان له عليها بصمات، عبارة عن تعقبات واستدراكات وإضافات طفيفة

---

(١) ٢/ ١٦٨٧، ١٧١٥.

(٢) «هدية العارفين» ١/ ٩.

(٣) «الأعلام» ١/ ٨١.

(٤) «معجم المؤلفين» ١/ ٨٣.

(٥) «الرسالة المستطرفة» ص١١٨.

على الكتاب الأصلي ألا وهو «المشارق»، على ٱختلاف هل تعمد ابن قرقول ذلك أم لا- كما سيأتي- وهاك جملة من الأدلة علىٰ ما ذكرت:

١- أن مقدمة الكتابين في الجملة هي مقدمة واحدة، فليس هناك إلا فروق طفيفة؛ ففي «المشارق» ١/ ٢ قال القاضي:

(الحمد لله مظهر دينه المبين وحائطه من شبه المبطلين وتحريف الجاهلين...).

وفي «المطالع» ١/ ٢١٥: (بسم الله الرحمن الرحيم... الحمد لله مظهر دينه علىٰ كل دين وحائطه من شبه المبطلين...).

ثم قال القاضي ١/ ٦: (ولما أجمع عزمي علىٰ أن أفرغ له وقتًا من نهاري وليلي، وأقسم له حظًا من تكاليفي وشغلي، رأيت ترتيب الكلمات علىٰ حروف المعجم...).

وفي «المطالع» ١/ ١٢٦: (ثم لما أجمع عزمي على النظر في ذلك والتفرغ له وقتًا من نهاري وليلي، قسمت له حظًا من تكاليفي وشغلي بالجلوس للعامة للتذكير والتعليم، ثم للخاصة للرواية والتسميع، رأيت ترتيب هٰذا الغريب علىٰ حروف المعجم...).

ثم قال القاضي ١/ ٧: (فإني نحلت فيه معلومي، وبثثته مكتومي... وسميته بـ «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار»...).

وفي المطالع ١/ ١٢٨: (فإني نخلت فيه معلومي، وبثثته مكتومي... وسميته بـ «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار».

ثم ختم ابن قرقول كلامه بالثناء علىٰ الله والدعاء.

أما القاضي فتابع كلامه بذكر أسانيده إلى الصحيحين و«الموطأ».

ومن أعجب ما رأيته في هٰذِه المقدمة، ولفت ٱنتباهي أن القاضي قال في

١/ ٥: (ولم يؤلف في هٰذا الشأن كتاب مفرد تقلد عهدة ما ذكرناه..).

وعبارة ابن قرقول ١/ ١٢٦: (ولا أعلم أن أحدًا قبلي ألف علىٰ مجموع هٰذِه المصنفات كتابًا مفردًا تقلد عهدة ما تقلدته..).

فخلاصة الأمر أن ابن قرقول أعاد صياغة مقدمة «المشارق» مع تقديم وتأخير لبعض الألفاظ، وحذف وإضافة لبعض الألفاظ، ليس أكثر، والله أعلم.

لٰكن نذكر هنا أيضًا من باب الحيادية والإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه أن ابن قرقول ٱنفرد في هٰذِه المقدمة دون القاضي عياض برواية حديثين بإسناده هو عن ثلاثة شيوخ من مشائخه، الحديث الأول رواه في ١/ ١١٧-١١٨ فقال: (كما حدثنا الشيخ الفقيه الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري قراءة عليه، قال: أنا المبارك بن عبد الجبار الصيرفي، قال: ثنا أبو يعلىٰ أحمد بن عبد الواحد بن محمد، قال: حدثنا أبو علي الحسن بن محمد بن شعبة المروزي، قال: ثنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، قال: ثنا محمد بن عيسى السلمي الحافظ، قال: ثنا محمود بن غيلان، قال: ثنا أبو داود الطيالسي، حدثنا شعبة قال: أخبرني عمر بن سليمان- من ولد عمر بن الخطاب- قال: سمعت عبد الرحمن بن أبان بن عثمان يحدث عن أبيه، عن زيد بن ثابت قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «نَضَّرَ اللهُ ٱمْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّىٰ يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»).

والحديث الثاني رواه في ١/ ١٢٠-١٢١ فقال: (كما حدثنا الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقي، والشيخ أبو الحسن علي بن عبد الله بن

موهب الجذامي، قالا: ثنا الشيخ أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري، قال: ثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد البزاز المكي، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن قال: ثنا أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي، قال: ثنا قتيبة، ثنا سعيد بن عبد الجبار الحمصي، حدثنا مُعان بن رفاعة السلامي، حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن العذري أن النبي ﷺ قال: «يَحْمِلُ هٰذا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ»).

فهذان الحديثان من بصمات المؤلف ابن قرقول الخاصة في الكتاب، والتي تشعر بجهده فيه وعمله؛ فهؤلاء المشائخ الثلاثة من مشائخه الذين أخذ عنهم كما تقدم في مبحث: شيوخه.

٢- في الجملة نجد أن «المطالع» هو «المشارق» مع ٱختلاف في ترتيب الفصول، مع تقديم وتأخير، مع حذف واختصار وفي بعض الأحيان القليلة زيادة بيان وتفصيل من ابن قرقول، وسيأتي بأشبع من هٰذا إن شاء الله.

٣- وهٰذِه من الكبوات والعثرات التي قابلتني، بل هي محل إشكال، وهي أني وجدت مواضع عدة، يكون فيها في «المشارق»: (قال القاضي)، ونفس الموضع والعبارة في «المطالع» مصدرة بـ: (قال ابن قرقول).

من ذلك: في «المشارق» ١/ ١٣ في الكلام علىٰ حديث أم عطية: «فقالت بأبي...»: (قال القاضي رحمه الله: وعلىٰ هٰذا تخرج رواية من روىٰ: «بابا» بفتحهما لما جعله ٱسمًا واحدًا...).

وفي «المطالع» ١/ ١٣٩: (قال ابن قرقول: وعلىٰ هٰذا تخرج رواية من روىٰ: «بابا» لما جعله ٱسمًا واحدًا)!!

أيضًا في «المشارق» ١/ ١٦ في الهمزة مع التاء، في الكلام علىٰ: «الأترجة»: (قال القاضي- رحمه الله: ولا يبعد قول مالك- رحمه الله- فقد تباع في كثير من البلاد...).

وفي «المطالع» ١/ ١٥٦: (قال ابن قرقول: ولا يبعد قول مالك...إلخ)!!

وفي موضع بعدها بقليل في «المشارق» ١/ ١٦: (قال القاضي رحمه الله: وقد يكون عندي علي بدل البعض من الكل.. قال القاضي رحمه الله: وكذا وجدته مضبوطًا في بعض الأصول المسموعة علىٰ أبي ذر).

وفي «المطالع» ١/ ١٥٧: (قال ابن قرقول: وقد يكون بدل بعض من كل... قال ابن قرقول: وكذا وجدته مضبوطًا...).

هكذا في مواضع عدة- كما ذكرت- يضيق الوقت والمقام عن حصرها وسردها كلها، وهٰذِه من المواضع المشكلة والمحيرة، فمن القائل: (قال ابن قرقول)؟ ومن القائل ٱبتداءً؟!

ومن هٰذا الضرب أني وجدت مواضع فيها: (قال ابن قرقول)، وهي بعينها في «المشارق» ضمن كلام القاضي وغير مصدرة بـ: (قال القاضي).

فمن ذلك: في «المشارق» ١/ ١٤: (... وعندي أن الصواب الرواية الثانية؛ بدليل...).

وفي «المطالع» ١/ ١٤٨: (... قال ابن قرقول: قلت: وعندي أن الصواب هي الثانية؛ لما...)!!

وهكذا في مواضع عدة كثيرة، مع العلم بأن هناك مواضع فيها: (قال ابن قرقول) أو: (قلت) وليست في «المشارق»، وهي من المواضع التي ٱستدرك أو أصلح فيها ابن قرقول على القاضي، لكنها قليلة.

٣- وهو من المواضع المشكلة العصيبة، فقال القاضي في «المشارق»

١/ ٦١: (... وضبطه غيره بفتح الفاء، وكذا كان يضبطه علينا أبو بحر، وقال لي ابن سراج...).

وفي «المطالع» ١/ ٣٥٤: (... وضبطه غيره بفتحها، وكذلك ضبطه علينا أبو بحر، قال لي ابن سراج...)!!

ومعلوم أن أبا بحر بن العاص هٰذا وابن سراج هما من شيوخ القاضي عياض، لا ابن قرقول، هٰذا معروف مشهور، فكيف يصح هٰذا ويسوغ؟!

وقد تكرر مثل هٰذا الموضع وما هو علىٰ شاكلته كثيرًا في الكتاب، أعني أن يذكر القاضي عياض أخذًا عن شيخ أو تحديثًا، أو يذكر قولًا أو ضبطًا علىٰ شيخ، فيذكره ابن قرقول في «المطالع» بما يوهم أنه شيخه، ويكون هو من مشائخ القاضي، ويكون القول قوله في «المشارق»، ونحو هٰذا.

٤- ذكر ابن قرقول هنا في «المطالع» ٥/ ٤٤٨-٤٤٩ في حرف السين مع الباء فى الكلام علىٰ قوله: «مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ»: (...حدثنا الغساني، حدثنا حاكم بن محمد، سمعت أبا الطيب ابن غلبون، سمعت أبا بكر بن جابر الرملي، سمعت إسماعيل بن إسحاق القاضي، سمعت علي بن المديني، سمعت معمر بن المثنىٰ يقول في حديث النبي ﷺ: هٰذا ليس هو السبع الذي يسبع الناس ....) إلىٰ آخر الحديث.

هكذا ساق ابن قرقول هٰذا الإسناد بصيغة التحديث مباشرة عن الغساني، ومن طريقة صيغة هٰذا الإسناد وذكره لا يجد قارئ الكتاب ولا مطالعه أدنىٰ شك أن الغساني- وهو أبو علي الجياني- هو شيخ ابن قرقول في هٰذا الأثر، لٰكن هٰذا غير ممكن بل من المستحيل؛ فأبو علي الجياني الغساني هٰذا صاحب كتاب «تقييد المهمل» توفي في سنة تسع وثمانين وأربعمائة، ومولد ابن قرقول- كما تقدم- في سنة خمس وخمسمائة، فبين وفاة

الجياني ومولد ابن قرقول حوالي خمس عشرة سنة، فمن المحال أن يكون شيخه أو يروي عنه، في المقابل نجد أن الغساني هٰذا هو من مشائخ القاضي عياض، روىٰ عنه القاضي، بل أكثر من الرواية عنه وكتب له الجياني وأجاز له كما في الباب الأول من هٰذِه المقدمة في المبحث الثالث، وهو مبحث الروايات التي أعتمد عليها القاضي عياض في كتاب «المشارق».

وسؤالي: من أين أتى المصنف ابن قرقول بهٰذا الإسناد؟ لاسيما أني لم أجد هٰذا الأثر وهٰذا الإسناد في «مشارق الأنوار» الكتاب الأصل، بل ولم أجده في مصنفات القاضي الأخرى المطبوعة كـ «إكمال المعلم»، أو «الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ».

وكيف يروق له أن يروي أثرًا بإسنادِ غيره موهمًا القارئ أنه إسناده وأن الغساني الجياني شيخه؟!

أما الإسناد فلا شك إنه إسناد القاضي، فلعل ابن قرقول خلص إليه أو وقع عليه في مصنف آخر للقاضي لم نعرفه، أو كان هٰذا الأثر في نسخة ابن قرقول من «المشارق» ولم تصل إلينا هٰذِه النسخة، أو يكون سمعه منه في إحدى المجالس أو الإملاءات إما لكتاب «المشارق» إن كان القاضي أملاه عدة مرات ولم تصل إلينا هٰذِه الإملاءة التي فيها هٰذا الإسناد، وإما لكتاب آخر فأدخله ابن قرقول في هٰذا الكتاب، والله أعلم.

وعلىٰ كل حال فإيراد هٰذا الأثر بهٰذا الإسناد بهٰذِه الصورة أُراه غير لائق أو جائز؛ لما فيه من الإيهام والتدليس، هٰذا مع إحساننا الظن بالرجل.

٥- ولا أعتبر هٰذا الدليل دليلًا قطعيًّا، إنما هو ٱستئناس، ألا وهو أني وجدت- علىٰ قدر بحثي واطلاعي- أنَّ أَقْدَمَ ترجمة موسعة إلىٰ حد ما لابن

قرقول، هي ترجمة تلميذه ابن دحية الكلبي، المتوفىٰ سنة ثلاث وثلاثين وستمائة، في كتابه «المطرب من أشعار أهل المغرب» ص٢٢٤-٢٢٦- فليس أحد ذكر ابن قرقول ولا ترجم له قبل ابن دحية، إلا ما كان من ابن نقطة، المتوفىٰ سنة تسع وعشرين وستمائة، حيث ذكره في «تكملة الإكمال» بإيجاز دون تفصيل وبسط- فذكر ابن دحية من سيرته ومآثره ما لا بأس به، غير أنه لم يذكر أن له «مطالع الأنوار»، وكتاب كهٰذا ذاع صيته وعرفه القاصي والداني، حتىٰ أنه ٱشتهر بين العلماء وطلبة العلم أكثر من «مشارق الأنوار» نفسه، لا يعرفه تلميذه الذي لازمه ولا يذكره! وكان لو كان جديرًا بالذكر والإشادة بمثل هٰذا الكتاب العظيم النادر في بابه، والله أعلم.

٦- وجدت في أثناء بحثي وتنقيبي عن حقيقة هٰذا الأمر، ما يوافق إلىٰ حد كبير ما ٱعتقدته عن الكتاب وجنحت إليه، فمن ذلك:

قال الحافظ السخاوي- وهو من أعلم الناس بشيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني وبمؤلفاته، ومن المؤكد أنه رأىٰ وعلم وطالع المواضع التي عزا فيها الحافظ في «فتح الباري» لابن قرقول في «المطالع»- قال في «فتح المغيث» ٣/ ٥٠: ومنها- أي من كتب الغريب- كتاب «المشارق» للقاضي عياض، وهو أجل كتاب جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات، وينسب لأبي إسحاق ابن قرقول تلميذ القاضي عياض، كتاب «المطالع»، والظاهر أنه منتزع من «المشارق» لشيخه، مع التوقف في كونه نسبه لنفسه، وقد نظمه الإمام شمس الدين محمد بن عبد الكريم الموصلي، فأحسن ما شاء. اهـ بتصرف.

قلت: أعتقد أن الضمير في قوله (نظمه) يعود على المشارق لا

«المطالع»- بالرغم من أن الأكثرين علىٰ أن النظم إنما هو للمطالع- بدليل ما سيأتي.

وقال أيضًا في كتابه «الغاية في شرح الهداية» ٢/٥٠٩-٥١٠: وأما «مشارق الأنوار» للقاضي عياض... وقد نظمه شمس الدين محمد الموصلي فأحسن ما شاء. اهـ بتصرف.

فجزم هنا بأنه نظم «للمشارق»، والله أعلم.

ونظرت في «لوامع الأنوار» نظم الموصلي فرأيته قال في حديثه عن الغريب وكتبه:

مثلُ المشارقِ أبي المطالعِ
لكنه يضجر للمطالع

وكلمة (أبي) هنا لها دلالة واضحة مهمة، ولما بدأ في نظم متن الكتاب نفسه بدأ بحرف الهمزة فقال:

أَتَسْخَرُ ٱسْتَفْهِم أَوْ لا تَفْعَلُ
أَهَجَرَ أَي هَذَىٰ وَذَا لا يَحْصُلُ
وَيَأْبُرونَ النَّخْلَ ضُمَّ واكْسَرِ
أَيْ يُلْقِحُونَ شُدِّدَتْ للطَّبَرِي
لَمْ يَبْتَئِرْ لَمْ يَأْتَبِرْ يدَّخِر
أَبْزَنُ وَزْنُ أَحْمَر وَمِنْسَرِ
بالفَارِسيِّ مثلُ حَوْضٍ صُغِّرا
عِرْقٌ يَلي الصُّلْبَ يُسَمَّى الأَبْهَرا

فالناظر في الأبيات يجد الناظم ذكر: (أتسخر) يشير إلىٰ ما بدأ به

القاضي في «المشارق» ١/ ١١ فقال: (قوله: «أتسخر بي وأنت الملك»...).

وليس هٰذا الموضع في هٰذا الموضع في «المطالع»، إنما هو مؤخر، حيث بدأ كتابه ١/ ١٣١ بقوله ﷺ: «**إن لهٰذِه البهائم أوابد**» في الهمزة مع الباء، ثم قال الناظم: (ويأبرون النخل) وهو في الكتابين، ثم ذكر: (لم يبتئر) وبعدها: (الأبزن) وكلاهما في الكتابين، علىٰ تقديم وتأخير، ثم ذكر: (الأبهر) وها هنا وقفة؛ حيث أن هٰذا الموضع ليس في «المشارق»، فأخره القاضي فجعله في حرف الباء، مادة: (بهر)، إنما ذكره هنا وقدمه ابن قرقول في «المطالع» ١/ ١٣٥ ثم قال: (وإنما ذكرنا الأبهر هاهنا؛ للزوم الهمزة له بكل حال، وإن كانت مزيدة في أوله).

قلت: فيتجلىٰ من ذلك، وجمعًا بين قول من قال- وهم الأكثرون- أن «لوامع الأنوار» نظم الموصلي إنما هو نظم لـ «مطالع الأنوار»، وقال السخاوي أنه نظم «للمشارق»، يظهر ويتجلىٰ من ذكر الأبيات والعرض السابق أنه جمع بين الكتابين ونظمهما، أو هو نظم للكتابين معًا جامعًا بين زيادات وفوائد كل كتاب على الآخر، حيث بدأ نظمه بـ (أتسخر) وهي في «المشارق» دون المطالع، وذكر (الأبهر) وهو في هٰذا الموضع في «المطالع» دون «المشارق»، والله أعلم.

ثم أضيف إلىٰ ما نقلته عن السخاوي، قول المكناسي في «جذوة الاقتباس» ص٨٦ عن ابن قرقول: وقد تكلم بعضهم فيه من جهة كتاب «المطالع»، وهو ولابد كتاب «مشارق القاضي عياض» كان القاضي قد تركه في مبيضته، فاستعارها وجرد منها ما أمكن نقله، ثم نقل الناس من كتابه، قال ابن خاتمة: ولم يتصل بنا أنه نسب الكتاب إلىٰ نفسه.

قلت: وهٰذا كلام عزيز نفيس، لو قطع بصحته لكان فيصلًا في هٰذِه

المسألة، والله أعلم.

وبعد عرض هٰذِه الأدلة والاستشهاد والاستدلال لها، أجد أنه يمتنع القطع أو الجزم بما جنحنا إليه وملنا، من نفي نسبة الكتاب لابن قرقول، بل نتوقف في ذلك ونكتفي بأنه مجرد ظن؛ وذلك لأمور منها:

١- أن جل من ترجم لابن قرقول نسب له «مطالع الأنوار»، وكذا أصحاب كتب الفهارس، على ٱختلاف في ذكر علاقته بكتاب «المشارق»، وسيأتي- إن شاء الله ذكر هٰذا بالتفصيل.

٢- تواتر أهل العلم وشرَّاح الحديث، وأصحاب كتب الغريب، والمتكلمين في ٱختلاف نسخ وروايات «الموطأ» وصحيحي البخاري ومسلم، تواترهم وكثرة نقلهم عن كتاب «المطالع» هٰذا، بقولهم: قال ابن قرقول، أو: قال ابن قرقول في «المطالع»، وما أشبه ذلك.

فنقل النووي في «شرح مسلم» في ثمانين موضعًا لكن ليس في واحد منها التصريح باسمه، إنما يقول: قال صاحب «المطالع»، أو: في «المطالع»، فلم ينسبه قط لابن قرقول، وهٰذا أيضًا من دواعي الشك عندي في نسبة الكتاب، فينضاف هٰذا إلىٰ ما ذكرت من أدلة آنفًا، مع العلم بأن العلامة النووي- قدس الله روحه- من أقرب، إن لم يكن أقرب- الناس عصرًا بابن قرقول ممن نقلوا عنه؛ فابن قرقول توفي سنة تسع وستين وخمسمائة، والنووي سنة ست وسبعين وستمائة، مع جلالة قدره ومكانته، فلماذا لم يصرح في نسبة الكتاب له؟!

وكذا نقل عنه في «تهذيب الأسماء واللغات» فيما يزيد عن خمس وستين موضعًا، أحيانًا بقوله: قال صاحب «المطالع»، أو: قال صاحب «مطالع الأنوار»، أيضًا دون ذكر ٱسمه أو التصريح به أو بنسبته إليه، أستثني من

ذلك موضعين، قال في الأول منهما في الكلام على المصادر التي أستمد منها كتابه ١/ ٣٧: ... و«شرح مسلم» للقاضي عياض و«المشارق» له، و«مطالع الأنوار» لابن قرقول.

والموضع الثاني في الكلام علىٰ لفظة (آمين) ٣/ ١٢: وقال ابن قرقول بضم القافين وهو أبو إسحاق صاحب «مطالع الأنوار». ...

وممن نقل عنه أيضًا مغلطاي في «شرح سنن ابن ماجه»، وابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»-وهو ما شجعنا لتحقيق «المطالع»-، و«البدر المنير»، والإمام برهان الدين سبط ابن العجمي في شرحه على البخاري المسمىٰ: «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» فقد نقل عنه كثيرًا جدًّا[1]، والحافظ في «الفتح» في أزيد من ستين موضعًا، والعيني في «عمدة القاري» في حوالي مائة وأربعين موضعًا، وفي «شرح سنن أبي داود»، والسيوطي في «الديباج علىٰ مسلم»، و«شرح سنن النسائي»، و«تنوير الحوالك»، والزرقاني في «شرح الموطأ»، والعظيم أبادي في «عون المعبود»، والمباركفوري في «تحفة الأحوذي»، وغيرهم كثير، وهم في كثير من هٰذِه المواضع قد صرحوا بنسبة الكتاب له، فكثرة هٰذِه النقول، مع جلالة ناقليها كالحافظ وابن الملقن وغيرهما، تعطي قوة لنسبة الكتاب له وتشعر بذلك، والله علم.

٣- صرح جماعة ممن نسبوا الكتاب لابن قرقول بأنه وضع كتلخيص أو مستدرك لكتاب «المشارق» وأن «المشارق» هو الأصل أو العمدة؛ فقال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» ١/ ٦٢: ... صاحب كتاب «مطالع الأنوار» الذي

---

(١) رأيت ذلك وخبرته في نسخة الكتاب التي بخطه.

وضعه علىٰ مثال كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض.

وكذلك قال اليافعي في «المرآة» ٤/ ١٧١ وعبارته: ... وصنفه علىٰ منوال كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض.

وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات» ٦/ ١٧١، والحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» ١٢/ ٢٧٧: ... وضعه علىٰ كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض.

وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٢/ ١٦٨٧: مشارق الأنوار... ٱختصره ابن قرقول الحافظ، سماه «المطالع»، وزاد عليه بعضًا.

وقال أيضًا ٢/ ١٧١٥: «مطالع الأنوار»، وضعه علىٰ منوال «مشارق الأنوار»... وهو مأخوذ مما شرح وأوضح وبين وأتقن، وضبط وقيد الفقيه أبو الفضل عياض في كتابه المسمىٰ بـ «مشارق الأنوار»، ما ٱختصره، لكن ٱختصره واستدرك عليه وأصلح فيه أوهامًا الفقيه ابن قرقول. اهـ بتصرف.

بل قد كتب علىٰ طرة النسخة (أ): ... فاختصره واستدرك عليه وأصلح فيه أوهامًا الفقيه المحدث العلامة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الحمزي، عرف بابن قرقول.

وأخيرًا بعد هٰذا المطاف نستطيع أن نخلص إلىٰ أن كتاب «المطالع» ثمرة أو نتاج «المشارق» فهو الأصل، فقد قام ابن قرقول بتحقيق أو تنقيح كتاب القاضي- رحمه الله- مع إضافات وزيادات وضعها، كان من أبرزها ما في صدر الكتاب، حيث قدم ابن قرقول كلمة (أبهر) بالرغم من أن القاضي أوردها في حرف الباء، في الباء مع الهاء، فأتىٰ بها ابن قرقول في الهمزة، قال: (وإنما ذكرنا الأبهر هاهنا؛ للزوم الهمزة له بكل حال، وإن كانت مزيدة في أوله).

وفي الكتاب تقديم وتأخير من هٰذا الضرب، وبعض الاستدراكات والتعقبات أحيانًا على القاضي، مع اختلاف في الترتيب، فستجد أحيانًا مواضع ذكرها ابن قرقول في صلب الحرف، مع أنها في «المشارق» وضعها القاضي في فصل الاختلاف والوهم من الحرف، وعكس هٰذا، مع اختلاف في الترتيب والتنسيق بين أجزاء ومواد الكتاب.

وأختم هٰذا الفصل بنقل قد يحسم هٰذا النزاع إلىٰ حد كبير ويخلصه؛ فقد ورد في الصفحة الأولىٰ من النسخة (أ) كلام عزيز نفيس نصه:

فائدة: قال الشيخ رحمه الله: للقاضي عياض رحمه الله كتاب «مشارق الأنوار» اشتمل علىٰ شرح[1] ما أشكل من «الموطأ» والبخاري ومسلم، ومات قبل تبييضه، استعاره من ولده الإمامُ أبو إسحاق ابن قرقول، وهو رفيق أبي القاسم السهيلي صاحب «الروض» وكلاهما ممن أخذ عن القاضي عياض، وجرَّد منه ما أمكنه نقله لصعوبة النسخة، ثم نقل الناس من كتابه ذلك، وسمي «مطالع الأنوار» وتكلم فيه بسبب ذلك، لكن قال الإمام أبو جعفر ابن الزبير: إن آخر شأنه لم يتصل إلينا أنه نسبه لنفسه من وجه يعتمد؛ فالله أعلم كيف طرأ عليه، وتعقب ابن الزبير في كونه لم ينسب الكتاب لنفسه بما لبسطه غيرُ هٰذا المحل، والظاهر صحة ما قاله ابن الزبير في طرأ النسبة لكون أبي إسحاق كان مع حفظه وتقدمه في الفنون محمود السيرة بكل مكان متين الدين معروفًا بإجابة الدعوة حتىٰ إنه دعا علىٰ شخص آذاه فتجذم، ومن يكون بهٰذِه الأوصاف يبعد أن يرتكب مثل هٰذا، وبالجملة فقد كانت وفاته في شعبان سنة ٥٦٩هـ بعد شيخه

(١) فوقها كلمة: لعله.

القاضي عياض بأكثر من خمسة وعشرين عامًا؛ فإن القاضي مات في جمادى الآخرة سنة ٥٤٤ هـ والله أعلم.

وكتبه أفقر عباد الله وأحقرهم حزبًا وأعظمهم جرمًا، وأقلهم حزمًا محمد بن أبي بكر السخاوي الشافعي خطيب المدرسة الباسطية بالقاهرة، عفا الله عنهم برحمته.

قلت: وهٰذِه الأسطر التي هي للحافظ السخاوي أُراها وإلىٰ حد كبير جدًا تحل وتفض النزاع الذي أسلفناه حول نسبة الكتاب لابن قرقول.

وعلىٰ هٰذا فكان أجدر وأحرىٰ أن يكون ٱسم كتاب ابن قرقول:

«مطالع الأنوار تنقيح- أو تحقيق- مشارق الأنوار».

لٰكن نعلق هٰذا علىٰ أمر واحد، وهو: إن كان ابن قرقول تعمد نسبة الكتاب إلىٰ نفسه، هٰذا والله تعالىٰ أعلم.

المبحث الثالث: منهج ابن قرقول في الكتاب:

يشبه وإلىٰ حد كبير جدًّا -بل هو هو- منهج القاضي عياض في «المشارق»، وقد أوضح القاضي خطته في كتابه في المقدمة ١/ ٧، فبنحو هٰذا المنهج نهج ابن قرقول مع بعض الٱختلافات في ترتيب الكتاب ومع تقديم وتأخير أحيانًا في عبارات الكتاب، وحدث أن زاد المصنف ابن قرقول أشياء علىٰ كتاب القاضي، وصدر هٰذِه الردود أو التعقيبات أو الزيادات بقوله: (قلت)، أو: (قال ابن قرقول)، ومن الملفت للنظر والانتباه أن كثيرًا من زيادات ابن قرقول على القاضي لم تخل من وهم أو غلط، أشرنا إليه في موضعه.

المبحث الرابع: توصيف النسخ الخطية التي قوبل عليها «مطالع الأنوار»:

قد تم إخراج هٰذا السفر العظيم والكتاب الحفيل وتحقيقه علىٰ ست نسخ خطية، وهاك الحديث مفصلًا عن كل واحدة منهن:

النسخة الأولىٰ (س):

وهي النسخة المصورة عن مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، والمرموز لها بـ (س) وأصلها في تونس.

وتتألف هٰذِه النسخة من ٢٩١ لوحة، أي حوالي ٥٨٠ صفحة من الحجم المتوسط، تبلغ عدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي ٢٧ سطرًا تقريبًا.

وهٰذِه النسخة تشمل الكتاب كله من أوله إلىٰ آخره، في مجلد واحد ضخم مرتب علىٰ حروف المعجم حسب ترتيب المغاربة لحروف الهجاء في الحرف الأول مع الثاني، واللذين رتبت عليهما الأبواب والفصول.

وهي نسخة مشكولة شكلًا جيدًا، سالمة من التحريف والتصحيف في نصفها الأول؛ لذلك ٱعتبرناها في هٰذا الجزء من الكتاب في النص المحقق هي النسخة الأصل، وأخواتها (د، أ، ظ) كنسخ مساعدة، ثم تغيرت بعدُ تدريجيًّا فقل الشكل إلىٰ أن ٱنعدم، وذهب يعتريها بعض سقوطات وتحريفات وتصحيفات، ثم كثر بعد ذلك، ولٰكن بقيت علىٰ عمومها من أولها إلىٰ آخرها واضحة الخط وليس بها طمس أو بياض أو نحو ذلك، إلا شذرًا.

وقد ٱشتملت في نصفها الأول علىٰ زيادات وتعليقات وحواشٍ نافعة رغم قلتها، نسب الناسخ بعضها إلىٰ نفسه بقوله: (قلت)، أو: (ومن زياداتي)، أو: (من زياداتي عليهما رحمهما الله) أو نسبها إلىٰ مؤلف

الكتاب، أو إلى الزمخشري حيث كان ينسبها له ويرمز له بـ (ز) وهٰذا كثير، وعلمنا أنه يقصد الزمخشري أننا كنا نجد ما نقله أو حكاه غالبًا في «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري بحروفه ونصه، وترك الناسخ بعض هٰذِه التعليقات دون نسبة.

وجاء علىٰ طرة هٰذِه النسخة بخط كبير: (كتاب مطالع الأنوار علىٰ صحيح الآثار في فتح ما ٱستغلق من كتاب الموطأ وكتاب مسلم وكتاب البخاري تأليف الشيخ الإمام العلامة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أحمد، عرف بابن قرقول رحمه الله تعالىٰ).

وقد أحيط هٰذا العنوان في هٰذِه الصفحة الثانية من اللوحة الأولىٰ بذكر بعض أسماء البلدان مع تقييدها وضبطها.

ثم كُتب ٱسم الكتاب ثانية على الجانب الأيمن للصفحة بخط ضئيل، وزاد على ٱسم الكتاب: (وإيضاح مبهم لغاتها... إلخ في غريب الحديث لابن قرقول إبراهيم بن يوسف المتوفىٰ سنة ٥٦٩هـ)، وفي أعلىٰ يسار هٰذِه الصفحة بخط متوسط كُتب: (وكتب محمد الكوموسي عفا الله عنه).

وجاء في نهاية الكتاب: (آخر كتاب المطالع والحمد لله رب العالمين وصلواته علىٰ محمد وآله أجمعين).

هٰذا وقد جاءت النسخة كلها- كما قلنا- في مجلد واحد خالٍ من البلاغات أو السماعات إلا من هوامش جيدة ونافعة علىٰ قلتها كما سبق.

وقد زاد بعد ختم الكتاب فصلًا فصَّل فيه إجمالات سبقت في أول الكتاب، قال في أوله: (بسم الله الرحمن الرحيم وهٰذِه كلمات أسقطت من أول الكتاب...).

ثم ختم بعد ذلك فقال: (تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في

شهر الله المحرم سنة ٨٤٥هـ غفر الله لكاتبه وقارئه وللناظر فيه وجميع المسلمين آمين والحمد لله رب العالمين وصلواته علىٰ سيدنا محمد خير خلقه وآله وصحبه أجمعين حسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

- **ملاحظات علىٰ هٰذِه النسخة.**

١- النسخة أحدث نسخًا من أخواتها (د، أ، م)- دون ذكرنا هنا لـ (ظ، ش) لأنهما غير تامتين، إحداهما ناقصة من أولها والثانية من آخرها، فلا يعرف لهما تاريخ نسخ- حيث نسخت في شهر المحرم سنة ٨٤٥هـ، كتب ذلك في خاتمتها.

٢- أسقط من هٰذِه النسخة بعض عناوين الكتاب أو أدمجت في بعضها كأن يقول: (حرف اللام مع الهمزة) فيدرج عنوان الباب في عنوان الفصل، ونسقها: (حرف اللام، اللام مع الهمزة) فكنا نضيف من النسخ الأخرىٰ ما يقيم نسق الكلام.

٣- النسخة مقابلة ومصححة علىٰ نسخ أخرىٰ، يعرف ذلك من خلال الاستدراكات واللإلحاقات التي تظهر في أثناء النسخة.

٤- كانت كثيرًا ما تقارن أختها النسخة (ش) -الآتي توصيفها- في سقوط بعض الألفاظ منهما، وتشابههما في بعض التحريفات والتصحيفات.

٥- هٰذِه النسخة من أولها إلىٰ آخرها منضبطة في ترتيب الحروف حسب الترتيب المغربي، دونما خلل أو اضطراب في ذلك.

ففي الجملة هي نسخة جيدة متوسطة الضبط في مجملها، جيدة الشكل في ثلثها الأول، واضحة الخط، كانت العمدة والأصل في ثلث الكتاب الأول أو أكثر، كما ذكرنا.

النسخة الثانية (د):

وهي المصورة عن النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٨٦ لغة تيمور)، وهي النسخة المرموز لها بـ (د).

وتقع في مجلد واحد كبير يحوي الكتاب كله من أوله إلىٰ آخره يتألف من **٢٩١** لوحة أي حوالي **٥٧٢** صفحة، حيث جاء في أول النسخة من اللوحة الأولىٰ وحتى الثامنة اللوحة في صفحة واحدة طولية، ثم من التاسعة وحتىٰ نهاية النسخة في كل لوحة صفحتان، و تبلغ عدد الأسطر في الصفحة الواحدة نحو **٢٩** سطرًا تقريبًا.

وهي رديئة الخط غير واضحة في مواضع كثيرة منها، رديئة الصورة، فهي بحق قد أجهدت كل من نظر فيها وقابل، مع أنها دقيقة جدًّا مضبوطة في نقلها ورسمها، وقد ظهرت قيمتها في النصف الثاني من الكتاب، لما ٱبتدأت أختها (س) تضطرب وتختل وذهب يعتريها التصحيف والتحريف، وهي أيضًا قليلة أو نادرة التحريف والتصحيف، والنسخة هٰذِه جلها مشكول شكْلًا جيدًا خاصة فيما يشكل ويلتبس، أو ظن ناسخها أنه يحتاج إلىٰ ضبط وتقييد، فكانت سمة ظاهرة على النسخة زاد ذلك في نفاستها وأهميتها.

وقد جاء علىٰ طرة هٰذِه النسخة: (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب مطالع الأنوار)، وأسفل هٰذا العنوان: (..... محمود في سنة **١٣٧٤**هـ)، وبجوار هٰذا العنوان أعلى الصفحة إلى اليمين: (بسم الله الرحمن الرحيم قال في «كشف الظنون»: كتاب «مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار في فتح ما ٱستغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاري وإيضاح مبهم لغاتها» في غريب الحديث لابن قرقول إبراهيم بن يوسف المتوفىٰ سنة **٥٦٩**، وضعه علىٰ منوال «مشارق الأنوار» للقاضي عياض، ونظمه شمس الدين محمد

بن محمد الموصلي المتوفىٰ سنة ٧٤٧، أوله: (الحمد لله مظهر دينه علىٰ كل دين... الخ) وهو مأخوذ مما شرحه وأوضحه وبينه وأتقنه وضبطه وقيده الفقيه أبو الفضل عياض بن موسىٰ بن عياض السبتي في كتابه المسمىٰ «بمشارق الأنوار» لكن ٱختصره واستدرك عليه وأصلح فيه أوهامًا الفقيه أبو إسحاق ابن قرقول) اهـ. وبعده كُتب: (تمت في سنة (١٣٢٨هـ) ٢ محرم حرره ... حسن الشيخ فضل الحجامي النجفي).

ثم ٱبتدأ الكتاب قائلًا: (بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين وعليه أتوكل وإياه أسأله التوفيق والمعونة...).

وقد تقدم قبل صفحة العنوان لوحتان فيهما فهرسة لمواضع الأبواب والفصول بأرقامهما، ولا أدري هل هو من صنع الناسخ أو من صنع غيره، والله أعلم.

ملاحظات علىٰ هٰذِه النسخة:

١- من أهم ما يلاحظ علىٰ هٰذِه النسخة كثرة التعليقات والحواشي التي كتبها الناسخ في الحاشية يمينًا ويسارًا وأعلىٰ وأسفل، فلا تكاد تخلو صفحة أو لوحة تقريبًا من تعليق أو حاشية، ويبدو أن ناسخها كان ذا ٱطلاع واسع وجيد أو من طلبة العلم، فهي لا تخلو غالبًا من فائدة علمية، ينقل فيها من واحد من كتب الشروح أو الغريب، فكثيرًا ما كان ينقل من «شرح صحيح مسلم» للنووي، مصدرًا ذلك بقوله: (قال النووي)، وأحيانًا ينقل عن القاضي عياض، وغيرهما، وكان يصدر ذلك النقل أو التعليق بـ (حش) أي حاشية، لكن أعرضنا عن نقل كثير من هٰذِه التعليقات والحواشي، وذلك لعدم وضوحها.

٢- كتب الناسخ عناوين الأبواب والفصول ومواضع الٱستشهاد- فيما

يبدو- بمداد أحمر أو نحوه؛ لذا فهي غير واضحة في المصورة، وكتب ناسخها بعض العناوين بخط عريض كبير واضح، من ذلك: **(وفي الحديث)** هكذا، و**(وذكر مسلم)**، **(وفي النكاح)**، **(وفي باب)**، **(وفي أول...)** و**(وفي الجنائز)**، و**(وفي البخاري)**، **(وفي الموطأ)**، **(وفي الشهادات)** إلىٰ آخر ذلك، كذلك فعل في قوله: **(وقوله)**.

٣- وقع في أولها خلل في ترتيب الحروف بما يوافق ترتيب الحروف عند المشارقة، ويخالف ترتيب المغاربة، ثم ٱنضبط هٰذا الأمر بعد ذلك وإلىٰ نهاية الكتاب.

٤- ٱعترىٰ هٰذِه النسخة في أولها الكثير من السقط وذلك في حرف الألف وحتىٰ آخره، وكانت سقوطًا كثيرة بلغت صفحات، كانت تصل إلىٰ ثلاث وأربع صفحات متتالية في النص المحقق، متوافقة في ذلك مع (أ، ظ) وتم ٱستدراك وإثبات تلك السقوط في محالِّها من النسخة (س) معية الكتاب الأم «مشارق الأنوار».

٥- النسخة مقابلة ومصححة علىٰ نسخ أخرىٰ، يبدو ذلك من خلال الٱستدراكات واللإلحاقات التي تظهر في حواشي صفحاتها.

٦- هٰذِه النسخة هي- والله أعلم- آخر هٰذِه النسخ الست نسخًا؛ فكما تقدم أنها نسخت وتمت في الثاني من محرم من سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وألف، أي من حوالي مائة سنة، والله أعلم.

النسخة الثالثة (أ):

وهي المصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٤٧٤ حديث)، والمرموز لها بـ (أ).

وتقع هٰذِه النسخة في مجلدين كبيرين من الحجم المتوسط، يشتمل المجلد الأول منها علىٰ ٢٤٦ لوحة، أي حوالي ٤٩٢ صفحة، تحتوي الصفحة علىٰ حوالي ٢٥ سطرًا على التقريب.

جاء في الصفحة الأولى اليمنىٰ من اللوحة الأولىٰ من المجلد الأول بخط مغاير لخط النسخة ما نصه: (فائدة: قال الشيخ رحمه الله: للقاضي عياض رحمه الله كتاب «مشارق الأنوار» ٱشتمل علىٰ شرح ما أشكل من الموطأ والبخاري ومسلم ومات قبل تبييضه [فأخذه] من ولده الإمامُ أبو إسحاق ابن قرقول وهو رفيق أبي القاسم السهيلي صاحب «الروض»، وكلاهما ممن أخذ عن القاضي عياض، وجزَّأَ منه ما أمكنه نقله لصعوبة النسخة، ثم نقل الناسخ من كتابه ذلك وسمي «مطالع الأنوار» وتكلم فيه بسبب ذلك، لكن قال الإمام أبو جعفر ابن الزبير: إنه لم يصل إلينا أنه نسبه لنفسه من وجه يعتمد فالله أعلم كيف طرأ عليه ذلك. وتعقب ابن الزبير في كونه لم ينسب الكتاب لنفسه بما لبسطه غير هٰذا المحل، والظاهر صحة ما قاله ابن الزبير في طروء النسبة؛ لكون أبي إسحاق كان مع حفظه وتقدمه في الفنون محمود السيرة بكل مكان متين الدين معروفًا بإجابة الدعوة، حتىٰ أنه دعا علىٰ شخص آذاه فتجذم، ومن يكون بهٰذِه الأوصاف يبعد أن يرتكب مثل هٰذا، وبالجملة فقد كانت وفاته في شعبان سنة ٥٦٩ بعد شيخه القاضي عياض بأكثر من خمس وعشرين عامًا؛ فإن القاضي مات في جمادى الآخرة سنة ٥٤٤. ٱنتهىٰ والله أعلم. وكتبه أفقر عباد الله وأحقرهم حزبا وأعظمهم جرمًا، وأقلهم حزمًا: محمد بن أبي بكر السخاوي الشافعي خطيب المدرسة الباسطية بالقاهرة، عفا الله عنهم برحمته آمين).

قلت: هٰذِه الفائدة أعتقد أنها بخط الحافظ السخاوي وهو كلام عزيز نفيس، نقلناه بأكمله في فصل تلى المبحث الثاني، مبحث: إثبات نسبة الكتاب للمصنف، من الفصل الثاني، ألا وهو: دراسة كتاب «مطالع الأنوار» لابن قرقول. مع زيادة بيان وتفصيل عن هٰذا الكلام.

ثم تلىٰ هٰذِه الفقرة: (... الآثار الموطأ والبخاري ومسلم، وهو كتاب عظيم نفيس عم الٱنتفاع به للمشارقة والمغاربة .... علىٰ مواضع الأوهام والتصحيفات وضبط أسماء الرجال، ولو كتب بالذهب أو وزن بالجوهر كان قليلًا في حقه، إلىٰ آخر كلامه).

وقد جاء بمحاذاة هٰذا الكلام أيمن هٰذِه الصفحة تعليق أو فائدة أخرىٰ، لكنها جاءت غير واضحة إطلاقًا إلا قليلًا بما ٱستحال معه نقله كاملًا أو الٱستفادة منه.

ثم كتب في الصفحة الثانية المقابلة من هٰذِه اللوحة الأولى ٱسم الكتاب قائلًا:

(هٰذا الجزء الأول من كتاب مطالع الأنوار علىٰ تصحيح الآثار في فتح ما ٱستغلق من كتاب الموطأ وكتاب مسلم وكتاب البخاري وإيضاح مبهم لغاتها وبيان المختلف من أسماء رواتها وتمييز مشكلها وتقييد مهملها مما شرح وأوضح وبين وأتقن وضبط وقيّدَ المحدث الحافظ المتقن أبو الفضل عياض بن موسىٰ بن عياض السبتي في كتابه المسمىٰ بـ «مشارق الأنوار» فاختصره واستدرك عليه وأصلح فيه أوهامًا الفقيه المحدث العلامة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الحمزي، عرف بابن قرقول.

ثم كتب تحت العنوان:

(وقف وحبس وسبل هٰذا الجزء وما بعده من تجزئة جزئي علىٰ طلبة

العلم الشريف ينتفعون بذلك على الوجه الشرعي العبد الفقير إلىٰ الله تعالى الراجي عفو ربه الجليل عبد الباسط بن خليل الشافعي أدام الله عزه ولطف به وتقبل منه وجعل مقره بالخزانة السعيدة بالخانقاه التي ...الكافوري بالقرب من حمام تنكز، وشرط الواقف له بالجميع، ذلك وبها شيء من غير الخانقاه ...) وكتب بخط غير واضح أعلى الصفحة: عبد الباسط.

وينتهي هٰذا المجلد بنهاية حرف اللام وآخر ما فيه: الٱختلاف في الأسماء والكنىٰ من حرف اللام، وجاء في آخر صفحة من المجلد هٰذا: (.... وعند الأصيلي: لعتبة ابن أبي وهب، وهو وهم)، ثم قال: (والله تعالىٰ أعلم، والحمد لله وحده، تم الجزء الأول يتلوه إن شاء الله تعالىٰ في الجزء الثاني حرف الميم مع الهمزة متنه قد تقدم علىٰ يد العبد الفقير إلىٰ الله تعالىٰ محمد بن علي الدموشي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين بتاريخ الثامن والعشرين من شهر شعبان المكرم سنة ثمان وسبعين وسبعمائة، والله الموفق)

وأما المجلد الثاني فيشتمل علىٰ ١٨١ لوحة، أي حوالي ٣٦١ صفحة تقريبًا؛ حيث ٱحتوت اللوحة الأخيرة علىٰ صفحة واحدة، وبذلك تكون النسخة بجزأيها قد ٱحتوت علىٰ ٤٢٧ لوحة تقريبًا.

وقد جاءت الصفحة اليمنى الأولىٰ من اللوحة الأولىٰ من هٰذا المجلد الثاني بيضاء لا شيء فيها، ثم ٱبتدأت الصفحة الثانية المجاورة لها بقول المصنف: (في البخاري في حديث مدعم....) وهٰذِه العبارة إنما هي في الكتاب المطبوع وباقي النسخ الخطية في آخر حرف الضاد، فبعد ثمانية أسطر تقريبًا من هٰذِه العبارة جاء حرف العين، مما يفيد أنه قد سقط من هٰذا المجلد من أول حرف الميم وحتى الموضع المذكور، فبذلك يكون

قد سقطت حروف: الميم والنون والصاد والضاد، وهٰذا السقط قد بدأ مع بداية المجلد الرابع وحتىٰ صفحة ثلاث وستين وثلاثمائة تقريبًا، أي ما يزيد عن مائتي صفحة في النص المحقق، وهو جزء من الكتاب ليس بقليل.

وقد ختم هٰذا الجزء بقوله: (انتهى الجزء الثاني بحمد الله وعونه، وبكماله وتمامه كمل الكتاب، والحمد لله علىٰ نعمه السابغة علينا، وكان الفراغ من نسخه في اليوم الثالث عشر من شهر شوال المبارك سنة ثمان وسبعين وسبعمائة علىٰ يد أقل عبيد الله تعالىٰ وأحوجهم إليه محمد بن علي الدموشي غفر الله له ولوالديه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم). ثم كُتب تحته: عبد الباسط وقف.

ملاحظات علىٰ هٰذِه النسخة:

١- كثرة التحريفات والتصحيفات فيها، خاصة المجلد الأول من أوله وحتى ٱنصرام ثلاثة أرباعه، ومن أطرف ما فيها من هٰذِه التحريفات أنه كان يكتب (ابن ماهان) أحد رواة «صحيح مسلم» المعروفين، كان يكتبها: (ابن هامان)!!

ولذلك لم يكن ٱعتمادنا عليها في أول الأمر كنسخة مستقلة، بل إن الٱعتماد عليها في المقابلات كاد في أول الكتاب أن يكون معدومًا، إلا في مواضع قليلة ربما كانت في بعض الأحيان مهمة، ومن أهم ما ٱستفيد منها أنه ٱعتمد عليها في نسخ الكتاب أول أمر إخراج الكتاب.

٢- تتفق هٰذِه النسخة في الغالب مع «مشارق الأنوار» الكتاب الأم في المواضع التي فيها تأويل لصفات الله ﷻ علىٰ عكس النسختين (س، د)، وسيأتي مزيد تفصيل عن هٰذِه المسألة.

٣- ٱعترىٰ هٰذِه النسخة- ما ٱعترىٰ أختيها (د، ظ)- في أولها الكثير من

السقط، وذلك في حرف الألف وحتىٰ آخره، وكانت سقوطًا كثيرة بلغت صفحات، كانت تصل أحيانًا إلىٰ ثلاث وأربع صفحات متتالية في النص المحقق، وقد تم ٱستدراك وإثبات هٰذِه السقوط في محالِّها من النسخة (س) معية الكتاب الأم «مشارق الأنوار».

٤- هي أقدم النسخ الخطية للكتاب، بعد النسخة (م)- الآتي توصيفها- وذلك مقارنة بالنسختين (س، د)، دون (ظ، ش) فلم نعرف تاريخ نسخهما، لأنهما ناقصتان، فكان نسخها سنة ٧٧٨هـ.

٥- ليست هناك في هٰذِه النسخة حواش أو تعليقات مطلقًا، ويبدو أيضًا أنها غير مقابلة علىٰ نسخ أخرىٰ أو مصححة، فليس بها أية ٱستدراكات أو إلحاقات.

٦- ٱتفقت هٰذِه النسخة في جلها مع الجزء الذي تحصلنا عليه من النسخة (م)- الآتي توصيفها- والذي يبدأ من أول حرف اللام وحتىٰ نهاية الكتاب، ٱتفقت معها نصًّا وعرضًا، وكانت تتفق معها في السقوطات والزيادات وما إلىٰ ذلك، حتىٰ أني أتوقع إن لم أجزم أن النسخة (أ) هٰذِه قد نسخت من النسخة (م)، ويصح هٰذا فالنسخة (م) أقدم نسخًا منها، فالنسخة (م)- كما جاء في آخرها- نسخت سنة ٦٣٣هـ، والنسخة (أ)- كما تقدم- نسخت سنة ٧٧٨هـ، أي بعدها بأزيد من قرن، والله أعلم.

النسخة الرابعة (ظ):

وهي النسخة المصورة عن مكتبة الأسد الوطنية بدمشق/ سوريا، المكتبة الظاهرية سابقًا، وقد كتب عليها: (الظاهرية مما لم يفهرس) ودوِّن عليها أيضًا تاريخ تصويرها: (١ ربيع الأول ١٤٠٧هـ، ٣/ ١١/ ١٩٨٦م) وهي

النسخة المرموز لها بـ (ظ)، ولم تقع لنا هٰذِه النسخة كاملة، إنما وقع لنا نصفها تقريبًا.

يتألف هٰذا الجزء من النسخة من ١٧١ لوحة تقريبًا، أي حوالي ٣٤٢ صفحة من الحجم المتوسط، وتبلغ عدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي ٢٥ سطرًا تقريبًا.

وهٰذِه النسخة- كما قلنا- جاءت ناقصة من آخرها، فلم تشتمل الكتاب كله، إنما ٱنتهت في حرف الميم، وكان آخر ما فيها في حرف الميم مع الثاء: (قوله: لاَ تَمْثُلُوا. بكسر الثاء وشدها، والمصدر: المثل. قوله: مَنْ مَثَّلَ بِعَبْدِهِ. أي: نكل به بعقوبة يقصد بها التشويه به. وَكَانَتِ ٱمْرَأَةٌ بَغِيٌّ يُتَمَثَّلُ بِحُسْنِهَا.) وانقطعت دون هٰذا الموضع وإلىٰ آخر الكتاب، وكان هٰذا في آخر الصفحة اليمنىٰ من هٰذِه اللوحة، حيث جاء بعدها الصفحة اليسرىٰ بيضاء لا شيء فيها- وليتها ٱكتملت؛ لما سنذكره- فبذلك تكون هٰذِه النسخة قد صاحبتنا في أزيد من نصف الكتاب تقريبًا، وقد أشرنا في النص المحقق إلى ٱنقطاع هٰذِه النسخة دون أخواتها من النسخ، وذلك في صدر المجلد الرابع، في الصفحة الحادية عشرة منه تقريبًا.

وهي نسخة جيدة ذات خط واضح جميل مقروء جدًّا كتبت بقلم معتاد قديم، وقد كتبت عنوانين الأبواب والفصول من الحروف بخط كبير جدًّا واضح أكبر من خط باقي النص، وقد ضبط ناسخها بعض الكلمات بالشكل في بعض الأحيان شكلًا جيدًا فيما يخاف التباسه أو عدم ضبطه وجل كلماتها منقوط، حتىٰ أنه يستطيع القراءة فيها كثير ممن ليس لهم ٱشتغال بهٰذا الشأن بسهولة ويسر، وهي سالمة من التحريف والتصحيف في الجملة وليس بها سقوط إلا نادرًا، هكذا من أولها وحتىٰ آخرها.

وقد كتب علىٰ طرة هٰذِه النسخة: (الأول من مطالع الأنوار علىٰ صحائح الآثار في فتح ما ٱستغلق من الصحيحين والموطأ....) ثم الصفحة بعدُ مملوءة، ففيها ٱسم المصنف ونسبته وكلام عنه وذكر طريقة تحمُّل الكتاب وتناوله، لكن مع شديد الأسف والتحسر لم نستطع قراءة هٰذا الكلام فمعظمه غير واضح ولا مقروء، فتبدو كلمة أو ثنتان وتخفىٰ ثلاث أو أربع، بما لا يستطاع معه نقله كقطعة واحدة يعرف ما فيها ويستفاد منه، وما يظهر منه ويبدو يدل علىٰ أنه كلام عزيز نفيس، قد يتضمن ٱسم الناسخ وتاريخ النسخ وعمن نسخت، فكم تمنيت وحاولت قراءته، لكن لم أجد إلىٰ ذلك سبيلًا، والله أعلم.

- ملاحظات علىٰ هٰذِه النسخة:

١- يلاحظ المطالع لهٰذِه النسخ والقارئ لها للوهلة الأولىٰ أنه يغلب عليها الٱختصار في عباراتها، فعمد ناسخها إلىٰ عبارات ابن قرقول في النسخة التي نقل منها وأخذ يتصرف في عباراتها بالاختصار والاقتصار، هٰذا إن كانت هٰذِه النسخة متأخرة النسخ، فيحتمل أن تكون هٰذِه هي نسخة ابن قرقول ٱختصر فيها ابن قرقول عبارات القاضي عياض، لكن أستبعد هٰذا؛ لأن النسخ الخطية الخمسة الباقية متوافقة إلىٰ حد كبير في العبارة ونظمها، فيبدو أن هٰذا الٱختصار من صنع الناسخ، والله أعلم.

وكان هٰذا الٱختصار والتصرف في عبارات الكتاب علىٰ أوجه منها:

- أن الناسخ عمد إلىٰ بعض الكلمات والتي هي في بنيتها كبيرة فاستبدلها بكلمات أخرىٰ أقل بنية، من ذلك ٱستبداله كل: (تقدم) بـ (مرَّ)، ٱستبداله: (كذلك) و(هكذا) بـ (كذا)، ٱستبداله: (قال ابن قرقول) بـ (قلت)، ٱستبداله: (من غير) بـ (بلا)، ٱستبداله: كلمة كذا (علىٰ وزن) كذا،

فيقول: (زنة)، ٱستبداله: (قال القاضي أبو الفضل) بـ (قال عياض) إلىٰ غير ذلك.

- نهج الناسخ في الكتاب جله، وذلك قياسًا على القطعة الكبيرة التي بحوزتنا، أن لا يكتب حرف الباب مع الحرف الثاني بعد ذكر حرف الباب في أول موضع، أي أنه يكتب مثلًا أولًا: (حرف التاء مع الهمزة)، وفي باقي النسخ يقولون بعدها: (التاء مع الباء) ثم: (التاء مع الجيم) وهكذا، أما في هٰذِه النسخة، فيقول: (مع الباء) هكذا دون ذكر ٱسم حرف الباب مرة أخرىٰ، (مع الجيم) أو يضيف حرف الجر فيقول: (ومع الجيم)، أو يقول: (والجيم)، فيذكر مثلًا: (حرف الحاء)، ثم يقول: (والباء) أي (حرف الحاء مع الباء)، (والجيم)، و(القاف) وهكذا في جل الكتاب.

- ٱستخدم الناسخ وطلبًا للاختصار الضمائر ليغنيه ذلك عن تكرار كثير من الكلمات، فاستعاض عن كثير من الألفاظ بذكر ما يقوم مقام هٰذِه اللفظة من ضمير أو نحوه، من ذلك مثلًا ما وقع في ١/ ٤٦٤ في حرف الباء مع الكاف: (... ورواه بعض رواة مسلم...) جاءت العبارة هٰذِه في (ظ): (... ورواه بعضهم في مسلم...).

ومن ذلك ما وقع في الهمزة مع اللام ١/ ٢٢٧: (... وهٰذا علىٰ مذهب العرب في أدعيتها...) هكذا في النسخ، وجاءت العبارة في (ظ): (... وهٰذا علىٰ مذهبهم في دعائهم...) ونحو هٰذا كثير جدًّا بما يتعسر حصره.

- أسقط كثيرًا من الألفاظ التي يصح ويجوز لغة إسقاطها، وذلك لأن باقي الكلام يدل عليها، من ذلك قوله في حرف الباء مع الراء ١/ ٤٣٦: (... قال ثابت: هٰذا علىٰ لغة أهل الحجاز، يقولون: برأت من المرض، وتميم يقولون...) هكذا العبارة في النسخ الخطية.

وجاءت في النسخة (ظ): (... قال ثابت: هٰذا علىٰ لغة أهل الحجاز، يقولون: برأت، وتميم يقولون...) فأسقط قوله: (من المرض) لأنه مفهوم من الكلام.

ومن ذلك قوله في حرف التاء مع الهمزة ٢/ ٥: (قول عمر لعلي والعباس: تَيْدَكُمْ. كذا للقابسي وعُبْدُوس، وعن الأصيلي: تِئْدَكُمْ. بكسر التاء، وقال: كذا لأبي زيد. وقال أبو زيد: وهي كلمة لهم، وعند بعض الرواة: تَيْدُكُمْ. برفع الدال، وعند أبي ذر: تَئِدْكُمْ) كذا العبارة في النسخ.

وجاءت العبارة في النسخة (ظ) هكذا: (قول عمر لعلي والعباس ﷺ: تَيْدَكُمْ. كذا للقابسي وعُبْدُوس، وعن الأصيلي: بكسر التاء، وقال: كذا لأبي زيد. وقال أبو زيد: وهي كلمة لهم، وعند بعض الرواة: برفع الدال، وعند أبي ذر: تَئِدْكُمْ). فقارِن بين العبارتين تجده أسقط بعض الألفاظ.

- أسقط بعض الألفاظ من النصوص المستشهد بها، مما إسقاطه لا يخل بموضع الاستشهاد، كقوله في حرف الهمزة مع الشين ١/ ٣٠٦: (قوله: اتخذها أشرًا وبطرًا...) كذا في النسخ، أما النسخة (ظ) فجاء فيها: (قوله: اتخذها أشرًا...) فموضع الاستشهاد قوله: (أشرًا)، فأسقط (بطرًا) وإسقاطها غير مخل؛ فليس فيها موضع شاهد.

وكقوله في حرف الهمزة في فصل الاشتباه بين (إلَّا، وأَلَّا، وأَلَا، وإلَىٰ، وإليَّ) ١/ ٢٤٨ قال: (قوله في حديث الصلاة قبل الخطبة: قال أَبُو سَعِيد: فَقُلْتُ أَيْنَ الابْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ، فقال: لا يا أبا سعيد) كذا في النسخ الخطية، وجاءت العبارة في (ظ): (قوله في حديث الصلاة قبل الخطبة: قال أَبُو سَعِيد: فَقُلْتُ أَيْنَ الابْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ) وحسب. وهٰذا وقع كثيرًا جدًّا في هٰذِه النسخة بما لا يحصىٰ كثرة.

وكذا ٱعتاد ٱختصار عبارة المؤلف المستشهد بها في حرفها عند تكرارها لذكر ٱختلاف في روايتها، من ذلك قوله في حرف الباء مع الراء ١/ ٤٥٠: (في فضائل أهل البيت: كِتَابُ اللهِ فِيهِ الهُدىٰ وَالْبِرُّ. كذا لابن الحذاء، ولسائر الرواة: فِيهِ الهُدىٰ وَالنُّورُ). كذا العبارة في النسخ، وفي (ظ): (في فضائل أهل البيت: كِتَابُ اللهِ فِيهِ الهُدىٰ وَالْبِرُّ. كذا لابن الحذاء، ولسائر الرواة: وَالنُّورُ) فأسقط قوله: (فِيهِ الهُدىٰ) وهٰذا أيضًا وقع كثيرًا جدًّا، فكانت سمة عامة طغت علىٰ هٰذِه النسخة، وهو الٱختصار ما ٱستطاع إلىٰ ذلك سبيلًا، حتىٰ أني أستطيع أن أقول: لو لم يسلك ناسخ هٰذِه النسخة سبيل الٱختصار والتصرف في عبارات المصنف علىٰ نحو ما ذكرنا ونسَخَهَا علىٰ حالها كما فعل ناسخوا (س، د، أ، م، ش) لزادت القطعة التي لدينا من هٰذِه النسخة والتي تنتهي بحرف الميم مع الثاء، فلربما زادت ما لا يقل عن خمسين لوحة علىٰ عدد لوحاتها، والله أعلم.

٢- هٰذِه النسخة مقابلة ومصححة، يظهر ذلك من خلال السقط المستدرك في يمين ويسار صفحاتها وفي أعلىٰ وأسفل، بحيث لا تكاد تخلو صفحة من ٱستدراك أو لحق.

٣- ٱتفقت هٰذِه النسخة مع أختيها (د، أ) فيما ٱعتراهما في أولهما من كثير من السقط وذلك في حرف الألف وحتىٰ آخره، فكانت سقوطًا كثيرة بلغت صفحات، كانت تصل إلىٰ أربع وخمس صفحات متتالية في مطبوع الكتاب، وقد تم ٱستدراك ووضع هٰذِه السقوط- كما ذكرنا- في محالِّها من النسخة (س) معية الكتاب الأم «مشارق الأنوار».

٤- ٱشتملت هٰذِه النسخة علىٰ حواشٍ وهي نادرة جدًّا.

٥- لم أستطع معرفة تاريخ نسخ هٰذِه النسخة؛ وذلك لأن آخرها ناقص

مبتور، بل ولا يظن أنها منسوخة من إحدى النسخ الثلاث (س، د، أ) وذلك لعد موافقتها لإحداها موافقة تامة، بل كانت أحيانًا تتفق مع (س) دون (د، أ)، وأحيانًا مع (د) دون (س، أ)، وأحيانًا تتفق مع (أ) دون (س، د)، وأحيانًا تتفق مع ثنتين منهن دون الثالثة وهكذا.

النسخة الخامسة (م):

وهي المصورة عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم (٢٧٣١)، والمرموز لها بـ (م)، ولم يقع لنا منها إلا السفر الثاني وحتىٰ آخر الكتاب، والذي يبتدأ بحرف اللام مع الهمزة، بعد: (بسم الله الرحمن الرحيم وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وسلم).

يتألف هٰذا السفر الثاني من النسخة من ٢٨٥ لوحة تقريبًا، أي حوالي ٥٧٠ صفحة من الحجم المتوسط، تبلغ عدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي ٢١ أو ٢٢ سطرًا تقريبًا.

وقد جاء في خاتمتها : (آخره والحمد لله وحده وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا وكان الفراغ منه مساء يوم الجمعة خامس عشر من جمادى الآخرة سنة ثلاثين وثلاث وستمائة بدار الحديث الأشرفية بدمشق حرسها الله تعالىٰ بيد العبد الفقير إلىٰ رحمة ربه أحمد بن عمر بن رشيد الصواف وهو شاكر لله تعالىٰ علىٰ نعمه ومصليًا علىٰ رسوله)

وهي نسخة جيدة ذات خط واضح جميل مقروء إلىٰ حد كبير كتبت بقلم معتاد، وقد كتبت عنوانين الأبواب والفصول من الحروف بخط كبير جدًّا واضح أكبر من خط باقي النص، وكذا كل لفظة (قوله)، وقد ضبط ناسخها بعض الكلمات بالشكل في بعض الأحيان شكلًا جيدًا فيما يخاف التباسه أو عدم ضبطه وجل كلماتها منقوط، وهي سالمة من التحريف

والتصحيف في الجملة وليس بها سقوط إلا قليلًا، ومن أهمية هٰذِه النسخة أنها أثرتنا في مواضع عدة بزيادات سقطت من أخواتها (س، د، أ، ش)، وافقت في أغلبها- إن لم يكن كلها- الكتاب الأم «مشارق الأنوار».

ولكن من عيوب تلك النسخة التي قابلتنا أنه وقع في أول مصورتنا منها سواد في يمين ويسار اللوحة بما ٱستحال معه غالبًا قراءة كلمة أو كلمتين في كل جانب من جانبي اللوحة، ثم ما لبثت أن ٱتضحت المصورة وذهب السواد، لكن أحيانًا ما كان يتكرر هٰذا الأمر في مواضع أخرىٰ عدة في أثناء النسخة، كما وقع فيها أيضًا بعض صفحات غير واضحة ولا مقروءة تمامًا لاهتزاز حصل في الصورة أو نتيجة سوء التصوير، وأحيانًا بياض، وفي الجملة هي نسخة جيدة لو ٱكتملت لدينا وتحصلنا على السفر الأول منها لانتفعنا به كثيرًا.

ملاحظات علىٰ هٰذِه النسخة:

١- هٰذِه النسخة هي أقدم النسخ الستة نسخًا؛ فقد نسخت- كما في خاتمتها- سنة ٦٣٣هـ، فهي أقدم من (س، د، أ) فالثلاثة تاريخ نسخهم معروف، دون (ظ، ش) فليس لدينا شيء عن تاريخ نسخهما.

٢- بالنسخة بعض ٱستدراكات أو لحوقات، ولكنها نادرة جدًّا.

٣- خلت هٰذِه النسخة من الحواشي والتعليقات، هٰذا بالنظر إلى السفر الثاني الذي وقع لنا منها، فالله أعلم بما في أولها.

٤- هٰذِه النسخة كانت من أقرب النسخ- إن لم تكن أقربها مطلقًا- من الكتاب الأصل «مشارق الأنوار» نصًّا ومتنًا.

٥- تفردت هٰذِه النسخة بمفردات وألفاظ زائدة على النسخ الأخرىٰ، وافقت فيها الكتاب الأصل «مشارق الأنوار»، وأحيانًا كان يحصل

ٱختلاف في لفظة ما أو عبارة مع باقي النسخ، فكانت في معظمها هي الصواب أو موافقة لما في «المشارق» دون النسخ الأخرىٰ.

٦- ٱتفقت هٰذِه النسخة غالبًا مع النسخة (أ)- كما ذكرنا- في بعض الزيادات والسقط وكثيرًا من الٱختلافات مع النسخ الأخرىٰ، بما يشكك أن النسخة (أ) قد نسخت من هٰذِه فهي الأقدم نسخًا، والله أعلم.

النسخة السادسة (ش):

وهي المصورة عن نسخة مكتبة شستربتي بإيرلندا تحت رقم (٣٥٦١)- ظنًّا لا جزمًا- والمرموز لها بـ (ش)، ولم تقع لنا هٰذِه النسخة كاملة، إنما ٱبتدأت بعد ٱنصرام نصف الكتاب الأول بقليل، فابتدأت معنا من حرف الميم في الميم مع السين بعد حوالي ما يقارب عشرة أسطر من ٱبتداء فصل الميم مع السين، في الكلام علىٰ لفظة: (المسيح)، فكانت بدايتها: (معلونًا. وقال الأمير ابن ماكولا: رده عليَّ شيخي الصوري بخاء معجمة. وقال أبو بكر الصوفي: أهل الحديث وبعض أهل اللغة يفرقون بينهما، فيكسرون الميم ويشدون السين. قال أبو عبيد: المسيح الممسوح العين وبه سمي الدجال، وقال غيره: لمسحه الأرض، فهو بمعنىٰ فاعل. وقيل: المسيح: الأعور، وبه سمي. وقيل أصله: مشيحًا فعُرِّب، وعلىٰ هٰذا اللفظ ينطق العبرانيون به. وقيل: التمسح والممسح: الكذاب، قاله ثعلب، ولعله بهٰذا سمي، ومنه: التمسح والتمساح: المارد الخبيث، فلعله فعيل من هٰذا...) من هٰذا الموضع وحتىٰ نهاية الكتاب، بالرغم من أن أول لوحة في هٰذِه القطعة- والتي دوَّن عليها بيانات النسخة حتىٰ أنها غطت جل الصفحة وأخفتها فيما يشبه الخاتم- وقع فيها أول حرف الفاء، وقد تكررت نفس اللوحة في موضعها من

حرف الفاء، والذي يأتي في ترتيب المغاربة بعد حرف الميم.

تتألف هٰذِه القطعة من النسخة (ش) من حولي ٢٠٠ لوحة تقريبًا بناء علىٰ ترقيمنا نحن لما وقع لنا منها، أي حوالي ٤٠٠ صفحة من الحجم المتوسط، تبلغ عدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي ٢٣ سطرًا تقريبًا، ويبدو أن هٰذِه النسخة كانت تامة وما سقط منها سقط من المصورة؛ فقد وجدت لوحة في مستهلها كتب فيها بيانات النسخة من ٱسم الكتاب واسم مؤلفه وتاريخ وفاته هجريًّا وميلاديًّا باللغة اللاتينية، ومن هٰذِه البيانات-أظن ذلك غير جازم ولا قاطع- أن عدد لوحات هٰذِه النسخة ٣٢٩ لوحة، والله أعلم.

وهٰذِه القطعة التي وصلتنا من هٰذِه النسخة سقط من أثنائها جزء يبدأ في أثناء حرف السين مع الباء وينتهي في أثناء حرف الشين مع الراء، أي جزء من حرف السين مع الباء، والسين مع التاء ومع الجيم ومع الحاء ومع الخاء ومع الدال ومع الراء ومع الطاء ومع الكاف ومع اللام ومع الميم ومع النون ومع العين ومع الفاء ومع القاف ومع الهاء ومع الواو ومع الياء، مع فصول الٱختلافات في هٰذِه الحروف جميعًا، وفصل الأسماء والكنىٰ والاختلاف فيه، والأنساب، وأسماء المواضع، ثم حرف الشين، مع الألف ومع الباء ومع التاء ومع الجيم ومع الحاء ومع الخاء ومع الدال ومع الذال، مع فصول الٱختلافات في هٰذِه الحروف، وجزء من الشين مع الراء، كان هٰذا الجزء في النص المحقق من صفحة ٤٤٣ من المجلد الخامس وحتىٰ آخره صفحة ٥٩٠، ومن أول المجلد السادس وحتىٰ صفحة ٣٩، أي ما يقارب ١٩٠ صفحة.

وقد جاء في خاتمة هٰذِه النسخة: (آخر كتاب «مطالع الأنوار» مؤلفه ابن قرقول).

وهي نسخة جيدة الخط جدًّا واضحته يقرأه كل أحد بسهولة ويسر، فهي أوضح وأجمل النسخ الخطية الست وأجلاها على الإطلاق، وجاءت مصورتها واضحة جدًّا نقية لم يتخللها سواد أو غير ذلك مما يعكر صفو صورة الورقة إلا في القليل النادر، حتىٰ أنه يستطيع أن يقرأها كثير ممن ليس لهم ٱشتغال بهٰذا الشأن، وقد كتبت النسخة بقلم معتاد، وكتبت عنوانين الأبواب والفصول من الحروف بخط كبير جدًّا أوضح وأكبر من خط باقي النص، وقد ضبط ناسخها كثيرًا من الكلمات بالشكل جيدًا فيما يخاف التباسه أو عدم ضبطه وجل كلماتها منقوط، وهي سالمة من التحريف والتصحيف في الجملة وليس بها سقوط إلا قليلًا.

- **ملاحظات علىٰ هٰذِه النسخة:**

١- لم أعرف لهٰذِه النسخة تاريخ نسخ ولا ٱسم ناسخها؛ فلم يذكر شيء من ذلك في خاتمتها، وهي ناقصة لدينا من أولها مبتورة.

٢- هٰذِه النسخة يبدو أنها مقابلة بنسخ أخرىٰ ومصححة؛ يظهر ذلك من خلال ٱستدراكات أو لحوقات في جوانب صفحاتها.

٣- خلت هٰذِه النسخة من الحواشي والتعليقات.

٤- النسخة قريبة الشبه إلىٰ حد ما بالنسختين (د، س) نصًّا ومتنًا، فكانت تتفق معهن أو مع إحداهما في إثبات بعض الألفاظ أو سقوطها أو تحريف ما وقع فيهن أو تصحيف، بعيدة الشبه من (أ، م).

فرع:

مسألة عقائدية متعلقة بالنسخ الخطية:

لوحظ ٱختلاف واضطراب بيّنٌ بين النسخ الخطية في إيراد المسائل العقائدية وطريقة عرضها، سيما المواضع التي لجأ فيها المصنف ابن قرقول إلىٰ تأويل صفة من الصفات الذاتية أو الصفات الفعلية لله رب العالمين، وقد تقدم ذكر هٰذا في عقيدة ابن قرقول، ونعرض هنا لبعض الأمثلة التي ظهر فيها ٱختلاف النسخ الخطية في إيراد المسائل العقدية:

فمن ذلك ما ذكره المصنف- رحمه الله- ١/ ٣٠٣ في حرف الهمزة مع النون في آخره، في آخر فصل: (في بَيَانِ مُشْكِلِ إِنَّ وأَنَّ وإِنْ وأَنْ)، في قوله ﷺ: «نُورٌ أَنَّىٰ أَرَاه» فقال: (... لا يكون النور هاهنا راجعًا إلى الذات ولا إلىٰ صفات الذات، ولا يكون بمعنىٰ هو نور، ولا يفهم منه ما يفهم من الأجسام اللطيفة المنيرة، هكذا كله في وصف الباري محال يتنزه عن ذلك، وكذلك لا يجوز أن يعتقد أنه ينفصل منه نور...).

هكذا جاء الكلام في النسخة (س)، عن «المشارق»- الأصل- ١/ ٤٦، أما في (د، أ، ظ) فقد أُسقط هٰذا التأويل، والموضع ليس في (م، ش) فهما ناقصتان من أولهما، كما ذكرنا.

وعن نفس الموضع وفي حرف النون مع الواو ٤/ ٢٣٣ قال: (... وقد تقدم: «نُورٌ أَنَّىٰ أَرَاهُ» ولا يجوز أن يعتقد أن النور صفة ذات، ولا أنه نور بمعنى الجسم المشرق المنير فإن تلك صفات الحدوث) كذا العبارة في (أ، م) مؤولة مصروفة عن حقيقتها، فقط دون (س، د، ش) فقد أسقط منهن هٰذا التأويل، والموضع ليس في (ظ) فهي ناقصة من آخرها، كما تقدم.

وكذا قول المصنف في حرف الهمزة مع الصاد ١/ ٣٢٦ عن قوله ﷺ: «**قَلْبُ ابن آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**» قال: (... الإصبع هنا صفة سمعية لا يزاد علىٰ ذلك وإليه ذهب أبو الحسن وجماعة من أصحاب الحديث) كذا العبارة في النسخ الخطية الأربعة (س، د، أ، ظ)، ثم زاد في (س): (وقيل: إصبع من أصابع ملائكته، أو تكون خلقًا من خلقه سماه إصبعًا، وقيل: هي كناية عن القدرة أو النعمة...)، هكذا كما في «المشارق» ١/ ٤٧ مؤولًا مصروفًا عن ظاهره وحقيقته، دون (د، أ، ظ).

وكذا قوله في حرف الجيم مع الباء ٢/ ٨٤ عن قوله ﷺ: «**حَتَّىٰ يَضَعَ الجَبَّارُ فِيْهَا قَدَمَهُ**»: (أي: أحد الجبابرة الذين خلقهم الله لها، فكانت تنتظره، وقيل: الجبار هنا هو الله سبحانه، وقدمه: قوم قدمهم لها، أو تقدم في سابق حكمه أنه سيخلقهم لها؛ كما جاء في كتاب التوحيد من البخاري: وَأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا، قَالَ: وَأَمَّا الجَنَّةُ فَيُنْشِىء لَهَا خَلْقًا. وقيل: معناه: يقهرها بقدرته حتىٰ تسكن، يقال: وطئنا بني فلان، أي: قهرناهم ذُلًّا).

هكذا جاء في النسخة (س) عن «المشارق» ١/ ١٣٨، وأُسقط هٰذا التأويل من (د، أ).

بل وقع فيهما جميعًا مكان هٰذا التأويل ما نصه: (... والحزم في مثل هٰذِه الأحاديث الواردة في صفات الرب تعالىٰ أن تمر كما جاءت ولا يتعرض لها بتأويل ولا تمثيل، كما بلغنا فيه عن السلف الصالح والصدر الأول).

قلت: ففيه رد على التأويل المذكور.

أما النسخة (ظ) فقد جاء فيها الوجهان، فذكر أولًا تأويل الصفة كما في (س)، لٰكن لم يأت في صلب النسخة، إنما جاء لحقًا واستدراكًا في الهامش

أعلى الصفحة، مصححًا عليه ثلاثًا!

ثم ما لبث أن ذكر ما في (د، أ) من رد واعتراض علىٰ هٰذا التأويل، والمنقول أعلاه.

فيلاحظ أن النسخة (س) تورد كلام المصنف علىٰ وجهه كما هو في «المشارق»، أما النسختان (د، أ) فيأتي الكلام فيهما خال من التأويل، ويذكر الصحيح من ٱعتقاد أهل السنة والجماعة، وهٰذا كان في النصف أو الثلث الأول من الكتاب.

وفي أول حرف العين مع الجيم ٤/ ٣٨٠: قال المصنف رحمه الله تعالىٰ: (قوله: «عَجِبَ رَبُّكُمْ» أي: عظم ذلك عنده. وقيل: عظم جزاء ذلك فسمي الجزاء عجبًا) كذا وقع في جميع النسخ الخطية صفة العجب مؤولة، والصواب علىٰ منهج أهل السنة والجماعة أن يوصف الله جل وعلا بالعجب كما وصف به نفسه، وليس وصف الله جل وعلا بالعجب من الفعل، أو مما يعمله العبد، ليس هٰذا ناتجا عن عدم العلم؛ بل هو من كماله جل وعلا، إذْ العجب تارة يكون عن عدم علم وتارة يكون عن علم، والعجب يقتضي رفع منزلة المُتعجَّب منه، وهٰذا يثبت لله جل وعلا كما قال جل وعلا: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾[1] [الصافات: ١٢]، أو كما جاء في الأحاديث التي فيها إثبات صفة العجب لله ﷻ مما صح إسناده وعُدِّلت نقلته، نثبت ما جاء فيها على القاعدة المقررة من أنه إثبات بلا تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه، والله أعلم.

---

(١) بضم التاء من (عجبتُ) وهي قراءة حمزة والكسائي، وقرأ الباقون: (بل عجبتَ) بنصب التاء. ٱنظر: «الحجة للقراء السبعة» ٦/ ٥٣.

وفي حرف الصاد مع الياء ٤/ ٣١٠ في كلام المصنف علىٰ صفة الصوت عن قوله: «فَيُنَادِي بِصَوْتٍ» قال: (يعني: الرب سبحانه. وقوله في الحديث الآخر: «فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ» أي: صوت رب العزة أيضًا جل جلاله، وكلام الله ﷻ بحرف وصوت لا محالة، إلا أنه لا يشبه كلام المخلوقين كما نقول في سائر صفاته- تعالىٰ وتقدس- من السمع والبصر والكلام والعلم والإرادة والإتيان والمجيء، لا يؤول ولا يكيف ولا يشبَّه، ظاهره قبول، وباطنه مسلم لله ﷻ، قال الله تعالىٰ: ﴿فمَا اخْتَلَفْتُم فيه مِنْ شَيء فحُكْمُه إلىٰ الله﴾ [الشورىٰ: ١٠] والذي يؤيد هٰذا قوله في الحديث الآخر: «فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ عَرَفُوا أَنَّهُ الحَقُّ»).

كذا جاء الكلام في (س، د، ش) موافقًا لمنهج أهل السنة والجماعة من غير تأويل أو تحريف، أما سياق الكلام في (أ، م): (يجعل ملكًا ينادي أو يخلق صوتًا يسمعه الناس، وأما كلام الله فبحرف وصوت والكلام الأول ليس بشيء، وَفِي رِوَايَة أبي ذر: «فينادىٰ بصوت» لما لم يسم فاعله. وقوله فِي الحديث الآخر: «فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق» أي: سكن صوت الملائكة بالتسبيح؛ لقوله أول الحديث: «سبح أهل السماوات»).

وقد تقدم في الاختلاف من حرف النون مع الدال ٤/ ١٤٠ عن نفس الصفة قوله: (وفي حديث ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ﴾ [سبأ: ٢٣]: «يَقُولُ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ» كذا لأكثرهم، وعند أبي ذر: «فَيُنَادىٰ» بفتح الدال والأول أعرف وأشهر، فإنه أثبت لله سبحانه الكلام بالصوت خلافًا للمخالفين من الأشعرية، وقد سبقهم بهٰذا قوم من الزنادقة، تعالىٰ الله عما يقول المبطلون الزائغون علوًّا كبيرًا).

كذا سياق الكلام في (س، د، ش)، أما في (أ، م) ففيهما تأويل للصفة علىٰ هٰذا النحو: (وهو أبين، وكيفما كان فالمنادي غير الله سبحانه أضيف النداء إليه؛ لأنه عن أمره) علىٰ نحو ما هو في «المشارق» الكتاب الأصل ٢/ ٨ هكذا: (...فينادي بصوت. كذا لأكثر الرواة بكسر الدال، وعند أبي ذر: فينادىٰ. بفتحها علىٰ ما لم يسم فاعله، وهو أبين وأرفع للإشكال، وإن كانت الرواية الأولىٰ إلىٰ هٰذا تصرف، وأن المنادي بالصوت غير الله وأضيف إليه؛ إذ هو عن أمره؛ إذ كلام الله ليس يشبه كلام البشر ولا هو صوت ولا حرف).

وفي حرف الضاد مع الحاء ٤/ ٣٢٦ قال المصنف: (قوله ﷺ: «يَضْحَكُ اللهُ» هٰذا وأمثاله من الأحاديث طريقها الإيمان بها من غير كيف ولا تأويل، وتسليمها إلىٰ عالمها ﷻ).

كذا وردت العبارة في (س، د، ش) بما يوافق منهج أهل السنة والجماعة، أما (أ، م) فعبارتهما: (وما جاء من مثله يراد به إظهار الرضىٰ والقبول وإجزال العطاء وإيتاء السؤال) هكذا مؤولة لصفة الضحك هٰذِه علىٰ نحو ما في «المشارق» ٢/ ٥٥: وعبارته: (ما جاء في الأحاديث من ضحك ويضحك في وجهة الله تعالىٰ ووصفه تعالىٰ به فهو بيان الثواب لعبده وإظهاره رضاه عنه).

وفي الغين مع الضاد في حديث المصنف عن صفة الغضب في قوله: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» قال: (الغضب في حق الله راجع إلىٰ إرادته العقاب أو فعله).

كذا العبارة في جميع النسخ بتأويل صفة الغضب لله، علىٰ نحو ما في «المشارق» ٢/ ١٣٧ فعبارته: (الغضب في غير حق الله حدة حفيظة

وهيجان حمية، وهي في حق الله تعالىٰ إرادة عقاب العاصي وإظهار عقابه وفعله ذلك به).

قلت: والحق هو إثبات ما أثبته سبحانه لنفسه بلا تأويل أو تحريف.

وفي حرف الفاء مع الراء ٥/ ٢١٣، قال المصنف في الكلام علىٰ قوله ﷺ: «**لله أَشَدُّ فَرَحًا**»: (الفرح هاهنا وفي أمثاله: الرضا والسرعة إلى القبول وحسن الجزاء؛ لأن السرور الذي هو ٱنبساط النفس في حقه محال، لٰكن في طي ذلك الرضا عما يسر به، فعبر عنه به مبالغة).

هكذا في جميع النسخ الخطية، وهٰذا تأويل لا محالة ولا مناص، ٱتفقت علىٰ نقله النسخ الخطية جمعاء.

وفي حرف الفاء مع الياء ٥/ ٢٨٥-٢٨٦، في الكلام علىٰ قوله ﷺ: «**فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فِي أَدْنَىٰ صُورَةٍ**»: (ومعناه: يظهر لهم صورة من خلقه يمتحنهم [بها]).

هكذا الكلام في (أ، م) كما في «المشارق» الأصل ٢/ ٢٢٣، وأما في (س، د، ش) فزيد بعد هٰذِه العبارة: (وهٰذا بدعة وتكلف، والأولىٰ في أمثال هٰذِه الأحاديث الإيمان بها وإمرارها علىٰ ظاهرها من غير تشبيه ولا تعطيل).

قلت: وهٰذا منهج أهل السنة والجماعة وكلامهم.

وهكذا جاء في موضع لاحق يأتي في حرف السين مع الواو ٥/ ٥٥٤، في الكلام على الٱستواء، من قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فجاء في (أ، م) مؤولًا علىٰ غير وجهه عند أهل السنة، أما في (س، د، ش) فجاء موافقًا لمنهج أهل السنة دون تحريف أو تأويل، فانظر هٰذا الموضع في مكانه من النص المحقق هناك؛ لأنه كلام طويل أستصعب نقله هنا وأستطول ذلك.

وكذلك ما جاء في حرف الشين مع الخاء ٦/ ٢٠-٢١ في الكلام علىٰ قوله ﷺ: «لاَ شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»: (... والشخص: كل جسم له ٱرتفاع وظهور، والمراد في حق الله سبحانه إثبات الذات).

هكذا في (س، د، ش)، وأما في (أ، م) فجاء فيهما: (ووصف الله بذلك محال، فهو كالاستثناء المنقطع)، وهو بنحوه في «المشارق» ٢/ ٢٤٥.

وغير ذلك من الأمثلة التي وردت في الكتابين «المشارق» و«المطالع»، فهما محشوان- سيما «المشارق»- بهٰذِه الصفات المؤولة، ٱكتفينا بما ذكرناه؛ فغرضنا التمثيل لا الحصر، من ثم أعرضنا عن ذكر مواضع أخرىٰ كثيرة خشية التطويل والإملال.

والمراد هو الإشارة إلى ٱختلاف النسخ الخطية في ذكر هٰذِه التأويلات أو إسقاطها، فمن ذلك يلاحظ أنه في أول الكتاب كانت النسخة (س) تذكر كما في «المشارق» الصفات مؤولة، دون (د، أ، ظ)، فكانت إما تسقط هٰذِه التأويلات، وإما تورد بدلًا منها ما يوافق منهج أهل السنة والجماعة، وإما تورد التأويل للصفة كما هو في (س) ثم ترد عليه وتتعقبه بما يوافق أيضًا منهج أهل السنة والجماعة- مع العلم بأنه في هٰذِه المواضع التي هي في أول الكتاب لم تكن النسختان (م، ش) بدأتا بعد- ثم بعد ذلك صارت (س) تسقط هٰذِه التأويلات وتثبتها (د، أ)، وأحيانًا تسقطها (س، د) وتثبتها (أ) وحدها، هكذا دون ٱنتظام أو منهج واحد في واحدة من هٰذِه النسخ، وأحيانًا كما في النسخة (ظ)- كما في موضع سلف ذكره قريبًا- أثبت أولًا تأويل الصفة كما في «المشارق»، ثم صوَّب ذلك وذكر منهج أهل السنة والجماعة في هٰذِه الصفة، وأحيانًا أخرىٰ تتفق النسخ الست وتتوحد في طريقة إيراد الكلام على الصفة مؤولة كما في «المشارق».

هٰذا تقريبًا في نصف الكتاب الأول، أما في نصفه الثاني عندما ٱنقطعت دونه النسخة (ظ)، وانضمت إلينا النسختان (م، ش) كان الغالب أن تتفق النسختان (أ، م) في إيراد الصفة علىٰ مذهب المؤولة من الأشاعرة، متفقتان في ذلك مع الكتاب الأصل «مشارق الأنوار»، ويقابلهما النسخ (س، د، ش) فتتفق علىٰ إسقاط هٰذا التأويل أو الرد عليه، علىٰ هٰذا النحو إلىٰ نهاية الكتاب.

فيتلخص مما تقدم ما يلي:

١- ٱختلاف منهج النسخ الخطية في الكلام علىٰ صفات الله ﷻ، بعضها تنقل الكلام مؤولًا، وبعضها لا.

٢- ٱضطراب منهج النسخ (س، د، أ) علىٰ وجه التحديد في هٰذا أيضًا فتارة يذكر الكلام فيها أو إحداها مؤولًا، وتارة يذكر موافقًا لمنهج أهل السنة والجماعة.

٣- كان هٰذا الٱختلاف والاضطراب علىٰ أوجه:

-إما أن يرد الكلام على الصفة مؤولًا مصروفًا عن وجهه الحقيقي علىٰ منهج الأشاعرة.

- وإما أن يسقط هٰذا التأويل دونما تعليق.

- وإما أن يسقط التأويل ويذكر محله الكلام على الصفة بما يوافق منهج أهل السنة والجماعة من غير تحريف أو تأويل.

- وإما أن يرد الكلام على الصفة مؤولًا، ثم يذكر عقبه الرد عليه بما يوافق منهج أهل السنة والجماعة.

٤- كانت النسخ الست تتفق أحيانًا- وذلك تكرر في غير موضع- علىٰ نقل الكلام على الصفة مؤولًا وحسب.

وهٰذا كله في منهج النسخ الخطية محيّر؛ فأي القولين من هذين قول ابن قرقول المصنف، القول المؤول، أم قول أهل السنة والجماعة، فهل كان ابن قرقول مخالفًا لمنهج شيخه منهج الأشاعرة؟ أستبعد هٰذا؛ لأسباب منها:

أن ابن قرقول تلميذ القاضي عياض وهو أشعري كما قدمنا، وعنه أخذ الكتاب وهو محشو بتأويلات الأشاعرة، بالإضافة إلىٰ أنه من المعلوم والمشهور أن كثيرًا من العلماء في تلك القرون والبقاع كانوا علىٰ منهج ومذهب الأشاعرة.

فأرجح والله أعلم أن المصنف رحمه الله نقل في هٰذِه المواضع العقائدية ما تمليه عليه عقيدته الأشعرية، والمتابع فيها منهج شيخه القاضي عياض في الكتاب الأم «مشارق الأنوار»، وأن إسقاط هٰذِه التأويلات من النسخ الخطية أو الرد عليها إنما هو من صنع النساخ؛ لأنه يسهل عقلًا أن يسقط الناسخ شيئًا ما من نسخة خطية يقوم بنسخها، أو يسقطه ويحل محله بما يراه أصوب وأصح، أو يذكره ويتعقبه برد عليه، لكن يصعب أن يكون ابن قرقول هو الذي كان يذكر الكلام موافقًا لأهل السنة والجماعة، ويأتي الناسخ فيسقط هٰذا الكلام ويذكر ما يوافق منهج الأشاعرة من تأويل للصفة! خاصة وأنَّا قدَّمنا أن ابن قرقول لم يغير شيئًا كثيرًا في الكتاب، والله تعالىٰ أعلم.

وعلىٰ كلٍ فهٰذا خطأ كبير؛ فكيف يروق لناسخ أن يغير في كلام المصنف بما يخالف قصده، أو أن يسقطه أو أن يرد عليه في صلب الكتاب؟!. فالناسخ عليه أن ينقل ما كتبه المصنف صاحب الكتاب، وما كان من تعليق أو اعتراض أو تصويب فليكتبه في الهامش وليحرره، والله أعلم.

المبحث الخامس: منهج تحقيق كتاب «مطالع الأنوار»:

١- قام بعض الإخوة بنسخ الكتاب علىٰ جهاز الكمبيوتر من النسخة (أ)، وذلك لأنها واضحة وكبيرة الخط، وذلك من أول الكتاب إلىٰ آخره.

٢- قمنا بمقابلة الكتاب على النسخ الخطية الست: (س، د، أ، ظ، م، ش) مع العلم بأنه طوال هٰذِه المقابلة كنا مستصحبين «مشارق الأنوار» للقاضي عياض كنسخة سابعة، وذلك باعتباره النواة والأصل لكتاب «المطالع». واعتبرنا النسخة (س) الأصل المعتمد عليه في الثلث الأول من الكتاب؛ وذلك لما أسلفناه من جودة خط وضبط وتشكيل هٰذِه النسخة.

وكان المنهج في إثبات الفروق بين النسخ الست إثباتَ الزيادات الصحيحة من كافة النسخ، مع عدم الإشارة في بعض الأحيان إلى النسخة المثبت منها هٰذِه الزيادة، وأحيانًا نشير بأن نقول مثلًا: (من د)، (من أ) وهكذا، وعند الاختلاف في لفظة أو عبارة فكنا نثبت الصواب في النص، ونشير في الحاشية إلىٰ ما وقع في النسخ الأخرىٰ من اختلاف، كأن يكون الصواب مثلًا (جريج) ويكون هو المثبت في صلب النص المحقق، وتكون هٰذِه الكلمة قد جاءت مثلًا في (س، أ): (جرير) وهو خطأ، فنثبت: (جريج)، ونقول في الهامش: (في (س، أ): جرير) فقط، دون الحاجة إلىٰ أن نذكر أن المثبت من (د)، أو: (د، ظ) وهكذا، وأحيانًا نذكر النسخ المثبت منها..

٣- لما بدأت بوادر الاختلال والاضطراب والتصحيف والتحريف تعتري النسخة (س) قبل النصف الثاني من الكتاب، وكثرت وتزاحمت الاختلافات بين النسخ الخطية، وكثر السقط فيها، خاصة النسخة (س)،

رأينا الضرب صفحًا عن ذكر بعض هٰذِه الاختلافات غير المؤثرة وترك التعليق عليها؛ وذلك حتىٰ لا نثقل حواشي الكتاب ويجد القارئ نفسه أمام كتاب حواشيه أكثر من متنه وصلبه، وذلك من حقير هٰذِه الاختلافات، كالاختلاف بين (و) و(أو)، و(قوله) و(قولها)، أو الاختلاف بين حروف الجر ونحو هٰذا.

وأما ما كان ساقطًا من جميع النسخ واستدرك من «المشارق» أو غيره فوضعناه بين حاصرتين أو معقوفين هكذا: [ ].

٤- قمنا بتخريج النصوص المستشهد بها من «الموطأ» والصحيحين وهم نواة الكتاب وعليهم يدور، وأما ما ذكره واستشهد به ابن قرقول تبعًا للقاضي من خارج الكتب الثلاث- والله أعلم هل كان هٰذا عمدًا أم سهوًا؟ فشرطهما في الكتابين كما هو معلوم ذكر غريب واختلافات روايات الكتب الثلاث «الموطأ» والصحيحين- فخرجناه تخريجًا متوسطًا بل هو إلى الاختصار أقرب، مع ذكر درجة الحديث من حيث الصحة والضعف.

٥- ذكر المصنف رحمه الله مواضع كثيرة جدًّا اختلف فيها رواة «صحيح البخاري» فراعينا الاستيثاق منها وتوثيقها من النسخة المعروفة «اليونينية» ط. دار طوق النجاة، مع إثبات الاختلافات المذكورة في النسخة إن كان هناك.

٦- كان اعتمادنا في العزو للصحيحين على النسختين المرقمتين بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وذلك بالعزو لرقم الحديث فقط، هٰذا في الأحاديث المسندة أما ما يذكره المصنف من معلقات البخاري أو الألفاظ التي يقتبسها من تراجم الأبواب، فعزونا إليها بأقرب رقم حديث إلىٰ هٰذا التعليق أو الترجمة، فنقول: البخاري قبل حديث كذا، أو: بعد حديث كذا، أما النسخة «اليونينية» فالجزء والصفحة، وأما «الموطأ» فكما يعلم

من إطلاق العزو إليه أنه «الموطأ» برواية يحيىٰ بن يحيىٰ، فكان المصنف يطلق العزو لها، فكان عزونا لهٰذِه الرواية المطبوعة بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، مصر، وهي تقع في مجلدين من القطع الكبير.

أما عندما يعين المصنف رواية أخرىٰ فما كان منها مطبوع فكنا نعزو إليه ما ٱستطعنا، كرواية أبي مصعب الزهري فكان الٱعتماد فيها علىٰ نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وتقع في مجلدين، ورواية محمد بن الحسن فكان الٱعتماد فيها علىٰ نشرة دار القلم، دمشق، بتحقيق د. تقي الدين الندوي، وتقع في ثلاثة مجلدات، ورواية القعنبي فكان الٱعتماد فيها على القطعة التي حققها د. عبد المجيد تركي، ط. دار الغرب الإسلامي، وهي ناقصة، فما وجدت أخي القارئ من مواضع أحال فيها المصنف لرواية القعنبي ولم نعز إليها فهي في الجزء الناقص، والله أعلم.

٧- نصوص الأحاديث المستشهد بها وكذا أسماء الأعلام ورواة الأحاديث في الكتب الثلاث، حرصنا كل الحرص علىٰ وضعها مشكولة شكلًا كاملًا، وقد بذلنا من أجل ضبط هٰذا مجهودًا لا يعلمه إلا الله؛ وذلك لأن المصنف يذكر محل الٱستشهاد بالمعنىٰ وينتزعه من قلب الحديث أو الأثر ٱنتزاعًا، مما يحوجنا إلىٰ مراقبة شكلات الكلمة وتغييرها بما يناسب إعرابها، وتمشيتها مع باقي النص والسياق، لكن لم نستطع التزام منهج واحد أثناء إيراد هٰذِه النصوص المستشهد بها وضبطها بالشكل -لاسيما اللفظة الأولىٰ من النص- وإعرابها، فأحيانًا نعرب النص المستشهد به على الٱبتداء، وأحيانًا نأتي به على الحكاية، ولنضرب لذلك أمثلة:

قوله في صدر الكتاب: (قوله: «أَبَارِيقُهُ») فهي هاهنا مرفوعة على الأبتداء، لكن قد يكون النص في الحديث مثلًا: (إنَّ أَبَارِيقَهُ) فحقها حينئذ النصب؛ لأنها أسم إنَّ، وقد يكون النص في الحديث: (من أَبَارِيقِهُ) فحقها حينئذ الجر بالكسرة؛ لأنه قد سبقها حرف جر، فلأجل ذلك وقع أختلاف هل نذكر موضع الأستشهاد من النص علىٰ حاله حكاية، أم نعربه على الأبتداء؛ حتىٰ لا تكون أول كلمة في العبارة منصوبة بناصب أو مجرورة مثلًا بحرف جر، وهٰذا الناصب أو حرف الجر لم يحتج القاضي أو ابن قرقول لذكره فلم يذكره، فأحيانًا كنا نذكره علىٰ حكايته كما هو علىٰ حاله، وأحيانًا كنا نعربه، فما وجدته أخي القارئ من هٰذا أو ذاك فخذه علىٰ حاله واعلم أنه متعمَّد ومقصود، غير منتقض لهٰذا أو ذاك.

فالنسخ الخطية نفسها لم تلتزم منهجًا واحدًا في طريقة ذكر هٰذِه النصوص فأحيانًا كانت تحكي وأحيانًا كانت تعرب، وأنا كنت ممن أميل وأرجح إعراب هٰذِه النصوص لا حكايتها، وقد وجدت في النسخ الخطية في أول الكتاب ما يؤيد ما ملت إليه، ألا وهو قوله: (قوله: «إِبِلٌ مُؤَبَّلَةٌ») فلفظة (إِبِلٌ). جاءت هكذا في النسخ الخطية مرفوعة على الأبتداء، مع أن النص في «الموطأ» ٢/ ٧٥٩ «إبلًا مؤبلةً» على النصب؛ لأنها خبر كانت، فالنص: (كانت ضوالُّ الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبلًا مؤبلةً...).

لكن علىٰ كل حال أرىٰ أنه لا مشاحة في ذلك، سواء حكي النص المستشهد به أو أعرب، والله أعلم.

٨- راعينا وضع النصوص المستشهد بها وما إلىٰ هٰذا بين أقواس هكذا: «...»، وكذا راعينا أن تكون هٰذِه النصوص بخط أسود أبين وأكبر من باقي نص الكتاب.

٩- اعتمدنا في العزو لكتاب «المشارق» -الأم- علىٰ طبعتين:

الأولىٰ: طبعة وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، تحقيق البلعمشي أحمد يكن! الجزء الأول والثاني فقط وينتهي بحرف الكاف، وهي واضحة وكبيرة الخط، صفحاتها منسقة إلىٰ حد ما، علىٰ ما بها من تحريفات وتصحيفات، حتىٰ أني لو قلت: (لو صور المحقق الفاضل النسخة الخطية لكتاب «المشارق» وطبعها لكان أفضل) لم أكن مبالغًا ولا متجنيًا.

الثانية: طبعة ونشرة المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة، وهي طبعة كاملة تقع في مجلدين من القطع الكبير، واعتمدنا عليها من حرف اللام إلىٰ آخر الكتاب، وهي جيدة مضبوطة نوعًا ما مقارنة بالطبعة السالفة، لكن بها أيضًا من التحريفات والتصحيفات الكثير، وهي غير منسقة فصفحاتها مملوءة من أيمن أعلاها وحتىٰ أيسر أسفلها بما يشعر بازدحام الصفحة جدًّا وتكدسها بالكلام.

فالمواضع المعزو فيها إلىٰ «المشارق» من أول الكتاب وحتىٰ نهاية حرف الكاف، هي معزوة إلىٰ طبعة البلعمشي غالبًا، وذلك دون ذكر الطبعة، وما بعد هٰذا وإلىٰ آخر الكتاب فهو معزو إلىٰ طبعة دار التراث، وذلك بتمييز ذلك غالبًا بذكر الطبعة هكذا: «المشارق» ..... ط. دار التراث.

١٠- قمنا بعمل تراجم للأعلام الذين ذكرهم المصنف من الرواة والمصنفين، وذلك في أول موضع يذكر فيه هٰذا العلم، جاءت تراجم وافية بالمقصود ولله الحمد والمنة.

١١- أحال المصنف لبعض كتب الشروح كـ «أعلام الحديث» للخطابي، و«المعلم بفوائد مسلم» للمازري، وبعض كتب اللغة كـ «جمهرة اللغة» لابن

دريد، و«غريب الحديث» للخطابي، و«غريب الحديث» لأبي عبيد، و«الغريبين» للهروي، وبعض كتب الرجال كـ «التاريخ الكبير» للبخاري، وغير ذلك من المصادر التي عزا إليها- وسيأتي ذكر هٰذِه المصادر قريبًا مرتبة علىٰ حروف المعجم- فراعينا تتبع هٰذِه الإحالات وعزوها إلىٰ مظانها، وكذا تخريج الآيات القرآنية من سورها.

١٢- قمنا بعمل فهارس علمية للكتاب، تضمنت فهارسًا للآيات والموضوعات والأشعار، وتعسر عمل فهرس للأحاديث والآثار؛ وذلك لكثرتها فليس أقل من ثلاثة أو أربعة أحاديث أو نصوص في كل صفحة، بما يصعب جدًّا معه ويتعسر عمل فهرس أطراف لهٰذا الكم الهائل من النصوص، وكذا تعسر عمل فهارس للأعلام؛ وذلك لكثرة تكرار ذكر رواة الصحيحين و«الموطأ» وغيرهم.

١٦- قمنا بعمل هٰذِه المقدمة التي تكلمنا فيها عن ابن قرقول المؤلف وكتابه «المطالع» ترجمنا له فيها ترجمة وافية كافية شافية إن شاء الله، وذلك بعد أن تكلمنا عن القاضي عياض وكتابه «المشارق».

المبحث السادس: ملاحظات عامة علىٰ كتاب «مطالع الأنوار»:

أثناء ٱشتغالنا بالكتاب لاحظنا أمورًا أحببت أن أذكر شيئًا منها:

١- المواضع التي كان المصنف يستشهد بها من الأحاديث كان يذكرها تبعًا للقاضي بالمعنىٰ، وكان جلها كذلك، فقلما بل نادرًا ما يذكر قطعة من حديث بنصه، خاصة إذا أطال القطعة المستشهد بها، وهٰذا كان يترتب عليه صعوبة ومجهود في التخريج والإحالة والتشكيل.

٢- من المعلوم ضرورة عن هٰذا الكتاب أنه يتناول تفسير وشرح غريب «الموطأ» والصحيحين لا غير، لٰكن وجدنا المصنف وتبعًا أيضًا للقاضي يذكر مواضع من أحاديث ليست في الكتب الثلاث، وهٰذا تكرر كثيرًا، فكنا نجد بعضها في كتب السنن والمسانيد المعروفة، وبعضها ما كنا نجده إلا في كتب الغريب واللغة غير مسند، بل وبعضها لم نكن نجده في الكتب المطبوعة!

٣- لما كان ابن قرقول ينقل من «المشارق»- الأم- وهو الأصل فكان كثيرًا ما يحكي عبارة القاضي أو ينقلها بالمعنىٰ أو يتصرف فيها فيزيد فيها وينقص، مما أوقعه في بعض الأوهام والأغلاط، فما كان غالبًا يحيد عن القاضي في العبارة ويخرج شيئًا من جعبته إلا يهم ويزل، فمن ذلك- وهو أعجبه- أن القاضي ذكر في فصل مشكل الأسماء في حرف الهمزة ١/ ١٨٤ قال: (في الغيلة عن جدامة ...) كذا عبارة القاضي، فلما أتىٰ عليها ابن قرقول ١/ ٤٠٦-٤٠٧ نقلها متصرفًا فقال: (وفي باب القبلة للصائم عن جدامة ...)! كذا جاء في جميع النسخ الخطية: (القبلة للصائم)، فقرأ ابن قرقول: (الغيلة): (القبلة) وهو تصحيف عجيب، تبعه زيادة بيان أرادها ابن قرقول فأخطأ؛ ففي الأصل ألا وهو «المشارق» ١/ ١٨٤: (الغيلة). بالغين المعجمة والياء آخر الحروف، فتصحفت على المصنف

إلىٰ: (القبلة). بالقاف المنقوطة باثنتين والباء ثانية الحروف، ثم زاد من عنده: (للصائم) كأنها زيادة بيان منه! والحديث ليس له صلة بقبلة الصائم، فنص الحديث: «**لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَىٰ عَنِ الغِيلَةِ، فَنَظَرْتُ فِي الرُّوم وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلاَدَهُمْ فَلاَ يَضُرُّ أَوْلاَدَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا**». ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ العَزْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ذَلِكَ الوَأْدُ الخَفِيُّ**».

ومن ذلك أيضًا قوله في حرف الجيم، في الجيم مع الميم ٢/ ١٣٦: (قوله: «**يَرْمِي الجَمْرَتَيْنِ**» هي هاهنا ٱسم لموضع الرمي) كذا عبارته- رحمه الله- وهو عجيب؛ فالمتن الذي ذكره: «**يَرْمِي الجَمْرَتَيْنِ**» ورواه البخاري قبل حديث (١٧٥١): «**باب إِذَا رَمَى الجَمْرَتَيْنِ يَقُومُ ...**» إنما المعني به الجمرات نفسها قطع الحجارة هٰذِه، فلا يفهم منه أبدًا أنه موضع الرمي كما ذكر المصنف، وأوقعه في ذلك تصرفه في نقل عبارة القاضي في «المشارق» ١/ ٤١١ قال: (وذكر الجمرتين موضع الرمي) فهٰذِه عبارته، مستقيمة لا شيء فيها، فلعل القاضي قصد ما ذكره البخاري قبل حديث (١٧٥٣): «**باب الدُّعَاءِ عِنْدَ الجَمْرَتَيْنِ**» وهٰذا النص لا شك أن المفهوم منه إنما هو موضع الرمي، والله أعلم.

ووقع نحو هٰذا عديدًا مما لا يتسع المقام لذكره جميعًا وحصره.

فهٰذِه الملاحظة وسابقتاها أُراها أنها من المؤاخذات والانتقدات التي تؤخذ على الكتاب.

٤- وجدنا أن المصنف عندما يعزو موضعًا ما لـ «موطأ يحيىٰ» ثم يذكر إصلاحًا ما لابن وضاح- ومن المعروف أن لابن وضاح إصلاحات في «موطأ يحيىٰ»- فنذهب لنخرج هٰذا الموضع من «الموطأ» فنجده على الوجه الذي هو من إصلاح ابن وضاح، وهٰذا تكرر كثيرًا جدًّا، بل هو هكذا في جل

المواضع التي عزا فيها المصنف للموطأ، لذا أعتقدنا أن نسخة «موطأ يحيىٰ» التي هي بين أيدينا اليوم، لعلها هي النسخة التي أصلح فيها ابن وضاح، أو على الأقل التي أُدخل فيها بعض هٰذِه الإصلاحات، والله أعلم.

المبحث السابع: منزلة كتاب «مطالع الأنوار» العلمية:

لكتاب «مطالع الأنوار» منزلة علمية وأهمية لا يمكن البتة جحدها ولا إنكارها، فليس أقل من أعتباره نسخة محققة مدققة من «مشارق الأنوار» للقاضي عياض، محققة مدققة قديمًا من أحد تلاميذ القاضي والآخذين عنه، وحديثًا ضبطًا وتنسيقًا وتخريجًا بهٰذا الجهد المتواضع الذي بذلناه لإخراج هٰذا الكتاب، خاصة وأنه لم توجد بعدُ حتى الآن نسخة محققة تحقيقًا علميًّا لكتاب «مشارق الأنوار»، وهو كتاب عظيم الفائدة والنفع، بحيث لا يستغني دارس الصحيحين و«الموطأ» أو حتىٰ قارئهم ومطالعهم عن النظر في هٰذا الكتاب واستصحابه معه أثناء ذلك، هٰذا جانب وجانب آخر أن كتاب «المطالع» نفسه هو أيضًا لم يحقق بعدُ أو يخرج إلى النور، والذي بإخراجه نكون قد أضفنا إلى المكتبة الإسلامية وأثريناها بواحد من أعظم كتب اللغة والغريب والحديث وأهمها، فنقول للباحث عن كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض محققًا مدققًا مضبوطًا ضبطًا علميًّا مخرجًا: دونك كتابنا هٰذا «مطالع الأنوار» لابن قرقول محققًا مدققًا مخرجًا، لم نضن أو نبخل أثناء عملنا به بجهد فخذ مكانه، فهو يسد مسده إن شاء الله ويكفيك، والله يعلم ذلك وهو حسيبنا ونعم الوكيل.

المبحث الثامن: المصادر التي اعتمد عليها ابن قرقول في «المطالع»:

هذه المصادر ذكرها ابن قرقول إشارةً أو تصريحًا وقد ذكرنا طبعاتها التي اعتمدنا عليها:

١- «أدب الكاتب» لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرىٰ.

٢- «أسامي من روىٰ عنهم محمد بن إسماعيل البخاري» لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني الحافظ، دراسة وتحقيق وشرح د. عامر حسن صبري، طبع دار البشائر الإسلامية.

٣- «أعلام الحديث» لأبي سليمان حمد بن سليمان الخطابي، تحقيق: د/ محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة.

٤- «الأفعال» لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز ابن القوطية، تحقيق علي فودة، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥- «الإشراف علىٰ معرفة الأطراف» لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عبد الله بن الحسين ابن عساكر، لم يطبع، وهو لأطراف السنن الأربعة مرتبة علىٰ حروف المعجم.

٦- «إصلاح المنطق» لأبي يوسف بن إسحاق بن السكيت، تحقيق وشرح أحمد شاكر وعبد السلام هارون، طبع دار المعارف بمصر.

٧- «إصلاح غلط المحدثين» لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق د. محمد علي عبد الكريم الرديني، نشر دار المأمون للتراث، دمشق.

٨- «إعراب القرآن» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، نشر عالم الكتب، بيروت.

٩- «الإكمال في رفع الأرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ» لعلي بن هبة الله بن أبي نصر الأمير ابن ماكولا، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، دار الكتاب الإسلامي.

١٠- «الإلزامات والتتبع» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، دراسة وتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن مقبل ببن هادي الوادعي، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

١١- «الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار» لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، طبع دار قتيبة، دمشق، بيروت، ودار الوعي، حلب، القاهرة، توزيع مؤسسة الرسالة.

١٢- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر القرطبي، تحقيق علي محمد البجاوي، نشر مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

١٣- «البارع في اللغة» لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، تحقيق هاشم الطعان، نشر مكتبة النهضة، بغداد، ودار الحضارة العربية، بيروت.

١٤- «البحر الزخار» = «مسند البزار» لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عثمان البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، نشر مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٥- «التاريخ الكبير» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٦- «التصحيف وأخبار المصحفين» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، غير مطبوع.

١٧- «التعريف بمن ذكر في موطأ مالك، من الرجال والنساء» لأبي عبد الله

محمد بن يحيىٰ بن أحمد التميمي، المعروف بابن الحذاء، مخطوط.

١٨- «تفسير البخاري» لأبي الوليد هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله، المعروف بابن الصابوني، من أهل قرطبة، غير مطبوع.

١٩- «تفسير غريب الموطأ» لأبي زكريا يحيىٰ بن إبراهيم بن مزين، مخطوط.

٢٠- «التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك» = «تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢١- «تقويم اللسان» لابن مكي عمر بن خلف الصقلي، طبع باسم «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٢- «تقييد المهمل» لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، تحقيق علي بن محمد العمران ومحمد عزيز شمس، طبع دار عالم الفوائد.

٢٣- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، طبع وزارة الأوقاف المغربية.

٢٤- «تهذيب اللغة» لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة، الأزهري الهروي الشافعي، تحقيق د. رياض زكي قاسم، نشر دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٥- «الجامع في اللغة» لأبي عبد الله، محمد بن جعفر، التميمي القيرواني النحوي، المعروف بالقزاز، لم يطبع.

٢٦- «الجرح والتعديل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٧- «الجمع بين الصحيحين» لمحمد بن فتوح الحميدي، تحقيق د. علي

حسين البواب، طبع دار ابن حزم.

٢٨- «جمهرة اللغة» لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٢٩- «الدلائل في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث» لأبي القاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف العوفي السرقسطي، لم يطبع.

٣٠- «الزاهر في معاني كلمات الناس» لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢ هـ -١٩٩٢، الطبعة الأولىٰ

٣١- «سنن أبي داود» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، طبع عدة طبعات.

٣٢- «سنن النسائي» لأحمد بن شعيب النسائي، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٣- «شرح مشكل الآثار» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، وقام بترتيبه أبو الحسين خالد بن محمود الرباط، طبع دار بلنسية.

٣٤- «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٥- «الطبقات الكبرىٰ» لمحمد بن سعد، طبع ونشر دار بيروت.

٣٦- «علل الدارقطني» = «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» تحقيق د. محفوظ عبد الرحمن زين الله السلفي، نشر دار طيبة.

٣٧- «العين» لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د.

مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، نشر دار ومكتبة الهلال.

٣٨- «غريب الحديث» لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق عبد الكريم بن إبراهيم العزباوي، نشر جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة.

٣٩- «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٠- «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، نشرة الدار السلفية بالهند، تحت مراقبة د. محمد عبد المعيد خان.

٤١- «الغريبين في القرآن والحديث» لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، مطبوع في الهند وطبعته مكتبة نزار الباز، بمكة المكرمة.

٤٢- «الفصيح» لأبي العباس، أحمد بن يحيىٰ بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي، المعروف بثعلب، غير مطبوع.

٤٣- «الكتاب» لأبي بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤٤- «الكنىٰ والأسماء» لمسلم بن الحجاج النيسابوري، دراسة وتحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٤٥- «المؤتلف والمختلف» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٤٦- «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن سعيد الأزدي، اُعتنىٰ بطبعه وتصحيحه محمد محيي الدين الجعفري، توزيع مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٤٧- «المدخل إلى الصحيح» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحقيق ربيع المدخلي، نشر مكتبة الفرقان.

٤٨- «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه رواية إسحاق بن منصور

الكوسج» بتحقيقنا، طبع دار الهجرة.

٤٩- «المسند» لأبي الحسن علي بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي، غير مطبوع.

٥٠- «المسند» لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن أبي شيبة، تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، طبع دار الوطن، الرياض.

٥١- «المصنف في الأحاديث والآثار» لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن أبي شيبة، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٢- «معاني القرآن» لأبي زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

٥٣- «معاني القرآن وإعرابه» لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل شلبي، نشر عالم الكتب.

٥٤- «معجم ما أستعجم» لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، حققه وضبطه مصطفى السقا، نشر عالم الكتب، بيروت.

٥٥- «المعلم بفوائد مسلم» لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، تحقيق متولي خليل عوض الله، وموسى السيد الشريف، نشر المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة.

٥٦- «النوادر» لأبي العباس أحمد بن يحيىٰ بن يزيد الشيباني المعروف بثعلب، صاحب «الفصيح».

الباب الثالث

وهو في مصنفات لها تعلق بكتابنا «مطالع الأنوار» لابن قرقول، ومن هٰذِه المصنفات:

أولًا: «لوامع الأنوار نظم مطالع الأنوار»:

وهو نظم لكتابي «المشارق» و«المطالع»، لمحمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان بن عبد العزيز، الموصلي الأصلي، البعلي المولد، الشافعي المذهب، الشيخ شمس الدين، المعروف بابن الموصلي، نزيل طرابلس، ثم نزل دمشق، صاغ فيه الكتابين في حوالي ثلاثة آلاف بيت من بحر الرجز، بأسلوب بديع أخَّاذ يأخذ بقلب سامعه وعقله، ييسر علىٰ طالب العلم الإلمام بما في «المشارق» و«المطالع» بحفظ هٰذِه الأبيات، ومن المعلوم لدىٰ طلبة العلم فضلًا عن العلماء أن أكثر ما يثبت في الذهن هي هٰذِه المنظومات، لسهولة تناولها وحفظها، فيستطيع طالب العلم أن يلم ويحصل الكثير من العلم في مختلف الفنون بحفظ نظم فيه، لذا أخذ العلماء قديمًا وحديثًا علىٰ عاتقهم مشقة ذلك وقاموا بنظم الكثير من أنواع العلم وفنونه وصياغتها في أبيات، فمن ذلك وأشهره «الكافية الشافية» لشيخ الإسلام ابن قيم الجوزية في علم العقيدة، و«ألفية العراقي» ومن بعدها «ألفية السيوطي» في مصطلح الحديث، نظما فيهما كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، و«ألفية العراقي» أيضًا في السيرة النبوية، وحديثًا «السبل السوية لفقه السنن المروية» للشيخ حافظ بن أحمد حكمي في الفقه، وغيرها الكثير والكثير من المنظومات في شتىٰ فنون العلم، وضعوها تيسيرًا علىٰ طلبة العلم

لاستيعاب وتناول هٰذِه العلوم، بل وأوصىٰ من تحدث من هٰؤلاء العلماء عن طريقة طلب العلم والتدرج فيه، فأوصوا طالب العلم أن يحفظ في كل فن نظمًا يسهل عليه ٱسترجاعه في أي وقت وعن طريقه يستحضر الأدلة التي يريدها.

وقد وفقنا الله لتحقيق هذا النظم وطبعناه في مجلد مستقل مع كتابنا هذا.

ثانيًا: كتاب «تهذيب مطالع الأنوار»:

مهذبه:

هو محمود بن أحمد بن محمد النور أبو الثناء بن الشهاب الهمذاني، الفيومي الأصل، الحموي، الشافعي، يعرف بابن خطيب الدهشة، تحول أبوه به من الفيوم إلىٰ حماة، فتفقه علىٰ علماء ذلك العصر، وارتحل لمصر والشام فأخذ عن أئمتها أيضًا إلىٰ أن تقدم في الفقه وأصوله والعربية واللغة وغيرها، ولي قضاء حماة مدة، ثم صرف، فلزم منزله متصديًا للإقراء والإفتاء والتصنيف، فانتفع به عامة الحمويين، واشتهر ذكره، وعظم قدره، وصنف الكثير مثل:

١- «إغاثة المحتاج إلىٰ شرح المنهاج» ٱختصر فيه «القوت» للأذرعي، وهو في أربعة أجزاء، وقيل سماه: «لباب القوت».

٢- «تكملة شرح المنهاج للسبكي» في ثلاثة عشر مجلدًا.

٣- «التحفة في المبهمات».

٤- «شرح ألفية ابن مالك».

٥- «تحرير الحاشية في شرح الكافية الشافية» في النحو ثلاث مجلدات.

٦- «اليواقيت المضية في المواقيت الشرعية».

٧- «تهذيب المطالع» وهو المعني بالحديث، وسماه: «تهذيب المطالع لترغيب المطالع» قال الحافظ في «الإنباء»: قدر ضعف «المطالع». وقال السخاوي في «الضوء اللامع»: في ستة مجلدات.

قال الزركلي: الموجود منه خمسة مجلدات.

ثم اختصره في جزئين وسماه: «التقريب في علم الغريب».

انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٤/ ١٠٩ (٧٨١)، «إنباء الغمر بأبناء العمر» للحافظ ابن حجر ٨/ ٢٤٩، «الضوء اللامع» للسخاوي ١٠/ ١٢٩ (٥٤٤)، «كشف الظنون» لحاجي خليفة ١/ ٤٦٤، «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي ٧/ ٢١٠، «الأعلام» للزركلي ٧/ ١٦٢، «إيضاح المكنون» للبغدادي ١/ ٣٤٢، «هدية العارفين» للبغدادي ٢/ ٤١٠، «الرسالة المستطرفة» للكتاني ص١١٨، «معجم المؤلفين» لرضا كحالة ٣/ ٧٩٦ (١٦٥٣٠).

* * *

قال كاتبه **أحمد فوزي إبراهيم**: تمَّ تحقيق هذا الكتاب في دار الفلاح العامرة بمدينة الفيوم بمصر المحروسة، وتمت المقدمة، ولله الحمد والمنة، ومنه السداد والتوفيق، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه والحمدُ لله رب العالمين.

نماذج من النسخ الخطية للكتاب

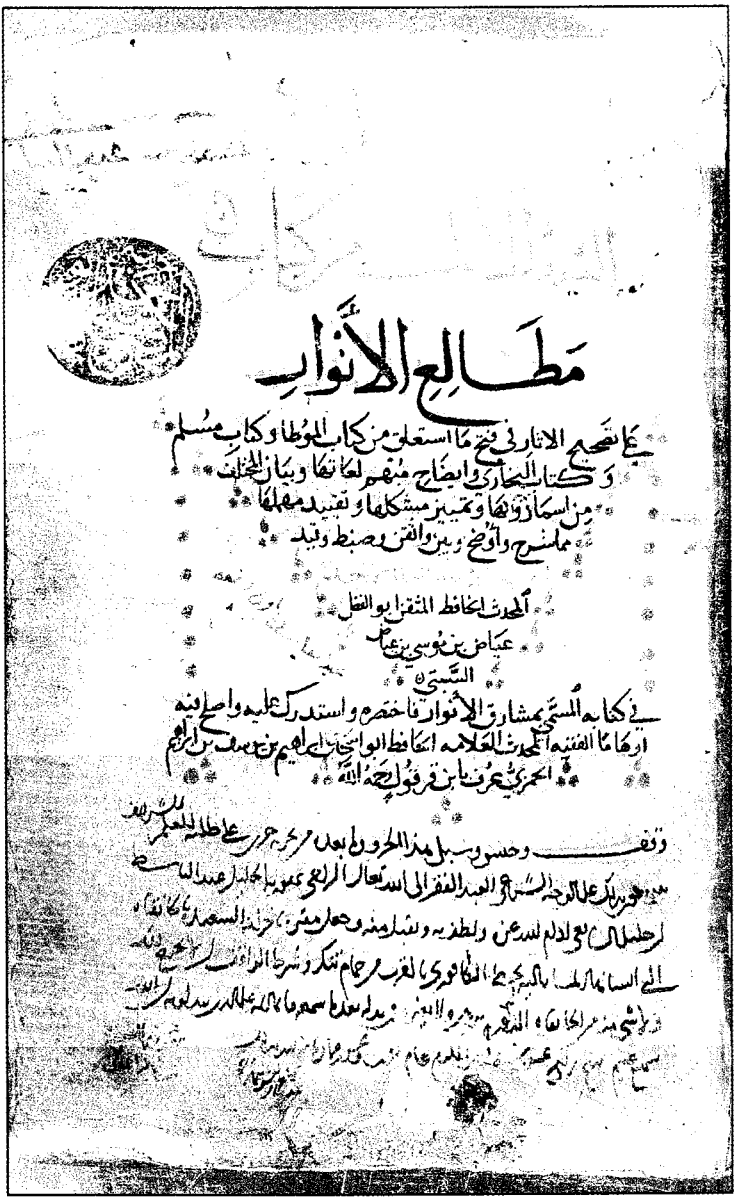

مطالع الأنوار

على تصحيح الآثار في فتح ما استعلق من كتاب الموطأ وكتاب مسلم
وكتاب البخاري وإيضاح مبهم لغاتها وبيان المختلف
من أسماء رواتها وتمييز مشكلها وتقييد مهملها
مما شرح وأوضح وبين وأتقن وضبط وقيد

المحدث الحافظ المتقن أبو الفضل
عياض بن موسى بن عياض
السبتي

في كتابه المسمى بمشارق الأنوار فاختصره واستدرك عليه وأصلح فيه
أوهاما الفقيه المحدث العلامة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم
الحميري عرف بابن قرقول رحمه الله

وقف وحبس وسبل هذا الجزء وما بعده من تحريره حرر على طلبة العلم الشريف
[illegible] على الوجه الشرعي العبد الفقير إلى الله تعالى الراجي عفو ربه الجليل عبد الباسط
[illegible] لطفه ونقبل منه وجعل مقره [illegible] السعيدة [illegible]
[illegible] الكافوري بالقرب من حمام تنكز وشرط الواقف [illegible]
[illegible]

ظهرية النسخة (أ)

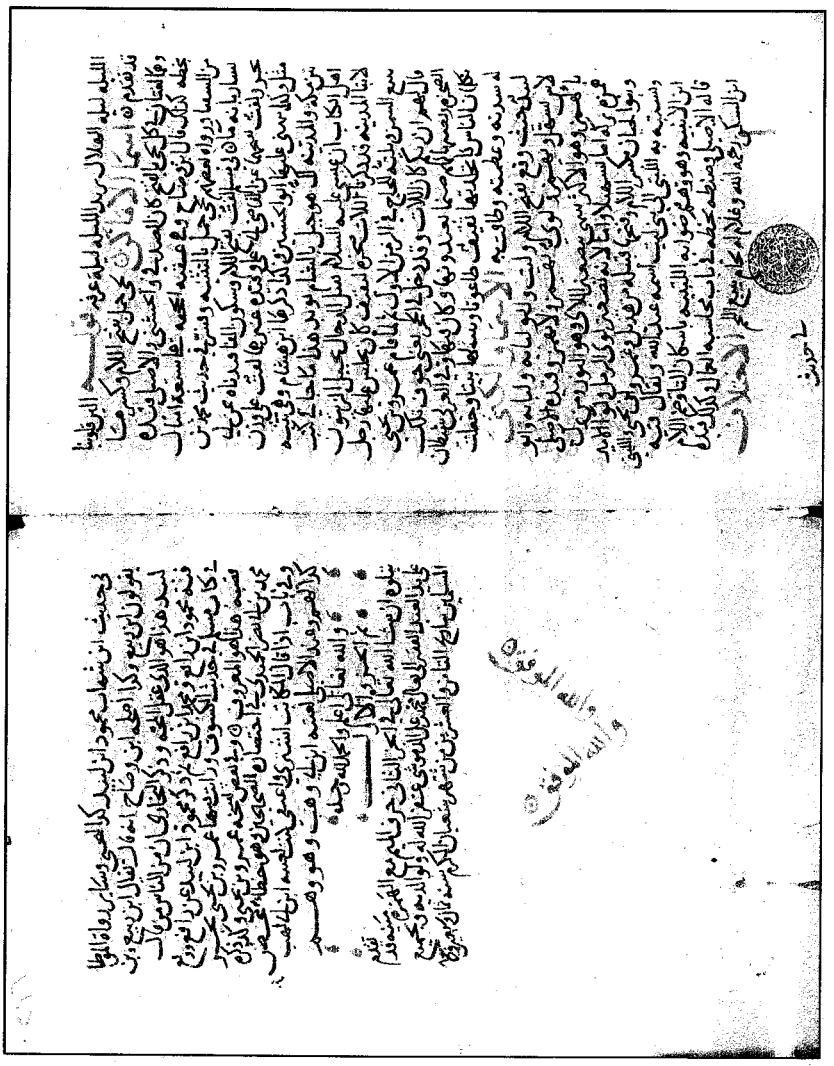

نهاية الجزء الأول

من النسخة (أ)

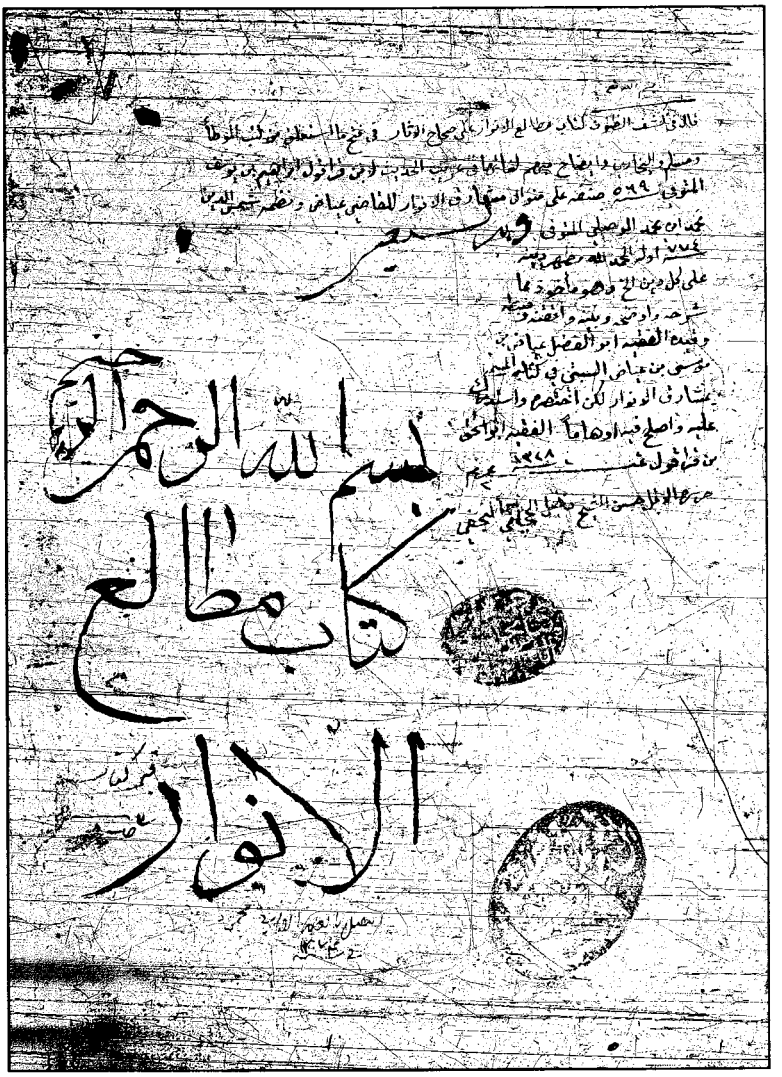

ظهرية النسخة (د)

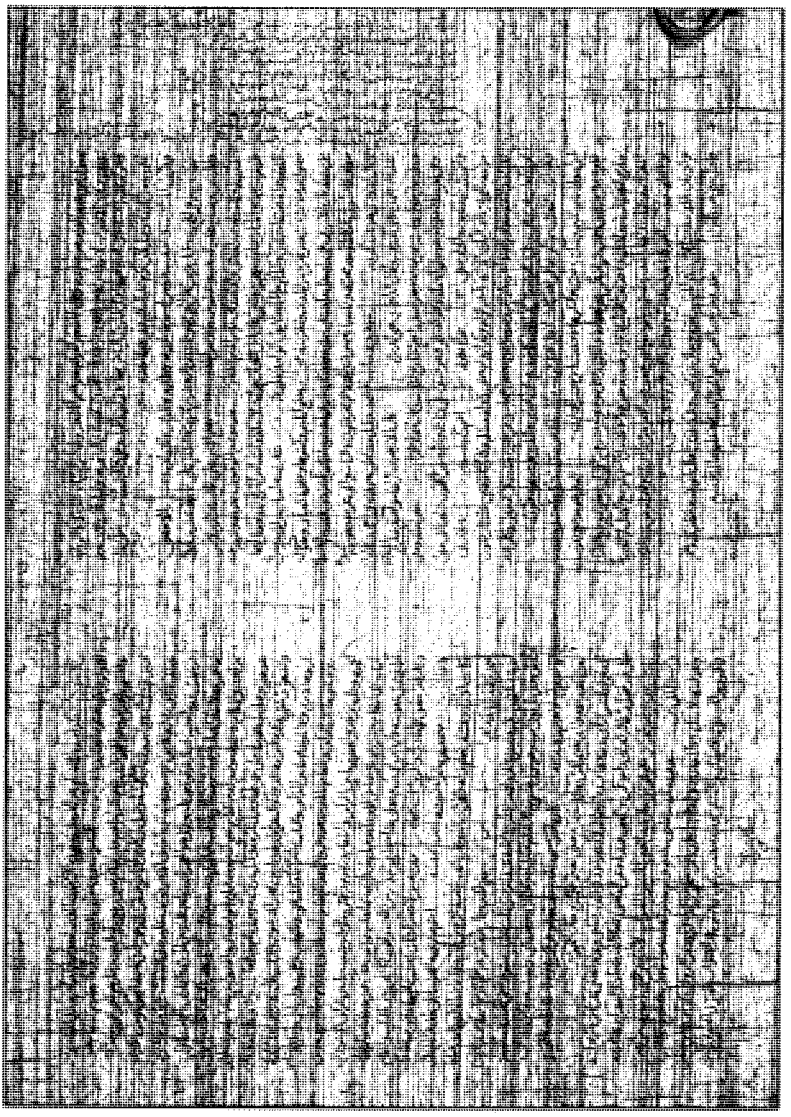

لوحة من النسخة (د)

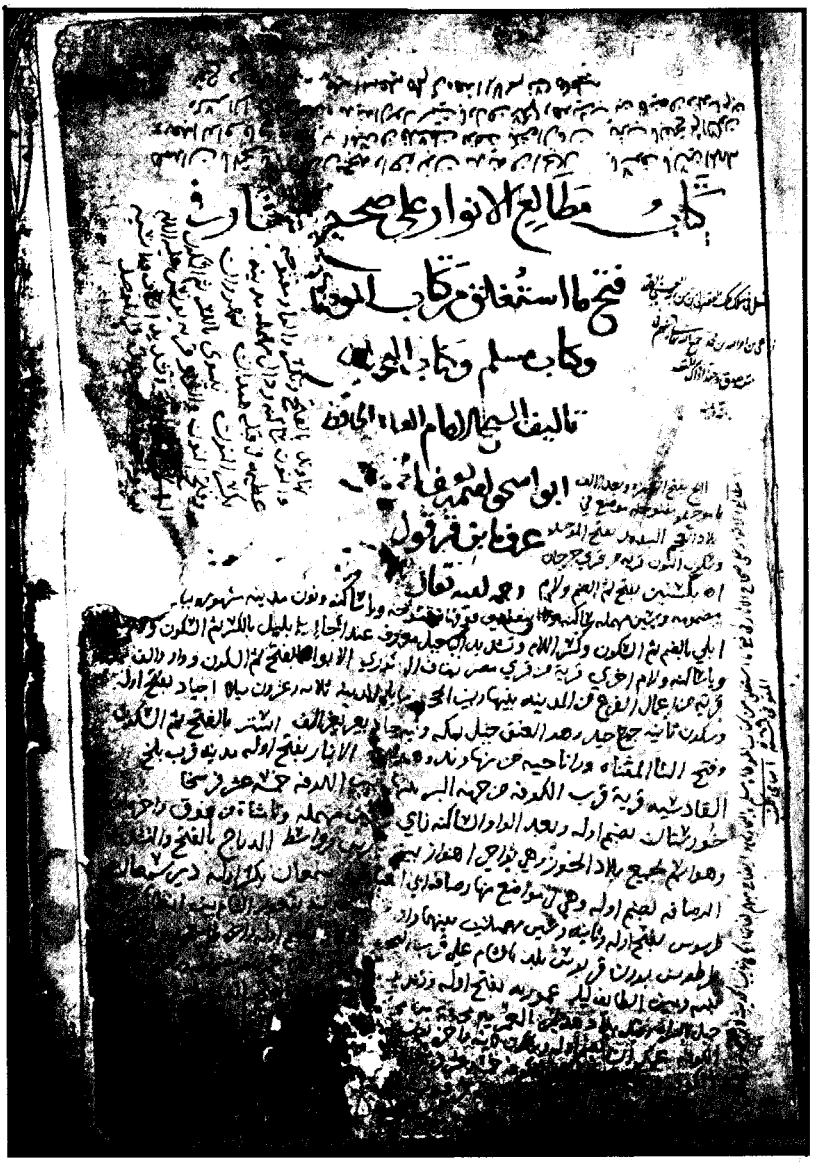

كتاب مطالع الانوار على صحيح الاخبار في
فتح ما استغلق من كتاب الموطأ
وكتاب مسلم وكتاب البخاري
تاليف الشيخ الامام العالم الحافظ
ابو اسحق لقمة بن عفان
عرف بابن قرقول
رحمه الله تعالى

ظهرية النسخة (س)

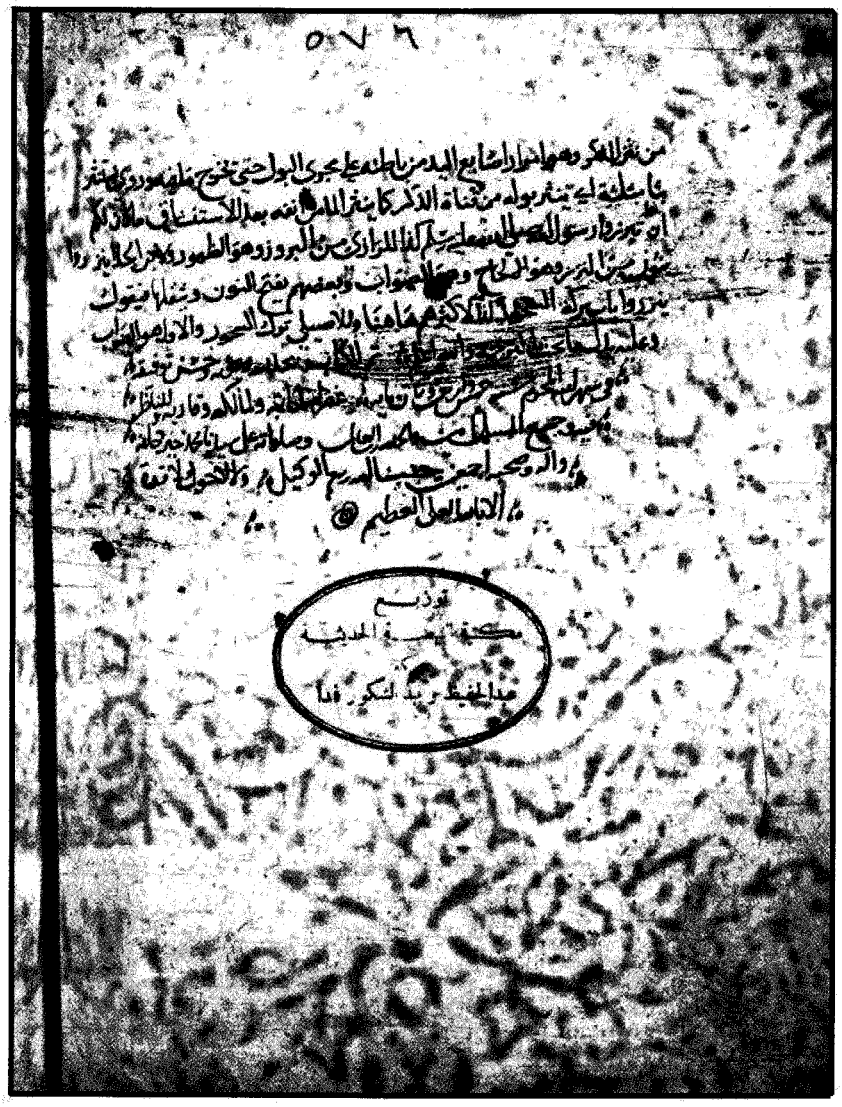

نهاية النسخة (س)

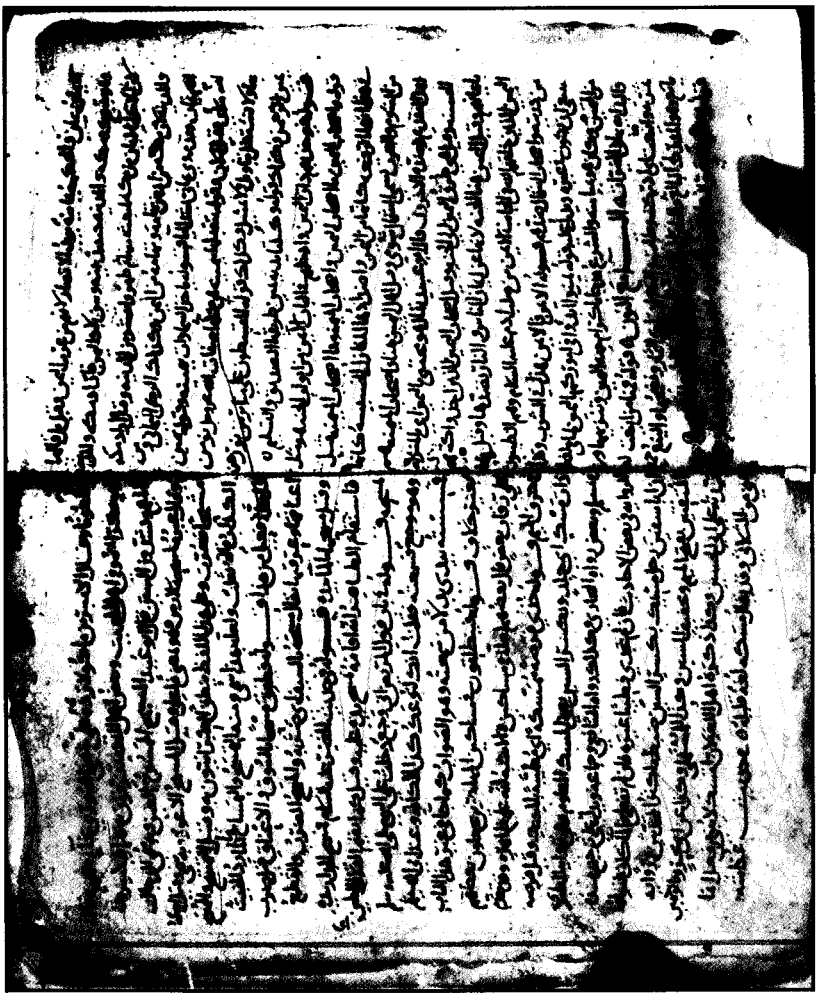

لوحة من النسخة (ش)

نهاية النسخة (ش)

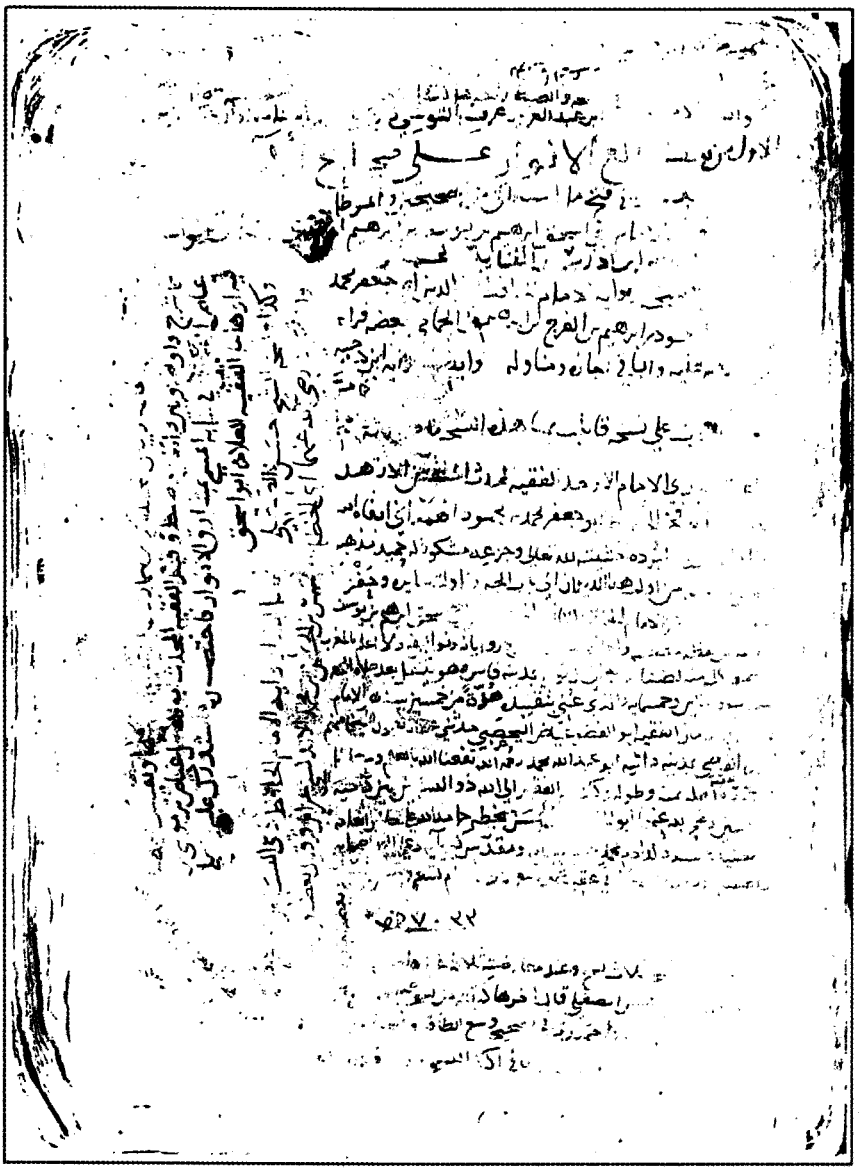

ظهرية النسخة (ظ)

اللوحة الأولى من النسخة (ظ)

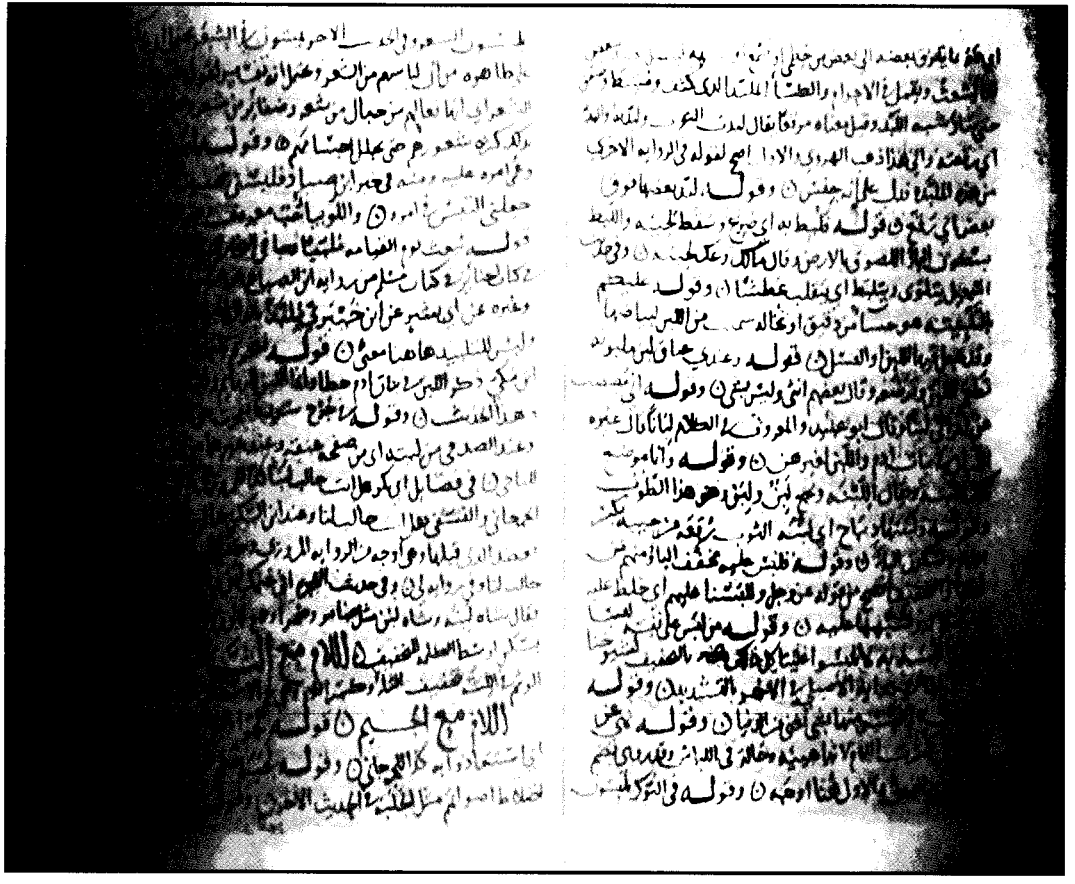

لوحة من النسخة (م)

مطالع الأنوار
على صحاح الآثار

في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ والبخاري
ومسلم وإيضاح مبهم لغاتها وبيان المختلف
من أسماء رواتها وتمييز مشكلها وتقييد مهملها

تأليف
الفقيه المحدث العلامة الحافظ
أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم المحمزي الوهراني
ابن قرقول
٥٠٥ - ٥٦٩ هـ

تحقيق
دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

(وَبِهِ أَسْتَعِينُ

وَعَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ وَإِيَّاهُ أَسْأَلُ التَّوْفِيقَ وَالْمَعُونَةَ)[1]

الحمد لله مظهرِ دينه علىٰ كل دينٍ، وحائطِه[2] من شُبَه المبطلين، وباعث رسوله الأمين إلىٰ كافة الخلق أجمعين بكتابه الحق المبين، معصومة بالإعجاز حروفه ومعانيه، محفوظة بالبلاغة والإيجاز أساليبه ومبانيه، فما قدر العدو الجاحد علىٰ إلحاق خللٍ به بتبديل لفظة من ألفاظه، ولا تغيير معنًى من معانيه -مع كثرة الجاحد الجاهد علىٰ إطفاء نوره، وظهور[3] المعادي المعاند لظهوره- حفظًا من الله تعالىٰ له كما وعد، وتعجيزًا لمن رام ذلك ممن عاند وجحد، ثم بيَّن ﷻ علىٰ لسان نبيه[4] ﷺ من مناهج دينه وشرعته ما وَكَلَ نفي التحريف عنه إلىٰ عُدُول أعلام الهدىٰ من أمته، فلم يزالوا يذُبُّون عن حمى السنن، ويقومون لله تعالىٰ بهديهم القويم الأحسن، وينبهون علىٰ كل متهم بهتك حريمها، ومزج صحيحها بسقيمها؛ حتىٰ بان الصدق من المَين[5]، وتبيَّن الصبح لذي عينين، وتميَّز الخبيث من الطيب، وتبين الرشد من الغي، واستقام

---

(١) من (د).

(٢) في (أ ، ظ، د): (وحافظه).

(٣) في (أ): (وظهر)، وفي (ظ): (وظهرة).

(٤) في (أ، ظ، د): (رسوله).

(٥) المين: الكذب، وجمعه ميون. «الصحاح» ٦/ ٢٢١٠.

بحمد الله مِيسَم[١] الصحيح، (وأبدىٰ عن الرغوة اللبن الصريح)[٢]، ثم نظروا بعد هٰذا التمييز العزيز والتصريح المريح نظرًا آخر فيما يقع لآفة البشرية من ثقاة الرواة من وهمٍ وغفلةٍ، فنقبوا عن أسبابها وهتكوا سجف[٣] حجابها، إلىٰ أن وقفوا علىٰ سرها، ووقعوا علىٰ خبيئة أمرها؛ فأبانوا عللها[٤] وقيدوا مُهمَلها، وأقاموا محرَّفها، وعدلوا[٥] سقيمَها، وصححوا مُصَحَّفَها، وأبرزوا في كل ذلك تصانيفَ كثُرت صنوفها، وظهر شُفوفها، واتخذها العالمون قُدوة، ونصبها العاملون قِبلة، فجزاهم الله عن سعيهم الحميد أحسنَ ما جازىٰ به أحبارَ ملَّةٍ وعلماءَ أمَّة، ثم كَلَّت بعدهم الهمم، وفترت الرغائب، وضعف المطلوب والطالب، وقلَّ القائم مقامهم في المشارق والمغارب، وصار جهد المبرَّز منهم في حَمل علم السنن نقل ما أثبت في كتابه، وأداء ما قيد[٦] فيه دون معرفةٍ لخطئه من صوابه، إلَّا آحادًا من مهرة العلماء، وجهابذة الفقهاء، وأفرادًا كدراري نجوم السماء، ولعمر الله، إن هٰذِه بعد لخطة أعطىٰ صاحبُ الشريعة ﷺ المتصفَ[٧] بها حظَّه

---

(١) أي: حسنه وجماله. «الصحاح» ٥/ ٢٠٥١.

(٢) في (ظ، د، أ): (وأبدى الرغوة عن الصريح).

(٣) في (د، ظ): (ستر).

(٤) ساقطة من (د).

(٥) في (د): (وعابوا)، وفي (أ، ظ): (وعانوا).

(٦) مكررة في (ظ).

(٧) في (أ): (المتضعف). وهو تحريف. وقد نبهنا في مقدمة التحقيق علىٰ أن النسخة (أ) كثيرة التحريف والسقط، وكان اعتمادنا عليها كنسخةٍ مساعدة فلم نعلق علىٰ تلك التحريفات؛ حتىٰ لا نثقل الكتاب بما لا فائدة منه.

(من الأجر وقسطَه)[١] إذا وفىٰ عمله شرطه، وأتقن حفظه وضبطه، كما حدثنا الشيخ الفقيه الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري[٢] قراءة عليه، قال: أنا المبارك بن عبد الجبار الصيرفي[٣][٤]، قال[٥]: ثنا أبو يعلىٰ أحمد بن عبد الواحد بن محمد[٦]، قال[٥]: حدثنا أبو علي الحسن بن محمد

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ظ).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو بكر بن العربي، الأندلسي الإشبيلي، المعافري، الحافظ، أحد الأعلام، من أهل التفنن في العلوم، ولد في شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة، حج مع أبيه فسمع بمكة، ورحل إلىٰ دمشق وبغداد، ومصر والإسكندرية ورجع إلىٰ بلده فصنف «عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي» و«التفسير» في خمس مجلدات كبار، وغير ذلك من الكتب في الحديث، والفقه، والأصول، وتفقه علىٰ أبي بكر الشاشي وأبي حامد الغزالي، وسمع منه ابن بشكوال وقرأ عليه، توفي في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة بالعدوة ودفن بمدينة فاس.
انظر ترجمته في: «الصلة» لابن بشكوال ٢/ ٥٩٠-٥٩١ (١٢٩٧)، «تاريخ دمشق» ٥٤/ ٢٤ (٦٥٧١)، «تاريخ الإسلام» ٣٧/ ١٥٩-١٦١.

(٣) في (ظ): (الصوفي).

(٤) المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم بن أحمد بن عبد الله، أبو الحسين، البغدادي الصيرفي، ابن الطيوري، الإمام المحدث العالم المفيد، بقية النقلة المكثرين، وفاته في نصف ذي القعدة، سنة خمسمائة.
انظر: «المنتظم» ٩/ ١٥٤، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٢١٣.

(٥) ساقطة من (ظ، أ، د).

(٦) أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جعفر بن الحسن بن وهب، أبو يعلى، المعروف بابن زوج الحرة، توفي في يوم الخميس الرابع والعشرين من شوال سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة.
انظر: «تاريخ بغداد» ٤/ ٢٧٠، «تاريخ الإسلام» ٢٩/ ٤٥٦.

ابن شعبة المروزي[١]، قال[٢]: ثنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب[٣]، قال[٢]: ثنا محمد بن عيسى السلمي الحافظ[٤]، قال[٢]: ثنا محمود بن غيلان، قال[٢]: ثنا أبو داود الطيالسي، حدثنا شعبة قال: أخبرني عمرو[٥] بن سليمان -من ولد عمر بن الخطاب- قال: سمعت عبد الرحمن بن أبان بن عثمان يحدث عن أبيه، عن زيد بن ثابت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّىٰ يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»[٦].

---

(١) الحسن بن محمد بن أحمد بن شعبة، أبو علي المروزي السبخي، سكن بغداد، وحدث بـ«جامع الترمذي» عن المحبوبي، توفي في نصف ذي الحجة من سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة.
انظر: «وفيات الأعيان» ١/ ٣٤٩، «تاريخ الإسلام» ٢٧/ ٢٥٢.

(٢) ساقطة من (ظ، د، أ).

(٣) محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل، أبو العباس المحبوبي المروزي، الإمام المحدث، مفيد مرو راوي «جامع الترمذي» عنه، وكانت الرحلة إليه في سماع «سنن الترمذي»، توفي في شهر رمضان سنة ست وأربعين وثلاثمائة.
انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٣٧، «الوافي بالوفيات» ٢/ ٤٠-٤١.

(٤) محمد بن عيسى بن سورة، السلمي الترمذي صاحب «الجامع» المشهور بـ«سنن الترمذي».
وقد روى المصنف رحمه الله الحديث هنا من طريقه، وسيأتي تخريجه.

(٥) في (ظ، د): (عُمر)، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» ٢١/ ٣٨٠ (٤٢٤٩).

(٦) رواه الترمذي (٢٦٥٦) ومن طريقه رواه ابن قرقول هنا، ورواه أيضًا أبو داود (٣٦٦٠)، وابن ماجه (٢٣٠)، وابن حبان (٦٨٠).
قال الترمذي: حديث زيد حديث حسن، وفي الباب عن ابن مسعود ومعاذ وجبير وأبي الدرداء وأنس رضي الله عنهم.

فدعا ﷺ بالنضرة لمن /٢/ سمع منه حديثًا فحفظه حتىٰ يبلغه غيره، وقد كان فيمن تقدم من سلك هٰذا السبيل من الٱقتصار علىٰ أداء ما سمع ووَعَىٰ، وتبليغ ما قيَّد ورَوىٰ، دون تكلُّفِ ما لم يُحط به علمًا من تبديلِ لفظٍ أو تأويل معنًى، وهٰذِه رتبة أكثر الرواة والمشايخ المتقدمين، وأما الإتقان وجودة المعرفة ففي الأعلام منهم والأئمة المشهورين، ثم تساهل الناس بعدُ في الحمل والأداء، فأوسعوه[١] ٱختلالًا ولم يألوه خبالًا، وربما شاهدنا الشيخ المسموع بشأنه وثنائه، المُتكلَّفَ شاقُّ الرحلة إلىٰ لقائه، تنتظم به المحافل، ويتناوب الأخذ عنه ما بين نبيهٍ وخاملٍ، وفقيهٍ وجاهلٍ، وحضوره كعدمه، وبناؤه كهدمه، كتبه مهملة من التقييد والضبط، مسجلة من غير شكلٍ ولا نقطٍ، ثم (لا وعي ولا حفظ)[٢]، ولا نصيب[٣] (من العناية بشيء)[٤] مما يتعاطاه من الرواية، ولا حظ سوىٰ: لقيت فلانًا، وأجاز لي[٥] فلان، (وأذن لي فلان)[٦]، وسمعت علىٰ فلان، وكله أو أكثره زخارف وهذيان، لا تحصيل ولا توصيل، إن سُئل عن تقييد[٧] لفظٍ أو تحقيق معنًى، جَبَهَ[٨] السائل وعاب المسائل، أو طولب بتأويل مشكل، أو إقامة إعراب، طوى الكتاب، وسدَّ الباب، وهجر الأصحاب،

---

(١) ساقطة من (ظ، أ، د).
(٢) في (س): (لا وعيا ولا حفظا).
(٣) في (س): (نصيبا).
(٤) في (ظ، أ، د): (بشيء من العناية).
(٥) في (ظ، أ، د): (وأجازني).
(٦) ساقطة من (ظ، أ، د).
(٧) ورد بهامش (س) إشارة أن في نسخة: تفسير، وفي (د، أ): (تغيير).
(٨) يقال: جَبَهْتُ فلانًا إذا ٱستقبلتُه بكلامٍ فيه غلظة.
«اللسان» ١/ ٥٤٠.

وزعم أن البحث والطلب من سوء الأدب، قد حَمىٰ حِمىٰ جهله بالنَّجْهِ[١] وتقطيب الوجْهِ، فلا جَرم بحسب هٰذا الخلل -وتظاهر هٰذِه العلل في كثير من مشايخ[٢] الرواية، المحرومين فضل المعرفة والدراية، المريحين أنفسهم من كدِّ البحث والعناية- كثر في كتب الحديث التغييرُ والفسادُ، تارة في المتن وتارة في الإسناد، وشاع التحريف، وبشع التصحيف، وتعدىٰ ذلك منثورَ الروايات إلىٰ مجموعها، وعمَّ أصولَ المصنفات مع فروعها، فلولا أن الله سبحانه قيض لإقامة أوَدِها[٣]، ومعاناة رمدها صُبَاباتٍ[٤] من أهل الإتقان في كل زمانٍ؛ لاستمرَّ على الكافة تحريفها، واستقرَّ في موضوعات السنن تبديلُ الجهلة وتصحيفها[٥]، لكن قول (الرسول ﷺ)[٦] حقٌّ، ووعد الله تعالىٰ إياه صدق، كما حدثنا[٧] الشيخ[٨] الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقي[٩]، والشيخ أبو الحسن

---

(١) النَّجْهُ: ٱستقبالك الرجل بما يكره وردك إياه عن حاجته، وقيل: هو أقبح الرد. «اللسان» ٧/ ٤٣٥٩.

(٢) في (س، أ، ظ): (أشياخ).

(٣) الأَوَدُ: العوج.

(٤) الصُّبابة: هي البقية اليسيرة.

(٥) قبلها في (س): (تجزيفها). وعليها علامة تشير إلىٰ الحذف، وفي (أ): (تحريفها). وحذفها أولىٰ.

(٦) في (ظ، أ): (رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم).

(٧) في (أ): (أخبرنا).

(٨) ساقطة من (ظ).

(٩) الفقيه، المحدِّث، الأندلسي القرطبي من أولاد الحافظ الكبير بقي بن مخلد، من أجَلِّ بيوت العلم، كان بصيرًا بالأحكام، دَرِبًا بالفتوىٰ، رأسًا في معرفة الشروط وعللها، كتب إليه أبو العباس العذري المحدث بإجازة ما رواه عن شيوخه، روىٰ عنه ابن بشكوال، وأبو بكر بن خير، وآخرون، توفي سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة. انظر «الصلة» ١/ ٧٩، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٢٦٧-٢٦٨، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٥٩.

علي بن عبد الله بن موهب[١] الجذامي[٢]، قالا: ثنا الشيخ أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري[٣]، قال: ثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد البزاز المكي، قال[٤]: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن[٥] قال[٤]: ثنا أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي، قال[٤]: ثنا قتيبة، ثنا سعيد بن عبد الجبار الحمصي، حدثنا مُعان[٦] بن رفاعة السلامي، حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن العذري أن النبي ﷺ قال: «**يَحْمِلُ هٰذا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ**»[٧].

---

(١) في (ظ، أ): (وهب).

(٢) المحدِّث، كان من أهل المعرفة والعلم والذكاء والفهم، له تفسير مفيد، ومعرفة بأصول الدين، روىٰ عن أبي بكر ابن صاحب الأحباس، وأجاز له ابن عبد البر وأبو الوليد الباجي، وروىٰ عنه جماعة منهم عبد الله بن محمد الأشيري، توفي عام اثنين وثلاثين وخمسمائة.
انظر «الصلة» ٢/ ٤٢٦، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٤٨، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٦٠.

(٣) راوي «صحيح مسلم»، وصحب أبا ذرٍّ الهروي وسمع منه البخاري مراتٍ، وروىٰ عن طائفة، حدَّث عنه إماما الأندلس: ابن عبد البر وابن حزم، وأبو علي الغساني وجماعة كثيرة، وكان ثقة مشهورًا، صنَّف: «دلائل النبوة»، «المسالك والممالك»، توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.
انظر «الصلة» ١/ ٦٦، «تاريخ الإسلام» ٣٢/ ٢١٦، «جذوة المقتبس» ص١٣٦.

(٤) ساقطة من (ظ، د، أ).

(٥) في (د، أ، ظ): (الحسين).

(٦) في (د، أ، ظ): (معاذ)، وهو تحريف، ومعان، أبو محمد الدمشقي، ويقال: الحمصي، وثقه ابن المديني ودحيم، وقال فيه الإمام أحمد: لا بأس به. وضعفه ابن معين وابن حبان وآخرون. انظر «الإكمال» لابن ماكولا ٧/ ٢١٠، «تهذيب الكمال» ٢٨/ ١٥٧ (٦٠٤٣).

(٧) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ١٧، والعقيلي في «الضعفاء» ٤/ ١٣٩٦،

فلذلك ما ٱنتهض الجهابذة النقاد مع مرور الأزمان، واختلاف البلدان إلىٰ حراسة ذلك بقدر ما أوتوه من العلم والبيان، والتبريز في علم اللسان، فمن بين غالٍ ومقصرٍ، ومقلد ومستبصر، وعارف[١] مدرك، ومتكلف مرتبك؛ فمنهم من جَرُأَ وجسر، وأقدم علىٰ إصلاح ما غُيِّر علىٰ حسب ما بدا له وظهر، كلٌّ[٢] بمنتهىٰ علمه وقدر إدراكه، فربما كان غلط بعضهم في ذلك أبشعَ من ٱستدراكه، ولأن باب التغيير للرواية متىٰ فتح؛ لم /٣/ يوثق بعد بتحمل منقولٍ، ولم يؤنس إلى الٱعتداد بمسموعٍ مع أنه قد لا يُسَلَّمُ له ما رواه، ولا يُوَافقُ علىٰ ما آتاه؛ إذ فوق كل ذي علمٍ عليم؛ ولهٰذا رأى[٣] المحققون سدَّ باب نقل الحديث على المعنىٰ وشددوا فيه -وهو الحق الذي أعتقِدُه[٤] والشرع الذي أَذُبُّ عنه وأَتَقَلَّدُهُ-

---

وابن عدي في «الكامل» ٢/ ٢٧٣ ومن طريقه البيهقي ١٠/ ٢٠٩ من طرق عن معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، به مرسلًا.

قال السيوطي في «تدريب الراوي» ١/ ٣٠٢: وهو مرسل أو معضل وإبراهيم هو الذي أرسله قال فيه ابن القطان: لا نعرفه البتة، ومعان أيضًا ضعفه ابن معين وأبو حاتم وابن حبان وابن عدي.

وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» ص١٣٥: وقد ورد هٰذا الحديث متصلًا من رواية علي وابن عمر وابن عمرو وجابر بن سمرة وأبي أمامة وأبي هريرة وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس فيها شيء يقوي المرسل.

وقال الألباني عنه: حديث مشهور علىٰ الاختلاف في ثبوته. انظر «تحريم آلات الطرب»: ص٦٩.

(١) في (ظ): (إلىٰ عارف)، وفي (د): (وعالم).

(٢) غير واضحة في (ظ).

(٣) في النسخ الخطية: (ما رأىٰ)، والسياق يقتضي المثبت.

(٤) في (أ): (اعتقدوه).

إذ باب الاحتمال متسع، وظاهر الكلام للتأويل معرض، وأفهام البشر مختلفة وآراؤهم متفرقة، والمرء مفتون بكلامه، ومغتبط بفهمه واستدلاله، والمغتر يعتقد الكمال لنفسه، فلو فُتِح هٰذا الباب، وسومح في نقل السنن منها لذوي الألباب علىٰ معنىٰ ما يتفهم[١] لتغير المسموع، ولم يتحقق أصل المشروع، ولم يكن الآخر بالحكم علىٰ كلام الأول بأولىٰ من كلام من بعده عليه؛ فيتعارض التأويل وتتهافت الأقاويل، وكفىٰ حجة علىٰ دفع هٰذا الرأي الأفيل دعاؤه ﷺ بالنضرة لمن سمع قوله فأداه علىٰ حسب ما وعاه؛ ففيه حجة وكفاية تدفع رأي من رأىٰ تبديل لفظ الرواية، بل نقلها علىٰ حسب ما سمعت هو الواجب، ثم تسليم التأويل لأهل الفهم والفقه لازم، فهم[٢] أحق بالتأويل وأهدىٰ إلى السبيل كما قال عليه السلام: «**رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»[٣].

وفيه التنبيه على اختلاف منازل الناس في الفقه وتفاوتهم في الفهم؛ فتعيَّن الصواب من هذين الرأيين في رأي من رأىٰ إقرار الرواية والسماع علىٰ ما روىٰ وسَمِع؛ فإن رزق فضل فهمٍ وزيادة فقه نبه علىٰ ما ظهر له فيها من خللٍ من غير أن يغير فيها أو يبدل، فيجمع بين الأمرين، ويترك لمن جاء بعده النظر في اللفظتين، وهٰذِه كانت طريقة السلف فيما ظهر لهم من الخلل، كانوا يوردونه كما سمعوه، وينبهون عليه في حواشي كتبهم لمن جاء بعدهم، ومنهم من كان يُسقِط ما بان له[٤] اختلاله مما لا شك

---

(١) ورد بهامش (س، ظ) إشارة أن في نسخة: (يتفتح)، وهو ما في (د، أ).

(٢) ورد بهامش (س) إشارة أن في نسخة: (فهو)، وهو ما في (د، أ).

(٣) سبق تخريجه قريبًا.

(٤) في (أ): (لهم).

فيه، ويُبقِي مكانه من الكتاب أبيضَ، وقد وقع من ذلك في مصنفات السنن ما سنوقف إن شاء الله عليه، ونشير في مظانه إليه، وهي الطريقة السليمة ومذاهب الأئمة القويمة؛ وأما الجسارة فربما عادت بخسارة، فكثيرًا ما رأينا من نبَّه بالخطأ على الصواب، وتَولَّج المنزل من غير الباب، كما فعل الشيخ أبو عبد الله محمد بن وضاح[١] في كثيرٍ من إصلاحاته علىٰ يحيىٰ بن يحيىٰ[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ روايته في «الموطأ»، فصار هو في أكثرها المُخَطَّأ

---

(١) هو: محمد بن وضاح بن بزيع، الحافظُ الكبير، أبو عبد الله القرطبي، مولىٰ ملك الأندلس: عبد الرحمن بن معاوية الأموي الداخل.
ولد سنة تسع وتسعين ومائة أو مائتين بقرطبة، ٱرتحل إلى الحجاز والشام والعراق ومصر، وبه وبِبَقِيٍّ صارت الأندلس دار حديث، سمع: يحيىٰ بن يحيى الليثي وإسماعيل بن أبي أويس، ولقي أحمد بن حنبل وسعيد بن منصور ويحيىٰ بن معين وغيرهم. روىٰ عنه: أحمد بن خالد ابن الجباب وقاسم بن أصبغ ومحمد بن عبد الملك وغيرهم.
قال ابن الفرضي: كان عالمًا بالحديث، بصيرًا بطرقه، متكلمًا علىٰ علله، كثير الحكاية عن العباد، ورعًا، زاهدًا، متعففًا، صبورًا علىٰ نشر العلم، نفع الله به أهل الأندلس ... كان كثيرا ما يقول: ليس هٰذا من كلام النبي ﷺ في شيء. وهو ثابت من كلامه، وله خطأ كثير محفوظ عنه، ويغلط ويصحف، ولا علم له بالعربية، ولا الفقه.
مات في المحرم سنة تسع وثمانين ومائتين. ا.هـ، بتصرف.
انظر ترجمته في: «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (١١٣٦)، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٤٦ (٦٧٠)، «لسان الميزان» ٦/ ٦٠٥-٦٠٧ (٨٢٣٠).

(٢) يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن شملال، الإمام الكبير، فقيه الأندلس، أبو محمد، الليثي، مولاهم، البربري، المصمودي، الأندلسي، القرطبي، رحل إلى المشرق، وهو أحد رواة «الموطأ» عن مالك، وكان مالك يسميه: عاقل الأندلس، توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين.
انظر ترجمته في: «الإكمال» ٧/ ١٤١-١٤٢، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٥١٩-٥٢٥.

المُبَطَّأ، وكذلك ما تجاسر عليه القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الْوَقَّشِي[١] رَحِمَهُ اللَّهُ من إصلاحاته في الصحيحين، وفي ٱستدراكاته[٢] على ابن إسحاق[٣] في «سيره»، فبحسب هٰذِه الإشكالات والإهمالات الواقعة في مصنفات الحديث الثلاث، التي هي كَفُّ الإسلام الحاوية لمعظم شرائعه وسننه في أحسن تصنيف وأبدع نظام، التي هي «الموطأ» وصحيحا البخاري ومسلم رحمهم[٤] الله، ٱنتدبت إلىٰ بيان ما سمح به ذكري، واقتدحه[٥] فكري،

---

(١) هو: هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد، الكاتب المعروف بالوقشي الكناني الأندلسي، من أهل طليطلة، عارف بالأحكام والحديث، ولد سنة ثمان وأربعمائة، أخذ العلم عن: أبي عمر الطلمنكي وأبي عمرو السفاقسي وأبي عمر ابن الحداد وغيرهم. وولي القضاء، وكان من أعلم الناس باللغة والنحو، ومعاني الأشعار والعروض، وصناعة الكتابة، شاعر فقيه عالم بالشروط، فاضل في الفرائض والحساب والهندسة، مشرف علىٰ جميع آراء الحكماء.

قال عياض: كان غاية في الضبط، نسابة، له تنبيهات وردود، نبه علىٰ كتاب أبي نصر الكلاباذي، وعلىٰ «مؤتلف الدارقطني»، وعلىٰ «الكنىٰ» لمسلم، ولكنه ٱتهم بالاعتزال، وألف في القدر والقرآن، فزهدوا فيه.

توفي بدانية يوم الأثنين لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة سنة تسع وثمانين وأربعمائة. ومن تآليفه «نكت الكامل للمبرد».

انظر ترجمته في: «الصلة» ٢/ ٦٥٣-٦٥٤، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ١٣٤، «بغية الوعاة» ٢/ ٣٢٧-٣٢٨ (٢٠٢٩)،

(٢) في (د، أ): (ٱستدراكه).

(٣) محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار -وقيل: ابن كُوثَان- العلامة الحافظ الأخباري، أبو بكر - وقيل: أبو عبد الله، صاحب «السيرة النبوية» رأى أنس بن مالك.

قال محمد بن سعد: كان ثقة. مات سنة إحدى أو اثنتين وخمسين ومائة.

انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٧/ ٣٢١، «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٤٠٥.

(٤) في (أ): (رحمها).

(٥) في (أ): (ٱقترحه).

ووعاه[١] حفظي، وانتهىٰ إليه قسمي من هٰذا العلم وحظي، بعد أن ٱستخرت الله تعالىٰ فيما نويته من ذلك، وسألته التوفيق والإرشاد إلىٰ طريق السداد، واقتصرت علىٰ هٰذِه المصنفات المذكورات؛ إذ هي الأصول المشهورات المتداولات بالرواية، المتعقبات بالتفقه فيها والدراية، فهي أصول كل أصل، ومنتهىٰ كل غاية في هٰذا الباب وفضل، عليها مدار أندية السماع /٤/ وبها عمارتها، وهي مبادئ علوم الآثار وغايتها، ومصاحف السنن ومذاكرتها[٢]، وأحق ما صرفت إليه العناية وشغلت به الهمة، ولا أعلم أن أحدًا قبلي ألَّف علىٰ مجموع هٰذِه المصنفات كتابًا مفردًا تقلد عهدة ما تقلدته من: بيان مشكلها، وتقييد مهملها، ووسم[٣] مغفلها[٤] وشرح ألفاظ غريبها، وضبط أسماء رجالها، وإزاحة إشكالها، إلىٰ ما بينت فيه من ٱختلاف نقلها[٥] في ألفاظ متونها، وأسماء رواتها.

ثم لما أجمع عزمي على النظر في ذلك والتفرغ له وقتًا من نهاري وليلي، قسمت له حظًّا من تكاليفي وشغلي بالجلوس للعامة للتذكير والتعليم، ثم للخاصة للرواية والتسميع، رأيت ترتيب هٰذا الغريب علىٰ حروف المعجم أقرب وأفهم، وأخلص من التكرار للألفاظ بحسب تكررها في هٰذِه الأمهات وأسلم؛ تيسيرًا على الطالب، ومعونة للمجتهد الراغب، فإذا

---

(١) في (أ): (ورعاه).

(٢) في (أ): (مدار كرتها).

(٣) في (أ): (ورسم).

(٤) في (س): (معقلها) والمثبت من هامشها؛ حيث أشار الناسخ أنها في نسخة هكذا، وكذا هي في (د، أ، ظ): (مغفلها) وهو أوجه.

(٥) في (د، أ، ظ): (نقلتها).

وقف قارئ مصنف[١] من هٰذِه المصنفات علىٰ لفظ غريب، أو كلمة مشكلة، أو إسمية مهملة؛ فزع إلى الحرف الذي في أولها: إن كان صحيحًا طلبه في الصحيح، وإن كان مضاعفًا أو معتلًّا أو مهموزًا طلب كلًّا في بابه، ونسقت أبوابه علىٰ نسق حروف المعجم عندنا بالمغرب، وبدأت في أول كل حرفٍ منه بالألفاظ الواقعة في متون الأحاديث دون أسماء الرجال والبقاع، ثم إذا فرغت من جميع الحرف عطفت عليه بأسماء الرواة والبقاع، هكذا حرفًا بعد حرفٍ إلىٰ آخر الحروف، مقيدًا كله بما يعصمه -إن شاء الله- من التغيير والتصحيف والتبديل والتحريف؛ ليكون عصمة لمن ٱعتصم به، وعياذًا[٢] لمن لجأ إليه من أصحابي الآخذين عني، فمن فاته شيء من التقييد عني بغفلةٍ أو نسيان أو تضييع وإهمال، ٱستدركه من[٣] هٰذا الكتاب إن شاء الله تعالىٰ.

ثم ليعلم قارئ هٰذا الكتاب أني لم أضعه لشرح اللغات وتفسير المعاني وتبيين وجوه[٤] الإعراب؛ بل لحفظ الرواية، وتقييد السماع، وتمييز المشكل، وتقييد المهمل، وفتح ما ٱستغلق من تلك اللغات، وتوجيه ما ٱختلفت فيه الروايات، وجذب[٥] منادِّها إلىٰ جهة الصواب، علىٰ قدر ما فتح لي من مبهم هٰذِه الأبواب؛ فإن أمضىٰ الله[٦] علىٰ ذلك

---

(١) في (أ): (منصف).
(٢) في (أ): (وعتادا).
(٣) في (ظ): (في).
(٤) في (ظ): (وجه).
(٥) في (د): (وجبذ) وهما بمعنًى.
(٦) بعدها في (ظ): (تعالىٰ).

عزمتي[١]، وبلغني فيه غاية قصدي، وكمل لي هٰذِه الأغراض في مداواة[٢] تلك الأمراض، رجوت أن لا يبقىٰ علىٰ طالب معرفة هٰذِه الأصول المذكورة إشكال، وأن يستغني الناظر فيه بما يقف عليه منه عن الرحلة إلىٰ متقني أهل هٰذِه الصناعة إن ظهر في قطر من الأقطار، بل يكتفي -إن شاء الله- بمقابلة كتابه بكتابٍ قرئ عليَّ أو سمع مما يجد عليه خط يدي، ثم إن أشكل عليه لفظ وجد بيانه فيه، إلَّا ما لا بدَّ من فوته بحكم البشرية التي منعت الإحاطة والكمال، وألزمت الغفلة والنقصان، والخطأ والذهول والنسيان، فهو كتاب يحتاج إليه الشيخ الراوي، كما يلجأ إليه الحافظ الواعي، ويتدرج به[٣] المبتدي، كما يتذكر به المنتهي، ويضطر إليه طالب الفقه[٤] والاجتهاد، كما لا يستغني عنه راغب السماع والإسناد، ويحتج به الأديب في مذاكرته، كما يعتمده المناظر في محاضرته، وسيعلم من وقف عليه من أهل المعرفة قدره، ويوفيه أهل الإنصاف حقه؛ فإني نحلت /٥/ فيه معلومي، وبثثته[٥] مكتومي، وأودعته محفوظي ومفهومي، وسمحت فيه بمصونات الصنادق والصدور، ومضنونات المهارق[٦] والصدور، مما لا يبيحون خفي ذكره لكل ناعقٍ، ولا يبوحون بسره إلَّا لطالبي الحقائق،

---

(١) في (ظ، د، أ): (عزمي).

(٢) في (د، ظ): (مداراة).

(٣) في (ظ): (له).

(٤) في (د، ظ، أ): (التفقه).

(٥) في (د): (بثت فيه).

(٦) المهْرَقُ: الصحيفة البيضاء يكتب فيها، فارسي معرب، والجمع: المَهارِق. «اللسان» ٨/ ٤٦٥٦.

ولا يرفعون منها راية إلَّا لمتلقيها باليمين، ولا يكشفون منها غاية إلَّا لثقةٍ أمين، وإلىٰ الله ألجأ في تصحيح[١] جميع عملي ونيتي، وإليه أبرأ من حولي وقوتي، ومنه أستمد التوفيق والهداية، وإياه أسأل العصمة والوقاية، إنه منعمٌ كريمٌ، ذو فضلٍ عظيم.

وقد سميته بـ «**مَطَالِعُ الأَنْوَارِ عَلَىٰ صَحَائِحِ الآثَارِ**».

وما توفيقي إلَّا بالله، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا بِهِ[٢]، عليه توكلتُ وإياهُ أستعنتُ، فهو خيرُ معينٍ، وأقْوىٰ ظَهيرٍ.

(١) ساقطة من (ظ).

(٢) في (ظ): (بالله العلي العظيم).

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

(وصَلّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيمًا)[1]

حَرْفُ الهَمْزَةِ

الْهَمْزَةُ مَعَ البَاءِ

قوله ﷺ: «إِنَّ لهٰذِه البَهَائِمِ أَوابِدَ»[2] أي: نوافِر، يقال: أَبَدَتْ[3] تَأْبِدُ[4]، وتَأْبُدُ أُبُودًا فهي آبِدَةٌ إذا توحشت.

قوله ﷺ: «لَا بَلْ لِأَبَدِ الأَبَدِ»[5] ويروىٰ: «لَا بَلْ لِأَبَدِ أَبَدٍ»[6] على الإضافة، أي: لآخر الدهر، والْأَبَدُ: الدهر.

* * *

(١) ساقطة من (س)، ومن (ظ) مع البسملة.

(٢) البخاري (٢٤٨٨) من حديث رافع بن خديج.

(٣) في (س): (أَبَدّت) مشددة الدال.

(٤) في (ظ): (تَأْبُدُ).

(٥) رواه البخاري (١٧٨٥، ٧٢٣٠) من حديث جابر بن عبد الله، وكذا رواه (٢٥٠٦) من حديث ابن عباس؛ لكن كلها بلفظ: «لا بل للأبد» بينما اللفظ الذي ذكره المصنف رحمه الله رواه ابن ماجه (٢٩٨٠) من حديث جابر.

(٦) رواه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر.

قوله ﷺ: «**وهُمْ يَأْبُرُونَ النَّخْلَ**»[١] أي: يلقحونها ويذكرونها، وقد جاء مفسرًا في الحديث كذلك، يقال: أَبَرْتُ النَّخْلَ وأَبَّرْتُهُ إذا ذكرته[٢]، ووقع في رواية الطَّبَرِي[٣]: «**يُؤَبِّرُون**» بالتشديد.

قوله: «**ولَمْ يَبْتَئِرْ خَيْرًا**»[٤] هكذا[٥] في أكثر الروايات بتقديم الباء على التاء، ووقع لابن السكن[٦]: «**لَمْ يَأْتَبِرْ**» فهو (علىٰ هٰذا)[٧] من هٰذا الباب،

---

(١) مسلم (٢٣٦٢) من حديث رافع بن خديج.

(٢) في (ظ): (ذكرتها).

(٣) هو الحسين بن علي بن الحسين، أبو عبد الله الطبري الشافعي، الإمام، مفتي مكة ومحدثها، سمع في سنة تسع وثلاثين وأربعمائة «صحيح مسلم» من أبي الحسين عبد الغافر الفارسي، ورواه مرات، وسمع بمكة «صحيح البخاري» من كريمة المروزية، كان من كبار الشافعية ويدعىٰ بإمام الحرمين، توفي بمكة في شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «التقييد» (٢٩٦)، «تاريخ الإسلام» ٣٤/ ٢٧٦ (٣٠٣)، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٢٠٣ (١٢٣)، «مرآة الجنان» ٣/ ١٦٠.

(٤) البخاري (٦٤٨١، ٧٥٠٨)، ومسلم (٢٧٥٧) عن أبي سعيد بلفظ: «**لم يبتئر عند الله خيرًا**».

(٥) في (ظ): (كذا).

(٦) هو سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، أبو علي المصري البزاز، الإمام الحافظ المجود الكبير، سمع «صحيح البخاري» من محمد بن يوسف الفربري بخراسان، فكان أول من جلب «الصحيح» إلىٰ مصر وحدث به، جمع وصنف وجرح وعدل وصحح وعلل، وتواليفه عند المغاربة، كان ابن حزم يثني علىٰ صحيحه المنتقىٰ، وفيه غرائب، توفي في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ١١٧، «النجوم الزاهرة» ٣/ ٣٣٨، «حسن المحاضرة» ١/ ٣٥١.

(٧) في (ظ): (إذن).

ومعناهما سواء أي: لم يَدَّخِر، والبَئِيرَةُ: الذخيرة.

قوله: «**أَبَارِيقُهُ**»[١] أي: كيزانه إذا كان لها خراطيم، فإن لم (يكن لها خراطيم)[٢] فهي أكواب.

وقيل: بَل الإِبْرِيقُ: ذُو الآذَانِ والْعُرىٰ، والْكُوبُ: مَا لَا أُذْنَ لَهُ ولَا عُرْوةَ.

قوله: «**الأَبْزَنُ**»[٣] والأبزن: كلمة فارسية وهو (مثل الحوض)[٤] الصغير أو القصرية الكبيرة من فخَّارٍ ونحوه. قاله ثابت[٥]. وقيل: بل[٦] هو حجر منقور كالحوض. وقال أَبُو ذَرٍّ[٧]: هو كالقِدْر يسخن فيه الماء.

---

(١) البخاري (٣٢٤٠، ٤٨١٩، ٤٨٨٠، ٦٥٨١)، مسلم (٢٢٩٩، ٢٣٠٣-٢٣٠٥).

(٢) ساقطة من (ظ).

(٣) البخاري معلقًا عن أنس قبل حديث (١٩٣٠).

(٤) في (ظ): (كالحوض).

(٥) هو ابن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف، العلامة الإمام الحافظ، أبو القاسم السرقسطي الأندلسي اللغوي، صاحب كتاب «الدلائل»، كان عالمًا مضيئًا بصيرًا بالحديث والنحو واللغة والغريب والشعر، توفي في رمضان سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ علماء الأندلس» ١/ ١٠٠، «المنتظم» ٦/ ٢٠٣، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٥٦٢ (٣٢١)، «مرآة الجنان» ٢/ ٢٦٦.

(٦) من (د).

(٧) هو عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير بن محمد، أبو ذر، المعروف ببلده بابن السماك، الأنصاري الخراساني الهروي المالكي، الحافظ الإمام المجود العلامة، شيخ الحرم، صاحب التصانيف النافعة، وراوي «الصحيح»، له مستدرك لطيف على الصحيحين في مجلد، وله كتاب «السنة» و«الجامع»، وغيرها، توفي سنة أربع وثلاثين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١١/ ١٤١، «المنتظم» ٨/ ١١٥، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٥٥٤ (٣٧٠).

قال القاضي: وليس هٰذا بشيء، وفقه الحديث أنه كان يتبرد فيه وهو صائم يستعين به[١] علىٰ حرِّ العطش، وهو قول كافة العلماء، وكرهه بعضهم، حتىٰ كره إبراهيم للصائم أن يَبُلَّ ثوبه من الحرِّ[٢].

قوله:[٣] «**إِبِلٌ مُؤَبَّلَةٌ**»[٤] أي: قطعًا قطعًا مجموعة، أو تكون مُؤَبَّلَة مرعية مسرحة للرعي، والْآبِلُ: (الراعي للإبل)[٥]، وأَبَلَها يَأْبُلُها أُبُولًا: سرَّحها في الكلأ، وأَبَلَتْ هي أُبلًا: رعت، قاله ثعلب[٦].

وقال الهَرَوِيُّ[٧]: تَأَبَّلَتْ: ٱجتزأت برَطْب الكلأ عن الماء[٨].

---

(١) ساقطة من (س).

(٢) «مشارق الأنوار» ١/ ٤٤، والأثر عن إبراهيم رواه ابن أبي شيبة ٢/ ٣٠٠ (٩٢١٨).

(٣) من هٰذا الموضع إلىٰ قول المصنف: (من غير ضعف ولا تأن) تأخر في (د، أ، ظ) إلىٰ مابعد قوله: (لا وجه له هاهنا). وورد في (س) إشارة إلىٰ أن ثمة تقديمًا وتأخيرًا قد حصل.

(٤) «الموطأ» ٢/ ٧٥٩ من حديث عمر، وفيه: «**إبلًا مؤبلة**».

(٥) في (ظ): (راعي الإبل).

(٦) هو أحمد بن يحيىٰ بن يزيد الشيباني مولاهم، البغدادي، العلامة المحدث إمام النحو، أبو العباس، المشهور بثعلب، صاحب «الفصيح» والتصانيف، كان ثقة حجة دينًا صالحًا مشهورًا بالحفظ، له كتاب «اختلاف النحويين» و«القراءات»، توفي سنة إحدىٰ وتسعين ومائتين. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٥/ ٢٠٤، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٥ (١)، «الوافي بالوفيات» ٨/ ٢٤٣، «مرآة الجنان» ٢/ ٢١٨.

(٧) هو العلامة أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبيد الهروي الشافعي اللغوي المؤدب، صاحب «الغريبين»، أخذ علم اللسان عن الأزهري وغيره، سار كتابه «الغريبين» في الآفاق، وهو من الكتب النافعة، حدث عنه أبو عثمان الصابوني وأبو عمر عبد الواحد المليحي بكتاب «الغريبين»، توفي سادس رجب سنة إحدىٰ وأربعمائة. انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ١/ ٩٥-٩٦، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٤٦ (٨٨)، «الوافي بالوفيات» ٨/ ١١٤-١١٥.

(٨) «الغريبين» ١/ ٣٩.

«**أَبْهَر**»[١] الأبهر: عرق بمكتنف الصُّلبِ، وهما أبهران، وكأن أصله من البهرة وهي وسط كل شيء، أو من البهر وهو الغلبة، ورجل شديد الأبهر، أي: الظهر، فسميا بذلك لشدهما للظهر وغلبتهما عليه كما قال الشاعر:

وَتَـرْكَـبُ يَـوْمَ الـرَّوْعِ مِـنَّـا[٢] فَـوَارِسٌ
بَصِيرُونَ[٣] فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَىٰ[٤]

وإنما ذكرنا الأبهر هاهنا؛ للزوم الهمزة له بكل حال، وإن كانت مزيدة في أوله[٥].

قول عائشة رضي الله عنها /٦/ في حَفْصَةَ رضي الله عنها: «**وكَانَتْ بِنْتَ أَبِيهَا**»[٦] أي: شبيهة به في حدَّة الخُلُق والعجلة في الأمور، وقيل: في قوة النفْس والمبادرة إلىٰ تعرُّف ما يُجهل من غير ضَعفٍ ولا تأنٍّ.

قوله: «**نَأْبُنُهُ بِرُقْيَةٍ**»[٧] قيده بضم الباء والتخفيف لا غير[٨]، أي: نتهمه

---

(١) البخاري (٤٤٢٨) من حديث عائشة، وفيه: «**وَجَدْتُ انْقِطَاعَ أَبْهَرِي مِنْ ذَلِكَ السَّمِّ**».

(٢) في (س، ظ): (فينا).

(٣) كتب فوقها في (س): (يصيبون).

(٤) في (س): (الكلل).
والبيت نسبه غير واحد لزيد الخيل. انظر: «أدب الكاتب» (ص٤٠٠)، «المخصص» ٤/ ٢٣٩.

(٥) قلت: يشير المصنف رحمه الله إلىٰ أن بعضهم قد يورد هٰذا في مادة: (بهر)، وهٰذا هو صنع القاضي عياض في «مشارق الأنوار» ١/ ٢٧٦.

(٦) «الموطأ» ١/ ٣٠٦.

(٧) البخاري (٥٠٠٧) من حديث عن أبي سعيد الخدري.

(٨) ورد بهامش (د): (وفي «الصحاح» بضم الباء وكسرها).

ونذكره ونصفه بذلك، كما في الرواية الأخرىٰ: «**نَظُنُّهُ**»[١] وأكثر ما يستعمل في الشرِّ.

وقال بعضهم: لا يقال إلَّا في الشرِّ. وقيل: بل يقال فيهما؛ وهٰذا الحديث يدل عليه، وقوله ﷺ: «**أَبَنُوا أَهْلي وأَبَنُوهُمْ**»[٢] أي: اتَّهَمُوهم وذَكَرُوهم بالسُّوء، وفي رواية الأصيلي[٣]: «**أَبَّنُوا**» بتشديد[٤] الباء[٥]، وكلاهما[٦] صواب.

قال ثابت: التَّأْبِينُ: ذكر الشيء وتتبعه.

قال الشاعر:

فرَفَّعَ أَصْحَابِي المَطِيَّ وأَبَّنُوا[٧]

---

(١) مسلم (٢٢٠١).

(٢) البخاري (٤٧٥٧)، مسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة، ولفظه: «**أَبَنُوا أهلي وَايْمُ الله ما علمت علىٰ أهلي من سوء وأَبَنُوهُم بِمَنْ**».

(٣) هو عبد الله بن إبراهيم، أبو محمد، الإمام شيخ المالكية عالم الأندلس، كتب بمكة عن أبي زيد الفقيه «صحيح البخاري»، وله كتاب «الدلائل» في اختلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي، قال القاضي عياض: قال الدارقطني: حدثني أبو محمد الأصيلي، ولم أر مثله. توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٤/ ٦٤٢، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٥٦٠ (٤١٢)، «شذارت الذهب» ٣/ ١٤٠.

(٤) في (ظ، س): (بشد).

(٥) انظر: اليونينية ٦/ ١٠٧.

(٦) في (د): (وكله).

(٧) صدر بيت للراعي النميري عجزه:

هُنيدة فاشْتاق العُيونُ اللوامح

انظره في «ديوانه» ص ٤٣، وإليه نسبه غير واحد.

قال ابن السِّكِّيت[١]: أي: ذكروها، والتخفيف بمعناه، وروي: «**أَنَّبُوا أَهْلِي**» بتقديم النون وشدِّها، كذا قيده عُبْدُوس بن محمد[٢]، وكذلك ذكره بعضهم عن الأصيلي[٣].

قال لي القاضي: وهو في كتابي منقوط من فوق ومن تحت وعليه بخطي علامة الأصيلي، ومعناه إن صحَّ: لاموا ووبخوا؛ وعندي أنه تصحيف لا وجه له هاهنا[٤].

قوله: «**أَبُو مَنْزِلِنَا**»[٥] أي: ربُّه وصاحبه، ويقال أيضًا: أبو مثوانا[٦]، والعرب تستعمل الأب بمعنىٰ: مالك الشيء[٧]، وبمعنىٰ: مبتدئه.

---

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف البغدادي النحوي، صاحب كتاب «إصلاح المنطق»، كان دينًا فاضلًا، موثقًا في نقل العربية، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٤/ ٢٧٣، «تاريخ الإسلام» ١٨/ ٥٥١ (٦٠٤)، «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ١٦.

(٢) هو عبدوس بن محمد بن عبدوس، من أهل طليطلة، أبو الفرج، رحل إلى المشرق مرتين، دخل فيها الشام، فسمع بها من أبي زيد المروزي رواية كتاب البخاري، سمع منه بعض الكتاب وأجاز له بعضه، وكان ثقة خيارًا حسن الضبط لما كتب، توفي في ذي القعدة سنة تسعين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ علماء الأندلس» (١٠٠٣)، «تاريخ الإسلام» ٢٧/ ٢٠١.

(٣) أنظر: اليونينية ٦/ ١٠٧.

(٤) «مشارق الأنوار» ١/ ٤٤-٤٥.

(٥) مسلم (٢٠٥٧)، ووقع في (ظ): (منزلها).

(٦) في (ظ): (مثواها).

(٧) ساقطة من (س).

قوله: «وإِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا»[١] أي: توقرنا وتثبتنا ولم يَرُعنا صياحهم وأبينا الفرار، كما قال الشاعر:

ثَبْتٌ إِذَا مَا صِيحَ بِالقَومِ وقَرْ[٢]

(وسنذكره بعد بأشبع من هٰذا إن شاء الله)[٣].

قول أُمِّ عَطِيَّةَ: «فَقالتْ: بِأَبِي»[٤] كذا للقابسي[٥] والأصيلي، ولغيرهما: «بِبَبِي»[٦] وقد ضبطه الأصيلي مرة هكذا، وضبطه أَبُو ذرٍّ في كتاب العيدين، وكتاب الحيض: «بِأبي»، وعنه أيضًا: «بِبَا»[٧]، وضبطه بعض الرواة عن الأصيلي: «بَابَا» بألفٍ ساكنةٍ بينهما، ووقع عند القابسي في باب: خروج الحُيّض إلى المصلىٰ: «أَمَرَنَا نَبِيُّنَا ﷺ» وكلُّ ذلك صحيح في اللغة.

---

(١) البخاري (٧٢٣٦، ٦٦٢٠، ٤١٠٦، ٤١٠٤، ٣٠٣٤، ٢٨٣٧)، مسلم (١٨٠٣) من حديث البراء.

(٢) عجز بيت للعجاج يمدح عمر بن عبيد الله بن معمر الجمحي، صدره:

بكلِّ أخلاقِ الرِّجالِ قَدْ مَهَرْ

أنظر: «الصحاح» ٢/ ٨٤٩، «تاج العروس» ٧/ ٥٩٧.

(٣) من (س).

(٤) «صحيح البخاري» (٣٢٤، ٩٨٠، ١٦٥٢).

(٥) هو علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن المعافري، الإمام الحافظ الفقيه المالكي، عالم المغرب، كان عارفًا بالعلل والرجال، وكان مصنفًا دينًا تقيًّا، وكان ضريرًا، ضبط له الأصيلي أبو محمد بمكة «صحيح البخاري» وحرره وأتقنه، توفي في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعمائة. انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٤/ ٦١٦، «وفيات الأعيان» ٣/ ٣٢٠، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٥٨ (٩٩).

(٦) في اليونينية ١/ ٧٢ أنها رواية أبي ذر الهروي عن الكشميهني.

(٧) اليونينية ٢/ ١٦٠.

قال ابن الأنباري[١]: ومعناه بأبي هو، ثم حذف لكثرة الاستعمال، قال: وهي ثلاث لغات: بأبي، وبيبي -وهو تسهيل الهمزة- وبيبا، كأنه جعله اسمًا واحدًا، وجعل آخره مثل: غضبىٰ وسكرىٰ، وأنشدوا:

أَلَا بِيَبَا مَنْ[٢] لَسْتُ أَعْرِفُ مِثْلَهَا[٣]

وقال الآخَرُ:

... أَنْ قُلْتُ يَا بِيَبَاهُمَا[٤].

قال ابن قُرْقُولٍ: وعلىٰ هٰذا تخرج رواية (من روىٰ)[٥]: «**بَابَا**» لما جعله اسمًا واحدًا، نقل فتحة الياء إلى الباء قبلها؛ لاستثقال الخروج من

---

(١) هو محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر المقرئ النحوي، الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون، قال الخطيب: كان صدوقًا دينًا من أهل السنة، صنف في علوم القرآن والغريب والمشكل والوقف والابتداء، له «الوقف والابتداء» و«المشكل» و«غريب الغريب النبوي» وغيرها، توفي ببغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٣/ ١٨١، «المنتظم» ٦/ ٣١١، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٢٧٤ (١٢٢)، «الوافي بالوفيات» ٤/ ٣٤٤.

(٢) ساقطة من (س).

(٣) صدر بيت عجزه:
وَلَوْ دُرْتُ أَبْغِي ذَلِكَ الشَّرْقَ وَالْغَرْبَا
انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» لأبي بكر الأنباري ١/ ١٤٧.

(٤) عجز بيت صدره:
وَقَالُوا جَزِعْتِ أَنْ بَكَيْتُ عَلَيْهِمَا ... وَهَلْ جَزَعٌ
انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ١٤٧. قال: وقالت امرأة من العرب ترثي ابنين لها، فذكره.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ظ).

الكسر إلى الياء، (وسكن الياء)[١]؛ لتوالي الحركات، فنطق بالكلمة علىٰ حدِّ سكرىٰ.

ومعنىٰ قولهم: بِأبي كَذَا. أي: بأبي أفديك.

قوله: «**أَرْضَعَتْنِي وأَبَاهَا ثُوَيْبَةُ**»[٢] بباء من الأبوة، هكذا هي[٣] الرواية، وصحفه بعض الأندلسيين من أصحاب أبي ذرٍّ (فقال: «**أَرْضَعَتْنِي**)[١] **وإِيَّاهَا ثُوَيْبَةُ**» وقد تقدمه لهٰذا التصحيف كثير من المتقدمين فنعي عليه، وقوله في أول الحديث: «**إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي**» يدفع كلَّ تصحيفٍ وتحريفٍ، و(قد جاء)[١] في البخاري من رواية التنيسي[٤] وبشر بن عمر[٥]: «**أَرْضَعَتْنِي وأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ**»[٦] وفي كتاب مسلم من رواية ابن رُمْحٍ: «**أَرْضَعَتْنِي وأَبَاهَا أَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ**»[٧].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ظ).

(٢) البخاري (٥١٠٦)، مسلم (١٤٤٩) من حديث أم حبيبة أم المؤمنين.

(٣) في (د، س، أ): (في).

(٤) في النسخ الخطية: (النسفي) تحريف، والمثبت من «مشارق الأنوار» ١/ ٤٦ وهو الصواب؛ فهٰذِه الرواية بهٰذا اللفظ رواها البخاري (٥١٠٧) عن شيخه عبد الله بن يوسف، هو التنيسي، أنظر ترجمته في «تهذيب الكمال» ١٦/ ٣٣٣ (٣٦٧٣).

(٥) هو ابن الحكم بن عقبة الزهراني الأزدي، أبو محمد البصري.
أنظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ١٣٨ (٧٠١). وهو ممن روىٰ له البخاري؛ لكن لم يذكر في واحد من أسانيد البخاري لهٰذا الحديث، وإنما روى البخاري هٰذا اللفظ (٥١٠١) عن الحكم بن نافع، وفي موضع لاحق (٥٣٧٢) عن يحيىٰ بن بكير. والله أعلم.

(٦) البخاري (٥١٠٧).

(٧) الذي في «صحيح مسلم» (١٤٤٩) عن ابن رمح بلفظ: «**أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ**».
وابن رمح هو: محمد بن رمح بن المهاجر بن المحرر بن سالم التجيبي، أبو عبد الله البصري. أنظر: «تهذيب الكمال» ٢٥/ ٢٠٣ (٥٢١٥).

قوله: «فَأُتِيَ بِإِبِلٍ»[١] كذا في رواية ابن السكن والْجُرْجَانِي[٢]، وفي كتاب عُبْدُوس: «بنَهْبِ إِبِلٍ»[٣]، ولغيرهم: «فَأُتِيَ بِشَائِلٍ»[٤] وهي ناقة قد ٱرتفع لبنها[٥] /٧/ وقد توصف بذلك الجماعة منها، والمسموع: شَوائِلٌ، في الجمع، والرواية الأولىٰ أوجه، كما قد وقع في سائر الروايات: «بِثَلَاثِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرىٰ»[٦]، و«بنَهْبِ إِبِلٍ» وإن كان قد ينطلق ذلك على الذكر والأنثىٰ.

وقَدْ جَاءَ في مسلم: «خُذْ هَذَيْنِ القَرِينَيْنِ»[٧]، وروي: «الْقَرِينَتَيْنِ»[٨] وعلى التأنيث قد يصح أن تكون: شَوائِل، والله أعلم.

قوله[٩] ﷺ[١٠] في حديث يَأْجُوجَ ومَأْجُوجَ: «فَيَمُرُّونَ بِإِبِلِهِمْ عَلَىٰ بُحَيْرَةِ

---

(١) البخاري (٦٧١٨) من حديث أبي موسىٰ الأشعري.

(٢) هو محمد بن محمد بن يوسف بن مكي، أبو أحمد الجرجاني، حدث بـ«صحيح البخاري» عن الفربري ببغداد وغيرها، وروىٰ عنه أبو محمد الأصيلي المغربي وأبو نعيم الأصبهاني، توفي سنة ثلاث أو أربع وسبعين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ جرجان» (٧٦٧)، «تاريخ الإسلام» ٢٦/ ٥٤٩.

(٣) البخاري (٣١٣٣)، مسلم (١٦٤٩).

(٤) وهي رواية الأصيلي وأبي ذر عن السرخسي والمستملي. ٱنظر اليونينية ٨/ ١٤٦، «فتح الباري» ١١/ ٦٠٤.

(٥) كذا في (س، د) وكتب فوقها: (صح)، وأشار في الهامش أن في نسخة: (ذنبها)، وهو ما في صلب (أ).

(٦) البخاري (٦٦٢٣)، مسلم (١٦٤٩).

(٧) مسلم (٩٤٦١/ ٨) من حديث أبي موسىٰ، وهو عند البخاري (٤٤١٥).

(٨) هي رواية أبي ذر الهروي عن الحموي والمستملي. ٱنظر: اليونينية ٦/ ٢.

(٩) ساقطة من (س).

(١٠) ساقطة من (س، د).

طَبَرِيَّةَ » كذا رأيته في أصل القاضي التَّمِيمِي[١] بخطِّ ابن العَسَّال[٢]، وروايته من طريق ابن الحَذَّاء[٣] عن ابن ماهان[٤]، وهو تصحيف، وصوابه: « **فَيَمُرُّ أَولُهُمْ** »[٥] كما للكافة.

في حديث طَلَاقِ ابن عمر مِنْ رواية ابن طَاوُسٍ عَنْ أبيهِ قال في

---

(١) هو محمد بن عيسىٰ بن حسن، القاضي، أبو عبد الله التميمي، الفقيه المالكي السبتي، سمع بالمرية «صحيح البخاري» على ابن المرابط، كان حسن السمعة، وافر العقل، مليح الملبس، تفقه به أهل سبتة وكان يسمى الفقيه العامل، تفقه عليه القاضي عياض وأناس، توفي سنة خمس وخمسمائة. انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٤/ ٥٨٤، «الصلة» ٢/ ٦٠٥، «تاريخ الإسلام» ٣٥/ ١١٣.

(٢) هو عبد الله بن فرح بن غزلون، أبو محمد، اليحصبي، الطليطلي، ابن العسال، روىٰ عن مكي بن أبي طالب وأبي عمرو الداني وطائفة، وكان متقنًا فصيحًا مفوهًا، حافظًا للحديث، خبيرًا بالنحو واللغة والتفسير، روىٰ عنه جماعة من مشيخة ابن بشكوال، توفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة، وقد نيف علىٰ الثمانين رحمه الله. انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ٢٨٥-٢٨٦ (٦٢٩)، «تاريخ الإسلام» ٣٣/ ٢١٢-٢١٣ (٢٢٧).

(٣) هو محمد بن يحيىٰ بن أحمد، أبو عبد الله التميمي، القرطبي المالكي، العلامة المحدث، كان بصيرًا بالفقه والحديث، مات في رمضان سنة ست عشرة وأربعمائة. انظر ترجمته في: «الصلة» ٢/ ٥٠٥، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٤٤٤ (٢٩٨)، «الوافي بالوفيات» ٥/ ١٩٦.

(٤) هو عبد الوهاب بن عيسىٰ بن عبد الرحمن بن عيسىٰ بن ماهان الفارسي، أبو العلاء، الإمام المحدث، حدث بمصر بـ«صحيح مسلم» عن أبي بكر أحمد بن محمد الأشقر، عن أحمد بن علي القلانسي، عن مسلم، سوىٰ ثلاثة أجزاء من آخره، فرواها عن الجلودي، توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٥٣٥ (٣٩٢)، «حسن المحاضرة» ١/ ٣٧١، «شذرات الذهب» ٣/ ١٢٨.

(٥) لفظه في «صحيح مسلم» (٢٩٣٧): « **فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُمْ** »، من حديث النواس بن سمعان.

آخِرِهِ: «**ولَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَىٰ ذَلِكَ لِأبيهِ**»[١] كذا في نسخ مسلم كلها وروايات شيوخنا، ورواه بعضهم: «**لابتَةً**[٢]» وهو تصحيفٌ من قوله: «**لِأبيهِ**» ومعناه أن ابن طاوس قال: لم أسمعه -يعني: أباه- يزيد علىٰ ذلك؛ فبينه ابن جريج الراوي عنه كما تقدم، وفسَّر الضمير في: «**لَمْ أَسْمَعْهُ**» علىٰ من يرجع، فقال: «**لِأبيهِ**» فزاده إشكالًا أوجب تصحيفه علىٰ من لم يعرفه.

وقول عبد اللهِ بْنِ الزبير:

إِيهًا والإِلَهِ تِلْكَ شَكَاةٌ[٣] ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا[٤]

---

(١) مسلم (١٤٧١).

(٢) كذا بـ(س، د) و«المشارق» ١/ ٤٧، وفي (أ، ظ)، و«إكمال المعلم» ٥/ ١٧: (لابنه) ولعله أوجه، والله أعلم.

قال النووي في «شرح مسلم» ١٠/ ٦٨: قوله: «لأبيه» بالباء الموحدة ثم الياء المثناة من تحت، ومعناه أن ابن طاوس قال: «لم أسمعه»، أي: لم أسمع أبي طاوسًا يزيد علىٰ هٰذا القدر من الحديث، والقائل: «لأبيه» هو ابن جريج، وأراد تفسير الضمير في قول ابن طاوس: «**لم أسمعه**» فمعناه: يعني أباه، ولو قال: يعني أباه. لكان أوضح.

(٣) في هامش (س) إشارة أن في نسخة: (شكاية)، وهو ما في (أ، ظ).

(٤) البخاري (٥٣٨٨)، وقوله: تِلْكَ شَكَاةٌ ...، هو عجز بيت صدره:

وَعَيَّرَهَا الواشون أني أحبها ...

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي وقد قيل أنه من إنشاء ابن الزبير، لكن المعتمد أنه أنشده متمثلًا به.

انظر «فتح الباري» ٩/ ٥٣٣.

كذا لِلنَّسفي[١] من رواة[٢] البخاري، وعند الفَرَبْرِيِّ[٣]: «**فَقَالَ: ابْنُهَا: وَالإِلَهِ**» فصحف «**إِيهًا**» بقوله: «**ابْنُهَا**» والصواب الأول، وهو وجه الكلام إن شاء الله.

و«**إِيهًا**» كلمة تصديق وارتضاء، كأنه قال: صدقتم فزيدوا من مثل هٰذِه النقيبة التي ٱعتقدتموها نقيصة، وقد تأتي: «**إِيهًا**» بمعنى الٱستكفاف إذا قرنت بـ (عن) يقال: إِيهًا عَنَّا، وإِيهِ عَنَّا، أي: كفَّ عنَّا واقطع.

في حديث الهِجْرَةِ مِنْ رواية يَحْيَىٰ بْنِ بِشْرٍ، وذَكَرَ حَدِيثَ ابن عمر وأبي بُرْدَةَ، وفيه: «**هَلْ تَدْرِي مَا قال أَبِي لِأَبِيكَ**» وفيه: «**فَقال أَبِي: لَا وَاللهِ قَدْ جَاهَدْنَا بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ**» كذا لأكثرهم في «جامع البخاري»[٤]، وعند المُسْتَمْلي[٥] والقابسي: «**فَقال: إِي وَاللهِ قَدْ جَاهَدْنَا**» بمعنىٰ: نعم،

---

(١) تحرفت في (س) إلىٰ: (للسبعي).
وهو إبراهيم بن معقل بن الحجاج، الإمام الحافظ الفقيه القاضي، أبو إسحاق النسفي، له «المسند الكبير» و«التفسير»، حدث بـ«صحيح البخاري» عنه، توفي سنة خمس وتسعين ومائتين.
انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٤٩٣ (٢٤١)، «الوافي بالوفيات» ٦/ ١٤٩

(٢) في (د، أ، ظ): (رواية).

(٣) هو محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، المحدث الثقة العالم، راوي «الجامع الصحيح» عن البخاري، سمعه منه بفربر مرتين، توفي في شوال سنة عشرين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٩٠، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١٠، «مرآة الجنان» ٢/ ٢٨٠.

(٤) «صحيح البخاري» (٣٩١٥).

(٥) هو إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي المستملي، الإمام المحدث الرحال الصدوق، راوي «الصحيح» عن الفربري، كان سماعه للصحيح في سنة أربع

الموصولة بالقسم، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣] وعند عُبْدُوسٍ «**إِنِّي وَاللهِ**» بالنونِ، وكتب في حاشيته: وعند غيري: «**فَقَالَ: لَا وَاللهِ**» وكلُّهُ تغييرٌ[١] وصوابه: «**فقال أَبُوكَ: لَا وَاللهِ**»؛ يدل عليه قول ابن عمر له: «**فَقال أَبِي: لَكِنِّي أَنَا وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ ...**» الحديث.

قوله: «**وكَفَلَهُمْ عَشَائِرُهُمْ فَأَبَوا تَكَفُّلَهُمْ**» كذا في «جامع البخاري» عند الأصيلي والقابسي وعُبْدُوس من رواة أصحاب الفَرَبْرِيّ، وهو وهمٌ وتغييرٌ مفسدٌ للمعنىٰ؛ إذ لا وجه لـ «**أَبَوا**» هاهنا، وصوابه: «**فَتَابُوا**» من التوبة كما عند أبي إِسْحَاقَ النَّسفي وأبي عَلي ابن السكن والهمداني[٢] والْهَرَوِيّ؛ يدلُّ علىٰ ذلك أول الحديث «**اسْتَتِبْهُمْ**»[٣] ثم أخبر أنهم تابوا.

عشرة وثلاثمائة، وتوفي سنة ست وسبعين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٩٢ (٣٦٢)، «النجوم الزاهرة» ٤/ ١٥٠، «شذرات الذهب» ٣/ ٨٦.

(١) وكذا قال العيني في «عمدة القاري» ١٧/ ٥٥: قوله: «**فَقَالَ أَبِي لَا والله**» كذا وقع، والصواب: «**فَقَالَ أَبُوكَ**» لأن ابن عمر هو الذي يحكىٰ لأبي بردة ما دار بين عمر وأبي موسىٰ، وقد وقع في رواية النَّسَفِي على الصواب، ولفظه: «**فَقَالَ أَبُوكَ: لَا والله**».

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن مسافر، أبو القاسم الهمداني الوهراني، المعروف بابن الخراز، راوي «صحيح البخاري» عن إبراهيم بن أحمد البلخي المستملي، توفي في ربيع الأول سنة إحدىٰ عشرة وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٤/ ٦٩٠، «الصلة» ١/ ٣١٧، «تاريخ الإسلام» ٢٨/ ٢٧٧ (١٤).

(٣) البخاري معلقًا قبل حديث (٢٢٩١) من قول جرير والأشعث لابن مسعود في المرتدين.

وفي حديث قَتْلِ أُبَيِّ بْنِ خَلَفٍ: «**ثُمَّ أَبَوْا حَتَّىٰ يَتْبَعُونَا**»[١] كذا للأصيلي، ولغيره: «**ثُمَّ أَتَوْا**» وكلاهما له وجه.

قوله: «**إِذَا صِيحَ بِنَا أَبَيْنَا**»[٢] كذا للأصيلي والسجزي[٣] بباءٍ من الإباية، ولغيرهما: «**أَتَيْنَا**»[٤] بتاءٍ من الإتيان، وكلاهما صحيح، أي: إذا صيح بنا لفزعٍ أو حادثٍ أتينا الداعي وأجبناه، أو أقدمنا علىٰ عدونا ولم يَرُعنا صياحه[٥]، كما قال ﷺ في صفة الرجل المجاهد: «**إِذَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا**»[٦].

ومَنْ رَواهُ: «**أَبَيْنَا**» بباءٍ مفردةٍ، فمعناه: أبينا الفرار وأنفنا منه وثبتنا للعدوِّ، وبالتاء من الإتيان أوجه؛ لأن في بقية الرجز: «**وإِنْ أَرَادُوا** /٨/ **فِتْنَةً أَبَيْنَا**»[٧] وتكرار الكلمة على القرب عيبٌ في الشعر معلوم.

قوله: «**إِنَّ الأُلَىٰ قَدْ أَبَوا عَلَيْنَا**» من الإباية، كذا لأكثر الرواة في حديث مسلم (عن ابن مثنىٰ)[٨].

---

(١) البخاري (٢٣٠١) عن عبد الرحمن بن عوف.

(٢) البخاري (٤١٩٦) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٣) هو عبد الأول بن عيسىٰ بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق، أبو الوقت السجزي، ثم الهروي الماليني، الشيخ الإمام الزاهد الخيّر الصوفي شيخ الإسلام، مسند الآفاق، سمع «الصحيح» من الداوودي، توفي سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة.
انظر ترجمته في: «المنتظم» ١٠/ ١٨٢، «وفيات الأعيان» ٣/ ٢٢٦، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٣٠٣ (٢٠٦).

(٤) هي رواية أبي ذر الهروي عن المستملي والكشميهني «اليونينية» ٥/ ١٣١.

(٥) في هامش (س) إشارة أن في نسخة: (صياح العدو)، وهو ما في (د، أ، ظ).

(٦) رواه مسلم (١٨٨٩) من حديث أبي هريرة.

(٧) البخاري (٢٨٣٧) من حديث البراء.

(٨) مسلم (١٨٠٣)، وما بين القوسين ساقط من (د، أ، ظ).

وعند الطَّبَرِي والْبَاجِي[١]: «قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا»[٢] من البغي وهو أصح، وكذا جاء في غير هٰذِه الرواية في الصحيحين، ومعنىٰ: «أَبَوْا عَلَيْنَا»: ٱمتنعوا من قبول ما دعوناهم إليه من الإسلام والهدىٰ، وأبوا إلَّا عداوةً لنا وتحزُّبًا علينا.

في حديث عبد اللهِ بْنِ أُبَيّ: «فَلَمَّا أَبَىٰ اللهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي جِئْتَ بِهِ»[٣] كذا لكافة الرواة[٤] وعند الأصيلي: «فَلَمَّا أَتَىٰ اللهُ بِالْحَقِّ» بإسقاط: «ذَلِكَ» من الكلام، وكلاهما له وجه؛ فمعنى الأول: أبىٰ الله تقديمه وأمضىٰ ذلك له بما قضاه من إسلام قومه وبعث نبيه، يدلُّ علىٰ ذلك قولهم: «فَلَمَّا رَدَّ اللهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ[٥]»[٦] وهو معنىٰ «أَتَىٰ» في الرواية الثانية.

قوله ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُرْسِلَ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ أَوْ آتِيَهُ فَأَعْهَدَ إليه» كذا لِأَبِي ذرٍّ[٧]، وعند بعض رواته عنه: «إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ وَآتِيَهُ» من غير شكٍّ، والصواب: «أَوْ آتِيَهُ» إن صحت الرواية بالتاء، وعند الأصيلي والقابسي

---

(١) هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث، أبو الوليد التجيبي، الأندلسي القرطبي، الباجي الذهبي، الإمام العلامة، الحافظ ذو الفنون، صاحب التصانيف، توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة. انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٤/ ٨٠٢، «الصلة» ١/ ٢٠٠، «وفيات الأعيان» ٢/ ٤٠٨، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٥٣٥ (٢٧٤).

(٢) البخاري (٢٨٣٧)، مسلم (١٨٠٣).

(٣) البخاري (٤٥٦٦) وفيه: «أَعْطَاكَ اللهُ» بدل: «جِئْتَ بِهِ» من حديث أسامة.

(٤) أشار بهامش (س): أن في نسخة: (للكافة)، وهو ما في (ظ).

(٥) في (س): (أعطاني).

(٦) البخاري (٦٢٠٧)، مسلم (١٧٩٨) من حديث أسامة.

(٧) ساقطة من (س).

والنَّسفي: «**إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ**»[١] وقيل: هو وهمٌ، وإن الأول هو الصواب.

قال ابن قُرْقُول: قلت: وعندي أن الصواب هي الثانية؛ لما رواه مسلم: «**لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدْعُوَ أَبَاكِ وَأَخَاكِ، حَتَّىٰ أَكْتُبَ كِتَابًا**»[٢] وتكون فائدة إحضار عبد الرحمن بن أبي بكر أن يكتب الكتاب، أو يكون هو وأبوه شاهدين عليه، مع أن إتيانه أبا بكر وهو في تلك الحال من شدة مرضه يبعد، والظاهر أنه تصحيف.

وفي قِصَّةِ الخَضِرِ في كتاب مسلم: «**فَقال أُبَيٌّ**»[٣] يعني: أبي بن كعب المسؤول أولًا، كذا رواه السجزي، ورواه غيره: «**فَقال: إِنِّي**» وكلاهما صحيح؛ فمن قال: «**إِنِّي**» (فهو حكاية)[٤] قول أُبَيٍّ، وقد جاء في البخاري مفسَّرًا: «**فَقال أُبَيٌّ: نَعَمْ**»[٥]، وفي رواية القابسي: «**فَقال أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: نَعَمْ**» فبيَّن بذكرِ كعبٍ أنه: أبيٌّ، وعند الأصيلي: «**فَقال (لِي)**[٦]: **نَعَمْ**».

ومِثْلُهُ في اللُّقَطَةِ مِنْ رواية أُبَيٍّ قال: «**وجَدْتُ صُرَّةً**»[٧] كذا لأكثرهم، وقال السجزي: «**إِنِّي وَجَدْتُ**» وكلاهما صحيحٌ، وأُبيٌّ هو قائل ذلك.

---

(١) البخاري (٥٦٦٦، ٧٢١٧) من حديث عائشة.

(٢) مسلم (٢٣٨٧) من حديث عائشة.

(٣) مسلم (٢٣٨٠/ ١٧٤) من حديث أُبَي بن كعب.

(٤) مكررة بـ (س).

(٥) البخاري (٧٨).

(٦) في (س): (أبي) ولعل المثبت الصواب كما في (د، أ، ظ) و«مشارق الأنوار» ١/ ٥٠.

(٧) البخاري (٢٤٣٧).

قول عائشة رضي الله عنها: «أَلَا نُعَجِّبُكَ[١] أَبَا فُلَانٍ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَىٰ حُجْرَتِي»[٢] قال القابسي: كذا في كتابي، قال: والذي أعرف: «أَتَىٰ فُلَانٌ» من الإتيان وهو الصواب؛ (لولا قوله)[٣]: «جَاءَ» وهو الأظهر في المقصد، وضبطناه في كتاب مسلم: «أَلَا يُعْجِبُكَ»[٤] بياء، وله وجه.

قوله في «الموطأ» في كتاب العَقِيقَةِ: «سَمِعْتُ أَبِي يَسْتَحِبُّ العَقِيقَةَ وَلَوْ بِعُصْفُورٍ» كذا رواه يحيىٰ[٥] ووهمَ فيه، وغيره يقول: «سَمِعْتُ أَنَّهُ تُسْتَحَبُّ»[٦] كذا أصلحه ابن وضَّاح، ورواه أبو[٧] عمر[٨]: «سَمِعْتُ

---

(١) في (س): (يُعْجِبُكَ)، وهو ما في البخاري (٣٥٦٨)، والمثبت من (د، أ، ظ) وهو ما في «المشارق» ١/ ٥٠، أما في (أ) فأهمل نقط الحرف الأول، فضلًا عن ضبط الكلمة.

(٢) البخاري (٣٥٦٨) من حديث عائشة، وفيه «... أبو فلان ...» قال العيني في «عمدة القاري» ١٦/ ١١٥ قوله: «أَبُو فُلَانٍ» كذا في رواية الأصيلي، وفي رواية الأكثرين: «أَبَا فُلَانٍ»، أما الرواية الأولىٰ فلا إشكال فيها، وأما الثانية فعلىٰ لغة من قال: لا ولو رماه بأبا قبيس.

(٣) في (أ): (لوضوح قولها).

(٤) مسلم (٢٤٩٣) من حديث عائشة، وتقدم أنه كذلك عند البخاري (٣٥٦٨).

(٥) «الموطأ» ٢/ ٥٠١.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٢٠٦ (٢١٨٨) رواية أبي مصعب الزهري.

(٧) في (س): (ابن).

(٨) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم أبو عمر، النمري، الأندلسي، القرطبي، المالكي، الإمام العلامة، حافظ المغرب، صاحب التصانيف الفائقة: «التمهيد» و «الاستذكار» وغيرها، تفقه عند أبي عمر ابن المكوى وكتب بين يديه ولزم ابن الفرضي، لم تكن له رحلة. وسمع منه عالم عظيم، مات سنة ثلاث وستين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٢/ ٣٥٢، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ١٥٣.

أُبَيًّا يَقُولُ: تُسْتَحَبُّ[١] **العَقِيقَةُ وَلَوْ بِعُصْفُورٍ** » وكلُّ هٰذِه الروايات صحيحة المعنىٰ.

وفي طَوافِ القَارِنِ في كتاب مسلم، وهو في باب: مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ، مِنْ كتاب الحَجِّ مِنَ البخاري عَنْ عُرْوَةَ: « **حَجَجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيرِ** »[٢] هكذا رويناه عن جميع شيوخنا على البدل من: « **أَبِي** » غير أن العُذْرِيّ[٣] قال فيه في كتاب مسلم: « **مَعَ ابْنِ الزُّبَيرِ** » وكذا قال فيه أَبُو الهيثم[٤] في روايته[٥]، وهو تصحيفٌ، وإنما أخبر عروة أنه حجَّ مع الزبير أبيه.

---

(١) مكررة في (س).

(٢) البخاري (١٦١٤-١٦١٥)، مسلم (١٢٣٥) باب: ما يلزم من طاف بالبيت وسعىٰ من البقاء على الإحرام وترك التحلل.

(٣) هو أحمد بن عمر بن أنس بن دلهاث بن أنس بن فلذان بن عمر بن منيب، أبو العباس العذري، الأندلسي، المربي، الدلائي، الإمام، الحافظ، المحدث، الثقة، أخذ «صحيح مسلم» عن أبي العباس بن بندار الرازي، ولازم أبا ذر الهروي، وسمع منه «صحيح البخاري» سبع مرات، توفي في شعبان سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ٦٦، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٥٦٧ (٢٩٦)، «مرآة الجنان» ٣/ ١٢٢.

(٤) هو الكشميهني: محمد بن مكي بن زارع بن هارون المروزي، حدث بـ«صحيح البخاري» غير مرة عن محمد بن يوسف الفربري، وعنه أبو ذر الهروي، توفي سنة تسع وثمانين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «الأنساب» ١٠/ ٤٣٧، «تاريخ الإسلام» ٢٧/ ١٨٩، «مرآة الجنان» ٢/ ٤٤٢.

(٥) اليونينية ٢/ ١٥٢.

وفي فَضْلِ أبي بَكْرٍ: «أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ أَجِدْكَ، قَالَ أَبِي: كَأَنَّهَا تَعْنِي المَوْتَ»[١] كذا لِلْجُلُودِي[٢] من رواية الفارسِي[٣] والسجزي، ولغيره: «قال: أَيْ» التي هي عبارة عن الشيء /٩/ وتفسير له، والأول هو الوجه وما عداه تغييرٌ؛ لأن محمد بن جبير يقوله عن أبيه: جبير بن مطعم.

وفي حديث عمرو بن لحي بن قمعة ابن خندف: «أَبَا بَنِي كَعْبٍ»[٤] كذا في كتاب مسلم لِلطَّبَرِيِّ وابن ماهان، وعند غيرهما: «أَخَا بَنِي كَعْبٍ» وهو خطأٌ؛ لأن كعبًا أحد بطون خزاعة، وهم بنو عمرو، وبهذا على الصواب ذكره ابن أبي شيبة، ومصعب الزبيري[٥] وغيرهما، فصوابه: «أَبَا بَنِي كَعْبٍ» من

---

(١) مسلم (٢٣٨٦) من حديث جبير بن مطعم.

(٢) هو محمد بن عيسىٰ بن عمرويه، أبو أحمد النيسابوري الجلودي، الإمام الزاهد القدوة الصادق، راوي «صحيح مسلم» عن إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، وختم بوفاته سماع كتاب مسلم؛ فإن كل محدث به بعده عن إبراهيم فإنه غير ثقة، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة. انظر ترجمته في: «المنتظم» ٧/ ٩٧، «تاريخ الإسلام» ٢٦/ ٤٠٤، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٣٠١ (٢١١)، «الوافي بالوفيات» ٤/ ٢٩٧.

(٣) هو عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد، الإمام، الثقة، الصالح، أبو الحسين الفارسي، ثم النيسابوري، حدث عن أبي أحمد الجلودي بـ«صحيح مسلم» سمعه منه سنة خمس وستين وثلاثمائة، وحدث عن الخطابي بـ«غريب الحديث»، وعن طائفة غيرهما، حدث قريبًا من خمسين سنة منفردًا عن أقرانه، مذكور مشهور في الدنيا، سمع منه الأئمة والصدور، توفي سنة ثمان وأربعين وأربعمائة بنيسابور، وقد استكمل خمسًا وتسعين سنة. انظر: «التقييد» ص٣٤٦، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ١٩-٢١.

(٤) مسلم (٢٨٥٦) من حديث أبي هريرة.

(٥) «نسب قريش» ص٨. ومصعب هو: ابن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، القدوة الإمام، أبو عبد الله، الأسدي الزبيري، المدني، توفي سنة سبع وخمسين ومائة. انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٨/ ٣٠٤، «تهذيب الكمال» ٢٨/ ١٨ (٥٩٨٠)، «سير أعلام النبلاء» ٧/ ٢٩ (١٣).

الأبوة، وانتصب بـ «رَأَيْتُ» التي في أول الكلام.

في الحديث: «**مَا الدُّنْيَا في الآخِرَةِ ... وأَشَارَ إِسْمَاعِيلُ بِالْإِبْهَامِ**»[١]. كذا للجميع، وعند السمرقندي[٢]: «**بِالْبَهَامِ**» وهو تصحيفٌ؛ لأن البِهَامَ جمع بَهْمَةٍ، ولا مدخل لها هاهنا.

وفي فَضْلِ عُمَرَ بْنِ عبد العَزِيزِ: «**قال: بِأبيكَ أَأَنْتَ سَمِعْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟**»[٣] هكذا الرواية عن جميع شيوخنا من رواة[٤] العُذْرِيّ، وكذا من طريق السجزي والطَّبَرِي، وعند السمرقندي: «**بِأبيكَ إِنِّي**» وليس بشيءٍ، وفي بعض الروايات عنهم: «**فَأُنَبِّئُكَ أَنِّي سَمِعْتُ**» وكذا لابن ماهان، وله وجهٌ صحيح.

وقد يأتي في هٰذِه الكتب ذكر: زينب ابنة أبي سلمة، ولبعضهم: ابنة أم سلمة، وكلاهما صحيح حيث وقع.

وفي باب مَنْ خَاصَمَ في بَاطِلٍ: «**أن زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ**»[٥] ولِلْجُرْجَانِي خاصة: «**بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ**» وكله صحيح؛ أمها أم سلمة، وأبوها أبو سلمة،

---

(١) مسلم (٢٨٥٨) من حديث المستورد بن شداد.

(٢) هو: نصر بن الحسن بن القاسم بن الفضل، أبو الليث، ويكنىٰ أيضًا: أبو الفتح، التركي الشاشي النيسابوري، رحل في كبره فسمع بنيسابور «صحيح مسلم» من عبد الغافر الفارسي، توفي سنة ست وثمانين وأربعمائة.

انظر ترجمته في: «التقييد» (٦٢٤)، «المنتظم» ٩/ ٧٩ (١٢١)، «تاريخ الإسلام» ٣٣/ ١٩٢ (٢٠٧)، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٩٠ (٥٠).

(٣) مسلم (٢٦٣٧/ ١٥٨).

(٤) في (د، أ، ظ): (رواية).

(٥) البخاري (٢٤٥٨) من حديث أم سلمة.

وهما سواء.

وفي باب[١]: ويْلٌ لِلْعَرَبِ: «بِنْتُ أبي سَلَمَةَ»[٢] ولِلسَّمَرْقَنْدِي خاصة: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ» وكله صحيح؛ أمها أم سلمة، وأبوها أبو سلمة.

وفي البخاري في حديث أُمِّ هَانِئ: «زَعَمَ ابْنُ أَبِي» لِلْحَموي[٣] خاصة[٤]، ولغيره من جميع الرواة: «ابْنُ أُمِّي»[٥] وهو أشهر، وكلاهما صحيح؛ لأنها شقيقته، والتنبيه علىٰ حرمة البطن أولىٰ؛ لقوله تعالىٰ في قصة هارون: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤].

وفي باب صَلَاةِ الضُّحَىٰ: «عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَىٰ أُمِّ هَانِئٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ»[٦] وعن ابن ماهان: «عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ» وهو وهمٌ، وصوابه: «أَبُو الدَّرْدَاءِ»، واسمه عويمر.

وفي باب كَرَاهِيَةِ أَنْ تُعْرى المَدِينَةُ: «وقال ابن زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ»[٧] كذا في أصل الأصيلي، ثم غيَّره وكتب:

---

(١) في (أ): (حديث)، وغير واضحة في (د، ظ).

(٢) البخاري (٣٣٤٦، ٣٥٩٨، ٧١٣٥)، مسلم (٢٨٨٠) من حديث زينب بنت جحش.

(٣) انظر اليونينية ١/ ٨١.

(٤) البخاري (٣٥٧، ٣١٧١، ٦١٥٨)، وهو كذلك في مسلم (٣٣٦/ ٨٢) بعد حديث (٧١٩).

(٥) مسلم (٧٢٢).

(٦) عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف بن أعين، أبو محمد السرخسي، الحموي. راوي «صحيح البخاري» سمعه من أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري بفربر في سنة ست عشرة وثلاثمائة، قال السمعاني: نزيل بوشنج وهراة، وكان رحل إلى بلاد ما وراء النهر. توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «الأنساب» ٤/ ٢٥٩، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٩٢.

(٧) اليونينية ٣/ ٢٤.

«عَنْ أُمِّهِ»[١] لأبي زيد المَرْوزِي[٢]، وكذا عند النَّسفي وأبي ذَرٍّ، وقول البخاري بعد هٰذا: «وقال هِشَامٌ: عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ» يدلُّ علىٰ أن رواية روح: «عَنْ أُمِّهِ» كالجماعة.

وفي باب لُحُومِ الحُمُرِ: «عَنْ مَجْزَأَةَ بْنِ زَاهِرٍ الأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ -وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ الشَّجَرَةَ»[٣] كذا لهم، وعند القابسي: «عَنْ أَنَسٍ» بدلًا من[٤]: «أَبِيهِ» وهو وهمٌ لا شكَّ فيه.

قال القابسي في طُرَّةِ كتابِهِ: كذا وقع في كتابي: «عَنْ أَنَسٍ»، والصواب: «عَنْ أَبِيهِ».

وفي باب الخِطْبَةِ عَلَىٰ خِطْبَةِ أَخِيهِ: «عَنِ العَلَاءِ وسُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا»[٥] كذا وقع، وهو وهمٌ؛ لأن العلاء وسهيلًا ليسا بأخوين، وصوابه: «عَنْ أَبَوَيْهِمَا» اللهم إلَّا أن تضبط الرواية: «عَنْ أَبَيْهِمَا» بفتح الباء علىٰ لغة من بنىٰ أبًا، فجعله كرحًى.

---

(١) البخاري (١٨٩٠).

(٢) هو الشيخ الإمام المفتي القدوة الزاهد، شيخ الشافعية، أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزيُّ، راوي «صحيح البخاري» عن الفربري، أكثرَ الترحال، وروىٰ «الصحيح» في أماكن، حدَّث عنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ، والدارقطني، وآخرون. مات بمرو سنة إحدىٰ وسبعين وثلاثمائة.
انظر «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٠٨-٢٠٩، «البداية والنهاية» ١١/ ٢٩٩، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٣١٣-٣١٥.

(٣) البخاري (٤١٧٣) باب: غزوة الحديبية، من حديث زاهر بن الأسود الأسلمي، في النهي عن لحوم الحُمُرِ.

(٤) في هامش (س) إشارة أن في نسخة: (عن) وهو ما في (د، أ، ظ).

(٥) مسلم (١٤١٣/ ٥٥) من حديث ابي هريرة.

الْهَمْزَةُ مَعَ التَّاءِ

«ثَوْبٌ إِتْرِيبِيٌّ»[١] ينسب إلىٰ إتريب قرية بمصر[٢].

قوله: «قَطَعَ في أُتْرُجَّةٍ»[٣]، و«مَثَلُ المُؤْمِنِ مَثَل[٤] الأُتْرُجَّةِ»[٥] كله بضم الهمزة وشدِّ الجيم، ويقال أيضًا: «أُتْرُنْجَة» وبالوجهين روي في «الموطأ»، وحكىٰ أبو زيد: «تُرُنْجَة» لغة ثالثة، والأولىٰ أفصح.

قال مالك: هي هٰذِه التي تؤكل، ولو كانت من ذهب لم تُقَوم.

وقال ابن كِنَانَةَ[٦]: كانت من ذهب قدر الحمصة يجعل فيها الطيب.

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٦٥٧: «عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ نهىٰ عن بيع وسلف ... قال مالك: ولا بأس أن يشترى الثوب من الكتان أو الشطوي أو القصبي بالأثواب من الإتريبي أو القسي أو الزيقة أو الثوب الهروي أو المروي بالملاحف اليمانية والشقائق، وما أشبه ذلك ...» الحديث.
قال القاضي: (إتريبي) بكسر الهمزة وسكون التاء وكسر الراء، بعدها باء بواحدة مكسورة. «مشارق الأنوار» ١/ ٥٣.

(٢) قال الحموي في «معجم البلدان» ١/ ٨٧: أتريب بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ساكنة وباء: اسم كورة في شرقي مصر مسماة بـ أتريب بن مصر بن بيصر بن حام بن نوح عليه السلام.

(٣) «الموطأ» ٢/ ٨٣٢.

(٤) في (د، أ، ظ): (كمثل).

(٥) البخاري (٥٤٢٧) وفيه: «كَمَثَلِ الْأُتْرُجَّةِ»، مسلم (٧٩٧) من حديث أبي موسىٰ الأشعري.

(٦) هو عثمان بن عيسىٰ بن كنانة، أبو عمرو المدني، مولىٰ آل عثمان رضي الله عنه، الفقيه، قال يحيى بن بكير: لم يكن في حلقة مالك أضبط ولا أدرس من ابن كنانة. وقال ابن عبد البر: كان من الفقهاء، وليس له في الحديث ذكر. وهو الذي جلس في مجلس مالك بعد وفاته، توفي سنة خمس وثمانين ومائة. وقيل: بعد مالك بسنتين. وقيل: غير

قال ابن قُرْقُولٍ: ولا يبعد قول مالك؛ فقد تباع في كثير من البلاد بثلاثة دراهم، فكيف بالمدينة وحين كثرت الدراهم بها؟

وقول البخاري في تَفْسِيرِ المُتَّكأ: «**وَلَيْسَ فِي كَلَامِ العَرَبِ الأُتْرُجُّ**»[١] يعني أنه لا يعرف ذلك في تفسير المُتَّكأ، لا أنه أنكر اللفظة /١٠/.

قوله: «**عَلَىٰ أَتَانٍ**»[٢] هي الأنثىٰ من الحُمُر، مفتوحة الهمزة، وفي بعض روايات البخاري: «**عَلَىٰ حِمَارٍ أَتَانٍ**»[٣] ضبطه الأصيلي على النعت أو البدل منونَين، وقد جاء: «**عَلَىٰ حِمَارٍ**»[٤] وجاء: «**عَلَىٰ أَتَانٍ**» فالأولى الجمع بينهما.

قال سراج بن عبد الملك[٥]: يكون: «**أَتَانٌ**» وصفًا للحمار، ومعناه: صلبٌ قويٌّ، مأخوذ من الأتان وهي الحجارة الصلبة، قال: وقد يكون بدل غلط.

ذلك. انظر «الانتقاء» لابن عبد البر ص٥٥، «ترتيب المدارك» ١/ ١٦٤، «تاريخ الإسلام» ١٢/ ٢٩٣.

(١) البخاري بعد حديث (٤٦٨٧).

(٢) «الموطأ» ١/ ١٥٥، البخاري (١٨٥٧)، مسلم (٥٠٤) عن ابن عباس.

(٣) البخاري (٧٦).

(٤) «الموطأ» ١/ ١٥٠، ١٥١، البخاري (١١٠٠، ١٦٥٤)، مسلم (٣٠، ٥٠٤، ٧٠٠، ٧٠٢).

(٥) هو ابن سراج بن عبد الله، الإمام أبو الحسين بن العلامة اللغوي أبي مروان، النحوي اللغوي الأخباري الأديب الشاعر، كان عالم الأندلس في وقته، روىٰ عنه القاضي عياض وغيره، توفي سنة ثمان وخمسمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ٢٢٧ (٥١٩)، «معجم الأدباء» ٣/ ٣٥٩ (٤٣٧)، «سير أعلام النبلاء» ٣٥/ ١٥٩ (١٨١)، «الوافي بالوفيات» ١٥/ ١٢٨ (١٨٣).

قال ابن قُرْقُولٍ: وقد يكون بدل بعض من كل؛ لأن الحمار يشمل الذكر والأنثىٰ كالبعير.

قال ابن سراج[١]: وقد يكون: «**عَلَىٰ حِمَارٍ أَتَانٍ**» على الإضافة أي: علىٰ حمارٍ أنثىٰ، وفحل أُتُنٍ، وفحل فحلة.

قال ابن قُرْقُولٍ: وكذا وجدته مضبوطًا في بعض الأصول عن أبي ذر.

قُلْتُ: واللفظة -أعني: لفظة: «**أَتَىٰ**»- قد تشكل في بعض المواضع، فمنه:

في حديث الهِجْرَةِ: «**أُتِينَا يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ**»[٢] أي: أُدْرِكْنَا ووُصِلَ إلينا، فهو مقصور.

وفي حديث النَّذْرِ: «**فَهُو يُؤْتِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِ**»[٣] أي: يعطي.

وفي باب كِسْوةِ المَرْأَةِ، وقول علي: «**آتَىٰ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ حُلَّةً سِيَرَاءَ**»[٤] هذا ممدود؛ لأنه بمعنىٰ أعطىٰ، و«**إِلَيَّ**» مشددة الياء، وبقية الحديث يدل عليه، وفي رواية النَّسفي: «**بَعَثَ إِلَيَّ**» وقد ضبطه بعضهم: «**بُعِثَ إِلَيَّ**» وقال بعضهم: هو وهمٌ.

قال ابن قُرْقُولٍ: بل له وجه في العربية، وفي كتاب عُبْدُوس: «**أَهْدىٰ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ**»[٥].

---

(١) في (د): (وضاح).

(٢) البخاري (٣٦١٥) من حديث البراء.

(٣) البخاري (٦٦٩٤) من حديث أبي هريرة، وفيه: «**مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِي**»، وفي «المشارق» ١/ ١٦: «**فَهُوَ يُؤْتِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يُؤْتِ**».

(٤) البخاري (٥٣٦٦).

(٥) البخاري (٢٦١٤).

قوله: «**طَرِيقٌ مِيتَاءُ**»[١] مهموز ممدود، يعني: الموت؛ لأن الناس كلهم يسلكونها، وقد تسهل، ومعناه: كثيرة السلوك عليها، مفعال من الإتيان.

قال أبو عبيد[٢]: وبعضهم يقول: «**طَرِيقٌ مَأْتِيٌّ**»: أي: يأتي عليه الناس، وهو صحيح أيضًا[٣].

وفي حديث أَكْلِ الثُّوْمِ: «**وكَانَ رَسُول اللهِ ﷺ يُؤْتَىٰ**»[٤] وتم الحديث في رواية بعضهم ولم يذكر ما الذي يؤتىٰ[٥]، وزاد في رواية: «**بِالْوحْيِ**» وفي أخرىٰ: «**يعني: يَأْتِيهِ جِبْرِيلُ**» وهو معناه هاهنا.

تَنْبِيهٌ عَلَى وهْمٍ

في كتاب التَّفْسِيرِ من البخاري: ﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]: «**أَيْ: أَعْطِيَا**» ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا﴾ [فصلت: ١١]: «**أَيْ: أَعْطَيْنَا**»[٦].

قُلْتُ: وليس هٰذا من باب الإعطاء، لكن من باب المجيء والانفعال للوجود بدليل الآية نفسها؛ ولذلك فسر المفسرون: جِيئَا بِمَا خَلَقْتُ فيكُمَا

---

(١) البخاري (٢٤٧٣) من حديث أبي هريرة، وفيه: «**الطَّرِيقُ الْمَيْتَاءُ**»، وسقطت لفظة: «**الميتاء**» عند غير واحدٍ من الرواة. انظر اليونينية ٣/ ١٣٥.

(٢) هو القاسم بن سلَّام بن عبد الله صاحب «غريب الحديث» وغيره من التصانيف، الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين.
انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ٤/ ٦٠، «تهذيب الكمال» ٢٣/ ٣٥٤ (٤٧٩٢)، «تاريخ الإسلام» ١٦/ ٣٢٠ (٣٣٠).

(٣) «غريب الحديث» ٢/ ٢٠٥.

(٤) مسلم (٢٠٥٣/ ١٧١) من حديث أبي أيوب.

(٥) في (د، أ): (يأتي).

(٦) البخاري بعد حديث (٤٨١٥) عن ابن عباس معلقًا.

وأَظْهِرَاهُ[١]، ومثله عن ابن عباس[٢]، وقد روي عن ابن جبيرٍ مثل ما ذكره البخاري، وهو يخرج علىٰ تأويل أنهما لما أمرتا بإخراج ما بثَّ فيهما من شمسٍ وقمرٍ ونجومٍ وأنهارٍ ونباتٍ ومعدنٍ وثمارٍ كان كالإعطاء، فَعُبِّرَ عن المجيء بما أُودِعَتَاهُ بالإعطاء، وقد يخرج علىٰ معنىٰ: أعطينا من أنفسنا ما ٱقتضي منا بالأمر، الذي هو بمعنى التكوين والإيجاد.

وفي باب صِفَةِ نُزُولِ الوحْيِ: «**فَلَمَّا أُتْلِيَ عَنْهُ**»[٣] علىٰ وزن أُعطي، والتاء المثناة، كذا قيده ابن عيسىٰ[٤] وابن وَرْدٍ[٥] .....

---

(١) قال القرطبي: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ أي: جيئا بما خلقت فيكما من المنافع والمصالح وأخرجاها لخلقي. ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ في الكلام حذف، أي: أتينا أمرك طائعين. وقيل: معنىٰ هٰذا الأمر التسخير؛ أي: كونا. فكانتا كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ فعلىٰ هٰذا قال ذلك قبل خلقهما، وعلى القول الأول قال ذلك بعد خلقهما، وهو قول الجمهور. «الجامع لأحكام القرآن» ١٥/ ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) رواه عنه الطبري في «التفسير» ١١/ ٩٢(٣٠٤٥٢).

(٣) مسلم (٢٣٣٥) من حديث عبادة بن الصامت.

(٤) محمد بن عيسى بن حسن، القاضي أبو عبد الله التميمي، الفقيه المالكي السبتي، سمع بالمرية «صحيح البخاري» على ابن المرابط، كان حسن السمعة وافر العقل مليح الملبس، تفقه به أهل سبتة وكان يسمى الفقيه العامل، تفقه عليه القاضي عياض وأناس توفي سنة خمس وخمسمائة.
انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٤/ ٥٨٤، «الصلة» ٢/ ٦٠٥، «تاريخ الإسلام» ٣٥/ ١١٣.

(٥) هو أحمد بن محمد بن عمر، أبو القاسم التميمي المريي، المعروف بابن ورد، كان فقيهًا حافظًا عالمًا متفننًا، أخذ العلم عن أبي علي الغساني وأبي محمد بن العيار، له «شرح البخاري» رئي منه المجلد الثاني، فيقتضي أن يكون من حساب مائتي مجلدة، توفي سنة أربعين وخمسمائة.

عن[١] الغَسَّانِي[٢]. وعنِ الفَارِسِي مثله إلَّا أنه بثاء مثلثة، وعند العُذْرِيّ من طريق الأَسَدِي[٣]: «**أُتِلَ**» بضم الهمزة وتخفيف اللام علىٰ مثال ضُرِبَ، وكان عند ابن سُكَّرَة[٤]: «**أُجْلِيَ عَنْهُ**»، وعند ابن ماهان: «**انْجَلَىٰ عَنْهُ**»، وكذا رواه البخاري[٥]، أي: ٱنكشف وذهب وفرج عنه، يقال: ٱنجلى الغمّ عنه وأجليته عنه، أي: فَرَّجْتُهُ فَتَفَرَّجَ، وأجلوا عن قتيل، أي: أفرجوا عنه، وتركوه.

انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ٨٢ (١٧٧)، «بغية الملتمس» (٢٦٢)، «تاريخ الإسلام» ٣٦/ ٥٣٢ (٤٦٨).

(١) في (س، أ): (على).

(٢) هو الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الأندلسي الجياني، الإمام الحافظ المجود الحجة الناقد، محدث الأندلس، صاحب كتاب «تقييد المهمل»، توفي ليلة الجمعة ثاني عشر شعبان، سنة ثمان وتسعين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ١٤٢، «وفيات الأعيان» ٢/ ١٨٠، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ١٤٨ (٧٧).

(٣) هو سفيان بن العاص بن أحمد بن العاص بن سفيان بن عيسىٰ، أبو بحر الأسدي المربيطري، الإمام المتقن النحوي، نزيل قرطبة، توفي في جمادى الآخرة سنة عشرين وخمسمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ٢٣٠، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٥١٥ (٢٩٨)، «شذرات الذهب» ٤/ ٦١.

(٤) في هامش (س) إشارة أن في نسخة: (السكن)، وهو ما في (أ).
وابن سكرة هو الحسين بن محمد بن فيره بن حيون بن سكرة، أبو علي الصدفي الأندلسي السرقطي، الإمام العلامة الحافظ القاضي، روىٰ عنه القاضي عياض «صحيح مسلم»، توفي سنة أربع عشرة وخمسمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ١٤٤، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣٧٦ (٢١٨)

(٥) البخاري (١٢٥) من حديث ابن مسعود.

وقال بعضهم: لعله: «**اؤْتُلِيَ**» أي: قُصِّرَ عنه، وتُرِكَ وأمسك، من قولهم: لم يأل يفعل كذا، أي: لم يُقصِّر.

وقال بعضهم: لعله «**أُعْلِيَ عَنْهُ**»، وتصحف منه: ٱنجلىٰ أو أُجلي، وكذا رواه ابن أبي خيثمة، أي: نُحِّيَ عنه، كما /١١/ قال أبو جهل: ٱعْلُ عني، أي: تنحّ عني[١].

وفي البخاري في سُورَةِ سُبْحَانَ: «**فَلَمَّا نَزَلَ الوحْيُ**»[٢]، وكذا في مسلم في حديث اليهود[٣]، وهٰذا وهم بيِّن؛ لأنه إنما جاء هٰذا الفصل عند ٱنكشاف الوحي[٤].

وفي البخاري في كتاب الٱعْتِصَامِ: «**فَلَمَّا صَعِدَ الوحْيُ**»[٥]، وهٰذا صحيح من نحو ما تقدم أولًا.

وفي حديث ٱمْرَأَةِ أبي أُسَيْدٍ في النَّبِيذِ: «**فَلَمَّا فَرَغَ أَتَتْهُ فَسَقَتْهُ**» كذا لابن الحَذَّاء، وللباقين: «**أَمَاثَتْهُ فَسَقَتْهُ**»[٦] أي: عركته ومرسته، يعني: التمر المنقوع، وهو الصواب، يقال: مست الشيء إذا مرسته بيدك فينحل، فيتمزج بالماء الذي تمرسه منه.

وفي باب الجُلُوسِ في أَفْنِيَةِ الدُّورِ: «**فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَى المَجَالِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا**»[٧] كذا عندهم عن البخاري لكافة رواة الفَرَبْرِيّ والنَّسفي،

---

(١) من (أ).

(٢) البخاري (٤٧٢١) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٣) مسلم (٢٧٩٤).

(٤) تحرفت في (س) إلىٰ: (الوجه).

(٥) البخاري (٧٢٩٧) من حديث عبد الله بن مسعود، وفيه: «**حَتَّىٰ صَعِدَ**».

(٦) البخاري (٥١٨٢)، مسلم (٢٠٠٦) من حديث سهل بن سعد.

(٧) انظر اليونينية ٣/ ١٣٢.

وهو وهمٌ وتصحيفٌ، وصوابه ما وقع في كتاب الاستئذان، وغير هٰذا الموضع: «فَإِذا[١] أَبَيْتُمْ إِلَّا الجُلُوسَ»[٢]

وفي باب الدَّلِيلِ عَلَىٰ أَنَّ الخُمُسَ لِنَوائِبِ المُسْلِمِينَ، في حديث أبي مُوسَىٰ: «فَأَتَىٰ ذِكْرُ دَجَاجةٍ» كذا لِلنَّسفي وأبي ذَرٍّ، وفي رواية الأصيلي: «فَأُتِيَ، ذَكَرَ دَجَاجَةً»[٣] علىٰ ما لم يسم فاعله، و«ذَكَرَ» فعل ماض، أي: ذكر الراوي دجاجةً، وهٰذا أشبه كما قال في غير هٰذا الباب: «فَأُتِيَ بِلَحْمِ دَجَاجٍ»[٤] وبدليل قوله في هٰذا الحديث: «فَدَعَاهُ لِلطَّعَامِ»[٥] كأنه شكَّ الراوي فيما أتي به؛ فذكر أن فيه دجاجة.

قال ابن قُرْقُولٍ: ورواية أبي ذرٍّ والنَّسفي أظهر عندي.

قوله: «كُنَّا نَمُرُّ عَلَىٰ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ، فنَأْتِي عِمْرَانَ بْنَ الحُصَيْنِ»[٦] كذا لهم في كتاب مسلم، وعند السمرقندي: «فَأَتَىٰ عِمْرَانُ» وهو وهمٌ، والأول هو الصواب؛ بدليل قوله: «إِنَّكُمْ لَتُجَاوِزُونِي إِلَىٰ رِجَالٍ ...» الحديث، وقائل هٰذا هو هشام بن عامر الذي كانوا يجاوزونه إلىٰ عمران.

---

(١) فوقها في (س): (ن) إشارة أن في بعض الروايات أو النسخ: (فإن) وهو مافي (د، أ، ظ)، وليس في الصحيحين: (فإن).

(٢) البخاري (٢٤٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري، وفيه: «أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجَالِسَ»، وكذا (٦٢٢٩) لكن فيه: «إِلَّا الْمَجْلِسَ»، وهو ما في مسلم (٢١٢١).

(٣) البخاري (٣١٣٣)، وقال الحافظ في «الفتح» ١/ ٧٤: وهو الصواب؛ فإن التقدير: أتي بدجاجة. وانظر اليونينية ٤/ ٨٩.

(٤) البخاري (٥٥١٨)، وفي مسلم (٩/١٦٤٩): «فَقُرِّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمُ دَجَاجٍ».

(٥) البخاري (٣١٣٣).

(٦) مسلم (٢٩٤٦) من حديث عمران بن حصين، وفيه: «نَأْتِي عِمْرَانَ».

قال ابن قُرْقُولٍ: ويحتمل أن يكون: «**فَآتِي عِمْرَانَ**» لكني لم أروه.

قوله: «**يَتَعَاقَبُونَ فيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ...**» الحديث[1]، وفيه: «**أَتَيْنَاهُمْ وهُمْ يُصَلُّونَ**» كذا للجمهور وهو الصواب، وللأصيلي في «موطأ يحيىٰ»: «**أَتَيْتُهُمْ**» على الإفراد، وهو وهم ولعله من الناسخ، أسقط الألف التي بعد نون الجمع.

قوله في عُمْرَةِ الحُدَيْبِيَةِ: «**فَإِنْ يَأْتُونَا كَانَ قَدْ قَطَعَ اللهُ عَيْنًا مِنَ المُشْرِكِينَ**»[2] كذا لِلْجرْجَانِي وكافة الرواة للبخاري، من الإتيان، وعند ابن السكن: «**بَاتُّونَا**» بشد التاء من البتات، يعني: قاطعونا بإظهار المحاربة، والأول أظهر هنا.

* * *

(١) «الموطأ» ١/ ١٧٠، البخاري (٧٤٢٣)، مسلم (٦٣٢) عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (٤١٧٨-٤١٧٩) من حديث عروة عن المسور بن مخرمة و مروان بن الحكم.

الْهَمْزَةُ مَعَ الثَّاءِ

قوله: «سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أُثْرَةً»[١] بضم الهمزة وإسكان الثاء، ويروىٰ: «أَثَرَة»[٢] بفتحهما[٣]، وبالوجهين قيده الجِيانِي، وبالفتح قيده غيره عن الأصيلي والطَّبَرِي وَالْهَوزنِيّ[٤]، وقيدناه عن الأَسَدِي وغيره بالضم، والوجهان صحيحان، ويقال أيضًا: «إِثْرَة» بكسر الهمزة وسكون الثاء.

قال الأَزْهَرِيُّ[٥]: وهو الاستئثار، أي: يُستأثَر عليكم بأمور الدنيا، ويُفضَّل غيركم عليكم، ولا يُجعَل لكم في الأمر نصيب[٦].

---

(١) البخاري (٣٧٩٢) من حديث أسيد بن حضير.

(٢) البخاري (٣٧٩٣) من حديث أنس، و(٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١) من حديث عبد الله ابن زيد. وعنده أيضًا (١٨٤٥) من حديث أسيد.

(٣) من (أ).

(٤) عمر بن الحسن بن عمر بن عبد الرحمن، أبو حفص، الهوزني الإشبيلي، المالكي. من أهل إشبيلية، كبير فقهائها، أخذ عن القاضي أبي عبد الله الباجي، لقي شيوخ صقلية ومصر وسمع بمكة وغيرها، وله مع القاضي أبي الوليد الباجي منازعات، سمع منه ابنه أبو القاسم. قال القاضي: وحدثنا عنه أبو محمد ابن أبي جعفر الفقيه. وقتله المعتضد عباد بإشبيلية بلدِه في جمادى الأولى سنة ستين وأربعمائة بعد أن أمر من حضر من فتيانه، فلم يقدموا عليه إجلالًا له.
انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٢/ ٤٦٣، «الصلة» ٢/ ٤٠٢.

(٥) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة، أبو منصور، الأزهري، الهروي، الشافعين العلامة اللغوي، كان رأسًا في اللغة والفقه، ثقة، ثبتًا، ديِّنًا، من تصانيفه: «تهذيب اللغة» المشهور، «تفسير ألفاظ المزني»، و«علل القراءات»، وغيرها، مات في ربيع الآخر سنة سبعين وثلاثمائة، عن ثمانٍ وثمانين سنة. انظر «وفيات الأعيان» ٤/ ٣٣٤، «مرآة الجنان» ٢/ ٣٩٥، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٣١٥.

(٦) «تهذيب اللغة» ١/ ١٢٠.

وحكي لي عن الشيخ أبي عبد الله النحوي: محمد بن سليمان[١]، عن أبي علي القالي[٢] أن الأُثرة: الشدة، وبه كان يتأول الحديث، والتفسير الأول أظهر، وعليه الأكثر، وسياق الحديث وسببه يشهد له، وهو إيثارهم المهاجرين علىٰ أنفسهم، فأجابهم عليه السلام بهٰذا.

وفي الحديث: «**فَآثَرَ الأَنْصَارُ المُهَاجِرِينَ**»[٣] أي: /١٢/ فضلوهم، وفي البيعة: «**وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ**[٤]» كله بمعنًى واحدٍ، ومنه في حديث رافعٍ: «**فَآثَرَ الشَّابَّةَ عَلَيْهَا**»[٥] يعني: على ابنة محمد بن مسلمة، وفيه: «**فَأَصْبِر عَلَى الأُثْرَةِ**» رويناه عن الجيَّانِي: «**عَلَى الأَثَرَةِ**» بالفتح، وعن غيره بالضم.

وفي حديث عائشة في مَدْفَنِ عمر: «**وَاللهِ، لَا أُوثِرُهُمْ بِأَحَدٍ أَبَدًا**»[٦] تعني غير نفسها؛ ليدفن معهما، كذا في جميع النسخ، ومعناه على القلب، أي: لا أفضل غيرهم تفضيلهم، تعني جميع الصحابة، أي:

---

(١) محمد بن سليمان أبو عبد الله النحوي الرعيني البصير، يعرف بابن الحناط حسن المكان من الأدب والشعر والبلاغة، وكان يباري ابنَ شُهَيد وله معه أخبار مشهورة ومناقضات معروفة، كان حيًّا قبل سنة ثلاثين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «الإكمال» ٣/ ٢٧٧، «الأنساب» ٤/ ٢٧١.

(٢) إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان، أبو علي البغدادي، المعروف بالقالي، صاحب «الأمالي» وله كتاب «البارع» في اللغة وكتاب «مقاتل الفرسان» وغيرها، وكان قيما باللغة، توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «الإكمال» ٦/ ٨٧، «توضيح المشتبه» ٧/ ١٩.

(٣) البخاري قبل حديث (١٤٢٦).

(٤) في النسخ الخطية: (علينا) وهو تصحيف، والمثبت من «المشارق» ١/ ١٨، وهو ما في مسلم (١٨٣٦) من حديث أبي هريرة.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٥٤٨.

(٦) البخاري (٧٣٢٨).

لا أوثر أحدًا بهم، أي: لا أكرمه بدفنه معهما، ولعله: لَا أُثِيرُهُمْ بِأَحَدٍ، أي: لا أنبش التراب حولهم لدفن أحدٍ، وتكون الباء بمعنى اللام، يقال: أثرتُ الأرض إذا أخرجتُ ترابها.

وقيل: وفي البخاري: « **لَأُوثِرَنَّهُ الْيَوْمَ عَلَىٰ نَفْسِي** »[(١)] تعني: عمر، وهٰذا من الإيثار بمعنى التقديم، وهو يشهد للقول الأول، وقول الفضل: « **لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا** »[(٢)] أي: لا أفضل.

وقول عمر في اليمين بغير الله: « **وَلَا آثِرًا**[(٣)] » أي: حاكيًا عن غيري. وفي حديث أبي سفيان مع هرقل: « **لَوْلَا الحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا عَلَيَّ كَذِبًا** »[(٤)]

---

(١) «صحيح البخاري» (١٣٩٢) عن عمر بن الخطاب.

(٢) رواه البخاري (٢٤٥١، ٢٦٠٥، ٥٦٢٠)، ومسلم (٢٠٣٠): عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِشَرَابٍ، فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ الأَشْيَاخُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: « **أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟** ». فَقَالَ الغُلَامُ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، « **لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا** ». قَالَ: فَتَلَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي يَدِهِ.
ورواه أيضًا البخاري (٢٣٦٦، ٢٦٠٢) بلفظ: « **مَا كُنْتُ لأُوثِرَ بِنَصِيبِي** ».
وقول المصنف رحمه الله: (قول الفضل). كذا سماه ابن بطال في «شرحه» ٦/ ٤٩٤.
بينما قال القاضي: جاء عند ابن أبي شيبة مفسرًا أن الغلام: عبد الله بن عباس. «إكمال المعلم» ٦/ ٤٩٩. وكذا قال النووي في «شرح مسلم» ١٣/ ٢٠١ وزاد أنه عند ابن أبي شيبة في «المسند»، ولما نظرت في مسند سهل بن سعد في المطبوع من «مسند ابن أبي شيبة» ١/ ٩٣ (١٠٨) وجدت الغلام مبهمًا كما هو في الصحيحين وسائر الكتب!
وجزم الحافظان ابن الملقن في «التوضيح» ١٥/ ٣١١، وابن حجر في «هدي الساري» ص٢٨٢ و٣٢٨، وفي «الفتح» ٥/ ٣١ أنه عبد الله بن عباس. والله أعلم.

(٣) رسمت في (س): (أُوثرا)! والعبارة ساقطة من (أ)، وغير واضحة في (ظ)، والمثبت من «صحيح البخاري» (٦٦٤٧)، و«صحيح مسلم» (١٦٤٦).

(٤) رواه البخاري (٧).

مثلثة[١] أي: يحكوه عني، ويتحدثوا به.

أثرت الحديث: مقصور الهمزة، آثُره بالمد وضم الثاء وكسرها، أثْرًا، ساكنة الثاء: حدثت به، ومنه قول حسان:

ذَهَبَ الَّذِي أَثَرَ الْحَدِيثَ بِطَعْنِهِ[٢]

وقوله: «فَيَظَلُّ أَثْرُهَا مِثْلَ الوَكْتِ»[٣] بفتح الثاء رويناه، ويقال في اللغة: آثر الجرح وأثره، وكذلك أثر الإنسان وغيره، وبقية كل شيء: أثره، والأثر أيضا: الأجل، ومنه قوله: «مَن أَحَبَّ أَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ»[٤] أي: يؤخر في أجله، وقد يراد به بقاء الذِّكْر من بعده.

وفي حديث ابن عباس: يعني ابن الزبير: «فَآثَرَ التُّوَيْتَاتِ»[٥] أي: فضلهم، يعني: أبطنًا من بني أسد، ومثله: «عَلَىٰ أَثَرِه»[٦] و«إِثْرِهِ»[٧] أي: متبعًا له بعده.

---

(١) في (س): (مثله)، والعبارة ساقطة من (د، أ، ظ)، والمثبت من «المشارق» ١/ ١٨.

(٢) هو صدر بيت لكعب بن الأشرف لا لحسان من قصيدة له في التحريض علىٰ المسلمين فرد عليه حسان ﷺ بقصيدة مطلعها:

بَكَتْ عَيْنُ كَعْبٍ ثُمَّ عُلَّ بِعَبْرَةٍ ... مِنْهُ وَعَاشَ مُجَدَّعًا لَا يَسْمَعُ

عجزه:

أَوْ عَاشَ أَعْمَىٰ مُرْعَشًا لَا يَسْمَعُ

انظر: «سيرة ابن هشام» ٢/ ٤٣٢، «دلائل النبوة» ٣/ ١٨٩. وفيهما (صَارَ) بدل (ذهب).

(٣) البخاري (٦٤٩٧، ٧٠٨٦)، مسلم (٢٣٠) من حديث حذيفة.

(٤) البخاري (٥٩٨٦) مسلم (٢٥٥٧) من حديث أنس بن مالك بلفظ: «من سره ...».

(٥) البخاري (٤٦٦٥) من حديث ابن عباس.

(٦) قطعة وردت في حديث رواه البخاري (٥٠٤) عن ابن عمر، وآخر رواه مسلم (٢٢٦٨) عن جابر، وثالث رواه مسلم أيضا (٢٤٠٣) عن أبي موسى الأشعري.

(٧) وردت في حديث رواه البخاري (٦٣٢) عن ابن عمر، وآخر رواه أيضًا (٣٦٧٤) عن

وقولهم في كتاب الحج: «**وَعَفَا الْأَثَرْ**»[١] أي: درس أثر الحُجَّاج في الأرض، ويقال: ذهب أثر الدبر من ظهور الإبل من المحامل والأقتاب، أي: علاه الشعر فغطاه، وقيل: أثر الشعث عن الحاج ونصب[٢] سفرهم.

قوله في حديث صفة المنبر: «**مِنْ أَثْلِ الغَابَةِ**»[٣] بفتح الهمزة وسكون الثاء، وهو شجر شبيه بالطرفاء لكنه أعظم منه، وقيل: هو الطرفاء نفسها.

وقول أبي قتادة في حديث الدِّرْعِ: «**إِنَّهُ لأَولُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ**»[٤] أي: اتخذته أصلًا، وأَثْلَةُ الشيء، بفتح الهمزة وسكون الثاء: أصله، ومثله: «**غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا**»[٥].

قوله: «**فَأَخْبَرَ مُعَاذٌ بِذَلِكَ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا**»[٦] أي: تحرجًا وخوفًا من الإثم.

وقوله: «**ثُمَّ أَثِمَ**»[٧] أي: حنث.

قوله: «**آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللهِ**»[٨] ممدود، أي: أعظم إثمًا، يعني: اللَّاجَّ في يمينه، الآبي من الحنث والكفارة.

أبي موسى الأشعري، وثالث رواه مسلم (٩٧٤) عن عائشة.

(١) البخاري (١٥٦٤، ٣٨٣٢)، ومسلم (١٢٤٠) من حديث ابن عباس.

(٢) فوقها في (س): (وتعب) وهو تفسير للكلمة.

(٣) البخاري (٣٧٧) من حديث سهل بن سعد.

(٤) «الموطأ» ٢/ ٤٥٤، البخاري (٢١٠٠، ٣١٤٢، ٤٣٢١، ٤٣٢٢، ٧١٧٠)، مسلم (١٧٥١).

(٥) البخاري (٢٣١٣، ٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٢) من حديث ابن عمر.

(٦) البخاري (١٢٨)، مسلم (٣٢) من حديث أنس.

(٧) «الموطأ» ٢/ ٥٨٤ من قول عمر وغيره.

(٨) البخاري (٦٦٢٥)، مسلم (١٦٥٥) من حديث أبي هريرة.

وقوله في باب الصلاة في الرحال: «كَرِهْتُ أَنْ أُؤَثِّمَكُمْ»[١] أي: أدخل عليكم الإثم، وهو الحرج؛ بسبب ما يدخل عليكم من المشقة في الخروج، فربما كان مع ذلك التسخط وكراهية الطاعة، كما في الحديث الآخر: «أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرِجَكُم»[٢].

و«الْإِثْمِدُ»[٣]: حجر أسود يكتحل به.

في صدر كتاب مسلم، في باب ذكر الأخبار الضعيفة: قوله: «وَرَدَّ مَقَالَتَهُ بِمَا يَلِيقُ بِه مِنَ الرَّدِّ أَحْرىٰ عَلَى الآثَامِ» كذا عند العُذْرِيّ، جمع إثم، و«أَحْرىٰ» بالحاء والراء، وعند ابن ماهان: «عَلَى الأَيَّامِ» وكلاهما وهمٌ لا معنىٰ له هاهنا، وصوابه ما عند الفارسي: «أَجْدىٰ عَلَى الأَنَامِ»[٤] يعني: الخليقة، أي: أنفع لهم؛ بدليل /١٣/ قوله: «وأَحْمَدَ لِلْعَاقِبَةِ».

في كتاب الحج: «اغْسِلْ أَثَرَ الخَلُوقِ وأَثَرَ الصُّفْرَة»[٥] كذا لابن السكن، ولغيره: «وأَنْقِ الصُّفْرَةَ» فجعل: «أَنْقِ» بدلًا من: «أَثَرَ» وهو أوجه، ولغيرهما: «واتَّقِ»[٦] من التقوىٰ، وهو أوجه عندي، وإن كانا بمعنىٰ واحد.

---

(١) البخاري (٦٦٨) من حديث ابن عباس.

(٢) مسلم (٥٠/٧٠٥) من حديث ابن عباس، بلفظ: «أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرِجَ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ».

(٣) بَوَّبَ به البخاري بعد حديث (٥٧٠٥).

(٤) مقدمة «صحيح مسلم» ص٢٣ باب: مَا تَصِحُّ بِهِ رِوَايَةُ الرُّوَاةِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَىٰ مَنْ غَلِطَ فِي ذَلِكَ.

(٥) مسلم (١١٨٠) من حديث يعلىٰ بن أمية؛ لكن فيه: «اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الصُّفْرَةِ، أَوْ قَالَ: أَثَرَ الْخَلُوقِ». كذا على الشك.

(٦) اليونينية ٣/٦.

تقدم في حديث ابن عباس: «**فَآثَرَ التُّوَيْتَاتِ**»[١] كذا للكافة من الإيثار وهو التفضيل، وعند القابسي وفي كتاب عبدوس: «**فَأَيْنَ التُّوَيْتَات؟**» قلت: وهو تصحيف قبيح، والأول هو الصواب، أي: فضلهم عليَّ، وهم من ذكر بعدهم: بطون من بني أسد، كما تقدم قبل.

وقوله في الضيافة: «**وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهُ حَتَّىٰ يُؤْثِمَهُ**»[٢] كذا لجمهورهم، ومعناه: يُدخل عليه الإثم؛ من الضجر به، كما في الرواية الأخرىٰ: «**حَتَّىٰ يُحْرِجَهُ**»[٣] فيكون حرجه سبب كلام يقوله، أو فعل يفعله يؤثم به، وفي بعض نسخ مسلم لبعض رواته: «**حَتَّىٰ يُؤْلِمَهُ**» من الألم، وهو قريبٌ من الأول إن صحت به الرواية، والأظهر أنه تصحيفٌ من: «**يُؤْثِمَه**».

وفي كتاب التفسير من البخاري: «﴿وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾ [التوبة: ٤٩] أي: **لَا تُؤَثِّمْنِي**»[٤] كذا لابن السكن، وعند الجُرْجَانِي والمستملي: «**تُوهِّنِّي**»[٥] بهاءٍ مشددة ونون بعدها، وللمروزي والحَمُّوي وأبي الهيثم: «**تُوبِّخْنِي**»[٦] والصواب هو الأول، -يعني ما لابن السكن: «**لا تؤثمني**»- بدليل نزول الآية التي قال المنافق فيها ما قال.

---

(١) البخاري (٤٦٦٥).

(٢) مسلم (٤٨) من حديث أبي شريح الخزاعي.

(٣) «الموطأ» ٢/ ٩٢٩، البخاري (٦١٣٥).

(٤) في (أ): (تؤلمني) وهو تصحيف، وضبطت في (س): (تُؤْثِمْنِي) بإسكان الهمزة وتخفيف المثلثة، والصواب ما أثبتناه، وانظر «فتح الباري» ٨/ ٣١٤.

(٥) اليونينية ٦/ ٦٣

(٦) البخاري معلقًا قبل حديث (٤٦٥٤).

وقوله في التفسير: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]: «**آثَامَهَا**»[١] كذا في جميع نسخ البخاري.

قال القابسي: لا أدري ما هٰذا، وأيُّ آثام للحرب توضع؟!

قال ابن قُرْقُولٍ: ما قاله البخاري صحيح؛ والمراد: آثام أهلها المجاهدين. وقيل: حتىٰ تضع الحرب أهل الآثام فلا يبقىٰ مشركٌ.

قال الفَرَّاء[٢]: الهاء في: ﴿أَوْزَارَهَا﴾ تعود علىٰ أهل الحرب، أي: آثامهم، ويحتمل أن تعود إلى الحرب، وتكون: ﴿أَوْزَارَهَا﴾: سلاحها[٣].

* * *

(١) البخاري معلقًا قبل حديث (٤٨٣٠).

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الفراء الأسدي مولاهم، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة، له مؤلفات عديدة منها «معاني القرآن» و«المذكر والمؤنث». توفي سنة سبع ومائتين.
انظر ترجمته في: «الثقات» لابن حبان ٩/ ٢٥٦، «تاريخ بغداد» ١٤/ ١٤٩.

(٣) «معاني القرآن» ٣/ ٥٧-٥٨.

الْهَمْزَةُ مَعَ الجِيمِ

قوله: «**نَارٌ تَأَجَّجُ**»[١] أي: تشتعل، أَجَّت النار أجيجًا: ٱتقدت فسُمِع لها صوتٌ.

قوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ آجِرْنِي**»[٢] بالمد وكسر الجيم، وبالقصر أيضًا وتسهيل الهمزة[٣] أو تسكينها مع ضم الجيم، يقال: أَجَرَهُ الله -بالقصر- يأْجُرُه ويأْجِرُه، وآجَرَه بالمد، وأنكر الأَصْمَعِيُّ[٤] المدَّ. ومِثْلُهُ مِنْ إِجَارَةِ الأَجِيرِ.

فأما قوله لأم هانئ: «**قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ**»[٥]، و«**أَجَرْنَا أَبَا بَكْرٍ**»[٦]، فليس من هٰذا؛ بل من الجوار، يقال منه: أَجَارَهُ يُجِيرُه جُوارًا وجِوارًا وإِجَارةً.

قوله: «**أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَجْلَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ**»[٧] وكذلك في باب النهي عن المناجاة: «**أَجْلَ أَنْ يُحْزِنَهُ**»[٨] كله بمعنىٰ: من أجل ذلك، أي من سببه، وقد

---

(١) مسلم (٢٩٣٤) من حديث حذيفة.

(٢) «الموطأ» ١/ ٢٣٦، مسلم (٩١٨) من حديث أم سلمة.

(٣) أُشير في هامش (س) أن في نسخة: (المدة)، وهو ما في (د، أ).

(٤) عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي الأصمعي أبو سعيد، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح والنوادر، مات سنة خمس عشرة ومائتين.
«الثقات» ٨/ ٣٨٩، «تهذيب الكمال» ٨/ ٣٨٢.

(٥) «الموطأ» ١/ ١٥٢، البخاري (٣٥٧، ٣١٧١، ٦١٥٨)، مسلم (٣٣٦/ ٨٢) بعد (٧١٩) من حديث أم هانئ..

(٦) البخاري (٢٢٩٧، ٣٩٠٥) من حديث عائشة.

(٧) البخاري (٦٨١١) من حديث عبد الله بن مسعود، وفيه: «**مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ**».

(٨) البخاري (٦٢٩٠)، مسلم (٢١٨٤) من حديث ابن مسعود.

يقال في هٰذا: إجل ومن إجل وهي لغة أخرىٰ؛ وأما: أَجَلْ[١] بمعنىٰ: نعم، فبفتح الهمزة والجيم وتخفيف اللام مع السكون، وهي كلمة مبنية على الوقف، وكذا: الأَجَلُ الذي هو منتهى المدة.

وقوله في السلام على القبور: «**أَتَاكُمْ مَا تُوعَدُونَ غَدًا مُؤَجَّلُونَ**»[٢] هو من الأجل الذي هو الغاية.

وقوله في روح المؤمن والكافر: «**انْطَلِقُوا بِهِ**[٣] **إِلَىٰ آخِرِ الأَجَلِ**»[٤] أي: إلىٰ منتهىٰ مستقرِّ أرواحهما: للمؤمن من سدرة المنتهىٰ، وللكافر من سجين، جعل المنتهىٰ لعلوِّ هٰذا، ونزول الآخر، كغاية الأجل للأجل علىٰ ما جاء في الأخبار الأخر، ومفهوم كتاب الله ﷻ.

قوله: «**أُجُمِ حَسَّانَ**»[٥] بضم الهمزة، وهو الحصن، وجمعه آجامٌ، وإجامٌ أيضًا.

قوله: «**وكَانَ بُطْحَانُ يَجْرِي نَجْلًا، تعني: مَاءً آجِنًا**»[٦] الماء الآجن: هو المتغير الريح، يقال: أَجِنَ الماء وأَجَنَ، كذا جاء في البخاري في تفسير الحديث وهو غير صحيح، والنَّجْلُ: الماء النابع الجاري قليلًا. وسنذكره في باب النون إن شاء الله.

---

(١) ورد بهامش (س): (أَجَلْ) يقع في جواب الخبر مخففة له، يقال لك: قد كان أو يكون كذا، فتقول: أجل. ولا تصلح في جواب الاستفهام، وأما: (نعم) فمخففة لكل كلام.

(٢) مسلم (٩٧٤) من حديث عائشة.

(٣) في (س، د، ظ): (بهما)، وفي (أ): (بها)، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٤) مسلم (٢٨٧٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) مسلم (٢٨٩٥) من حديث أُبَيِّ بن كعب.

(٦) البخاري (١٨٨٩) من حديث عائشة.

وهْمٌ

ذُكِرَ في البخاري في أيام الجاهلية: «**أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ ٱسْتَأْجَرَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ**» كذا لهم /١٤/، وعند الأصيلي وحده: «**اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ**»[(١)] وهو الصواب؛ وعليه يدل بقية الحديث، فتأمله.

وفي حديث الثلاثة أصحاب الغار: «**كُلُّ مَا تَرىٰ مِنْ أَجْرِكَ**»[(٢)] كذا لهم، وعند المَرْوزِي: «**مِنْ أَجْلِكَ**»[(٣)] وكلاهما صحيح، أي: من أجرك أصله، ومنه نما وكَثُرَ، يعني: أجره الذي كان ترك عنده، وهو الفَرقُ من الذرة، ومن رواه: «**مِنْ أَجْلِكَ**» يعني: أن من أجلك أنميته وأثمرته.

وفي الإِجَارَةِ: «**اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الأَجْرَ**» كذا للأصيلي، ولغيره: «**فَبَيَّنَ لَهُ الأَجَلَ**»[(٤)] وكلاهما صحيح، واللام أوجه؛ لموافقة الآية التي ذكرت في الباب[(٥)] في خبر موسىٰ وشعيب عليهما السلام: ﴿أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧] فبيَّن له أجل الإجارة.

وفي حديث ابن[(٦)] عمر: «**كَانَ يَأْجُرُ الأَرْضَ**»[(٧)] كذا للأصيلي وغيره من سائر الرواة، ووقع عند السمرقندي وحده: «**يَأْخُذُ الأَرْضَ**» وهو

---

(١) البخاري (٣٨٤٥) من حديث ابن عباس.

(٢) البخاري (٢٢٧٢) من حديث ابن عمر.

(٣) اليونينية ٣/ ٩١.

(٤) البخاري بعد حديث (٢٢٦٦).

(٥) أشار في هامش (س) أن في نسخة: (الكتاب)، وهو ما في (د، أ).

(٦) تحرفت في النسخ الخطية إلىٰ: (أن)، والمثبت من (أ)، وهو الصواب الموافق ما في «صحيح مسلم»، و«مشارق الأنوار» ١/ ٦٣.

(٧) مسلم (١٥٤٧/ ١١١).

تصحيف، وقيل: صوابه: «يُؤَاجِرُ الأَرْضَ» من الإجارة، وقد تقدم ذكر اللغتين: آجرَ وأجرَ.

* * *

الْهَمْزَةُ مَعَ الحَاءِ

قوله: «شُدُّوا الرِّحَالَ -يعني: للحج- فَإِنَّهُ أَحَدُ الجِهَادَيْنِ»[١] كذا الرواية، وصحفه بعضهم: «آخِرُ الجِهَادَيْنِ».

وقوله ﷺ: «إِلَىٰ مِائَةٍ لَا يَبْقَىٰ عَلَىٰ ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»[٢] يفسره قوله في الحديث الآخر: «مِمَّنْ هُو حَيٌّ حِينَئِذٍ»[٣].

وهْمُ

في حديث المِقدَاد: «إِحْدىٰ سَوْآتِكَ»[٤] كذا لأكثر شيوخنا، وعند ابن الحَذَّاء والهَوْزَنِي، عن ابن ماهان: «أَخْبِرْنِي سَوْآتِكَ يَا مِقْدَادُ»، وعند ابن الحَذَّاء: «شرابك» مكان: «سوآتك»، والصواب هو الأول، أي:

---

(١) البخاري (١٥١٦) معلقًا عن عمر.

(٢) البخاري (١١٦، ٥٤٦، ٦٠١)، مسلم (٢٥٣٧) من حديث ابن عمر، وفيه: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَىٰ مِمَّنْ هوَ عَلَىٰ ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ».

(٣) رواه أحمد ١/ ٩٣ و١٤٠، وأبو يعلىٰ ١/ ٣٦٠ (٤٦٧)، والطبراني ١٧ (٦٩٣)، وفي «الأوسط» ٦/ ٨١ (٥٨٥٩)، والحاكم ٤/ ٤٩٨ من طريق المنهال بن عمرو، عن نعيم بن دجاجة أنه قال: دخل أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري علىٰ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال له علي: أنت الذي تقول: لا يأتي على الناس مائة سنة وعلى الأرض عين تطرف؟ إنما قال رسول الله ﷺ: «لا يأتي على الناس مائة سنة وعلى الأرض عين تطرف ممن هو حي اليوم» والله إن رجاء هٰذِه الأمة بعد مائة عام. هٰذا لفظ أحمد. قال الهيثمي في «المجمع» ١/ ١٩٨: رجاله ثقات. وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند» (٧١٤، ٧١٨، ١١٨٧): إسناده صحيح. وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٩٠٦).

(٤) البخاري (٢٠٥٥).

إن ضحكك وما صنعت من إحدىٰ فعلاتك السيئة، وجاء في بعض النسخ: «**مَا شَأْنُكَ يَا مِقْدَادُ؟**» وكله تغيير إلَّا الأول: «**(إِحْدَىٰ سَوْآتِكَ يَا مِقْدَادُ)**[1]».

وفي حديث علامات النبوة: «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَىٰ أَحَدِكُمْ زَمَانٌ، لأَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ ...**» الحديث[2]، كذا لكافتهم، وعند المَرْوزِي في عرضة بغداد: «**عَلَىٰ أَحَدِهِمْ**» والأول أصوب وكذا رواه مسلم، وفيه في كتاب مسلم إشكال في حرف آخر سيأتىٰ ذكره إن شاء الله في موضعه.

وفي حديث جبير: «**إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وبَنُو المُطَّلِبِ شَيْءٌ أَحِدٌ**» كذا للمَرْوزِي، ولغيره: «**واحِدٌ**»[3] وهو الصواب؛ لأن أحدًا قَلَّما تستعمل إلَّا مع النفي، وقد قيل: هما بمعنىٰ واحد. وقيل[4]: بينهما فرق وهو أن الأحد هو المنفرد بشيءٍ لا يشارك فيه. وقيل: الأحد مختصٌّ لا يوصف به إلَّا الله وحده، ولا يقال: رجل أحد. وقيل: الواحد هو المنفرد بالذات، والأحد المنفرد بالمعنىٰ؛ ولذلك جاء في أسماء الله تعالى: الواحد الأحد. وقيل: الفرق بينهما أن واحدًا اسم لمفتتح العدد، وأحدًا لنفي ما يذكر معه من العدد، قالوا: وأصل أحد: وَحَد.

* * *

(١) أشار فوقها في (س) أنها من نسخة، وهي ساقطة من (د، أ، ظ).

(٢) البخاري (٣٥٨٩)، مسلم (٢٣٦٤) من حديث أبي هريرة.

(٣) البخاري (٣١٤٠، ٣٥٠٢، ٤٢٢٩).

(٤) ورد بهامش (س) هنا ما نصه: مطلب: تحقيق الفرق بين لفظ الواحد والأحد.

الْهَمْزَةُ مَعَ الخَاءِ

قوله ﷺ: «**تَأْخُذَ أُمَّتِي بِإِخَذِ القُرُونِ قَبْلَهَا**» كذا ضبطه بعضهم جمع: إِخْذَة، مثل: كِسْرَة وكِسَر، وكذا ذكره ثعلب، ومعناه الطرق والأخلاق، يقال: ما أخذ إِخْذَه، بالكسر، أي: ما قصد قصده، وإِخْذ القوم: طريقهم وسبيلهم.

وقال غيره: يقال: جاء بنو فلان، ومن أَخَذَ إِخْذَهُم وأَخْذَهُم وأُخْذَهُم، وقد ضبطه أكثر الرواة بفتح الهمزة وسكون الخاء[1]، أي: يسلكون سبيل القرون المتقدمة، ويفعلون أفعالهم، ويتناولون من الدنيا مثل ما تناولوا، وهٰذا كقوله: «**لَتَسْلُكُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ**»[2] وفي حديثٍ آخر في أهل الجنة: «**وأَخَذُوا أَخَذَاتِهِم**»[3] أي: سلكوا طرقهم إلىٰ درجاتهم، وحلوا محالهم، وقد يكون معناه: حَصَّلُوا كرامة ربهم، وحاذوا ما أعطوا منها.

قوله: «**يُؤَخَّذُ عَنِ ٱمْرَأَتِهِ**»[4] أي: يحبس عنها /١٥/ فلا يقدر علىٰ جماعها، والأُخذة: رقية الساحر، وأصله من الربط والشد، ومنه سمي الأسير: أخيذًا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَخُذُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] أي: ٱئسروهم.

---

(١) البخاري (٧٣١٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) رواه الطبراني ١٧/ (٣)، والحاكم في «المستدرك» ١/ ١٢٩ وضعفه - عن عمرو بن عوف المزني، بهٰذا اللفظ. ورواه البخاري (٣٤٥٦، ٧٣٢٠)، مسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري، بلفظ: «**لَتَتَّبِعُنَّ**».

(٣) مسلم (١٨٩) عن المغيرة بن شعبة.

(٤) البخاري قبل حديث (٥٧٦٥) معلقًا عن قتادة.

وقول مَاعِزٍ: «إِنَّ الأَخِرَ زَنَىٰ»[١] هي قصيرة الألف، وبعض المشايخ يمد الألف، وكذا رُوي عن الأصيلي في «الموطأ» وهو خطأ، وكذلك من فتح الخاء، ومعنىٰ «الْأَخر» بالقصر: الأبعد على الذم، ويقال: الأرذل الخسيس، ومثله في الحديث: «الْمَسْأَلَةُ أَخِرُ كَسْبِ المرْءِ»[٢] مقصور أيضًا، أي: أرذله وأدناه، وإن كان الخطابي قد رواه بالمد، وحمله علىٰ ظاهره وأن معناه: ما دمتم[٣] تقدرون علىٰ معيشةٍ من غير السؤال، فلا تسألوا؛ وإنما المسألة آخر شيءٍ يكتسب به الإنسان حين لا يجد سواها، والثاني علىٰ طريق الخبر: أن من سأل اعتاد السؤال، فلم يشتغل بغيره؛ فتكون المسألة معتمده بقية عمره[٤].

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٨٢٠، وفيه: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَقَالَ لَهُ: ...» الحديث. وليس فيه ذكر ماعز، وكذا ذكره القاضي في «المشارق» ١/ ٦٦ دون تسمية الرجل.
قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢٣/ ١٢٤: قال الأخفش: كنىٰ عن نفسه فكسر الخاء، وهٰذا إنما يكون لمن حدث عن نفسه بقبيح يكره أن ينسب ذلك إلىٰ نفسه.
وما ذكره المصنف أنه ماعز صواب؛ جزم به النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٣١٥، وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» ١/ ٢٠٣.
وقال الحافظ السيوطي في «تنوير الحوالك» ١/ ١٦٦: هو ماعز باتفاق الحفاظ.

(٢) رواه الطبراني في ١٨/ (٨٧٠)، والحاكم ٣/ ٦١٢ من طريق محمد بن يزيد الواسطي، عن زياد الجصاص، عن الحسن، عن قيس بن عاصم المنقري، مرفوعًا.
قال الهيثمي في «المجمع» ٣/ ١٠٧-١٠٨: فيه زياد الجصاص، وفيه كلام، وقد وثق.
ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٥٣) من طريق الصعق بن حزن، عن القاسم بن مطيب، عن الحسن، به. قال الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٩٥٣): حسن لغيره.
وقد جاء في مطبوعات هٰذِه المصادر: «آخر» بالمد.

(٣) كذا بـ(س) و«غريب الحديث» للخطابي، وفوقها بـ(س): (كنتم)، وهو ما في (د، أ، ظ).

(٤) «غريب الحديث» ٢/ ٥٦٠.

وقيل: الأخير، بالياء هو الأبعد، والأخر بالقصر من غير ياء هو الغائب.

وفي «تفسير ابنِ مُزَيْنٍ»[١]: «**الْأَخِرُ**» بالقصر: اللئيم، وقيل: هو البائس الشقي، وأما الآخِر بالمد: وهو ضد الأول. وكذلك الأخير، بمعنى: المتأخر، ضد المتقدم. وكذلك: الآخَر -بفتح الخاء والمد- وهو غير المذكور قبله، ومنه: «**أَمَرَ أُنَيْسًا أَنْ يَأْتِيَ ٱمْرَأَةَ الآخَرِ**»[٢] بالمد والفتح: ٱمرأة الرجل الآخر الذي خاصمه، ورواه ابن وضاح: «**الْأَخِيرِ**».

وفي حديث الصلاة على ابن أُبَيٍّ: «**أَخِّرْ عَنِّي يَا عُمَرُ**»[٣] أي: أخر عني رأيك أو قولك أو نفسك، فاختصر إيجازًا وبلاغةً.

وفي حديث الإسراء، في ذكر البيت المعمور: «**إِذَا خَرَجُوا منه لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ**»[٤] كذا رويته برفع الراء وفتحها، ومعناه: أنه آخر دخولهم إياه، كأنه قال: ذلك آخر ما عليهم أن يدخلوه، يقال: لقيته آخريًّا، وبآخَرة وبآخِرة بالفتح والكسر معًا[٥]، والضم في الراء[٦] أوجه،

---

(١) هو يحيىٰ بن إبراهيم بن مزين، القرطبي الفقيه، أحد الأعلام بالأندلس، كان حافظًا «للموطأ» قائمًا عليه، فقيهًا مفتيًا مصنفًا، له تواليف منها: «تفسير غريب الموطأ»، و«تفسير علل الموطأ»، و«أسماء رجال الموطأ»، و«فضائل القرآن»، توفي سنة تسع وخمسين ومائتين.

انظر «تاريخ علماء الأندلس» ٢/ ١٨١ (١٥٥٨)، «تاريخ الإسلام» ١٩/ ٣٦٧ (٥٦٨).

(٢) «الموطأ» ٢/ ٨٢٢، البخاري (٦٨٤٢، ٦٨٤٣) من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد.

(٣) البخاري (١٣٦٦، ٤٦٧٢) من حديث عمر.

(٤) البخاري (٣٢٠٧)، مسلم (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة، وفيه: «**يعودوا فيه**».

(٥) كذا بالنسخ الخطية، وعبارة القاضي في «المشارق» ١/ ٦٦-٦٧: بالفتح والكسر معًا في الهمزة، والخاء مفتوحة.

(٦) في (د، أ، ظ): (الرواية)، وهو صحيح أيضًا.

والفتح فيها على الظرف، ومعنىٰ: «**مَا عَلَيْهِمْ**» أي: من دخوله.

وفي الحديث: «**آخِرَةُ الرَّحْلِ**»[١] ممدود، وهو عود في مؤخره، وهو ضد قادمته، وفي بعض الأحاديث: «**مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ**»[٢] بكسر الخاء وسكون الهمزة، وبالوجهين ذكره أبو عبيد، وضبطه الأصيلي بخطه مرة في البخاري: «**مَوْخِرَةُ الرَّحْلِ**» بفتح الميم وإسكان الواو وكسر الخاء، ورواه بعضهم: «**مُؤَخِّرةُ**» وأنكره ابن قتيبة[٣].

وقال ثابت: مؤخرة الرحل ومقدمته، ويجوز: قادمته وآخرته.

وقال ابن مكي: لا يقال: مُقْدِم ولا مُؤْخِر بالكسر إلَّا في العين، وأما في غيرها فبالفتح لا غير.

قوله: «**أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ**»[٤] أي: المنزل الأشياء منازلها، تقدم ما شئت من مخلوقاتك وتؤخر، وتقدم مَنْ شئت مِنْ عبادك بتوفيقك، وتؤخر مَنْ شئت بخذلانه.

---

(١) البخاري (٥٩٦٧، ٦٥٠٠) من حديث معاذ، ومسلم (٥١٠) من حديث أبي ذر.

(٢) مسلم (٣٠) عن معاذ، و(٤٩٩) عن طلحة بن عبيد الله، و(٥٠٠) عن عائشة، و(٥١١) عن أبي هريرة، و(١٢١١) عن عائشة.

(٣) عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد القتبي الكاتب، الدينوري، كان ثقة، دينا، فاضلا، وهو صاحب التصانيف المشهورة منها «غريب القرآن» «غريب الحديث» «مشكل القرآن» «أدب الكتاب» وغير ذلك، سكن ابن قتيبة بغداد وروى فيها كتبه إلى حين وفاته، وقيل: إن أباه مروزي وأما هو فمولده بغداد، وأقام بالدينور مدة فنسب إليها. مات سنة سبعين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٠/ ١٧٠، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٩٦.

(٤) البخاري (١١٢٠، ٦٣١٧) من حديث ابن عباس، والبخاري أيضًا (٦٣٩٨)، مسلم (٧٧١) من حديث علي، ومسلم (٢٧١٩) من حديث أبي موسىٰ.

قوله ﷺ: «**شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا**»[١] جاء مفسرًا في حديث آخر: «**هُودٌ وَالوَاقِعَةُ وَالمُرْسَلَاتُ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**»[٢] سمَّاها أخوات؛ لشبهها في الإنذار، وقيل: لأنهن مكيّات بمكة، كالميلاد للإخوة، وقيل: الذي شيبه منها ما فيها من ذكر أهوال يوم[٣] القيامة، وقيل: بل شَيَّبَه قوله تعالىٰ في هود: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢] والأول أظهر.

وقوله في حديث ابن عمر[٤]: «**يَتَأَخَّىٰ مُنَاخَ رَسُولِ اللهِ ﷺ**» أي: يتحرىٰ

---

(١) رواه أبو يعلىٰ ٢/ ١٨٤ (٨٨٠)، والطبراني ٢٣/ (٣١٨)، والدارقطني في «العلل» ١/ ٢٠٦ من طريق محمد بن بشر، عن علي بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، مرفوعًا.
ورواه الطبراني ١٧/ (٧٩٠) من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة ابن عامر، به. قال الهيثمي في «المجمع» ٧/ ٣٧: رجاله رجال الصحيح.
وصححه والذي قبله الألباني في «صحيح الجامع» (٣٧٢٠).

(٢) رواه الترمذي (٣٢٩٧)، والحاكم ٢/ ٣٤٣ من طريق شيبان، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله قد شبت ... الحديث.
قال الترمذي: حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث ابن عباس إلَّا من هٰذا الوجه.
وقال الحاكم: حديث صحيح علىٰ شرط البخاري و لم يخرجاه.
قلت: وفي الباب عن أبي بكر نفسه، وسهل بن سعد، وغيرهما.
قال البزار في «البحر الزخار» ١/ ١٦٩: قد روي عن النبي ﷺ من وجوه أن أبا بكر قال للنبي ﷺ: أراك قد شبت. ثم قال: والأخبار مضطربة أسانيدها عن أبي إسحاق.
ونقل حمزة بن يوسف السهمي في «سؤالاته» عن الدارقطني قال: «**شيبتني هود والواقعة**» معتلة كلها. لكن الحديث صححه آخرون؛ فذكره ابن دقيق العيد في «الاقتراح» ص١٠٥ عن ابن عباس وصححه، وحسنه السيوطي في «الدرر المنتثرة» ص٨٥، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩٥٥).

(٣) من (د، أ).

(٤) في (د): (عباس).

ويقصد، ويقال: «يَتَوَخَّىٰ»[١] بالواو أيضًا[٢].

الْوهْمُ

في حديث عائشة رضي الله عنها: «فكانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَهُ أَخَواتُها وبَنَاتُ أُخْتِها» كذا لابن وضَّاح بتاء أخت الدال -إما بروايةٍ أو بإصلاحٍ- وفي كتاب محمد بن عيسىٰ في حديث عبد الرحمن بن القاسم، وعنده ٱختلاف أيضًا في حديث ابن شهابٍ، وعند غيره من شيوخنا: «أَخِيهَا»[٣] بالياء أخت الواو بغير خلافٍ، وهو صواب الكلام، وإن كان معنى الروايتين /١٦/ في الفقه واحدًا، ومما لا يختلف فيه العلماء، وإنما ٱختلفوا في لبن الفحل إذا أرضعت زوجته أو أمته لا ابنته، كما قال في الحديث الآخر: «فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَهُ أَخَواتُهَا وبَنَاتُ أَخِيهَا ولَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَهُ نِسَاءُ إِخْوتِهَا»[٤].

وقوله: «يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّي أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ أَرْبَعًا»[٢] وفيه: «فَلَمَّا ٱنْصَرَفْنَا أَخَذْنَا نَقُولُ: مَا قال رَسُولُ ﷺ» هكذا لكافتهم، أي: جعلنا وتناولنا[٥]

---

(١) البخاري (١٥٣٥) من حديث موسىٰ بن عقبة قال: حدثني سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه رُئِيَ وهو في مُعَرَّسٍ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ببطن الوادي، قيل له: «إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ». وقد أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ يَتَوَخَّىٰ بِالْمُنَاخِ الذي كان عبد الله يُنِيخُ؛ يَتَحَرَّىٰ مُعَرَّسَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وهو أَسْفَلُ من المسجد الذي ببطن الوادي، بينهم وبين الطريق وَسَطٌ من ذلك.

(٢) في (س): (أيضًا بالواو). وزاد في «المشارق» ١/ ٦٨ فقال: وهو الأصل.

(٣) «الموطأ» ٢/ ٦٠٤.

(٤) مسلم (٧١١) من حديث ابن بُحَيْنَةَ: عبد الله بن مالك.

(٥) أشار في هامش (س) أن في نسخة: (وتناوبنا)، وهو ما في (د، أ، ظ).

مذاكرة ما قال بيننا[١]، وعند بعضهم: «**أَحَطْنَا نَقُولُ**»[٢] أي: أحاط بعضنا ببعضٍ نتذاكر ذلك، وعندي: أن معناه تجمعنا نتذاكر يقال: الحمار يحوط عانته إذا جمعها، ويقال: أحاط بالشيء وحاط به.

قوله في حديث جابر: «**تُرَانِي مَاكَسْتُكَ لآخُذَ جَمَلَكَ؟**»[٣] كذا للقاضي أبي علي، وعند أبي بحر: «**لَا، خُذْ جَمَلَكَ**» بـ(لا) التي للنهي، والأول أشبه بالكلام وبما تقدمه.

وفي الفضائل: «**أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ سَيْفًا فَقال: مَنْ يَأْخُذُهُ بِحَقِّهِ؟**»[٤] أي: تناوله، وعند العُذْرِيّ خاصة: «**اتَّخَذَ النبي ﷺ**» والأول هو الصواب.

وفي باب: «**مَنْ دَخَلَ؛ لِيَؤُمَّ النَّاسَ، فَجَاءَ الإِمَامُ، فَتَأَخَّرَ الآخَر**»، كذا للأصيلي[٥]، وعند غيره: «**فَتَأَخَّرَ الأَوَّلُ**»[٦]، أي: المتقدم للصلاة أولًا، ورواية الأصيلي أوجه.

وفي فضائل أبي بكر: «**وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلَامِ**»[٧]، وعند العُذْرِيّ خاصة: «**ولكن خُوَّةُ الإِسْلَامِ**»، وكذا جاء في باب: الخوخة في المسجد[٨] لِلْجُلُودِي

---

(١) كذا بالنسخ وله وجه، وفي مطبوع «المشارق» ١/ ٦٨: (نبينا) وهو أوجه وأليق.

(٢) هو الذي في مطبوع «صحيح مسلم» (٧١١).

(٣) مسلم (٧١٥/ ١٠٩) بعد حديث (١٥٩٩).

(٤) مسلم (٢٤٧٠) من حديث أنس، في فضائل أبي دجانة.

(٥) اليونينية ١/ ١٣٧.

(٦) بَوَّب به البخاري بعد حديث (٦٨٣).

(٧) البخاري (٣٦٥٧) من حديث ابن عباس، وأيضًا (٤٦٦، ٣٦٥٤)، مسلم (٢٣٨٢) عن أبي سعيد الخدري.

(٨) اليونينية ١/ ١٠٠.

والْمَرْوزِي. وعند الهوزني: «أُخُوَّةُ الإِسْلَامِ»، وعند النَّسفي: «خُلَّةُ الإِسْلَامِ» وكذا في باب الهجرة[١].

قال نِفْطَويْه: إذا كانت الأخوة من غير ولادةٍ؛ فهي بمعنى المشابهة. وأخبرت عن أبي الحسن بن الأخضر النحوي[٢] أنه قال[٣]: وجهه أنه نقلت حركة الهمزة إلى النون من «لَكِنْ»؛ تشبيهًا بالتقاء الساكنين، فجاء منه الخروج من كسرٍ إلىٰ ضمٍّ؛ فسكنت النون، ومثله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف:٣٨] المعنىٰ: لٰكن أنا هو الله ربي، فنقلت حركة الهمزة، ثم سكنت الفتحة، فاجتمع ساكنان؛ فأدغم الأول في الثاني.

وقال أبو عبيد[٤]: إنه لما حذفت الألف من (أنا) التقا نونان فأدغمت، ومنه الحديث: «أَجَنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ»[٥] أي: من أجل أنك من

---

(١) البخاري (٣٩٠٤) من حديث أبي سعيد.

(٢) علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن، ابن الأخضر، أخذ عن أبي علي الغساني وغيره، وعنه جماعة منهم القاضي عياض، له «شرح الحماسة» وغيره، وكان من أهل المعرفة باللغة والآداب حافظا لهما مقدما في معرفتهما وإتقانهما. توفي سنة أربع عشرة وخمسمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ٢/ ٤٢٥، «بغية الوعاة» ٢/ ١٧٤.

(٣) ورد بهامش (س) هنا ما نصه: مطلب: تحقيق نون (لكن) عند الاتصال بالحرف أو الكلمة وأمثاله.

(٤) القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد، الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، صاحب «غريب الحديث» وغيره من التصانيف الكثيرة في القراءات والفقه واللغات والشعر، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين.
انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ٤/ ٦٠، «تهذيب الكمال» ٢٣/ ٣٥٤، «تاريخ الإسلام» ١٦/ ٣٢٠، «مرآة الجنان» ٢/ ٨٣.

(٥) رواه أبو عبيد في «الغريب» ٢/ ٢٠٣ عن عبد الله بن مسعود.

أصحاب محمد، حذفت الألف واللام، ومثله قوله:

لَـهِـنِّـكِ مـن عَـبْـسِـيَّـةٍ لـوَسِـيـمَـةٌ[١]

معناه: والله إنك، ثم أسقط إحدى اللامين وحذف الألف من (إنك)[٢].

وكان أبو مروان بن سراج[٣] يقول: أصله: لإنك، فأبدل الهمزة هاء.

وفي كتاب الصيام من مسلم: «**فِي الجَنَّةِ بَابٌ يُقَالُ لَهُ الرَّيَّانُ، فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ أُغْلِقَ**»[٤] كذا للجميع وهو الصواب، وعند الفارسي: «**فَإِذَا دَخَلَ أَوَلهم أُغْلِقَ**» وهو خطأ بَيِّنٌ.

وفي حديث (هِجْرَةِ الحَبَشَةِ)[٥]: قول عثمان لعبيد الله بن عدي: «**يَا ابْنَ أُخْتِي**»[٦] للجمهور، وعند بعضهم: «**يَا ابْنَ أَخِي**»[٧] والأول أوجه؛ لأن جدة عبيد الله من بني أمية.

---

(١) تحرفت في (س) إلىٰ: (لوسميت)، والمثبت هو الصواب.
وهو صدر بيت عجزه:
عـلـىٰ هَـنَـواتٍ كـاذبٍ مَـنْ يـقـولـهـا
نقل أبو عبيد وغير واحد عن الكسائي إنشاده.

(٢) انتهىٰ من «غريب الحديث» ٢/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) هو الشيخ الإمام المحدِّث اللغوي الوزير الأكمل، حُجَّةُ العرب، عبد الملك بن قاضي الجماعة أبي القاسم سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج الأموي، مولاهم القرطبي، إمام اللغة غير مُدَافَعٍ، فاق الناس في وقته، وكان بقيَّةَ الأشراف والأعيان، توفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة. انظر «الصلة» ٢/ ٣٦٣-٣٦٥، «إنباه الرواة» ٢/ ٢٠٧-٢٠٨، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ١٣٣-١٣٤.

(٤) مسلم (١١٥٢) من حديث سهل بن سعد.

(٥) في (د، أ): (الهجرة إلى الحبشة).

(٦) اليونينية ٥/ ٥٠.

(٧) البخاري (٣٨٧٢) عن عبيد الله بن عدي.

وفي حديث الوصال الذي يرويه عاصم: «**وَاصَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَولِ رَمَضَانَ**»[١] كذا في جميع النسخ، ولجلِّ الرواة عن مسلم، وكان عند ابن أبي جعفر من روايته، عن الهَوْزَني: «**في آخِرِ الشَّهْرِ**» وهو الصواب، وهو الذي في غيره من روايات هٰذا الحديث[٢]؛ ويدل عليه قوله: «**لَوْ تَمَادَّ**[٣] **لي الشَّهْرُ لَوَاصَلْتُ**[٤]»[٥].

في حديث الشفاعة: «**وَأَنَا أُرِيدُ أُؤَخِّرُ شَفَاعَتِي**»[٦] كذا عند كافة الرواة، وعند الهَوْزَني: «**أَدَّخِرُ شَفَاعَتِي**» وكلاهما صحيح.

وفي باب[٧] عقاب مانع الزكاة: «**كُلَّمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا**» كذا جاء في الصحيحين في بعض طرقه من رواية زيد بن أسلم، عن أبي صالح[٨]، وهو وهمٌ بَيِّنٌ، وصوابه ما في رواية سهيل /١٧/ عن أبي صالح: «**كُلَّمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا**»[٩] وبهذا يستقيم

---

(١) مسلم (١١٠٤) عن أنس.

(٢) البخاري (٧٢٤١)، مسلم (١١٠٤/ ٥٩).

(٣) فوقها في (د): (كذا)، وفي هامش (س) إشارة أن في نسخة: (تمادىٰ).

(٤) في (س، أ، ظ): (لوصلت)، والمثبت الموافق لما في الصحيحين.

(٥) مسلم (١١٠٤/ ٥٩).

(٦) مسلم (١٩٩/ ٣٤٠) عن أبي هريرة. (٧) في (د، أ): (حديث).

(٨) مسلم (٩٨٧/ ٢٤) عن أبي هريرة. وأما عند البخاري فقد بحثت في الحديث ومكرراته من طريق زيد، عن أبي صالح، فلم أقف على لفظة المصنف! وانظر «فتح الباري» ٣/ ٢٦٨ وكذلك التعليق التالي.

(٩) مسلم (٩٨٧/ ٢٦) من حديث أبي هريرة، وفيه: «**كُلَّمَا مَضَىٰ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا**»، والحديث رواه أيضًا البخاري (١٤٦٠)، مسلم (٩٩٠) من حديث أبي ذرٍّ؛ إلا أن البخاري قال في آخره: رواه بكير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

معنى الترداد والتكرار.

وفي باب المرور بين يدي المصلي: «**ورَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وضُوءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ**» كذا في البخاري[١]، وفي مسلم: «**أَخْرَجَ**»[٢] والأول أصوب.

وفي حديث التناجي في «الموطأ» في كتاب الجامع: «**اسْتَأْخِرَا**» كذا ليحيىٰ[٣]، ولغيره: «**اسْتَرْخِيَا**»[٤] وكذا لابن وضَّاح، أي: تباعدا، والتَّرَاخِي: التقاعس والإبطاء، واللفظان متقاربان في المعنىٰ.

وفي حديث إسلام أبي ذر: «**فَانْطَلَقَ الأَخُ الآخَرُ**» كذا عند أبي علي الجِيَّانِي وعند بعضهم، وعند كافة شيوخنا: «**فَانْطَلَقَ الآخَرُ**»[٥] وهو الصواب؛ لأنه لم يُذكر في الحديث لأبي ذر إلَّا أخ واحد، وأُرِي: «**الأَخُ**» بدلًا من: «**الْآخَرُ**» في بعض الروايات[٦]؛ فجمع بينهما وهمًا.

وفي باب تَنَزُّلِ السكينة للقرآن، قوله عن الفرس: «**فَلَمَّا أَخّره رَفَعَ رَأْسَهُ**» كذا للقابسي، ولسائرهم: «**فَلَمَّا اخْبَرهُ**»[٧] والأول هو الوجه.

وفي إهلال الحائض: «**ثم طَافُوا طَوافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى**»[٨]

---

(١) البخاري (٣٧٦، ٥٨٥٩) من حديث أبي جحيفة.

(٢) مسلم (٥٠٣).

(٣) «الموطأ» ٢/ ٩٨٨.

(٤) «الموطأ» رواية محمد بن الحسن ٣/ ٤٧١.

(٥) مسلم (٢٤٧٤/ ١٣٣) عن ابن عباس.

(٦) البخاري (٣٨٦١).

(٧) البخاري (٥٠١٨) عن أسيد بن حضير.

(٨) اليونينية ٢/ ١٤٠.

كذا لِلْجُرْجَانِي هاهنا وهو الصواب، ولغيره: «**طَوافًا واحِدًا**»[١] وهو تصحيف، وقلب للمعنىٰ، وعلى الصواب جاء في غير هٰذا الموضع في الأمهات كلها[٢].

وفي باب من يبدأ بالهدية: قوله لميمونة: «**لَوْ وصَلْتِ بِهَا بَعْضَ أَخْوالِكِ**»[٣] كذا للرواة، وكذا في مسلم[٤]، وقيده الأصيلي: «**بَعْضَ أَخَواتِك**» وهو الصحيح، وفي «الموطأ»: «**أَعْطِيهَا أُخْتَكِ ...**»[٥] الحديث.

وفي باب ذَبِّ الرجل عن ابنته في الغَيْرَةِ: «**اسْتَأْذَنُونِي أَنْ يُنْكِحُوا أُخْتَهُمْ عَلِي بْنَ أبي طَالِبٍ**» كذا لِلْجُرْجَانِي، وللباقين: «**ابنتَهُمْ**»[٦] وهو أشهر، وكذا رواه مسلم[٧]، وكلاهما صحيح.

وفي اللِّعَان: «**فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي العَجْلَانِ**»[٨] وعند الجُرْجَانِي: «**بَيْنَ أَحَدِ بَنِي العَجْلَانِ**» وهو وهمٌ.

وفي تفسير سبأ: «**ثُمَّ يَأْتِي بِهَا عَلَىٰ لِسَانِ الآخِرِ أَوِ الكَاهِنِ**» بكسر الخاء، كذا لأبي أحمد الجُرْجَانِي، ولكافتهم: «**عَلَىٰ لِسَانِ السَّاحِرِ أَوِ**

---

(١) البخاري (١٥٥٦) باب كيف تهل الحائض والنفساء.

(٢) «الموطأ» ١/ ٤١٠، البخاري (١٦٣٨، ٤٣٩٥)، مسلم (١٢١١) من حديث عائشة.

(٣) البخاري (٢٥٩٢، ٢٥٩٤) من حديث ميمونة.

(٤) مسلم (٩٩٩).

(٥) «الموطأ» ٢/ ٩٦٧.

(٦) البخاري (٥٢٣٠) عن المسور بن مخرمة.

(٧) مسلم (٢٤٤٩).

(٨) البخاري (٥٣١١-٥٣١٢، ٥٣٤٩)، مسلم (١٤٩٣) من حديث ابن عمر.

الكَاهِنِ »[١] وهو أصوب.

وفي باب: من أَخَّرَ غُصْن شوك: « فَأَخَذَهُ »[٢] كذا للأصيلي والنَّسفي والقابسي، (وكذا لأبي ذر في[٣] باب: فضل التهجير[٤])[٥]، ولغيرهم: « فَأَخَّرَهُ »[٦] وهو الوجه، والمعروف في «الموطأ»[٧] وغيره، وعليه لفظ الترجمة.

* * *

(١) البخاري (٤٨٠٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) البخاري (٢٤٧٢) عن أبي هريرة.

(٣) في (س): (وفي).

(٤) البخاري (٦٥٢).

(٥) ساقطة من (د، أ، ظ).

(٦) مسلم (١٩١٤).

(٧) «الموطأ» ١/ ١٣١.

الْهَمْزَةُ مَعَ الدَّالِ

قوله: «مَأْدُبَةٌ»[١] بفتح الدال وضمها[٢]: هي الطعام يصنع للقوم يُدعَون إليه[٣]، ومنه: «وَاتَّخَذَ مَأْدُبَةً»[٤]، ومن الأدب بالفتح، قيل: ومنه الحديث: «القُرْآنُ مَأْدَبَةُ اللهِ»[٥] وقيل: هو مَثَلٌ من الطعام، أي: دعوته التي دعا إليها الخلق، وجعله الأصمعي في الطعام بالضم، وفي الأدب بالفتح، وحكىٰ أبو

---

(١) البخاري (٧٢٨١) عن جابر بن عبد الله.

(٢) ورد في هامش (س) ما نصه: (المأدبة) بضم الدال، وحُكِيَ: (مَأْدِبَةٌ).

(٣) أشار في هامش (س) أن في نسخة: (إليها)، وهو ما في (د).

(٤) رواه ابن عدي في «الكامل» ١/ ٥٤٨، ومن طريقه ابن عساكر ٣/ ٣١-٣٢ من حديث ابن عباس. ورواه الرامهرمزي في «الأمثال» ص١٤ عن الضحاك أو غيره، مرسلًا.

(٥) روي مرفوعًا وموقوفًا:
فرواه الحاكم ١/ ٥٥٥ من طريق داود بن رشيد، عن صالح بن عمر. والبيهقي في «شعب الإيمان» ٢/ ٣٢٤-٣٢٥ (١٩٣٣) من طريق سليمان بن بلال، عن محمد بن عجلان. وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ١/ ١٠١ (١٤٥) من طريق أبي كريب، عن ابن فضيل. ثلاثتهم، عن أبي إسحاق إبراهيم بن مسلم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، مرفوعًا.
قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه بصالح بن عمر. وقال الذهبي في «التلخيص»: صالح ثقة خرج له مسلم، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف.
ورواه عبد الرزاق في «المصنف» ٣/ ٣٦٨ (٥٩٩٨)، والدارمي في «السنن» ٤/ ٢٠٨٣-٢٠٨٤ (٣٣٥٠) و(٣٣٥٨)، والطبراني ٩/ ١٢٩-١٣٠ (٨٦٤٢، ٨٦٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ١/ ١٣٠-١٣١، والبيهقي في «الشعب» ٢/ ٣٤٢-٣٤٣ (١٩٨٥) من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن مسلم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، موقوفًا.
قال ابن الجوزي: هٰذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود، قال ابن معين: إبراهيم الهجري ليس حديثه بشيء.

عبيد عن الأحمر[١] أنهما لغتان[٢]، وقالهما أبو زيد[٣] في الطعام.

في الحديث ذكر: «**الْأُدْرَةُ**»[٤] و«**الْآدَرُ**»[٥]: اسم الفاعل، بالمد وتخفيف الراء، والْأَدَرَة بالقصر وفتح الهمزة والدال، وقرأه أبو ذر بسكون الدال[٦]، ووقع في الأدب بضم الهمزة وسكون الدال[٧]، وفي كتاب

وضعف الألباني أيضًا المرفوع في «ضعيف الجامع» (٢٠٢٤)، و«ضعيف الترغيب» (٨٦٧)، وفيه أشار إلىٰ صحة الموقوف. والله أعلم.

(١) خلف بن حيان بن محمد أبو محرز، المعروف بخلف الأحمر البصري مولى بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. قال ابن سلام: أجمع أصحابنا أن الأحمر كان أفرس الناس ببيت شعرٍ وأصدق لسانًا، وكنا لا نبالي إذا أخذنا عنه خبرًا أو أنشدنا شعرًا ألا نسمعه من صاحبه. كان يضع الشعر وينسبه إلى العرب فلا يعرف، ثم نسك، وكان يختم القرآن كل ليلةٍ، وبذل له بعض الملوك مالا عظيمًا على أن يتكلم في بيت شعرٍ شكوا فيه فأبى. وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواسٍ، وكتاب «جبال العرب». توفي في حدود الثمانين ومائةٍ. انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» ٣/ ٢٩٧.

(٢) «غريب الحديث» ٢/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٣) ٦٣- سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن ثابت بن زيد الأنصاري -صاحبِ رسول اللهِ ﷺ- أبو زيد النحوي، الإمام العلّامة، حجّة العرب صاحب «النوادر»
قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يحمد القول فيه ويرفع شأنه ويقول: صدوق. مات سنة أربع عشرة ومائتين.
انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٤/ ٤، «تهذيب الكمال» ١٠/ ٣٣٠.

(٤) البخاري (٣٤٠٤) عن أبي هريرة في ذكر أذى بني إسرائيل لموسىٰ عليه السلام. وقد ورد في هامش (د) حاشية فيها: الأُدرة -بالضم- نفخة في الخصيتين، يقال: رجل آدر، بفتح الهمزة والدال، وهي التي يسميها الناس: الْقَيْلَةَ.

(٥) البخاري (٢٧٨)، مسلم (٣٣٩).

(٦) اليونينية ٤/ ١٥٦.

(٧) لم أقف علىٰ هذه اللفظة في كتاب الأدب؛ وإنما فيه حديث ابن مسعود (٦٠٥٩، ٦١٠٠) ولفظه: لما قسم النبي ﷺ قسمة حنين، قال رجل من الأنصار: ما أراد بها

«العين»: أدر يأدر أدرًا فهو آدر، والاسم: الأدرة[١].

قوله: «فَآدَمَتْهُ»[٢] يعني: أم سليم، بمدِّ الهمزة، كذا أكثر ما ضبطناه قراءة، ويقال أيضًا: «أَدَمَتْهُ»[٣] مخفف الدال مقصور الألف، لغتان: ثلاثي ورباعي، ورواه القنازعي[٤] في «الموطأ»: «فَأَدَّمَتْهُ» بشد الدال، ووجهه: تكثير الإدام، وقد صححه بعض شيوخنا الأدباء، وقال: التخفيف والقصر أحسن /١٨/ الوجوه، ومعناه كله: أنها جعلت له إدامًا - بكسر الهمزة- وفي الحديث: «نِعْمَ الإِدَامُ الْخَلُّ»[٥] وجمعه: أُدُمٌ بضم الدال، ويقال للواحد أيضًا: أُدْمٌ بضم الهمزة وسكون الدال: ويجمع آدام، وقد روي: «نعم الأُدْم[٦] الْخَلُّ»[٧] بالإسكان، وفي حديث بريرة:

وجه الله، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته؛ فتغير وجهه ثم قال: «رَحْمَةُ اللهِ عَلَىٰ مُوسَىٰ لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَٰذَا فَصَبَرَ». هكذا الحديث ذكر بلاء موسىٰ عمومًا، ولم يذكر قول بني إسرائيل فيه.

(١) «العين» ٨/ ٦٥.

(٢) انظر اليونينية ٨/ ١٤٠.

(٣) «الموطأ» ٢/ ٩٢٧، البخاري (٣٥٧٨، ٥٣٨١، ٦٦٨٨)، مسلم (٢٠٤٠) من حديث أنس بن مالك.

(٤) هو العلامة القدوة، أبو المُطَرِّف، عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، القرطبي القنازعي -وقنازع قرية- سمع «الموطأ» من أبي عيسىٰ الليثي، وسمع من أبي جعفر بن عون، روىٰ عنه محمد بن عتاب وابن عبد البر، وطائفة. وكان إمامًا متفننًا حافظًا، متهجدًا مفسرًا، صاحب تصانيف، مات في رجب سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، عن ثنتين وسبعين سنة.
انظر: «الصلة» ٢/ ٣٢٢-٣٢٣ (٦٩٤)، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٣٤٢ (٢١٢)، «شذرات الذهب» ٣/ ١٩٨.

(٥) رواه مسلم (٢٠٥١) من حديث عائشة.

(٦) في (س): (الإدام)!

(٧) مسلم (٢٠٥١) عن عائشة، و(٢٠٥٢) عن جابر بن عبد الله.

«وأُدْمٌ مِنْ أُدْمِ الْبَيْتِ»[١] الوجه فيه السكون؛ لأنه إنما أراد به الواحد لا الجمع، لا سيما في الأول، وإن كنا إنما ضبطناه عن شيوخنا بضم الدال فيهما. وفي صفة النبي ﷺ: «لَيْسَ بِالآدَمِ»[٢]، وفي صفة موسىٰ: «آدَمُ»[٣]، وكذلك في ولد الملاعنة[٤] -كله بالمد- وهو الشديد السمرة، وجمعه: أُدْم، بالإسكان، وفي الحديث: «مِنْ أُدْمِ الرِّجَالِ»[٥] ساكن الدال، وفي الحديث ذكر: «الْأَدِيمُ»[٦] وهو الجلد، وجمعه: أَدَمٌ بفتحها، وقوله: «فَإِنَّهُ أَحْرَىٰ أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمَا[٧]»[٨] أي: يُوافَق،

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٥٦٢، البخاري (٥٠٩٧، ٥٢٧٩، ٥٤٣٠)، مسلم (١٥٠٤) عن عائشة.

(٢) البخاري (٣٥٤٨، ٥٩٠٠) من حديث أنس، ورواه مالك في «الموطأ» ٢/ ٩١٩، ومسلم (٢٣٤٧) بلفظ: «لَا بِالآدَمِ».

(٣) البخاري (٣٢٣٩، ٣٣٥٥، ٣٣٩٦، ٥٩١٣)، مسلم (١٦٥-١٦٦) عن ابن عباس، والبخاري (٣٤٣٨) عن ابن عمر.

(٤) البخاري (٥٣١٠، ٥٣١٦، ٦٨٥٦)، ومسلم (١٤٩٧) من حديث ابن عباس.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٩٢٠، البخاري (٣٤٤٠، ٥٩٠٢، ٦٩٩٩)، مسلم (١٦٩) عن ابن عمر.

(٦) البخاري (٣٩٠٦، ٤٣٥١، ٥٨٢٥)، ومسلم (١٠٦٤/ ٤٤، ١٣٦١، ٢٣٣١، ٢٤٩٠) عن غير واحدٍ من الصحابة.

(٧) في (س): (بينهما).

(٨) رواه الترمذي (١٠٨٧)، والنسائي ٦/ ٦٩-٧٠، وأحمد ٤/ ٢٤٤-٢٤٥ و٢٤٦، وابن الجارود في «المنتقىٰ» ٣/ ١٨-١٩ (٦٧٥)، والدارقطني ٣/ ٢٥٢، والبيهقي ٧/ ٨٤ من طريق عاصم بن سليمان الأحول. ورواه ابن ماجه (١٨٦٦) من طريق ثابت البناني. كلاهما عن بكر بن عبد الله المزني، عن المغيرة بن شعبة، مرفوعًا.
ورواه عبد بن حميد في «المنتخب» ٣/ ١٢٦ (١٢٥٢)، وأبو يعلىٰ ٦/ ١٥٨ (٣٤٣٨)، والحاكم ٢/ ١٦٥، والبيهقي ٧/ ٨٤ من طريق معمر، عن ثابت، عن أنس بن مالك، به. قال الحاكم: حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين و لم يخرجاه. وصححه ابن الملقن في «البدر المنير» ٧/ ٥٠٣، والألباني في «الصحيحة» (٩٦).

وتتمكن محبتهما، وفي الحديث ذكر: «**الإِدَاوَةُ**»[١] وهي آنية للماء شبه المطهرة.

وقوله: «**مُؤَدَنُ اليَدِ**»[٢] أي: قصيرها وناقصها، وسنذكر الخلاف.

وقوله: «**مُؤْدِيًا**»[٣] ساكن الهمزة خفيف الياء، أي: قويًّا، يقال[٤]: أودى الرجل: قوِي، ويقال: مُؤْدِيًا: كامل الأداة، (وهي السلاح)[٥]، ومنه: «**وَعَلَيْهِ أَدَاةُ الْحَرْبِ**»[٦]، وأداة كل شيء: آلته وما يحتاج إليه، والآد والأيد: القوة، وقال النضر: المؤدي: القادر على السفر. وقيل: المتهيئ المُعِدُّ لذلك أداته.

قوله: «**انْتَدَبَ اللهُ لِمَنْ خَرَجَ في سَبِيلِهِ**» كذا للقابسي بهمزة، ومعناه: أجاب من دعاه، من المأدَبة، يقال: أَدَبَ القومَ -مخففًا- يَأْدِبُهُمْ ويَأْدُبُهُمْ أَدْبًا إذا دعاهم -مخففًا، وفي رواية أبي ذرٍّ: «**انْتَدَبَ اللهُ**»[٧] بالنون، وأهمله الأصيلي ولم يقيده، ومعناه قريب من الأول؛ كأنه أجاب رغبته وقيل: سارع برحمته، يقال: نَدَبْتُهُ فَانْتَدَبَ، أي: دعوته فأجاب، ومنه

---

(١) البخاري (٣٦٣، ٥٧٩٩)، مسلم (٢٧٤) من حديث المغيرة بن شعبة، والبخاري (٢٤٦٨)، مسلم (١٤٧٩) من حديث ابن عباس، والبخاري (١٥٠-١٥٢، ٥٠٠)، مسلم (٢٧١) من حديث أنس، ومسلم (١٢٨٠) من حديث أسامة بن زيد، وغير هذه المواضع كثير.

(٢) مسلم (١٠٦٦) من حديث علي.

(٣) البخاري (٢٩٦٤) من حديث ابن مسعود.

(٤) ساقطة من (س، ظ).

(٥) في (د، أ، ظ): (من سلاح وغيره).

(٦) البخاري (٣٩٩٥، ٤٠٤١) عن ابن عباس.

(٧) البخاري (٣٦) عن أبي هريرة، وانظر اليونينية ١/ ١٦.

في حديث الخندق: «**فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ**»[١] وقيل: معنىٰ: «**انْتَدَبَ اللهُ**»: تكفل الله.

وفي التفسير: «**وجُعِلَتِ المَلَائِكَةُ إِذَا نَزَلَتْ بِوَحْيِ اللهِ وتَأْدِيبِهِ كَالسَّفِيرِ**»[٢] كذا للهروي وعُبْدُوس، من الأدب، وهو مهمل للأصيلي، وضبطه القابسي: «**وتَأْدِيَتِهِ**»[٣] من الأداء وهو التبليغ، وهو أشبه بتفسير: السفرة، وهٰذا كله قول الفراء، وقد أخذ عليه؛ لأن سفيرًا لا يجمع علىٰ سفرة، إنما يجمع: سفراء. وغيره يقول: السفرة: الكتبة، وبه سمي السفر من الكتب: سفرًا؛ لأنه مكتوب.

في حديث الخوارج: «**مُخْدَجُ اليَدِ، أَوْ مُودَنُ اليَدِ، أَوْ مُثْدَنُ اليَدِ**» كذا جاء في مسلم، إلَّا أن الصدفي والطبري والباجي -(أعني: ابن شريعة الإشبيلي[٤])[٥]- رووه: «**مَثْدُونُ اليَدِ**»[٦] في الآخر، وأما الأول

---

(١) البخاري (٢٨٤٧، ٢٩٩٧، ٧٢٦١)، مسلم (٢٤١٥) عن جابر ين عبد الله.

(٢) اليونينية ٦/ ١٦٦

(٣) البخاري، سورة عبس، بعد حديث (٤٩٣٦).

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن شريعة اللخمي، الباجي، أبو عبد الله الإشبيلي، سمع من جده الإمام أبي محمد، ورحل مع أبيه إلىٰ المشرق، وشاركه في السماع من الكبار، وكان من أهل العلم بالحديث والرأي والفقه، عارفًا بمذهب مالك، من أجل الفقهاء دراية ورواية، بصيرًا بالعقود وعللها، صنَّف فيها كتابًا حسنًا، وكتابًا مستوعبًا في سجلات القضاة، مع ما كان عليه من الطريقة المثلىٰ من الوقار والتعاون والنزاهة، توفي سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة.
انظر «الصلة» ٢/ ٥٢٢ (١١٤٤)، «تاريخ الإسلام» (٢٩/ ٣٨٧.

(٥) من (س).

(٦) مسلم (١٠٦٦/ ١٥٥) من حديث علي.

فمهموز، ولم يذكره الهروي إلَّا في باب الواو غير مهموز[١].

قال الهَرَوِيُّ: «**مُؤْدَنُ اليد**»، وروي: «**مَوْدُونُ اليَدِ**» من قولهم: ودَنْتُ الشيء وأودنته إذا نقصته وصغرته[٢].

وقال ابن دريد[٣]: رجل مَوْدُون وودين[٤]، ومُوْدَنٌ إذا كان ناقص الخلق[٥]. وسيأتي تفسير: «**مُثْدَن**» في باب الثاء المثلثة، وقال الحربي[٦]: رجل مؤدن اليد -يهمز ويسهل- إذا كان قصيرًا قميئًا.

* * *

(١) «غريب الحديث» ٢/ ١٣٤-١٣٥.

(٢) السابق.

(٣) محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية أبو بكر الأزدي، البصري، شيخ الأدب، صاحب التصانيف: «الجمهرة» «الاشتقاق» وغيرها.
قال الخطيب البغدادي: كان واسع الحفظ جدًا، تقرأ عليه دواوين العرب كلها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها ويحفظها. مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٢/ ١٩٥، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٩٦.

(٤) في (س): (وودي).

(٥) «جمهرة اللغة» ٢/ ١٠٦٢.

(٦) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير أبو إسحاق البغدادي، الحربي، صاحب «غريب الحديث». قال الخطيب: كان إمامًا في العلم رأسًا في الزهد عارفًا بالفقه بصيرًا بالأحكام حافظًا للحديث مميزًا لعلله قيما بالأدب جماعًا للغة وصنف كتبًا كثيرةً منها «غريب الحديث» وغيره.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٦/ ٢٧، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٣٥٦.

الْهَمْزَةُ مَعَ الذَّالِ

«**الإِذْخِرُ**»[١]: حشيشة معروفة، طيبة الريح تقع في الأودية[٢] المفردة، ويصنع منها شراب.

قوله: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ كَأَذَنِهِ**»[٣] بفتح الذال في المصدر، وكسرها في الماضي، ومعناه: ٱستمع كاستماعه، وهو ٱستعارة للرضا والقبول لقراءته وعمله والثواب عليه، وهو تعالىٰ لا يشغله شأن عن شأن، ووقع في مسلم من رواية يحيىٰ بن أيوب /١٩/ في هٰذا الحديث: «**كَإِذْنِهِ**»[٤] من الإذن الذي هو الإباحة والإطلاق، والأول أولىٰ بمعنى الحديث، وأشهر في الرواية.

وقد غلَّط الخطابي هٰذِه الرواية[٥]؛ لأن مقصد الحديث لا يقتضي أنه أراد الإذن، والفعل من هٰذا أيضًا (أذن) كالأول، وإذا كان بمعنى الإعلام، قيل فيه: آذَن إيذانًا، وفي[٦] خطبة عتبة بن غزوان: «**إِنَّ الدُّنْيَا قَدْ آذَنَتْ بِصُرْمٍ**»[٧]

---

(١) البخاري (١١٢، ٢٤٣٤، ٦٨٨٠)، مسلم (١٣٥٥) عن أبي هريرة، والبخاري (١٢٧٦، ٤٠٤٧، ٤٠٨٢، ٦٤٤٨)، مسلم (٩٤٠) عن خباب بن الأرت، والبخاري (١٣٤٩، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ٢٠٩٠، ٣١٨٩، ٤٣١٣)، مسلم (١٣٥٣) عن ابن عباس، والبخاري (٥٢١١)، مسلم (٢٤٤٥) عن عائشة.

(٢) في (س): (الأدوية)، والمثبت الصواب.

(٣) مسلم (٧٩٢/ ٢٣٤) عن أبي هريرة.

(٤) السابق.

(٥) «إصلاح غلط المحدثين» ص٦٢-٦٣.

(٦) في (س): (وفي الحديث).

(٧) مسلم (٢٩٦٧).

أي: أعلمت وأشعرت بانقطاع ومباينة، ومثله: «**فَآذِنُونِي بِهَا**»[١]، و«**فَآذَنَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَوْبَةِ اللهِ عَلَيْنَا**»[٢] كله بمعنىٰ: أَعْلَمَ، وكذلك بالصلاة: و«**حَتَّىٰ يُؤْذَنَ بِالصَّلَاةِ**»[٣] في حديث الوتر، و«**فَآذَنَهُ بِالصَّلَاةِ**»[٤]. وإذا كان من الأذان والنداء قيل: أَذَّن. ومنه: «**فَأَذَّنَ بِالرَّحِيلِ**»[٥]، و«**أَذَّن بِالْحَجِّ**»[٦]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ﴾ [الأعراف:٤٤]، وفي «الموطأ» في حديث ابن عمر: «**فَأُوذِنَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ**» -كذا رواية أبي عيسىٰ- من الإعلام، ورواه غيره: «**فأُذِن**» من الأذان، ورواه آخرون: «**فأَذَّن**»[٧] بفتح الهمزة، من الأذان أيضًا، وكذلك رواه البخاري[٨].

---

(١) في (س): (فآذنوا بها)، وهي ساقطة من (د، أ، ظ)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٧٦. وهو ما في «الموطأ» ١/ ٢٢٧ من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف. فلعل ما في (س) تحريف.

(٢) البخاري (٤٤١٨، ٤٦٧٧، ٦٢٥٥، ٧٢٢٥)، مسلم (٢٧٦٩) من حديث كعب بن مالك.

(٣) البخاري (١١٦١) عن عائشة.

(٤) البخاري (١٣٨، ٦٣١٦)، مسلم (٧٦٣) عن ابن عباس، والبخاري (٦٣٣) عن أبي جحيفة.

(٥) البخاري (١٥٦٠، ٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠)، مسلم (١٢١١، ٢٧٧٠) عن عائشة، لكن فيها: «**فَآذَنَ بِالرَّحِيلِ**» ممدود.
وقال الحافظ في «الفتح» ٨/ ٤٥٨: آذن بالمد والتخفيف، وبغير مد والتشديد كلاهما بمعنىٰ: أعلم بالرحيل.

(٦) رواه ابن خزيمة ٤/ ١٣٨، ١٦٤ (٢٥٣٤، ٢٦٠٣) عن جابر.

(٧) «الموطأ» ١/ ٧٣.

(٨) البخاري (٦٦٦)، ورواه أيضًا مسلم (٦٩٧).

وقوله أيضًا [في][(١)] ركعتي الفجر «**والأَذَانُ بِأُذُنَيْهِ**»[(٢)] يريد تعجيله بهما، وقد فسره في الحديث بنحو هٰذا، فقال: أي: بسرعة[(٣)]. والأذان هاهنا يراد به: إقامة صلاة الصبح.

قوله: «**يَسْتَرْقُوا**[(٤)] مِنَ الحُمَةِ والْأُذُنِ»[(٥)] يعني: وجع الأذن، وأما: «**الْحُمَة**» فستأتي في باب الحاء.

قوله: «**وأَذَّنَ المُؤَذِّنُونَ**» كذا في «الموطأ» ليحيىٰ بن يحيىٰ بالجمع[(٦)]، ولغيره بالإفراد، وكذا أصلحه ابن وضَّاح، والصواب الجمع؛ لأن ابن حبيب[(٧)] روىٰ أن النبي ﷺ كان له ثلاثة مؤذنين بالمدينة[(٨)] يؤذنون واحدًا بعد واحدٍ[(٩)]. ويحتمل أن يريد من روىٰ: «**المُؤَذِّن**» بالإفراد: الجنس لا الواحد.

---

(١) ما بين الحاصرتين ليس في نسخنا الخطية، وإنما أثبتناه؛ ليستقيم السياق.

(٢) البخاري (٩٩٥)، مسلم (٧٤٩) من حديث ابن عمر، وفيه: «**وَيُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الغَدَاةِ، وَكَأَنَّ الأَذَانَ بِأُذُنَيْهِ**».

(٣) هو قول حماد بن زيد راوي الحديث في البخاري.

(٤) في (ظ): (يسترقون).

(٥) البخاري (٥٧٢١) من حديث أنس.

(٦) «الموطأ» ١/ ١٠٣ عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي.

(٧) محمد بن حبيب - وقيل: هي أمه - أبو جعفر، صاحب كتاب «المحبر».
كان عالمًا بالنسب وأخبار العرب موثقًا في روايته. مات سنة خمس وأربعين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٧٧، «الأنساب» ١٢/ ١١١.

(٨) الحديث رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» ٣/ ٨٥٨-٨٥٩ (١٥٢٢-١٥٢٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» ١/ ٢١٢ (٤٠٨)، والبيهقي ١/ ٤٢٩ وصححه من حديث عائشة، وصححه أيضًا الألباني في «صحيح أبي داود» ٣/ ٤٧-٤٨. وهو عند مسلم (٣٨٠) لكن فيه: «**مُؤَذِّنَانِ**».

(٩) انظر قوله في: «النوادر والزيادات» ١/ ٤٦٧، «الفواكه الدواني» ٢/ ٦٢١.

قوله في حديث إيراد المُمْرِض على المُصِحِّ: «**فَإِنَّهُ أَذًى**»[١] يعني: مكروهًا، وظاهره أن المصحَّ يتأذىٰ بذلك؛ إما لكراهية النفوس ذلك، أو من أجل العدوىٰ، وكراهية التعرض لذلك.

وقيل: معناه أنه يأثم فيحتمل أن يعود علىٰ فاعل ذلك؛ لما يدخل علىٰ المصح من كراهية جواره وتأذيه به، ويحتمل أن يعود على المصح؛ لأنه ربما عرضه لاعتقاد التطير والعدوىٰ إن جربت إبله، فهو يأثم بهٰذا الاعتقاد.

وفي أيام الجاهلية: «**إِذْ أَقْبَلَتِ الْحُدَيَّةُ**»[٢] كذلك لهم إلَّا الأصيلي فإن عنده: «**إِذَا أَقْبَلَتِ**» وهو وهم.

في باب الرجز في الحرب: «**وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِذا لَاقَيْنَا**» كذا للمروزي، وعند الحموي والمستملي والجرجاني: «**إِنْ لَاقَيْنَا**»[٣] وهو الصواب والوزن، وكذا في غير هٰذا الموضع حيث تكرر من الكتابين.

وفي التفسير في آخر آل عمران: «**وأَخَذَ بِأُذُنِي اليُمْنَىٰ يَفْتِلُهَا**»[٤]، وقع في كتاب الأصيلي: «**وأَخَذَ بِيَدِي اليُمْنَىٰ**»، وهو تصحيفٌ من الأُذِن.

وفي حديث: مَثَلُ المُؤْمِنِ مَثَلُ النَّخْلَةِ قول ابن عمر: «**فأرىٰ أَسْنَانَ القَوْمِ**» كذا لابن ماهان، ولغيره: «**فَإِذَا أَسْنَانُ القَوْمِ**»[٥] والأول أصوب، وللثاني وجه.

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٩٤٦ من حديث ابن عطية مرسلًا.

(٢) البخاري (٣٨٣٥) عن عائشة، إلا أن فيه: «**الحُدَيَّا**».

(٣) البخاري (٢٨٣٧، ٣٠٣٤، ٤١٠٤، ٤١٠٦، ٦٦٢٠) من حديث البراء بن عازب، والبخاري (٤١٩٦، ٦١٤٨)، مسلم (١٨٠٢) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٤) البخاري (٤٥٧٠-٤٥٧٢) من حديث ابن عباس، وكذا في «الموطأ» ١/ ١٢١، والبخاري أيضًا (١٨٣، ٩٩٢، ١١٩٨)، مسلم (٧٦٣/ ١٨٢).

(٥) مسلم (٢٨١١).

وفي حديث مرض النبي ﷺ الذي مات فيه: «**أَتَاهُ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ**»[١] كذا لهم، وله وجه على الحذف، أي: أتاه بلال، أو أتاه مُؤذنه يُؤذِنه، وعند ابن السكن: «**مُؤذِنُهُ**» وهو أبين.

وفي حديث الرؤية وتقرير الله ﷻ نعمه علىٰ عبيده، في آخر «صحيح مسلم»: «**ثُمَّ يَلْقَى الثَّالِثَ**» إلىٰ قوله: «**فَيَقُولُ**[٢]: **هَاهُنَا إِذن**[٣]»[٤] كذا هو عند أبي بحر وغيره، ومعناه: أثبت مكانك إذًا حتىٰ تفتضح في دعواك. وفي بعض الروايات مكان «**إِذن**»: «**ادْن**» من الدنو، والرواية الأولىٰ أصح في المراد بالحديث ومفهومه، وسقطت الكلمة عند القاضي أبي علي للعذري، فيما ذكر لنا ابن معدان[٥].

قول عمر في حديث تخيير النبي ﷺ نساءه: «**فَجَلَسْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيْهِ إِزَارُهُ**» /٢٠/ كذا لابن ماهان، وكذا رويناه من طريق أبي بحر[٦]،

---

(١) البخاري (٧١٢) هكذا هو في صلب اليونينية ١/ ١٤٣، وأشار في الهامش أنه وقع في نسخة للأصيلي بزيادة (بلال) أي: «**أَتَاهُ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ**»، وهو ما في النسخ المطبوعة.

(٢) تحرفت في نسخنا الخطية إلىٰ: (تنزل)، والمثبت كما عند مسلم، وفي «المشارق» ١/ ٧٨.

(٣) في (س، د): (إذن)، والمثبت كما عند مسلم، و«المشارق» ١/ ٧٨.

(٤) مسلم (٢٩٦٨) عن أبي هريرة.

(٥) هو علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن عمر معدان الأنصاري أبو الحسن المعروف بابن اللوان شيخ المصنف. تقدمت ترجمته في مقدمة الكتاب.

(٦) سفيان بن العاص بن أحمد بن العاص بن سفيان بن عيسى، أبو بحر الأسدي المُرْبِيْطَرِي، الإمام، المتقن، النحوي، نزيل قرطبة، توفي سنة عشرين وخمسمائة. انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ٢٣٠، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٥١٥، «شذرات الذهب» ٤/ ٦١.

ورويناه من طريق القاضي أبي علي والخشني[١]: «فَأَدْنَىٰ عَلَيْهِ إِزَارَهُ»[٢] وهي رواية الجلودي، والأول الصواب؛ لأن مقصد الحديث أن عمر أراد أن يصف الهيئة التي وجده عليها.

* * *

(١) عبد الله بن أبي جعفر: محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو محمد الخشني المُرْسِيُّ، العلامة الفقيه، يعرف بابن أبي جعفر، الإمام العلامة، فقيه المغرب، شيخ المالكية، انتهت إليه الإمامة في معرفة المذهب، وكان رأسا في التفسير، له معرفة بالحديث. مات سنة ست وعشرين وخمسمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ٢٩٤، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٦٠٢.

(٢) مسلم (١٤٧٩) من حديث عمر.

الْهَمْزَةُ مَعَ الرَّاءِ

قوله ﷺ: «أَرِبَ مَالَهُ»[١]، ويروىٰ: «أَرِبٌ مَالَهُ» ٱسم فاعلٍ مثل حَذِر، ورواه بعضهم: «أَرَبٌ مَالَهُ»[٢]، ورواه أبو ذرٍّ: «أَرَبَ مَالَهُ» بفتح الهمزة والراء والباء[٣]، فمن كسر الراء جعله فعلًا[٤] معناه: ٱحتاج فسأل عن حاجته، قاله ابن الأعرابي[٥].

وقد تكون بمعنىٰ: تفطن لما سأل عنه وعقل، يقال: أَرِبَ -إذا عقل- إربًا وإربةً فهو أريبٌ.

وقيل: هو تعجب من حرصه، ومعناه: لله دره، قاله ابن الأنباري، أي: فعل فِعل العقلاء في سؤاله عما جهله.

وقيل: هو دعاءٌ عليه، أي: سقطت آرابه، وهي أعضاؤه، واحدها:

---

(١) اليونينية ٨/ ٥، وفيها أنها من رواية أبي ذر الهروي عن الحموي والمستملي.

(٢) البخاري (١٣٩٦، ٥٩٨٣) عن أبي أيوب الأنصاري.

(٣) وكذا قال القاضي عياض عن رواية أبي ذر في «المشارق» ١/ ٧٩، وقد تُعِقِّبَ قولُ القاضي هذا كما في هامش اليونينية ٨/ ٥ بعد أن ذُكِرَ فيها -كما تقدم- أن رواية أبي ذر: (أَرِبَ)؛ فليعلم هذا.

(٤) في (س): (فعلك).

(٥) محمد بن زياد بن الأعرابي، الأحول أبو عبد الله، الهاشمي مولاهم، النسابة، إمام اللغة، يروي عن: أبي معاوية الضرير والقاسم بن معن وأبي الحسن الكسائي.
وعنه: إبراهيم الحربي وعثمان الدارمي وثعلب وشمر بن حمدويه وآخرون.
ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، وكان يزعم أن أبا عبيدة والأصمعي لا يعرفان شيئا. قال الذهبي: له مصنفات كثيرة أدبية، وتاريخ القبائل، وكان صاحب سنة واتباع. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٥/ ٢٨٢، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٦٧٨.

إرب، كما قال: «تَرِبَتْ يَمِينُهُ»[١] و«عَقْرَىٰ حَلْقَىٰ»[٢] وليس المراد وقوع هٰذا الدعاء، لٰكن من عادة العرب ٱستعمال هٰذِه الألفاظ في دعم كلامها، وإلىٰ هٰذا المعنىٰ ذهب الْقُتَبِيُّ[٣]، قال[٤]: وإنما دعا عليه بهٰذا؛ لما رآه يزاحم ويدافع غيره.

وقد جاء في حديث عمر: «أَرِبْتَ عَنْ يَدَيْكَ»[٥] أي: تقطعت آرابك، أو سقطت. فهٰذا يدل علىٰ[٦] أنه لفظ مستعمل عندهم بمعنى الدعاء الذي لا يراد وقوعه، ومن قال: «أَرَبٌ مَالَهُ» فمعناه: حاجة جاءت به، قاله الأزهري[٧]، وتكون «مَا» زائدة، وفي سائر الوجوه ٱستفهامية، ومن قال: «أَرِبٌ مَالَهُ» فمعناه: رجل حاذقٌ فطنٌ سأل عما يعنيه، والْأَرَبُ والْإِرْبَةُ والْإِرْبُ والْمَأْرُبة: الحاجة. ولا وجه لقول أبي ذرّ: «أَرَبَ».

---

(١) «الموطأ» ١/ ٥١، البخاري (١٣٠)، مسلم (٣١٠) في قصة أم سليم. والبخاري (٤٧٩٦، ٦١٥٦)، مسلم (١٤٤٥/ ٦، ٨) من حديث عائشة، ولفظه عند الجميع: «تَرِبَتْ يَمِينُكَ».

(٢) البخاري (١٥٦١، ١٧٦٢، ١٧٧١-١٧٧٢، ٦١٧٥)، مسلم (١٢١١/ ١٢٨) عن عائشة.

(٣) في (د): (القتيبي).

(٤) هكذا في النسخ الخطية، وإنما هي مقحمة في السياق؛ فما بعدها ليس من كلام القتبي، كما يشير المعنىٰ، لكنه استئناف من القاضي عياض لشرحه كما في «المشارق» ١/ ٧٩، وانظر كلام ابن قتيبة في «غريبه» ١/ ٤٥٧.

(٥) رواه أبو داود (٢٠٠٤)، وأحمد ٣/ ٤١٦. وحسن إسناده المنذري في «المختصر» ٢/ ٤٣٠، وصحح إسناده الألباني في «صحيح أبي داود» (١٧٤٩).

(٦) من (د).

(٧) «تهذيب اللغة» ١/ ١٤٣.

وفي الحديث: «**لَا أَرَبَ لِي فِيهِ**»[١] أي: لا حاجة لي فيه، حكىٰ كراع[٢]: أرب الرجل: فاز بالقمر، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «**وأَيُّكُمْ أَمْلَكُ لإِرْبِهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ**»[٣] بكسر الهمزة رويناه، وفسروه: لحاجته، -وقيل: لعقله. وقيل: لعضوه- قال أبو عبيد[٤] والخطابي[٥]: كذا يقوله أكثر الرواة، والإرب: العضو، وإنما هو لأَرَبه أو لأربته، أي: لحاجته، قالوا: الأَرَب: الحاجة أيضًا. قال الخطابي: والأول أظهر. وقد جاء في «الموطأ» من رواية يحيىٰ: «**أَيُّكُمْ أَمْلَكُ لِنَفْسِهِ**»[٦]، وأصلحه ابن وضاح: «**لِإِرْبِهِ**» وفي الحديث: «**أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْه إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ**»[٧]، أي: بكل عضو عضوًا.

«**الْأُرْجُوَانُ**»[٨] بضم الهمزة وضم الجيم: الصوف الأحمر، وقال الفراء: هو الحمرة. وقال أبو عبيد: هو الشديد الحمرة، ولا يقال لكلِّ أحمر: أرجوان؛ حتىٰ يكون شديد الحمرة[٩].

---

(١) البخاري (١٤١٢، ٧١٢١)، مسلم (١٥٧) عن أبي هريرة.

(٢) هو أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين الهُنائي الأزدي الدوسي الملقب بكراع النمل، قيل: الدمامة خلقته، وقيل: لقصره، له من التصانيف: «المنتخب»، و«المنجد»، و«المجرد» وغيرها، توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» ٤/ ٦ (٥٥٣)، «إنباه الرواة» ٢/ ٢٤٠.

(٣) البخاري (٣٠٢، ١٩٢٧)، مسلم (٢٩٣، ١١٠٦).

(٤) «غريب الحديث» ٢/ ٣٦٤.

(٥) «أعلام الحديث» ١/ ٣١٢، ٣/ ١٨٧٣، وانظر كذلك «معالم السنن» ٢/ ٩٨.

(٦) «الموطأ» ١/ ٢٩٣.

(٧) مسلم (١٥٠٩/ ٢١) عن أبي هريرة.

(٨) «الموطأ» ١/ ٣٥٤، مسلم (٢٠٦٩/ ١٠، ٢٠٧٨) من حديث ابن عمر.

(٩) «غريب الحديث» ٢/ ١٢٢.

في الحديث: «مَنَعَتْ مِصْرُ إِرْدَبَّهَا»[١] بكسر الهمزة وإسكان الراء وفتح الدال وشد الباء، وهو ثلاثة أمداء، و«المُدْيُ»[٢] ساكن الدال، وسيأتي تفسيره في باب الميم.

قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ عَلَىٰ إِرْثٍ»[٣] أصلُ هٰذِه الهمزة (واو) قلبت (ألفًا)؛ لمكان الكسرة، أي: إنكم علىٰ بقيةٍ من شِرْعَةِ إبراهيم، وأمره القديم.

قوله ﷺ: «إِنَّ الإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى المَدِينَةِ»[٤] كذا لأكثرهم -بكسر الراء- في هٰذِه الأصول وغيرها، وكذا قيده الأصيلي بخطه، وزادني أبو الحسين بن سراج[٥]: «لَيَأْرُزُ» بضم الراء، وقيده بعضهم عن كتاب القابسي بفتح الراء، وحُكي عنه أنه هكذا سمعه من المروزي، ومعناه: ينضم ويجتمع، وقيل: يرجع، كما جاء في الحديث: «لَيَعُودَنَّ كُلُّ إِيمَانٍ إِلَىٰ الْمَدِينَةِ»[٦]

---

(١) مسلم (٢٨٩٦) من حديث أبي هريرة. (٢) مسلم (٢٩١٣) من حديث جابر.

(٣) رواه أبو داود (١٩١٩)، والترمذي (٨٨٣)، والنسائي ٥/ ٢٥٥، وفي «الكبرىٰ» ٢/ ٤٢٤ (٤٠١٠)، وابن ماجه (٣٠١١)، وأحمد ٤/ ١٣٧ من حديث ابن مِرْبَعٍ الأنصاري، ولفظه: «كُونُوا عَلَىٰ مَشَاعِرِكُمْ فَإِنَّكُمْ عَلَىٰ إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ».
والحديث صححه ابن خزيمة ٤/ ٢٥٥ (٢٨١٩)، والحاكم ١/ ٤٦٢، والألباني في «صحيح أبي داود» (١٦٧٥).

(٤) البخاري (١٨٧٦)، مسلم (١٤٧) من حديث أبي هريرة.

(٥) ابن سراج بن عبد الله، الإمام أبو الحسين ابن العلامة اللغوي أبي مروان، النحوي اللغوي الأخباري الأديب الشاعر، كان عالم الأندلس في وقته، روى عنه القاضي عياض وغيره، توفي سنة ثمان وخمسمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ٢٢٧ (٥١٩)، «معجم الأدباء» ٣/ ٣٥٩ (٤٣٧)، «سير أعلام النبلاء» ٣٥/ ١٥٩، «الوافي بالوفيات» ١٥/ ١٢٨.

(٦) رواه الحاكم ٤/ ٤٥١، وقال: حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، ولم يخرجاه بهٰذِه السياقة.

وفي كتاب «الدلائل»: أَرَزَتِ الحية: إذا رجعت علىٰ ذنبها القهقرىٰ في جحرها /٢١/.

وقوله: «**كَمَثَلِ الأَرْزَةِ**»[١] بفتح الهمزة وسكون الراء[٢] -كذا الرواية- وهو شجر الأرز، وهو شجر الصنوبر، ويقال له: الأرزن، أيضًا.

وقال أبو عبيدة[٣]: إنما هو الآرِزة علىٰ وزن فاعلة، ومعناها: الثابتة في الأرض. وأنكر هٰذا أبو عبيد، وصحح ما تقدم[٤]، وقد جاء مفسرًا في حديث قيل فيه: «**كَمَثَلِ شَجَرَةِ الْأَرْزِ**[٥]»[٦] وجاء في الزكاة ذكر: «**الْأُرْزُ**»[٧]، وفي حديث الثلاثة أصحاب الغار: «**فَرَقٍ مِنْ أَرُزٍّ**»[٨]، وفيه ست لغات: أَرُزٌّ وأُرُزٌّ وأُرُزٌ ورُزٌّ ورُنْزٌ وأُرْزٌ.

---

(١) البخاري (٥٦٤٤، ٧٤٦٦) عن أبي هريرة، ومسلم (٢٨١٠) عن كعب بن مالك.

(٢) ورد بهامش (د): حاشية: ونَصَّ علىٰ تحريكها غير واحدٍ، منهم: ابن الأثير في «نهايته»، والجوهري في «صحاحه». اهـ.
قلت: انظر «النهاية» ١/ ٣٨، «الصحاح» ٣/ ٨٦٣.

(٣) هو معمر بن المثنىٰ التيمي، مولاهم البصري، النحوي، الإمام العلامة البحر، صاحب التصانيف، حدَّث عنه ابن المديني، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وعمر بن شبَّة، وعدة، من مصنفاته: «مجاز القرآن»، «غريب الحديث»، «مقتل عثمان»، وقيل: إن مصنفاته تقارب مئتي مصنف، مات سنة تسع ومائتين، وقيل: سنة عشر.
انظر «وفيات الأعيان» ٥/ ٢٣٥، «مرآة الجنان» ٢/ ٤٤-٤٦، «سير أعلام النبلاء» ٩/ ٤٤٥-٤٤٧، وغيرها.

(٤) «غريب الحديث» ١/ ٧٧.

(٥) في (س): (الأَرَزَةِ)، وهي ساقطة من (د، أ)، والمثبت كما في «المشارق» ١/ ٨١، و«صحيح مسلم».

(٦) مسلم (٢٨٠٩) من حديث أبي هريرة.

(٧) «الموطأ» ١/ ٢٧٢.

(٨) البخاري (٢٣٣٣، ٣٤٦٥، ٥٩٧٤)، مسلم (٢٧٤٣) من حديث ابن عمر.

في حديث ابن الأكوع: «جَعَلْتُ عَلَيْهِ آرَامًا»[١] يعني: حجارة مجتمعة توضع علمًا يهتدىٰ به، واحدها: إرَمٌ. وقال بعضهم: «أَمَارًا» أو: «أَمَارَةٌ»، أي: علامة.

قال ابن قرقول: وهٰذا لا يحتاج إليه مع صحة الرواية، ولأن تلك الحجارة علامة.

قوله: «فَأَرَمَّ القَوْمُ»[٢] يذكر في حرف الراء.

قوله: «وعَلَىٰ أَرْنَبَتِهِ أَثَرَ الطِّينِ»[٣] أرنبة الأنف: طرفه المحدد، وَحَدُّهَا من عظم المارن.

قوله في الجنازة: «مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ»[٤] يعني: من أهل الذمة الذين أُقروا بأرضهم.

قوله: «أَرِقَ النَّبِيُّ ﷺ»[٥] أي: سَهِر فلم يقدر علىٰ أن ينام، وفيه لغتان: فتح الراء وكسرها، والمصدر منه: الأرق، ومنه: بات أَرِقًا، بالكسر ٱسم الفاعل، مثل: حَذِر.

وقوله: «أَرَاقَ المَاءَ»[٦] كناية عن البول، وهٰذا هو الأصل، ثم تبدل الهمزة هاءً فيقال: هَرَاق الماءَ يُهَرِيقُه، وأَهْرَقْتُ الماءَ فأنا أُهْرِيقُه، بسكون الهاء فيهما.

---

(١) مسلم (١٨٠٧).

(٢) مسلم (٤٠٤) من حديث أبي موسىٰ الأشعري، (٦٠٠) من حديث أنس.

(٣) البخاري (٨١٣، ٢٠٣٦، ٢٠٤٠)، مسلم (٢١٦/١١٦٧) عن أبي سعيد الخدري.

(٤) البخاري (١٣١٢)، مسلم (٩٦١) من حديث قيس بن سعد وسهل بن حنيف.

(٥) البخاري (٧٢٣١)، مسلم (٢٤١٠) عن عائشة.

(٦) مسلم (١٢٨٠) عن ابن عباس.

وقولها: «كَانَتْ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ»[١]، «الدِّمَاء» نصب على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز عند الكوفيين، وفيه وجه آخر، وذكرته في هٰذا الكتاب، وهو أن يكون: «الدِّمَاءَ» مفعولةً بـ «تُهَرَاقُ»؛ لأن معناه: تُهَرِيق الدماء، لكنهم عدلوا بالكلمة إلىٰ وزن ما في معناها، وهي في معنىٰ تستحاض، ولهٰذا بيان لا يحتمله هٰذا الموضع.

قوله: «تَحْتَ الأَرَاكِ مُعَرِّسِينَ»[٢]، «الأَرَاكُ»: شجر معلوم بمكة، يريد فيستترون به.

قوله[٣]: «الْأَرِيسِيِّينَ»[٤] هكذا لجُلِّ الرواة، وروى المَرْوَزِي: «الْيَرِيسِيِّينَ»[٥] وكذلك لِلنَّسفي، ورواه الجُرْجَانِي: «الْأَرْيَسِيِّينَ»، ورواه بعضهم في غير الصحيحين: «الْأَرِيسِيْنَ»[٦]. قال أبو عبيد: هٰذا هو المحفوظ[٧]، فمن قال: «الأَرِيسيينَ» فتفسيره عندهم: أتباع عبد الله بن أريس، رجل في الزمان الأول، بعث الله نبيًّا فخالفه هو وأتباعه، وأنكر

---

(١) «الموطأ» ١/ ٦٢ عن أم سلمة.

(٢) مسلم (١٢٢٢) عن عمر، وفيه: «وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظَلُّوا مُعرسِينَ بِهِنَّ فِي الْأَرَاكِ».

(٣) ساقطة من (س).

(٤) البخاري (٧، ٢٩٣٦، ٢٩٤١، ٤٥٥٣)، مسلم (١٧٧٣).

(٥) اليونينية ١/ ٩، وفيها أنها صحَّت عند أبي ذرٍّ والأصيلي، وكذا ابن عساكر وأبي الوقت، وهي عند مسلم أيضًا (١٧٧٣).

(٦) رواه ابن حبان في «الثقات» ٢/ ٥ من حديث أبي سفيان، وانظر حاشية المحقق هناك مع «شرح البخاري» للكرماني.

(٧) «الأموال» ص٢٨، إلا أنه تحرَّف في المطبوع: «الأرسيين»، وقول أبي عبيد هذا ردَّه الطحاوي عليه كما في «تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار» ١/ ٩٤ بتحقيقنا.

ابن القزاز[١] هٰذا التفسير. ورواية من قال: «**الأَرْيَسِيِّينَ**»، وقيل: هم الأَرُوسِيُّون، وهم نصارىٰ أتباع عبد الله بن أروس، وهم الأروسية، متمسكون بدين عيسىٰ، لا يقولون: هو ابن.

قال الهروي[٢] عن ثعلب: يقال: أَرِسَ يَأْرَسُ، وأَرَسَ يَأْرِسُ: صار أريسًا، وأَرَّسَ يُؤَرِّسُ مثله، والجمع: أريسون (بالفتح والتخفيف، وإذا شددت الراء من أرَّس فمعناه[٣] صار إرِّيسًا -بالكسر، والشدِّ في الراء- والجمع أُرِّيسون)[٤] بضم الهمزة (وهم الْأَكَرَةُ)[٥]، وقيل: هم الملوك الذين يخالفون أنبياءهم. وقيل: الخدمة والأعوان. وقيل: المتبخترون.

وفي مصنف ابن السكن: يعني: اليهود والنصارىٰ -فسره في الحديث- ومعناه: أن عليك إثم رعاياك وأتباعك ممن صددته عن الإسلام؛ فاتبعك علىٰ كفرك، كما قال الذين ٱستضعفوا للذين ٱستكبروا: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وقالوا: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧] وكما في بعض طرق هٰذا الحديث: «**وإِلَا فَلَا تَحُلْ بَيْنَ الفَلَّاحِينَ وبَيْنَ**

---

(١) إبراهيم بن محمد بن بازي أبو إسحاق، ابن القزاز القرطبي. فقيه عالم ورع زاهد فاضل حافظ للفقه بصير بالحديث مقرئ للقرآن رأس فيه، توفي سنة أربع وتسعين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تاريخ العلماء» ١/ ١٨، «الإكمال» ٧/ ٥٣.

(٢) «الغريبين» ١/ ٦٥-٦٦، وفيه: عن ثعلب عن ابن الأعرابي.

(٣) ساقطة من (د).

(٤) العبارة فيما بين القوسين ساقطة من (س).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (د، أ، ظ).

الإِسْلَامِ»[(١)]. قال أبو عبيد: ليس الفلاحون هاهنا الزَّرَّاعين[(٢)] خاصَّةً، لكن جميع أهل المملكة؛ لأن كل من زرع أو زارع فهو عند العرب فلاحٌ، تولىٰ ذلك بنفسه أو تُولي له[(٣)]؛ فيدل علىٰ ما قلناه قوله في حديثٍ آخر: «**فَإِنْ أَبَيْتَ** /٢٢/ **فَإِنَّا**[(٤)] **نَهْدِمُ الكُفُورَ، وأَقْتُلُ الأَرِيسِيِّينَ، وإِنِّي أَجْعَلُ إِثْمَ ذَلِكَ في رَقَبَتِكَ**» الكُفُور: القرى، الواحدة: كَفْر.

في الحديث: «**ارْكُوا هَذَيْنِ**»[(٥)] يعني: أخروهما وألزموهما حالهما، يقال: أركيتُ الأمر: أخَّرْتُه، وأركيت في الأمر: تأخَّرْتُ، وأركيتُ على فلان قولًا أو فعلًا إذا ضاعفته عليه وأثقلته، وأركيت الشيء في عنقه ألزمته إياه.

قوله: «**دَخَلَ أَرِيكَةً**»[(٦)] الأريكة: السرير في الحَجَلة، ولا يقال للسرير منفردًا: أريكةٌ؛ حتىٰ يكون في حجلة. وقال الأزهري: كل ما اتكئ عليه فهو أريكة، وجمعها: أرائك[(٧)]. وكأنه أخذه من ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦] والأول هاهنا أشبه، والدخول لا يكون إلَّا في حجاب يتوارىٰ فيه.

---

(١) رواه أبو عبيد في «الأموال» ص٢٧ (٥٥)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٦٣٩)، وكما في «إتحاف الخيرة المهرة» ٥/ ٢٧٣ (٤٦٥٢) من حديث عبد الله بن شداد.

(٢) في (أ): (الزارعون). (٣) «الأموال» ص٢٨.

(٤) في النسخ الخطية: (فإنه)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٨٤.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٩٠٩، مسلم (٢٥٦٥) عن أبي هريرة. وورد بهامش (س): (أركوا): لغة في: أرجوا، قاله ابن السيد.

(٦) مسلم (٣٠١٤) من حديث عبادة بن الصامت.

(٧) «تهذيب اللغة» ١/ ١٤٩.

قوله ﷺ -وقد قيل له: «إِنَّا لَاقُو العَدُوِّ غَدًا، ولَيْسَ مَعَنَا مُدًى»؛ فقال: «اعْجَلْ -أَوْ أَرِنْ- مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ ٱسْمُ اللهِ عليه، فَكُلْ لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ»[(١)] الحديث كذا وقع لِلنَّسفي من رواة البخاري: «أَرِنْ» علىٰ وزن أقم، وضبطه الأصيلي: «أَرِنِي» بكسر الراء بعدها نون بعدها ياء[(٢)]، وكذا في كتاب مسلم[(٣)]، إلَّا أن الراء ساكنة: «أَرْنِي»[(٤)] وفي كتاب أبي داود: «أَرْنِ»[(٥)] بسكون الراء، بعدها نون مكسورة لا غير، واختلف في توجيه هٰذا الحرف، فقالَ الخطابي: صوابه: «أَوِ ٱئْرَنْ» علىٰ وزن: ٱعْجَلْ، ومعناه من النشاط، أي: ٱعجل أو أسرع؛ لئلا تموت الذبيحة خنقًا؛ لأن

---

(١) البخاري (٥٥٠٩، ٥٥٤٤) عن رافع بن خديج.

(٢) البخاري (٢٥٠٧) وفيه: «أَرْنِي» بسكون الراء.

(٣) مسلم (١٩٦٨).

(٤) في هامش (س) ورمز له بـ (حشـ): قال الشيخ مؤلف الكتاب: هو من زياداتي نفعنا الله، الذي قيدناه (أرن) وكل من عداك فقد ران بك وران عليك، ورين بفلان إذا ذهب له الموت، وأران القوم إذا رين بمواشيهم، أي: هلكت، ومعناه: صاروا ذوي رين في مالهم، ومنه قوله: ارن، أي: صر ذا رين في ذبيحتك. ويجوز أن يكون (أران) تعدية لـ (ران) بالهمز، كما عديت بالباء في: ران به، والمراد: أزهق نفسها بكل ما أنهر الدم، أي: أساله، غير السن والظفر، وقيل: أرِن أمر من أرِنَ إذا نشط وخف، أي: خف في الذبح، وقيل: أُرْن من الرُّنا، وهو إدامة النظر، أي: راعه ببصرك لا يزل عن المذبح، وقيل: أرِز، أي: سد يدك على المحز، واعتمد بها عليه، من أرز الرجل أصبعه إذا أثبتها في الشيء، وأرزت الجرادة: غرزت ذنبها في الأرض لتبيض، ولو قيل: أرن، أي: ٱذبحنَّ بالإرار، وهو ظُرَرة، أي: حجر محددة يَؤُرُّ بها الراعي ثَفْرَ الناقة إذا ٱنقطع لبنها، أي: يدميه، كان أيضًا وجهًا، قاله الزمخشري.

قلت [المحقق]: ٱنظر: «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري ٢/ ٩٦-٩٧.

(٥) «سنن أبي داود» (٢٨٢١).

الذبح إذا كان بغير شفرةٍ حديد محتز خيف عليه ذلك.

قال: وقد يكون: «**أو أَرِنْ**» علىٰ مثال: أَطِعْ، أي: أهلكها ذبحًا، من قولهم: أران القوم: إذا هلكت مواشيهم.

قال: ويكون: «**ارْنِ**» علىٰ وزن: ارْمِ، بمعنىٰ: أدم الحزَّ ولا تفتر، من رَنَوْتُ[1] إذا أدمت النظر[2]. وتكون: «**أَرْني**» بمعنىٰ: هات. قال بعضهم: ويكون: «**أَرِني**»: سيلان الدم، ثم اختلس حركة الراء فجاء منه: «**أَرْني**».

قُلْتُ: وقد أفادني بعض من لقيته من أهل الاعتناء بهٰذا الباب، أنه وقع علىٰ أصل اللفظة وصحيحها في كتاب «مسند علي بن عبد العزيز»[3] وفيه: «**فقال: أَرْنَىٰ**[4] -أَوْ أَعْجَل- **بمَا أَنْهَرَ الدَّمَ**» -وهما أفعل التي للمفاضلة- كأن الراوي شك في أيّ اللفظين قالَ ﷺ منهما، وأن مقصده

---

(١) في (س): (دنوت) بالدال.

(٢) انظر كلام الخطابي في «غريب الحديث» ١/ ٣٨٦، «معالم السنن» ٤/ ٢٥٨، «أعلام الحديث» ٢/ ١٢٥٥-١٢٥٦.

(٣) هو الإمام، الحافظ، أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور، البغوي، نزيل مكة، سمع أبا نعيم وأحمد بن يونس والقعنبي وطبقتهم. جمع وصنف «المسند الكبير»، وأخذ القراءات عن أبي عبيد وغيره، وحدث عنه خلق كثير، وكان حسن الحديث، قال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال ابن أبي حاتم: كان صدوقًا. مات سنة ست وثمانين ومائتين. وقيل: سنة سبع.
انظر: «الجرح والتعديل» ٦/ ١٩٦، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٣٤٨، «شذرات الذهب» ٢/ ١٩٣.

(٤) كذا في نسخنا الخطية، لكن وقع في «المشارق» ١/ ٨٥: «أدنىٰ». بينما نقله الحافظ في «الفتح» ٩٠/ ٦٣٩ عن القاضي عياض بما يوافق ما في نسخنا.

الذبح بما يسرع[١] القطع، وأجرىٰ[٢] الدم، وأراح[٣] الذبيحة مما لا يثرد ولا يخنق.

وقع في كتاب البخاري قول النَّخَّاسِين: «آرِيَّ[٤]: خُرَاسَانَ»[٥] وكذا قيده جلُّ الرواة: «آريَّ[٦]: خُرَاسَانَ»، ووقع للمروزي: «أَرىٰ» بفتح الهمزة والراء، علىٰ مثال: دَعا، وليس بشيءٍ.

قلت: وقد وقع لأبي زيد وأبي ذرٍّ: «أُرىٰ» بضم الهمزة و الراء، علىٰ مثال :دُعا، وهو تصحيفٌ أيضًا.

والآري[٧]: مربط الدابة. ويقال: معلفها، قاله الخليل[٨][٩].

وقال الأَصْمَعيُّ: هو حبل يدفن في الأرض. ويبرز منه طرفه تربط به الدابة، وأصله من الحبس والإقامة، من قولهم: تَأَرىٰ بالمكان: أقام به.

---

(١) في (س): (سرع).

(٢) في (س): (أجرأ).

(٣) في (س): (إراحة).

(٤) في (س): (أرني).

(٥) البخاري بعد حديث (٢٠٧٨) عن العداء بن خالد، معلقًا.

(٦) في (س): (أرني).

(٧) في (س): (الأرني).

(٨) الخليل بن أحمد البصري الفراهيدي، ويقال: الفرهودي، أبو عبد الرحمن، الإمام في علوم العربية صاحبُ «العين» وواضعُ علم العروض، كان من خيار عباد الله من المتقشفين في العبادة، وهو أول من هذب النحو وبسط الكلام فيه، توفي سنة خمس وسبعين ومائة.

انظر ترجمته في: «الثقات» لابن حبان ٨/ ٢٢٩، «تهذيب الكمال» ٨/ ٣٢٦.

(٩) «العين» ٨/ ٣٠٣.

وقال ابن السكيت: مما تضعه العامة غير موضعه قولهم للمعلف: آري، وإنما هو محبس الدابة، وهي الأواري والأواخي، واحدها: (آري وآخية)[١] علىٰ مثال: فاعول[٢].

ومعنىٰ ما أراد البخاري: أن النخاسين كانوا يسمُّون مرابط دوابهم بهٰذِه الأسماء؛ ليدلسوا على المشتري؛ لقولهم: كما جاء من خراسان أو سجستان، -يعنون: مرابطها- فيحرص عليها المشتري، ويظن أنها طرية الجلْب، وأرىٰ أنه نقص من الأصل بعد لفظة: «**آرِيَّ**[٣]» لفظة: «**دوابهم**» والله أعلم.

وقع في كتاب البخاري /٢٣/ في كتاب الاعتصام: «**يَا مَعْشَرَ اليَهُودَ أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا، قَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا القَاسِمِ. فَقال: ذَلِكَ أُرِيدُ، أَسْلِموا تسْلَموا**»[٤] يعني: ذلك أريد منكم أن تعترفوا أني قد بلغت إليكم، وخرجت عن العهدة بأداء ما ألزمني الله من الإبلاغ. ووقع للمروزي: «**فقال أَزِيدُ**» بإسقاط: «**ذَلِكَ**» وبالزاي من الزيادة، وهو تصحيف.

* * *

(١) في (س): (تاري وآخي)! والمثبت من «إصلاح المنطق» ص ٣١٣، و(د، ظ) إلَّا أنه فيها: (آخي).

(٢) انتهىٰ من «إصلاح المنطق» ص ٣١٣.

(٣) في (س): (أرني).

(٤) البخاري (٧٣٤٨)، ورواه أيضًا مسلم (١٧٦٥) من حديث أبي هريرة.

الْهَمْزَةُ مَعَ الزَّاي

قوله ﷺ: «أُزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَىٰ أَنْصَافِ سَاقَيْهِ»[١] بضم الهمزة ضبطه أكثر الشيوخ، قالوا: والصواب كسرها؛ لأن المراد به الهيئة، والحالة كالقِعدة والرِّكبة.

وقول ورقة بن نوفل: «وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ[٢] أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا»[٣] يروىٰ مهموزًا وغير مهموز، أي: نصرًا بالغًا قويًّا. قلت: ومنه الإزار؛ لأن المُؤْتَزِرَ يشد به وسطه، فكان المُؤَزَّرُ مستعار من هٰذا، ومعناه: المُشَدَّد المُقَوَّىٰ، ومنه قوله سبحانه: ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣١] أي: قوني به، والأَزْر: القوة. وقال بعضهم: أصله موازرًا، من: وازرت. ويقال فيه أيضًا: آزرت، أي: عاونت.

وقولها: «شَدَّ مِئْزَرَهُ»[٤] المئزر والإزار: ما ٱئتزر به الإنسان من أسفله، وفيه تأويلان:

أحدهما: أنه كناية عن البعد عن النساء، كما قال الشَّاعِر[٥]:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
دُونَ النِّسَاءِ ولَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ[٦]

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٩١٤-٩١٥ من حديث أبي سعيد الخدري.
(٢) في (س): (يومئذ).
(٣) البخاري (٣، ٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٦٩٨٢)، مسلم (١٦٠) عن عائشة.
(٤) البخاري (٢٠٢٤) عن عائشة، ورواه مسلم أيضًا (١١٧٤) ولفظه: «وَشَدَّ المِئْزَرَ».
(٥) من (د، أ).
(٦) في (س): (بأطمار). وهو من شعر الأخطل، ٱنظره في «ديوانه» ص١١٠.

ويدل علىٰ صحة هٰذا التأويل ما وقع لبعض الرواة في كتاب ليلة القدر: «اعْتَزَلَ فِرَاشَهُ وَشَدَّ مِئْزَرَهُ». قال القابسي: كذا في كتب بعض أصحابنا. قال ابن قتيبة: وهٰذا من لطيف الكناية عن ٱعتزال النساء.

والتأويل الثاني: أنه كناية عن الجدِّ في العمل، والعبادة والتشمير لذلك، والتأهب له.

قول أنس: «أَزَّرَتْنِي بِبَعْضِهِ، وَرَدَّتْنِي بِبَعْضِهِ»[1] أي: جعلت من بعضه إزارًا لأسفلي، ومن بعضه ردآءً لأعلىٰ بدني، وهو موضع الرداء. وتأول بعض الناس قوله: «وَرَدَّتْنِي بِبَعْضَهِ» أنه من الردّ، أي: ردتني ببعض ذلك الخبز، يعني: ردت جوعه وحاجته إليه، وتعلق نفسه به، وليس هٰذا التأويل بشيء.

قوله سبحانه: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي»[2] هو مثل قوله: «إِلَّا رِدَاءُ الكِبْرِيَاءِ عَلَىٰ وَجْهِهِ»[3] وهو من مجاز لسان العرب، وبديع ٱستعاراتها، يكنّون عن الصفة اللازمة بالثوب، يقولون: شعار فلان الزهد، ولباسه التقوىٰ. فالمراد هاهنا -والله أعلم- أنها صفاته اللازمة له،

---

(١) مسلم (٢٤٨١) ولفظه: «أَزَّرَتْنِي بِنِصْفِ خِمَارِهَا وَرَدَّتْنِي بِنِصْفِهِ».

(٢) في (س، د): «الكبرياء إزاري»، والمثبت من (أ)، وبهذا اللفظ رواه أبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤)، وأحمد ٢/ ٢٤٨ و٣٧٦ و٤١٤ و٤٢٧ و٤٤٢ عن أبي هريرة، ورواه ابن ماجه (٤١٧٥) عن ابن عباس.
والحديث رواه مسلم (٢٦٢٠) لكن بلفظ: «الْعِزُّ إِزَارُهُ، وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ» عن أبي هريرة وأبي سعيد، وهو اللفظ الذي ذكره القاضي في «المشارق» ١/ ٨٧.

(٣) مسلم (١٨٠) عن عبد الله بن قيس، ورواه البخاري أيضًا (٤٨٧٨، ٧٤٤٤) بلفظ: «رِدَاءُ الكِبْرِ».

المختصة به، التي لا تليق بغيره، ٱختصاص الرداء والإزار باللابسين من الملوك[١]؛ ولهٰذا قال: «**مَنْ نَازَعَنِي فِيهِمَا قَصَمْتُهُ**»[٢].

وقوله في الثوب: «**وَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ قِصِيرًا فَلْيَتَّزِرْ بِهِ**» كذا لجميع رواة «الموطأ»[٣]، وأصله: فليأْتَزِر، فسُهِّل وأُدغم، كقوله: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] أصله: ٱئتخذ.

قوله: «**فَوَازَيْنَا العَدُوَّ**»[٤] أي: نزلنا قريبًا منه، وأصله الهمز، يقال: أزيت إلى الشيء[٥] الألف، آزي[٦] أزيًا، إذا ٱنضممت إليه، وقعدت إزاءه، أي: قبالته.

قوله ﷺ: «**إِزَارِي إِزَارِي**»[٧] في حديث بناء الكعبة، كذا جاء في غير موضع مكررًا، وذكره البخاري في فضل مكة: «**أَرِنِي إِزَارِي**»[٨] قال القابسي: معناه: أعطني، بكسر الراء وسكونها، والأول أشبه بالكلام.

---

(١) ادعاء أن الرداء استعارة يخالف اعتقاد أهل السنة؛ والواجب إثبات رداء الكبرياء وإزار العظمة على حقيقته اللائقة بالله عظمة وإجلالًا وتنزيهًا، من غير تعطيل ولا تحريف ولا تمثيل ولا تكييف، وهذه قاعدة مسددة ومطردة في باب الأسماء والصفات مَنِ التزمها وفق لحقيقة الإيمان بهذا التوحيد. وانظر فصل في عقيدة المصنف في مقدمة الكتاب.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» ١/ ٦١ وفيه: «**فمن نازعني ردائي قصمته**» وهو عند مسلم (٢٦٢٠) بلفظ: «**فَمَنْ يُنَازِعُنِي عَذَّبْتُهُ**».

(٣) «الموطأ» ١/ ١٤١ بلاغًا عن جابر.

(٤) البخاري (٩٤٢، ٤١٣٢) عن ابن عمر.

(٥) كلمة غير مقروءة بـ (س)، ولعل المثبت المراد.

(٦) تحرفت في (س) إلى: (آزني)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٨٧.

(٧) البخاري (٣٨٢٩)، مسلم (٣٤٠) عن جابر بن عبد الله.

(٨) البخاري (١٥٨٢).

في الحديث في كتاب اللباس: «**وكَانَتْ هِنْدٌ لَهَا أَزْرَارٌ في كُمَّيْهَا**»[1] كذا لهم، وهو الصواب؛ تدخل فيها أصابع يديها؛ لئلا ينكشف معصماها، وكان عند الجُرْجَانِي: «**إِزَار**» وهو /٢٤/ خطأ، والأزرار جمع زِرٍّ، يقال منه: زَرَرْتُ القميص: شددت أزراره. وأزررت القميص: إذا جعلت له أزرارًا، وقد يكون في الطَوْق؛ لئلا ينكشف الصدر. وفي الكمين؛ لئلا يبرز المعصم، وهي عُرىً في مقابلتها ما يدخل فيها، فيجمع الكم على الزِّند ويضيقه؛ حتىٰ لا يَبْرُز.

* * *

(١) البخاري (٥٨٤٤) من حديث أم سلمة.

الهَمْزَةُ مَعَ الطَّاء[١]

قول مالك: «حَتَّىٰ يَبْدُوَ الإِطَارُ»[٢] قال أبو عبيد: هو ما بين قص الشارب وطرف الشفة المحيط بالفم، وكل محيطٍ بشيءٍ فهو إطار[٣]، ومنه: إطار الغِربال، وهو الدائر به.

قوله: «فَأَطَرْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي»[٤] أي: قطعتها وشققتها، كما قال في الحديث الآخر: «فَقَسَّمْتُهَا»[٥] وقال الهروي -وهو قول الخطابي- معناه: قسمتُها، من قولهم: طيرت المال بين القوم؛ فطار لفلانٍ كذا، أي: قدر له، فصار له[٦]. وما قالاه عندي أظهر.

قال ابن دريد: الأَطْرَةُ: قصاص الشعر. فالفعل منه علىٰ هٰذا: أطرتُ، الهمزة أصلية، وعلىٰ قول الهروي زائدة؛ ولذلك ذكره في حرف الطاء. وقد يكون أيضًا علىٰ هٰذا من الطر وهو القطع، ومنه طُرَةُ الشعر، ومنه: الطَّرَّار الذي يطرُّ أطراف ثياب الناس علىٰ ما صرّوه فيها من نفقات، والأَطْرُ أيضًا: العطف، يقال منه: أَطَرْتُ الشيءَ أَطِرُهُ إِطْرًا إذا

---

(١) جاء في (د، أ، ظ) هنا: حرف الهمزة مع السين، وهو خلاف ترتيب المغاربة للحروف؛ فوفقًا لترتيبهم تأتي الطاء بعد الزاي، كما جاء في (س) و«مشارق الأنوار» ١/ ٨٨.

(٢) «الموطأ» ٢/ ٩٢٢.

(٣) «غريب الحديث» ٢/ ٤١٣.

(٤) مسلم (٢٠٧١) من حديث علي.

(٥) رواه أحمد ١/ ٩٠، والبزار في «البحر الزخار» ٢/ ١٩٤ (٥٧٨) من حديث علي أيضًا. ورواه البخاري (٢٦١٤، ٥٣٦٦، ٥٨٤٠)، ومسلم (١٩/٢٠٧١) بلفظ: «فشققتها» وكلاهما بمعنىٰ.

(٦) انظر «غريب الحديث» للخطابي ٢/ ١٦٩، «الغريبين» للهروي ٤/ ١١٩٥.

عطفته، وفي الحديث: «**حَتَّىٰ يَأْخُذُوا عَلَىٰ يَدَيِ الظَّالِمِ فَيَأْطِرُهُ عَلَىٰ الْحَقِّ أَطْرًا**»[١].

قوله: «**وَلَهُ أَطِيطٌ**»[٢] هو صوت صرير المَحْمل إذا كان فوقه ما يثقله، وهٰذا أحسن ما قيل فيه، وقيل: الأطيط: أصوات الإبل. وقيل: صوتها عند ركضتها.

قوله: «**عِنْدَ أُطُمِ بَنِي مَغَالَة**»[٣] الأُطم بضم الهمزة: واحد الآطام، ويقال أيضًا: إطام بكسر الهمزة للواحد، وهو ما ٱرتفع من البناء، وهي الحصون أيضًا. وقيل: هو كل بيت مربع مسطح. فأطم بني مغالة وغيرهم: حصنهم، ومنه: «**حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِآطَامِ الْمَدِينَةِ**»[٤] يعني: أبنيتها. و«**كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ عَلَىٰ أُطُمٍ**»[٥] أي: بناء مرتفع.

* * *

---

(١) رواه أبو داود (٤٣٣٦)، والترمذي (٣٠٤٧)، وابن ماجه (٤٠٠٦) من حديث ابن مسعود، قال الترمذي: حديث حسن غريب. وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١١٠٥).

(٢) كذا بـ (س) وليس في الحديث: (له)؛ إنما هو حديث أم زرع، رواه البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨) ولفظه: «**أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ**».

(٣) البخاري (١٣٥٤، ٣٠٥٥، ٦١٧٣)، مسلم (٢٩٣٠) عن ابن عمر.

(٤) لم أجده بهٰذا اللفظ، وأما موضع الشاهد فروى البخاري (١٨٧٨، ٢٤٦٧، ٧٠٦٠)، ومسلم (٢٨٨٥) عن أسامة بن زيد ﷺ قَالَ: «**أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَىٰ أُطُمٍ مِنْ آطَامِ الْمَدِينَةِ**».

(٥) الحديث هكذا لم أقف عليه مسندًا، لكن ذكره ابن قتيبة في «غريبه» ٢/ ٢٨٦ وزاد فيه فقال: حديث بلال ﷺ أنه كان يؤذن علىٰ أطم في دار حفصة، يرقىٰ علىٰ ظلفات أقتاب مُغَرَّزة في الجدار. اهـ. وذكره الهروي في «الغريبين» ١/ ٨١.

الهَمْزَةُ مَعَ الكَاف

«لَعَنَ اللهُ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ»[١] كذا رويناه بالمد اسم الفاعل، وكذا قيده الأصيلي بخطه، ويصححه قوله بعده: «وَمُوكِلَهُ» وهو المطعم.

وقوله في: فَصْلُ مَا بَيْنَنا وبين أَهْلِ الكِتَابِ: «أَكْلَةُ السَّحَرِ»[٢] كذا رويناه في مسلم بضم الهمزة، والوجه هنا الفتح؛ لأن الأُكلة بالضم هي اللقمة، وبالفتح المصدر، وهي المرة الواحدة من الأكل، كالضَّربة من الضرب، وفي حديث المملوك والسائل ذكر: «الأُكْلَةُ وَ(الأُكْلَتَانِ)[٣]»[٤] ويرفع الأكلة لفيه، هٰذا بضم الهمزة؛ لأنه بمعنى اللقمة، فإذا كانت بمعنى المرة الواحدة فهي بالفتح، إلَّا أن تكون معها هاء فيكون مضمومًا بمعنى المأكول، ومفتوحًا اسم الفعل، قال الله تعالىٰ: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥] أي: ما يؤكل منها، وقوله: «إِنَّ اللهَ لَيَرْضَىٰ مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يَأْكُلَ الأُكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا»[٥]، بالضم: اللقمة، وبالفتح: الأكلة مرة، والضم هاهنا أوجه[٦].

---

(١) البخاري (٢٠٨٦، ٢٢٣٨، ٥٣٤٧، ٥٩٤٥، ٥٩٦٢) عن أبي جحيفة ولفظه: «قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ، وَثَمَنِ الكَلْبِ، وَكَسْبِ الأَمَةِ، وَلَعَنَ الوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَآكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ»، ورواه مسلم (١٥٩٧، ١٥٩٨) عن ابن مسعود وجابر بلفظ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ».

(٢) مسلم (١٠٩٦) عن عمرو بن العاص.

(٣) في (س): (الأكلتين).

(٤) البخاري (١٤٧٦) عن أبي هريرة.

(٥) مسلم (٢٧٣٤) من حديث أنس، وفيه: «لَيَرْضَىٰ عَنْ عَبْدِهِ».

(٦) في هامش (د) رمز لحاشية وقال: ضبط النووي (الأكلة) في هذا الحديث في «رياضه» بالفتح، وقال: وهي الغدوة والعشوة. اهـ قلت [المحقق]: انظر «رياض الصالحين» ص١٤٠ باب بيان كثرة طرق الخير.

وقول أبي بكر: «**وَلَا تَعْقِرَنَّ شَاةً وَلَا بَعِيرًا إِلَّا لِمَأْكَلَةٍ**» بفتح الكاف قيدته في «الموطأ»[١] أي: لتأكلوه، ويجوز الضم. وقوله: «**إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرِ**»[٢] هي الراعية لغض النبات وناعمه.

قوله ﷺ: «**أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ القُرَىٰ**»[٣] أي: أمرت /٢٥/ بالهجرة إلىٰ قريةٍ تفتح منها القرىٰ، ويؤكل فيها، ويسبىٰ أهلها، والقرى: المدن، يقال: أكلنا بني فلان؛ إذا ظهرنا عليهم. وأكل اللصوص الرفقة؛ إذا سلبوهم أموالهم، وأصل الأكل للشيء: الإفناء له، ثم ٱستعير لافتتاح البلاد وسلب الأموال.

في حديث الزكاة: «**وَلَا تَأْخُذِ الأُكُولَةَ**»[٤] بفتح الهمزة، يعني: من الغنم، وهي الكثيرة الأكل، فعولة بمعنىٰ فاعلة، وقيل: هي المُتَّخَذَة للأكل لا للنسل، فعولة بمعنىٰ مفعولة، وقيل: هي المعلوفة، وقال أبو عبيد: هي المُسَمَّنَةُ للأكل[٥]. وكل هٰذا متقارب.

وقال السُّلَمِيُّ: الأكولة من الغنم: هي التي تسمن -كأنه يعني الفحول- قال: وسمعت أن الأكولة: الرباعية، قال: وهي عندي أولىٰ ما قيل؛ لقول عمر أول الحديث: «**خُذْ مِنْهُمُ الْجَذَعَةَ وَالثَّنِيَّةَ**».

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٤٤٧.

(٢) البخاري (٢٨٤٢) مع اليونينية ٤/ ٢٧، مسلم (١٠٥٢) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) «الموطأ» ٢/ ٨٨٧، البخاري (١٨٧١)، مسلم (١٣٨٢) عن أبي هريرة.

(٤) «الموطأ» ١/ ٢٦٥ عن عمر بن الخطاب.

(٥) «غريب الحديث» ١/ ٢٥٧.

وقال شمر[١]: الأكولة من الغنم: الخصية والهرمة والعاقر. كأنه يريد الذي لا يراد إلَّا للذبح.

قوله: «عِنْدَ أَكَمَةٍ»[٢]، و«خَلَقَ الآكَامَ»[٣]، و«عَلَى الآكَامِ»[٤] هو بالفتح والمد: جمع أَكَمَة، ويقال: إكام بالكسر أيضًا، وهو ما غلظ من الأرض، ولم يبلغ أن يكون جبلًا، وكان أكثر ٱرتفاعًا مما حوله كالتلول ونحوها، وقال مالك: هي الجبال الصغار. وقال غيره: هو ما ٱجتمع من التراب أكبر من الكداء ودون الجبال. وقال الخليل: هي من حجرٍ واحدٍ.[٥] وقيل: هي فوق الرابية ودون الجبل. وقد رواه بعضهم في «الموطأ»: «الأَكَم» بالفتح، ووقع للقابسي في التفسير: «وَخَلَقَ الْأَكْوَامَ»[٦]، وهما بمعنىً واحد.

قال الخليل: الكوم: العظيم من كل شيء[٧]. وكومت الشيء: جمعته.

---

(١) شمر بن حمدويه الهروي أبو عمرو، كان ثقة عالمًا فاضلًا، حافظًا للغريب، راوية للأشعار والأخبار، من أهل هراة، زار بلاد العراق في شبابه، وأخذ عن علمائها. له كتاب كبير في اللغة ابتدأه بحرف الجيم، غرق في النهروان، ومن كتبه أيضا «غريب الحديث» كبير جدا. توفي سنة خمس وخمسين ومائتين.
انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» ٣/ ٤١٠.

(٢) مسلم (٢٩٠٠) عن نافع بن عتبة.

(٣) البخاري معلقًا بعد حديث (٤٨١٥).

(٤) «الموطأ» ١/ ١٩١، البخاري (١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٦، ١٠١٩)، مسلم (٨٩٧) عن أنس بن مالك.

(٥) «العين» ٥/ ٤٢٠.

(٦) وأشار في هامش اليونينية ٦/ ١٢٨ أنه وقع هكذا: «الأكوام» لأبي ذر عن الحموي والمستملي.

(٧) «العين» ٥/ ٤١٨.

قال الهروي: والكوم والكومة: موضع مشرف[١]. وسيأتي في حرف الكاف إن شاء الله.

قوله: «عَلَىٰ حِمَارٍ عَلَىٰ إِكَافٍ»[٢] بكسر الهمزة، وهو كالبرذعة، ويقال: وِكَاف، بالواو أيضًا.

قول أبي جهل: «لَوْ غَيْرُ أَكَّارٍ قَتَلَنِي»[٣] هو الحَرَّاثُ، والجمع: أَكَرَة وأكّارُون، يقال: أكرت الأرض إذا شققتها للحراثة، وأكرت النهر: حفرته، والأُكْرة بضم الهمزة وإسكان الكاف: الحفرة تحفر إلىٰ جانب الغدير؛ ليصفو فيها الماء، وإنما أراد بقوله هذا الأَنْصَار، ينتقصهم بذلك؛ لشغلهم بعمارة الأرض والنخل، أي: لو قتلني رجلٌ من قريش أو من غير هٰؤلاء الحرّاثين لكان لي عزاء، وفي بعض روايات مسلم: «لَوْ غَيْرُكَ كَانَ قَتَلَنِي» يقوله لعبد الله بن مسعود ٱحتقارًا له؛ لكونه حليفًا عندهم ضعيفًا فيهم، كذا تقيد من رواية بعض شيوخنا عن ابن الحَذَّاء، وكلاهما له وجه، وقد يحتمل أن تكون إحدى الروايتين تصحيفًا من الأخرىٰ.

وقع في كتاب مسلم: «إِنْ طَلَبْتَ الإِمَارَةَ أُكِلْتَ إِلَيْهَا»[٤] أبدل من الواو همزة، كما يقال: وُقيت وأقيت، وفي أكثر الروايات: «وُكِلْتَ»[٥] بالواو غير مهموز، وهو أحسن.

---

(١) «الغريبين» ٥/ ١٦٥٥.

(٢) البخاري (٢٩٨٧، ٥٦٦٣، ٥٩٦٤، ٦٢٥٤)، مسلم (١٧٩٨) عن أسامة بن زيد.

(٣) البخاري (٤٠٢٠)، مسلم (١٨٠٠) عن أبي مجلز مرسلًا.

(٤) مسلم (١٦٥٢/ ١٣) بعد حديث (١٨٢٣) عن عبد الرحمن بن سمرة.

(٥) البخاري (٦٦٢٢، ٦٧٢٢، ٧١٤٦، ٧١٤٧)، مسلم (١٦٥٢/ ١٩).

الْهَمْزَةُ مَعَ اللَّام

«**تَرِبَتْ يَدَاكِ وأُلَّتْ**»[١] علىٰ وزن عُلَّتْ بضم أوله، كذا رويناه في كتاب مسلم، قال بعضهم: صوابه: وأُلِتْ علىٰ وزن طُعِنتْ، أي: طعنت بالأَلّة، وهي الحربة، وهٰذا علىٰ مذهب العرب في أدعيتها المعتادة في دعم كلامها، ولا تريد وقوعها، وقد تخرج: «**أُلَّتْ**»[٢] كما روي علىٰ بعض لغات العرب من بكر بن وائل ممن لا يرىٰ تضعيف الفعل إذا ٱتصل به[٣] الضمير المرفوع، فيقولون: رَدْتُ. بمعنىٰ: رَدَدْتُ، ومنه قولهم: ما لَه أُلَّ وغُلَّ. وقال أبو الحسين بن سراج: وقد يصح أن يكون: «**ألت**» بلام واحدة بمعنى: ٱفتقرت، ويكون بمعنىٰ: تربت يداك. قال صاحب «العين»: الألُ: الشدة، وقال الأستاذ ابن الأخضر: /٢٦/ معنىٰ أُلْتُ: دُفِعْتُ، من قولهم: أُلَّ وغُلَّ، وقد ذكر عن (أبي بكر)[٤] ابن مُفَوَّز أنه كان يقول: هو حرف صُحِّف؛ وإنما الكلام: «**تَرِبَتْ يَدَاكَ قالتْ** -يعني: عائشة-: **فَقال رَسُولُ اللهِ ﷺ**» فتصحَّف: «**وأُلَّتْ**» من: «**قالتْ**»، وقد كان يمكن هٰذا الذي قال لولا أنا قد روينا من طريق العُذْرِيّ في الأم فيه: «**تَرِبَتْ يَدَاكِ وأُلَّتْ، قالتْ عَائِشَةُ**» ومع هٰذا لا يصحُّ هاهنا تكرار: «**قالتْ**».

---

(١) مسلم (٣١٤) من حديث عائشة.

(٢) أشار في هامش (س) أن في نسخة: (أُلْتَ).

(٣) ساقطة من (س، أ).

(٤) في (د): (إبراهيم) والمثبت من (س، أ) وتحرفت (أبي) في (س) إلىٰ: (أبو).
وهو الحافظ، البارع، المجود، أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوز بن أحمد ابن مفوز المعافري الشاطبي.
ٱنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٤٢١.

قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ١٠] فسره البخاري بـ «**الْقَرَابَة**»[(١)] وكذلك فسره غيره، وقيل: الإل[(٢)] هنا ٱسم من أسماء الله ﷻ، وهٰذا لا يصح علىٰ أصولنا. وقيل: «**الْإِلُّ**»: العهد، وهو الذمة نفسه كُرر لاختلاف اللفظين. وقيل: الحلف. وقيل: الجِوار. وقيل اليمين. وجمعه القليل: إلالٌ، والكثير: آلال.

وفي حديث ذكر: «**الأَلَنْجُوجُ**» في مَجَامِر أهل الجنة في تفسير الألوة، وهو العود الهندي، ويقال: يلَنْجُوج -بالياء- وألَنْجَجُ، ويَلَنْجَجُ، ووقع في كتاب الأصيلي: «**الْأَنْجُوجُ**»[(٣)] بالنون بغير لام، وهو وهم وتصحيف[(٤)].

قوله ﷺ: «**اقْرَؤوا الْقُرْآنَ مَا ٱئْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ**»[(٥)] أي: ما ٱجتمعت ولم تختلفوا فيه، يقال: ٱئتلف الشيء يأتلف ٱئتلافًا، فهو مؤتلف إذا ٱجتمع، وأَلَّفْتُ وأَلَّفْتُه: جمعته، ومنه: ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] أي: جمعها بعد الشتات، ومعنى الحديث: النهي عن الٱختلاف في القرآن، قيل: لعله

---

(١) البخاري قبل حديث (٣١٦٢)، وفيه: «**الإلُّ: القرابة**».

(٢) في (س): (الأول).

(٣) البخاري (٣٣٢٧) من حديث أبي هريرة، وكتب في هامش اليونينية ٢/ ١٣٢: ضبطه من الفرع. ثم أشار أنه وقع لأبي ذر الهروي: «**الألَنْجُوجُ**» وهي الرواية التي صدر المصنف بها الكلام.

(٤) ورد في هامش (س) ما نصه: حيث قال، ويكون علىٰ أفنعل في الٱسم والصفة، ثم ذكر ألنججا وألنددا. اهـ.
قلت [المحقق]: وما ذكره المصنف أنه وهم وتصحيف، وكذا قال الحافظ في «هدي الساري» ص٨٨، هو الأكثر، ولم يذكر القاضي في «المشارق» ١/ ٩٣ أنه وهم وتصحيف، والله أعلم.

(٥) البخاري (٥٠٦١، ٧٣٦٥)، مسلم (٢٦٦٧) عن جندب بن عبد الله البجلي.

في حروفه؛ لما يؤول الاختلاف فيها بالمختلفين من رَدِّ بعضهم ما يقرؤه بعضٌ، وجحده له، مع أنه قرآن كله نزل علىٰ حروف سبعة، وقد كان ذلك وظهر في زمان الصحابة، أو لعله أراد الاختلاف في تأويله بالرأي والاجتهاد فيما لايسوغ في الاجتهاد؛ حتىٰ يؤول ذلك بهم إلى الافتراق في العقائد، واختلاف المذاهب، كما كان ذلك عند ظهور المعتزلة والمرجئة والإباضية، وغيرهم من طوائف المبتدعة، ويحتمل عندي أن يكون هٰذا في زمانه؛ لكونه بين أظهرهم، وبحيث يمكنهم الرجوع إليه فيما أشكل عليهم منه.

قوله[1]: «**أَلِفْتَنَا نِعْمَتُكَ**»[2] يعني: وجدتنا وصادفتنا، كقوله سبحانه: ﴿أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠] وقال في موضع آخر: ﴿وَجَدْنَا﴾ [المائدة: ١٠٤] وفي الحديث في الدابة: «**تَرْجِعُ إِلَي مَأْلَفِهَا**»[3] يعني: الموضع الذي ألفته؛ للوقوف فيه والراحة والعلف والمبيت، هو مفعل من أَلِفْتُ الشيءَ آلَفُه إلفًا، وألِفْتُه أُولِفُه إيلافًا.

وقول سعد رضي الله عنه: «**لَا آلُو بِهِم صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ**»[4] أي: لا أُقَصِّرُ. ومثله قوله: «**كِلَاهُمَا لَا يَأْلُو عَنِ الخَيْرِ**»[5] أي: لا يقصر في اجتهاده، يقال:

---

(١) في (س، أ) زيادة: (ﷺ)، وهي زيادة لا محل لها؛ لأن ما بعدها من قول عروة بن الزبير كما في «الموطأ» وغيره.

(٢) «الموطأ» ٢/ ٩٣٤-٩٣٥ عن عروة بن الزبير.

(٣) البخاري (١٢١١) عن أبي بَرْزَةَ الأسلمي.

(٤) البخاري (٧٧٠) من حديث جابر ين سمرة، ولفظه: «**لَا آلُو مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**».

(٥) مسلم (١٠٩٩) من حديث عائشة.

أَلَوتُ -غير ممدود- في الماضي، آلو -ممدودًا- في المستقبل. ومثله في حديث الزوج: «**لَا آلُوهُ إِلَّا مَا عَجَزْتُ عَنْهُ**» هو في «موطأ ابن عُفَير»[١] وحده[٢]، أي: ما أقصر ولا أترك من بره إلَّا ما لا أقدر عليه، ولا أستطيعه.

قوله: «**آلُ حَمِيم**»[٣] قال الفراء: نسب السور إلىٰ كلمة: (حميم) التي في أولها كما يقال: آل النبي ﷺ، وقد يكون: «**آل**» هنا هو سورة حميم نفسها، كما قيل: «**مَزَامِيرُ آلِ دَاوُدَ**»[٤] يريد: مزامير داود نفسه، والآل: يقع علىٰ ذات الشيء، وعلىٰ ما يضاف إليه، وقيل: الوجهان في (آل محمد) أنهم أمته. وقيل: هو نفسه في حديث الصلاة عليه[٥]. وقيل: آله: قرابته. وقيل: آله: هو المراد في تحريم الصدقة عليه وعليهم، وهم قرابته الأَدْنَونَ إليه، أو عشيرته، أو بنو هاشم فحسب، وبنو هاشم: بنو المطلب ...[٦] علىٰ ما يقع في ذلك من الاختلاف بين الفقهاء.

---

(١) سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم بن يزيد بن الأسود -وقد ينسب إلى جده- أبو عثمان الأنصاري المصري. وثقه ابن عدي، كان من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية وأيام العرب والتواريخ كان في ذلك كله عجبًا، وتوفي سنة ست وعشرين ومائتين. انظر ترجمته في: «الثقات» لابن حبان ٨/ ٢٦٦، «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٦.

(٢) وفي «الموطأ» برواية محمد بن الحسن ٣/ ٤٥٥ (٩٥١)، ورواه أيضًا أحمد ٤/ ٣٤١ و٦/ ٤١٩.

(٣) البخاري (٥٠٤٣)، مسلم (٨٢٢/ ٢٧٨) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٤) البخاري (٥٠٤٨)، مسلم (٧٩٣م) عن أبي موسىٰ الأشعري، مسلم (٧٩٣) من حديث بريدة بن الحصيب.

(٥) «الموطأ» ١/ ١٦٥، مسلم (٤٠٥) من حديث أبي مسعود الأنصاري. والبخاري (٣٧٧٠، ٤٧٩٧، ٦٣٥٧)، مسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة. والبخاري (٤٧٩٨، ٦٣٥٨) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٦) بياض بـ (س) بقدر كلمة.

وذكر أبو عبيد أن «حم» آسم من أسماء الله سبحانه[١]، وهٰذا أيضًا لا يصح علىٰ مذهب محققي أهل السنة، وسيأتي /٢٧/ تفسير «حم» في حرف الحاء إن شاء الله.

وقوله: «إِنَّ الأُلَىٰ بَغَوْا عَلَيْنَا»[٢] بقصر الهمزة، ومعناه: الذين، ولا واحد له من لفظه، وإنما واحده: الذي، وأولو كرامته بمعنىٰ: ذوي كرامته، واحده أيضًا: الذي، من غير لفظه، و(هٰؤلاء) يمد فيقال: هٰؤلاء. ويقصر فيقال: هؤلا. وبعض العرب تقول: هؤلا، بغير ألف بعد الهاء، وبغير همزة بعد اللام، ولا واحد له من لفظه، والهاء في أوله للتنبيه.

قوله: «عَذَابٌ أَلِيمٌ»[٣] أي: مؤلم موجع مُفْعِل بمعنىٰ فعيل، ويقال: ذو ألم، خرج مخرج النسب كـ (لابن) و(تامر)[٤].

قوله: «وَمَجَامِرُهُمُ الأُلُوَّةُ»[٥] -يعني: أهل الجنة- و«كَانَ يَسْتَجْمِرُ بِالأُلُوَّةِ»[٦] روي بفتح الهمزة وضمها، وضم اللام وسكونها، قال الأصمعي: هو العود الذي يُتبخرَّ به، وهي كلمة فارسية عربت. قال الأزهري: ويقال: لِيَّةٌ ولُوَّةٌ[٧]. وحكي عن الكسائي: إلِيَّةٌ، بكسر الهمزة

---

(١) «غريب الحديث» ٢/ ٢١٥.

(٢) البخاري (٢٨٣٧، ٤١٠٤، ٤١٠٦، ٧٢٣٦)، مسلم (١٨٠٣) عن البراء بن عازب.

(٣) البخاري (٢٣٥٨، ٢٦٧٢، ٧٢١٢)، مسلم (١٠٧-١٠٨) عن أبي هريرة، ومسلم (١٠٦) عن أبي ذر.

(٤) تحرفت في (س) إلىٰ: (تدمر).

(٥) البخاري (٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٣٢٧)، مسلم (٢٨٣٤) عن أبي هريرة.

(٦) مسلم (٢٢٥٤) عن ابن عمر.

(٧) «تهذيب اللغة» ١/ ١٨٠.

وكسر اللام، وقد جاء تفسيرها في البخاري، وقال: وهو: «**الألنجوج**»، وهنا وقع للأصيلي بغير لام بين الهمزة والنون: «**الأنجوج**»[١]، وهو وهم كما تقدم[٢].

وقوله في حديث الملاعنة: «**سَابِغَ الأَلْيَتَيْنِ**»[٣] بفتح الهمزة وسكون اللام، وهما: اللحمتان المؤخرتان اللتان يكتنفان مخرج الحيوان، وهما من ابن آدم: المقعدان، وجمعها: أَلَيات، بفتح اللام، ومنه قوله عليه السلام: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ تَضْطَرِبَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ عَلَىٰ ذِي الخَلَصَةِ**»[٤] والواحدة: أَلْيَة، بإسكان اللام وفتح الهمزة.

قوله: «**آلَيْتُ أَقُولُهَا لَكَ**»[٥] أي: لا أقولها. «**وَتَأَلَّىٰ أَلَّا يَفْعَلَ خَيْرًا**»[٦]، أي: حلف، والأَلِيَّة: اليمين، يقال: تَأَلَّيتُ وائتليتُ وتآليتُ أَلِيَّةً وأَلْوةً وأُلْوةً وإِلْوةً. كل ذلك لغات فيها، ولم يعرف الأصمعي كسر الهمزة في أوله.

وقع في باب من أفطر في السفر؛ ليراه الناس: «**ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَرَفَعَهُ إِلَىٰ يَدِهِ؛ لِيَرَاهُ النَّاسُ**»[٧] كذا لجمهورهم، قال بعضهم: فـ «**إلىٰ**» علىٰ هٰذِه الرواية بمعنىٰ «**علىٰ**»، وبه يستقيم الكلام، ووقع عند ابن السكن: «**إِلَىٰ**

---

(١) البخاري (٣٣٢٧) من حديث أبي هريرة، وقد تقدم.

(٢) قلت: تقدم التعليق علىٰ كلام وتوهيم المصنف هٰذا، فراجعه.

(٣) البخاري (٤٧٤٧) عن ابن عباس.

(٤) البخاري (٧١١٦)، مسلم (٢٩٠٦) عن أبي هريرة.

(٥) مسلم (١٨٢٣) عن ابن عمر.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٦٢١ عن عمرة بنت عبد الرحمن، مرسلًا.

(٧) البخاري (١٩٤٨) عن ابن عباس.

فيهِ »[١] مكان: « إِلَىٰ يَدِهِ » وهو أبين. قلت: بل يجوز أن تكون « إلىٰ » علىٰ بابها، أي: أمر برفع الإناء من الأرض إلىٰ أن يتناوله بيده؛ لأنه كان راكبًا يومئذٍ.

وقوله في رواية يحيىٰ بن يحيىٰ: « هٰذا مَقْعَدُكَ حَتَّىٰ يَبْعَثَكَ اللهُ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ »[٢] وسقط: « إِلَىٰ » عند القعنبي[٣] وهو أبين[٤]. وقد تخرج رواية يحيىٰ علىٰ أن تكون: « إِلَىٰ » متعلقة بـ « مقعدك »، أي: هٰذا مستقرك إلىٰ يوم القيامة حتىٰ يبعثك الله. ويجوز أن يكون تقدير الكلام: حتىٰ يبعثك الله إلىٰ محشر يوم القيامة، ثم حذف المضاف، وعند ابن القاسم[٥]: « إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ »[٦] وهو بينٌ أيضًا، والهاء ترجع إلى المقعد، ويجوز أن ترجع إلىٰ الله سبحانه وتعالىٰ كما قال تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٠].

---

(١) اليونينية ٣/ ٣٤.

(٢) «الموطأ» ١/ ٢٣٩.

(٣) عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أبو عبد الرحمن، أحد الأعلام، وأحد رواة «الموطأ»، قال أبو حاتم: ثقة حجة لم أر أخشع منه، وقال أبو زرعة: ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ١٦/ ١٣٦، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٢٥٧.

(٤) وهي ما في البخاري (١٣٧٩).

(٥) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو عبد الله العتقي المصري صاحب مالك، من كبراء المصريين وفقهائهم، أول من حمل «الموطأ» إلى مصر، روى عن مالك الحديث والمسائل، قال النسائي: ثقة مأمون أحد الفقهاء، مات سنة إحدى وتسعين ومائة.
انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ١٧/ ٣٤٤، «سير أعلام النبلاء» ٩/ ١٢١.

(٦) وهو ما عند مسلم أيضًا (٢٨٦٦).

ورواه قوم عن ابن بُكَير[١]: «حَتَّىٰ يَبْعَثَكَ اللهُ» لم يزد علىٰ ذلك، وقد يكون وجه رواية يحيىٰ على التفسير لقوله: «يَبْعَثَكَ اللهُ» ففسر جملة بجملة.

(١) يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي أبو زكريا المصري مولى بني مخزوم -وقد ينسب إلى جده- محدث مصر الإمام الحافظ الثقة، كان من أوعية العلم مع الصدق والأمانة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٢١/ ٤٠١، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٦١٢.

فَصْلٌ نَذْكُرُ فيهِ
حُرُوفًا مُشْتَبِهَةَ اللَّفْظِ مُخْتَلِفَةَ المَعْنَى
يَجِبُ تَقْيِيدُهَا؛ لِئَلَّا تُشْكَلَ إِذَا أُهْمِلَتْ

فمن ذَلِكَ: (إِلَّا، وأَلَّا، وأَلَا، وإِلَىٰ، وإِليَّ).

اعلم أن «**إِلَّا**» بكسر الهمزة حرف ٱستثناء، يخرج بعض ما تضمنته الجملة المذكورة قبله منها، وقد تأتي بمعنىٰ «لكن»، وهو الذي يسميه بعضهم: الٱستثناء من غير الجنس. وبعضهم: الٱستثناء المنقطع. وبعضهم يسميه: الٱستدراك. وقد جاءت أيضًا بمعنىٰ: «وَلَا»، وبمعنىٰ: «إِنْ لَمْ».

وأما «**أَلَّا**» بفتح الهمزة فللتوبيخ والذم[1] واللَّوم، وتأتي للعرض؛ إذا خففت لامها، وبمعنىٰ: «هَلَّا»؛ إذا شددت لامها، وبمعنىٰ: «**أَنْ**»، و«لَا» زائدة.

وأما «**أَلَا**» بالتخفيف فلاستفتاح الكلام، وتأتي أيضًا /٢٨/ للعرض والتحضيض.

وأما «**إِلَىٰ**» بالياء فحرف غاية وانتهاء، وقد تأتي بمعنىٰ: «في» وبمعنىٰ: «مع».

وأما التي بشد الياء فهي «إلي» أضيفت إلىٰ ياء المتكلم، وقد تأتي بمعنىٰ: «لِي».

وهٰذِه أمثلة ذلك كله إن شاء الله:

---

(١) ساقطة من (س).

قال ابن عمر -وقد أعتق مملوكًا له كان قد ضربه: «**مَا لِي فِيهِ أَجْرٌ، وَلَا مَا يُسَاوِي هَذَا، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ ...**» الحديث[١].

كذا الرواية: «**إِلَّا أَنِّي**» حرف ٱستثناء، ووجهه أن يكون ٱستثناء منقطعًا، أو علىٰ ما نذكره بعد إن شاء الله، وقال بعضهم: لعله: «**أَلَا إِنِّي**» فيكون حرف ٱستفتاح للخبر المذكور بعدها، وكأن قائل هٰذا ٱستبعد الٱستشهاد بهٰذا علىٰ قوله: «**مَا لِي فِيهِ مِنْ أَجْرٍ**»، وعندي أنه لا يبعد، ولا تنافر بين الفضلين؛ أخبر ﷺ أنه لا أجر له في عتقه إذ لم يعتقه ٱبتداءً للأجر متطوعًا به؛ لكن لكفارة الضرب، وإزالة الإثم اللاحق به لضربه إياه، ويكون تقدير الكلام: ما لي في عتقه من أجر إذ لم أُعتقه إلَّا؛ لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا. أي: فأعتقته؛ ليكفِّر الله عني ما فعلت به من الضرب.

وقوله ﷺ في فضل أبي بكر: «**إِلَّا خُلَّةَ الإِسْلَامِ**»[٢] كذا ضبطه الأصيلي بحرف الٱستثناء من نفي غيرها من الخُلة، ونصب الخلة، وعند بعضهم: «**أَلَا**» بفتح الهمزة وتخفيف اللام للاستفتاح، ورفع الخلة على ٱبتداء الكلام، وكلاهما صحيح، وقوله في الحديث الآخر: «**لَكِنْ أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ**»[٣] يشهد لصحة الٱستثناء وللاستفتاح أيضًا، وحذف الخبر من قوله: «**لكن**» ومن رواية الٱستفتاح أيضًا ٱختصارًا[٤]؛ لدلالة الكلام

---

(١) مسلم (١٦٥٧).

(٢) البخاري (٣٩٠٤) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) البخاري (٤٦٦، ٣٦٥٤)، مسلم (٢٣٨٢) عن أبي سعيد، والبخاري أيضًا (٣٦٥٧) عن ابن عباس.

(٤) في (س): (اختصارٌ)، وهي ساقطة من (د، أ)، والجادة ما أثبتناه، وهو ما في =

عليه، أي: لكن خلة الإسلام ثابتة، أو لازمة، أو باقية، ونحوه.

وقوله ﷺ: «**إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرِ**»[١] [أكثر الروايات فيه على الاستثناء، ورواه بعضهم «**ألا**» على الاستفتاح أيضًا، كأنه قال: ألا انظروا آكلة الخَضِر][٢] واعتبروا في شأنها، ونحوه.

وفي خطبته ﷺ يوم الفتح: «**أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا**»[٣] بالفتح والتخفيف فيهما، وفي سائر الحديث.

وفي باب من الكبائر أَلَّا يستتر من بوله: «**لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا**» يعني: صاحبي[٤] القبرين «**إِلَّا أَنْ يَيْبَسَا**» بحرف الاستثناء، كذا جاء لأبي الهيثم والحموي، وهي إحدىٰ روايتي الأصيلي رَحِمَهُ اللَّهُ[٥]، ولغيرهم: «**إِلَىٰ أَنْ**»[٦]، وهو المعروف في أكثر الحديث، وبدليل قوله في الرواية الأخرىٰ: «**مَا لَمْ يَيْبَسَا**»[٧] من غير شك.

ووجه رواية من روىٰ: «**إِلَّا أَنْ يَيْبَسَا**» أنه لما أطلق التوقع والترجي من غير تقييد بزمان ولا محدود بمدة -وقد علم ﷺ أن التخفيف عنهما لا بد أن

= «المشارق» ١/ ٩٦.

(١) البخاري (٢٨٤٢)، مسلم (١٠٥٢) عن أبي سعيد الخدري. وانظر اليونينية ٤/ ٢٧.

(٢) مابين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، وأثبته من «مشارق الأنوار» ١/ ٩٧؛ ليستقيم السياق.

(٣) البخاري (٦٧٨٥) عن ابن مسعود.

(٤) في (س): (صاحب)، وقد سقطت من (د، أ، ظ)، والمثبت كما في «المشارق» ١/ ٩٧، وهو الصواب.

(٥) اليونينية ١/ ٥٣.

(٦) البخاري (٢١٦) عن ابن عباس.

(٧) البخاري (٢١٨، ١٣٦١، ١٣٧٨، ٦٠٥٢، ٦٠٥٥)، مسلم (٢٩٢).

يكون إلىٰ مدة، وهي ما دامت الجريدتان رطبتين- أستدرك بحرف: «إلا»، وجاز ذلك وإن لم يتقدمه نفي؛ لأن حرف (لعل) ليس بحرف إثبات، فأشبه الشرط، فكان كقوله ﷺ: «**مَنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ فقال كَمَا أَمَرَهُ اللهُ: إِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ أجرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَعْقِبْنِي خَيْرًا مِنْهَا. إِلَّا فَعَلَ اللهُ ذَلِكَ بِهِ**»[(١)] فأتىٰ بـ «إلا» بعد الخبر؛ لما كان فيه من الشرط، والشرط ليس بإثبات محض، وكذلك لعل.

وفي حديث الثلاثة الذين خلفوا: قول كعب بن مالك: «**فَوَاللهِ مَا أَنْعَمَ اللهُ عَلَيَّ مِنْ نِعْمَةٍ قَطُّ بَعْدَ إِذْ هَدَانِي لِلإِسْلَامِ، أَعْظَمَ فِي نَفْسِي مِنْ صِدْقِ**[(٢)] **رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَلا أَكُونَ كَذَبْتُهُ**» كذا في الصحيحين لكافة الرواة حيث تكرر[(٣)]، وعند الأصيلي في باب من البخاري: «**ألا أن أكون كذبته**» بزيادة: «**أن**» /٢٩/ والأول هو الصواب لا غير، ومعناه: أن أكون كذبته، و«**لا**» هاهنا زائدة كهي في قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢] هكذا رأيت هٰذا الكلام لشيخنا القاضي رحمه الله، وهو عندي غير بين، وأبين منه أن تكون: «لا» غير زائدة، وتكون: «أن» التي قبلها مخففة من الثقيلة، ويكون التقدير: فوالله ما أنعم الله علي من نعمة أعظم من أني لم أكن كذبته فأهلك. وإذا قدرت: «لا» زائدة كما تأول الشيخ؛ انعكس المعنىٰ، وصار التقدير: ما أنعم الله علي من نعمة أعظم من أن أكون كذبته، أي: من كوني كذبته.

---

(١) «الموطأ» ١/ ٢٣٦، مسلم (٩١٨) عن أم سلمة.

(٢) في (س): (صدق)، والمثبت من «الصحيحين».

(٣) البخاري (٤٤١٨، ٤٦٧٣)، مسلم (٢٧٦٩).

وفي باب الشهادة عند الحاكم في حديث أبي قتادة : « **وقَالَ لِي عَبْدُ اللهِ بن صالح: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ** »[١] كذا لأبي ذر الهروي والنسفي، ووقع عند الأصيلي: « **إِلَىٰ مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ** » وكلاهما صحيح.

وفي حديث ابن عمر: « **إِنَّكَ لَضَخْمٌ أَلَا تَدَعُنِي أَسْتَقْرِئُ لَكَ الحَدِيثَ؟** »[٢] كذا رويناه وقيدناه من طريق الأسدي بتشديد اللام وضم العين، أي: إن جفاءك وغباوتك يحملانك على العجلة؛ لتركك سماع حديثي، وقطعه عليَّ بقولك لي: « **لَيْسَ عَنْ هَٰذَا أَسْأَلُكَ** »[٢]، فأنت ضخم جافٍ؛ من أجل فعلك هٰذا؛ فتكون: « **ألَّا** » هٰهنا بمعنىٰ: هلَّا تدعني أتتبع لك الحديث سردًا. ورواه بعضهم: « **أَلَا** » مخففة، التي للعرض والتحضيض، وهو أبين.

وقوله: « **إِلَّا يَشِفَّ فَإِنَّهُ يَصِفُ** »[٣] بكسر: « **إلا** »، أي: إن لم يكن يشف لصفاقته، أي: يبدي ما وراءه ويظهره، فإنه يصف ما تحته برقته وانضمامه علىٰ لابسه، أي: يظهر ما تحته من العورة، فيقوم ذلك مقام وصف الواصف لذلك.

وفي باب: من ملك من العرب رقيقًا: « **قَالَ: أَنَا ابْنُ عَوْنٍ: كَتَبْتُ إِلَىٰ نَافِعٍ؛ فَكَتَبَ إِلَيَّ** »[٤] كذا لأبي ذر والأصيلي وجمهورهم، ولبعضهم: « **كَتَبَ**

---

(١) البخاري (٧١٧٠).

(٢) مسلم (٧٤٩).

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» ٥/ ١٦٤ (٩٢٥٣)، و٧/ ٥١ (١٢١٤٢)، وابن أبي شيبة ٥/ ١٦٤ (٢٤٧٨٢، ٢٤٧٨٣، ٢٤٧٨٥)، والبيهقي ٢/ ٢٣٤-٢٣٥ من طرق عن عمر بن الخطاب، قوله. ورواه أيضًا ابن أبي شيبة (٢٤٧٨٤) عن ابن عباس، قوله.

(٤) البخاري (٢٥٤١).

إليَّ نافعٌ » على الاختصار والاقتصار علىٰ مثال الخبر، وعلى الكمال بذكر أول القصة، ذكره البخاري في «تاريخه» مبينًا: « كَتَبْتُ إِلَىٰ نَافِعٍ أَسْأَلُهُ؛ فَكَتَبَ إِلَيَّ »[١].

وفي باب[٢] الجلوس في الأفنية: « فَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ » كذا هو حيث وقع من هٰذِه الكتب[٣]، وهو الصواب، وجاء في البخاري، في باب الجلوس في الأفنية[٤] لسائر رواة البخاري: « فَإِنْ أَتَيْتُمْ إِلَىٰ الْمَجَالِسِ »[٥] وهو تصحيف؛ يبين ذلك قولهم له حين نهاهم على الصَّعدات: « مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدٌّ يَا رَسُولَ اللهِ » فقال عند ذلك مرخصًا لهم فيما كان نهاهم عنه: « فَإِنْ أَبَيْتُمْ -أي: امتنعتم من ترك الجلوس بها- فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ ... » الحديث. والمجلس هاهنا مصدر بمعنى الجلوس؛ كما قد جاء كذلك في بعض طرقه.

وفي قول الخَضِرِ لموسىٰ عليه السلام: « إِلَّا مَا نَقَصَ هَٰذَا العُصْفُورُ مِنْ هَٰذَا البَحْرِ »[٦] (ذكر بعضهم أن: «إلّا» هاهنا بمعنىٰ: «ولا»، أي: ما نقص علمي وعلمك من علم الله ولا ما نقص هٰذا العصفور من هٰذا البحر)[٧]

---

(١) «التاريخ الكبير» ٥/ ٣، وكذلك هو عند مسلم (١٧٣٠) وفيهما زيادة: « أَسْأَلُهُ عَنْ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ ». ورواه مسلم أيضًا (١٧٤٩/ ٣٧) وفيه: « أَسْأَلُهُ عَنِ النَّفْلِ ».

(٢) كذا في (س)، والسياق أوجه بدونها؛ لما يأتي بعد، وانظر «المشارق» ١/ ٩٨.

(٣) البخاري (٢٤٦٥، ٦٢٢٩)، مسلم (٢١٢١) عن أبي سعيد الخدري.

(٤) في (س): (الأقبية) وهو تحريف، وهي ساقطة من (د، أ)، والمثبت كما في البخاري.

(٥) اليونينية ٣/ ١٣٢، باب أفنية الدور والجلوس فيها ...، وقد رمز في هامشها أنها من رواية الحموي والمستملي.

(٦) البخاري (١٢٢، ٣٤٠١، ٤٧٢٥)، مسلم (٢٣٨٠) من حديث أُبَيٍّ بن كعب.

(٧) ما بين القوسين ساقط من (س)، والمثبت من (د).

علىٰ قلته، أي: أن علم الله لا يدخله نقص، وقد قيل: في قوله تعالىٰ: ﴿أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢] نحو هٰذا: ولا خطأً، وهو قول ضعيف، وإنما هو عند المحققين ٱستثناء من غير الجنس، بمعنىٰ: لٰكن قد يقتله خطأ، أو: إلَّا أن يقتله خطأ.

قال القاضي: وهٰذا التأويل في الحديث لا يحتاج إليه؛ إذ معناه صحيح علىٰ ظاهره؛ وإنما المقصد بالحديث التمثيل لعدم النقص؛ إذ ما نقصه العصفور من البحر لا يظهر لرائيه، فكأنه لم يَنقُص منه شيئًا، فكذلك هٰذا من علم الله سبحانه، أو يكون راجعًا إلى المعلومات لا إلى العلم، أي: ما علمتُ أنا وأنت من جملة معلومات الله التي لم نطلع عليها في التقدير والتمثيل إلَّا مثل ما نقص هٰذا العصفور من هٰذا /٣٠/ البحر، وذِكْرُ النقص هاهنا مجاز علىٰ كل وجه، ومحال في علم الله تعالىٰ ومعلوماته في حقه سبحانه؛ وإنما يتقدر ذلك في حقنا، ويدل علىٰ هٰذا قوله في الرواية[1] الأخرىٰ: «**مَا عِلْمِي وعِلْمُك وعِلْمُ الخَلَائِقِ مِنْ عِلْمِ اللهِ إِلَّا مِقْدَارُ مَا غَمَسَ هَٰذَا العُصْفُورُ مِنْقَارَهُ في هٰذا البَحْرِ**»[2][3].

وقوله ﷺ: «**لَنْ تَمَسَّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ**»[4] هٰذا محمول على الٱستثناء عند الأكثر، وعبارة عن القلة عند بعضهم، علىٰ ما نفسره إن شاء الله في حرف الحاء، وقد يحتمل أن تكون: «**إِلَّا**» هاهنا بمعنىٰ: «وَلَا» علىٰ ماتقدم، أي: ولا مقدار تحلة القسم.

---

(١) ساقطة من (س).

(٢) انظر قول القاضي في «المشارق» ١/ ٩٩.

(٣) البخاري (٤٧٢٧).

(٤) «الموطأ» ١/ ٢٣٥، البخاري (١٢٥١، ٦٦٥٦)، مسلم (٢٦٣٢) عن أبي هريرة.

وفي حديث العزل: «**مَا عَلَيْكُمْ أَلّا تَفْعَلُوا**»[١] قال غير واحد: هي للإباحة، معناه: اعزلوا، أي: لا بأس عليهم أن يعزلوا. قال المبرد[٢]: معناه: ما عليكم أن تعزلوا. والبأس هاهنا: الإثم والحرج، و«لا» بعد «أن»: للطرح. وقال الحسن البصري في كتاب مسلم: «**كَأَنَّ هَٰذَا الكَلَامَ زَجْرٌ**»[٣]، وقال ابن سيرين: «**لَا عَلَيْكُمْ: أَقْرَبُ إِلَى النَّهْيِ مِنْهُ إِلَىٰ الإِبَاحَةِ**»[٤].

وفي «الموطأ» في كتاب الجامع منه: «**لَا تُخْبِرْنَا يَا رَسُولَ اللهِ**» كذا ليحيىٰ[٥] وأكثر الرواة، علىٰ النهي، وعند ابن قعنب وابن بكير ومن وافقهما: «**أَلَا تُخْبِرُنَا**» على العرض، والجواب محذوف تقديره: ألا تخبرنا فنمتثل أو نتبع أو ننزجر أو نتعظ و نحو ذلك، ثم حذف لدلالة الكلام عليه.

وأما الوجه الأول بلفظ النهي علىٰ ما رواه يحيىٰ ومن وافقه، فيحتمل أن يكون الناهي عن ذلك منافقًا، ويحتمل أن يقول ذلك رجل مؤمن مشفق على المسلمين؛ لئلا يتكلوا فيقتصروا علىٰ توقي شرِّ هاتين الثنتين المذكورتين،

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٥٩٤، البخاري (٢٥٤٢، ٤١٣٨، ٧٤٠٩)، ومسلم (١٤٣٨) وعنده: «**لَا عَلَيْكُمْ**».

(٢) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمرو بن حسان، ويقال: بن الحارث بن مالك الثمالي أبو العباس المبرد، البصري اللغوي مشهور، وثقه الخطيب وجماعة، كان إسماعيل القاضي يقول ما رأى المبرد مثل نفسه. توفي سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٣/ ٣٨٠، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٥٧٦.

(٣) مسلم (١٤٣٨/ ١٣١).

(٤) مسلم (١٤٣٨/ ١٣٠).

(٥) «الموطأ» ٢/ ٩٨٧.

ويسترسلوا علىٰ ما سواها، أو يهملوا كثيرًا من الأعمال؛ كما جاء في حديث معاذ وحديث عمر رضي الله عنهما[1]، ويحتمل أن يريد بذلك أن يتركهم؛ حتىٰ

---

(١) أما حديث معاذ المشار إليه فرواه البخاري (١٢٨) عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ -وَمُعَاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ- قَالَ: «**يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ**». قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: «**يَا مُعَاذُ**». قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ. ثَلَاثًا، قَالَ: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰه إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ**». قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: «**إِذًا يَتَّكِلُوا**». وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا.

ورواه البخاري أيضًا (١٢٩، ٢٨٥٦) ومسلم (٣٠) من حديث معاذ نفسه.

وأما حديث عمر فرواه مسلم (٣١) عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَنَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي نَفَرٍ فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَأَبْطَأَ عَلَيْنَا، وَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا وَفَزِعْنَا؛ فَقُمْنَا فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزِعَ فَخَرَجْتُ أَبْتَغِي رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ أَتَيْتُ حَائِطًا لِلأَنْصَارِ لِبَنِي النَّجَّارِ فَدُرْتُ بِهِ. هَلْ أَجِدُ لَهُ بَابًا، فَلَمْ أَجِدْ، فَإِذَا رَبِيعٌ يَدْخُلُ فِي جَوْفِ حَائِطٍ مِنْ بِئْرٍ خَارِجَةٍ- وَالرَّبِيعُ الجَدْوَلُ- فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ. فَدَخَلْتُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**أَبُو هُرَيْرَةَ؟**». فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**مَا شَأْنُكَ؟**». قُلْتُ: كُنْتَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا فَقُمْتَ فَأَبْطَأْتَ عَلَيْنَا، فَخَشِينَا أَنْ تُقْتَطَعَ دُونَنَا فَفَزِعْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزِعَ فَأَتَيْتُ هٰذا الحَائِطَ فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ وهٰؤلاء النَّاسُ وَرَائِي فَقَالَ: «**يَا أَبَا هُرَيْرَةَ**». وَأَعْطَانِي نَعْلَيْهِ قَالَ: «**اذْهَبْ بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هٰذا الحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰه إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ**» فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيتُ عُمَرُ. فَقَالَ: مَا هَاتَانِ النَّعْلَانِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ. فَقُلْتُ: هَاتَانِ نَعْلَا رَسُولِ اللهِ ﷺ بَعَثَنِي بِهِمَا مَنْ لَقِيتُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰه إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرْتُهُ بِالْجَنَّةِ. فَضَرَبَ عُمَرُ بِيَدِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ فَخَرَرْتُ لاِسْتِي فَقَالَ: ٱرْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَرَجَعْتُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَجْهَشْتُ بُكَاءً وَرَكِبَنِي عُمَرُ فَإِذَا هُوَ عَلَىٰ أَثَرِي فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟**». قُلْتُ: لَقِيتُ عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي بَعَثْتَنِي بِهِ فَضَرَبَ بَيْنَ ثَدْيَيَّ ضَرْبَةً خَرَرْتُ لاِسْتِي قَالَ: ٱرْجِعْ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا عُمَرُ مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا فَعَلْتَ؟**». قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَبَعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِنَعْلَيْكَ مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ =

يستنبطوها بأنفسهم، وعلىٰ حسب أفهامهم، علىٰ وجه الاختبار لمعرفتهم والسبر لقرائحهم، وقال ابن حبيب: إنما قال: «**لا تخبرنا**»؛ لأنه خاف أن يثقل عليهم -إذا أخبرهم- الاحتراس منها، ورجا أن يوفقوا للعمل بها من قبل أنفسهم.

قوله ﷺ: «**كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ**»[(١)] قال الطحاوي[(٢)]: هو استثناء من غير الجنس، معناه: لكن الصيام لي؛ إذ ليس بعمل فيستثنىٰ من العمل المذكور[(٣)]. وكذلك قال غير واحد: إنه ليس بعمل، وإنما هو ترك من التروك. وهٰذا غير سديد بل هو عمل بالحقيقة من أعمال القلب وامتساك الجوارح عما نهيت عنه فيه.

وأما قوله: «**فَإِنَّهُ لِي**» قيل: لكونه من الأعمال الخفية الخالصة، أي: هو خالص لي لا يدخله رياء، أو لا يطلع عليه غالبًا بخلاف غيره من الأعمال، والأظهر في هٰذا الحديث أنه أشار إلىٰ معرفة الأجور وأن أجور عمل ابن آدم له معلومة مقدرة، كما قال في آخر الحديث: «**الْحَسَنَةُ**

= أَنْ لَا إِلٰه إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**». قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ فَإِنِّي أَخْشَىٰ أَنْ يَتَّكِلَ النَّاسُ عَلَيْهَا فَخَلِّهِمْ يَعْمَلُونَ. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَخَلِّهِمْ**».

(١) البخاري (١٩٠٤)، مسلم (١١٥١) عن أبي هريرة.

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم أبو جعفر الطحاوي الأزدي الحجري الفقيه المصنف، كان ثقة نبيلا فقهيا إماما، صحب المزني وتفقه به ثم ترك مذهبه وصار حنفي المذهب، له كتاب «أحكام القرآن» وكتاب «معاني الآثار» «مشكل الآثار» وغيرها، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ١/ ٧١، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٢٧.

(٣) «تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار» ترتيب شيخنا خالد الرباط ٢/ ٥٩٦-٥٩٧ ط. دار بلنسية.

بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَىٰ سَبْعِمِائَةٍ، إِلَّا الصَّوْمَ »[١] فأجره غير مقدر، وإنما ذلك إلىٰ الله، يوفيه الصابر عليه بغير حساب.

وفي حديث المنحة: « أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتٍ نَاقَةً »، « أَلَا » مفتوحة مخففة على ٱستفتاح الكلام، وعند الجلودي: « رَجُلٌ »[٢] بالضم والتنوين، وعند غيره: « إِلَّا رَجُلٌ ».

وفي حديث العائن[٣]: « أَلَا بَرَّكْتَ »[٤] بالتخفيف عند شيوخنا على العرض والتحضيض، ورواه بعضهم بالتشديد بمعنىٰ: «هلا» التي للَّوم، وقد تأتي مشددة للعرض والتحضيض أيضًا.

وفي باب من لم يستلم الركنين: قول ابن عباس لمعاوية: « أَلَا / ٣١/ تَسْتَلِمُ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ » بالتخفيف كذا للجرجاني، ولغير الجرجاني: « إِنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ هَذَانِ الرُّكْنَانِ »[٥] على الخبر المنفي، وهو الوجه والصحيح في التفسير، إلَّا أن الرواية: « هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ » بالنصب، وهو لحن، وصوابه بالرفع علىٰ ما لم يسم فاعله[٦].

في حديث زيد بن أرقم وابن أُبَيٍّ ابن سلول المنافق من رواية عبيد الله بن موسىٰ: « مَا أَرَدْتَ إِلَّا أَنْ كَذَّبَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ » بكسر « إِلَّا » وشدِّ اللام،

---

(١) «الموطأ» ١/ ٣١٠، مسلم (١١٥١/ ١٦٤).

(٢) مسلم (١٠١٩) عن أبي هريرة.

(٣) في (س): (الغار).

(٤) «الموطأ» ٢/ ٩٣٨-٩٣٩ من حديث سهل بن حنيف.

(٥) البخاري (١٦٠٨).

(٦) وفي هامش اليونينية ٢/ ١٥١ أشار إلىٰ رواية بلفظ: « لَا تَسْتَلِمْ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ ». ثم قال: وفي القسطلاني روايتان: الأولىٰ: « لا يَسْتَلِمُ -أي: النبي ﷺ- هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ ». والثانية: « لَا نَسْتَلِمُ » بالنون. اهـ.

وكذا للجرجاني، وعند غيره: «**إِلَىٰ أَنْ كَذَّبَكَ**»[١] بـ «**إِلَىٰ**» التي هي حرف جر، وكلاهما صحيح، وفي غير هٰذِه الرواية: «**إِلَىٰ**»[٢] للجميع، وهو أبين، أي: ما أردت بفعلك في نقلك ما نقلت إلىٰ أن بلغك تكذيب النبي ﷺ إياك، وتكون: «**إِلَىٰ**» هاهنا علىٰ أظهر معانيها للغاية، وقد تكون هاهنا بمعنىٰ «في»، وهو آكد وجوهها، أي: صرت في صفة من كذبه كما قال:

... ... **كَأَنَّنِي**[٣]

إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ[٤]

أي: كأني في الناس، فيكون تقدير الحديث: ما مرادك في أن كذَّبك النبي ﷺ؟ ويكون تقديره على الوجه الآخر: ما فائدة قصدك إلىٰ ما وقعت فيه من تكذيب النبي ﷺ إياك، أي: لم يُجْدِ عليك ما فعلت إلَّا تكذيب النبي ﷺ.

وأما حديث عمر وأبي بكر في قصة بني تميم، في تفسير سورة الحجرات: «**مَا أَرَدْتَ إِلَىٰ خِلَافِي أَوْ: إِلَّا خِلَافِي**» كذا الرواية في الباب الثاني على الشكِّ[٥]، وهما بمعنىٰ ما تقدم، وعند الأصيلي هنا: «**إليَّ**

---

(١) البخاري (٤٩٠٤).

(٢) البخاري (٤٩٠٠).

(٣) في (س): (كأني)، والمثبت من مصدر التخريج.

(٤) عجز بيت للنابغة الذبياني صدره:

فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ

أنظره في «ديوانه» ص٦، وإليه نسبه غير واحد.

(٥) البخاري (٤٨٤٧) من حديث عبد الله بن الزبير.

-بتشديد الياء- **أَوْ: إِلَّا خِلَافي** » وله وجه، أي: ما سبب قصدك إليَّ بالمعارضة لي؟ ثم شك الراوي فقال: « **أَوْ إِلَّا خِلَافي** »، أي: ما أردت إلي. أو: ما أردت إلَّا خلافي.

وفي التيمم: « **فَقَالُوا: أَلَا تَرىٰ مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟** »[(١)] كذا لجميعهم، وعند الحموي والمستملي: « **فَقَالُوا: لا تَرىٰ** » علىٰ حذف ألف الاستفهام، وذلك جائز في الموضع الذي لا يشكل، أو يكون الناسخ نقص ألف الجميع التي بعد الواو من: « **قالوا** » من الخط، فيكون: « **ألا** » مثل ما لجميع الرواة، وهو الصواب.

وقوله في صدر كتاب مسلم: « **مَا قَضَىٰ بهٰذا عَلِيٌّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلَّ** »[(٢)] يصح أن تكون « **إِلَّا** » علىٰ بابها، ويكون « **ضَلَّ** » بمعنىٰ: نسي ووهم. أو تكون علىٰ ظاهرها من الضلال، والمعنىٰ: وهو ممن لم يضل، وممن لا يوصف بذلك ولا يظن به، علىٰ طريق الإنكار لتلك القضايا، واعتقاد التكذُّب عليه فيها، أي: إن هٰذا لا يفعله إلَّا من ضل، وعليٌّ لم يضل.

وفي حديث أضياف أبي بكر رضي الله عنه: « **أَلَا تَقْبَلُوا عَنَّا قِرَاكُمْ؟** »[(٣)] بالتخفيف عند أكثر الرواة، على العرض، وعند أبي محمد بن أبي جعفر: « **أَلَّا** » بالتشديد، على اللوم والحض، أو يكون المعنىٰ: ما منعكم منه وأحوجكم إلىٰ أن لا تقبلوه؟ ومثله قوله تعالىٰ: ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣٢] قيل: معناه: ما منعك أن تكون مع الساجدين؟ و«لا»

---

(١) «الموطأ» ١/ ٥٣، البخاري (٣٣٤)، مسلم (٣٦٧) من حديث عائشة.

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» ص١٠ عن ابن عباس.

(٣) مسلم (٢٠٥٧/ ١٧٧) من حديث الرحمن بن أبي بكر.

زائدة أو: أي شيء جعلك ألا تكون مع الساجدين، أو حملك علىٰ أن لا تكون مع الساجدين؟.

وقوله في حديث الصلاة قبل الخطبة: «**قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَقُلْتُ: أَيْنَ الْأَبْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا يَا أَبَا سَعِيدٍ**»[1] كذا في روايتي، ورأيت في غير كتابي: «**أَيْنَ، أَلَا تَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ؟**» بدلًا من: «**أَيْنَ الْأَبْتِدَاءُ**» وتقديره: أين تذهب يا مروان؟ ألا تبدأ؟ وذلك أنه كان يماشيه إلىٰ جهة المصلىٰ، فلما قرب مروان من المنبر عدل إليه وترك المحراب، فقال له أبو سعيد: أين ألا تبدأ؟ /٣٢/ أي: أين تذهب وتترك الصلاة؟

قوله ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ**» إلىٰ أن قال: «**فَيَقُولُ** -يعني: عيسىٰ عليه السلام- **أَلَا إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ أُمَرَاءُ**»[2] كذا هي مخففة لأكثر الرواة، وهو الصواب، على الاستفتاح، وفي كتاب ابن سكرة عن العذري: «**فَيَقُولُ: الآنَ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**».

وفي حديث: «**لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ**»: «**أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَىٰ كَتَبَ إِلَىٰ عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ حِينَ سَارَ إِلَى الحَرُورِيَّةِ**»[3] كذا لهم، وللعُذْرِيِّ «**كَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ**» والأول هو الصواب؛ لأن عبد الله بن أبي أوفىٰ صاحب لرسول الله ﷺ، فكتب إليه موصيًا له بما سمع من رسول الله ﷺ.

قول حذيفة: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسِ بِكُلِّ فِتْنَةٍ تَكُونُ، وَمَا بِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَسَرَّ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، لَمْ يُحَدِّثْهُ غَيْرِي، وَلَكِنْ رَسُولُ اللهِ**

---

(١) مسلم (٨٨٩) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) مسلم (١٥٦) من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) مسلم (١٧٤٢) من حديث عبد الله بن أبي أوفىٰ، وهو معنىٰ ما عند البخاري (٢٩٦٥، ٣٠٢٤-٣٠٢٥، ٧٢٣٧).

ﷺ ... »[١] كذا الحديث، كذا في الأصول كلها، قال الْوَقَّشِي: الوجه حذف: « **إِلَّا** » وبه يستقل الكلام، ويكون التقدير: وما بي أن يكون رسول الله ﷺ أسرَّ إليَّ.

قال القاضي: ما قاله مساق الحديث، وما يدل عليه مقتضاه: أي: ما اختص بي علم الفتن لكون النبي ﷺ أسر إليَّ ما لم يقله لغيري؛ ولكن لأن النبي ﷺ لما حفن في ردائي وأمرني بجمعه إلي حفظت ما لم يحفظ غيري، ثم ماتوا وبقيت وحدي. ويدل عليه أيضًا قوله في الحديث الآخر: « **نَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ وَحَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ** »[٢]، وقد يخرج للرواية وجه وهو أن يكون قوله: وَمَا بِي من عذر في الحديث بها والإعلام إلَّا كون رسول الله ﷺ قد أسر إلي من ذلك شيئًا لم يعلمه غيري، ولعله ﷺ أمره ألا يذيعه من بعده، أو رأىٰ هو ذلك من المصلحة للعامة[٣].

وفي البخاري: وقال ابن عمر والْحَسَنُ، فيمَنْ احْتَجم: « **لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ مَحَاجِمِهِ** »[٤] كذا للمستملي، وسقطت: « **إِلَّا** » للباقين من الرواة، وإثباتها هو الصواب، وهو مذهبهم المعروف عنهما، أي أنه لا وضوء عليه من الحجامة إلَّا غسل موضع محاجمه من الدم[٥]، وقد روي عنهما

---

(١) مسلم (٢٨٩١).

(٢) مسلم (٢٨٩١/ ٢٣)، وهو عند البخاري (٦٦٠٤) بلفظ: « **عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ** ».

(٣) «المشارق» ١/ ١٠٤.

(٤) البخاري معلقًا قبل حديث (١٧٦).

(٥) رواه عن ابن عمر: ابن أبي شيبة في «المصنف» ١/ ٤٧ (٤٦٨)، وابن المنذر في «الأوسط» ١/ ١٧٨ (٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» ١/ ١٤١، وفي «المعرفة» ١/ ٤١٩ (١١٥٥، ١١٥٦). وعن الحسن رواه ابن أبي شيبة ١/ ٤٧ (٤٧١، ٤٧٤).

أن عليه الوضوء[١]، وهو مذهب أهل العراق[٢].

قول عائشة رضي الله عنها لأم مِسْطَح: «**إِلَامَ تَسُبِّينَ ابْنَكِ؟**» كذا للمروزي، وللباقين «**أَيْ أُمِّ، تَسُبِّينَ ابْنَكِ؟**»[٣] ولكليهما وجه، الأول[٤]: حَتَّام[٥] تَسُبِّينَ ابْنَكِ؛ لأنها كررت سبها في الحديث مرة بعد أخرىٰ[٦]، فأنكرت ذلك عائشة عليها؛ لأنه كان من أهل بدر فسألتها، أي: لأي علة، وفي أي قصة تسبه؟.

والوجه الآخر بينٌ أيضًا، ودَعَتْهَا أمًّا؛ إما لسنها وكبرها، وإما لكونها خالة أبيها، والخالة أم، ويحتمل أن يكون مصحفًا من: «**إِلَىٰ مَ**» وصغرت اللام وبقيت الياء؛ فجاء منها صورة: «**أَيْ**» التي للنداء.

وقوله: «**فَجَلَسْتُ إِلَىٰ الحِلَقِ**»[٧] معنىٰ: «**إلىٰ**» هاهنا كمعنىٰ (في) كما تقدم، وكما جاء في الحديث الآخر: «**فَجَلَسْتُ فِي الحِلَقِ**»[٨] أو يكون التقدير: جلست آويًا إلى الحلق؛ كما قال: «**أَمَّا أَحَدُهُمْ**»[٩] فَأَوَىٰ إِلَىٰ

---

(١) انظر «الأوسط» ١/ ١٧٨، «الهداية» ١/ ١٤-١٥.

(٢) رواه عن ابن عمر: ابن المنذر في «الأوسط» ١/ ١٧٩ (٧٢).
وعن الحسن رواه عبد الرزاق في «المصنف» ١/ ١٨٠ (٦٩٩).

(٣) البخاري (٤٧٥٧) من حديث عائشة.

(٤) في سائر النسخ: (الأولىٰ)، والجادة ما أثبتناه.

(٥) في (س، ظ): (حتى إل مَ)، وفي «المشارق» ١/ ٣٦: (حتما)، ولعل المثبت أصح.

(٦) أشار في هامش (س) أن في نسخة: (مرة).

(٧) رواه أحمد ٥/ ١٦٩ عن الأحنف بن قيس، وفي البخاري (٤٥٣٢) عن ابن سيرين قال: جلست إلىٰ مجلس ....

(٨) البخاري (٥٠٠٠)، مسلم (٢٤٦٢) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٩) في (س): (أحدهما)، والمثبت كما في الحديث.

اللهِ »[١]، أو منضمًّا إلى الحلق.

وفي خبر زيد بن عمرو: « **فَقُدِّمَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سُفْرَةٌ** »[٢] كذا لكافة الرواة، وعند الجرجاني: « **فَقَدَّمَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ** »[٣] والأول إن شاء الله هو الصواب، ولا يبعد صحة الثاني، ويكون ذلك ظنًّا من /٣٣/ زيد أن النبي ﷺ يأكل مما يأكل قومه.

وفي باب: « **مَنْ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ** » في الحج كذا لهم[٤]، وللقابسي: « **ومَنْ أَشَارَ عَلَى الرُّكْنِ** » وله وجه، يقال: أشرت إلى الشيء وعلى الشيء؛ لاسيما والركن يأتي يوم القيامة سميعًا بصيرًا متكلمًا.

وقوله: « **يُوشِكُ أَهْلُ العِرَاقِ أَنْ لَا يُجْبَىٰ**[٥] **إِلَيْهِمْ قَفِيزٌ**[٦] »[٧] كذا لهم، وعند بعضهم: « **أَلَا يُجْبَىٰ**[٨] **لَهُمْ** » وهو الوجه، أي: مما لهم أو عليهم، واللام تأتي بمعنىٰ: (من) وأما علىٰ رواية: «إلىٰ» فيحتمل المعنىٰ؛ لأن أهل العراق[٩] كانوا أهل خراج يُجْبَون ولا يُجبَىٰ إليهم.

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٩٦٠، البخاري (٦٦، ٤٧٤)، مسلم (٢١٧٦) من حديث أبي واقد الليثي.

(٢) البخاري (٣٨٢٦) عن ابن عمر.

(٣) البخاري (٥٤٩٩).

(٤) البخاري قبل حديث (١٦١٢).

(٥) تحرفت في (س) إلىٰ: (يجيء).

(٦) تحرفت في (س) إلىٰ: (فقير).

(٧) مسلم (٢٩١٣) عن جابر بن عبد الله.

(٨) تحرفت في (س) إلىٰ: (يجيء).

(٩) في (س): (مصر)، ولعله سبق قلم.

وفي مناقب سعد: «**مَا أَسْلَمَ أَحَدٌ إِلَّا فِي اليَوْمِ الذِي أَسْلَمْتُ فِيهِ**»[١] كذا في جميع النسخ، قال بعضهم: صوابه إسقاط: «**إِلَّا**»، ولم يقل شيئا! بل صوابه إثباتها، أي: لم يسلم أحد قبل يوم إسلامي، ودليل ذلك: قوله بعد: «**وَلَقَدْ بَقِيتُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَإِنِّي لَثُلُثُ الإِسْلَامِ**» يعني والله أعلم: النبي ﷺ وهو وأبو بكر، ولم يعتد بعلي؛ لصغره، ولا بخديجة؛ لأنها امرأة، ولا بزيد؛ لأنه كان مولىً، وإنما عد الرجال الأحرار البالغين[٢].

قَوْلُهُ: «**مَا سُقْتَ إِلَيْهَا**» هكذا للأصيلي في فضائل الأنصار، وفي باب مؤاخاة النبي ﷺ بينهم[٣]، كذا للنسفي في باب فضائل الأنصار، وعند الباقين فيهما: «**مَا سُقْتَ فِيهَا**»[٤] وقد تأتي: (في) بمعنىٰ: (إلىٰ) كما قيل في: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إلىٰ أفواههم.

وفي غرماء والد جابر: «**فَقَالَ عُمَرُ: أَلَّا يَكُونُ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ**»[٥] بالفتح والتشديد، أي: إنا حققنا أمرك ولا نشك في بركتك وإجابة دعوتك فيها، إلَّا ألَّا نكون نعلم أنك رسول الله، كما قال في الرواية الأخرىٰ: «**قَدْ عَلِمْتُ حِينَ مَشَىٰ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّهُ يُبَارَكُ فِيهَا**»[٦].

وفي باب الوكالة في قضاء الدين: «**قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا أَمْثَلَ مِنْ**

---

(١) البخاري (٣٧٢٧، ٣٨٥٨) عن سعد بن أبي وقاص.

(٢) في (س): (التابعين).

(٣) البخاري (٣٧٨٠) من حديث عبد الرحمن بن عوف، وانظر اليونينية ٥/ ٣٢، ورواه مالك في «الموطأ» ٢/ ٥٤٥ من حديث أنس.

(٤) البخاري (٣٧٨١، ٣٩٣٧) من حديث أنس.

(٥) البخاري (٢٦٠١) من حديث جابر.

(٦) البخاري (٢٣٩٦) من حديث جابر.

سِنِّهِ »[١] بالكسر، أي: لم نجد إلَّا أمثل من سنه، أي: أفضل، فحذف لدلالة الكلام عليه، أو سقط الحرف عن الراوي، وقد جاء في غير هٰذا الباب مبينًا: « لا نَجِدُ إِلَّا سِنًّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ »[٢].

وقوله في باب ما يذكر من المناولة: « حَيْثُ كَتَبَ لأَمِيرِ السَّرِيَّةِ »[٣] كذا لهم، وعند الأصيلي: « إِلَىٰ أَمِيرِ السَّرِيَّةِ » وهما بمعنىٰ متقارب، و(إلىٰ) تأتي بمعنىٰ: (مع)، وتأتي بمعنى اللام أيضًا، وهو ﷺ إنما كتب الكتاب له ومعه ولم يرسله إليه، وليست: (إِلَىٰ) هاهنا غاية، ويحتمل أن تكون: (إِلَىٰ) علىٰ بابها؛ وذلك لأنه أمره أن لا يفتحه حتىٰ يكون بموضع كذا، فصار خطابه إياه في حكم خطاب الغائب، كما لو كتبه له وأرسله إليه، وهو في ذلك المكان غائبًا عنه.

وقوله في حديث الأئمة: « أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ؟ قَالَ: لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ »[٤] كذا لهم، وعند الطبري: « إِلَّا مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ » ولا وجه له، ولعله: (ألا) التي للاستفتاح، أي: ألا ما أقاموها فلا تفعلوا.

* * *

(١) البخاري (٢٣٠٦) عن أبي هريرة، ورواه أيضًا مسلم (١٦٠١).

(٢) البخاري (٢٣٩٢).

(٣) البخاري معلقًا قبل حديث (٦٤).

(٤) مسلم (١٨٥٥) عن عوف بن مالك.

الْهَمْزَةُ مَعَ المِيم

منها: « **إمّا** » وقد جاءت في هٰذِه الأصول: (إمّا) بالكسر و(أمّا) بالفتح، وهما مختلفتان، وفي مواضع منها إشكال، فأما: (إمّا) المكسورة فتأتي للتخيير والشك والإبهام والتقسيم، وهي بمعنىٰ: (أو) في أكثر معانيها، وذكر بعضهم أنها حرف عطف إذا تكررت، ولا يصح لدخول حرف العطف عليها، وبعض بني تميم يفتحون همزتها في باب العطف.

و(أَما) المفتوحة الهمزة /٣٤/ فهي التي للاستئناف وتفسير الجمل، وهي (أن) دخلت عليها (ما) فأدغمت فيها، فأما ما وقع في هٰذِه الكتب منها مما يشكل، فهٰذِه الأصول تبينها إن شاء الله.

فأما: « **إِمَّا لَا** » فوقع هٰذا اللفظ في الصحيحين في مواضع بكسر الهمزة وشد الميم[(١)]، وهو هكذا صحيح، و(لا) مفتوحة عند الجميع، إلَّا أنه وقع عند الطبري: « **إِمَّا لِي** » بكسر الهمزة وكسر اللام بعدها، وياء ساكنة متصلة باللام، وهكذا ضبطه الأصيلي في جامع البيوع، وكذا لبعض رواة مسلم، والمعروف فتح اللام، وقد منع من كسرها أبو حاتم[(٢)] وغيره، ونسبوه إلى العامة، لكنه خارج علىٰ مذهب الإمالة، كأن الكلمة كلها واحدة، وقد

---

(١) أنظر ما رواه البخاري (٣٧٩٤) عن أنس بن مالك، ورواه مسلم (١٣٢٨) عن ابن عباس، و(١٦٩٥) عن بريدة، و(٢١٦١) عن أبي طلحة.

(٢) سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي، أبو حاتم السجستاني، ثم البصري، الإمام العلامة، المقرئ، إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر ومصنفاته جليلة: «إعراب القرآن» «لحن العامة»، «المقصور والممدود»، «القراءات» وغير ذلك، مات سنة خمس وخمسين ومائتين.

انظر ترجمته في: «الثقات» لابن حبان ٨/ ٢٩٣، «تهذيب الكمال» ١٢/ ٢٠١.

فتح بعض الرواة الهمزة فقال: «أَمَّا لَا» وهو أيضًا خطأ، إلَّا علىٰ لغة بني تميم الذين يفتحون همزة (إمَّا) التي للتخيير، فيقولون: خذ أمَّا هٰذا وأمَّا هٰذا. ومعنىٰ هٰذِه الكلمة: (إمَّا لَا): إن كنت لا تفعل كذا فافعل غيره، و«ما» صلة لـ «إن» كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦] فاكتفوا بذكر «لا» عن ذكر الفعل، كما يقولون: الق زيدًا وإلا فلا، أي: وإلا فدع لقاءه إن لم ترده.

وقول ابن عمر في كتاب مسلم: «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ ٱمْرَأَتَكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنِي بهٰذا»[1] فمفتوح الهمزة، ومعناه: أمّا إن أنت طلقت ٱمرأتك، فحذفوا الفعل الذي يلي «إن» وجعلوا «ما» عوضًا منه، وفتحوا «أن»؛ لتكون علامة لما أرادوه، وقد جاء في البخاري: «إِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَ ٱمْرَأَتَكَ»[2] مبينًا.

قول ابن عمر: «وَكَانَ أَمَدُهَا ثَنِيَّةَ الوَدَاعِ»[3] أي: غايتها، والأمد: المنتهىٰ.

قوله: «لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ»[4] أي: عظم وزاد[5]، يقال: أمر القوم أمرًا: كثروا، وفي المثل: من أَمِرِ فَلَّ، ومن قلَّ ذلَّ[6]. وأَمْرُهُ: شأنه

---

(١) مسلم (١٤٧١).

(٢) البخاري (٥٣٣٢) ولفظه: «إِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا».

(٣) «الموطأ» ٢/ ٤٦٧، البحاري (٢٨٧٠)، مسلم (١٨٧٠/ ٩٥).

(٤) البخاري (٧، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٤٥٥٣)، مسلم (١٧٧٣) عن ابن عباس.

(٥) جاء في هامش (د): «لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابن أبي كبشة»، أي: كثر وارتفع شأنه، أي: النبي ﷺ.

(٦) انظر: «جمهرة الأمثال» ٢/ ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٣٦، «مجمع الأمثال» ٢/ ٣١٠. ونسبه الأخير لأوس بن حارثة.

وحاله وعِظَم قدره، والأمر: الشيء العظيم المتعجب منه، ومنه ٱشتق «أمر» بمعنىٰ: عَظمَ وشَنُعَ.

قوله: «**إِذَا هَلَكَ أَمِيرٌ تَأَمَّرْتُمْ فِي**[1] **آخَرَ**»[2] أي: تشاورتم فيه، من الٱئتمار، ومثله في الحديث الآخر في المخطوبة: «**فَآمَرَتْ نَفْسَهَا**»[3] بالمد، أي: تشاورت، ومثله قول عمر: «**بَيْنَا أَنَا فِي أَمْرٍ أَٱْتَمِرُهُ**»[4] أي: أشاور فيه نفسي، وقيل: قدمتم آخر أميرًا، وتأمّر تفعَّل بمعنى: ٱكتسب، واتخذ أميرًا، وسيأتي بعد هٰذا من رواية أبي علي الجيَّاني: «**عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، تَأَمَّرَهُ**[5] **عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ**» بشد الميم.

وفي فضائل أسامة: «**وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أُسَامَةَ**»[6] أي: قدمه أميرًا، من الإمارة، وفيه: «**فَطُعِنَ فِي إِمْرَتِهِ**».

وقول عمر رضي الله عنه: «**فَإِنْ أَصَابَتِ الإِمْرَةُ سَعْدًا**»[7] يعني: الإمارة، كل ذلك بكسر الهمزة، وكذلك: «**فَأَخَذَهَا خَالِدٌ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفَتَحَ اللهُ لَهُ**»[8] أي: أخذ الراية، ومثله: «**فَأَيُّكُمْ مَا أُمِّرَ**»[9] والإِمْرَةُ والْإِمَارَةُ: الولاية والسلطنة، كلاهما بكسر الهمزة. وأما الْأَمَارَةُ بالفتح فالعلامة، والْأَمْرَةُ

---

(١) ساقطة من سائر النسخ، والمثبت كما في «الصحيح».

(٢) البخاري (٤٣٥٩) عن جرير بن عبد الله.

(٣) مسلم (١٤٠٦/ ٢٣) من حديث سبرة بن معبد الجهني.

(٤) مسلم (١٤٧٩/ ٣١) من حديث ابن عباس، البخاري (٤٩١٣) بلفظ: «أَمْرٍ أَتَأَمَّرُهُ».

(٥) في (س): (أَمَّرَهُ)، والمثبت هو الصواب كما سيأتي قريبًا، وانظر «المشارق» ١/ ٣٨..

(٦) البخاري (٣٧٣٠، ٤٤٦٩، ٦٦٢٧، ٧١٨٧)، مسلم (٢٤٢٦) عن ابن عمر.

(٧) البخاري (٣٧٠٠) عن عمرو بن ميمون.

(٨) البخاري (١٢٤٦، ٢٧٩٨، ٣٠٦٣) عن أنس بن مالك.

(٩) البخاري (٣٧٠٠).

بالفتح في الهمزة: الفعلة الواحدة من الطاعة للأمير، أو من الآمِر، ومنه: لي عليك أمرة مطاعة، بالفتح لا غير.

وفي هدايا النبي ﷺ: «**بَعَثَهَا مَعَ رَجُلٍ أَمَّرَهُ عَلَيْهَا**»[١] أي: قدمه للنظر في أمرها كالأمير، ورواه بعضهم: «**أَمَرَهُ**» بتخفيف الميم من الأمر، والأول أوجه، وقد صحفه بعض رواة مسلم فقال: «**مَعَ رَجُلٍ وامْرَأَةٍ**».

وقول جبريل عليه السلام: «**بهٰذا أُمِرْتَ**»[٢] بالفتح والضم في التاء، يعني: أُمِرْتَ يا محمد أن تصلّيه. أو: أُمِرْتُ أنا أن أبينه لك من الصلوات الخمس[٣] وأوقاتها ./٣٥/

وفي حديث العباس: «**مُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعْهُ عليَّ**»[٤] كتبه الأصيلي: «**اؤْمُرْ**»[٥] على الأصل وصوّر الهمزة الأصلية واوًا، وكذا كتب حديث ابن عمر: «**اؤمُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا**»[٦] على الأصل.

وفي باب هيئة الصلاة: «**وَكَانَ أَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ**» -يعني: أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود- مشدد الميم أيضًا عند الصدفي، ومخفف الميم في كتاب الأسدي[٧]، من الأمر بالصلاة ضد النهي، وكلاهما جائز، والأول أوجه؛ لقوله: «**عَلَيْهِمْ**».

---

(١) مسلم (١٣٢٥) من حديث ابن عباس، وفيه: «**أَمَّرَهُ فيها**».

(٢) «الموطأ» ١/ ٣، البخاري (٥٢١)، مسلم (٦١٠/ ٦١٧) عن أبي مسعود الأنصاري.

(٣) ساقطة من (س، أ).

(٤) أنظر اليونينية ١/ ٩٢.

(٥) البخاري (٤٢١، ٣١٦٥) عن أنس بن مالك.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٥٧٦، البخاري (٥٢٥٢، ٥٢٥٣)، مسلم (١٤٧١) جميعهم بلفظ: «**مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا**».

(٧) في مسلم (٤٧١)، وفيه: «**أَمَرَ أَبَا عُبَيْدَةَ ...**».

وفي أشراط الساعة: «أَوْ أَمْرَ العَامَّةِ»[١] قال قتادة: يعني: القيامة[٢].

وفي باب إعطاء السلب: «وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، أَمَّرَهُ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ»[٣] وعند الجياني: «تَأَمَّرَهُ» وكلاهما بمعنى الإمارة.

وفي باب الهجرة[٤]: «أُمِرَ بِبِنَاءِ المَسْجِدِ»[٥] غير مسمى الفاعل.

قوله: «هَذَا ابْنُ آدَمَ وَهَذَا أَمَلُهُ»[٦] بفتح الميم، يعني: ما يُحَدِّثُ به نفسه مما أن يدركه من أمور الدنيا، ويبلغه ويحرص عليه.

وقوله في الملاعنة: «فَكَانَ ابْنُهَا ابْنَ أُمِّهِ» وفي الرواية الأخرىٰ: «إِلَىٰ أُمِّهِ»[٧] أي: يُدعىٰ إلىٰ أمه؛ لانقطاع نسبه من أبيه باللعان، فيقال: ابن فلانة.

وقوله: «عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٌ وَالْمُطَّلِبُ إِخْوَةٌ لأُمٍّ»[٨] يعني: أنهم شقائق، يدل عليه قوله بعد ذلك: «وَكَانَ نَوْفَلٌ أَخَاهُمْ لأَبِيهِمْ»[٦].

قوله في نزول عيسىٰ: «وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ»[٩] قيل: خليفتكم منكم. وقيل: بل أرادوا: إمامكم القرآن.

---

(١) مسلم (٢٩٤٧) عن أبي هريرة.

(٢) رواه أحمد ٢/ ٤٠٧. وفيه: «أَيْ: أَمْرُ السَّاعَةِ».

(٣) مسلم (١٧٥٥) من حديث سلمة بن الأكوع، باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارىٰ.

(٤) تحرفت في (س) إلىٰ: (المبخرة)، والمثبت من «المشارق» ١/ ١٠٨.

(٥) البخاري (٣٩٣٢) عن أنس بن مالك، وفيه: «ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِبِنَاءِ المَسْجِدِ» أي: النبي ﷺ، مسمى الفاعل.

(٦) البخاري (٦٤١٧) من حديث ابن مسعود، بلفظ: «هَذَا الْإِنْسَانُ ...».

(٧) البخاري (٤٧٤٥)، مسلم (١٤٩٢/ ٢) من حديث سهل بن سعد.

(٨) البخاري (٣١٤٠) من حديث جبير بن مطعم.

(٩) البخاري (٣٤٤٩)، مسلم (١٥٥/ ٢٤٤) عن أبي هريرة.

وفي الحديث: «يَؤُمُّونَ هٰذا البَيْتَ»[١] أي: يقصدونه، ومثله: «وَانْطَلَقْتُ أَتَأَمَّمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ»[٢]، وقول كعب بن مالك: «وَتَأَمَّمْتُ بِهَا التَّنُّورَ»[٣] وفي البخاري: «فَتَيَمَّمْتُ بِهَا التَّنُّورَ»[٤] وكل ذلك بمعنىٰ: قصدت، والهمزة تسهل تارة وتحقق أخرىٰ. ومنه في حديث الأقط قول عائشة رضي الله عنها: «فَتَيَمَّمْتُ مَنْزِلِي» كذا في مسلم[٥]، وفي البخاري: «فَأَمَّمْتُ» مشدد الميم[٦]. و«الْآمَّةُ»[٧] و«الْمَأْمُومَةُ»[٨] من الجراح: ما بلغ صفاق الدماغ، وهو جلد رقيق، يسمىٰ هٰذا الجليد: أم الدماغ وأم الرأس، وبه سميت الجراحة.

قوله: «تِلْكَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ لَا أُمَّ لَكَ»[٩] هي كلمة تدعم بها العرب كلامها، لا يراد بها الذم، بل عند إنكار أمرٍ وتعظيمه يقولون: لا أب لك، ولا أم لك، ولا يريدون بها حقيقة النفي.

وقوله: «وَاثْكَلَ أُمَّيَّهْ» الهاء للسكت والوقف، وهي رواية العذري، ولغيره: «أُمِّيَاهْ»[١٠] بالألف، وهما سواء، لغتان مشهورتان.

---

(١) مسلم (٦/٢٨٨٤) وفيه: «يَؤُمُّونَ بِالْبَيْتِ»، ورواه أيضًا (٢٨٨٣) بلفظ: «لَيَؤُمَّنَّ هٰذا البَيْتَ» من حديث عائشة.

(٢) مسلم (٢٧٦٩) من حديث كعب بن مالك.

(٣) مسلم (٢٧٦٩) وفيه: «فَتَيَامَمْتُ بِهَا التَّنُّورَ».

(٤) البخاري (٤٤١٨).

(٥) مسلم (٢٧٧٠)، وهو هكذا أيضًا في البخاري (٤١٤١).

(٦) البخاري (٢٦٦١، ٤٧٥٠).

(٧) انظر «مصنف ابن أبي شيبة» ٥/ ٣٥٠-٣٥١، «سنن البيهقي» ٨/ ٨٢-٨٦.

(٨) «الموطأ» ٢/ ٨٤٩، ٨٥٤، ٨٥٨-٨٥٩، ٨٦٤.

(٩) البخاري (٧٨٧)، مسلم (٧٠٥/ ٥٧-٥٨) من حديث ابن عباس.

(١٠) مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي.

قوله ﷺ: «**إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ**»[١] نسبة إلىٰ صفة الأم؛ إذ النساء في الغالب من أحوالهن لا يكتبن ولا يقرأن مكتوبًا، فلما كان الأبن بصفتها نسب إليها كأنه مثلها، وقيل: بل المراد بالأمي أنه الباقي علىٰ أصل ولادة أمه لم يقرأ ولم يكتب.

وقول الرَّاوِي: «**أَبُو الرِّجَالِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ ابْنَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**»[٢] هي أمه العليا، أي: جدته؛ وإنما أم أبي الرجال التي ولدته.

أُمَّةُ النَّبِيِّ ﷺ: أتباعه علىٰ دينه، و«**الْأُمَّةُ**»: القرن، ولها معان كثيرة، و«**أُمِّ الكِتَابِ**»[٣]: سورة الحمد، وأصل الكتاب أيضًا.

قوله في عقب الدعاء: «**آمِينَ**»[٤] مطولة ومقصورة، ومخففة ومشددة، وأنكر أكثر العلماء شد الميم، وأنكر ثعلب قصر الهمزة إلَّا في الشعر، وصححه يعقوب في الشعر وغيره، والنون مفتوحة أبدًا مبنية مثل: ليت وكيف. واختلف في معناه: فقيل: كذلك يكون. وقيل: هو ٱسم من أسماء الله ﷻ، أصله القصر فأدخلت عليه همزة النداء، كما يقال: يا آمين ٱستجب دعاءنا. وهٰذا لا يصح؛ ليس في أسماء الله تعالى ٱسم مبنيٌّ /٣٦/

---

(١) البخاري (١٩١٣)، مسلم (١٠٨٠) من حديث ابن عمر.

(٢) ذكرت في مواضع من «الموطأ» ٢/ ٦٢١، والبخاري (٢٧٠٥، ٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣، ١٥٥٧).

(٣) البخاري (٧٧٦، ٧٧٨) عن أبي قتادة، و (١١٦٥) عن عائشة، و (٥٠٠٧) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم (٣٩٦) عن أبي هريرة، وانظر أيضًا «صحيح البخاري» بعد حديث (٤٨١٩).

(٤) «الموطأ» ١/ ٨٧-٨٨، البخاري (٧٨١-٧٨٢)، مسلم (٤١٠) من حديث أبي هريرة، ووردت أيضًا في غير موضع عند بعضهم.

ولا غير معرب، مع أن أسماءه لا تثبت إلَّا قرآنًا أو سنةً متواترة، وقد عدم الطريقان في: «آمِينَ». وقيل: «آمِين» درجة في الجنة تجب لقائلها. وقيل: هو طابع الله ﷻ علىٰ عباده يدفع به عنهم الآفات. وقيل: معناه: اللهم أُمَّنَا بخير. ويقال: بل معناه: اللهم ٱستجب لنا.

قوله: «إِذَا أَمَّنَ الإِمَامُ»[1] أي: قال: آمين. وقيل: إذا دعا بقوله: ﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦] إلىٰ آخرها، ويسمىٰ كل واحد من الداعي والمؤمِّن: داعيًا ومؤمِّنًا، قال الله تعالىٰ: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩] وكان أحدهما: مؤمِّنًا. والآخر: داعيًا. وقيل: معناه إذا بلغ موضع ٱستدعاء التأمين بقوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

وقوله: «فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ المَلَائِكَةِ»[2] قيل: هو موافقة القول القول؛ لقوله: «قَالَتِ المَلَائِكَةُ: آمِينَ»[3]. وقيل: في الصفة من الخشية والإخلاص. وقيل: هو أن يكون دعاؤه لعامة المؤمنين كالملائكة. وقيل: معناه من ٱستجيب له كما يستجاب للملائكة.

قوله للحبشة وهم يلعبون بحرابهم: «أَمْنًا بَنِي أَرْفِدَةَ»[4] نُصب على المصدر، أي: أمنتم أمنًا، ويحتمل أن يكون مفعولًا، أي: وافقتم ووجدتم، كذا قيده الأصيلي والهروي، وعند غيرهما: «آمِنًا» بالمد، أي: صادفتم زمانًا آمنًا، أو أمرًا، أو مكانًا، أو نزلتم بلدًا آمنًا، ومعناه في كلتا[5] الجهتين: أنتم آمنون. و«أَرْفِدَة»: جد للحبش يُنسبون إليه.

---

(١) «الموطأ» ١/ ٨٧، البخاري (٧٨٠، ٦٤٢٠)، مسلم (٤١٠) عن أبي هريرة.

(٢) هو تكملة للحديث السابق. (٣) «الموطأ» ١/ ٨٨، البخاري (٧٨١).

(٤) البخاري (٩٨٨، ٣٥٣٠) من حديث عائشة.

(٥) في النسخ: (كلا) ولعل المثبت الصواب.

وقوله في المدينة: «حَرَمٌ آمِنٌ»[١] بالمد، أي من العدو أن يغزوه، كما قال: «لَنْ تَغْزُوَكُمْ قُرَيْشٌ بَعْدَ الْيَوْمِ»[٢]، أو آمنٌ من الدجال والطاعون كما جاء في الحديث أنهما لا يدخلانها[٣]، أو آمن صيدهما، كذا للعامة.

وفي كتاب محمد بن عيسىٰ، عن ابن علي في مسلم: «حَرَمٌ أَمْنٌ»، أي: ذات أمن، كما يقال: رجل عدل، بوصفه بالمصدر.

وقوله: «مِثْلُ مَا آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ»[٤] وفي بعض روايات الصحيح: «أُومِنَ عَلَيْهِ البَشَرُ»[٥] وكتبه بعضهم: «إِيمُنَ» وكله راجع إلىٰ معنى الإيمان، ورُوي عن القابسي: «أَمِنَ» من الأمان، وليس موضعه، وإنما معنى الحديث: الإخبار بأن الله أيد كل نبي بعثه من الآيات -يعني: المعجزات- بما يصدق دعواه، وتقوم به الحجة علىٰ من دعاه، إلَّا أن الذي أوتيه محمد رسول الله ﷺ[٦] وحي يتلىٰ، ومعجزة تدوم بعده وتبقىٰ.

---

(١) مسلم (١٣٧٥) عن سهل بن حنيف.

(٢) رواه البخاري (٤١١٠) عن سليمان بن صرد بنحوه، ولفظه: سمعت النبي ﷺ يقول حين أجلى الأحزاب عنه: «الآنَ نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَنَا ...» الحديث.

(٣) روىٰ مالك ٢/ ٨٩٢، والبخاري (١٨٨٠، ٧١٣٣)، ومسلم (١٣٧٩) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «عَلَىٰ أَنْقَابِ المَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونُ وَلَا الدَّجَّالُ».

(٤) البخاري (٤٩٨١)، مسلم (١٥٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) البخاري (٧٢٧٤).

(٦) ساقطة من (س).

قوله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي وهْو مُؤْمِنٌ»[١] قيل: آمن من عذاب الله تعالىٰ. وقيل: مصدق حقيقة التصديق بما جاء في ذلك من النهي والوعيد. وقيل: كامل الإيمان. وقيل: هو على المبالغة في التغليظ كما جاء: «لَا إِيمان لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ»[٢] ومعناه: النهي عن أن يفعل ذلك وهو مؤمن، وأن هٰذا لا يليق بالمؤمن. وقيل: إذا ٱستحل ذلك ولم يره معصية. وقيل: ينزع الإيمان منه فيكون فوقه كالقبة، فإذا فارق الذنب عاوده إيمانه.

قوله في «الموطأ»: «لَا تُكَلِّفُوا الأَمَةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنْعَةِ الكَسْبَ»[٣] كذا لابن بُكَيْر ومُطَرِّفٍ[٤] وابن وضَّاح، وعند يحيىٰ: «الْمَرْأَةَ» وكلاهما صحيح، و«الْأَمَةَ» أوجه.

---

(١) البخاري (٦٨١٠، ٦٧٧٢، ٥٥٧٨، ٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) عن أبي هريرة، والبخاري (٦٨٠٩، ٦٧٨٢) عن ابن عباس.

(٢) رواه أحمد ٣/ ١٣٥ و١٥٤ و٢١٠، وعبد بن حميد في «المنتخب» ١/ ٣٦١ (١١٩٦)، وأبو يعلىٰ ٥/ ٢٤٦ (٢٨٦٣)، والطبراني في «الأوسط» ٣/ ٩٨ (٢٦٠٦)، والبيهقي في «السنن» ٦/ ٢٨٨، وفي «الشعب» ٤/ ٧٨ (٤٣٥٤) من طريق أبي هلال الراسبي، عن قتادة، عن أنس بن مالك، مرفوعًا. وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (٣٠٠٤).

(٣) «الموطأ» ٢/ ٩٨١ عن عثمان بن عفان.

(٤) مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سُلَيْمَان بن يسَار، أَبُو مُصعب، الهلالي اليساري المدني. من أصحاب مالك وابنُ أخته، كان ثقة، وكان به صمم، مات سنة عشرين ومائتين.
انظر ترجمته في: «الطبقات» لابن سعد ٥/ ٤٣٨، «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٧٠.

قول العاصي بن وائل لعمر حين أسلم: «**لَا سَبِيلَ عَلَيْكَ بَعْدَ أَنْ قالهَا آمَنْتُ**» كذا في كتاب الأصيلي بالمد وفتح الميم[١]. ورواه الحميدي[٢]: «**أَمِنْتَ**» من الأمن وفتح تاء المخاطب[٣]، ومثله لأبي ذر غير أنه ضم التاء، وهو الأظهر[٤]؛ فإن عمر هو القائل لذلك، لما قال له العاصي: «**لَا سَبِيلَ عَلَيْكَ**»؛ قال عمر: «**فَبَعْدَ أَنْ قَالَهَا** -يعني هٰذِه الكلمة: «**لَا سَبِيلَ عَلَيْكَ- أَمِنْتُ**». ومن فتح التاء جعلها من قول العاصي لعمر[٥]، أي: لا سبيل عليك أَمِنْتَ، أي: أنت آمن، ويكون قوله: «**بَعْدَ أَنْ قالهَا**» اعتراضًا من كلام الراوي، كأنه حكىٰ أن ذلك كان بعد قوله لعمر تلك الكلمة /٣٧/ التي تضمنت الأمان بمعناها.

قوله في فضائل الأنصار: «**وتُشْرِكُونَا فِي الأَمْرِ**»[٦] كذا للكافة، وعند الجُرْجَانِي: «**في التَّمْرِ**»[٧] وهو الوجه.

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» ٧/ ١٧٨ عن هذه الرواية: وهو خطأ؛ فإنه كان قد أسلم قبل ذلك.

(٢) هو محمد بن أبي نصر فُتُوح بن عبد الله بن عبد الله الأزدي، الحميدي، أبو عبد الله، الأندلسي، الإمام القدوة الأثري، المتقن الحافظ، شيخ المحدثين، الفقيه، الظاهري، صاحب ابن حزم وتلميذه، من مؤلفاته: «جذوة المقتبس»، «جمل تاريخ الإسلام»، «الجمع بين الصحيحين»، وهو أشهرها، توفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، عن بضع وستين سنة أو أكثر. انظر «الصلة» ٢/ ٥٦٠، «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٨٢، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ١٢٠.

(٣) هو في المطبوع من «الجمع بين الصحيحين» ١/ ١٢٣، لكن ضبط بضم التاء.

(٤) وهو ما في البخاري (٣٨٦٤)، غير أن فيه: «**لَا سَبِيلَ إِلَيْكَ**» بدل: «**عَلَيْكَ**».

(٥) قال القاضي في «المشارق» ١/ ١١٢ معقبًا: فيه علىٰ هٰذا الوجه إشكال. اهـ. وخطأه كذلك الحافظ في الفتح ٧/ ١٧٨ وقال: بل هو من كلام عمر. اهـ.

(٦) اليونينية ٥/ ٣٢.

(٧) البخاري (٣٧٨٢) من حديث أبي هريرة.

[وقوله في حديث جبريل][١] «(بِهَـٰذَا أُمِرْتُ؟)[٢]»[٣] من فتح التاء من[٤]: «أُمِرْتَ» أراد بهـٰذا: كُلِّفْتَ العمل وأُلْزِمْتَهُ، ومن ضمها أراد: أمرتُ أن أبلغ إليك وأعلمك، وقد تقدم.

قوله: «الأُمَرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ»[٥] كذا لهم، ولابن أبي صفرة[٦]: «الأُمَرُ أَمْرُ قُرَيْشٍ»[٧] والأول أشهر.

وفي شارب الخمر: «فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ»[٨] كذا لأبي ذر، ولغيره: «فَقَامَ يَضْرِبُهُ»[٩] والأول أصوب وأعرف.

وفي حديث الوفاة قول عائشة: «فَلَيَّنْتُهُ -تعني: السواك- بِأَمْرِهِ» كذا للقابسي والأصيلي، ولغيرهما: «فَأَمَرَّهُ»[١٠] وكذا للنسفي ولأبي ذر، كما

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية، والمثبت من «مشارق الأنوار» ١/ ١١٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س، أ).

(٣) «الموطأ» ١/ ٣، البخاري (٥٢١)، مسلم (٦١٠/ ١٦٧) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٤) في (د، أ): (في).

(٥) بَوَّبَ به البخاري قبل حديث (٧١٣٩).

(٦) المهلب بن أحمد بن أبي صفرة: أسيد بن عبد الله، أبو القاسم، الأسدي، الأندلسي، المربي. مصنف «شرح صحيح البخاري» كان أحد الأئمة الفصحاء، الموصوفين بالذكاء. أخذ عن أبي محمد الأصيلي، وأبي الحسن القابسي، وأبي ذر الحافظ.
وصفه أبو عمر ابن الحذاء بقوة الفهم وبراعة الذهن. ولي قضاء المرية.
توفي سنة خمس وثلاثين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٢/ ٣١٣ ، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٥٧٩.

(٧) وهي رواية أبي ذر الهروي عن الكشميهني، أنظر اليونينية ٩/ ٦٢.

(٨) البخاري (٦٧٨١) عن أبي هريرة.

(٩) أنظر اليونينية ٨/ ١٥٩.

(١٠) البخاري (٤٤٤٩)، وانظر اليونينية ٦/ ١٣.

قال في الحديث الآخر: «فَاسْتَنَّ بِهِ»[١] ويعضد الروايةَ الأولىٰ قولُها: «فَقُلْتُ لَهُ: أَلَيْنُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ»[٢].

قوله ﷺ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ»[٣] ويروىٰ: «يَا أُمَّ هَانِئٍ»[٤] والروايتان صحيحتان، والباء الجارة أكثر، واسمها: فاختة. وقيل: هند. وقيل: جمَانة، بتخفيف الميم.

قوله: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ»[٥] كذا لهم، وعليه جمهور الأحاديث، وللصدفي عن العذري: «إماءكم» في حديث مسلم، عن حرملة، وعند ابن أبي جعفر: «الإماء»، وعنده أيضًا: «نِسَاءَكُمْ»، ورواية العذري غير معروفة؛ ولأن تسمية الزوجة أمة غير ...[٦] في الشريعة، اللهم إلَّا أن يُتأول علىٰ معنىٰ: إماء الله له عندكم، كما يقال: أشكروا نعمكم، أضافهن إلى الأزواج، اختصاصًا[٧]؛ ولذلك قال من قال: لا يُمنع الإماء أيضًا المساجد إذا أردنها.

قوله: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمُ انْقَطَعَ أَمَلُهُ» كذا عند الطَّبَرِي وبعضهم، وعند سائرهم: «عَمَلُهُ»[٨] وهو المعروف الذي يدل عليه بقية الحديث.

---

(١) البخاري (٨٩٠، ٤٤٣٨، ٤٤٥٠) من حديث عائشة أيضًا.

(٢) البخاري (٤٤٤٩).

(٣) «الموطأ» ١/ ١٥٢، البخاري (٣٥٧، ٣١٧١، ٦١٥٨)، مسلم (٣٣٦/ ٨٢) من حديث أم هانئ.

(٤) في هامش اليونينية ١/ ٨١ أنه لابن عساكر وآخر لم يعلم.

(٥) «الموطأ» ١/ ١٩٧، البخاري (٩٠٠)، مسلم (٤٤٢) عن ابن عمر.

(٦) بياض بـ (س) بمقدار كلمة تقريبًا، ولعلها: (معروف) أو كلمة نحوها، والله أعلم.

(٧) في (س): (اختصاص) وساقطة من بقية النسخ ولعل المثبت الصواب.

(٨) مسلم (١٦٣١، ٢٦٨٢) من حديث أبي هريرة.

وفي قصة أبي بصير: «**قدم على النبي ﷺ مؤمنًا**»[١] كذا للأصيلي وأبي الهيثم، وللباقين: «**من منىً**»[٢]، وهو تصحيف.

وفي تفسير: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣]: «**عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبْزَىٰ أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ**» كذا في جميع النسخ في الصحيحين[٣]، ورواه أبو عبيد: «**أَمَرَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَىٰ**»[٤]، ورواه جماعة: «**أَمَرَنِي ابْنُ أَبْزَىٰ**».

قال بعضهم: فلعل ما في الصحيحين من ضمير المتكلم في: «**أَمَرَنِي**» مصحف من: «**ابن**» فيكون موافقًا لما في غيرهما، قال: وهو الصحيح؛ لأن لعبد الرحمن صحبة، وهٰذا القول ٱستبعاد من هٰذا القائل أن يكون عبد الرحمن بن أبزىٰ يسأل ابن عباس ويتعلم منه، ولا ينكر سؤال عبد الرحمن، ومن هو أكبر منه من الصحابة لابن عباس من العلم؛ فقد سأله الأكابر من علماء الصحابة.

وقوله -وذكر بنت الحارث بن كُريز، بضم الكاف- فقال: «**وهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ**»[٥] كذا لهم، وهو وهم، بل هي زوجته، خلف عليها بعد مسيلمة الكذاب، وأبوها الحارث عم زوجها، ولو كانت أمه لكان أبوه إذًا تزوج ابنة أخيه، ولم يكن ذلك من مناكح العرب أن

---

(١) البخاري (٢٧٣٣) من حديث عائشة.

(٢) انظر: اليونينية ٣/ ١٩٦.

(٣) البخاري (٤٧٦٦)، مسلم (٣٠٢٣/ ١٨).

(٤) وكذلك رواه الطبري في «تفسيره» ٩/ ٤١٥ (٢٦٥١٢).

(٥) البخاري (٤٣٧٨) من حديث ابن عباس.

يتزوجوا بنت الأخ أو الأخت[١].

وفي باب ٱحتلام المرأة: «أَنَّ أُمَّ سُلَيْم أُمَّ بَنِي أَبِي طَلْحَةَ»[٢] كذا لهم، وعند ابن الحَذَّاء: «امْرَأَةُ أبي طَلْحَةَ» وهما سواء، هي ٱمرأته وأم بنيه.

وقوله في باب بعث أبي موسىٰ: «قَرَّتْ عَيْنُ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام»[٣] كذا لجميعهم، وعند القابسي: «قَرَّتْ عَيْنُ أُمِّ أُمِّ» مكررًا، وكذلك عند عبدوس، وضبب عليه وهو وهم؛ وإنما هي أم إبراهيم، ولا معنىٰ لذكر الجدة هاهنا.

وفي باب سكرات الموت: «يَتْبَعُ المُؤْمِنَ» كذا في أصل الأصيلي[٤]، ولأبي زيد: «يَتْبَعُ المَيِّتَ»[٥] وهو المعروف، وهي رواية الكافة، والأمر عام في كل ميت مؤمن وكافر؛ إنما يُتْبَعُ /٣٨/ كلًّا عمله[٦].

* * *

(١) قال الحافظ في «هدي الساري» ص٣٠٩: وأما زوجة مسيلمة فهي كيسة -بعد الكاف ياء مثناة تحتانية مشددة- ابنة الحارث بن كريز -بضم الكاف- بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، تزوجها مسيلمة، ثم قتل عنها، فخلف عليها ابن عمها عبد الله بن عامر ابن كريز، فولدت له عبد الله وعبد الرحمن وعبد الملك، ذكر ذلك الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» وتبعه ابن ماكولا؛ فعلىٰ هٰذا فالصواب أن يقال: «وهي أم عبد الله بن عبد الله بن عامر»، ولعلها كانت كذلك فسقط: (عبد الله) الثاني علىٰ بعض الرواة. وقال نحو هٰذا الكلام في موضع شرح الحديث ٨/ ٩٢.

(٢) مسلم (٣١٤) من حديث عائشة. (٣) البخاري (٤٣٤٨) عن معاذ.

(٤) وأشار في هامش اليونينية ٨/ ١٠٧ أنه وقع هكذا في نسخة أبي ذر عن الكشميهني.

(٥) البخاري (٦٥١٤)، مسلم (٢٩٦٠) عن أنس بن مالك.

(٦) ورد بهامش (س) ما نصه: نقلت من الأصل العتيق كتابة هٰذا الكلام المبارك. اهـ. قلت[المحقق]: هٰذا كلام عزيز نفيس، دال علىٰ توثيق هٰذِه النسخة.

الْهَمْزَةُ مَعَ النُّونِ

قول كعب بن مالك: «مَا زَالُوا يُؤَنِّبُونِي»[١] أي: يلوموني ويوبخوني، والتأنيب: العتْبُ واللوم.

قوله: «وَأْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ»[٢] بفتح الهمزة وكسرها وكسر الباء، وتشديد الياء وتخفيفها، وبتاءٍ بعدها، وبهاء فقط؛ فيصير فيها وجوه: أحدها: بِأَنبِجانيَّة، وإِنبِجانيَّة له، وبأنبِجانيَة، وبأنبِجانيته، وعند أبي علي الغساني بالفتح والتخفيف، وبفتح الباء وكسرها، ذكرها ثعلب، وضبطناها في مسلم بفتح الهمزة والباء، وفي «الموطأ» عن ابن سهلٍ القاضي[٣] بكسر الهمزة والباء جميعًا[٤]، وكذلك لحاتم الأطرابلسي[٥]، وعند ابن

---

(١) البخاري (٤٤١٨)، مسلم (٢٧٦٩) من حديث كعب بن مالك.

(٢) البخاري (٣٧٣، ٧٥٢، ٥٨١٧)، مسلم (٥٥٦) من حديث عائشة.

(٣) عيسى بن سهل بن عبد الله، أبو الأصبغ، الأسدي، الجياني، القاضي المالكي. تفقه بمحمد بن عتاب ولازمه، وصنف في الأحكام، وولي قضاء غرناطة. توفي سنة ست وثمانين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ٢/ ٤٣٨، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٢٥.

(٤) حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتم، أبو القاسم التميمي، يعرف: بابن الطرابلسي، ويقال: الأطرابلسي. المحدث المتقن، الإمام الفقيه، أصله من طرابلس الشام. وسمع «صحيح مسلم» من أبي سعيد السجزي، مات سنة تسع وستين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ٢/ ١٥٧، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٣٣٦.

(٥) عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن، أبو محمد، القرطبي، يعرف بـ (ابن عتاب). آخر الشيوخ الجلة الأكابر بالأندلس في علو الإسناد وسعة الرواية، كان عالمًا بالقراءات السبع وكثير من التفسير وغريبه ومعانيه مع حظ وافر من اللغة، كانت الرحلة في وقته إليه، ومدار أصحاب الحديث عليه، وله تآليف حسنة مفيدة، وكثر انتفاع الناس به. توفي سنة عشرين وخمسمائة.

عتاب[١] وابن حمدين[٢] بفتح الهمزة وشد الياء

قال ثعلب: يقال ذلك في كل ما كثف والتفَّ. وقال غيره: إذا كان الكساء ذا علمين فهو الخميصة، فإن لم يكن له علم فهو الإنبجانِيَّة. وهٰذا لا يلزم، وإنما الخميصة كساء رقيق مأخوذ من الخمص، وهو ضمور البطن.

وقوله في الحديث: «**لَهَا عَلَمٌ**»[٣] يدل علىٰ أن من جنس الخمائص ما لا علم له، فكيف بعلمين؟ وقال الدَّاوُدِيُّ[٤]: هو كساء غليظ بين الكساء والعباء. قال ابن قتيبة: إنما هو مَنْبَجانِيٌّ، منسوب إلىٰ منبج بكسر الباء؛ وإنما فتحت باؤه في النسب؛ أخرج مخرج: منظرانيٌّ ومخبرانيٌّ، ولا يقال: أَنْبَجَانِيٌّ[٥]. قالوا: وهي أكسية تصنع بحلب فتُحمل إلىٰ منبج،

انظر ترجمته في: «الصلة» ٢/ ٣٤٨، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٤١٥.

(١) محمد بن علي بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين، أبو عبد الله التغلبي الأندلسي المالكي، قاضي الجماعة بقرطبة، ولي القضاء بقرطبة. وتولاه بسياسة محمودة وسيرة نبيهة، روى عنه القاضي عياض وعظمه، وقال: توفي سنة ثمان وخمسمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ٢/ ٥٧٠، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٤٢٢.

(٢) «الموطأ» ١/ ٩٨ عن عروة بن الزبير.

(٣) «الموطأ» ١/ ٩٧، مسلم (٥٥٦/ ٦٣) من حديث عائشة.

(٤) أحمد بن نصر، أبو جعفر الداودي، الأسدي، المالكي الفقيه، شارح «الصحيح». من أئمة المالكية بالمغرب، والمتسمين في العلم، المجيدين للتأليف، كان بطرابلس، وبها أملى كتابه في شرح «الموطأ» أخذ عنه أبو عبد الله البوني، وعليه تفقه، وأبو بكر ابن الشيخ أبي محمد ابن أبي زيد وأبو علي ابن الوفاء وغيرهم. قال حاتم الطرابلسي: توفي بتلمسان سنة اثنتين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ٢/ ٢٢٨، «تاريخ الإسلام» ٢٨/ ٥٦.

(٥) «أدب الكاتب» ص٣٢٢.

فقال البَاجِي: وما قاله ثعلب أظهر؛ لأن النسبة إلىٰ مَنبج مَنبَجِيّ لا أنبَجانيّ[١]. وهٰذا لا ينكر؛ فإن النسب المسموع قد يدخل فيه تغيير البناء كثيرًا، فلا ينكر ما قاله أئمة هٰذا الشأن، ولٰكن الحديث قد ٱتفق علىٰ نقل هٰذِه الكلمة فيه بالهمزة، وبعيد أن يذهب عن جميعهم ما قاله ابن قتيبة.

قول إبليس لأحد جنوده لعنهم الله: «**نِعْمَ أَنْتَ**»[٢] علىٰ حذف الخبر ٱختصارًا، التقدير: أنت الذي أغنيت عني، أو الذي جئت بالطامة، أو المقدم عندي، ونحو هٰذا من اللائق به، ويدل عليه قوله في آخر الحديث: «**فَيُدْنِيهِ إِلَيْهِ فَيَلْتَزِمُهُ**»[٢].

وأما قوله ﷺ: «**ائْتِ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ**»[٣] فسيأتي بعدُ إن شاء الله تعالىٰ.

قوله في حديث الشَّبه: «**آنَا**»[٤] بمد الهمزة أي: أنسلا أنثىٰ، وكذلك في الحديث الآخر: «**أَذْكَرَ وآنَثَ**»[٤] أي: جاء بذكر وأنثىٰ.

قوله في الجذع: «**أَنَّ**»[٥] أي: صوَّت صوتًا ضعيفًا، مثل صوت الصبي، والأنين: صويت ضعيف.

قول الخضر: «**وَأَنَّىٰ بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟**»[٦] أي: من أين؟ ومثله[٧]:

---

(١) «المنتقىٰ شرح الموطأ» ١/ ١٨٠.

(٢) مسلم (٢٨١٣/ ٦٧) من حديث جابر.

(٣) البخاري (٦٩٠٨)، مسلم (١٦٨٣) من حديث عمر.

(٤) مسلم (٣١٥) من حديث ثوبان.

(٥) البخاري (٢٠٩٥، ٣٥٨٤) من حديث جابر، بلفظ: «**تَئِنُّ أَنِينَ الصَّبِيِّ**»، ورواه أحمد ٣/ ٣٠٠، وابن أبي شيبة ٦/ ٣٢٤ (٣١٧٣٩) بلفظ المصنف.

(٦) البخاري (١٢٢، ٣٤٠١، ٤٧٢٥، ٤٧٢٧)، مسلم (٢٣٨٠) عن ابن عباس.

(٧) ساقطة من (د، أ)، وفي (س) وقعت هكذا: (ومثله) ثم بياض ثم: (عمران بن حصين).

«**أَنَّىٰ عَلِقَهَا؟**»[١] أي: من أين أخذها، و(أنّىٰ) تأتي بمعنىٰ: أين وكيف ومتىٰ.

وفي الحديث قوله ﷺ حين سُئِل: «**هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ فَقال: نُورٌ أَنَّىٰ أَرَاهُ**»[٢] أي: كيف أراه وقد حجبَ بصري النورُ؟! وكذلك في حديث زيد بن عمرو: «**وأَنَّىٰ أَسْتَطِيعُهُ؟**»[٣] أي: كيف أطيق غضب الله سبحانه؟! وقد رويت هٰذِه مخففة النون، ووجهه علىٰ معنى التقرير، أي: أنا لا أستطيعه.

قُلْتُ: فأما (أنا) المخففة فهي اسم المتكلم أصلها: (أن) بغير ألف.

قال الزُّبَيْدِيُّ[٤]: فإذا وقفت زدت ألفًا للسكوت[٥]. وكذلك إذا لقيت همزة، فإن لم تلق همزة حذفت في الدرج، ومن القراء من يمدها، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] أكثر القراء علىٰ حذف الألف، ومنهم من يثبتها.

قلت [المحقق]: وقوله: (عمران بن حصين) مقحم في السياق؛ فالحديث حديث ابن مسعود كما في «الصحيح».

(١) مسلم (٥٨١) من حديث ابن مسعود.

(٢) مسلم (١٧٨) من حديث أبي ذر.

(٣) البخاري (٣٨٢٧) من حديث ابن عمر.

(٤) محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج أبو بكر الزبيدي الشامي الحمصي ثم الأندلسي الإشبيلي، إمام النحو صاحب التصانيف. اختصر كتاب « العين » وألف «الواضح» في العربية، توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» ٤/ ٣٧٢ ، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤١٧.

(٥) «مختصر العين» ٢/ ٤٢٨-٤٢٩.

فَصْلٌ في بَيَانِ مُشْكِلِ: إِنَّ وأَنَّ وإِنْ وأَنْ

فأما «إِنَّ» فحرف تأكيد، وقد تأتي بمعنىٰ: نعم، و«أَنَّ» للتأكيد أيضًا وهي أعمُّ من المكسورة.

وإنما تكسر بخمس قرائن: في الٱبتداء، وبعد القول، ومع اللام[1]، وبعد الٱسم الموصول، وبعد القسم، وقد فتحها بعضهم بعد القسم، وأصله كله أن يكون ما بعدها مبتدأ أو في معنى المبتدأ، /٣٩/ والأصل الذي أصَّله ابن السراج وغيره من أنها تكسر إذا لم يصلح قبلها إلَّا الٱسم دون الفعل، وتفتح إذا لم يصلح قبلها إلَّا الفعل (دون الٱسم)[2]، وتكسر وتفتح إذا صلح قبلها كل واحدٍ منهما عوضًا عن الآخر، إلَّا أن الٱختيار في هٰذا الأصل الكسر، فهو أصل مشكل على المبتدئ واهٍ على المتناهي، ثم هو منخرم قد رُدَّ عليه فيه ونقض، والأحسن ما أصله الزجاجي[3] رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأما «إِنْ» المكسورة فتكون جحدًا، وزائدة، وبمعنى: الذي، ومخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها، ومن العرب من ينصب بها علىٰ كل حالٍ، مثقلة ومخففة من الثقيلة، تقول: علمت إن زيدًا قائم.

وأما المفتوحة المخففة فإنها تأتي بمعنىٰ: أي، وتنصب الفعل، وتكون

---

(١) أي: كان في خبرها لام التأكيد، كما جاء في «المشارق» ١/ ١١٧.

(٢) ساقطة من (س).

(٣) عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم، البغدادي، النحوي، الزجاجي، شيخ العربية، صاحب «الجمل». منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج، لزمه حتى برع في النحو، وأملى، وحدث، وصنف «الجمل» و «الإيضاح» « الكافي» وغيرها. توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة. انظر ترجمته في: «الإكمال» ٤/ ٢٠٥، «وفيات الأعيان» ٣/ ١٣٦.

معه اسمًا، وتكون زائدة بعد (لما)، وبمعنىٰ: من أجل، كقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ[١] والمُمْلُونَ
إذا اغْبَرَّ أفْقٌ وهَبَّتْ شَمَالَا
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعُ
وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا[٢]

قوله: «حَتَّىٰ يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّىٰ»[٣] بكسر الألف على النفي بمعنىٰ: (ما) وكذا لجمهور الرواة في «الموطأ» وغيره، وضبطها الأصيلي وابن عبد البر في «الموطأ» بالفتح، وقال ابن عبد البر: هي رواية أكثرهم، قال: ومعناها: لا يدري[٤]. وهٰذا ليس بشيءٍ، بل هو مفسد للمعنىٰ؛ لأن (إنْ) المكسورة هاهنا بمعنى (ما)[٥] النافية، والجملة في موضع خبر: «يَظَلَّ»، وفي رواية ابن بُكَيْر والتنيسي: «لَا يَدْرِي»[٦] مفسرًا، وكذا لرواة مسلم في حديث قتيبة: «لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّىٰ»[٧] وعند العُذْرِيّ هنا: «مَا يَدْرِي»[٦] وكله بمعنىً واحد، وبالفتح إما أن تكون مع

---

(١) أشار في هامش (س) أن في نسخة: (المضيف).

(٢) ذكرهما الأزهري في «التهذيب» ١/ ٢٢٣، وابن الأنباري في «الإنصاف» ١/ ٢٠٧ لكن ذكر بينهما:

وَحَلَّتْ عَنْ أَوْلَادِهَا الْمُرْضِعَاتُ وَلَمْ تَرَ عَيْنٌ لِمُزْنٍ بِلَالَا

ونسبهما ابن طيفور في «بلاغات النساء» لجنوب أخت عمرو ذي الكلب.

(٣) «الموطأ» ١/ ٦٩-٧٠، البخاري (١٢٣١)، مسلم (٣٨٩، ٥٦٩) عن أبي هريرة.

(٤) «الاستذكار» ٤/ ٥٣.

(٥) في (س): (لم).

(٦) البخاري (٣٢٨، ١٢٢٢، ١٢٣٢، ٣٢٨٥).

(٧) مسلم (٣٨٩) من حديث أبي هريرة.

فعلها بمعنى الاسم الذي هو مصدر، ولا يصح هنا، أو بمعنىٰ: من أجل، ولا يصح أيضًا؛ لأن كلاهما يقلب المعنى المراد بالحديث، وهٰذا على الرواية الصحيحة في: «**يَظَلَّ**» بالظاء المشالة المفتوحة بمعنىٰ: يصير؛ وأما علىٰ رواية من رواه «**يَضِلَّ**» بضاد مكسورة غير مشالة، أي: ينسىٰ أو يسهو أو[1] يتحير، فيصح حينئذ فتح الهمزة، وتكون «**أَنْ**» بتأويل المصدر، ومفعول (ضَلَّ) محذوف، أي: حتىٰ يجهل درايته وينسىٰ عدد ركعاته، وتُكسر الهمزة علىٰ ما تقدم.

وقول سعد بن عبادة: «**فَهَلْ لَهَا مِنْ أَجْرٍ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا**»[2] يعني: عن أمه، بالكسر على الشرط، ولا يصح فتحها بوجه؛ لأنه فعل لم يقع بعد، ولو كان سؤاله بعد الصدقة لفتح لا غير، وفي «الموطأ»: «**فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا**»[3] وهٰذا يبين أنه في الاستقبال.

وقوله: «**يَرْثِي لَهُ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ**»[4] يعني: سعد بن خولة، بالفتح، أي: من أجل موته بها؛ لأنه قد كان مات قبل هٰذا الرثاء.

وقول عمر: «**زَعَمَ قَوْمُكَ أَنْ سَيَقْتُلُونِي إِنْ أَسْلَمْتُ**»[5] بالفتح والكسر معًا، والفتح أوجه، أي: من أجل إسلامي؛ لأنه قد كان أسلم، ويصح

---

(١) في (س): (و).

(٢) البخاري (١٣٨٨)، مسلم (١٠٠٤) عن عائشة.

(٣) «الموطأ» ٢/ ٧٦٠.

(٤) «الموطأ» ٢/ ٧٦٣، البخاري (٦٧٣٣، ٣٩٣٦، ١٢٩٥)، مسلم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص.

(٥) البخاري (٣٨٦٤) من حديث عمر بن الخطاب.

الكسر علىٰ حكاية قولهم وتهديدهم إياه قبل إسلامه.

وقول عمر رضي الله عنه[١] في حديث الوفاة: «**حَتَّىٰ أَهْوَيْتُ إِلَى الأَرْضِ حِينَ سَمِعْتُهُ تَلَاهَا** -يعني: أبا بكر- **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَاتَ**»[٢] وهي وما بعدها بدل من الهاء في: «**تَلَاهَا**»، وفي رواية ابن السكن: «**فَعَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَاتَ**» وهو بين[٣].

وقول الأنصاري: «**آنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ**»[٤] بمدِّ الهمزة، يعني: إلَّا أن كان ابن عمتك، أي: من أجل ذلك حكمت.

وفي باب إذا ٱنفلتت الدابة: «**إِنِّي أَنْ كُنْتُ أَنْ أَرْجِعَ مَعَ دَابَّتِي أَحَبُّ إِلَيَّ**»[٥] بفتح: «**أَنْ**» في الحرفين و«**أَنْ**» الأولىٰ مع «**كُنْتُ**» في موضع المصدر، بمعنىٰ كوني /٤٠/ وموضع البدل من الضمير في «**إِنِّي**» وكذلك «**أَنْ أَرْجِعَ**»: بتقدير: رجوعي، أيضًا، ولا يصح الكسر فيها في هٰذا الحديث.

وقوله: «**بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ**»[٦] بفتح الهمزة ضبطناه ولا يصح غيره، لٰكن علىٰ رواية الفارسي: «**بِأَيدٍ**» يجب أن يكون: «**إِنَّهُمْ**» بعد ذلك مكسورة علىٰ كل حالٍ، ٱبتداء كلام، و«**بَيْدَ**» أشبه وأظهر، أي: نحن السابقون يوم القيامة بالفضيلة والمنزلة وبدخول الجنة، ونحن الآخرون في الوجود في

---

(١) في (س): (رضي الله عنه).

(٢) البخاري (٤٤٥٤) من حديث ابن عباس.

(٣) في (س): (نبي)!

(٤) البخاري (٢٣٦٢، ٢٧٠٨) من حديث الزبير.

(٥) البخاري (١٢١١) عن أبي برزة الأسلمي.

(٦) البخاري (٨٧٦، ٩٩٦، ٣٤٨٦)، مسلم (٨٥٥) من حديث أبي هريرة.

الدنيا، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم، أي: علىٰ أنهم قد أوتوا الكتاب.

وقيل: معنىٰ: «بَيْدَ»: غير، وقيل: (إلَّا)، وكل ذلك بمعنىٰ متقارب، وعلى الرواية الأخرىٰ -إن صحت-، يكون التقدير: نحن السابقون إلى الجنة يوم القيامة بقوة أعطاناها الله وفضلنا بها وهدانا لقبول ما آتانا وامتثال ما أمرنا به من طاعته، وإن كنا مسبوقين في الدنيا بالوجود. والأيد والآد: القوة، ثم ٱستأنف الكلام فقال: «إِنَّهُمْ» أي: إن كل أمة أوتيت الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم فاختلفوا، فهدانا الله لما ٱختلفوا فيه بتلك القوة التي آتانا الله وقوَّانا بها لهدايته وقبول أمره.

وقوله ﷺ: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ ورَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ»[1] بالوجهين، بالكسر على الشرط، وبالفتح علىٰ تأويل المصدر، أي: إنك ووذرهم، ومعناه: وتركهم أغنياء خير من تركهم عالة، وأكثر رواياتنا فيه بالفتح. وقال ابن مَكِّي في كتاب «تقويم اللسان»: لا يجوز هنا إلا الفتح[2].

وفي الحديث نفسه: «إِنَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ» بالفتح للقعنبي وجماعة، ولابن القَاسِمِ بالكسر، وذكر بعضهم أنها رواية يحيىٰ بن يحيىٰ، والمعروف لِيَحْيَىٰ باللام التي للنفي، أي: «لَنْ تُخَلَّفَ»[3]، وكلاهما صحيح المعنىٰ[4].

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٧٦٣، البخاري (٦٣٧٣، ٤٤٠٩، ١٢٩٥)، مسلم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص.

(٢) «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» ص٢٥٦.

(٣) «الموطأ» ٢/ ٧٦٣.

(٤) ورد بهامش (س) ما نصه: أصل: وتكون بمعنى النافية لإتيان الإيجاب بعدها ورفع (تخلف) و (تعمل) كأنه قال: ما تخلف فتعمل إلَّا ٱزددت، وأما رواية ابن وضاح: (لن) باللام، ونحو هذا الكلام في هامش (ظ).

وأَمَّا قوله: «**ولَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ**»[١] فهٰذا لا يصح فيه إلَّا الفتح.

قوله: «**أَوَإِنَّ جِبْرِيلَ**»[٢] ضبطناه بالوجهين الفتح والكسر معًا والكسر أوجه؛ لأنه ٱستفهام مستأنف عن الحديث، إلَّا أنه جاء بالواو ليرد الكلام علىٰ كلام عروة، لأنها من حروف الردّ، ويجوز الفتح علىٰ تقدير: أوعلمت أن جبريل، أوَحدثت، ونحو هٰذا من التقدير.

وفي حديث أبي قتادة في قصة صاحب المَزَادتين قول المرأة لقومها: «**مَا أَدْرِي أَنَّ هَٰؤَلَاءِ القَوْمَ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا**» كذا للأصيلي وغيره بالفتح والتشديد، ولغيرهم: «**مَا أُرىٰ**»[٣] مكان: «**مَا أَدْرِي**» ويحتمل أن تكون: «**أَنَّ**»[٤] هاهنا بمعنىٰ: (لعل)، وقيل ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ويحتمل أن تكون علىٰ وجهها في موضع مفعول بـ «**أَدْرِي**».

قوله: «**وسَعْدَيْكَ إِنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ**»[٥] رويناه بالفتح والكسر في «الموطأ» وغيره.

قال الخطابي: الفتح رواية العامة، يعني: أنها رواية الأكثر. قال ثعلب: من فتح خصَّ، ومن كسر عمَّ[٦].

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٧٦٣، البخاري (٦٧٣٣، ١٢٩٥).

(٢) «الموطأ» ١/ ٣، البخاري (٥٢١)، مسلم (٦١٠/ ١٦٧) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٣) البخاري (٣٤٤)، وانظر اليونينية ١/ ٧٧.

(٤) تحرفت في (س) إلىٰ: (أي).

(٥) «الموطأ» ١/ ٣٣١-٣٣٢، البخاري (٥٩١٥، ١٥٤٩)، مسلم (١١٨٤) عن ابن عمر، والبخاري (١٥٥٠) عن عائشة، ومسلم (١٢١٨) عن جابر بن عبد الله.

(٦) «إصلاح غلط المحدثين» ص١١٨-١١٩.

قال[١]: وهو الأوجه؛ لأنه ٱستئناف للخبر واعتراف بالنعم الموجبة للشكر، وإذا فتح ٱقتضىٰ تعليل التلبية بأن الحمد والنعمة له، ولا تعلق للتلبية بهٰذا إلَّا علىٰ بعد وتخريج، وهٰذا الذي أراده ثعلب، والله أعلم.

قوله في البدنة: «فَعَيِيَ[٢] بِشَأْنِهَا أَنْ هِيَ أُبْدِعَتْ»[٣] يعني: بدنته، كذا قيدته بالفتح، أي: من أجل ذلك، وهو وقوفها عليه إعياءً وإزحافًا وقد كانت أبدعت عليه.

وقوله: «وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ»[٤] بالفتح، أي: من أجل أني.

قوله: «لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ أَنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ»[٥] كذا ضبطناه بالفتح، أي: من أجل ذلك عظم الأمر علىٰ أبي سفيان، والكسر صحيح على ٱستئناف الإخبار عما رآه من هرقل، ولا سيما إذا أثبتت لام التأكيد في الخبر /٤١/.

وقولهم: «مَا يُبْكِي هٰذا الشَّيْخَ؟ إِنْ يَكُنِ اللهُ خَيَّرَ عَبْدًا»[٦] بكسر الهمزة وحذف الواو[٧] من «يَكُنِ» للأصيلي، ولغيره: «أَنْ يَكُونَ اللهُ عَبْدًا خَيَّرَ»[٨] بالفتح وإثبات الواو، قال ابن سراج: صوابه: «أَنْ يَكُن» بفتح الهمزة وحذف الواو؛ طلبًا للتخفيف.

---

(١) القائل هو القاضي، «المشارق» ١/ ١٢١.

(٢) ساقطة من (س).

(٣) مسلم (١٣٢٥) عن موسىٰ بن سلمة الهذلي، قوله.

(٤) البخاري (١٢١٧) من حديث جابر.

(٥) البخاري (٤٥٥٣) من حديث أبي سفيان.

(٦) البخاري (٤٦٦) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٧) في النسخ الخطية: (النون)، وانظر «المشارق» ١/ ١٢١.

(٨) ٱنظر اليونينية ١/ ١٠٠.

وقوله في الحج: «**إِنْ نَأْخُذْ بِكِتَابِ اللهِ**»[١] كذا لأكثرهم بكسر الهمزة على الشرط، وهو الوجه، وفتحها الأصيلي مرةً علىٰ تقديرها مع الفعل بالمصدر المبين.

وقوله: «**اقْبَلُوا البُشْرىٰ يَا أَهْلَ اليَمَنِ أَنْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ**» بفتح الهمزة جاء في باب بدء الخلق في حديث ابن عتاب في هٰذِه الرواية، أي: من أجل تركهم لها ٱنصرفت إليكم، وفي سائر الأحاديث والأبواب: «**إِذْ**»[٢] مكان: «**أَنْ**» وفي رواية القابسي هنا: «**أَنْ لَنْ**»، وعند النَّسفي: «**إِذْ لَمْ**» كما في غيره من الأحاديث، ورواية القابسي بعيدة، ولها وُجَيْه، وهو نفي القبول عنهم في الحال والاستقبال، التقدير: من أجل أن لم يقبلها بنو تميم أبدًا فأنتم لها أحق وأولىٰ.

وقوله في أهل الحجر: «**لَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ**»[٣] بالفتح، أي: من أجل أن يصيبكم.

وقول أسامة: «**لَا أَقُولُ لِرَجُلٍ أَنْ كَانَ عَلَيَّ أَمِيرًا إِنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ**» «**أَنْ**» الأولىٰ مفتوحة الهمزة، بمعنىٰ: من أجل أن كان عليّ أميرًا.

وقول زيد بن ثابت: «**مَا بَالَيْتُ، إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ**»[٤] بالكسر علىٰ (ابتداء كلام)[٥]، و«**مَا بَالَيْتُ**» جواب لما قبله، ولا يجوز الفتح؛ لأنه يفسد المعنىٰ، فيكون التقدير: ما باليت بقطع الرجل صلاة

---

(١) البخاري (١٥٥٩، ١٧٢٤)، مسلم (١٢٢١) عن أبي موسى الأشعري.

(٢) البخاري (٣١٩٠، ٣١٩٢، ٤٣٦٥، ٤٣٨٦، ٧٤١٨) عن عمران بن حصين.

(٣) البخاري (٤٧٠٣، ٤٤٢٠، ٣٣٨١)، مسلم (٢٩٨٠)عن ابن عمر.

(٤) البخاري معلقًا قبل حديث (٥١١).

(٥) أشار في (س) أن في نسخة: (الابتداء).

الرجل، ففيه إثبات القطع وعدم المبالاة به، وهٰذا خلاف الشرع.

وفي حديث القَسَامَة: «**أَمَرَنِي فُلَانٌ أَنْ أُبْلِغَكَ أَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ**»[١] كذا ضبطناها، وهو أوجه من الكسر لتفسير الرسالة، تقديره: أن أبلغك وصيته إليك بأن، وقد يصح الكسر على ٱستئناف الكلام، ويكون المراد به تفسير الرسالة، بالخبر المستأنف أو حكاية ما أودعه من لفظ الوصية أيضًا.

وفي حديث غزوة أوطاس: «**وكَأَنَّهُمْ -يعني: الأنصار- وجَدُوا أَنْ لَمْ يُصِبْهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ**» كذا في بعض الروايات بالنون مفتوحة الهمزة، بمعنىٰ: من أجل أن لم يصبهم من المغنم ما أصاب الناس، كذا وعند الجمهور: «**إِذْ لَمْ**»[٢].

وفي حديث الثلاثة في الغار: «**اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ**»[٣] معناه: اللهم إنك تعلم، فأوقع الكلام موضع[٤] الشك[٥] علىٰ معنى التفويض إليه والرضا بعلمه فيه، ومثله قوله: إن قدر الله عليَّ الصورة صورة الشك، والمراد التحقيق واليقين، وفيه تأويلات تأتي في القاف إن شاء الله تعالى، وهٰذا النوع يسميه أهل البلاغة تجاهل العارف ومزج الشك باليقين، وقريب منه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ: ٢٤] وقد علم الله تعالىٰ أن المؤمنين علىٰ هدىٰ وأن الكافرين في ضلالٍ.

---

(١) البخاري (٣٨٤٥) عن ابن عباس.

(٢) البخاري (٤٣٣٠) باب: غزوة الطائف في شوال سنة ثمان.

(٣) البخاري (٢٢١٥، ٢٢٧٢، ٢٣٣٣، ٥٩٧٤)، مسلم (٢٧٤٣) عن ابن عمر.

(٤) من (د، أ، ظ).

(٥) في (س): (التشكك).

قوله ﷺ : «**إِنَّ وِسَادَكَ إِذًا لَعَرِيضٌ إِنْ كَانَ الخَيْطُ الأَبْيَضُ والْأَسْوَدُ تَحْتَهُ**»[١]، وفي الحديث الآخر: «**إِنْ أَبْصَرْتَ الخَيْطَيْنِ**»[٢] كلاهما بكسر الهمزة للشرط[٣] ولا يصح الفتح، فإن كان مرويًّا فيخرج علىٰ تقدير: إن وسادك إذًا لعريض من أجل أن أبصرت تحته الخيط الأبيض والأسود اللذين أراد الله تعالىٰ، يعني: وإنك لم تبصر ذلك فوسادك إذًا غير عريض والذي أبصرت غير المراد بالخيطين.

وفي تفسير الأنعام: «**يُسَيِّبُونَهَا لِطَواغِيتِهِمْ إِنْ وصَلَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرىٰ**»[٤] بالفتح، بمعنىٰ: من أجل، وبالكسر للشرط.

وفي إذا لم يشترط السنين /٤٢/ في المزارعة: «**وإِنَّ أَعْلَمَهُمْ بِذَلِكَ أَخْبَرَنِي، يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ**»[٥] كذا لكافتهم وهو الصواب، وعند النَّسفي: «**وأَنِّي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ**» خبرًا عن نفسه، والأول أوجه.

قوله: «**وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ**»[٦] قيل: معناه إذ[٧] شاء الله؛ لأنه عليه السلام علىٰ يقين من وفاته على الإيمان، والصواب أنه علىٰ وجه من الاستثناء والشرط، ثم يختلف في معناه؛ لأن الاستثناء لا يكون في الواجب، وقيل: معناه: لاحقون بكم في هٰذِه المقبرة. وقيل: المراد امتثال قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]

---

(١) البخاري (٤٥٠٩) من حديث عدي بن حاتم.

(٢) البخاري (٤٥١٠).

(٣) في (د، أ، ظ): (للنسك).

(٤) البخاري (٤٦٢٣) من حديث أبي هريرة.

(٥) البخاري (٢٣٣٠).

(٦) «الموطأ» ١/ ٢٨-٢٩، مسلم (٢٤٩) عن أبي هريرة، ومسلم (٩٧٤) عن عائشة.

(٧) كذا في النسخ، وفي «المشارق» ١/ ١٢٣: إذا.

فالتزم ﷺ تأديب ربه إياه حتىٰ في الواجب.

وقيل: هٰذا على التبري والتفويض وإن كان في واجب، كقوله تعالىٰ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]. وقيل: الاستثناء في الموافاة على الإيمان، والمراد من معه من المؤمنين.

وقوله: «**لَعَلَّهُ وجَدَ عَلَيَّ أَنْ أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ**» أي: من أجل أن أبطأت عليه، وقد روي: «**أَنِّي أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ**»(١) بالنون والضمير بعدها، وقد تقدم.

وفي حديث ابن عمر: «**وأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ**»(٢) بضم الهمزة، من الكلأ(٣)، وهو الوافي الذي لم يُرْعَ منه، أي: مستأنف لم يسبق به سابق قدر ولا علم من الله عز وجل، وهو مذهب غلاة القدرية وبعض الرافضة، وكذبوا، يقولونه على العموم، وبعضهم يخص البشر فحسب، وعليه أكثرهم الآن، وأَنْفُ كل شيء: طرفه ومبتدؤه(٤)، بالفتح، ومنه الجارحة.

وقوله ﷺ: «**آنِفًا**»(٥) بالمد والقصر قيدناه في الحديث، وقرأناه في القرآن، أي: قريبًا أو الساعة. وقيل: في أول وقت كنا فيه. وكله من الاستئناف والقرب، ومثله: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ»(٦).

---

(١) البخاري (١٢١٧) عن جابر بن عبد الله، وفي هامش اليونينية ٢/٦٦ أنه وقع للكشميهني عن أبي ذر الهروي: «**أَنْ أَبْطَأْتُ**».

(٢) مسلم (٨) عن ابن عمر.

(٣) قال الزمخشري في «الفائق» ٣/٢١٨: أُنُف: أي مستأنف لم يَسْبق به قَدر، من الكلأ الأُنف وهو الوَافِي الذي لم يُرْعَ منه.

(٤) في (د، أ): (ومنتهاه).

(٥) البخاري (٣٣٢٩)، مسلم (٢٣٥٩) عن أنس بن مالك، ووردت هٰذِه اللفظة غي غير موضع من «الموطأ» والصحيحين.

(٦) مسلم (٤٠٠) عن أنس.

قوله: «**أَتَأَنَّقُ فيهِنَّ**»[١] أي: أتتبع محاسنهن الأنيقة، ومنظر أنيقٌ: معجبٌ، والأَنَق: الإعجاب.

وقوله: «**وآنَقْنَنِي**»[٢] بمعنى: أعجبنني إعجابًا بالغًا، ورواه بعضهم: «**أَيْنَقْنَنِي**» بالياء؛ وإنما هي صورة ألف المدة التي بعد الهمزة فغلط الراوي، وضبطه الأصيلي: «**أَتَقْنَنِي**» من التوق وهو الشوق البالغ، أي: شوقنني أو جعلني تائقًا، والأول أليق بالمعنى، يقال: تقت إلى الشيء أتوق توقًا، وتتوقت إليه أتتوق تتوقًا، وآنقني الشيء يؤنقني إيناقًا صيرني نائقًا، أي: كسبني ذلك.

وفي النِّكَاحِ: «**مَا لَكَ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ وَتَدَعُنَا؟**»[٣] أي: تتابع[٤] في الاختيار، وأصله على هذا من النيقة وهي الخيار، وكذا روى هذِه الكلمة أكثرهم، وعند العُذْرِيّ وابن الحَذَّاء: «تَتَوقُ» من التوق، أي: تميل وتشتهي.

قوله: «**أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ الله؟**»[٥] بلفظ الاستفهام، أي: أنبسط وأتكلم بما عندي.

قال القاضي إسماعيل[٦] في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟﴾ [النور: ٢٧]:

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٦/ ١٥٣ (٣٠٢٧٦) عن ابن مسعود، قوله.

(٢) البخاري (١٨٦٤)، مسلم (٨٢٧) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) مسلم (١٤٤٦) عن علي.

(٤) في (ظ): (تبالغ).

(٥) البخاري (٢٤٦٨، ٥١٩١)، مسلم (١٤٧٩) في حديث ابن عباس.

(٦) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو إسحاق، القاضي، الأزدي، قال الخطيب: وكان إسماعيل فاضلا عالما متقنا فقيها على مذهب مالك بن أنس شرح مذهبه ولخصه واحتج له وصنف «المسند» وكتبا عدة في علوم القرآن. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٦/ ٢٨٤، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٣٣٩.

أحسب معناه: حتىٰ يستأنس الداخل. أي: يستعلم[١] ويتعرف؛ وأما حديث عمر فمعناه: أستأنس يا رسول الله بالكلام معك وأنبسط إليك بالحديث؛ لأنه قد كان أذن له في الدخول عليه ولم يكن معه، قيل: فلما دخل عليه وجده غضبان فاحتاج إلىٰ إذنه في الٱنبساط، وقد يكون أيضًا بمعنىٰ: أستعلم ما عندك من خبر أزواجك وأسأل، وقد قيل ذلك في قوله: ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا﴾ [النور: ٢٧] أي: تستعلموا: أيؤذن لكم أم لا، كما تقدم الآن.

وفي الحديث ذكر تحريم: «**الْحُمُرِ الأَنَسِيَّةِ**» بفتح النون وفتح الهمزة، كذا ذكره البخاري عن ابن أبي أويس، وكذا قيدناه عن الشيخ أبي بحر في مسلم، وكذا قيده الأصيلي وابن السكن وأَبُو ذَرٍّ، وأكثر روايات الشيوخ فيه بكسر الهمزة وسكون النون[٢]، وكلاهما صحيح؛ فأما الأنَس بفتح الهمزة والنون فهم الناس وكذا الإنْس، والجانب الإنْسي والأَنَسي معًا وهو الجانب الأيمن، قاله /٤٣/ أبو عبيد[٣].

قوله ﷺ للأَشَجِّ: «**الْحِلْمُ والْأَنَاةُ**»[٤] بالفتح والقصر، وهو التثبت في الأمور وترك العجلة، والتأني هو المكث والإبطاء، يقال: آنَيْتُ وأَنَّيتُ مشدَّدًا، وتأنَّيت.

---

(١) في (س): (ستعلم) والمثبت من هامش (س) حيث أشار أنه هكذا في نسخة. وهو ما في (د، أ، ظ).

(٢) «الموطأ» ٢/ ٥٤٢، البخاري (٤٢١٦، ٥٥٢٣، ٦٩٦١)، مسلم (١٤٠٧) عن علي بن أبي طالب. والبخاري (٢٤٧٧، ٤١٩٦، ٥٤٩٧، ٦١٤٨، ٦٣٣١)، مسلم (١٨٠٢) عن سلمة بن الأكوع.

(٣) «غريب الحديث» ١/ ٤٥٠.

(٤) مسلم (١٧/ ٢٥، ١٨) من حديث ابن عباس.

وقوله: «**الَّذِي لَا يَعْجَلُ شَيْءٌ أَنَاهُ وقَدَّرَهُ**»[١] أي: وقته، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] فإذا فتحت الهمزة في أوله مددت النون فقلت: الأناء والهمزة في أوله مقصورة، وقد ٱختلف الشيوخ في ضبط هٰذِه الجملة، فالذي ذكرناه أولًا هي رواية عبيد الله عن أبيه يحيىٰ بن يحيىٰ: «**يَعْجَلُ شَيْءٌ إِنَاهُ وقَدَرَهُ**» بفتح الياء ورفع «**شَيْءٌ**» وكسر الهمزة من «**إِنَاهُ**» مع القصر وفتح القاف والدال، ورواه القنازعي: «**يُعْجَلُ**» بضم الياء وسكون العين وفتح الجيم مبنيٌّ لما لم يسم فاعله، ورواه ابن وضَّاح: «**شَيْئًا**» مفعولًا «**يَعْجِلُ شَيْئًا إِنَاهُ**» و«**إِنَاهُ**» الفاعل، أي: لا يسبق وقتٌ شيئًا قدره الله فيه، وكلهم يقول: «**إِنَاهُ وقَدَرَهُ**» بهمزة كما تقدم.

وقال الجِيَّانِي: رواه بعضهم: «**يُعَجِّلُ** -بشد الجيم- **شَيْئًا**[٢] **آنَاهُ وقَدَّرَهُ**» بهمزة ممدودة في أوله وألف مقصورة بعد نونه، وهو فعل ومفعول بمعنىٰ: وقته وقدره فعل ومفعول أيضًا.

وقول علي رضي الله عنه: «**أَمَا آنَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَعْرِفُ مَنْزِلَهُ**»[٣]، وروي: «**أَلَمْ يَأْنِ**» كقول حسان: «**أَلَمْ يَأْنِ وقَدْ آنَ أَنْ تُرْسِلُوا لهٰذا الأَسَدِ الضَّارِبِ بِذَنَبِهِ**» يعني: لسانه، ومعناه كله: حان ويحين ويأتي حينه وأوانه ووقته، وحان وآن: جاء وقته، ومنه: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحديد: ١٦] يقال: أَنَىٰ يَأْنِي، وآنَ يَئِينُ، ونَالَ وأَنَالَ، كله بمعنىٰ واحد. ورُوِيَ في حديث علي:

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٩٠١.

(٢) في النسخ: (شيء)، والمثبت من «المشارق» ١/ ١٢٦.

(٣) البخاري (٣٥٢٢، ٣٨٦١) ولفظه: «أَمَا نَالَ» وسيأتي، مسلم (٢٤٧٤) ولفظه: «مَا أَنَىٰ».

«أَمَا نَالَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَعْرِفُ مَنْزِلَهُ»[١].

وقوله: «يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ»[٢] أي: أوقاته، الواحد: أَنًى مفتوح الهمزة مقصورًا منونًا، وإنًا على وزن: مِعًا، وإنْيٍ على مثال: قِدْرٍ.

قوله: «مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ»[٣] كذا رويناه عن أكثرهم ومتقنيهم في الصحيح وغيره، وقد خلط فيه بعضهم وصحف، وكان في كتاب ابن سكّرة وابن أبي جعفر: «مَائِنَّةٌ» بالمد، وعند بعضهم: «مَا إِنَّه مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ» جعل: «مَا»: بمعنى: «الَّذِي» و«إِنَّه»: تأكيد والهاء عائدة على: «مَا» وهم كلهم في ذلك موهِمون، والصواب ما تقدم.

وقال الأصمعي: معناه: مَخْلَقَةٌ ومَجْدَرَةٌ وعَلَامَةٌ، كأنه دال على فقه الرجل، وحقيق بفقه الرجل، وهٰذا كلام جمع تفسيرين ولفَّ معنيين؛ لأن الدلالة على الشيء غير ما يستحقه ويليق به. قال غيره: المئنَّة للشيء هي الدليل عليه. وقيل: معناه: حقيقته، والميم زائدة عند الخطابي والأزهري[٤] وغيرهما، ميم مَفْعَلة، وهو نحو ما ذهب إليه الأصمعي في أحد تفسيريه المختلط بقوله: مَخْلَقَةٌ ومَجْدَرَةٌ.

وقال لي ابن ورد[٥]: قال لي شيخنا أبو الحسين ابن سراج عن أبيه: هي أصليّة، ووزنها: فَعِلَةٌ، من مَأَنَتْ إذا شَعَرَتْ، أي: إنها مشعرة بذلك، وهٰذا على أحد تفسيري الأصمعي في قوله: علامة.

---

(١) تقدم.

(٢) البخاري (٥٠٢٥)، مسلم (٨١٥) عن ابن عمر.

(٣) مسلم (٨٦٩) بلفظ: «مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ». (٤) «تهذيب اللغة» مادة (إن).

(٥) في (س): (دريد) وأشار في الهامش أن في نسخة: (ورد) وهو ما في (د، أ، ظ) وهو الصواب.

وقال الخطابي: مَئِنَّةٌ: مَفْعِلَةٌ من الآن، وذكر بعضهم أنها مبنية من إنِيَّة الشيء بمعنىٰ إثباته من قولهم في الشيء: إنَّه كذا، وحكى اللِّحْيَانِيُّ[١] أنه مما تتعاقب فيه الظاء والهمزة، وأن مَئِنَّةٌ ومظنة بمعنىٰ واحد، فإن الهمزة عنده مبدلة من الظاء بمعنىٰ مَجْدَرَةٌ ومخلقة كما تقدم.

قول عثمان رضي الله عنه: «**لَوْلَا أَنَّهُ فِي كِتَابِ اللهِ**» بالنون في رواية يحيىٰ[٢] وجماعة معه، وكذا لابن ماهان في مسلم، وعند أبي مصعب[٣][٤] وابن وهب[٥] وآخرين من رواة «الموطأ»: «**لَوْلَا آيَةٌ**»، وهي رواية الجُلودي في مسلم[٦]. قال مالك: الآية: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤][٧]

---

(١) علي بن حازم -وقيل: ابن المبارك- أبو الحسن اللحياني، كان من أكابر أهل اللغة، ومن أحفظ الناس للنوادر، وله كتاب فيها، أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيدٍ القاسم بن سلامٍ.
انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» ٤/ ٢١٠، «البلغة» للفيروزبادي ص٤٣.

(٢) «الموطأ» ١/ ٣٠.

(٣) أحمد بن أبي بكر: القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري، القرشي، المدني. الإمام الثقة، شيخ دار الهجرة، لازم الإمام مالكا وتفقه به، وسمع منه «الموطأ» وأتقنه عنه، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ١/ ٢٧٨، «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ١٨.

(٤) «الموطأ» ١/ ٣٢-٣٣ (٧٣) ط.الرسالة.

(٥) عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد الفهري، الإمام الحبر، شيخ الإسلام، مولاهم المصري الحافظ الفقيه أحد الأئمة الأعلام، قال أبو عمر: يقولون إن مالكًا لم يكتب لأحد بالفقيه، إلا إلى ابن وهب، مات سنة سبع وتسعين ومائة.
انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ١/ ٢٤٣، «سير أعلام النبلاء» ٩/ ٢٢٤.

(٦) مسلم (٢٢٧).

(٧) «الموطأ» ١/ ٣٠.

وقال عروة في كتاب مسلم: الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ الآية [البقرة: ١٥٩][(١)]. والصواب قول عروة /٤٤/ يعني: لئلا يتكل الناس، ذكر النهي عن الكتمان أوجب عليه الحديث به مخافة إثم الكتمان.

قول عمر رضي الله عنه في البخاري في حديث الجنين: «**أَنْتَ مَنْ نشْهَدُ مَعَكَ**»[(٢)] كذا لبعضهم بالنون، أي: أنت سمعته أو أنت شاهد واحد من يشهد معك حتىٰ تتم الشهادة، وهٰذا هو الصواب الذي لا شك فيه.

وفي وصية الأمراء: «**فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا**» بتاء المخاطب «**ذِمَّتَكُمْ**»[(٣)] بالكاف، كذا لهم، وعند العُذْرِيّ: «**فَإِنَّهُمْ أَنْ يُخْفِرُوا**» وهو خطأ، قاله شيخنا أبو الفضل[(٤)]، وليس عندي كما قاله، بل الأصوب: «**فَإِنَّهُمْ**»؛ إذ المسلمون ممنوعون من إخفار ذمة الله أو ذمتهم؛ لأنه عهدٌ يجب الوفاء به، لكنه ﷺ صان ذمَّة الله من أن يخفرها الكافرون، يقال: أخفرت العهد والذمة إذا لم توف بها، وخفرت بغير ألف إذا عقدت له ذمة وعهدًا.

وفي حديث ابن مثنىٰ وابن بشار: «**مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وسِتِّينَ**»[(٥)] كذا هنا في كتاب الشيخ أبي عبد الله محمد بن عيسىٰ، وعند غيره: «**ومَاتَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وأنا ابْنُ ثَلَاثٍ وسِتِّينَ**»[(٦)]، وهو الذي في كتب كافة شيوخنا، وفي بعض الروايات: «**ومَاتَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وَهُمَا ابْنَا**

---

(١) مسلم (٦/٢٢٧).

(٢) البخاري (٦٩٠٦، ٦٩٠٨)، مسلم (١٦٨٣) من حديث المغيرة، وفيها: «**ائْتِ**» بدل: «**أَنْتَ**»، وانظر «اليونينية» ٩/ ١١.

(٣) مسلم (١٧٣١) عن بريدة، وفيه: «**ذِمَمَكُمْ**».

(٤) «مشارق الأنوار» ١/ ١٢٨.

(٥) مسلم (٢٣٥٢/ ١٢٠) عن معاوية.

(٦) السابق.

ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ » وهٰذا بين الوجه، وتأويل ما للكافة و« **أبو بَكْرٍ وعُمَرُ** » عطف علىٰ قوله: « **مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وهو ابْنُ ثَلَاثٍ وسِتِّينَ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ** » وتم الكلام، ثم ٱستأنف الخبر عن نفسه أنه في حين هٰذِه المقالة قد بلغ سنهم، كأنه نعىٰ لهم نفسه، أو يكون معناه: وأبو بكر وعمر كذلك، ثم قال: « **وَأَنَا ابْنُ ثَلَاثٍ وسِتِّينَ** » فأنا أنتظر أجلي، وهٰذا أصح الوجوه، وقد جاء مفسرًا في فوائد ابن المهندس[1] عن البغوي فقال: « **وتُوُفي أَبُو بَكْرٍ وهو ابْنُ ثَلَاثٍ وسِتِّينَ، وتُوُفي عُمَرُ وهو ابْنُ ثَلَاثٍ وسِتِّينَ، وأَنَا ابْنُ ثَلَاثٍ وسِتِّينَ** ».

قوله في الشارب الذي أتي به فلعنوه فقال النبي ﷺ: « **لَا تَلْعَنُوهُ فَواللَّهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ ورَسُولَهُ** »[2] وتاء المتكلم مضمومة، و« **أَنَّهُ** » بفتح الهمزة، ومعناه: فوالله الذي علمته: أنه يحب الله، أو لقد علمت، وليست « **مَا** » بنافية، و« **أَنَّهُ** » وما بعده بتأويل المفعول بـ « **عَلِمْتُ** »، ووقع عند بعضهم: « **فَواللهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ** » بكسر الهمزة من: « **إِنَّهُ** »[3]، وهو وهم محيل للمعنىٰ إلىٰ ضدِّه، ويجعل: « **مَا** » نافية، والتاء عند الأصيلي مهملة، وعند ابن السكن مفتوحة: « **عَلِمْتَ** » بتاء المخاطب علىٰ طريق التقرير له، ويصح علىٰ هٰذا كسر: « **إِنَّهُ** » وفتحها، والصواب كسر: (إنَّ) وضم التاء، وتقدير الكلام: لا تلعنوه، فوالله إنه يحب الله ورسوله، ما علمت. أي: مدة علمي، و« **مَا** » ظرف للمحبة، وفتح التاء خطأ.

---

(١) أحمد بن محمد بن إسماعيل البناء أبو بكر ابن المهندس، محدِّث مصر، كان مكثرًا، وانتقى عليه الحفاظ. وكان ثقة، خيرا، تقيا. توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. انظر ترجمته في: «وفيات المصريين» ص٣٥، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٦٢.

(٢) البخاري (٦٧٨٠) عن عمر.

(٣) هكذا لأبي ذر الهروي، اليونينية ٨/ ١٥٩.

قوله في حديث سفينة مولىٰ رسول الله ﷺ في باب غسل الجنب: «**وكَانَ كَبِرَ وَمَا كُنْتُ أَوْنَقُ بِحَدِيثِهِ**» بالنون والواو، كذا رواه السمرقندي، أي: به أعجب، ولغيره: «**وَمَا كُنْتُ أَثِقُ بِحَدِيثِهِ**»[(١)] لكبر سنه وفنده، والمعنىٰ متقارب.

قوله في الأئمة المضلين: «**قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**»[(٢)] كذا لكافتهم، وعند بعضهم: «**فِي جُثْمَانِ البَشَرِ**» أي: في أشخاصها وأجسامها، والمعنىٰ سواء.

وقول أبي بكر في بيعة علي له حين قال له عمر: «**لَا تَأْتِيهِمْ فَإِنِّي لَا آمَنُهُمْ عَلَيْكَ، فَقال أَبُو بَكْر: ومَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي إِنِّي والله لَآتِيَنَّهُمْ**»[(٣)] كذا لابن أبي جعفر، وسقط: «**إِنِّي**» لغيره من شيوخنا عن مسلم، وفي رواية بعضهم: «**أَنْ يَفْعَلُوا**[(٤)] **بِي**» (وكذا في البخاري)[(٥)]، وهو الصواب، فيحتمل أن يكون: «**إِنِّي**» تصحيفًا من ألف «**يَفْعَلُوا**»[(٦)] ومن «**بِي**» بعدها.

وفي حديث الاستخلاف: «**ويَقُولُ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَىٰ**»[(٧)] كذا لِلْهَوْزَنِي وعن ابن ماهان وهو الوجه، وعند العُذْرِيّ: «**ويَقُولُ قَائِلٌ: أَنَّىٰ ولَّاهُ**»

---

(١) مسلم (٣٢٦).
(٢) مسلم (١٨٤٧) عن حذيفة بن اليمان.
(٣) مسلم (١٧٥٩) عن عائشة.
(٤) كذا بالنسخ الخطية، ولعل صوابه: «**يَفْعَلُوه**»؛ ففي اليونينية ٥/ ١٣٩ أنه وقع لأبي ذر الهروي: «**يَفْعَلُوه**».
(٥) ما بين القوسين مضبب عليه في (س)، والمثبت من (د، أ، ظ). وانظر «صحيح البخاري» (٤٢٤١) مع اليونينية ٥/ ١٣٩.
(٦) في النسخ الخطية: (يفعلوا بي)، والأليق بسياق الكلام إسقاط كلمة: «بي» كما في «المشارق» ١/ ١٢٩.
(٧) مسلم (٢٣٨٧) عن عائشة.

بمعنىٰ كيف أو متىٰ /٤٥/ وعند السمرقندي والسجزي: «**أَنَا ولِي**».

وفي باب النسك بشاة عن كعب بن عجرة: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَآهُ وأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَىٰ رَأْسِهِ**»[١] كذا لهم، ولابن السكن: «**رَآهُ ودَوابُّهُ تَسْقُطُ عَلَىٰ رَأْسِهِ**» وهو المعروف كما جاء في غير هٰذا الباب: «**وقَمْلُهُ**»[٢]، وفي آخر: «**وهَوامُّهُ**»[٣].

وقوله ﷺ: «**نُورٌ أَنَّىٰ أَرَاهُ**»[٤] كذا روايتنا فيه عن جميعهم، ومعناه: منعني أو حجبني من رؤيته نور فكيف أراه؟ كما جاء في الحديث الآخر: «**رَأَيْتُ نُورًا**»[٥]، وفي آخر: «**حِجَابُهُ النُّورُ**»[٦] فبعضها يفسر بعضًا، ولا يكون النور هاهنا راجعًا إلى الذات ولا إلىٰ صفات الذات، ولا يكون بمعنىٰ هو نور، ولا يفهم منه ما يفهم من الأجسام اللطيفة المنيرة، هٰذا كله في وصف الباري محال يتنزه عن ذلك، وكذلك لا يجوز أن يعتقد أنه ينفصل منه نور، فكل ذلك من صفات المحدثين، بل هو خالق كل نور، ومنوّر كل ذي نور، كما أن ذاته لا يحجبه شيء، لكنه يحجب أبصار العباد عن رؤيته، كما قال: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] ثم يكشف الحجاب إذا

---

(١) البخاري (١٨١٧) وفيه: «**عَلَىٰ وَجْهِهِ**».

(٢) البخاري (١٨١٨، ٤١٥٩).

(٣) بهٰذا اللفظ رواه الطبراني ١٩ (٢١٥)، ورواه البخاري (٤١٩١) بلفظ: «**فَجَعَلَتِ الهَوَامُّ تَسَّاقَطُ عَلَىٰ وَجْهِي**»

(٤) مسلم (١٧٨/ ٢٩١) عن أبي ذر.

(٥) مسلم (١٧٨/ ٢٩٢).

(٦) مسلم (١٧٩).

شاء. وزعم أبو عبد الله المازري[١] في إملاءاته[٢] علىٰ مسلم أنه رواه: «نُورَانِيّ»[٣]، وهو تصحيف[٤].

وفي باب غزوة الفتح: «ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَشَرِبَ»[٥] كذا لهم، وعند الجُرْجَانِي: «بِمَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَشَرِبَ» ومعناه أنه دعا بماء من ماء هنالك فشرب، فالماء الأول هو المشروب، والماء الثاني ٱسم للعين أو الحاضر التي هناك.

---

(١) تحرفت في (س، أ) إلىٰ: (المازني)، والمازري هو: محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي، المالكي، أبو عبد الله -ومازر: بليدة من جزيرة صقلية، بفتح الزاي وقد تكسر- الشيخ الإمام العلامة البحر المتفنن، صاحب كتاب: «المعلم بفوائد مسلم»، و«إيضاح المحصول» في الأصول، وله تواليف في الأدب، وكان أحد الأذكياء، بصيرًا بعلم الحديث، حدَّث عنه القاضي عياض، وغيره، مات بالمهدية من إفريقية سنة ستٍّ وثلاثين وخمسمائة. انظر «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٨٥، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٦٧، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٠٤-١٠٧.

(٢) في (د، أ، ظ): (إملائه).

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» ١/ ٩٩، وقد عقَّب القاضي في «إكمال المعلم» ١/ ٥٣٣ قائلًا: هذه الرواية لم تقع إلينا ولا رأيتها في شيء من الأصول إلا ما حكاه الإمام أبو عبد الله. اهـ.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» ٦/ ٥٠٧: وقد أُعضل أمر هذا الحديث علىٰ كثير من الناس؛ حتىٰ صحفه بعضهم فقال: «نُورَانِيٌّ أَرَاهُ» علىٰ أنها ياء النسب والكلمة كلمة واحدة، وهذا خطأ لفظًا ومعنًى، وإنما أوجب لهم هذا الإشكال والخطأ أنهم لما اعتقدوا أن رسول الله رأىٰ ربه، وكان قوله: «أَنَّى أَرَاهُ؟» كالإنكار للرؤية، حاروا في الحديث، ورده بعضهم باضطراب لفظه، وكل هذا عدول عن موجب الدليل. اهـ ولمزيد بيان في الرد علىٰ تأويل المصنف لصفة النور انظر «المجموع» ٦/ ٣٧٤-٣٩٦.

(٥) البخاري (٤٢٧٩) عن ابن عباس.

قوله في باب التَّمَتُّعِ والْقِرَانِ في حديث عُثْمَانَ عَنْ جَرِيرٍ: «**يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وعُمْرَةٍ وأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ**» كذا للقابسي وأبي ذرٍّ، وللباقين: «**وأَرْجِعُ لِي بِحَجَّةٍ**» يعني: وأرجع وإنما لي حجة، والأول الوجه.

وفي باب الرَّمَل: «**مَا أَنَا ولِلرَّمَلِ**» كذا للقابسي، ولجميعهم: «**مَا لَنَا ولِلرَّمَلِ**»[١] وهو الصواب، والأول تغيير، ٱنفصلت الألف من اللام فجاء منها: «**أَنَا**».

قوله: «**فَحَمِيَ مَعْقِلٌ مِنْ ذَلِكَ أَنْفًا**» كذا ضبطناه[٢]، أي: ٱشتدَّ غيظًا وامتلأ غضبًا، كما يقال للمتغيظ: ورم أنفه وتمزع أنفه، ورواه بعضهم: «**آنِفًا**» بالمد والكسر، وهو وهم؛ وإنما ٱسم الفاعل منه «**أَنِفًا**» مقصور، ويمكن أن يكون: «**أَنَفًا**» بفتح النون، أي: حميَّة وغضبًا، كما قال في آخر الحديث: «**فَتَرَكَ الحَمِيَّةَ**»[٣].

وفي حديث عبد الرحمن بن الزبير: «**فَشَكَتْ إِلَيْهَا وأَنَّ بِهَا خُضْرَةً في جَسَدِهَا**» كذا لِلنَّسفي في أصل الأصيلي، وعند المَرْوزِي وأبي ذَرٍّ: «**وأَرَتْهَا خُضْرَةً**»[٤] وهو الصواب، وللرواية الأولىٰ[٥] وجه.

وفي باب ما يؤكل من البدن: «**أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَحِلَّ**»[٦] كذا لرواة البخاري، وعند الأصيلي والقابسي: «**لَمْ يَحِلَّ**» وهو

---

(١) البخاري (١٦٠٥) عن عمر.

(٢) قال القاضي في «المشارق» ١/ ١٣١: بسكون النون.
البخاري (٥٣٣١) عن معقل بن يسار، وفيه: «**أَنَفًا**» أي بفتح النون.

(٣) البخاري (٥٣٣١).

(٤) البخاري (٥٨٢٥) عن عائشة، وفيه: «**خُضْرَةً بِجِلْدِهَا**».

(٥) في (س): (الأخرى).

(٦) البخاري (١٧٠٩)، مسلم (١٢١١) عن عائشة.

وهم، وصوابه: «أَنْ يَحِلَّ».

وفي «الموطأ» في باب قضاء التطوع: «أَنَّ عَائِشَةَ وحَفْصَةَ أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ»[١]، عند ابن[٢] المرابط[٣]: «عَنْ عائشة وحَفْصَةَ»، جعل: «عَنْ» بدلًا من: «أَنْ» وهو خطأ، والحديث على الوجهين مرسل؛ ابن شهاب لم يسمع من عائشة.

وفي كتاب مسلم في باب ويل للأعقاب من النار عن سالم مولىٰ شداد: «كُنْتُ أَنَا مَعَ عَائِشَةَ رضي الله عنها»[٤] كذا من طريق الأَسَدِي والصَّدفي، وعند التَّمِيمِي والخُشَنِيّ: «كُنْتُ أُبَايِعُ من البيع -عائشة»، وهو الصواب، وقد جاء مبينًا في حديث آخر: «كُنْتُ أُبَايِعُ عائشة وأَدْخُلُ عَلَيْهَا وأَنَا مُكَاتَبٌ».

وفي حديث الخضر عليه السلام في مسلم: «فَقال أُبَيٌّ: سَمِعْتُ»[٥] كذا للسجزي، ولكافتهم: «فَقال: إِنِّي سَمِعْتُ[٦]» وكلاهما /٤٦/ صحيح، لكن في البخاري: «فَقال أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: نَعَمْ» للقابسي، وعند الأصيلي: «فَقَالَ لِي: نَعَمْ» وعند غيرهما: «فَقَالَ أُبَيٌّ: نَعَمْ»[٧].

---

(١) «الموطأ» ١/ ٣٠٦.
(٢) ساقطة من (س، أ).
(٣) هو الإمام مفتي مدينة المريَّة وقاضيها أبو عبد الله محمد بن خلف بن سعيد بن وهب الأندلسي، المريي، ابن المرابط صاحب «شرح صحيح البخاري»، أجاز له أبو عمر الطلمنكي، وأبو عمرو الداني، وارتحل إليه الطلبة وأخذ عنه أبو عبد الله بن عيسىٰ التميمي، وأبو علي بن سكرة وآخرون، توفي سنة خمس وثمانين وأربعمائة، وقد شاخ، وكان من كبار المالكية.
انظر «الصلة» ٢/ ٥٥٧، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٦٦، «الوافي بالوفيات» ٣/ ٤٦.
(٤) مسلم (٢٤٠) باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما.
(٥) مسلم (٢٣٨٠/ ١٧٤).
(٦) ساقطة من (س، أ).
(٧) البخاري (٧٨).

الْهَمْزَةُ مَعَ الصَّاد

حديث الإصبع: «قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»[١] الإصبع هنا صفةٌ سمعيَّةٌ لا يزاد علىٰ ذلك، وإليه ذهب أبو الحسن وجماعة من أصحاب الحديث، وقيل: إصبع من أصابع ملائكته، أو تكون خلقًا من خلقه سماه إصبعًا، وقيل: هي كناية عن القدرة أو النعمة، وقيل: هو مثل في أنه لا تعب عليه في الأفعال وإظهار المخلوقات[٢]، كما قال: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] وأمّا قوله في الحديث الآخر في قبض السماوات، وقوله: «أَنَا الْمَلِكُ وَيَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيَبْسُطُهَا»[٣] ففاعل ذلك هو النبي ﷺ بيده، وباقي الحديث يدل عليه، فلا يحتاج إلىٰ تأويل أكثر من تمثيله للبسط والقبض بذلك.

وقوله: «أَرَأَيْتَ إِنِ ٱسْتَأْصَلْتَ قَوْمَكَ»[٤] أي: قتلتهم فلم تُبق لهم أصلًا، ٱستأصلتُ الشيء: إذا قطعتُ أصله.

* * *

(١) مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٢) كل ما ذكره في صفة الإصبع إخراج لها عن حقيقتها، وأهل السنة يمرُّونها من غير تأويل أو تحريف أو تعطيل أو تمثيل. ولمزيد من الفائدة انظر مقدمتنا في فصل عقيدة المصنف.

(٣) رواه مسلم (٢٧٨٨) عن ابن عمر.

(٤) البخاري (٢٧٣٤) من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، وهذا قول عروة ابن مسعود الثقفي.

الْهَمْزَةُ مَعَ الضَّاد

«**عِنْدَ أَضَاةٍ**»[١] علىٰ وزن قناة وحصاة، والأضاة: مستنقع الماء كالغدير، وجمعها أضًى مفتوح الأول مقصور، ثم يجمع علىٰ إضاءٍ ممدود مكسور، ويقال: أضأةٌ علىٰ وزن أكمةٍ، والجمع إضاءٌ مثل[٢] إكام، وقال ابن الأنباري: الأضىٰ والإضاء جمع أضاة.

* * *

(١) مسلم (٨٢١) عن أبي بن كعب.

(٢) في (أ): (على وزن).

الْهَمْزَةُ مَعَ الفَاء

قوله: «**وعِنْدَهُ أَفِيقٌ**»[١] الأفيق: هو الجلد الذي لم يتم دباغه، وقد روي في موضع آخر: «**وعِنْدَهُ إِهَابٌ**»[٢] وجمع الأَفِيق أَفَقٌ كما جمع أديم علىٰ أَدَم، وجُمع إِهَابٌ علىٰ أَهَب وقضيم علىٰ قضم، وكلها أسماء للجلد في أحوال يكون عليها في الدباغ.

و«**الإِفْك**»[٣]: الكذب، ويقال فيه أيضًا: أَفَك بمثل نِجْس ونَجَس.

في الحديث ذكر: «**أُفُقَ السَّمَاءِ**»[٤] وجمعه: آفاق، وهي نواحي السماء والأرض.

«**أُفٌّ**»[٥] فيه عشر لغات: أُفْ، أُفَّ، أفُّ، أُفِّ، أُفٌّ، أَفٍّ، أَفًّا، أُفَيَّ، وأَفَّةً، وإِفَّ، وهي لفظة تستعمل عند ذكر شيء أو رؤية شيء يضجر منه، أو يستقذر، ويعبر به عما غلظ من الكلام، وأصله وسخ الأذن، والتُّفُّ: وسخ الظفر، وقد يستعمل التُّفُّ تأكيدًا للأُفِّ، يقال: أُفٌّ له وتُفٌّ، والتُّفُّ أيضًا: الشيء الحقير.

---

(١) مسلم (١٤٧٩) من حديث عمر، وفيه: «**وَإِذَا أَفِيقٌ**».

(٢) رواه ابن ماجه (٤١٥٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٢/ ١٦٦ (١٤٤٩) وفيه أيضًا: «**وَإِذَا إِهَابٌ**».

(٣) في (س) تحرفت إلىٰ: (الأقط). وانظر: البخاري (٢٦٦١، ٤٠٢٥، ٤١٤١، ٤٦٩٠، ٤٧٥٠، ٦٦٦٢، ٦٦٧٩، ٧٣٦٩، ٧٥٠٠، ٧٥٤٥)، مسلم (٢٧٧٠) عن عائشة.

(٤) «الموطأ» ٢/ ٩١٣ عن الزهري مرسلًا، والبخاري (٣٢٣٣) عن ابن مسعود، ومسلم (١٧٧) عن عائشة.

(٥) «الموطأ» ١/ ٥١، مسلم (٣١٤) عن عائشة، والبخاري (٦٠٣٨)، مسلم (٢٣٠٩) عن أنس.

في كتاب التفسير قال البخاري: «**يقال: إِفَكُهُمْ، وَأَفَكُهُمْ، وأُفَكُهُمْ، قَالَ بَعْضُهُمْ: صَرْفُهُمْ عَنِ الإِيمَانِ**»[(١)] كذا للأصيلي بضم الكاف في الجميع، والفاء في الثلاثة الألفاظ مفتوحة، والهمزة في الأول منها مكسورة، وفيه وهم، وصوابه ما لغيره، يقال: «**إِفْكُهُم، وأَفَكُهُم، وأَفَكَهُم**» من قال: «**أَفَكُهُم**» يقول: صرفهم، الثالث بفتح الفاء والكاف والهمزة وهو فعل ماض، والثاني قبله بفتح الهمزة والفاء وضم الكاف، وإنما فسر به قوله: ﴿وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٨] قال الزجاج[(٢)]: ﴿إِفْكُهُمْ﴾: دعاؤهم آلهتهم، ويقرأ: (أَفَكُهُم) بمعناه، وهما لغتان، مثل: نِجْس ونَجَس، قال: ويقرأ: (آفَكَهُم) بمد الهمزة، أي: أكذبهم[(٣)]، وسمي الكذب إفكًا؛ لأنه قلْب وصرف عن الحق إلى الباطل.

قوله في حديث زهير بن حرب في الحيض: «**أَفَلَا نُجَامِعُهُنَّ؟**» كذا للكافة، وعند الصدفي عن العذري: «**فَلَا نُجَامِعُهُنَّ؟**»[(٤)] بغير ألف، والأول هو الوجه، وقد تخرج هٰذِه الرواية علىٰ معنىٰ حذف همزة الاستفهام، وأما علىٰ مجرد النفي فلا؛ لأنه يغير المعنىٰ.

---

(١) أنظر اليونينية ٥/ ١١٦.

(٢) إبراهيم بن محمد بن السري أبو إسحاق الزجاج، البغدادي، الإمام، نحوي زمانه مُصَنِّفُ كتاب «معاني القرآن» وله أيضا «الاشتقاق» «النوادر» وغيرها، لزم المبرد، فنصحه وعلمه. وأدب القاسم بن عبيد الله الوزير، فكان سبب غناه.
أخذ عنه العربية أبو علي الفارسي وجماعة. مات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٦/ ٨٩، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٣٦٠.

(٣) هي قراءة ابن عباس وابن الزبير. انظر «مختصر في شواذ القرآن» ص١٤٠.

(٤) مسلم (٣٠٢) عن أنس.

الهَمْزَةُ مَعَ القَاف

في كتاب الزكاة: «**أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ**»[١] بكسر القاف /٤٧/ وهو جبن اللبن المستخرج زبده، ويقال: (أَقْط) بسكون القاف، وهي لغة تميم، وفيه لغة ثالثة.

* * *

(١) «الموطأ» ١/ ٢٨٤، البخاري (١٥٠٦)، مسلم (٩٨٥) عن أبي سعيد الخدري.

الهَمْزَةُ مَعَ السِّين

قول هرقل: «قُلْتُ: يَأْتَسِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ»[١] أي: يقتدي به من الإسوة والأسوة.

جاء في الحديث ذكر: «الإِسْتَبْرَق»[٢] وهو ما غلظ من الديباج وهو أعجمي عربته العرب، وقال الداودي: هو رقيق الديباج. والأول هو المعروف في اللغة والتفسير.

وفي حديث بناء الكعبة: «حَتَّىٰ أَبْدىٰ أُسًّا»[٣] الأُس: أصل تأسيس البناء، والجمع أُسُسٌ بضم الكل، وقيل: بفتح السين أيضًا، وجمعه: آساسٌ بالمد، وجاء في الحديث أيضًا[٤]، وأما الأَساس والإِساس فواحد مقصور مفتوح ومكسور.

قوله: «أَسِدَ»[٥] أي: صار كالأسد.

قوله: «إِذَا أُسِّدَ الأَمْرُ إِلَىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ» أي: أُسْنِد إليهم وقُلِّدُوه، وأكثر الرواة يقولون: «وُسِّدَ»[٦] وعند القابسي: «أُوسِد» وفيه إشكال من: «أُسِد» أو: «وُسِّدَ» وهما بمعنًى، إلَّا أن الذي أحفظه: «وُسِّد» وهما بمعنًى، من الوساد، يقال: وساد وإساد.

---

(١) البخاري (٧) من حديث ابن عباس.

(٢) البخاري (١٢٣٩، ٥١٧٥، ٥٦٣٥، ٥٦٥٠، ٥٨٤٩، ٥٨٦٣، ٦٢٣٥)، مسلم (٢٠٦٦) عن البراء بن عازب.

(٣) مسلم (١٣٣٣) من قول عطاء يعني ابن الزبير لما أعاد بناء البيت.

(٤) البخاري (١٥٨٥، ١٥٨٦)، مسلم (١٣٣٣) عن عائشة، وفيه: «أَسَاس».

(٥) البخاري (٥١٨٩) من حديث عائشة.

(٦) البخاري (٥٩) عن أبي هريرة.

في الحديث: «**بِأَسْرِهِمْ**»[١] بفتح الهمزة لا غير، أي: بِجَمْعِهم، وأصله من الضم والشد، ومنه: أَسَرْتُ الْقَتَبَ: إذا شددته، ومنه الأسير.

وقوله: «**أَمْثَالَ الأُسْطُوَانِ**»[٢] بضم الهمزة والطاء، أي: السواري، الواحدة: أُسطوانة، ومنه: «**الصَّلَاةِ إِلَى الأُسْطُوَانَةِ**»[٣] وبين الأساطين، وقال الداودي: الأُسطوان: الصف الذي فيه السواري، وبه فسر قوله: «**بَيْنَ الأُسْطُوَانَتَيْنِ**»[٤] ليس بين السواري. حكى ابن دريد: السَّطَن: الطول، ومنه ٱشْتُقَّ: الجمل الأُسطوان، وهو المرتفع الطويل العنق، قال: ومنه ٱشتقت: الأُسطونة[٥]، يعني: السارية. وقال الخليل: الأُسطوان: الرجل الطويل الرجلين والظهر[٦].

وفي الحديث: «**أُسْكُفَّةِ البَابِ**»[٧] وهي عتبته السفلىٰ، ويقال أيضًا: أُسْكوفة.

وقول عائشة في وصف أبيها: «**إِنَّ أَبَا بَكْرٍ أَسِيفٌ**»[٨] أي: كثير الحزن، فالبكاء يُسرع إليه، ومثله الأسوف لغة فيه، كما يقال: أثيم وأثوم، والأسف: الحزن، ومنه قول يعقوب عليه السلام: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

---

(١) البخاري (٦٨٣٠) عن ابن عباس.

(٢) مسلم (١٠١٣) عن أبي هريرة.

(٣) البخاري قبل حديث (٥٠٢).

(٤) البخاري (٤٦٨) من حديث ابن عمر.

(٥) «جمهرة اللغة» ٢/ ٨٣٨ مادة (سطن). (٦) «العين» ٧/ ٢١٦ مادة (سطن).

(٧) البخاري (٤٧٩٣)، مسلم (١٤٢٨/ ٨٧) عن أنس.

(٨) البخاري (٦٦٤، ٧١٢، ٧١٣، ٣٣٨٤)، مسلم (٤١٨) عن عائشة.
وورد بهامش (س): الأسيف هو السريع الحزن والبكاء، فعيل بمعنىٰ: فاعل، من أَسِف، كحزين من حَزِن، ويقال: أَسوفٌ أيضًا.

وقول عمر بن الحكم[١]: «فَأَسِفْتُ عَلَيْهَا»[٢] أي: غضبت. وقول النبي

---

(١) ورد بهامش (س) ما نصه: هكذا يقول مالك رحمه الله: عمر بن الحكم، لم يختلف عنه فيه في الموطآت، باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة، وهو غلط منه، والصواب: معاوية بن الحكم، وليس في أصحاب النبي ﷺ من يقال له: عمر بن الحكم.

قلت [المحقق]: قال ابن عبد البر: هكذا قال مالك في هٰذا الحديث: عن هلال عن عطاء عن عمر بن الحكم، لم يختلف الرواة عنه في ذلك، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث وليس في الصحابة رجل يقال له: عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية بن الحكم، كذلك قال فيه كل من روىٰ هٰذا الحديث عن هلال وغيره، ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة، وليس في الصحابة أحد يسمىٰ: عمر بن الحكم، وإنما هٰذا معاوية بن الحكم لا شك فيه، ثم قال: قال الطحاوي: سمعت المزني يقول: قال الشافعي: مالك بن أنس يسمي هٰذا الرجل: عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية بن الحكم، قال الطحاوي: وهو كما قال الشافعي.

«التمهيد» ٢٢/ ٧٦-٧٨ بتصرف.

وقال أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» ٤/ ١٩٤٣: عمر بن الحكم السلمي: وهم فيه مالك بن أنس؛ وصوابه: معاوية بن الحكم السلمي.

أما قولهم: ليس في الصحابة أحد يسمىٰ: عمر بن الحكم، فقال الحافظ في «الإصابة» ٢/ ٥١٧ (٥٧٣٤): عمر بن الحكم السلمي أخو معاوية بن الحكم؛ وإخوته: روىٰ ابن سعد بسند فيه الواقدي إلىٰ عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم السلمي قال: نذرت أمي بدنة تنحرها عند البيت، فجللتها بشقتين من شعر ووبر فنحرت البدنة وسترت الكعبة. وروىٰ ابن السكن وغيره من طريق كثير بن معاوية بن الحكم عن أبيه قال: وفدت على النبي ﷺ أنا وستة من إخوتي الحديث، وقد تقدم في ترجمة أخيه علي، وأما ما رواه مالك عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم في قصة الجارية التي ترعى الغنم، فقد اتفقوا علىٰ أنه وهم فيه، والصواب: معاوية بن الحكم.

قلت: فأثبت ممن له صحبة من يسمىٰ عمر بن الحكم، والله أعلم.

(٢) «الموطأ» ٢/ ٧٧٦.

ﷺ: «**وآسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ**»[١] أي: أغضب كما يغضبون، ومنه قوله في موسىٰ: ﴿غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠] ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥].

وقوله: «**فلَقِيَ عَلَيْهَا أَسَفًا**»[٢] هٰذا من الحزن، أي: لقي عليها حزنًا شديدًا، وفي هٰذا الحديث: «**أَفَتَأْسَفُ عَلَىٰ مَا أَعَارَكَ اللهُ ثُمَّ أَخَذَهُ مِنْكَ**»[٣] أي: أتحزن.

قول مالك في «الموطأ»: «**سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ العِلْمِ يَسْتَحِبُّ إِذَا رَفَعَ الذِي يَطُوفُ بِالْبَيْتِ يَدَهُ عَنْ الرُّكْنِ اليَمَانِي أَنْ يَضَعَهَا عَلَىٰ فِيهِ**»[٤] كذا رواه يحيىٰ وابن وهب وابن القاسم وغيرهم، ورواه القعنبي ومطرف وأكثر الرواة: «**الرُّكْنِ الأَسْوَدِ**» مكان: «**الْيَمَانِي**» وكذا رده ابن وضاح وكلاهما صحيحان؛ كذا يقول مالك في الركنين جميعًا إذا لم يقدر على ٱستلامهما أن يضع يده عليهما ثم يضعها علىٰ فيه، وإنما ٱختلف عنه في تقبيل اليد إذا وضعت عليهما.

قوله في شعر حسان: «**عَلَىٰ أَكْتافِهَا الأَسَلُ الظِّمَاءُ**»[٥] يعني بـ «**الأَسَلُ**»: الرماح، و«**الظِّمَاءُ**»: العِطاش، والظَّمأ: العطش، وقيل: بل أراد اللَّدْنَة الرقيقة، كما يقال فيها أيضًا: ذوابل، أي: هي للدونتها

---

(١) مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي، وليس هو من كلام النبي ﷺ بل من كلام معاوية.

(٢) «الموطأ» ١/ ٢٣٧.

(٣) السابق.

(٤) «الموطأ» ١/ ٣٦٧.

(٥) مسلم (٢٤٩٠) من حديث عائشة.

كالشيء الذابل اللين الضامر، ورواه بعضهم عن ابن ماهان: «**الْأُسْدُ الظِّمَاءُ**» أي: العاطشة، شبه الرجال بالأسد العاطشة إلىٰ دمائهم، وقد يتأول مثل هٰذا في الرماح أيضًا، وقد جاء في الأشعار كثيرًا.

قوله في فضل أبي بكر: «**وَآسَانِي بِنَفْسِهِ ومَالِهِ**» كذا /٤٨/ للأصيلي ولبعض شيوخ أبي ذرٍّ، وللباقين: «**وَوَاسَانِي**»[1] وهو الصواب.

قوله في حديث الإفك: «**وكَانَ عَلِيٌّ مُسِيئًا في شَأْنِهَا**» يعني: في شأن عائشة، كذا لِلنَّسفي وابن السكن وكذا ذكره ابن أبي خيثمة، ولعامة الرواة: «**مُسَلِّمًا في شَأْنِهَا**»[2] إلَّا أن قال بعضهم بكسر اللام، أي: مسلِّمًا الأمر، وبعضهم بفتحها، أي: سالمًا لم يبد بشيءٍ من أمرها، والفتح أشبه؛ يعني أنه لم يقل فيها سوءًا، ويُتأول: «**مُسِيئًا**» علىٰ قوله للنبي ﷺ: «**لَمْ يُضَيِّقِ اللهُ عَلَيْكَ، والنِّسَاءُ سِواهَا كَثِيرٌ**»[3] فهٰذِه غاية ما أساء في أمرها.

* * *

(١) البخاري (٣٦٦٢) من حديث أبي الدرداء.

(٢) البخاري (٤١٤٢).

(٣) البخاري (٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠، ٧٣٦٩)، مسلم (٢٧٧٠).

الْهَمْزَةُ مَعَ الشِّين

قول النبي ﷺ لجابر: «**انْطَلِقْ إِلَىٰ هَاتَيْنِ الأَشَاءَتَيْنِ**»[١] الأشاء-ممدودٌ: النخل الصغار، واحدها: أشاءة، ممدودة.

قوله: «**اتَّخَذَهَا أَشَرًا وبَطَرًا**»[٢] الأَشَرُ: هو المرح والكبر، ورجلٌ أشِر وأَشَر: مرح متكبر، والأَشَرُ: كفر النعمة، والبَطَرُ: سوء ٱحتمالها، و«**الْوَاشِرَةُ**»[٣]: التي تشر الأسنان وتحدد أطرافها وتصنع لها أشرًا كأسنان الشباب، و«**الْمُؤْتَشِرَةُ**»[٣]: التي تفعل ذلك أيضًا، و«**الْمُسْتَوْشِرَةُ**»[٤]: التي تسأل أن يفعل ذلك بها، يقال هٰذا بالهمز، ويقال أيضًا بالواو.

وفي الحديث: «**فيُجَاءُ بِالْمِئْشَارِ**» و«**الْمِنْشَارِ**»[٥] وفي حديث آخر: «**فَيُؤْشَرُ بِالْمِئْشَارِ**»[٦] وهو مفعال من أشرت ووشرت أشرًا ووشرًا، ويقال بالنون أيضًا، وكذلك في الحديث، وهو مفعال من نشرت.

قوله: «**بِإِشْفًى**»[٧] هو بكسر الهمزة مقصور، وهو المِثقب الذي يُخرز به، والهمزة فيه زائدة، ووقع للقابسي: «**وَقَدْ أُنْفِذَ بِالشِّفَاءِ فِي كَفِّهَا**» ورواه بعضهم: «**بِأَشْفَاءٍ**» مفتوح ممدود، والأول هو الصواب.

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٣٩)، وأحمد ٤/ ١٧٢-١٧٣ من طريق يعلىٰ بن مرة عن أبيه، قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر فنزل منزلًا، فقال لي: «**ائْتِ تِلْكَ الْأَشَاءَتَيْنِ**».

(٢) مسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) رواه ابن عدي في «الكامل» ٤/ ٣٦٨ من حديث ابن عباس.

(٤) وقعت هذه اللفظة في حديث ابن عباس عند المتقي الهندي في «كنز العمال» (٤٦٠٢٥) وعزاه لابن جرير.

(٥) البخاري (٣٦١٢، ٦٩٤٣)، وانظر اليونينية ٩/ ٢٠.

(٦) مسلم (٢٩٣٨) عن أبي سعيد الخدري. (٧) البخاري (٤٥٥٢).

الْهَمْزَةُ مَعَ الهَاءِ

«**الإِهَابُ**»[١] و«**الأَهَبَةُ**»[٢] والأُهُبُ والأَهَبُ[٣] جمع كله لإهاب، ولم يحك ابن دريد غير: أَهَب[٤]، ووقع في البخاري بخط الأصيلي: «**آهِبَةٌ**» بالمد، وهو خطأ، وكذلك لبعض رواة أبي ذر.

قال النضر: لا يقال: إهاب إلَّا لجلد ما يؤكل لحمه. وقال غيره: بل كل جلدٍ إهاب، واحتج بقول عائشة في أبيها: «**حَقَنَ الدِّمَاءَ فِي أُهُبِها**»[٥].

قوله: «**لِيَتَأَهَّبُوا أُهْبَةَ عَدُوِّهِمْ**»[٦] أي: يستعدون لذلك ما يحتاجون إليه.

قوله: «**وإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ**»[٧] الإهالة: كل ما يؤتدم به من الأدهان، قاله أبو زيد، وقال الخليل: الإهالة: الألية تقطع ثم تذاب[٨]، والسنخة: المتغيرة.

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٤٩٨، مسلم (٣٦٦) عن ابن عباس.

(٢) البخاري (٢٤٦٨، ٥١٩١) عن ابن عباس، ولفظه: «**غَيْرَ أَهَبَةٍ ثَلَاثَةٍ**»

(٣) البخاري (٥٨٤٣)، مسلم (١٤٧٩)، وفيه: «**أَهَبٌ مُعَلَّقَةٌ**».

(٤) «جمهرة اللغة» ٢/ ١٠٢٩ مادة (أهب)، و٣/ ١٣٣٧.

(٥) رواه الطبراني ٢٣ (٣٠٠) من طريق علي بن أحمد السدوسي عن أبيه قال: بلغ عائشة... الحديث.
قال الهيثمي في «المجمع» ٩/ ٤٩-٥٠: رواه الطبراني، وأحمد السدوسي لم يدرك عائشة، ولم أعرفه ولا ابنه.

(٦) البخاري (٢٩٤٨) عن كعب بن مالك.

(٧) البخاري (٢٠٦٩، ٢٥٠٨، ٤١٠٠) عن أنس.

(٨) «العين» ٤/ ٩٠ مادة (أهل).

في الحديث: «كَأَنَّهَا مَتْنُ[١] إِهَالَةٍ»[٢] يعني: جهنم، قال ابن المبارك[٣]: أما ترى الدسم إذا جمد على رأس المرقة.

قول هند بنت عتبة: «مَا كَانَ عَلَى الأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَذِلُّوا مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ»[٤] الظاهر أنها أرادت بالأهل هاهنا النبي ﷺ، فكنَّتْ عنه بالأهل لقبح المخاطبة، وأهل خباء الرجل: قومه ومن يأوي إليه من أهله، كما يقال: أهل بيت، وبيوت العرب تسمىٰ أخبية.

وقوله ﷺ: «لَيْسَ بِكِ عَلَىٰ أَهْلِكِ هَوانٌ»[٥] يعني: أم سلمة يوم أصبح بها معرِّسًا، يريد بالأهل: نفسه ﷺ، أي: ليس يلحقك مني أمر تظنين به هوانك عليَّ، أو ليس بك هوان علي حين أخرج عنك وأدعك قبل إكمال سبع ليال، لكن العدل في القسمة أوجب ذلك لا هوانٌ أريده بكِ.

قوله: «لأَنْ يَلِجَّ أَحَدُكُمْ فِي يَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ آثَمُ لَهُ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ»[٦] لعل معناه في قطع رحمه.

---

(١) في (س): (من).

(٢) رواه ابن أبي شيبة ٧/ ٧٨ (٣٤١٦١)، والبيهقي في «الشعب» ١/ ٣٣٨ (٣٧٣) من طريق الجريري عن غنيم بن قيس عن أبي العوام عن كعب قال: (يجاء بجهنم يوم القيامة كأنها متن إهالة ...) الحديث.

(٣) محمد بن المبارك بن يعلى، أبو عبد الله القرشي الصوري القلانسي الحافظ الحجة الفقيه، مفتي دمشق. قال ابن أبي حاتم: كان ثقة
انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٨/ ١٠٤، «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٣٥٢.

(٤) البخاري (٣٨٢٥، ٦٦٤١، ٧١٦١)، مسلم (١٧١٤) من حديث عائشة.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٥٢٩، مسلم (١٤٦٠) من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مرسلًا.

(٦) البخاري (٦٦٢٥)، مسلم (١٦٥٥) عن أبي هريرة.

وفي الحديث ذكر: آل النبي ﷺ وأهله، فالآل ينطلق علىٰ ذات الشيء، وقد قيل ذلك في قوله: «صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وآلِ إِبْرَاهِيمَ»[١] /٤٩/ ويكون الآل أهل بيته الأدنين[٢].

وفي الحديث: «مَنْ آلُ مُحَمَّدٍ؟ قال: عباسٌ وعَقِيلٌ وجَعْفَرٌ وعليٌّ»[٣] ويكون الآل أتباع الرجل علىٰ ما هو عليه، وأما أهل الرجل فأهل بيته، وقول البخاري: «إِذَا صَغَّرُوا الآلَ رَدُّوهُ إِلَىٰ أَهْل فَقَالُوا: أُهَيْلٌ» كذا للجرجاني، ولغيره: «إِلَى الأَصْلِ»[٤] وكلاهما صحيح، أصل آل: أهل علىٰ مذهب، وما للجماعة أوجه.

في المواقيت: «فَهُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَىٰ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ»[٥] كذا لأكثرهم، وعند الأصيلي وبعضهم: «فهُنَّ[٦] لِأَهْلِهِنَّ» وهو الوجه، علىٰ أنه جاء فيها جمع ما لا يعقل بالهاء والنون، وأما قوله: «لَهُنَّ» فلا وجه له؛ لأنه إنما يريد أهل المواقيت؛ بدليل قوله بعد: «وَلِمَنْ أَتَىٰ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ» كذا للبخاري في باب مهل أهل مكة[٧]، وباب مهل أهل

---

(١) البخاري (٣٣٧٠، ٦٣٥٧)، مسلم (٤٠٦) عن كعب بن عجرة، بلفظ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَعَلَىٰ آلِ إِبْرَاهِيمَ».

(٢) في (س): (الأدنون).

(٣) رواه بهٰذا اللفظ عبد الرزاق في «المصنف» ٤/ ٥٢ (٦٩٤٣)، والطبراني ٥/ ١٨٢، ١٨٤ (٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٥٠٢٩) عن زيد بن أرقم، وهو بنحوه في «صحيح مسلم» (٢٤٠٨).

(٤) البخاري قبل حديث (٣٤٣١).

(٥) البخاري (١٥٢٦، ١٥٢٩)، مسلم (١١٨١) عن ابن عباس.

(٦) في (س): (فمَنْ).

(٧) البخاري (١٥٢٤).

الشام[١]، وفي باب مهل من دون المواقيت: «لَهُنَّ» للأكثر[٢]، و«فَهُنَّ لَهُمْ» للأصيلي[٣] ولبعض رواة مسلم[٤] في حديث يحيىٰ بن يحيىٰ، وهٰذا صحيح بمعنىٰ: «لِأَهْلِهِنَّ»، وفي باب مهل أهل اليمن: «لِأَهْلِهِنَّ»[٥] بغير خلاف، وفي باب دخول الحرم بغير إحرام: «هُنَّ لَهُمْ» للقابسي، ولهٰذا وجه أي: لأهلها، وعند الأصيلي هنا: «لِأَهْلِهِنَّ» وعند أبي ذر والنسفي: «لَهُنَّ»[٦] وكذا عنده: «وَلِمَنْ أَتَىٰ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ»[٧] وذكره مسلم في حديث ابن أبي شيبة: «فَهُنَّ لَهُمْ»[٨] على الصواب.

وفي الأشربة: «حَيَّ عَلَىٰ أَهْلِ الوُضُوءِ»[٩] كذا للرواة، وللنسفي: «حَيَّ عَلَى الوُضُوءِ» بإسقاط: «أَهْلِ» وهو المعروف -وفي هٰذِه الكلمة وجوه تذكر في حرف الحاء -إن شاء الله- لٰكن فيها: «حَيَّ هَل»[١٠] قال بعضهم: ولعله كذا كانت الكلمة فغيرت إلىٰ: «حَيَّ عَلَىٰ أَهْلِ الوُضُوءِ» ومعنى الكلمة: هلموا.

* * *

---

(١) البخاري (١٥٢٦).

(٢) البخاري (١٥٢٩).

(٣) أنظر اليونينية ١/ ١٣٤-١٣٥.

(٤) مسلم (١١٨١/ ١٢).

(٥) البخاري (١٥٣٠).

(٦) البخاري (١٨٤٥) وفيه: «هُنَّ لَهُنَّ».

(٧) البخاري (١٥٢٤).

(٨) مسلم (١١٨١/ ١٢).

(٩) البخاري (٥٦٣٩) عن جابر بن عبد الله.

(١٠) البخاري (٣٠٧٠) من حديث جابر، وفيه: «حَيَّ هَلًا».

الهَمْزَةُ مَعَ الواوِ

قوله: «حَتَّىٰ آبَتِ الشَّمْسُ»[١] أي: غابت، قاله الخليل[٢]، وقوله في الصلاة الوسطىٰ: «صَلَاةُ الأَوَّابِينَ»[٣] الأواب: المطيع، وقيل: الكثير الرجوع إلىٰ الله، وقيل: المسبِّح، وقيل: الراحم، وقيل: الفقيه.

وقوله: «آيِبُونَ»[٤] أي: راجعون، و«لَا يَئُوبُ»[٥]: لا يرجع.

«الْأُوقِيَّةُ»[٦] مضموم الهمزة مشدد الياء، والجمع: أواقي، مثل: أضحية وأضاحي، وهو المعروف، وكثير من شيوخنا يقول: أواق، مثل: أضاحٍ وجوارٍ، وبعضهم يقول: «وُقِيَّةٌ» كذا وقع لابن سكرة في موضع من كتاب مسلم، وفي كتاب البخاري لجميعهم في الشروط[٧]، وخطَّأ هٰذا الخطابي، وجوزه ثابت، وحكى اللَّحْيَانِي: وَقِيَّة ووقَايَا، مثل: ضَحية وضَحايا، وبعض الرواة يمدُّ: «آوَاقٍ» وهو خطأ.

---

(١) مسلم (٦٢٧) عن علي.

(٢) «العين» ٨/ ٤١٧ مادة (أوب).

(٣) مسلم (٧٤٨) عن زيد بن أرقم.

(٤) «الموطأ» ١/ ٤٢١، البخاري (١٧٩٧، ٢٩٩٥، ٣٠٨٤، ٤١١٦، ٦٣٨٥)، مسلم (١٣٤٢، ١٣٤٤) عن ابن عمر، والبخاري (٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٥٩٦٨، ٦١٨٥)، مسلم (١٣٤٥) عن أنس بن مالك.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٤٦٢ عن عمر.

(٦) وردت هكذا معرفة بالألف واللام من كلام مالك في «الموطأ» ٢/ ٩٩٩، ووردت في مواضع من «الموطأ» ٢/ ٧٨٠-٧٨١، البخاري (٢٧٢٩)، مسلم (١٥٠٤) عن عائشة، وفي البخاري (٢٠٩٧)، مسلم (٧١٥) عن جابر، وفي مسلم (١٤٢٦) عن عائشة أيضًا: «أُوقِيَّةٍ» بدون ألف ولام.

(٧) ساقطة من (س). =

قوله: «أَوْلَىٰ لَهُ»[١] و«أَوْلَىٰ. وَالَّذِي نَفْسي بِيَدِهِ»[٢] هي كلمة تقولها العرب عند المعتبة، بمعنىٰ: كيف لا، وقيل: معناها التهديد والوعيد، وقيل: دنوتَ من الهلكة فاحذر، قاله الأصمعي، قيل: وهي مأخوذة من الولْي، وهو القرب، فعلىٰ هٰذا لا تكون في حرف الهمزة، بل في حرف الواو، وقال بعضهم: هو مقلوب من الويل، وقيل: يقال لمن حاول أمرًا ففاته بعد أن كاد يصيبه.

في الحديث: «صَلَّيْتُ مَعَهُ صَلَاةَ الأُولَىٰ»[٣] هي هاهنا -والله أعلم- صلاة الصبح؛ لأنها أول صلاة النهار، وعليه يدل سياق الحديث؛ لأن فيه: «ثُمَّ خَرَجَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَاسْتَقْبَلَهُ وِلْدَانُ المَدِينَةِ»، وفي رواية: «خَدَمُ المَدِينَةِ»، وفي حديث: «كَانَ إِذَا صَلَّى الغَدَاةَ»[٤].

وفي قوله: «صَلَاةَ الأُولَىٰ» إضافة الشيء إلىٰ صفته علىٰ مذهب أهل الكوفة، وقد تصرف الإضافة إلىٰ أول ساعات النهار، وقد تكون صلاة الظهر وهي ٱسمها المعروف، وفي الحديث: «الَّتِي تَدْعُونَهَا الأُولَىٰ»[٥] سميت بذلك لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي ﷺ، ومثله في غزوة

= وانظر «صحيح البخاري» (٢٧٢٩) وفيه: «أُوقِيَّةٍ» بهمزة، وليس في اليونينية ٣/ ١٩٢ أي إشارة إلىٰ نسخ أخرىٰ.

(١) لم أجد هذه اللفظة في حديث، ولعل المصنف يشير إلىٰ قوله ﷻ: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤].

(٢) مسلم (٢٣٥٩) عن أنس بن مالك، وانظر اليونينية ٧/ ٩٦.

(٣) مسلم (٢٣٢٩) عن جابر بن سمرة.

(٤) مسلم (٢٣٢٤) عن أنس بن مالك: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الغَدَاةَ جَاءَ خَدَمُ المَدِينَةِ».

(٥) رواه البخاري (٥٤٧، ٥٩٩) عن أبي برزة الأسلمي.

ذي قرد: «قَبْلَ أَنْ تُدْرِكُهُ الأُولَىٰ»[١] أي: الظهر، يبينه قوله في الحديث الآخر: «مَعَ الظُّهْرِ»[٢].

في حديث قسم أبي بكر: /٥٠/ «بِاسْمِ اللهِ الأُولَىٰ لِلشَّيْطَانِ»[٣] قيل: اللقمة الأولى التي أحنث بها نفسه حين حلف أن لا يأكل، أي: أحللت بها يميني، وحنَّثتُ بها نفسي، وأرضيت أضيافي إرغامًا للشيطان الذي كان سبب غضبي ويميني، وقيل: «الْأُولَىٰ» يعني: الحالة الأولى التي غضب فيها وأقسم، كانت للشيطان وإغوائه[٤] ويشهد لهٰذا قوله في الحديث الآخر: «إِنَّمَا كَانَ مِنَ الشَّيْطَانِ»[٥] يعني: يمينه، كذا نصه.

وقولها: «وَأَمْرُنَا أَمْرُ العَرَبِ الأَوَّلُ» نعت للأمر، وقيل: هو وجه الكلام، وروي: «الْأُوَلِ»[٦] بضم الهمزة وتخفيف الواو، صفة للعرب لا للأمر، تريد أنهم بعد لم يتخلقوا بأخلاق أهل الحواضر والعجم.

قول عروة بن مسعود: «إِنِّي لَأَرىٰ أَوْشَابًا»[٧] كذا عند جميعهم بتقديم الواو، وهي الأخلاط، وكذلك الأشايب، الواحدة أُشابة، بضم الهمزة، وهي الجماعة المختلطة من الناس، ويقال في ذلك أيضًا: أوباش وأشواب، كله بمعنًى.

---

(١) البخاري (٤٢٩٤)، مسلم (١٨٠٦) عن سلمة بن الأكوع، بلفظ: «قَبْلَ أَنْ يُؤَذَّنَ بِالأُولَىٰ».

(٢) مسلم (١٨٠٧/ ١٣٢) وفيه: «مَعَ الظَّهْرِ» بفتح الظاء.

(٣) البخاري (٦١٤٠) وبنحوه في مسلم (٢٠٥٧).

(٤) في (س): (وأعوانه).

(٥) البخاري (٦٠٢)، مسلم (٢٠٥٧).

(٦) البخاري (٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠)، مسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة.

(٧) مسلم (٢٧٣٤) من حديث المسور بن مخرمة.

قوله: «**فَأَوْمَتْ بِرَأْسِهَا**» بغير همز في البخاري في كتاب الأقضية[١]، وهو مهموز في اللغة بكل حال، ومعناه: أشار، والاسم: الإيماء، ويقال: ومَأَ ومْأً، مثل قتل قتلًا، وومىٰ أيضًا، هٰذا كله إذا أشار إلىٰ خلف، فإن أشار إلىٰ قدام قيل: وبأ، بالباء.

قوله: «**فهٰذا أَوَانُ وجَدْتُ انْقِطَاعَ أَبْهَرِي**»[٢] أي: حين وجدته ووقت وجدته، والأوان: الزمان والوقت، مفتوح الهمزة، وضبطنا في النون الوجهين الفتح والضم؛ [الضم][٣] علىٰ خبر المبتدأ وإعطائه حقه من الرفع، والنصب على الظرف والبناء لإضافته إلىٰ مبني، وهو الفعل الماضي؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وهو في التقدير مرفوع بخبر المبتدأ.

قوله: «**أَوَّهْ عَيْنُ الرِّبا**»[٤] بالقصر رويناه، وتشديد الواو، وسكون الهاء، وقيل: بمدِّ الهمزة. قالوا: ولا معنىٰ لمدها إلَّا لبعد الصوت، وقيل: بسكون الواو وكسر الهاء، ومن العرب من يمدُّ الهمزة ويجعل بعدها واوين، فيقول: آوُوْه، وكله بمعنى التحزن، ومنه: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤] في قول أكثرهم، أي: هو كثير التأوُّه، وهو الحزن شفقًا وخوفًا، وقيل: أَواه: دَعَّاء، وهو يرجع إلىٰ قريب منه.

---

(١) البخاري (٢٤١٣) كتاب: الخصومات، باب: ما يذكر في الإشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهودي. وفي هامش اليونينية ٣/ ١٢١ أنه وقع لأبي ذر الهروي: «**فَأَوْمَأَتْ**» بالهمز.

(٢) البخاري (٤٤٢٨) من حديث عائشة.

(٣) زيادة ليست في النسخ أثبتناها ليستقيم السياق.

(٤) البخاري (٢٣١٢)، مسلم (١٥٩٤) عن أبي سعيد الخدري.

وأنشد البخاري:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ
تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ[١]

كذا بشدِّ الهاء للأصيلي، وللقابسي ولأبي ذر: «آهَةَ»[٢] بالمد، وكلاهما صواب[٣]، أي: توجع الرجل الحزين، وفي رواية ابن السَّمَّاك عن المَرْوزِي: «أُهَّةَ» وهو خطأ.

قوله: «فَأَوىٰ إِلَىٰ اللهِ -مقصور الألف- فَآوَاهُ اللهُ» ممدود الألف[٤]، هٰذا هو الأشهر فيما رويناه، وقد جاء المدُّ في كل واحدة منهما، لكن المد في المعدىٰ أشهر، والقصر في اللازم أشهر، وفي الحديث: «وَكَمْ مِمَّنْ لَا مُئْوِيَ لَهُ»[٥] و﴿وَتُؤْوِيٓ إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و«يُئْوُوهُ إِلَىٰ مَنَازِلِهِمْ»[٦]، و«والله مَا أُؤْوِيكِ إِلَيَّ وَلَا تَحِلِّينَ أَبَدًا»[٧] وهو كثير في الكتاب والسنة، و«مَأْوى الحَيَّاتِ»[٨] بفتح الواو: أماكنها التي تنضم إليها، وكل مأوىً فهو كذلك، إلَّا مأوِي الزنابير وحده، وقيل: ومأوِي الإبل فهو بكسر الواو.

---

(١) اليونينية ٦/ ٦٤.
(٢) البخاري قبل حديث (٤٦٥٤).
(٣) ورد بهامش (س) ما نصه: الذي في أصل كتابي: «آهة» للقابسي، و«أهَّة» للأصيلي، و«أُهة» لابن السماك.
(٤) «الموطأ» ٢/ ٩٦٠، البخاري (٦٦، ٤٧٤)، مسلم (٢١٧٦) عن أبي واقد الليثي.
(٥) مسلم (٢٧١٥) عن أنس بلفظ: «فَكَمْ مِمَّنْ لَا كَافِيَ لَهُ وَلَا مُئْوِيَ».
(٦) البخاري (٢١٣١، ٢١٣٧، ٦٨٥٢)، مسلم (١٥٢٧) عن ابن عمر بلفظ: «يُئْوُوهُ إِلَىٰ رِحَالِهِمْ».
(٧) «الموطأ» ٢/ ٥٨٨ من حديث عروة بن الزبير مرسلًا.
(٨) «الموطأ» ٢/ ٩٧٩ من حديث خالد بن معدان.

ومعنىٰ: «**آوَاهُ اللهُ**» جعل الله له فيه مكانًا وفسحة لمَّا ٱنضم إليه، أعني: مجلس النبي ﷺ، وقيل: قرَّبَه إلىٰ موضع نبيه، وقيل: يئويه إلىٰ ظل عرشه، وفي الحديث: «**نَسْجُدُ حَتَّىٰ نَأْوِيَ لَهُ**»[١] أي: نَرثِي ونَرِقَّ، وآوىٰ له: رق، قيل: ومعنىٰ: «**الْحَمْدُ للهِ الَّذِي آوَانَا**»[٢] أي: رحمنا وعطف علينا، «**وَكَمْ مِمَّنْ لَا مُئْوِيَ لَهُ**»[٢] أي: لا عاطف عليه ولا راحم له، وعلى المعنى الأول، أي: الذي ضمَّ شملنا، وجعل لنا مواطن ومساكن نأوي إليها، وكم من لا موطن له، ولا مسكن، ولا من ينعم عليه فهو ضائع مهمل /٥١/.

والمأوَىٰ لكل شيء، سوىٰ مأوِي الإبل والزنابير، ولم يأت مفعِل بكسر العين في الصحيح من مصادر الثلاثيات وأسمائها مما مستقبله يَفعَل بالفتح إلَّا مَكْبِرَ من الكبر، ومَحْمِدَة من الحمد، وفي المعتل معصِية، ومأوِي الإبل، هٰذِه الأربعة شذَّت، وما سواها مَفعَل بفتح العين (في الصحيح، وكثير من المعتل مما عَيْنُ فعله ياءٌ، وقد حكي في جميع ذلك الفتح والكسر، كُنَّ مصادرَ)[٣] أو أسماء.

---

(١) كذا عبارة المصنف كما بـ (س)! وعبارة القاضي عياض في «المشارق» ١/ ١٤٥: (وفي الحديث الآخر في السجود: «**حتىٰ نأوي له**») وهي أضبط؛ فالحديث رواه أبو داود (٩٠٠) من طريق الحسن عن أحمر بن جزء صاحب رسول الله ﷺ بلفظ: «**أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافىٰ عضديه عن جنبيه حتىٰ نأوي له**». لا باللفظ الذي ذكره المصنف.

والحديث صحح إسناده النووي في «المجموع» ٣/ ٤٣٠، وقال الألباني في «صحيح أبي داود» (٨٣٧): إسناده حسن صحيح. وقد روي في مصادر أخر بنحوه.

(٢) مسلم (٢٧١٥) عن أنس.

(٣) ساقطة من (س).

فَصْلٌ في: «أَوْ» و«أَوَ»

اعلم أن هٰذِه الصيغة إذا جاءت للتقريرِ أو التوبيخِ أو الردِّ أو الإنكارِ أو للاستفهامِ، كانت الواو مفتوحة، وإذا جاءت للشكِّ أو التقسيمِ أو الإبهامِ أو التسويةِ أو التخييرِ أو بمعنى الواو علىٰ رأي بعضهم، أو بمعنىٰ بل، أو بمعنىٰ حتىٰ، أو بمعنىٰ إلىٰ، وكيفما كانت عاطفة، فهي ساكنة.

فمما يشكل من[1] ذلك في هٰذِه الأصول:

قوله في حديث سعد حين قال: إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ ﷺ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»[2] هٰذِه ساكنة علىٰ معنى الإضراب عن قوله والحكم بالظاهر، كأنه قال: بل قل: مسلمًا. ولا تقطع علىٰ مغيَّبه؛ لأن حقيقة الإيمان في القلب ولا يعلمها إلَّا الله، وإنما تعلم الظاهر، وهو الإسلام، وقد يكون بمعنىٰ الشك، أي: لا تقطع بأحدهما دون الآخر، ولا يصح فتح الواو هاهنا جملة.

ومثله قوله لعائشة حين قالت: عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافيرِ الجَنَّةِ: «**أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ**»[3] أي: لا تقطعي علىٰ ذلك، فقد يكون حكم الله تعالىٰ فيه علىٰ غير ما تعتقدينه، ومن فتحَ الواو أحال المعنىٰ وأفسده.

ومثله قول المرأة صاحبة المزادتين: «**إِنَّهُ لَأَسْحَرُ مِنْ بَيْنِ هٰذِه وهٰذِه، أَوْ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللهِ حَقًّا**»[4] علىٰ معنى الشك.

---

(١) ساقطة من (س).

(٢) البخاري (٢٧، ١٤٧٨)، مسلم (١٥٠).

(٣) مسلم (٢٦٦).

(٤) البخاري (٣٤٤) عن عمران بن حصين.

وكذلك قوله حين أمر بكسر قدور لحوم الحمر فقالوا: «**نُهَرِيقُ مَا فِيهَا وَنَغْسِلُهَا؟ فَقال: أَوْ ذَاكَ**»[١] على الإباحة والتسوية، ولا يجوز الفتح.

وأما قوله في حديث: ما يفتح من زهرة الدنيا: «**أَوَخَيْرٌ هُوَ**»[٢] فهٰذا بفتح الواو؛ لأنه علىٰ جهة التقرير والرد، وهي واو الٱبتداء، قبلها ألف الٱستفهام.

ومثله في الحديث الآخر: «**أَوَفِي شَكٍّ أَنْتَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ؟!**»[٣] علىٰ جهة التوبيخ والتقرير.

وكذلك: «**أَوَمَا طُفْتِ بِالْبَيْتِ؟**»[٤] علىٰ جهة الٱستفهام.

وكذلك في الأشربة: «**أَوَمُسْكِرٌ هُوَ؟**»[٥] على الٱستفهام.

قوله[٦]: «**أَوَتَعْلَمُ مَا النَّقِيرُ أَوَتَدْرِي مَا النَّقِيرُ؟**»[٧] كله على الٱستفهام.

وكذلك قوله: «**أَوَقَدْ فَعَلُوهَا**»[٨].

---

(١) البخاري (٤١٩٦، ٥٤٩٧، ٦١٤٨، ٦٣٣١)، مسلم (١٨٠٢) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٢) البخاري (١٠٥٢) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) البخاري (٢٤٦٨) من حديث ابن عباس عن عمر.

(٤) البخاري (١٥٦١) بلفظ: «**أَوَما طُفْتِ يَوْمَ النَّحْرِ؟**»، مسلم (١٢١١/ ١٢٨) بلفظ: «**أَوَمَا كُنْتِ طُفْتِ يَوْمَ النَّحْرِ؟**».

(٥) مسلم (٢٠٠٢) عن جابر بن عبد الله.

(٦) ساقطة من (س).

(٧) مسلم (١٨) عن أبي سعيد الخدري: «**قالوا: يا نبي الله جعلنا الله فداءك. ماذا يصلح لنا من الأشربة؟ فقال: «لا تشربوا في النقير». قالوا: يا نبي الله جعلنا الله فداءك أَوَتَدْرِي مَا النَّقِيرُ؟**» الحديث.

(٨) رواه الترمذي (٣٣١٥) عن جابر بن عبد الله قال: «**كنا في غزاة...فكسع رجل من المهاجرين رجلًا من الأنصار، فقال المهاجري: ياللمهاجرين. وقال الأنصاري:** =

وقوله: «أَوَأَمْلِكُ أَنْ نَزَعَ اللهُ مِنْكَ الرَّحْمَةَ»[١] علىٰ طريق التوبيخ، ورواه مسلم: «وَأَمْلِكُ»[٢] بغير ألف، ومثله: «أَوَقَدْ كَانَ ذَلِكَ؟»[٣]، «أَوَفَتْحٌ هُوَ؟»[٤].

وفي حديث الصلاة في الكعبة: «أَوْ فِي زَوَايَاهَا»[٥] كذا رواه العُذْرِيُّ، والضبط على الاستفهام.

وكذلك قوله: «أَوَهَبِلْتِ؟ أَوَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ؟!»[٦] الأولىٰ على التوبيخ، والثانية على التقرير والإنكار، كل هٰذا بفتح الواو، ومن روىٰ منها شيئًا على السكون فقد أوهم إيهامًا مفسدًا للمعنىٰ مغيِّرًا له، وقد ضبطه بعضهم: «أَوْ هَبِلْتِ» وليس بشيء.

وقوله لنساء عبد الله بن عمرو بن حرام يوم أحد: «تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ»[٧] بإسكان الواو، وقد يكون هٰذا شكًّا من الراوي في أي الكلمتين قال،

= يا للأنصار. فسمع ذلك النبي ﷺ فقال: ما بال دعوى الجاهلية؟ قالوا: رجل من المهاجرين كسع رجلًا من الأنصار. فقال رسول الله ﷺ: دعوها فإنها منتنة. فسمع ذلك عبد الله بن أُبي ابن سلول فقال: أَوَقَدْ فَعَلُوهَا» الحديث.

وهو عند مسلم (٢٥٨٤/ ٦٣) لكن بلفظ: «قَدْ فَعَلُوهَا» بلا همزة وواو.

(١) البخاري (٥٩٩٨) عن عائشة.

(٢) مسلم (٢٣١٧).

(٣) «الموطأ» ٢/ ٧٢٠ من قول عمر.

(٤) البخاري (٣١٨٢)، مسلم (١٧٨٥) من قول عمر في حديث سهل بن حنيف.

(٥) مسلم (١٣٣٠) وفيه: «أَفِي زَوَايَاهَا؟».

(٦) البخاري (٣٩٨٢، ٦٥٥٠) عن أنس.

(٧) البخاري (١٢٤٤) عن جابر بن عبد الله، ورواه مسلم (٢٤٧١/ ١٣٠)ولفظه: «تَبْكِيهِ أَوْ لَا تَبْكِيهِ».

أو تكون على التسوية على الحالين، أي: سواء حالاك في ذلك، فحاله هو كذا، والأول أظهر.

في الشهادات من «الموطأ»: «**الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا أَوْ يُخْبِرُ بِشَهَادَتِهِ**»[(١)] كذا لابن القاسم وابن عفير وأبي مصعب[(٢)] ومصعب والصوري[(٣)] وابن وهب ومعن[(٤)] وابن بكير والقعنبي ومطرف وابن وضاح من رواية يحيىٰ، وعند سائر رواة يحيىٰ: «**ويُخْبِرُ بِشَهَادَتِهِ**»، والأول هو الصواب، وإنما هي شكٌّ من الراوي.

قال ابن وهب: /٥٢/ أبو بكر عبد الله بن أبي بكر بن حزم شيخ مالك هو الشاكُّ.

وفي باب: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]: «**وقال صالح: فَرَآنِي**

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٧٢٠ من حديث زيد بن خالد.

(٢) هو أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف، الزهري، الفقيه، الإمام الثقة، قاضي المدينة، لزم مالكًا وتفقه عليه وسمع منه «الموطأ»، قال الدارقطني: أبو مصعب ثقة في «الموطأ». وقدَّمه علىٰ يحيىٰ بن بكير، توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين، وله اثنتان وتسعون سنة.
انظر «التاريخ الكبير» ٢/ ٥ (١٥٠٦)، «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٣٦، «الوافي بالوفيات» ٦/ ٢٦٩.

(٣) محمد بن المبارك بن يعلى، أبو عبد الله القرشي الصوري القلانسي الحافظ الحجة الفقيه، مفتي دمشق. قال ابن أبي حاتم: كان ثقة
انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٨/ ١٠٤، «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٣٥٢.

(٤) معن بن عيسى بن يحيى بن دينار، الإمام، الحافظ الثبت، أبو يحيى المدني، الأشجعي، مولاهم، القزاز، روى عن مالك وكان هو الذي يتولى القراءة عليه، وقال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك، مات سنة ثمان وتسعين ومائة.
انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» ١/ ٢١٢، «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٣٣٦.

أَبُو لُبَابَةَ وزَيْدٌ »[١] كذا في الأصل نبه البخاري علىٰ خلافِ صالحٍ فيه، والصواب ما ذكره قبلُ من قول غيره، وهو قول عبد الرزاق: « فَرَآنِي أَبُو لُبَابَةَ أَوْ زَيْدٌ »[٢].

وفي باب رفع الصوت بالإهلال: « أَمَرَنِي أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْواتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ أَوِ الإِهْلَالِ » كذا ليحيىٰ[٣] وأبي مصعب[٤] وغيرهما، وعند القَعْنَبِيِّ: « وَمَنْ مَعِي »[٥] والأول أصوب؛ لأنه جاء على الشك من الراوي.

وفي دخول الكعبة في حديث ابن عمر: « فَأَخْبَرَنِي بِلَالٌ وعُثْمَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ » كذا عند بعضهم عن مسلم، وللكافة: « أَوْ عُثْمَانُ »[٦] على الشك من الراوي، وهو الصواب، والشك هنا من غير ابن عمر؛ إذ الثابت عن ابن عمر أنه إنما سأل بلالًا من طرق كثيرة لا عثمان.

وفي باب: « الْكَافِرِ يَقْتُلُ المُسْلِمَ ثُمَّ يُسْلِمُ فَيُسَدِّدُ بَعْدُ أَوْ يُقْتَلُ »[٧] كذا للقابسي وعُبْدُوس، وعند أبي ذر: « وَيُقْتَلُ »[٨] وهو الوجه، وعند الأصيلي: « فَيُسَدِّدُ قَبْلَ أَنْ يَقْتُلَ » وله وجه أيضًا.

---

(١) البخاري (٣٢٩٩)، مسلم (٢٢٣٣/ ١٣٠).

(٢) البخاري (٣٢٩٩) من حديث السائب بن يزيد.

(٣) «الموطأ» ١/ ٣٣٤.

(٤) «الموطأ» ١/ ٤٢٣-٤٢٤ (١٠٧١).

(٥) في مطبوع «الموطأ» برواية القعنبي ص٣٧٣ (٥٩٠) ط. دار الغرب الإسلامي: « أَوْ مَنْ مَعِي » كما هو ليحيىٰ وأبي مصعب الزهري.

(٦) مسلم (١٣٢٩).

(٧) اليونينية ٤/ ٢٣.

(٨) البخاري بعد حديث (٢٨٢٥).

وقوله في حديث أبي سعيد: «**صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ**» كذا لجماعة من رواة «الموطأ»، وعند يحيىٰ وجماعة منهم القعنبي وابن القاسم: «**صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ**»[١] وكذا رده ابن وضاح، وكلاهما صحيح، وجه الأول أنه أراد بالطعام البُرَّ، وهو مذهب أكثر الفقهاء، و(أو) هنا للتخيير والتقسيم.

وفي حديث البصاق في المسجد: «**لكن تَحْتَ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ اليُسْرىٰ**»[٢] وعند الحموي: «**وَتَحْتَ قَدَمِهِ**» وهما هنا بمعنى الإباحة والتسوية.

وفي باب ٱستعانة اليد في الصلاة: «**ووضَعَ أَبُو إِسْحَاقَ قَلَنْسُوتَهُ في الصَّلَاةِ (أَوْ رَفَعَهَا)**[٣]» كذا لعُبْدُوس والقابسي على الشكِّ، وعند النَّسفي وأبي ذر والأصيلي: «**وَرَفَعَهَا**»[٤] من غير شكٍّ، وهو الصواب.

وفي التفسير قوله: «**فِي المُرْضِعِ وَالْحَامِلِ إِذَا خَافَتَا**[٥] **عَلَىٰ أَنْفُسِهِمَا**»[٦]، كذا لهم، وعند الأصيلي وأبي ذر وللحموي وبقيتهم: «**أَوِ الحَامِلِ**»[٧] والأول أصوب؛ بدليل بقية الكلام، إلَّا أن تجعل (أو) هاهنا للتسوية فيستقيم الكلام، ولٰكن بالمعنىٰ.

---

(١) «الموطأ» ١/ ٢٨٤رواية يحيىٰ، و١/ ٢٩٥ (٧٥٦) رواية أبي مصعب، وص٣١٧ (٤٦٦) رواية القعنبي، ووقع في مطبوع الكتب الثلاث: «**صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ**»! بـ (أو).

(٢) البخاري (٤١٤)، مسلم (٥٤٨) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) في (س): (أَرَفَعَها) تحريف.

(٤) البخاري معلقًا قبل حديث (١١٩٨).

(٥) في (س): (خافا).

(٦) البخاري معلقًا قبل حديث (٤٤٠٥).

(٧) ٱنظر اليونينية ٦/ ٢٥.

وفي تفسير: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران: ٧٧]: «أَنَّ ٱمْرَأَتَيْنِ كَانَتَا تَخْرِزَانِ فِي بَيْتٍ أَوْ فِي الحُجْرَةِ»[١] وكذا للأصيلي، ولغيره: «وَفِي الحُجْرَةِ» وهو الصواب، وتمامه في رواية ابن السكن: «وَفِي الحُجْرَةِ حُدَّاثٌ» أي: قوم يتحدثون، وبعده: «فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا» كذا لكافتهم، وللأصيلي: «فَجُرِحَتْ إِحْدَاهُمَا» والوجه ما للكافة «وَقَدْ أُنْفِذَ بِإِشْفًى فِي كَفِّهَا».

وقع للقاضي في كتاب البخاري في آخر كتاب المحاربين: «أَوَإِنَّ كُفْرًا بِكُمْ[٢] أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ» في حديث عمر وخطبته في بيعة أبي بكر الصديق، ضبطه القاضي بفتح الواو وأُراه غلطًا، وصوابه الإسكان[٣]؛ لأنه شك من الراوي.

وفي حديث وليمة زينب: «ادْعُ لِي فُلَانًا وفُلَانًا أَوْ مَنْ لَقِيتَ» كذا للسمرقندي في حديث قتيبة وهو وهم، وصوابه: «وَمَنْ لَقِيتَ»[٤] كما لسائرهم وفي سائر الأحاديث.

وفي باب السلف وبيع العُرُوض[٥]: «لَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرى الثَّوْبُ مِنَ الكَتَّانِ أَو[٦] الشَّطَوِيِّ (أَوِ القَصَبِيِّ» كذا ليحيىٰ[٧]، وصوابه: «مِنَ الكَتَّانِ

---

(١) البخاري (٤٥٥٢) من قول أبن أبي مليكة.

(٢) تحرفت في (س) إلىٰ: (لكم).

(٣) البخاري (٦٨٣٠) كتاب: الحدود، باب: رجم الحبلىٰ من الزنا إذا أحصنت.

(٤) مسلم (١٤٢٨/ ٩٤) من حديث أنس.

(٥) في (س): (الأرض).

(٦) ساقطة من (س).

(٧) «الموطأ» ٢/ ٦٥٧ من قول مالك.

الشَّطَوِيِّ »)[١] على البدل بإسقاط « **أَوْ** » كما لسائر رواة «الموطأ» لأن هٰذِه الأصناف هي كلها من ثياب الكتان الذي أراد.

وفي باب الإحداد: « **عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ** » كذا ليحيىٰ[٢] وجماعة[٣]، ولغيرهم: ابن بكير و القعنبي وجماعة: « **أَوْ حَفْصَةَ** » على الشك، واختلف /٥٣/ فيه على ابن القاسم، زاد ابن وهب: « **أَوْ كِليهِمَا** ».

وفي كتاب مسلم وذكر أن أصحاب النار خمسة إلىٰ قوله: « **وذَكَرَ البُخْلَ أَوِ الكَذِبَ** »[٤] كذا في روايتنا من طريق الخُشَنِي عن الطَّبَرِي، وفي بعض نسخ مسلم وروايتنا عن الباقين: « **والْكَذِب** » ورجح بعض المتكلمين الرواية الأولىٰ وقال: به تصح القسمة؛ لأنه ذكر الضعيف والخائن والمخادع الذين وصفهم ثم ذكر البخل أو الكذب ثم ذكر الشنظير فهٰؤلاء خمسة، وبواو العطف يكونون ستة.

وقد تصح عندي العدة مع واو العطف، وأن يكون الوصفان من البخل والكذب لواحد جمعهما كما قال: « **والشِّنْظِيرُ الفَحَّاشُ** »[٥] فوصفه بوصفين أيضًا، والشنظير معروف أنه السيِّئ الخلق، وقيل: هو الفاحش الخلق[٦]، وسنذكره إن شاء الله.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٢) «الموطأ» ٢/ ٥٩٨.

(٣) «الموطأ» رواية أبي مصعب ١/ ٦٦٣ (١٧٢٠).

(٤) مسلم (٢٨٦٥).

(٥) مسلم (٢٨٦٥).

(٦) ساقطة من (س).

وفي حديث الخوارج: «**أَوْ صِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ أَوْ أَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ**» كذا ليحيىٰ[١]، وعند كافة الرواة: «**وَصِيَامَكُمْ**» «**وَأَعْمَالَكُمْ**» بالعطف بالواو وهو الصواب.

وفي باب قيام النبي ﷺ في رمضان: «**ثُمَّ ٱجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ**»[٢] كذا لابن وضاح وبعض الرواة، وعند عبيد الله في رواية الجياني: «**وَالرَّابِعَةِ**» وكذلك للمهلب بن أبي صفرة وبعضهم، والصواب الأول بحرف الشك.

قوله: «**سَتَأْتِيهِمْ صَلَاةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنَ الأُولَىٰ**» وكذا في كثير من النسخ، وهي رواية ابن ماهان، وفي أكثر النسخ: «**مِنَ الأَوْلَادِ**»[٣] وهي روايتنا عن كافة شيوخنا، وهوالأصح إن شاء الله؛ لقوله في حديث آخر: «**أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنْ أبنائِهِمْ**»[٤].

في حديث عاصم بن مالك في الوصال: «**واصَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في أَولِّ شَهْرِ رَمَضَانَ**»[٥] كذا في جميع النسخ، وصوابه: «**في آخِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ**» كما قال في حديث زهير بعده[٦]، وكقوله في الحديث الآخر: «**لَوْ تَمَادىٰ بي**

---

(١) «الموطأ» ١/ ٢٠٤ لكن فيه: «**وَصِيَامَكُمْ**» «**وَأَعْمَالَكُمْ**» بواو العطف.

(٢) «الموطأ» ١/ ١١٣، البخاري (١١٢٩)، مسلم (٧٦١) عن عائشة.

(٣) مسلم (٨٤٠) من حديث جابر.

(٤) رواه أحمد ٣/ ٣٧٤، والطبراني في «الأوسط» ٤/ ١٦١ (٣٨٧٠)، وفي «مسند الشاميين» ٣/ ٣٧٠ (٢٤٨٦)، و٤/ ٨٦ (٢٨٠٣) من حديث جابر.
ورواه النسائي ٣/ ٧٤، وابن حبان ٧/ ١٢٣ (٢٨٧٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) مسلم (١١٠٤) عن أنس.

(٦) مسلم (١١٠٤/ ٥٩) وفيه: «فَأَخَذَ يُوَاصِلُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَذَاكَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ».

الشَّهْرُ لَواصَلْتُ»[١] وعلى الصواب بلغنا عن ابن أبي جعفر عن بعض شيوخه أحسبه عن ابن ماهان، أو لعله أصلح.

وقوله في باب: ما يقول إذا فرغ من طعامه: «**الْحَمْدُ لله الذِي كَفَانَا وآوانَا**» كذا رواه مسلم، وابن السكن عن البخاري، وعند غيره: «**وأَرْوَانَا**» بزيادة راء، من الإرواء بالماء، بدلًا من: «**آوانَا**»[٢].

وقوله في الفرائض: «**فَلِأَوَّلِ ذَكَرٍ**» كذا رواه بعضهم في كتاب مسلم، والذي للكافة: «**فَلِأَوْلَىٰ**»[٣] أي: لأحق، يريد بولاية القربى والقَعْدُد في النسب أو الولاء.

وفي باب صلاة القاعد: «**وَمَنْ صَلَّىٰ بِإِيمَاءٍ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَاعِدِ**» كذا عند النَّسفي بباء الجرِّ في أوله، وهو عند القابسي: «**ومَنْ صَلَّىٰ نَائِمًا**»[٤] من النوم، وكذا في كتاب أبي ذَرٍّ وعُبْدُوس، وهو عند الأصيلي مهمل، وكان عنده في الباب قبله: «**نَائِمًا**»[٥] وكذا لكافتهم، ورواه بعضهم أيضًا هنا:

---

(١) مسلم (١١٠٤/ ٥٩)، وبنحوه في البخاري (٧٢٤١).

(٢) كذا قال المصنف عن القاضي عياض في «المشارق» ١/ ١٥٢، وحديث البخاري الذي رواه في الباب المذكور: ما يقول إذا فرغ من طعامه برقم (٥٤٥٩) هو عن أبي أمامة، وفيه: «**وأَرْوانَا**» بالراء. أما حديث مسلم فهو حديث آخر، رواه برقم (٢٧١٥) عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان إذا أوىٰ إلىٰ فراشه قال: «**الحَمْدُ لله الذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا، وَكَفَانَا وَآوَانَا ...**» الحديث، فحديث أبي أمامة الذي في البخاري في الدعاء إذا فرغ المسلم من طعامه، أما حديث أنس الذي رواه مسلم فهو في دعاء المسلم إذا أوىٰ إلىٰ فراشه.

(٣) البخاري (٦٧٣٢، ٦٧٣٥)، مسلم (١٦١٥) عن ابن عباس.

(٤) البخاري (١١١٦) عن عمران بن حصين.

(٥) البخاري (١١١٥).

« **نَائِمًا** » من النوم. قال القابسي: كذا عندي ومعناه مضطجعًا، وكذا وقع هٰذا الحرف عند النَّسفي مفسرًا « **مُضْطَجِعًا** » مكان: « **نَائِمًا** » وترجمة البخاري بعد هٰذا: صَلَاةُ القَاعِدِ بِالْإِيمَاءِ. تصحح الرواية الأولىٰ.

قوله في باب البصاق في الصلاة: « **عَن يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ** » كذا في أكثر الأحاديث والروايات[1]، وفي بعضها: « **عَن يَسَارِهِ وَتَحْتَ قَدَمِهِ** » فـ (أو) هنا بمعنى الواو، بدليل قوله في الحديث الآخر: « **ولكن تَحْتَ قَدَمِهِ اليُسْرىٰ** »[2] وقد تقدم هٰذا.

* * *

(١) البخاري (٤١٤)، مسلم (٥٤٨) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) البخاري (٥٣١).

الهَمْزَةُ مَعَ اليَاءِ

« **أَيْآت أَيْآت** » كذا جاء في كتاب مسلم في حديث المرأة صاحبة المزادتين[(١)]، وأكثر ما في الصحيحين وغيرهما: /٥٤/ « **هَيْهَات** » كما في القرآن، وفي بعض روايات مسلم أيضًا: « **أَيْهَات** » وفيه لغات: أَيْآت، وأَيْهَات، وإِيْهَات، وفي الوقف: هَيْهَاه، بالهاء، هٰذا مذهب سيبويه[(٢)(٣)] والكسائي[(٤)]، وبُنِيَتْ عندهم في غير الوقف على الفتح، كأنه اسم ضُمَّ إلى اسم، كحضرموت، ومنهم من يرىٰ كسر التاء فيقف عندهم بالتاء وينون إن شاء؛ لأنها عنده جمع هيهة، مثل: قَبْضَةٍ وقَبْضَاتٍ، ومن لم ينون فلقرب بين المعرفة والنكرة. وقال أبو عبيد: هيهات ترفع وتنصب وتخفض[(٥)].

---

(١) مسلم (٦٨٢) بلفظ: « **أَيْهَاهْ أَيْهَاهْ** ».

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، سيبويه، الفارسي ثم البصري، إمام النحاة، حجة العرب، وأول من بسط علم النحو. طلب الفقه والحديث ثم طلب العربية فلزم الخليل بن أحمد فبرع فيها وساد أهل زمانه وصنف فيها كتابه الكبير «الكتاب» الذي لم يصنف أحد بعده مثله، وتوفي شابًا سنة ثمانين ومائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٢/ ١٩٥، «سير أعلام النبلاء» ٨/ ٣٥١.

(٣) انظر «الكتاب» ٣/ ٢٩١.

(٤) علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم، الكوفي، الملقب: بالكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، أخذ القراءة عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ ثم على الخليل، ثم خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وكتب عن العرب كثيرًا، توفي سنة تسع وثمانين ومائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١١/ ٤٠٤، «سير أعلام النبلاء» ٩/ ١٣١.

(٥) «غريب الحديث» ٢/ ١١٨.

قال سيبويه: الكسرة فيها كالفتحة[١]. قيل: معناه أنهما جميعًا للبناء وإن كانت علىٰ صورة المعرب من حيث كانت مجموعة بالألف والتاء. قال بعضهم: وهي من مضاعف البناء من باب (هاهِيت)، وقد جاء في شعر ذي الرمة علىٰ غير هٰذا الترتيب: يَهْيَاه[٢].

قوله: «**أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ**»[٣] أي: قوِّهِ، والأيدُ، والآدُ: القوة، ومنه: «**إِنَّ اللهَ لَيُؤَيِّدُ هٰذا الدِّينَ**»[٤] أي: يشده ويقويه.

قول عمر رضي الله عنه: «**تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ**»[٥] أي: مات زوجها خنيس.

وقوله ﷺ: «**الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا**»[٦] وهي التي مات زوجها أو طلقها، وقد آمَتْ تَئِيمُ، قال الحربي: وبعضهم يقول: تأْيَم. ولم يعرفه أبو مروان بن سراج وقال: الأشبه: تآمُ، وقد يقال ذلك في الرجال أيضًا وأكثره في النساء، ولذلك لم يقل فيهن: أيِّمة بالهاء لاختصاصهن بهٰذِه الصفة، علىٰ أن أبا عبيدة قد حكىٰ أنه يقال: ٱمرأة أيمة، وقد ٱستعمل الأيم فيمن لا زوج لها بكرًا وثيبًا.

---

(١) «الكتاب» ٣/ ٢١٠.

(٢) قال ذو الرمة:

تَلَوَّمَ يَهْيَاهٍ بِيَاهٍ وقد مَضَىٰ ... من الليل جَوْزٌ واسْبَطرَّتْ كواكبُهْ

كذا نسبه له غير واحد، كالخليل بن أحمد في «العين» ٤/ ١٠٦ مادة (ياه)، والأزهري في «تهذيب اللغة» مادة (ياه).

(٣) البخاري (٤٥٣، ٣٢١٢، ٦١٥٢)، مسلم (٢٤٨٥) من حديث حسان بن ثابت.

(٤) البخاري (٣٠٦٢، ٦٦٠٦)، مسلم (١١١) من حديث أبي هريرة.

(٥) البخاري (٤٠٠٥، ٥١٢٢، ٥١٢٩، ٥١٤٥) ولفظه: «**أن عمر بن الخطاب حين تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بنت عمر من خُنَيْسِ بن حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ قد شهد بدرًا توفي بالمدينة ...**» الحديث.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٥٢٤، مسلم (١٤٢١) عن ابن عباس.

وقوله: «أَيَّمْ هٰذَا» كذا وجدته مضبوطًا بخطه بفتح الياء وإسكان الميم، وأظنه وهمًا، وصوابه: «أَيُّمَ هٰذا» و«أَيَّمَ هٰذا»[١] كذا ضبطه الأصيلي[٢]، وعند ابن أبي صفرة: «أَيْمَ هٰذا» بسكون الياء وفتح الميم، وفتح الهمزة علىٰ كل حالٍ، وهما لغتان: تشديد الياء وإسكانها مفتوح الميم، قاله الخطابي[٣]، وهي كلمة ٱستفهام.

قال الحربي: هي (أيُّ) و (ما) صلة، قال الله تعالىٰ: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص:٢٨]، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] ومنه الحديث الآخر: «أَيُّمَ هٰذا؟»[٤] وعند السمرقندي: «أَيُّهُمْ»[٥] وهما بمعنًى.

قوله: «وايْمُ اللهِ»[٦] بقطع الألف ووصلها، وهي حلف، قاله الهروي وغيره، كقولهم: يمين الله، ثم يجمع أَيْمُنًا، فيقال: وأَيْمُنُ الله، ثم كثر في الكلام فحذفوا النون فقالوا: أَيْمُ الله، (وأَمُ الله)[٧]، ومُ الله، ومِ الله، ومَ الله، ومِنِ الله، ومُنُ الله، وأَيْمُنُ الله، وإِيْمِنُ الله، ولَيْمُ الله، وايمُ الله، كل ذلك قد قيل، وبسبب هٰذِه الٱشتقاق لم يجعل بعضهم الألف أصلية وجعلها زائدة، وجعل بعضهم هٰذِا الكلمة كلها عوضًا من واو القسم، وهو مذهب المبرد، كأنه يقول: والله لأفعلن.

---

(١) البخاري (٤٣٤٢) من قول معاذ.

(٢) ٱنظر اليونينية ٥/ ١٦١.

(٣) «أعلام الحديث» ٣/ ١٧٦٨.

(٤) البخاري (٧٠٦١)، مسلم (١٠٨/٢٦٠٩) من حديث أبي هريرة، وفيه: «أَيُّمَ هُوَ؟».

(٥) في «المشارق» ١/ ٥٦: «أيم» غير مضبوطة.

(٦) البخاري (٣٤٤) عن عمران بن حصين، وروي في أحاديث أخرىٰ عديدة.

(٧) ساقطة من (س).

وروي عن ابن عباس أنه قال: إن (يمين) ٱسم من أسماء الله مثل قدير.

قال أبو الهيثم: فالياء منه من اليُمن، فيَمِين ويَامِنٌ مثل قدير وقادر، وأنشد:

بَيْتَكَ في اليامِنِ بَيْت الأيْمنِ[١]

قوله: «**وقَدْ آضَتِ الشَّمْسُ**»[٢] أي: عادت لميلها الأول وحالها.

وفي حديث هند: «**وأَيْضًا وَاللهِ**»[٣] منون، أي: ستزيد بصيرتك وتعودين إلىٰ خير وأفضل من هٰذا.

ومثله في حديث كعب بن الأشرف: «**وأَيْضًا وَاللهِ**»[٤] أي: ستزيد بصيرتكم زهدًا فيه، ورغبةً عن صحبته، وتعودون إلىٰ تكذيبه.

ومنه قولهم في الكلام: أَيْضًا أي: رجع وعاد إليه مرة أخرىٰ.

قوله: «**وَأَيِسَ مِنَ الحَيَاةِ**»[٥] يقال: يئس وأيس، وفي الحديث: «**وَأَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ**»[٦] /٥٥/.

قوله: «**إِيهًا**» بكسر الهمزة، كلمة تصديق وارتضاء.

ومنه قول ابن الزبير: «**إِيهًا والْإِلَهِ**»[٧].

---

(١) نسبه الأزهري في «تهذيب اللغة» مادة (يمن) لرؤبة.

(٢) مسلم (٩٠٤) عن جابر بن عبد الله.

(٣) البخاري (٣٨٢٥، ٦٦٤١)، مسلم (١٧١٤) عن عائشة، ولفظه: «**وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**».

(٤) البخاري (٣٠٣١، ٤٠٣٧)، مسلم (١٨٠١) عن جابر بن عبد الله.

(٥) البخاري (٣٤٧٩) من حديث حذيفة، ووقع فيه لأبي ذر عن الكشميهني كما في اليونينية ٤/ ١٧٦: «**يَئِسَ**» بتقديم الياء، وهو ما وقع في الحديث الذي قبله (٣٤٥٢).

(٦) مسلم (٢٧٤٧) عن أنس.

(٧) البخاري (٥٣٨٨).

و« إِيهٍ »[١] مكسورة منونة كلمة ٱستزادة من حديث لا تعرفه، وإِيه غير منونة ٱستزادة من حديث تعرفه. وقال يعقوب: يقال للرجل إذا ٱستزدته من عمل أو حديث: إِيه، فإن وصلت نونت فقلت: إِيهٍ حَدِّثْنَا[٢]. قال ثابت: وتقول: إِيهًا عنا، أي: كفَّ عنا، وويْهًا إذا أغريته أو زجرته، وواهًا إذا تعجبت.

وقال الليث[٣]: « إِيهٍ » كلمة زيادة واستنطاق، وقد تنون، وإِيهَ كلمة زجر، وقد تنون فيقال: إِيهًا[٤].

---

(١) البخاري (٦٠٨٥).

(٢) «إصلاح المنطق» ص٢٩١.

(٣) هو الليث بن المظفر، هكذا سماه الأزهري، وقال غيره: الليث بن نصر بن يسار الخرساني. وقال آخر: الليث بن رافع بن نصر بن يسار. قال الأزهري: كان رجلًا صالحًا انتحل كتاب «العين» للخليل؛ لينفق كتابه باسمه، ويرغب فيه. وقال أبو الطيب: هو مصنف «العين». وقال غيره: هو صاحب العربية. وقال ابن المعتز: كان من أكتب الناس في زمانه بارعًا في الأدب بصيرًا بالشعر والغريب والنحو، وكان كاتبًا للبرامكة. انظر مقدمة «تهذيب اللغة» ١/ ٤٦، «الوافي بالوفيات» ٢٤/ ٤١٥ (٤٩١)، «بغية الوعاة» ٢/ ٢٧٠.

(٤) ورد بهامش (س): حاشية: قلت: يقال: إِيهِ، وهيه بالكسر في الٱستزادة والاستنطاق، قال الشاعر: (وقفنا وقلنا إِيهِ عن أم سالم) وإِيهَ، وهيهَ بالفتح في الزجر والنهي، كقولك: إِيه حسبك يا رجل، ويقال: إِيهٍ وإِيهًا بالتنوين للتنكير، أراد: زيدوا في ندائي بذلك زيادة فإن ذلك مما يزيدني فخرًا ويكسبني ذكرًا جميلًا، وزجرهم عما بنوا عليه نداءهم من إرادة الأزدراء به جهلًا وسفهًا، فكأنه قال: كفوا عن جهلكم كفًّا، وعن بعضهم أن «إِيهًا» تقال أيضًا في موضع التصديق والارتضاء، وقوله: «والإله» تحتمل أن تكون قسمًا، أراد: والله إن الأمر كما تزعمون، وأن تكون ٱستعطافًا كقولك: بالله أخبرني، وإن كانت الباء لذلك، وإبقاء همزه مع حرف التعريف لا يكاد يُسمع إلَّا في الشعر: معاذ الإله أن تكون كظبية.

وقوله ﷺ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ»[١] أي: علامته، وآيات الساعة: علاماتها، وكذلك آيات القرآن؛ سميت بذلك لأنها علامة علىٰ تمام الكلام، وقيل: بل لأنها جماعة من كلمات القرآن، والآية من الناس: الجماعة.

وقوله: «فَإِيَّايَ، لَا يَأْتِينِي أَحَدٌ يَحْمِلُ[٢] كَذَا»[٣] معناه: ٱحذروا واجتنبوا.

وقوله في حديث كعب: «وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ»[٤] و«كُنَّا خُلِّفْنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ»[٥] وهٰذا عند سيبويه على الٱختصاص[٦]، ومنه: «أَمِينُنَا أَيَّتُهَا الأُمَّةُ أَبُو عُبَيْدَةَ»[٧]، وتكون (أي) هنا بمعنى (الذي)

قلت [المحقق]: هٰذا الكلام بنصه وحروفه في «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري ٣/ ٤٤٤-٤٤٥.

(١) البخاري (٣٣، ٢٦٨٢، ٢٧٤٩، ٦٠٩٥)، مسلم (٥٩) عن أبي هريرة.

(٢) في (س، ظ): (عمل)، وفي (أ): (عمل عمل)، وفي (د): (على يحمل)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٥٦.

(٣) كذا ذكره المصنف بهٰذا اللفظ! وفيه نظر؛ فالحديث الذي فيه موضع الشاهد وهو قوله: «فَإِيَّايَ» هو حديث الحوض الذي رواه مسلم (٢٢٩٥) عن أم سلمة، ولفظه: «فَإِيَّايَ لَا يَأْتِيَنَّ أَحَدُكُمْ فَيُذَبُّ عَنِّي ...» الحديث.
أما تمام الحديث الذي ذكره المصنف فرواه البخاري (١٤٠٢)، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا» فليس في هٰذا الحديث موضع الشاهد وهو قوله: «فَإِيَّايَ» والله أعلم.

(٤) البخاري (٤٤١٨)، مسلم (٢٧٦٩).

(٥) مسلم (٢٧٦٩/ ٥٣) وهو عند البخاري (٤٤١٨) بلفظ: «وَكُنَّا تَخَلَّفْنَا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ» من حديث كعب السابق.

(٦) «الكتاب» ٢/ ٢٣٢.

(٧) البخاري (٣٧٤٤)، مسلم (٢٤١٩) عن أنس.

كقولهم: علمت أيهم في الدار، أي: الذي في الدار، كأنه قال في الحديث: الذين هم الثلاثة، وأميننا الذين نحن الأمة أبو عبيدة.

قوله: «**إِيْ وَاللهِ**»[١] معناه: نعم والله.

في حديث هرقل: «**وهُمْ بِإِيلِيَاءَ**»[٢] كذا لهم، وعند القَابِسِي: «**بِأَيْلَةَ**» وهو وهم.

وفي حديث زهرة الدنيا: «**أَيْنَ هَـٰذَا السَّائِلُ**»[٣] كذا للسجزي والخشني، وعند غيرهما: «**أَيُّ السَّائِلِ**» وللسمرقندي: «**أَنَّىٰ**» وكلها بمعنىً متقارب.

قوله: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ بِأَيْدٍ إِنَّهُمْ**» كذا رواه الفارسي في كتاب مسلم في حديث قتيبة وحديث عمرو الناقد، قيل: هو وهم والصواب: «**بَيْدَ أَنَّهُمْ**»[٤] وقيل: بل هو صحيح، ومعناه: بقوة أعطاناها الله تعالىٰ وفضلنا بها لقبول أمره وطاعته، وعلىٰ هٰذا يكون ما بعده (إنهم) بالكسر ٱبتداء كلام، ورواية الكافة: «**بَيْدَ**» بمعنىٰ: غير، وقيل: بمعنىٰ: من أجل، وقيل: بمعنىٰ: إلا، وقيل: بمعنىٰ: علىٰ، وفي الحديث: «**بَيْدَ أَنِّي مِنْ قِرِيْش**»[٥].

---

(١) البخاري (٧٣٢٨)، مسلم (١١٣، ٣٧٦، ٩٢٧، ١٠٦٦، ١٣٦٥، ١٨٥٥).

(٢) البخاري (٧، ٢٩٧٨) من حديث ابن عباس عن أبي سفيان.

(٣) البخاري (١٤٦٥، ٢٨٤٢، ٦٤٢٧)، مسلم (١٠٥٢/ ١٢٣) وعنده: «**إِنَّ**» من حديث أبي سعيد.

(٤) البخاري (٨٧٦)، مسلم (٨٥٥) من حديث أبي هريرة.

(٥) قال الحافظ ابن الملقن: ٱستشهد الرافعي بما يروىٰ عن النبي ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم بيد أني من قريش ونشأت في بني سعد واسترضعت في بني زهرة**»، ويروىٰ: «**أنا أفصح العرب بيد أني من قريش ...**» إلىٰ آخره.

وقد مر في باب الهمزة مع النون في حديث الوادي: «**أَيْ بِلَالُ**»[(١)] كذا للخشني والسجزي على النداء، وعند العذري والسمرقندي: «**أَيْنَ بِلَالٌ**» والأول أليق بمعاني غيرها من الروايات.

في خبر ابن الزبير: «**يَقُولُ: إِيهًا وَالإِلَهْ، تِلْكَ شَكَاةٌ**»[(٢)] كذلك للنسفي، وعند الفربري: «**يَقُولُ: ابْنُهَا وَالإِلَهْ**» والصواب الأول؛ لأنه صدقهم في قولهم إذ كان من مناقبها لا من مثالبها، ولذلك ٱستشهد ببيت الهذلي[(٣)].

هٰذا الحديث ذكره الفقيه نجم الدين ابن الرفعة في «مطلبه» ولم يعزه إلَّا إلى الفقهاء، فقال: روي أنه ﷺ قال: «**أنا أفصح العرب بيد أني من قريش ...**» كذا قاله الماوردي، قال في «الشامل»: وتعليق القاضي أنه قال: «**أنا أفصحكم ولا فخر بيد أني من قريش ونشأت في بني سعد وارتضعت في بني زهرة**» قال: وعلىٰ ذلك جرى الرافعي، قال: والمشهور ما قاله الماوردي. وأقول أنا: الذي ألفيته في كتب الحديث بعد الفحص البليغ والتتبع الشديد، ما رواه الطبراني في «أكبر معاجمه» [٦/ ٣٥-٣٦ (٥٤٣٧)] من حديث بقية، عن مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب، أنا أعرب العرب ولدتني قريش ونشأت في بني سعد بن بكر فأنىٰ يأتيني اللحن**» وهٰذا سند ظاهر الضعف. اهـ «البدر المنير» ٨/ ٢٨١-٢٨٢. بتصرف.

(١) مسلم (٦٨٠) من حديث أبي هريرة. (٢) البخاري (٥٣٨٨).

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي الشاعر المشهور، ٱسمه: خويلد بن خالد بن محرث -بمهملة وراء ثقيلة مكسورة ومثلثة- بن ربيد -براء مهملة وموحدة مصغرًا- بن مخزوم بن صاهلة، ويقال: ٱسمه: خالد بن خويلد، وباقي النسب سواء، يجتمع مع ابن مسعود في مخزوم، قيل: أسلم علىٰ عهد رسول الله ﷺ ولم يره. وقيل: أسلم علىٰ عهد أبي بكر الصديق.

انظر ترجمته في «الاستيعاب» ٤/ ٢١٣ (٢٩٧٢)، و«أسد الغابة» ٢/ ١٥١ (١٤٩٦) و٦/ ١٠٢ (٤٨٦٥)، و«الإصابة» ٤/ ٦٥.

قوله: «**مَا لَكِ يَا عَائِشةُ حَشْيَا رَابِيَةً؟ قالتْ: فَقُلْتُ: لِأَيِّ شَيْءٍ**» كذا لأبي بحر، وعند ابن سكرة والجيّانِي: «**لَا بِي شَيْءٌ**» وعند ابن الحَذَّاء وبعضهم: «**لَا شَيْءَ**» على النفي لما سألها عنه، وهو وجه الكلام، بدليل قوله: «**لَتُخْبِرِنِّي** ...» الحديث[١].

وفي كتاب المدبر في «الموطأ»: «**يُوقَفُ المُدَبَّرُ حَتَّىٰ يُؤَيَّسَ**» كذا للجِيَّانِي، وعِنْدَ ابن عَتَّاب: «**حَتَّىٰ يُيَأَّسَ**» على القلب، وهما لغتان، وعند أكثر الرواة وابن وضَّاح: «**حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ مِنْهُ**»[٢].

قول خديجة (لورقة: «**أَيْ عَمِّ**»[٣] كذا لمسلم، وفي البخاري: «**يَا ابْنَ عَمِّ**»[٤] قال بعضهم: وهو الصواب، ولا يبعد أن تدعوه بعمها)[٥] لسنه وجلالة قدره، وإن كان ابن عمها.

في حديث حج أبي بكر: «**وآخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ خَاتِمَةُ سُورَةِ**[٦] **النِّسَاءِ**»[٧] كذا لكافة الرواة، ولابن السكن: «**وآخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ خَاتِمَةُ سُورَةِ**[٦] **النِّسَاءِ**» وهو الصواب.

والبيت الذي أنشده ابن الزبير للهذلي:

وعيَّرَها الواشونَ أنِّي أُحبُّها ... وَتِلْكَ شَكَاةٌ نَازِحٌ عَنْكَ عَارُهَا

وقيل: (ظاهر) بدل (نازح) وهو الذي في «الصحيح».

(١) مسلم (٩٧٤) وفيه: «**لَتُخْبِرِنِي**».

(٢) الموطأ ٢/ ٨١١-٨١٢، من كلام الإمام مالك رحمه الله.

(٣) مسلم (١٦٠) من حديث عائشة.

(٤) البخاري (٤٩٥٣).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٦) ساقطة من (س).

(٧) البخاري (٤٣٦٤) من حديث عمران بن حصين.

أَسْمَاءُ المَواضِعِ في هذا الحَرْفِ

«**الأَبْوَاءُ**»[١]: قرية من عمل الفُرْع من عمل المدينة، بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثةٌ وعشرون ميلًا، قال بعضهم: سميت بذلك لما فيها من الوباء، ولو كان كما قال لقيل: الأوباء، أو يكون مقلوبًا منه، وبه توفيت أم رسول الله ﷺ /٥٦/، والصحيح أنها سميت بذلك؛ لتبَوُّؤِ السيول بها، قاله ثابت[٢].

«**الأَبْطَحُ**»[٣]: يضاف إلىٰ مكة ومنًى؛ وهو واحد لكنه إلىٰ منًى أقرب وهو المحصب، وهو خيف بني كنانة، وزعم بعضهم أنه ذو طوىً، وليس كذلك، قال الخليل: كل مَسيل فيه دُقَاق حصًى فهو أبطح[٤]. قال ابن دريد: الأبطح والبطحاء: الرمل المنبسط علىٰ وجه الأرض[٥]. وقال أبو زيد: الأبطح: أثر المسيل ضيقًا كان أو واسعًا.

«**الْأُثَايَةُ**»[٦] موضع بطريق الجحفة بينه وبين المدينة سبعة وسبعون ميلًا،

---

(١) ورد ذكر هٰذا الموضع في «الموطأ» ١/ ٣٢٣، ٣٥٣، البخاري (١٨٢٥، ١٨٤٠، ٢٥٧٣، ٢٥٩٦، ٣٠١٣)، مسلم (١١٩٣، ١٢٠٥).
وانظر: «معجم ما أستعجم» ١/ ١٠٢، و«معجم البلدان» ١/ ٧٩.

(٢) انظر «معجم ما استعجم» ٤/ ١٢٥٧.

(٣) ورد ذكره في «الموطأ» ٢/ ٨٢٤، البخاري «٦٣٣، ١٦٥٣، ١٧٦٣، ١٧٦٥، ٣٥٦٦، ٤٣٤٦)، مسلم (٥٠٣، ١٢١٤، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٣).
وانظر: «معجم ما أستعجم» ١/ ٩٧، و«معجم البلدان» ١/ ٧٤.

(٤) «العين» ٣/ ١٧٤ مادة (بطح).

(٥) «جمهرة اللغة» ١/ ٢٨٠.

(٦) ورد ذكره في «سنن النسائي» ٥/ ١١٢، و«مسند أحمد» ٣/ ٣٨٠، ٤٢١، وأنظر: «معجم ما أستعجم» ١/ ١٠٦، و«معجم البلدان» ١/ ٩٠.

وهي فُعالة من أثيت به إذا وشيت، قاله ثابت، ورواه بعض الشيوخ بكسر الهمزة، وبعضهم يقول: «**الأُثَاثَةُ**» بثاءين، وبعضهم: «**الأُثَانَةُ**» بالنون، والأول الصواب، بالفتح والكسر.

«**أُجُمُ بَنِي سَاعِدَةَ**»[١] و«**آجَامُ المَدِينَةِ**»[٢]: هي حصونها، الواحد: أُجُمٌ، بضم الهمزة والجيم.

«**الأَخْشَبَانِ**»[٣]: جبلان يضافان مرة إلىٰ مكة ومرة إلىٰ منًى وهما واحد، أحدهما: أبو قبيس، والآخر: قعيقعان[٤]، ويقال: بل الجبل الأحمر المشرف هنالك، ويسميان: الجبجبان أيضًا، وقال ابن وهب: الأخشبان: الجبلان اللذان تحت العقبة بمنًى فوق المسجد.

«**أَذْرُحُ**»[٥]: مدينة من أداني الشام تلقاء الشَّراة، قال ابن وضَّاح: هي فلسطين[٦]، وفي كتاب مسلم: «بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَرْبَا ثلاثة أيام»[٧]، ووهم (في اسمه)[٨] العُذْرِيُّ فرواه بالجيم.

---

(١) البخاري (٥٦٣٧)، مسلم (٢٠٠٧).

(٢) البخاري (١٠١٣) في حديث أنس. وانظر: «معجم البلدان» ١/ ١٠٣.

(٣) «الموطأ» ١/ ٤٢٣، البخاري (٣٢٣١)، مسلم (١٧٩٥).
وانظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٢٣-١٢٤، و«معجم البلدان» ١/ ١٢٢.

(٤) في (س): (قيقعان).

(٥) البخاري (٦٥٧٧)، مسلم (٢٢٩٩).
وانظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٣٠، و«معجم البلدان» ١/ ١٢٩.

(٦) رده ياقوت في «معجم البلدان» ١/ ١٢٩ فقال: هو غلط منه؛ وإنما هي في قبلي فلسطين من ناحية الشراة.

(٧) مسلم (٢٢٩٩/ ٣٤).

(٨) في (س): (فيه).

« **أَذْرَبِيجَانُ** »[١]: بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء وكسر الباء مع قصر الهمزة، هٰذا هو المشهور، ومد الأصيلي والمهلب الهمزة، وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء، وحكىٰ فيه ابن مكي: (أَذَرْبيجان) قال: والنسب إليه: أَذَري وأَذْربي، علىٰ غير قياس[٢]. وعن المهلب: (آَذْرِيْبَجَان) بالمد وكسر الراء بعدها ياء مثناة ساكنة بعدها باء مفتوحة.

قال الأعرابي: كلام العرب: أذربيجان، وهو ٱسم ٱجتمعت فيه أربع موانع من الصرف: العجمة، والتعريف، والتأنيث، والتركيب.

« **إِرْمِينِيَةُ** »[٣]: بكسر الهمزة وتخفيف الياء لا غير، سميت بإرمين[٤] بن لمطىٰ[٥] بن لومن[٦] بن يافث بن نوح، هو أول من نزلها[٧].

« **الأَرَاكُ** »[٨]: شجر مجتمع يستظل به، وقيل: هو من نمرة في موضع

---

(١) البخاري (٤٩٨٨، ٥٨٢٨، ٥٨٢٩)، مسلم (٢٠٦٩).
وانظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٢٩، و«معجم البلدان» ١/ ١٢٨.

(٢) «تثقيف اللسان» ص١٨٦.

(٣) البخاري (٤٩٨٨).

(٤) في «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٤٢: أرمون، وفي «البلدان» لابن الفقيه ص ٥٨٣: أرميني، وفي «معجم البلدان» ١/ ١٦٠: أرمينا.

(٥) في«البلدان» ص ٥٨٣، و«معجم البلدان» ١/ ١٦٠: لنطىٰ.

(٦) كذا بـ(س)، وفي (د): لومر، وفي (أ) و«معجم البلدان»: أومر، وفي«معجم ما ٱستعجم»: يومن.

(٧) ٱنظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٤١-١٤٢، و«معجم البلدان» ١/ ١٥٩-١٦١.

(٨) «الموطأ» ١/ ٣٣٨، البخاري (٤٩١٣، ٥٨٤٣)، مسلم (١٢٢٢، ١٤٧٩).
وانظر: «معجم البلدان» ١/ ١٣٥.

من عرفة، يقال لذلك الموضع: نمرة، وقيل: هو من مواقف عرفة، بعضه من جهة الشام وبعضه من جهة اليمن.

«**أَرْوَانُ**» ويقال: «**ذَرْوَانُ**»[١] وهو اسم لبئر بالمدينة، ويقال لها أيضًا: «**ذو أَرْوَان**»[٢]، وكل ذلك قد روي.

«**أُطُمُ بَنِي مَغَالَةَ**»[٣] و«**أُطُمُ بَنِي مُعَاوِيَةَ**»[٤]: خصبهم، والجمع آطام.

«**أَلَمْلَمُ**»: ميقات أهل اليمن، ويقال: «**يَلَمْلَمُ**»، وكذا هو في «الموطأ» بالياء[٥]، وأما في الصحيحين فقيده ابن السكن بالياء في جميع البخاري[٦]، وقيده الأصيلي في باب دخول مكة بغير إحرام بالهمزة[٧]، وكلاهما صحيح، وهو جبل من جبال تهامة علىٰ ليلتين من مكة، والياء فيه بدل من الهمزة وليست بمزيدة[٨].

«**أَصْبَهَانُ**»[٩]: بفتح الهمزة قيدناها عن كافة شيوخنا، سميت بأصبهان ابن فلوج بن لمطىٰ، وأهل المشرق يقولونه بالفاء: أصفهان، وأهل المغرب يقولونه بالباء، وحكى ابن دريد أن «**أَصْبَهَان**» اسم مركب من الأصب؛ وهو

---

(١) البخاري (٣٢٦٨، ٥٧٦٣، ٥٧٦٥، ٦٠٦٣).

(٢) البخاري (٥٧٦٦)، مسلم (٢١٨٩).

(٣) البخاري (١٣٥٥، ٣٠٥٥، ٦١٧٣)، مسلم (٢٩٣١).

(٤) مسلم (٢٩٣٠/ ٩٦).

(٥) «الموطأ» ١/ ٣٣٠-٣٣١.

(٦) البخاري (١٣٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٨٤٥، ٧٣٤٤) وكذلك هو في مسلم (١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣).

(٧) في اليونينية ٣/ ١٧ أنها لأبي ذر الهروي وأبي الوقت.

(٨) انظر: «معجم ما استعجم» ١/ ١٨٧-١٨٨، و«معجم البلدان» ١/ ٢٤٦.

(٩) مسلم (٢٩٤٤).

الرائد بلسان الفرس، وهان: ٱسم للفَرَس، فكأنه قال: بلاد الفرسان، ولم يكن يحمل لواء ملوك الفرس إلَّا أهل أصبهان، وقيدها أبو عبيد البكري[١] بالكسر[٢].

«**أَضَاةُ بَنِي غِفَارٍ**»[٣] الأضاة هاهنا: مستنقع ماء بالمدينة معروفة[٤]، وقد تقدم.

«**الأَفْرَاقُ**»[٥] بفتح الهمزة عند سائر شيوخنا كأنه جمع فرق، وضبطه بعضهم: «**الإِفْرَاق**» بالكسر، وهو ٱسم موضع من أموال المدينة[٦].

«**الْأَسْوَافُ**»[٧] كذلك هو بناحية البقيع، وهو اسم موضع صدقة زيد بن ثابت، قاله أبو عمر[٨]، وهو من حرم المدينة[٩].

---

(١) عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، أبو عبيد البكري، صاحب «معجم ما استعجم» كان رأسًا في اللغة وأيام الناس، وكان من أوعية الفضائل. توفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «الصلة» ١/ ٢٨٧، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣٥.

(٢) «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٦٣.
قلت: قال ياقوت: (أصبهان): منهم من يفتح الهمزة وهم الأكثر، وكسرها آخرون. «معجم البلدان» ١/ ٢٠٦.

(٣) مسلم (٨٢١).

(٤) ٱنظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٦٤، و«معجم البلدان» ١/ ٢١٤.

(٥) «الموطأ» رواية محمد بن الحسن ٣/ ١٥٧.

(٦) ٱنظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٧٦، و«معجم البلدان» ١/ ٢٢٧.

(٧) «الموطأ» ٢/ ٨٩٠.

(٨) «الاستذكار» ٢٦/ ٤٠.

(٩) ٱنظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٥١، و«معجم البلدان» ١/ ١٩١.

«**إِهَابٌ**»: /٥٧/ موضع بقرب المدينة[١] جاء ذكره في خبر الدجال في «صحيح مسلم»، قال سهيل: كذا وكذا ميلًا[٢]. يعني: من المدينة، كذا جاءت الرواية فيه عن مسلم عندنا على الشك: «**أَوْ بِهَابَ**»[٣] بكسر الياء عند كافة الشيوخ، و(بعض الرواة قال[٤]: «**نَهَاب**» بالنون)[٥]، ولم أجد هٰذا الحرف في غير هٰذا الحديث.

«**الأَهْوَازُ**»[٦] بفتح الهمزة من بلاد فارس، وكان صاحبها الهرمزان إلىٰ أن ٱفتتحها في الإسلام حرقوص بن زهير لتأمير عتبة بن غزوان إذ كان واليًا لعمر (بن الخطاب رضي الله عنه)[٤] بالبصرة، وأهل الأهواز يعرفون بالحمق، من أقام بها سنة نقص عقله، وقد سكنها قوم من الأشراف فانقلبوا إلىٰ طباع أهلها، والحمَّىٰ لساكنيها ملازمة، (وجوههم صفر)[٧].

«**غَدِيرُ الأَشْطَاطِ**»[٨].

«**أَوْطَاسٌ**»[٩]: وادٍ في ديار هوازن، وهو موضع حرب حنين.

---

(١) ٱنظر: «معجم البلدان» ١/ ٢٨٣.

(٢) «صحيح مسلم» (٢٩٠٣/ ٤٣).

(٣) السابق، وفيه: «**أَوْ يَهَابَ**» بفتح الياء.

(٤) ليست في (س، ظ).

(٥) هٰذِه العبارة ليست في صلب (س)، وإنما كتبت في الهامش وليس ثمة إشارة إلىٰ أنها سقط، وهي في (د، أ، ظ) في هٰذا الموضع من الكلام في صلبه.

(٦) البخاري (١٢١١، ٦١٢٧).

(٧) كذا بـ (س)، وفي (د، أ): (ووجوههم مصفرة).

(٨) البخاري (٤١٧٨، ٤١٧٩).

قلت: وهكذا هي في (س) دون كلام عليها، وليست في (د، أ).

وقال القاضي عياض: «**غدير أَشْطَاطٍ**» بفتح أوله وإسكان ثانيه بعده طاء مهملة وألف وطاء أخرىٰ، وهو تلقاء الحديبية، مذكور في حديثها. اهـ «مشارق الأنوار» ١/ ١٦٢.

(٩) البخاري (٤٣٢٣)، مسلم (١٤٥٦، ٢٤٩٨).

« **إِيلِيَاءُ** »[١]: بيت المقدس، قيل[٢]: معناه: بيت الله، وحكى البكري فيه القصر[٣]، ولغة ثالثة بحذف الياء الأولىٰ وسكون اللام والمد.

« **أَيْلَةُ** »[٤] مدينة بالشام على النصف ما بين طريق فسطاط مصر ومكة علىٰ شاطئ البحر من بلاد الشام، قاله أبو عبيدة[٥]، وقال محمد بن حبيب: « **أَيْلَةُ** »: شعبة من رضوىٰ، وهو جبل ينبع بين مكة والمدينة، وهو غير المدينة المذكورة[٦].

« **الأَعْمَاقُ** » بعين مهملة، ذكرت في فتح القسطنطينية، قال: « **فَيَنْزِلُ الرُّومُ بِالأَعْمَاقِ، أَوْ بِدَابِقَ** »[٧].

« **بِئْرُ أَرِيسٍ** »[٨]: بفتح الهمزة، معروفة بالمدينة عليها مال لعثمان (بن عفان رضي الله عنه)[٩].

« **إِسَافٌ** »[١٠]: ٱسم صنم كان بمكة، وكذلك: نائلة، ذكر ابن إسحاق

وانظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ٢١٢، و«معجم البلدان» ١/ ٢٨١.

(١) «الموطأ» ١/ ١٠٨، ٣٣١، البخاري (٧، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٤٤٧٠٩، ٥٥٧٦)، مسلم (١٦٨، ١٣٩٧، ١٧٧٣).

(٢) في (س): (بل).

(٣) «معجم ما ٱستعجم» ١/ ٢١٧.

(٤) البخاري (٨٩٣، ١٤٨١، ٣١٦١، ٦٥٨٠)، مسلم (٢٤٧، ١٣٩٢، ٢٢٩٦، ٢٣٠٠، ٢٣٠٣، ٢٣٠٥).

(٥) نقله عنه صاحب «معجم ما ٱستعجم» ١/ ٢١٦.

(٦) ٱنظر: «معجم البلدان» ١/ ٢٩٢.

(٧) مسلم (٢٨٩٧) عن أبي هريرة.

(٨) البخاري (٣٦٧٤، ٥٨٦٦، ٥٨٧٣، ٥٨٧٩)، مسلم (٢٠٩١، ٢٤٠٣).

(٩) ساقطة من (س). وانظر: «معجم ما ٱستعجم» ١/ ١٤٣-١٤٤.

(١٠) مسلم (١٢٧٧، ٢٤٧٣).

أنهما مَسْخَان[١]، إساف بن بقاء، ونائلة ابنة ذئب، ويقال: ديك، ويقال: إساف بن عمرو، ونائلة ابنة سهيل، زنيا في الكعبة فمسخا حجرين، فنصبا عند الكعبة، وقيل: نصب أحدهما على الصفا والآخر على المروة ليعتبر بهما، فَقَدُم الأمر وأمر عمرو بن لحي بعبادتهما، ثم حولهما قصي فجعل أحدهما بلصق البيت وجعل الآخر بزمزم، وقيل: بل جعلهما بموضع زمزم ينحر عندهما، وكانت الجاهلية تتمسح بهما إلىٰ أن كسرهما رسول الله ﷺ يوم الفتح، وجاء في بعض أحاديث مسلم أنهما كانا بشط البحر، وكانت الأنصار في الجاهلية تهل لهما[٢]، وهو وهم والصحيح أن التي كانت بشط البحر مناة الطاغية.

«**ذَاتُ أَنْوَاطٍ**»[٣]: شجرة خضراء عظيمة كانت الجاهلية تأتيها كل سنة تعظمها وتعلق عليها أسلحتها وتذبح عندها، وكانت قريبًا من مكة، وذكر أنهم كانوا إذا حجوا يعلقون أرديتهم عليها ويدخلون بغير أردية تعظيمًا لها[٤].

---

(١) «سيرة ابن إسحاق» ص٢-٣.

(٢) مسلم (١٢٧٧).

(٣) ورد ذكره في حديث رواه الترمذي (٢١٨٠)، وعبد الرزاق في «المصنف» ١١/ ٣٦٩ (٢٠٧٦٣)، وأحمد ٥/ ٢١٨، والنسائي في «الكبرىٰ» ٦/ ٣٤٦ (١١١٨٥)، وأبو يعلىٰ ٣/ ٣٠ (١٤٤١)، والطبراني ٣/ ٢٤٣-٢٤٤ (٣٢٩٠-٣٢٩٤) من طريق الزهري عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي: «**أن رسول الله ﷺ لما خرج إلىٰ خيبر مر بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط** ...» الحديث.

وصححه ابن حبان ١٥/ ٩٤ (٦٧٠٢)، والألباني في «ظلال الجنة» (٧٦).

(٤) انظر: «معجم البلدان» ١/ ٢٧٣.

فَصْلٌ في مُشْكِلِ الأَسْمَاءِ والْكُنَى

كل ما وقع في هٰذِه الكتب من ٱسم علىٰ هٰذا الشكل: «**أُبَيٌّ**» فهو بضم الهمزة وفتح الباء وشد الياء إلَّا **عُمَيْرٌ مَوْلَىٰ**[١] **آبِي اللَّحْمِ**، ممدود الهمزة، ٱختص به مسلم[٢]، وهو ٱسم فاعل من أبىٰ يأبىٰ؛ لأنه كان لا يأكل اللحم، وقيل: ما ذبح على النصب، وقيل: إن هٰذا ٱسم لبطن من ليث من غفار، ومولىٰ عمير من هٰذا البطن فهو نسب له أي[٣] هٰذا الرجل الذي سمي به البطن المذكور، (واسم آبي اللحم: الحارث بن عبد الله)[٤].

فمن الأول: **أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ**، **وعَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ**، **وأُبَيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنُ سَهْلٍ السَّاعِدِيُّ**، وقد ورد هٰذا البناء كنية في مواضع كثيرة بعضها مشكل، ومنها ما يرد بمعنىٰ: والدي، منها في مسلم عن عروة: «**حَجَجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ**»[٥] أي: مع والدي الزبير، فالزبير بدل من أبي وليس بكنية، وكان

---

(١) ساقطة من (س).

(٢) مسلم (١٠٢٥/ ٨٢).

(٣) في (س، أ، ظ): (إلىٰ).

(٤) هٰذِه العبارة ساقطة من (س).
وورد بهامش (س) ما نصه: ٱسم آبي اللحم: حرب بن عبد الله.
قلت: نظرت في ترجمته في «أسد الغابة» ١/ ٤٥، و«الإصابة» ١/ ١٣ فوجدت أن ابن الأثير والحافظ قد حكيا خلافًا في ٱسمه، غير أنهما لم يذكرا أن ٱسمه الحارث كما في النسخة (د، ظ)، أو حرب كما ورد بهامش (س)! فقيل: عبد الله، وقيل: خلف، وقيل: الحويرث. والله أعلم.

(٥) مسلم (١٢٣٥).

عند العُذْرِيّ: «مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ» وهو خطأ؛ لأن عروة هو الذي قاله أنه حج مع أبيه الزبير.

وفي فضائل القرآن حديث أم سلمة: «(قال: -يعني)[١] المعتمرَ بْنَ سُليمان: /٥٨/ قَالَ أَبِي -يَعْنِي سُلَيْمَانَ-: «فَقُلْتُ لأَبِي عُثْمَانَ»[٢] يعني: النهدي، وهو عبد الرحمن بن مُلٍّ.

ومثله في حديث حذيفة بن اليمان قال: «مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا، إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وأَبِي حُسَيْلٌ»[٣] فـ «حُسَيْلٌ» مرفوع بدل من «أَبِي» وليس بكنية، وإن كان هٰذا لا يُشكِل؛ لأنه بِخَفْضِ أبي، ولو كان كنية لكان مرفوعًا، و«حُسَيْلٌ» اسم لليمان والد حذيفة.

ومثله قوله: «حَدَّثَنَا رَبِيعَةُ بْنُ كُلْثُومٍ، حَدَّثَنِي أَبِي كُلْثُومٌ» في كتاب القدر[٤]، وهٰذا أيضًا غير مشكل لأنه مرفوع.

وفي باب: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]: «عَنْ أُسَامَةَ قَالَ: وَمَعَ النَّبِي ﷺ أُسَامَةُ وَسَعْدٌ وَأَبِي أَوْ أُبَيٌّ»[٥] الأول مفتوح الهمزة مضاف إلى المتكلم به، والثاني مضموم الهمزة على الشك فيهما، كذا للأصيلي والقابسي، وعند ابن السكن: «أُسَامَةُ وَسَعْدٌ أَوْ أُبَيٌّ»[٦] الشك هاهنا في «سَعْدٌ»، و«أُبَيٌّ» بضم الهمزة.

---

(١) في (س): (قالت: تعني)، وفي (أ): (قال: بعثني)!، وفي (ظ): (قال: أي: يعني). والمثبت من (د) وهو الصواب.

(٢) البخاري (٤٩٨٠)، مسلم (٢٤٥١).

(٣) مسلم (١٧٨٧).

(٤) مسلم (٢٦٤٥).

(٥) البخاري (٦٦٥٥).

(٦) انظر اليونينية ٨/ ١٣٣.

وفي الحديث المشهور: «**إِنَّ آلَ أَبِي ...**[١] **لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ**»[٢] بفتح الهمزة وبعده بياض في الأصول، كأنهم[٣] تركوا الاسم تقيةً أو تورعًا، وعند ابن السكن: «**إِنَّ آلَ أَبِي فُلانٍ**»[٤] كنىٰ عنه بفلان.

وفي باب اغتسال الصائم عن أبي بكر بن عبد الرحمن: «**كُنْتُ أَنَا وَأَبِي حَتَّىٰ دَخَلْنَا عَلَىٰ عَائِشَةَ**»[٥] بفتح الهمزة، يعني: والده عبد الرحمن.

ومثله في تفسير: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ [المرسلات: ١] في حديث عمر بن حفص: «**قَالَ عُمَرُ: حَفِظْتُ مِنْ أَبِي: فِي غَارٍ [بِمِنًى]**[٦]»[٧] بمعنىٰ: حفظت من والدي[٨].

---

(١) في النسخ الخطية: (فلان)، وما أثبته أراه مناسبًا لسياق الكلام، وهو الذي في «المشارق» ١/ ٦٠، وانظر التخريج الآتي للحديث.

(٢) البخاري (٥٩٩٠): حدثنا عمرو بن عباس، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، أن عمرو بن العاص قال: سمعت النبي ﷺ جهارًا غير سر يقول: «**إِنَّ آلَ أَبِي** -قال عمرو: في كتاب محمد بن جعفر بياض- **لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي**».
ومسلم (٢١٥) وفيه: «**أَلَا إِنَّ آلَ أَبِي** -يَعْنِي فُلَانًا- **لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ**».

(٣) في (س): (كلهم).

(٤) في هامش اليونينية ٨/ ٦ أنه وقع هكذا لأبي ذر عن المستملي.

(٥) البخاري (١٩٣٢).

(٦) زيادة من «المشارق» ١/ ٦٠، و«الصحيح».

(٧) البخاري (٤٩٣٤).

(٨) في «المشارق»: («**في غَارٍ بِمِنًى**» بفتح الهمزة). ولم يزد على ذلك، ولعل ابن قرقول قرأ (بمنى) (بمعنى) فزاد العبارة الأخيرة، وإلا فالمعنى واضح؛ لذا نقصت عنده «**بمنى**» من نص الحديث.

ومثله في فضائل القرآن في حديث أم سلمة: «**قَالَ أَبِي**»[١].

وفي حديث المغفر: «**سَمِعْتُ مِنْ (أَبِي وَمِنْ)**[٢] **أَبِي السَّائِبِ**»[٣] مفتوحتين[٤] والثانية منهما كنية.

وفي حديث مصعب: «**صَلَّيْتُ إِلَىٰ جَنْبِ أَبِي**»[٥]، حديث التطبيق، وفيه: «**قَالَ لِي أَبِي**»[٦].

وفي حديث: «**يَكُونُ ٱثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا، فَقَالَ لِي أَبِي**»[٧].

وفي حديث عائشة: «**فَبَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي**»[٨] يعني: أبا بكر.

وفي سجود القرآن عن إبراهيم التيمي: «**كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَىٰ أَبِي القُرْآنَ**»[٩] بفتح الهمزة مضاف إلى ياء[١٠] المتكلم.

وفي كتاب الطب عن جابر بن عبد الله: «**رُمِيَ أَبِي يَوْمَ الأَحْزَابِ فَكَوَاهُ رَسُولُ الله ﷺ عَلَىٰ أَكْحَلِهِ**» كذا عند السمرقندي والعُذْرِيّ بالإضافة إلىٰ

---

(١) البخاري (٣٦٣٤، ٥٩٨٠)، مسلم (٢٤٥١)، وقد تقدم.

(٢) ساقطة من (س).

(٣) مسلم (٣٩٥).

(٤) في (س): (مفتوحين).

(٥) البخاري (٧٩٠)، مسلم (٥٣٥) من قول مصعب بن سعد بن أبي وقاص.

(٦) مسلم (٥٣٥).

(٧) البخاري (٧٢٢٣)، مسلم (١٨٢١) عن جابر بن سمرة.

(٨) البخاري (١٧٠٠، ٢٣١٧)، مسلم (١٣٢١).

(٩) مسلم (٥٢٠).

(١٠) من (ظ).

ضمير المتكلم به، وهو وهم، والصواب: «**رُمِيَ أُبَيٌّ**»[١] يعني: ابن كعب، كما رواه السجزي بدليل الحديث الذي قبله: «**بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَىٰ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ طَبِيبًا، فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا، ثُمَّ كَوَاهُ**»[٢] ولأن والد جابر بن عبد الله لم يدرك الأحزاب، إنما قتل شهيدًا يوم أحد[٣].

(١) مسلم (٢٢٠٧) كتاب: السلام.

(٢) مسلم (٢٢٠٧/ ٧٣).

(٣) رواه البخاري (١٢٩٣) ومواضع أخر، ومسلم (٢٤٧١) ومواضع أخر.

فصل

«**أَسِيْد**» بفتح الهمزة **أبو بَصِيرِ بْنِ أَسِيْد**، واسمه: **عتبة بن أَسِيْد** بن جارية، بالجيم، وأَسِيْد هٰذا من مسلمة الفتح، ولعتبة أخ آسمه: عمرو بن أَسِيْد، هٰذا هو المشهور، وضبطه الأصيلي بخطه في البخاري في قصة الحديبية: أبو بصير بن أُسَيْد، بضم الهمزة، وضبطه في نسب أخيه عمرو بالفتح على الصواب.

وعَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَسِيْدِ بْنِ جارِيَةَ الثَّقَفِيُّ، وحُذَيْفَةُ بْنُ أَسِيْدٍ، بهمزة مفتوحة، هو أبو سَريحة بسين مفتوحة. **وأَسِيْدُ بْنُ زَيْدٍ الْجَمَّال**، بالجيم. **وخُالِدُ بْنُ أَسِيْدٍ**.

وفي «الموطأ»: «**عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ**»[1] وهو هٰذا، فهٰؤلاء بفتح الهمزة بلا شك.

فَأَمَّا أُسَيْد: فأَبُو أُسَيْد السَّاعِدِيُّ، واسمه: مالك بن ربيعة بن البَدن، وبنوه حمزة والمنذر وابنه الزبير بن المنذر، كلهم في الصحيحين. ومثله: **أُسَيْدُ بْنُ الْحُضَيْرِ**.

هٰؤلاء بالضم عند جمهور العلماء، إلَّا أن ابن مهدي يقول في: أبي أُسَيْد: أَسِيْد، بفتح الهمزة وكسر السين خلافًا للناس، /٥٩/ وبالضم قاله عبد الرزاق ومعمر وأحمد بن حنبل، ووقع للحموي في الجهاد: «**حَمْزَةُ ابْنُ [أَبِي][2] أَسِيْدٍ**»[3] بفتح الهمزة، وعند المُسْتَمْلي في الصلاة: «**وَقَالَ**

---

(١) «الموطأ» ١/ ١٤٥.

(٢) ساقطة من النسخ الخطية و«المشارق»، والمثبت من «الصحيح».

(٣) البخاري (٢٩٠٠)، وفي اليونينية ٤/ ٣٨ أنه في نسخة لأبي ذر الهروي.

أَبُو أَسِيْد: طَوَّلْتَ بِنَا يَا بُنَيَّ»[١] وغيرهما يقوله بالضم على الصواب.

وتَمِيمُ بْنُ أُسَيْد أَبُو رِفَاعَةَ، كذا قاله عبد الغني[٢][٣]، قال: ويقال: **أَسِيْد**، ويقال: **أَسَد** بالفتح، وبه ذكره الدارقطني[٤]، والضم أشهر.

وفي الفضائل: «**عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ أَوْ أَبِي حُمَيْدٍ**»[٥] ثم قال في آخره: «**فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ**»[٦] كله بالضم.

ويشبهه: **أُسَيْرُ بْنُ جَابِرٍ**، براء، ويقال فيه: **يُسَيرُ بْنُ جَابِرٍ**، **ويُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو** أيضًا، قال ابن المديني[٧]: أهل الكوفة يقولون: ابن عمرو، وأهل

---

(١) معلقًا قبل حديث (٧٠٤)، وانظر اليونينية ١/ ١٤٢.

(٢) عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان، الإمام الحافظ الحجة النسّابة، أبو محمد الأزدي، المصري، صاحب «المؤتلف والمختلف» من أول من صنف في علم المؤتلف والمختلف في أسماء الرواة وأنسابهم، مات سنة تسع وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «الأنساب»١/ ١٨١، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٢٦٨.

(٣) «المؤتلف والمختلف» ص٤.

(٤) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، البغدادي، أبو الحسن، الإمام الحافظ المجوِّد، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، المقرئ المحدِّث، من أهل محلة دار القطن ببغداد، كان من بحور العلم، انتهىٰ إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله ... صنَّف التصانيف، وسار ذكره في الدنيا، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.
انظر «تاريخ بغداد» ١٢/ ٣٤-٤٠، «وفيات الأعيان» ٣/ ٢٩٧-٢٩٩، «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٤٩-٤٦١.

(٥) مسلم (٧١٣) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، وفيه: «**عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ أَوْ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ**».

(٦) السابق، وفيه: «**بَلَغَنِي أَنَّ يَحْيَى الحِمَّانِيَّ يَقُولُ: وَأَبِي أُسَيْدٍ**».

(٧) هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السعدي، مولاهم البصري، أبو الحسن، الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين في الحديث، برع في هذا الشأن،

البصرة يقولون: ابن جابر، وقد جرىٰ ذكره بالوجهين في الصحيحين[١] ولم يأت عند **العُذْرِيِّ** حيث جاء إلا: **يُسَيْرٌ**، بياء، قال البخاري: وهو الصحيح.

الأَشَجُّ: هم ثلاثة: **أَشَجُّ عَبْدِ القَيْسِ**، واسمه: منذر بن عائذ. **وأَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ**، واسمه: عبد الله بن سعيد الكندي. **وبُكَيْرُ بْنُ الأَشَجِّ**.

الأَنْبَجُ: هو **خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحْرِزٍ الأَنْبَجُ**، هو واحد.

الأَشْيَبُ: اثنان: **حَسَن بْنُ مُوسَىٰ الأَشْيَبُ، ومُوسَىٰ الأَشْيَبُ**.

(وابن أبي الأشهب في الكنىٰ واحد)[٢].

وأَبُو الأَشْهَب: في الكنىٰ أربعة: جعفر بن حيان العطاردي، وجعفر ابن الحارث الواسطي، وزياد بن زاذان، وهوذة بن خليفة بن عبد الله بن أبي بكرة.

الأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ، اسمه صخر، **وابْنُ الأَحْنَفِ**، بحاء مهملة لا غير.

أَفْلَحُ وابْنُ أَفْلَحَ، بفاء.

سُلَيْمَانُ الأَغَرُّ، وأَبُو عَبْدِ اللهِ الأَغَرُّ، رجل آخر.

وصنَّف وجمع، وساد الحفاظ في معرفة العلل، كان أحمد بن حنبل لا يسميه، يكنيه تبجيلًا له، توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين.

انظر «التاريخ الكبير» ٦/ ٢٨٤، «تاريخ بغداد» ١١/ ٤٥٨-٤٧٣، «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤١-٦٠.

(١) البخاري (٦٩٣٤)، مسلم (١٠٦٨/ ١٥٩، ١٣٧٥/ ٤٧٩) وفيه: يُسَير بن عمرو.
مسلم (١٠٦٨/ ١٦٠) وفيه: أُسَير بن عمرو.
مسلم (٢٥٤٢/ ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٨٩٩/ ٣٧) وفيه: أُسَيْر بن جابر.
مسلم (٢٨٩٩/ ٣٧) وفيه: أُسَيْر بن جابر.

(٢) كذا جاءت هٰذِه العبارة بـ (س) دون (د، أ) بل وفيها: (أبو) بالرفع! ولم أجد في الرجال: ابن أبي الأشهب. والله أعلم.

الأَخْرَمُ، بخاء معجمة، اسمه: مُحْرِزٌ الأَسَدِي، فارس رسول الله ﷺ.

أخزم، والد زَيْدِ بْنِ أَخْزَمَ، بالزاي وخاء معجمة.

أَنَسٌ وأَبُو أَنَسٍ ومُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ، المذكور في كتاب الجنائز من البخاري[1]، وهو أبو أنس مولىٰ عمر بن الخطاب، وصحفه بعضهم: ابن أتش، وهو غلط، ذاك صنعاني ليس له في الصحيحين ذكر.

وعَلْبَاءُ بْنُ أَحْمَرَ، ممدود، **وأَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ**.

عَلِيُّ بْنُ الْأَقمر، واحد.

أُمَيَّة، كثير، منهم: **يَعْلَىٰ بْنُ أُمَيَّةَ**، ويقال: **ابْنُ مُنَيَّةَ**، وهي جدته ابنة غزوان، **وأُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ**، بكسر الباء وفتحها، **وأُمَيَّةُ مَوْلَاةُ عَمْرَةَ**، وقال فيها ابن وضَّاح: **آمِنَةُ**، **وأُمَيْنَةُ بِنْتُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ**، **وأُمَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ**، **وأُمَيْمَةُ بِنْتُ النُّعْمَانِ بْنِ شَرَاحِيلٍ**، المستعيذة[2].

وأَسْلَمُ وزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، بالفتح في اللام.

وأَشْعَثُ، بالثاء المثلثة.

وأَشْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ، بالشين المعجمة.

---

(١) البخاري (١٣٩٣).

(٢) ورد ذكرها في حديث رواه البخاري (٥٢٥٧) عن أبي أسيد: قال خرجنا مع النبي ﷺ حتى انطلقنا إلىٰ حائط يقال له: الشوط، حتى انتهينا إلىٰ حائطين فجلسنا بينهما، فقال النبي ﷺ: «**اجلسوا ها هنا**» ودخل وقد أتي بالجونية فأنزلت في بيت في نخل في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل ومعها دايتها حاضنة لها، فلما دخل عليها النبي ﷺ قال: «**هبي نفسك لي**» قالت: وهل تهب الملكة نفسها للسوقة. قال: فأهوىٰ بيده يضع يده عليها لتسكن، فقالت: أعوذ بالله منك. فقال: «**قد عذت بمعاذ**». وقد قيل إن المستعيذة هي أميمة بنت النعمان نفسها كما قال المصنف، والله أعلم.

وأَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، بالغين.

وعَلِيُّ بْنُ الأَصْقَعِ، وحَنْظَلَةُ ابنه، ووَاثِلَةُ بْنُ الأَصْقَعِ، ويقال: الأَسْقَع[١] فيهما بالسين.

والأَصْلَعُ، يعني: عمر[٢].

وأَنْجَشَةُ، وابْنُ أَزْهَرَ، والْأَجْدَعُ، وحُبَيْشُ بْنُ الْأَشْعَرِ، بالعين، المقتول يوم الفتح[٣]، وأَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَشْقَرِ -واسمه: أحمد بن محمد بن يحيىٰ- بالقاف، راوية كتاب مسلم، وعُوَيْمِرُ بْنُ أَشْقَرَ الْعَجْلَانِيُّ، وخُفَافُ بْنُ إِيمَاءَ، وابْنُ أَيمَا، بالكسر مع المد والفتح مع القصر.

وبَنُو أَرْفِدَةَ[٤] بكسر الفاء لأبي ذر، وضبطه غيره بفتحها[٥]، وكذلك ضبطه علينا أبو بحر، قال لي ابن سراج: وهو بالكسر لا غير، وهو جد الحبشة.

وأَلْيَاسُ بْنُ مُضَرَ، بفتح الهمزة ولام التعريف، ضبطه ابن الأنباري، وقال ابن دريد: هو بكسرها من اليأس الذي هو ضد الرجاء؛ وأما إلياس النبي فبالكسر لا غير[٦]، ولكافة رواة البخاري في كتاب الأنبياء: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣] ثم قال: «وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

---

(١) في (س): (الأصفع)!

(٢) ورد هٰذا في حديث رواه مسلم (١٢٧٠) عن عبد الله بن سرجِس قال: «رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ -يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ- يُقَبِّلُ الحَجَرَ».

(٣) رواه البخاري (٤٢٨٠).

(٤) البخاري (٩٥٠، ٩٨٨، ٢٩٠٧، ٣٥٣٠)، مسلم (٨٩٢).

(٥) أنظر اليونينية ٤/ ١٨٥.

(٦) «جمهرة اللغة» ١/ ٢٣٨.

وَابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ إِلْيَاسَ هُوَ إِدْرِيسُ»[١]، وسقط هٰذا كله للمروزي من رواية الأصيلي.

وأَبُو إِهَابٍ وابنه، أي: /٦٠/ إِهَابُ بْنُ عَزِيزٍ.

وأَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابٍ، بكسر الهمزة، والإِسْكَافُ، بكسر الهمزة، وإِيَادُ ابْنُ لَقِيطٍ، وعُبَيْدُ اللهِ بْنُ إِيَادٍ، وإِيَاسٌ، وأَبُو إِيَاسٍ، وابْنُ أَبْزَىٰ، وهو عبد الرحمن، وابنه سعيد، وابْنُ الأَعْصَمِ، والأَعْلَمُ، واسمه: زياد، وأَسْبَاطٌ وابْنُ أَسْبَاطٍ.

و«أَنْبَاطِ الشَّأْمِ»[٢]: أهل باديتها، ويقال لهم: النبط، أيضًا؛ لأنهم ينبطون[٣] المياه.

وابْن أَشْوَعَ، وأَبَانُ، وابْنُ أَبَانَ، وأَشْجَعُ، وأَيْمَنُ وابن أيمن، (وابْنُ أُمِّ أَيْمَنَ)[٤]، وابْنُ الْأَيْمَنِ.

و«أَنْمَارٌ»[٥]: القبيلة.

وابْنُ أُمِّ أَنْمَارٍ، الذي قتله حمزة كافرًا[٦].

وأَشْيَم الضِّبَابِيُّ، وآجَرُ[٧] أم إسماعيل، ويقال: هَاجَرُ، أيضًا على البدل.

---

(١) البخاري قبل حديث (٣٣٤٢).

(٢) البخاري (٢٢٥٥، ٤٤١٨)، مسلم (٢٦١٣).

(٣) في (س): (لا ينبطون).

(٤) من (د، أ).

(٥) «الموطأ» ٢/ ٩١٠ و٩٤٣، البخاري (٤١٣٠، ٤١٤٠).

(٦) البخاري (٤٠٧٢).

(٧) ورد هكذا عند البخاري (٢٢١٧، ٥٠٨٤).

وعَمْرُو بْنُ أَخْطَبَ، وحُيَيُّ بْنُ أَخْطَبَ، وابْنُ أَصْرَمَ، وبَنُو الْأَصْفَرِ، وهم الروم؛ لأن جيش الحبشة غلب عليهم فولد منهم صفرًا، وقيل: بل نسبوا لأصفر بن العيصو بن إسحاق جدهم، **ومَرْوَانُ الْأَصْفَرُ، وسُلَيْمُ بْنُ أخضر، وأَوْسُ بْنُ الْحَدَثَانِ.**

و «**أَحْمَس**»[(١)]: قبيلة جرير[(٢)].

وعَبْدُ اللهِ بْنُ الْأَرْقَمِ، والأَخْنَسُ بْنُ شَرِيقٍ، وبُكَيْرُ بْنُ الْأَخْنَسِ، وابْنُ أَبْجَرَ، وكَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ الْيَهُودِيُّ، وآزَرُ أبو إبراهيم، وأَرْوَ ابْنَةُ [أُوَيْس][(٣)]**، وآسِيَةُ** امرأة فرعون، **وابْنُ أُذَيْنَةَ، وأُمَامَةُ، وأَبُو أُمَامَةَ، وثُمامَةُ ابْنُ أُثَالٍ**، بضم الهمزة، **ومِسْطَحُ بْنُ أُثَاثَةَ**، بضم الهمزة، وضبط المهلب **مِسْطَحَ بْنَ أَثَاثَةَ**، بفتح الهمزة، ولم يتابع عليه، **وأُنَيْسٌ**، الراجم للمرأة[(٤)]،

---

(١) البخاري (٣٠٢٠، ٣٠٧٦، ٣٨٢٣، ٣٨٣٤، ٤٣٥٦، ٤٣٥٧، ٦٣٣٣)، مسلم (٢٤٧٦).

(٢) قال القاضي في «المشارق» ١/ ٦٢: أحمس القبيل المعلوم بحاء وسين مهملة بينهما ميم بطن من بجيلة.

(٣) ساقطة من (س، أ)، وغير واضحة تمامًا في (د)، وفي «المشارق» ١/ ٦٢ في الأسماء في هذا الحرف أروىٰ بنت أويس. وفي البخاري (٣١٩٨)، ومسلم (١٦١٠): «**عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أَنَّهُ خَاصَمَتْهُ أَرْوىٰ فِي حَقٍّ زَعَمَتْ أَنَّهُ انْتَقَصَهُ لَهَا** ...» الحديث، وقد وردت منسوبة في إحدىٰ روايات مسلم (١٦١٠/ ١٣٩): «**أَنَّ أَرْوىٰ بِنْتَ أُوَيْسٍ**».

(٤) روىٰ مالك ٢/ ٨٢٢، والبخاري (٢٣١٥، ٢٦٩٢، ٢٧٢٥، ٦٨٢٨، ٦٨٣٦، ٦٨٤٣، ٦٨٦٠، ٧١٩٥، ٧٢٦٠)، ومسلم (١٦٩٨) عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ﷺ قالا: جاء أعرابي فقال: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله. فقام خصمه فقال: صدق اقض بيننا بكتاب الله. فقال الأعرابي: إن ابني كان عسيفًا علىٰ هٰذا فزنىٰ بامرأته فقالوا لي: على ابنك الرجم. ففديت ابني منه بمائة من الغنم ووليدة، ثم سألت

وأُنَيْسٌ أخو أبي ذر[١]، وعَبْدُ اللهِ بْنُ أُنَيْسٍ، وأُسَيْفِعُ جُهَيْنَةَ، المفلس[٢]، وأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وأَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ، و« الأُسَامَاتِ »: أبطن في بني أسد من قريش[٣]، وزَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، بضم الهمزة، وأخوه يحيىٰ ضعيف[٤]، وأُحَيْحَةُ، وابْنُ أُكَيْمَةَ، ونَاعِمُ بْنُ أُجَيْلٍ، بالجيم المفتوحة، وأُهْبَانُ بْنُ أَوْسٍ[٥]، من الصحابة، وبَهْزُ بْنُ أَسْد، وكذلك مُعَلَّىٰ أخوه.

و« أَسَدُ خُزَيْمَةَ »[٦]، و« أَسَدُ وَغَطَفَانُ » وهما الحليفان[٧]، وعُكَّاشَةُ من

أهل العلم فقالوا: إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام، فقال النبي ﷺ: « **لأقضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة والغنم فرد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وأما أنت يا أنيس لرجل فاغد على امرأة هٰذا فارجمها** » فغدا عليها أنيس فرجمها.

وأنيس هٰذا هو ابن الضحاك الأسلمي.

أنظر «أسد الغابة» ١/ ١٥٧ (٢٦٨).

(١) هو ابن جنادة الغفاري. «أسد الغابة» ١/ ١٥٧ (٢٦٧).

(٢) يشير إلىٰ ما رواه مالك ٢/ ٧٧٠ عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني عن أبيه: « **أن رجلًا من جهينة كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيغلي بها، ثم يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلىٰ عمر بن الخطاب فقال: أما بعد أيها الناس فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضي من دينه وأمانته بأن يقال: سبق الحاج ...**» الحديث.

(٣) البخاري (٤٦٦٥).

(٤) قال الإمام أحمد: متروك الحديث. وفي رواية: ليس هو ممن يكتب حديثه. وعن يحيىٰ بن معين: ليس بشيء. وعن ابن المديني: ضعيف لا يكتب حديثه. أنظر: «تهذيب الكمال» ٣١/ ٢٢٣ (٦٧٨٩).

(٥) ضبطه القاضي في «المشارق» ١/ ٦٢ بضم الهمزة وفتح ما بعدها، وفي البخاري (٤١٧٤): « أُهْبَانُ » بسكون الهاء.

(٦) البخاري (٥٧١٥).

(٧) البخاري (٣٥١٦، ٦٦٣٥)، مسلم (٢٥٢١، ٢٥٢٢).

بني أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ[١]، و« عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ »[٢]، (« وَأُمُّ يَعْقُوبَ ٱمْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ »[٣].

و« فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ)[٤] [بْنِ أَسَدٍ »[٥]][٦]، وتُوَيْتُ بْنُ حَبِيبٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ والد الحولاء[٧].

وفي الحديث: « خَيْرٌ مِنْ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ »[٨]، وقول سعد: « فَأَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ تُعَزِّرُنِي عَلَى الإِسْلَامِ »[٩]، وفيه: « التُّوَيْتَاتِ وَالأُسَامَاتِ أَبْطُنٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ »[١٠]، هٰذا كله بفتح السين، وما عداه بسكونها، أو[١١] بالزاي مكان السين.

منهم: « ابْنُ اللُّتْبِيَّةِ رَجُلٌ مِنَ الأَزْدِ »[١٢]، و« أَزْدُ شَنُوءَةَ »[١٣]، و« رَجُلٌ مِنَ الأَزْدِ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ ابْنُ بُحَيْنَةَ »[١٤]، و« الْمَرَاغَةُ حَيٌّ مِنَ الأَزْدِ »[١٥].

---

(١) مسلم (٢٨٧/ ١٠٤).
(٢) «الموطأ» ٢/ ٩٩٩.
(٣) البخاري (٤٨٨٦)، مسلم (٢١٢٥).
(٤) ما بين القوسين ساقط من (س).
(٥) البخاري (٢٢٨، ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٢٥) دون قوله: « بْنِ أَسَدٍ »، ومسلم (٣٣٣).
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية، والمثبت من «مشارق الأنوار» ١/ ١٧٢.
(٧) مسلم (٧٨٥).
(٨) البخاري (٣٥٢٣)، مسلم (٢٥٢١).
(٩) البخاري (٣٧٢٨، ٥٤١٢، ٦٤٥٣)، مسلم (٢٩٦٦).
(١٠) البخاري (٤٦٦٥).
(١١) في (س، أ): (و).
(١٢) البخاري (٢٥٩٧)، مسلم (١٨٣٢).
(١٣) «الموطأ» ٢/ ٩٦٩، ورواية محمد بن الحسن ٣/ ٣٦١، البخاري (٨٢٩، ٢٣٢٣)، مسلم (٢٩٥٣).
(١٤) البخاري (٦٦٣).
(١٥) مسلم (٦١٢) وفيه: « الْمَرَاغُ » بلا هاء.

ذكر مسلم أن ٱسم النجاشي: «أَصْحَمَةُ»[١] ومعناه: عطية، وهو قول ابن إسحاق[٢]، وقال ابن أبي شيبة: ٱسمه: «صَحْمَةُ» قال: وكذلك ذكره يزيد بن هارون[٣]، وإنما هو: «صَمْحَةُ» بتقديم الميم، والمعروف الأول.

وقع في مسلم: «مَحْمِيَةَ بْنُ جَزْءٍ[٤] رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ»[٥]، كذا لهم، وهو وهم، وصوابه: «مِنْ بَنِي زُبَيْدٍ».

وفي البخاري في باب هدايا العمال: «ابْنُ اللُّتَبِيَّةِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ»[٦]، وهو خطأ، إنما هو: «مِنَ الأَسْدِ»[٧] أو: «الأَزْدِ»[٨] وكذلك جاء في غير هٰذا الباب من الكتاب، ومن كتاب مسلم.

في حديث ابن عباس: «فَآثَرَ التُّوَيْتَاتِ وَالْحُمَيْدَاتِ وَالْأُسَامَاتِ، أَبْطُنًا

---

(١) مسلم (٩٥٢) من حديث جابر، وهٰذا قصور في العزو؛ فهو عند البخاري أيضًا (١٣٣٤، ٣٨٧٧، ٣٨٧٨، ٣٨٧٩) من حديث جابر أيضًا.

(٢) «سيرة ابن إسحاق» ص٢٠١ وفيها: (مصحمة).

(٣) روىٰ ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/ ٤٩٣ (١١٤١٨)، ٣/ ٤٥ (١١٩٥٤)، ٧/ ٢٧٨ (٣٦٠٦٥) عن يزيد بن هارون عن سليم حيان عن سعيد بن ميناء عن جابر أن النبي ﷺ صلَّىٰ علىٰ أصحمة ... الحديث وقد مَرَّ تخريجه من «الصحيحين» كذا بهمزة في أوله.

(٤) في (س): (جرير).

(٥) مسلم (١٠٧٢/ ١٦٧).

(٦) البخاري (٧١٧٤) وفي هٰذا الموضع: «الأُتَبِيَّةِ» بالهمزة.
قال الحافظ في «الفتح» ١٣/ ١٦٥: في رواية أبي ذر بفتح الهمزة والمثناة وكسر الموحدة، وفي الهامش باللام بدل الهمزة كذلك ووقع كالأول لسائرهم.

(٧) البخاري (١٥٠٠)، مسلم (١٨٣٢/ ٢٦).

(٨) البخاري (٦٦٣، ٢٥٩٧)، مسلم (١٨٣٢/ ٢٧).

مِنْ بَنِي أَسَدٍ وَبَنِي تُوَيْتٍ »، ثم قال: « وَبَنِي أَسَدٍ »[١]، وهو وهم، إنما صوابه: « وَبَنِي حُمَيْدٍ »؛ لأنه قد ذكر: « بَنِي أَسَدٍ » أولًا، ثم: « بَنِي تُوَيْتٍ »، فلم يبق من الأبطن إلا: « الْحُمَيْدَاتِ »، وهم: بنو حميد.

وفي باب نسبة اليمن إلىٰ بني إسماعيل قوله: « مِنْهُمْ أَسْلَمُ بْنُ أَفْصَىٰ بْنِ حَارِثَةَ »[٢] كذا لأبي ذر والنَّسفي، وعند الجُرْجَانِي: « أَسْلَمُ بْنُ أَقْصَىٰ » وهو تصحيف ووهم، وسقط للمروزي: « أَسْلَمُ » /٦١/ والصواب إثباته، والحديث بعده يدل عليه.

وفي كتاب الحج: « وَأَوَّلُ دَمٍ أَضَعُهُ دَمُ آدَمَ بْنِ رَبِيعَةَ » كذا جاء في رواية حماد بن سلمة في كتاب مسلم[٣]، قال الدارقطني: هو تصحيف، وصححه الزبير بن بكار[٤]، وقال غيره: ٱسم ابن ربيعة هٰذا: إياس، (وقيل: بل ٱسمه حارثة)[٥]، وقيل: بل ٱسمه تمام[٦]. وكان مسترضِعًا في هذيل، وكان يحبو

---

(١) البخاري (٤٦٦٥) وفيه: « بَنِي أَسَدٍ بَنِي تُوَيْتٍ » بدون الواو العاطفة.

(٢) ترجم به لحديث رقم (٣٥٠٧).

(٣) كذا قال المصنف، عن القاضي عياض في «المشارق» ١/ ١٧٤، وفتشت «صحيح مسلم» فلم أجد هٰذِه الرواية، ولم أجد لحماد بن سلمة رواية في هٰذا الحديث ٱبتداءً، وانظر «صحيح مسلم» (١٢١٨)، فلعله في نسخ المغاربة لـ «صحيح مسلم»، والله أعلم.

(٤) الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله ابن أبي بكر، القرشي الأسدي الزبيري، المدني، قاضي مكة،
قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا عالمًا بالنسب عارفًا بأخبار المتقدمين ومآثر الماضين.
مات في ذي القعدة سنة ست وخمسين ومائتين.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٨/ ٤٦٧، «تهذيب الكمال» ٩/ ٢٩٣.

(٥) ساقطة من (س).

(٦) ٱنظر: «إكمال المعلم» ٤/ ٢٧٦.

بين البيوت فأصابه حجر فرضخ رأسه، وذلك في حرب كانت بينهم وبين بني ليث.

وفي الحديث الآخر عند مسلم: «دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ»[1] لم يسمه، وكذا للكافة، وعند بعضهم: «دَمُ رَبِيعَةَ» بإسقاط: «ابْنِ»، وهو خطأ؛ إنما هو: «ابْنِ رَبِيعَةَ».

* * *

(١) مسلم (١٢١٨).

فصل منه

في فضل البقرة في حديث محمد بن كثير: «**عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ**»[١] كذا لكافتهم، وعند عُبْدُوس: «**عَنْ ابن مَسْعُودٍ**»، وفي الحديث بعده: «**عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ**»[٢] كذا عند الجُرْجَانِي والنَّسفي وأبي ذر، وعند المَرْوزِي: «**عَنْ ابن مَسْعُودٍ**» قال الأصيلي: وأبو مسعود، خطأ، وصوابه ما للمروزي: «**عَنْ ابن مَسْعُودٍ**».

وفي النكاح: «**إِذَا رَأىٰ مُنْكَرًا فِي الدَّعْوَةِ، وَرَأى ابن مَسْعُودٍ صُورَةً فَرَجَعَ**»[٣] كذا للأصيلي والقابسي وعُبْدُوس، وعند الباقين: «**أَبُو مَسْعُودٍ**»[٤].

وفي اللعان: «**عَنْ قَيْسٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ**»[٥] كذا للأصيلي وابن السكن والنَّسفي وأبي ذر، وعند القابسي: «**عَنْ ابن مَسْعُودٍ**»[٦] قال القابسي: الصحيح: «**عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ**» وكذا هو في الصلاة[٧].

وفي أذان بلال: «**عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنِ ابن مَسْعُودٍ**»[٨] كذا لكافتهم، وفي كتاب الخُشَنِيِّ: «**عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ**» وهو وهم.

---

(١) البخاري (٥٠٠٨).

(٢) البخاري (٥٠٠٩).

(٣) البخاري قبل حديث (٥١٨١).

(٤) في اليونينية ٧/ ٢٥ أنها لأبي ذر عن الحموي والمستملي.

(٥) البخاري (٥٣٠٣).

(٦) في اليونينية ٧/ ٥٣ أنها لأبي ذر الهروي.

(٧) البخاري (١٠٥٧).

(٨) البخاري (٧٢٤٧)، مسلم (١٠٩٣).

وفي إنظار المعسر: «**شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ**»[١] كذا لهم، وعند العُذْرِيِّ: «**عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ**» وهو وهم، وإنما هو: أبو مسعود البدري، جاء مبينًا في الحديث الآخر[٢]، وفيه ٱختلاف ووهم، قد ذكرناه في حرف الجيم والواو.

وفي باب النداء للصلاة من «الموطأ»: «**عَنْ أَبِيهِ وَإِسْحَاقَ أَبِي عَبْدِ اللهِ**» كذا ليحيىٰ[٣] وجماعة، ولابن القاسم وابن بكير: «**وَإِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ**»[٤] والأول الصواب، قال أبو عمر: هو أبو عبد الله وهو ابن عبد الله[٥].

وفي باب تعرق العضد: «**وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ**» كذا للمروزي[٦]، وهو وهم، وفي أصل الأصيلي: «**وَقَالَ ابن جَعْفَرٍ**» وكذا لِلْمُسْتَمْلي وكافتهم[٧]، وعند ابن السكن وبقية شيوخ أبي ذر: «**مُحَمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ**»[٨] مبينًا وهو الصواب، وكذلك في أول الباب: «**ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ**» وهو ابن أبي كثير، وليس يكنىٰ بأبي جعفر.

---

(١) مسلم (١٥٦١).

(٢) مسلم (١٥٦٠/ ٢٩) وفيه: «أبو مسعود الأنصاري».

(٣) «الموطأ» ١/ ٦٨، لكن فيه: «**عَنْ أَبِيهِ وَإِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ**» كالرواية الآتية!

(٤) وكذا هو لأبي مصعب الزهري ١/ ٧٣ (١٨٣)، والقعنبي (٩٨).

(٥) هو إسحاق مولىٰ زائدة، يقال: إسحاق بن عبد الله المدني والد عمرو بن إسحاق، كنيته أبو عبد الله، ويقال: أبو عمرو. «تهذيب الكمال» ٢/ ٥٠٠ (٣٩٦).
وقول المصنف: (قال أبو عمر: ...) ليس هو في «المشارق» ١/ ٦٤، وفي «التمهيد» لأبي عمر ٢٠/ ٢٢٩ قال بعدما ذكر الحديث وفيه: (إسحاق أبي عبد الله): هذا الحديث لم يختلف علىٰ مالك فيما علمت في إسناده ولا متنه.

(٦) وكذا هي أيضًا لأبي ذر عن الكشميهني. اليونينية ٧/ ٧٤.

(٧) البخاري (٥٤٠٧).

(٨) في اليونينية ٧/ ٧٤ أنها لأبي ذر عن الحموي والمستملي.

وفي فضل صلاة الفجر: «**وَقَالَ أَبُو رَجَاءٍ: أَنَا هَمَّامٌ**» كذا للقابسي، ولغيره: «**ثَنَا ابْنُ رَجَاءٍ**»[١].

وفي أول الزكاة: «**وُهَيْبٌ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدِ (بْنِ حَيَّانَ)**[٢] عَنْ أَبِي زُرْعَةَ» كذا لكافة الرواة[٣]، وعند أبي أحمد: «**عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدِ أَبِي حَيَّانَ**»[٤] أو: «**عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدِ عَنْ أَبِي حَيَّانَ**» كذا لأبي أحمد، قال بعضهم: والصواب: «**يَحْيَىٰ عَنْ أَبِي حَيَّانَ**»[٥]، كما ذكر البخاري بعد هٰذا عن مسدد، وكذا وقع لأبي زيد، وهو: يحيىٰ بن سعيد بن حيان أبو حيان.

وفي باب من مات وهو يعلم أنه لا إلٰه إلَّا الله: «**حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ عن الوَلِيدِ أَبِي بِشْرٍ**»[٦] كذا لكافتهم، وفي نسخة: «**الْوَلِيدِ بن بِشْرٍ**» وهو وهم، والأول الصواب، قال البخاري: الوليد بن مسلم، أبو بشر[٧].

---

(١) البخاري (٥٧٤).

(٢) في (س، أ): (عن حبان)، وفي (د، ظ): (عن حيان)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٦٤، و«الصحيح».

(٣) البخاري (١٣٩٧).

(٤) في (س): «**عن يحيىٰ بن سعيد عن أبي حيان**»، والمثبت من (د)، وفي «فتح الباري» ٣/ ٢٦٥ نقلًا عن الجياني: «**عن يحيىٰ بن سعيد بن أبي حيان**»، وفي «تقييد المهمل» للجياني ٢/ ٦٠٤: «**عن يحيىٰ بن سعيد بن حيان**» والله أعلم.

(٥) كذا في النسخ الخطية، وفي «تقييد المهمل» للجياني ٢/ ٦٠٤: «**عن أبي حيان التيمي**» وهو موافق لما نقله عنه الحافظ في «الفتح» ٣/ ٢٦٥ .

(٦) مسلم (٢٦).

(٧) «التاريخ الكبير» ٨/ ١٥٢ (٢٥٣٠).

وفي الجنائز من «الموطأ»: «عَنْ أَبِي النَّضْرِ السَّلَمِيِّ[١]» كذا للقعنبي[٢]، وليحيىٰ وسائر الرواة: «عَنْ ابن النَّضْرِ»[٣] وقد حكي عن يحيىٰ[٤] مثل ما للقعنبي.

وكذلك ٱختلف على ابن القاسم فيه، واختلف في نسبه فقيل: «السَّلَمِيِّ» وعليه الأكثر بفتح السين، وقيل: «السُّلَمِيِّ» بضمها، وهو رجل مجهول بكل حال، ويقال: هو محمد /٦٢/ بن النضر. ولا يصح.

وفي البخاري في باب من يدخل قبر المرأة: «قَالَ ابن المُبَارَكِ: قَالَ فُلَيْحٌ»[٥] كذا لكافتهم، وعند القابسي، وهو في رواية عن النَّسفي: «قَالَ أَبُو المُبَارَكِ» قال القابسي: وهو محمد بن سنان. ثم أصلحه في كتاب القابسي: «ابْنُ المُبَارَكِ» كما للكافة، وهو الصحيح.

وفي باب: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]: «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ أَبِي شِهَابٍ» كذا وجدته في كتابي من «صحيح البخاري» كنية، مصلحًا، وهو وهم، والله أعلم ممن كان ذلك، والمعروف في سائر الأصول: «عَنِ ابن شِهَابٍ»[٦]، وحديث أبي شهاب في الباب قبله بغير خلاف[٧]،

---

(١) في النسخ الخطية: «الأسلمي» والمثبت الصواب.

(٢) وكذا لأبي مصعب الزهري ١/ ٣٨٧ (٩٨١) وعلق المحقق قائلًا: (جاء علىٰ حاشية (س): ابن النضر).

(٣) في النسخ الخطية: (عَنْ مُحَمَدُ بْنِ النَّضْرِ) والمثبت من «المشارق» ١/ ١٧٥ وهو الصواب؛ كما سيفهم من سياق الكلام.

(٤) «الموطأ» ١/ ٢٣٥.

(٥) البخاري (١٣٤٢).

(٦) البخاري (٧٤٣٧).

(٧) البخاري (٧٤٣٥).

واسم أبي شهاب: عبدُ ربه بن نافع الحناط، وهٰذا هو أبو شهاب الصغير[١]، وأبو شهاب الكبير هو موسىٰ بن نافع[٢]، وكلاهما يعرف بالحناط، وفي رواية ابن السكن: «**عَنِ الزُّهْرِيِّ**» مبينًا.

وفي باب من حلف بملةٍ سوىٰ[٣] الإسلام، من كتاب مسلم[٤]: «**حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ ثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامِ بْنِ أَبِي سَلَّامٍ**»[٥] كذا لهم، وعند العُذْرِيِّ في رواية عنه: «**مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ أَبُو أَبِي سَلَّامٍ**» والصواب هو الأول، أو: أبو سلام، وهي كنية معاوية.

وفي حديث فاطمة بنت قيس: «**فَشَرَّفَنِي اللهُ بِأَبِي زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللهُ بِأَبِي زَيْدٍ**» كذا للسمرقندي، وللكافة: «**بِابْنِ زَيْدٍ**» في الموضعين[٦]، وكلاهما صحيح، هو أسامة بن زيد، يكنىٰ أبا زيد.

في البخاري: «**عَنْ بَيَانٍ أَبِي بِشْرٍ**»[٧]، وعند الجُرْجَانِي: «**عَنْ بَيَانِ بْنِ بِشْرٍ**»[٨] وهما سواء، وهو أبو بشر بيان بن بشر.

---

(١) أنظر «تهذيب الكمال» ١٦/ ٤٨٥ (٣٧٤٤).

(٢) أنظر «تهذيب الكمال» ٢٩/ ١٥٨ (٦٣٠٨).

(٣) في (س، د): (غير).

(٤) قلت: هٰذا الباب بهٰذا الاسم إنما هو في «صحيح البخاري»، والموضع الذي عناه المصنف من كتاب مسلم تحت باب: غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار، وأنه لا يدخل الجنة إلَّا نفس مسلمة.

(٥) مسلم (١١٠).

(٦) مسلم (١٤٨٠).

(٧) البخاري (٣٨٣٤).

(٨) قلت: قد ورد هكذا في موضعين آخرين (٣٦٦٠، ٧٤٣٦).

ومثله: «عَنْ حُمَيْدِ بْنِ الأَسْوَدِ»[١] كذا للكافة، وعند الأصيلي: «عن حُمَيْدٍ أَبِي الأَسْوَدِ» وكلاهما صحيح، هو أبو الأسود حميد بن الأسود، كذا قاله البخاري[٢].

وفي باب تراحم المسلمين: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ»[٣] وعند ابن ماهان: «ابْنِ كُرَيْبٍ» وهما صحيحان؛ هو ابن كريب أبو كريب، جده كريب، أبو العلاء.

ومثله: «مُحَاضِرٌ أَبُو المُوَرِّعِ»[٤] فـ «أَبُو» للكافة، و«ابْنُ» للعذري خاصة، وكلاهما صحيح.

وفي باب: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]: «حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي العَبَّاسِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو» في صيام الدهر، كذا للكافة[٥]، وعند ابن السكن: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ» (بدلًا من: «ابْنِ عَمْرٍو»)[٦] والصحيح: «عَنْ أَبِي العَبَّاسِ» وهو الشاعر، واسمه: السائب ابن فروخ المكي[٧]، كما جاء في كتاب الصيام من غير خلاف[٨].

---

(١) البخاري (٣٠٨٢، ٤٥٣٦، ٦٠١٦).

(٢) «التاريخ الكبير» ٢/ ٣٥٧ (٢٧٣٦). (٣) مسلم (٢٥٨٥).

(٤) مسلم (٧٥٨/ ١٧١)، والنص في النسخ: «مُحَاضِرُ بْنُ المورع أبو المورع» وفيه اضطراب مع ما بعده، والمثبت الموافق لما في «المشارق» و«الصحيح».

(٥) البخاري (٣٤١٩).

(٦) ما بين القوسين كذا هو بالنسخ الخطية! وهو كلام مقحم لا محل له من الكلام بل هو غير صحيح، والله أعلم.

(٧) «تهذيب الكمال» ١٠/ ١٩٠ (٢١٧١).

(٨) البخاري (١٩٧٧): «أَنَّ أَبَا العَبَّاسِ الشَّاعِرَ»، (١٩٧٩): «سَمِعْتُ أَبَا العَبَّاسِ المَكِّيَّ -وَكَانَ شَاعِرًا».

وفي «الموطأ» في كتاب الحج: «عَنْ مُجَاهِدٍ أَبِي الحَجَّاجِ» كذا أصلحه ابن وضَّاح، وعند يحيىٰ: «عَنْ مُجَاهِدِ بنِ الحَجَّاجِ»[١] وهو وهم، ولم ينسبه مطرف ولا ابن بكير ولا القَعْنَبِي[٢]، وهو مجاهد بن جبر أبو الحجاج.

وفي علامات النبوة: «فَنَزَلَ عَلَىٰ أُمَيَّةَ بْنِ خَلَفٍ أَبِي صَفْوَانَ»[٣]، وللمروزي: «ابْنِ صَفْوَانَ» وكذا في كتاب القابسي وعُبْدُوس، والأول هو الصواب، وما عداه وهم، وابنه صفوان بن أمية أسلم عام الفتح، وقتل أميةُ يوم أحد[٤].

وفي الرقائق في باب: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [فاطر: ٥]: «أَخْبَرَنِي مُعَاذٌ أَنَّ أَبَانَ أَخْبَرَهُ» كذا لِلْجُرْجانِي، وهو وهم، والصواب ما لأبي زيد المَرْوزِي وأبي ذر والنَّسفي: «أَنَّ ابْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ»[٥] وقد بين ذلك في رواية ابن السكن: «أَنَّ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ»[٦] وهو مولىٰ عثمان بن عفان وكاتبه.

وفي «الموطأ»: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ مِنْ آلِ بَنِي الأَزْرَقِ» كذا ليحيىٰ[٧]،

---

(١) «الموطأ» ١/ ٤١٧، وفي المطبوع منه: «عَنْ مُجَاهِدٍ أَبِي الحَجَّاجِ»!

(٢) قلت: ولا أبو مصعب الزهري ١/ ٤٨٩ (١٢٥٩).

(٣) البخاري (٣٦٣٢).

(٤) ورد بهامش (س) ما نصه: قلت: هٰذا وهم؛ الصواب: (يوم بدر) بلا شك فيه، قتله الله تعالىٰ.
قلت [المحقق]: ينظر الحديث في «صحيح البخاري» (٣٦٣٢، ٣٩٥٠).

(٥) البخاري (٦٤٣٣).

(٦) وأشار في هامش اليونينية ٨/ ٩٢ أنها لأبي ذر الهروي.

(٧) «الموطأ» ١/ ٢٢.

وعند القَعْنَبِي: «مِنْ آلِ الأَزْرَقِ»[١]، وعند ابن القاسم: «مِنْ آلِ ابْنِ الأَزْرَقِ» وكذا لابن بُكَيْر وأبي مصعب[٢]، وكذا أصلحه ابن وضَّاح، والكل /٦٣/ صحيح.

وفيه: «أَنَّ أَبَا نَهْشَلِ بْنَ الأَسْوَدِ» كذا ليحيىٰ[٣]، وأصلحه ابن وضاح: «أَنَّ أَبَا نَهْشَلِ الأَسْوَدَ»[٤] جعله كنية للأسود، وكذا لسائر الرواة إلَّا يحيىٰ، فإنه وهم فيه.

وفيه: «أَنَّ أَبَا البَدَّاحِ عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ» وأصلحه ابن وضَّاح فقال: «أَنَّ أَبَا البَدَّاحِ بْنَ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ» وهو الصواب، واسم أبي البداح عبد الله بن عاصم بن عدي بن العجلان، وعاصم أبوه هو صاحب قصة اللعان[٥]، يكنىٰ أبا عمرو، وأبو البداح لقب له.

وفي تفسير: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]: «عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الأَسْوَدِ» كذا للكافة[٦]، وعند القابسي: «عُثْمَانَ الأَسْوَدِ».

و«شُرَيْحِ بْنِ أَوْفَى العَبْسِيِّ» كذا للأصيلي، وعند القابسي: «ابْنِ أَبِي أَوْفَىٰ»[٧] ويقالان معًا، وأما عبد الله فهو ابن أبي أوفىٰ بلا خلاف، وزرارة بن أوفىٰ بلا خلاف أيضًا.

---

(١) «الموطأ» برواية القعنبي ص٩٨ (٣١) لكن فيه: «مِنْ آلِ ابن الأَزْرَقِ».

(٢) «الموطأ» ١/ ٢٤ (٥٣) وفيه: «مَوْلَى ابن الأَزْرَقِ»، وفي «الموطأ» برواية محمد بن الحسن ١/ ٩٩: «سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ بن الأَزْرَقِ».

(٣) «الموطأ» ٢/ ٥٤٠.

(٤) وكذا هو لأبي مصعب الزهري ١/ ٥٨٨ (١٥٢٣).

(٥) «الموطأ» ٢/ ٥٦٦، البخاري (٤٧٤٥، ٥٢٥٩، ٥٣٠٨، ٥٣١٠، ٥٣١٦، ٦٨٥٦، ٧٣٠٤)، مسلم (١٤٩٢، ١٤٩٧).

(٦) البخاري (٤٩٣٩).

(٧) البخاري قبل حديث (٤٨١٥).

وفي باب الرجل يكون له شرب أو ممر: «**عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَىٰ أَبِي أَحْمَدَ**»[١] كذا لهم، وصوابه: «**مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ**»[٢]، كما جاء في «الموطأ»[٣] وغيره[٤]، واسم أبي سفيان: قزمان، وابن أبي أحمد: عبد الله، وأبو أحمد: عبد بن جحش.

وفي باب من غرس غرسًا[٥]: «**حَدَّثَنَا رَوْحٌ ثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ**»[٦] كذا للكافة، وعند الطَّبَرِي: «**ثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ**» وهو خطأ، هو زكرياء بن إسحاق المكي. قال الدمشقي: المشهور في هٰذا السند: عن زكرياء عن أبي الزبير، لا عن عمرو.

وفي المغازي في حديث بني النضير: «**وَجَعَلَهُ إِسْحَاقُ بَعْدَ بِئْرِ مَعُونَةَ**» كذا للقابسي وعُبْدُوس، والصواب: «**وَجَعَلَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ**»[٧] يعني: محمد ابن إسحاق صاحب المغازي.

وفي «الموطأ»: «**عَنْ الفُضَيْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ**»، كذا لابن وضَّاح، وهو الصواب، وليحيىٰ: «**عَنْ الفُضَيْلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ**»[٨].

---

(١) البخاري (٢٣٨٢).

(٢) كذا قد جاء لأبي ذر الهروي والأصيلي وأبي الوقت، اليونينية ٣/ ١١٥، وجاء أيضًا في حديث سابق لهٰذا الحديث برقم (٢١٨٦).

(٣) «الموطأ» ١/ ٩٤، ٢/ ٦٢٠، ٦٢٥.

(٤) مسلم (٥٧٣/ ٩٩، ١٥٤٦/ ١٠٥).

(٥) في (د، أ، ظ): (نخلًا).

(٦) مسلم (١٥٥٢/ ١٠) باب: فضل الغرس والزرع.

(٧) البخاري قبل حديث (٤٠٢٨).

(٨) «الموطأ» ٢/ ٥٧٨، وفي مطبوعه: «**عَنْ الفُضَيْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ**» على الصواب.

وفي الشهادات منه: «عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ الأَنْصَارِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ» كذا للقعنبي ومعن وابن عفير وابن بُكَيْر وابن القاسم علىٰ خلاف عنه، وعند يحيىٰ وابن وهب: «عَنْ أَبِي عَمْرَةَ الأَنْصَارِيِّ»[1]، وكذا في رواية الدباغ عن ابن القاسم، ولابن وهب في رواية أخرىٰ: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ».

وفي باب النهي عن الحنتم والنقير: «قَالَ شُعْبَةُ: عَنْ يَحْيَىٰ أَبِي عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ» كذا للكافة من رواة مسلم[2]، وعند ابن الحَذَّاء: «عَنْ يَحْيَىٰ بنِ أَبِي عُمَرَ» وهو وهم، وهو أبو عمر يحيىٰ بن محمد البهراني المذكور في السند الذي قبله: «شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى البَهْرَانِيِّ»[3].

وفي باب اسم الفرس والحمار: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ثَنَا فُضَيْلٌ»[4] كذا لهم، وهو الصحيح، وعند المروزي: «ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ» وهو وهم، وإنما هو محمد بن أبي بكر بن علي بن مقدم.

وفي باب الترغيب في السجود: «حَدَّثَنَا مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ» كذا عند شيوخنا، وعند بعض الرواة: «مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ»[5]، وقد ذكره البخاري في «التاريخ» بالوجهين جميعًا[6]، والأكثر: «ابْنُ أَبِي» كذا يقوله قتادة، وأهل الشام يقولون: «ابْنُ طَلْحَةَ» وهم أثبت فيه.

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٧٢٠.

(٢) مسلم (٢٠٠٤/ ٨٢) وفيه: «عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَىٰ أَبِي عُمَرَ».

(٣) مسلم (٢٠٠٤/ ٨٠).

(٤) البخاري (٢٨٥٤).

(٥) مسلم (٤٨٨).

(٦) «التاريخ الكبير» ٨/ ٣٨.

وفي باب الثريد: «**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنِ ابْنِ أَبِي طُوَالَةَ**» كذا لأبي ذر، وعند النَّسفي والأصيلي والقابسي: «**عَنْ أَبِي طُوَالَةَ**»[١] قالا: وهو الصواب، وقاله أبو ذر.

وفي باب: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ**﴾ [المائدة: ٩٦]: «**وَقَالَ أَبُو شُرَيْحٍ: كُلُّ شَيْءٍ فِي البَحْرِ**» كذا في أصل الأصيلي، وفي سائر النسخ: «**وَقَالَ شُرَيْحٌ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ**»[٢] قال الفربري: كذا في أصل البخاري. قال الجيَّانِي: وهو الصواب[٣]. وقد ذكره البخاري في «التاريخ» وذكر له هٰذا الحديث[٤]، وأبو شريح رجل آخر هو الخزاعي /٦٤/ جد مالك بن عمرو.

وفي باب الأمر بلزوم الجماعة من كتاب الفتن: «**حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ** -يَعْنِي: ابْنَ سَلَّامٍ- **ثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَّامٍ عَنْ أَبِيهِ سَلَّامٍ**» كذا لابن ماهان، والذي عند الكافة وفي سائر الأصول: «**ثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَّامٍ عَنْ أَبِي سَلَّامٍ**»[٥] وهو الصحيح، وإنما يروي زيد بن سلام عن جده لا عن أبيه، ومعاوية هو الراوي عنه، قال البخاري: زيد بن سلام بن أبي سلام أخو معاوية دمشقي عن أبي سلام[٦]، وأبو سلام ٱسمه: ممطور الحبشي الأسود يروي عنه ابنا ابنه معًا[٧].

---

(١) البخاري (٥٤١٩).

(٢) البخاري (٥٤٩٣).

(٣) «تقييد المهمل» ٢/ ٢٩٤.

(٤) «التاريخ الكبير» ٤/ ٢٢٨.

(٥) مسلم (١٨٤٧/ ٥٢).

(٦) «التاريخ الكبير» ٣/ ٣٩٥ (١٣١٨).

(٧) هما زيد ومعاوية ابنا سلام بن أبي سلام، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٤٨٤ (٦١٧٢).

وفيَ باب الأكل في الإناء المفضض: «حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ» كذا لكافتهم[١]، وضرب في كتاب الأصيلي علىٰ: «أَبِي» وكلاهما صحيح، يقال: سيف بن سليمان وابن أبي سليمان.

وفي باب الغلول من «الموطأ»: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ» كذا للقعنبي وابن القاسم في رواية ومعن وأكثر الرواة، وقال ابن وهب ومصعب: «عَنْ أَبِي عَمْرَةَ»[٢]، وكذا لابن القاسم أيضًا في رواية، وليحيىٰ بن يحيىٰ: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ بْنِ حَبَّانَ أَنَّ زَيْدَ ابْنَ خَالِدٍ الجُهَنِيَّ»[٣] وسقط عنده ذكر: «أَبِي عَمْرَةَ»، أو: «ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ»، وهو وهم منه.

وفي باب من خرج من الطاعة في حديث ابن عمر: «أَنَّهُ أَتَى ابْنَ أَبِي مُطِيعٍ» كذا لابن الحَذَّاء وهو وهم، وصوابه: «ابْنَ مُطِيعٍ»[٤] -واسمه عبد الله بن مطيع- كما لسائرهم، ومطيع هٰذا ممن غير النبي ﷺ اسمه، وكان اسمه العاصي[٥].

وفي باب إكرام الضيف[٦]: «عَنْ هِشَامٍ[٧] الدَّسْتَوَائِيِّ كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَىٰ ابْنُ

---

(١) البخاري (٥٤٢٦).

(٢) «الموطأ» ١/ ٣٦٠ (٩٢٤).

(٣) «الموطأ» ٢/ ٤٥٨.

(٤) مسلم (١٨٥١).

(٥) رواه مسلم (١٧٨٢): عن عبد الله بن مطيع، عن أبيه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول، يوم فتح مكة: «لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا ...» الحديث، وفي آخره: ولم يكن أسلم أحد من عصاة قريش، غير مطيع كان اسمه العاصي، فسماه رسول الله ﷺ مطيعًا.

(٦) ساقطة من (س).

(٧) تحرفت في (س) إلىٰ: (همام).

أَبِي كَثِيرٍ »[١] كذا لهم وهو الصواب، وعند أبي علي عن العُذْرِيِّ: « يَحْيَىٰ ابْنُ كَثِيرٍ » وهو وهم، وإنما هو: « ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ ».

وفي باب ما يؤكل من الأضاحي: « فَخَرَجْتُ حَتَّىٰ آتِيَ أَخِي أَبَا قَتَادَةَ »[٢] كذا لجميعهم، والصواب: « أَخِي قَتَادَةَ » وهو قتادة بن النعمان أخوه لأمه، وكذا جاء في المغازي[٣].

وفي التصيد[٤] على الجبال: « عَنْ نَافِعٍ مَوْلَىٰ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ »[٥] كذا لأبي ذر وأبي زيد وأبي أحمد جميعًا، وضرب الأصيلي في كتابه علىٰ « أَبِي »، وكان عبد الغني بن سعيد يقول: من قال: صالح. فقد أخطأ إنما هو أبو صالح، وذكر أبو علي الجيَّانِي أن البخاري خرج عن[٦] أبي صالح حديث صيد الحمار، وأبو صالح اسمه نبهان[٧]. وابنه: صالح بن أبي صالح، والأظهر عندي أنه أبو صالح كما لأبي ذر والْمَرْوزِي والْجُرْجَانِي، والله أعلم، وعند النَّسفي: « وَصَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ » وسنذكره بأشبع من هٰذا في حرف الصاد إن شاء الله تعالى.

وفي المتعة[٨]: « عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ » كذا حدثونا به عن العُذْرِيّ، وأما غيره فيقول: « الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ »[٩] وهو الصواب.

---

(١) مسلم (١٤٧٣/١٨).

(٢) البخاري (٥٥٦٨) من حديث أبي سعيد.

(٣) البخاري (٣٩٩٧).

(٤) في (س): (الصيد).

(٥) البخاري (٥٤٩٢).

(٦) في (س): (علىٰ).

(٧) «تقييد المهمل» ١/ ١٤٢.

(٨) تحرفت في النسخ الخطية إلىٰ: (البيعة)! والمثبت الصواب كما سيأتي.

(٩) مسلم (١٤٠٦/٢٨) باب: نكاح المتعة....

وفي باب فضائل ابن عباس: «ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ» كذا لِلْعُذْرِيّ، ولغيره: «النَّضْرِ» وكلاهما صواب هو أبو [بكر بن][1] النضر بن أبي النضر، هاشم ابن القاسم.

وفي باب الأنتباذ في الأوعية: «عَنْ يَحْيَىٰ أَبِي عُمَرَ»[2] وقد تقدم الآن.

وفي باب غزوة الفتح: «عَنْ مُجَاشِعٍ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَخِي بَعْدَ الفَتْحِ» وفيه: «فَلَقِيتُ مَعْبَدًا» كذا في رواية عمرو بن خالد عند كافتهم، وعند الأصيلي وأبي الهيثم: «فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ»[3]، ثم ذكر حديث محمد بن أبي بكر فقال فيه: «عَنْ مُجَاشِعٍ: ٱنْطَلَقْتُ بِأَبِي مَعْبَدٍ»[4]: كذا للكافة هنا، وعند النَّسفي: «بِأَخِي مَعْبَدٍ» وفي آخره لجميعهم: «فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ»، وقال مسلم: «جِئْتُ بِأَخِي أَبِي مَعْبَدٍ»[5] فبيَّن الأمر، ثم قال: «فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ»[5]، وقد ذكر البخاري قول من قال فيه: «فَانْطَلَقَ بِأَخِيهِ مُجَالِدٍ»[6] وجعل البَاجِي مجالدًا هو أبو معبد[7]، ولم يكنه البخاري ولا غيره بأبي معبد، والصحيح أن معبدًا أو أبا معبد غير مجالد بدليل بقية الحديث /٦٥/ وقوله: «ٱنْطَلَقْتُ بِأَخِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» ولم يسمه، ثم قال في آخره: «فَلَقِيتُ مَعْبَدًا» أو: «أَبَا مَعْبَدٍ» علىٰ ما ذكرناه من ٱختلاف الرواية، وكان

---

(١) ساقطة من النسخ، والمثبت من «المشارق» ١/ ١٧٨.

(٢) مسلم (٢٠٠٤).

(٣) البخاري (٤٣٠٥، ٤٣٠٦)، وانظر: اليونينية ٥/ ١٥٢.

(٤) البخاري (٤٣٠٧، ٤٣٠٨).

(٥) مسلم (١٨٦٣/ ٨٤).

(٦) البخاري (٤٣٠٧، ٤٣٠٨)، وفيه: «جَاءَ» بدل: «فَانْطَلَقَ».

(٧) «التعديل والتجريح» ٢/ ٧٤٤ (٦٧٨).

أكبرهما فقال: «**صَدَقَ أَخِي مُجَاشِعٌ**»[١]، ثم ذكر في الرواية الأخرىٰ: «**جَاءَ بِأَخِيهِ مُجَالِدٍ**»[٢]، فيكون قوله في الحديث: «**فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ**» وهمًا، والصواب: «**مَعْبَد**» ٱسم لا كنية، وكذا ذكر البخاري في باب معبد: أخي مجالد بن مسعود[٣]. وكذا ذكره أبو عمر في باب معبد ثم قال: وفيه نظر[٤]. ولم يذكر أبا معبد في الكنىٰ، ولا في باب مجاشع، ولا في باب مجالد، والذي في كتاب مسلم يبين ذلك أيضًا.

وفي باب من سنَّ سنة: «**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ [أَبِي][٥] إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هِلَالٍ**» كذا لرواة مسلم[٦]، وعند البَاجِي: «**ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ**»، ومحمد بن أبي إسماعيل ٱنفرد به مسلم، وأما الٱختلاف في أن عمر أو ابن عمر، سيأتي في حرف العين إن شاء الله تعالىٰ.

وفي باب الغيلة[٧]: «**عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ أُخْتِ عُكَّاشَةَ بْنِ**

---

(١) البخاري (٤٣٠٦).

(٢) البخاري (٤٣٠٨).

(٣) «التاريخ الكبير» ٧/ ٣٩٨ (١٧٣٩).

(٤) «الاستيعاب» ٣/ ٤٨٠.

(٥) ساقطة من النسخ الخطية، وأثبتها من «صحيح مسلم».

(٦) مسلم (١٠١٧).

(٧) في النسخ الخطية: (القبلة للصائم) وهو تصحيف عجيب تبعه زيادة بيان أرادها المصنف فأخطأ؛ ففي الأصل ألا وهو «المشارق» ١/ ١٨٤: (الغيلة) بالغين المعجمة والياء آخر الحروف، فتصحفت على المصنف إلىٰ: (القبلة) بالقاف المنقوطة باثنتين والباء ثانية الحروف، ثم زاد من عنده: (للصائم) كأنها زيادة بيان منه! والحديث ليس له صلة بقبلة الصائم، فنص الحديث: «**لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَىٰ عَنِ الغِيلَةِ، فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا**». ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ العَزْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ذَلِكَ الوَأْدُ الخَفِيُّ**». زَادَ عُبَيْدُ اللهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ المُقْرِئِ وَهِيَ: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]. والله أعلم.

مِحْصَنٍ »[١] كذا في نسخ مسلم، قيل: لعله: بنت وهب أخي عكاشة، علىٰ قول من قال: إنه وهب بن محصن، إلَّا أن تكون أخته من أمه، وقد قيل: إن عكاشة بن وهب غير عكاشة بن محصن، وكلاهما أسدي.

وفي باب أكل الثوم: « **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، ثَنَا ثَابِتٌ -فِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ يَزِيدَ أَبُو زَيْدٍ الأَحْوَلُ- قَالَ: ثَنَا عَاصِمٌ** »[٢] كذا في أصل الكتاب في نسخ مسلم، إلَّا أن في أصل القاضي أبي علي عن العُذْرِيّ: « **وَفِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ يَزِيدَ، أَخُو زَيْدٍ الأَحْوَلُ** » وقال أبو علي: هو خطأ، وكتب عليه في كتابه أنه خطأ، وهو كما قال، « **أَخُو** » هنا خطأ، وإنما أراد مسلم أن حجاجًا قال في نسب ثابت الذي روىٰ عنه أبو النعمان: ثابت بن يزيد أبو زيد الأحول، فنسبه وعرفه إذ لم ينسبه غيره في السند، وكذا ذكر البخاري وغيره، وحكى البخاري أيضًا قول من قال فيه: ثابت بن زيد، بدلًا من: يزيد، قال: والأول أصح[٣].

وفي باب ذب الرجل عن ابنته: « **إِنَّ بَنِي هِشَامٍ ٱسْتَأْذَنُونِي أَنْ يُنْكِحُوا أُخْتَهُمْ عَلِيًّا** » وهي رواية الجُرْجَانِي، ولغيره: « **ابْنَتَهُمْ** »[٤] وهو المعروف، وهي العوراء بنت أبي جهل.

وفي كتاب الحدود في البخاري: « **أَنَّ أُخْتَ الرُّبَيِّعِ جَرَحَتْ إِنْسَانًا** »[٥] وهو وهم، وصوابه: « **أَنَّ الرُّبَيِّعَ جَرَحَتْ** » وكذا للأصيلي وخط علىٰ:

---

(١) مسلم (١٤٤٢/ ١٤١).

(٢) مسلم (٢٠٥٣/ ١٧١).

(٣) «التاريخ الكبير» ٢/ ١٧٢ (٢٠٩٧).

(٤) البخاري (٢٠٩٧).

(٥) البخاري قبيل حديث (٦٨٨٦).

«أخت[١]»[٢]، وقد جاء على الصواب في غير هٰذا الموضع[٣].

وفي حديث الشهداء من رواية عبد الحميد بن بيان: «أَشْهَدُ عَلَىٰ أَبِيكَ أَنَّهُ زَادَ فِي الحَدِيثِ»[٤] كذا لِلْجُلُودِي، ولغيره: «أَشْهَدُ عَلَىٰ أَخِيكَ» بدلًا من: «أَبِيكَ» وهو الصواب كما جاء في حديث زهير قبله[٥].

في «الموطأ» في باب صيام أيام منًى: «مَوْلَىٰ أُمِّ هَانِئٍ ٱمْرَأَةِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ» كذا عند يحيىٰ[٦]، وهو غلط بين، وصوابه: «أُخْتِ عَقِيلٍ» كما لغير يحيىٰ، وكذلك أصلحه ابن وضَّاح.

وفيه في باب الرخصة في القبلة للصائم: «أَنَّ عَاتِكَةَ أُخْتَ سَعِيْدِ بْنِ زَيْدٍ» كذا لكافة الرواة، وعند يحيىٰ: «أَنَّ عَاتِكَةَ ابنةَ سَعِيْدٍ»[٧] وهو غلط أيضًا، وعند ابن وضاح: «أَنَّ عَاتِكَةَ ابنةَ زَيْدٍ» وأراه أصلحه علىٰ يحيىٰ.

وفي كتاب الرضاع: «وَكَانَ أَبُو القُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ»[٨] كذا لجميعهم عند مسلم، لكن عند بعضهم: «أَخَا عَائِشَةَ» وهو وهم؛ إنما كان (أبو القعيس)[٩] زوج المرأة التي أرضعت عائشة.

---

(١) في (س): هكذا.

(٢) ٱنظر: اليونينية ٩/ ٧.

(٣) البخاري (٢٧٠٣، ٤٥٠٠).

(٤) مسلم (١٩١٥).

(٥) السابق.

(٦) «الموطأ» ١/ ٣٧٦، وعنده: «أُخْتِ عَقِيلٍ».

(٧) «الموطأ» ١/ ٢٩٢ وعنده: «أَنَّ عَاتِكَةَ ابنةَ زَيْدٍ».

(٨) مسلم (١٤٤٥/ ٥).

(٩) في (س، أ، ظ): (أبو)، وفي (د): (أبا)، ولعل المثبت الصواب.

وفي لحوم الأضاحي: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ» ثم ساق حديثًا ثم أردف عليه: «وَثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ»[١] كذا لكافتهم، وعند الطَّبَرِي: «وَثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» مكان: «بْنُ مَنْصُورٍ» علىٰ ما تقدم في السند المتقدم، و«بْنُ مَنْصُورٍ» أصح، والله أعلم.

وفي البخاري في باب الخمس: «ثَنَا إِسْحَاقُ /٦٦/ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ»[٢] وعند عُبْدُوس بن محمد والقابسي: «ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الفَرْوِيُّ» وهو خطأ، وقد أصلحه القابسي في كتابه.

وفي باب الاستلقاء في المسجد: «حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ»[٣] كذا لإبراهيم بن سفيان[٤]، وعند ابن ماهان: «ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ» قال الجيَّانِي: والأول أصوب[٥].

وفي باب الاستسقاء: «أَخبرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ»[٦] وعند العُذْرِيّ وحده: «سَلَمَةُ» مكان: «أُسَامَةُ» وهو وهم، وإنما هو أسامة بن زيد مولىٰ بني ليث.

---

(١) مسلم (١٩٧٥).

(٢) البخاري (٣٠٩٤).

(٣) مسلم (٢١٠٠).

(٤) أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري، الفقيه صاحب مسلم وراوي «الصحيح» عنه.
قال الحاكم: كان من أصحاب أيوب بن الحسين الزاهد ... من العباد المجتهدين الملازمين لمسلم بن الحجاج ... وكان مجاب الدعوة. توفي سنة ثمان وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «التقييد» لابن نقطة ص١٨٦، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٣١١.

(٥) «تقييد المهمل» ٣/ ٩٠٣.

(٦) مسلم (٨٩٧/ ١٢).

وفي باب وفد حنيفة: «حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ»[١] وعند الأصيلي: «إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ» قال الجيَّانِي: الأشبه قول من قال: «ابْنُ نَصْرٍ».

ومثله في مناقب ابن عمر: «حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ»[٢] ونسبه ابن السكن: «إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ» ولم ينسبه غيرهما، والأشبه هنا أن يكون ابن منصور الكوسج؛ فعنه أخرجه مسلم[٣].

وفي فضائل الأنصار: «عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ أَوْ حُمَيْدٍ» كذا للأصيلي، وعند غيره: «عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ»[٤] بغير شك، وكذا وقع في المغازي من البخاري.

وفي باب السفر قطعة من العذاب: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ»[٥] وعند ابن ماهان: «ابْنُ أَبِي الوَزِيْرِ» بدلًا من: «إِسْمَاعِيلُ» والأول هو الصواب.

وقال عبد الغني: لا أعلم لمسلم رواية عن ابن أبي الوزير ولا هو ممن أدركه، وقد روى البخاري عن رجل عنه، وإنما اسمه إبراهيم بن عمر، وعمر هو أبو الوزير، قاله البخاري[٦].

---

(١) البخاري (٤٣٧٥).
(٢) البخاري (٣٧٣٨).
(٣) مسلم (٢٤٧٩).
(٤) البخاري (٣٧٩١).
(٥) مسلم (١٩٢٧).
(٦) «التاريخ الكبير» ١/ ٣٣٣ (١٠٤٨).

وفي باب العدة: «تُوُفِّيَ حَمِيمٌ لأُمِّ حَبِيبَةَ»[١] وعند ابن الحَذَّاء: «لأُمِّ سَلَمَةَ» والصواب: «لأُمِّ حَبِيبَةَ» كما جاء في الحديث المفسر، وهو أبوها أبو سفيان بن حرب «فَدَعَتْ بِطِيبٍ»[٢].

وفي باب إذا رأت المرأة مثل ما يرى الرجل في حديث العباس بن الوليد النرسي: «فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: فَاسْتَحْيَيْتُ»[٣] كذا لابن ماهان والكسائي والْجُلُودِي، والصواب: «أُمُّ سَلَمَةَ» كما جاء في بعض النسخ، وهو المعروف من غير هٰذا الطريق، وأم سليم كانت السائلة، وأم سلمة هي المستحيية المنكرة لذلك[٤].

وفي باب حديث الجساسة: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ بُكَيْرٍ»[٥] كذا لكافتهم، وعند العُذْرِيّ: «ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ» وهو خطأ فاحش.

---

(١) مسلم (١٤٨٦/ ٥٩).

(٢) مسلم (١٤٨٦/ ٥٨).

(٣) مسلم (٣١١/ ٣٠).

(٤) يشير المصنف إلىٰ ما رواه ابن حبان ١٤/ ٦٢-٦٣ (٦١٨٤) من طريق محمد بن المنهال. والبيهقي ١/ ١٦٩ من طريق العباس بن الوليد النرسي.
كلاهما عن يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس: أن أم سليم سألت النبي ﷺ عن المرأة ترىٰ في المنام ما يرى الرجل، فقال النبي ﷺ لها: «يا أم سليم إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل». قالت أم سلمة: واستحييت من ذلك... الحديث.

(٥) مسلم (٢٩٤٢/ ١٢٢).

وفي كتاب الحج في باب: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ [الحج: ٢٧]: «**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عِيسَىٰ، ثَنَا ابن وَهْبٍ**»[١] كذا للقابسي وأبي الهيثم والمستملي، وعند ابن السكن: «**ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ**» مكان «**أَحْمَدُ بْنُ عِيسَىٰ**» ولم ينسبه غيرهما. وقال أبو أحمد الحافظ[٢]: «**أَحْمَدُ**» غير منسوب هو ابن أخي ابن وهب، وخطأه الحاكم[٣]. وقال ابن منده[٤]: إذا قال البخاري: حدثنا أحمد، غير منسوب فهو ابن صالح.

وفي سورة: ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ [المطففين: ١]: «**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ**»[٥] قال الحاكم: كذا قال البخاري، وإنما اسمه محمد، كذلك سماه ابن أبي

---

(١) البخاري (١٥١٤).

(٢) الإمام الحافظ العلامة الثبت، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، الحاكم الكبير، صاحب كتاب «الكنىٰ»، وصنف علىٰ كتابي الشيخين، وعلىٰ جامع أبي عيسىٰ، وصنف كتاب «العلل» وغيرها، توفي سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة، وله ثلاث وتسعون سنة.
انظر «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٣٧٠، «تاريخ الإسلام» ٢٦/ ٦٣٧، «الوافي بالوفيات» ١/ ١١٥، «مرآة الجنان» ٢/ ٤٠٨.

(٣) ٧٣- محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، الحاكم أبو عبد الله، ابن البَيِّع الضَّبِّيُّ، الإمامُ صاحبُ «المستدرك» إمام أهل الحديث في عصره، صنف كتبا كثيرة في علوم الحديث، مات سنة خمس وأربعمائة.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٥/ ٤٧٣، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٦٢.

(٤) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أبو عبد الله ابن منده، العبدي الأصبهاني الإمام الحافظ الجوال، محدث الإسلام، سمع وأخذ عن ألف وسبعمائة شيخ، قال الذهبي: وما بلغنا أن أحدًا من هذه الأمة سمع ما سمع ولا جمع ما جمع، مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «أخبار أصبهان» ٢/ ٣٠٦، و «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٢٨.

(٥) البخاري (٤٩٦١).

حاتم[١][٢]. وقال ابن منده رحمه الله: المشهور عند أهل بغداد: محمد بن عبيد الله بن أبي داود، أبو جعفر المنادي[٣].

وفي باب الملائكة: «**عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالأَغَرِّ**»[٤] كذا للكافة، ولأبي الهيثم وحده: «**وَالأَعْرَجِ**»[٥] مكان: «**الأَغَرِّ**» والأول الصواب، قال الجيَّانِي: الحديث معروف عن الأغر أبي عبد الله[٦].

وفي باب إسباغ الوضوء على المكاره: «**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ**»[٧] كذا لهم، وفي نسخة عن ابن الحَذَّاء: «**ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُثَنَّىٰ**» وهو خطأ فاحش؛ ليس في الرواة من يقال له: إسحاق بن مثنىٰ.

وفي حديث أم زرع: «**وَقَالَ: سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: تُعَشِّشُ**[٨]**)**» كذا للقابسي وعُبْدُوس، وهو وهم، وصوابه: «**وَقَالَ: سَعِيدُ ابْنُ سَلَمَةَ)**[٩] **عَنْ هِشَامٍ**»[١٠] وسقط قول سعيد كله من كتاب الأصيلي.

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي الإمام العلم الحافظ صاحب كتاب «الجرح والتعديل» «العلل» والتفسير. أخذ أبو محمد علمَ أبيه وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال. صنف في الفقه، وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار. توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. انظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي يعلى ٣/ ١٠٣، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٦٣.

(٢) «الجرح والتعديل» ٨/ ٣ (١٢).

(٣) أنظر ترجمته في «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٥٠ (٥٤٣٩).

(٤) البخاري (٣٢١١).

(٥) اليونينية ٤/ ١١١.

(٦) «تقييد المهمل» ٢/ ٦٤٦.

(٧) مسلم (٢٥١).

(٨) في (د، أ، ظ): (عشعش)، والمثبت من «اليونينية» ٧/ ٢٨.

(٩) ما بين القوسين ساقط من (س)، والمثبت من (د، أ، ظ) وانظر: «اليونينية» ٧/ ٢٨.

(١٠) البخاري (٥١٨٩).

مُشْكِلُ الأَنْسَابِ

«**الأَيْلِيُّ**» بالياء- باثنتين: هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ، ويُونُسُ بْنُ يَزِيدَ /٦٧/ **الْأَيْلِيُّ**، وعُقَيْلُ بْنُ خالد **الْأَيْلِيُّ**، و(طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ)[١] **الْأَيْلِيُّ**، وليس فيها: **أُبُلِيٌّ**، لكن فيها: **الآمُلِيُّ**: عَبْدُ اللهِ بْنُ حَمَّادٍ، منسوب إلىٰ آمُل من مدن طبرستان.

و«**الأَزْدِيُّ**» بالزاي، كثير، ويقال: بالسين الساكنة لغة فيه، وأما: «**الْأَسَدِي**» بالسين المفتوحة، فإلىٰ أسد قريش أو أسد خزيمة، وهم كثير، وقد يشتبه بـ «**الْأَزْدِي**»: الْأَوْدِيُّ، والْأُرُزِّيُّ، وكلهم عرف بهم الجِيَّانِي رَحِمَهُ اللهُ[٢].

و«**الأَلْهَانِيُّ**» بفتح الهمزة.

و«**الأُسْوَارِيُّ**» بضم الهمزة.

وفي رواة كتاب البخاري: «**الْأَصِيلِيُّ**»، ويقال: «**الْأَزِيلِيُّ**» بالزاي، وأصيلة: مدينة بالمغرب معروفة.

وفي سند «الموطأ»: «**الْإِبِّيَانِيُّ**»: بكسر الهمزة والباء مشددة ومخففة، وأكثر الشيوخ يقولونه: «**الْأُبَيَّانِيُّ**» بضم الهمزة وياء مفتوحة مشددة، وصوابه الأول.

وفي تقريبات الجُلُودِي: «**محمد بن المسيب الْأَرْغِيانِيُّ**»، بفتح الهمزة وتسكين الراء وكسر الغين معجمة، منسوب إلىٰ قرية من قرىٰ

---

(١) كتب فوقها في (س): صوابه: (طلحة بن عبد الملك).
قلت: وهو كما قال؛ أنظر ترجمته في «تهذيب الكمال» ١٣/ ٤١٠ (٢٩٧٤).

(٢) «تقييد المهمل» ١/ ٨٨-٩٢ و٩٤-٩٦.

نيسابور[١]، وعن ابن الحَذَّاء فيه: «**الْأَعْيَانِيُّ**» بعين مهملة من غير راء قبلها وهو خطأ.

و«**الأَرْحَبِيُّ**» **أبو حذيفة سلمة بن صُهيبة**، وأَرْحَبُ في همدان.

وزبيد -بباء بواحدة- **الْإِيَامِيُّ**، **وطَلْحَةُ الْإِيَامِيُّ** بالكسر لكافة الرواة، وقد فتحها بعضهم[٢]، وهو كله وهم، وضبطه الأصيلي مرة والطَّبَرِي وأبو ذر والنَّسفي والعُذْرِي: **الْيَامِيُّ**، من غير همز وهو أصوب، وكذلك ضبطه خليفة بن خياط[٣][٤] وغيره من أهل الضبط، ويام بطن من همدان.

ووقع في «الموطأ»: «**هَبَّارُ**[٥] **بْنُ الأَسْوَدِ الأَنْصَارِي**»[٦]، كذا لابن حمدين، وهو وهم؛ إنما هو قرشي.

---

(١) ورد بهامش (س) ما نصه: أَرغيان، ناحية بنيسابور، فيه قرَى كثيرة، بينه وبين نيسابور نحوٌ من عشرين فرسخًا، كذا قيدته بفتح الهمزة والغين المعجمة وراء قبل الغين مهملة.

(٢) في (د، أ، ظ): (قوم).

(٣) خليفة بن خياط الحافظ الإمام، أبو عمرو العصفري البصري، المعروف بشباب، محدِّث نسَّابة أخباري علامة، صنف التاريخ والطبقات.
قال ابن عدي: مستقيم الحديث صدوق من متيقظي الرواة. قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ وكان أخباريًا علامة من العاشرة مات سنة أربعين. أي: ومائتين.
انظر ترجمته في: «الكامل» لابن عدي٣/ ٥١٧، « تقريب التهذيب» (١٧٤٣).

(٤) في «طبقاته» ص٢٧٤ (١٢٠٢)، «تاريخه» ص٢٨٧، ٣٥٤، ٣٦٣: (الأيامي) بالهمز في أوله.

(٥) في (س): (هبان).

(٦) «الموطأ» رواية يحيىٰ ١/ ٣٦٢، ٣٨٣، ورواية محمد بن الحسن ٢/ ٢٧٨ وليس فيها: «**الأَنْصَارِي**».

و «**ابْنُ الأُتَبِيَّةِ**» بضم الهمزة وفتح التاء، وعند العُذْرِي: «**اللُتَبِيَّةِ**» بضم اللام وفتح التاء، وكذا وقع في البخاري في باب من لم يقبل الهدية[١]، وفي آخر الزكاة[٢]، وصوابه: «**اللُتْبِيَّةِ**» بإسكان التاء وضم اللام، وبنو لُتْب بطن من العرب، وكذا ضبطه الأصيلي مرة في باب محاسبة العمال، وكذا قيده ابن السكن[٣].

وفي باب حرم المدينة: «**حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَسَدِيُّ**»[٤] بفتح السين، وعند العُذْرِيّ «**الأَزْدِيُّ**» وهو خطأ، وهو أبو أحمد الزبيري من بني أسد.

وفي باب هدايا العمال: «**أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ**»[٥] بفتح السين، كذا وقع للأصيلي، وصوابه: «**مِنَ الْأَسْدِ**» أو: «**الأَزْدِ**» أو: «**مِنْ بَنِي أَسْدٍ**» بالإسكان كما تقدم، إلَّا أن الضبط فيه بفتح السين، وهو وهم كما قلنا.

وفي «الموطأ» في كتاب النكاح: «**أَنَّ طُلَيْحَةَ الْأَسَدِية**» كذا ليحيىٰ[٦]، وهو وهم، إنما هي تيمية أخت طلحة الخير، وأسقط ابن وضَّاح نسبها جملة.

---

(١) البخاري (٢٥٩٧) وفيه: «**الْأُتْبِيَّةِ**».

(٢) البخاري (١٥٠٠) بالإسكان.

(٣) البخاري (٧١٩٧) وانظر اليونينية ٩/ ٧٦.

(٤) مسلم (١٣٦٢/ ٤٥٨).

(٥) البخاري (٧١٧٤) من حديث أبي حميد الساعدي قال: «**اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا ...**».

(٦) «الموطأ» ٢/ ٥٣٦.

وفي شيوخ البخاري: هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ -وهو هداب أيضًا- «الْأَزْدِيُّ»، ونسبه ابن عدي[١] فقال: الْقَيْسِيُّ[٢]، وقال البخاري في نسب أخيه: أمية ابن خالد الأزدي من بني قيس[٣]، قال القاضي أبو الفضل: وليس قيس هٰذا هو ابن عيلان[٤]، إنما هو قيس بن ثوبان بن شِهمِيل بن الأَسْد بن عمران بن عمرو بن عامر[٥].

---

(١) عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك، أبو أحمد الجرجاني، ويعرف أيضًا بابن القطان، أحد الأعلام، صاحب كتاب «الكامل» في الجرح والتعديل، عارف بالعلل، مصنف في الكلام على الرجال، حافظ، متقن، ثقة، لم يكن في زمانه مثله.
قال الخليلي: كان عديم النظير حفظًا وجلالة. مات سنة خمس وستين وثلاثمائة.
انظر ترجمته في: «الإرشاد» للخليلي ٢/ ٧٩٤، «تاريخ جرجان» ص٢٨٧.

(٢) «أسامي من روىٰ عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح» لأبي أحمد ابن عدي ص٢١٨-٢١٩ (٢٧٣) ط. دار البشائر الإسلامية.

(٣) «التاريخ الكبير» ٢/ ١٠.

(٤) في (س) و (أ): (غيلان) بالغين المعجمة، والمثبت من (د) وهو الصواب؛ قال الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» في باب غيلان وعيلان ٤/ ١٨٠٠: أما غيلان فجماعة، وأما عيلان فهو: قيس عيلان بن مضر، ويقال: قيس بن عيلان، وهو أخو إلياس بن مضر.
وكذا ضبطه بالعين المهملة ابن دريد في «الاشتقاق» ص٢٦٥، والأمير في «الإكمال» ٧/ ٤١، والسمعاني في «الأنساب» ٩/ ٤٣١ وقال: العيلاني: بفتح العين المهملة، وسكون الياء آخر الحروف، بعدها اللام ألف، وفي آخرها النون، هٰذِه النسبة إلىٰ عيلان، وهو: قيس عيلان بن مضر، ويقال: قيس بن عيلان.
والحافظ الذهبي في «المشتبه» ٢/ ٤٩٠، وتبعه الحافظ في «التبصير» ٣/ ١٠٥٢، وابن ناصر الدين في «التوضيح» ٦/ ٤٤٧.

(٥) «مشارق الأنوار» ١/ ١٩٣.

وفي كتاب مسلم: «**النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الأَنْصَارِيِّ**»[١] كذا في جميع النسخ، وهو وهم، إنما هو كلابي، كذا ذكر في غير هٰذا الموضع[٢].

وفي حديث الجساسة: «**اعْتَدِّي عِنْدَ أُمِّ شَرِيكٍ**» وذكر أنها من الأنصار[٣].

قال الْوَقَّشِي: وإنما هي قرشية عامرية من بني عامر بن لؤي، ٱسمها: غُزَية، كنيت بابنها شريك.

قال أبو عمر: وقد قيل: إنها أنصارية، واسمها غُزَيلة، وأن النبي ﷺ تزوجها، ولم يصح[٤].

قال غيره: الأشبه أنهما ٱثنتان.

وفي كتاب مسلم في كتاب الإيمان منه، قال مسلم: «**أبو زُرْعة كوفي /٦٨/ مِنْ أَشْجَعَ**»، وفي بعض النسخ: «**مِنَ النَّخَعِ**» وكلاهما وهم، ثم قال: واسمه عبيد الله، وهو وهم أيضًا، وصوابه ما قال البخاري أن ٱسمه هرم بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي[٥]. وبجيلة لا تجتمع مع أشجع ولا مع النخع، وقال ابن معين[٦]: ٱسمه: عمرو بن عمرو بن جرير.

---

(١) مسلم (٢٥٥٣/ ١٤).

(٢) مسلم (٨٠٥/ ٢٥٣)، (٢٩٣٧/ ١١٠).

(٣) «الموطأ» ٢/ ٥٨٠، مسلم (٢٩٤٢) من حديث فاطمة بنت قيس بلفظ: «**انْتَقِلِي إِلَىٰ أُمِّ شَرِيكٍ**».

(٤) «الاستيعاب» ٤/ ٤٩٦-٤٩٧ (٣٦٠٣).

(٥) «التاريخ الكبير» ٨/ ٢٤٣ (٢٨٧١).

(٦) يحيى بن معين بن عون، أبو زكريا شيخ المحدثين وإمام أهل الجرح والتعديل. قال الخطيب: كان إمامًا ربانيًا عالمًا حافظًا ثبتًا متقنًا. مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٤/ ١٧٧، «تهذيب الكمال» ٣١/ ٥٤٣.

حَرْفُ البَاءِ

جُلُّ معنى الباء: الإلصاق لما ذُكِر قبلها من ٱسم أو فعل بمن ضُمَّت إليه، تقول: مررت بزيد وألممت بزيد، أي: ألزقت مروري وإلمامي به، وكذلك في القَسَم: ألزقت قسمي بكذا، بدليل أنك تحذفها فتنصب المُقسَم به بالفعل المحذوف، وهو ألزقت، فتقول: اللهَ لأفعلَنَّ، هٰذا كلام العرب، إلَّا قولهم: آللهِ لآتينَّكَ. فإنه خفض أبدًا.

قال أبو عبيد عن الكسائي: كل يمين ليس فيها حرف[1] فهي نصب أبدًا، إلَّا قولهم: آللهِ، بالمد فإنه خفض، وقد روي في الحديث قوله: «**إِنِّي مُعْسِرٌ**»، و«**إِنِّي أُحِبُّكَ**»، «**فَقَالَ: آللهِ؟ قَالَ: آللهِ**»[2] بالكسر والفتح، وأكثر أهل العربية يُقبحون الفتح، أو يمنعونه، ولا يجيزون إلَّا الكسر، سواء ذكر حرف القسم أو حذف، فالباء مع هٰذا تأتي زائدة لا معنىٰ لها، وقد تسقط في اللفظ أيضًا، وتأتي بمعنىٰ: من أجل، وبمعنىٰ: في، وعن، وعلىٰ، ومن، ومع، وبمعنىٰ: لام السبب، وبمعنى: الحال،

---

(١) ساقطة من (س).

(٢) الأول رواه مسلم (١٥٦٣) من حديث أبي قتادة، والثاني رواه مالك في «الموطأ» ٢/ ٩٥٣-٩٥٤ عن أبي إدريس الخولاني.

وللعوض، وللبدل، ولتحسين الكلام.

فمن ذلك: «صَلَّى الصُّبْحَ بِغَبَشٍ»[١] أي[٢]: في غبش، ومثل هٰذا: «وهْو بِمَكَّةَ»[٣]، و«بِالْمَدِينَةِ»[٤]، و«بِخَيْبَرَ»[٥]، و«بِالْجِعْرَانَةِ»[٦]، أي: فيها علىٰ رأي بعضهم.

وكقولهِ ﷺ: «أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ بِالسِّواكِ»[٧] أي: في السواك. و«كُنَّا نَتَحَدَّثُ بِحَجَّةِ الوَدَاعِ ولَا نَدْرِي مَا حَجَّةُ الوَدَاعِ»[٨] أي: في حجة الوداع، وكذلك هو عند الأصيلي.

ومثله: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] أي: في، وقيل: من أجل دعائك.

وقوله: «فَلَمْ أَزَلْ أَسْجُدُ بِهَا»[٩] أي: فيها، يعني في: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وقوله: «تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلها بِي»[١٠] أي: تلزمني هٰذِه المسألة وتوليني درك فتياها، والهاء راجعة على الفتيا أو على القصة أو الكفارة فتكون بمعنىٰ:

---

(١) البخاري (٩٤٧)، مسلم (١٣٦٥) عن أنس بن مالك.

(٢) تحرفت في (س) إلىٰ: (أو).

(٣) «الموطأ» ١/ ٤٠٩، البخاري (١٦٢٦، ٢٢٣٦، ٤٢٩٦)، مسلم (١٥٨١).

(٤) «الموطأ» ١/ ١٠، البخاري (٥٤٣)، مسلم (٦٤١).

(٥) «الموطأ» ١/ ٢٨٣، البخاري (٢١١٦)، مسلم (١٥٩١).

(٦) البخاري (١٧٨٩)، مسلم (١٠٦٣).

(٧) البخاري (٨٨٨) بلفظ: «أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السِّوَاكِ».

(٨) البخاري (٤٤٠٢) عن ابن عمر.

(٩) البخاري (٧٦٦-٧٦٨)، مسلم (٥٧٨/ ١١٠) من حديث أبي هريرة.

(١٠) «الموطأ» ١/ ٣٢٣ عن يعلىٰ بن منية.

عليَّ، وقد تكون هٰذِه من أجل (فتياي ورأيي، ومنه: «**كُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِي**»[١] أي)[٢] من أجل ذلك، ويروىٰ: «**لِشِبَعِ بَطْنِي**»[٣] باللام، أي: من أجل ذلك.

وقوله: «**تَفَصِّيًا مِنَ النَّعَمِ بِعُقُلِهَا**»[٤] كذا لِلْجُلُودِي في حديث زهير، ولابن ماهان: «**مِنْ عُقُلِهَا**» وكلاهما صواب، وقد روي: «**فِي عُقُلِهَا**»[٥].

وقوله تعالىٰ: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] (أي: في، وقيل)[٦]: أي: يروىٰ بها (عباد الله)[٦]، فهي علىٰ بابها. وقيل: منها.

وقول حذيفة: «**مَا بِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَسَرَّ إِلَيَّ شَيْئًا**»[٧] معناها تأكيد النفي؛ كقولك: ما زيد بقائم، قالوا: و«**إِلَّا**» هاهنا زائدة.

وقولها: «**حُمَّىٰ بِنَافِضٍ**»[٨] أي: مع نافض، وقيل: الباء زائدة، تقديره: حمىٰ نافض، كما هي في قولهم: أخذت بزمام الناقة، وأخذت زمامها، وقد تكون للإلزاق أي[٩] لإلزاق الحمىٰ بالنافض، قالوا: ومنه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ

---

(١) البخاري (٣٧٠٨) عن أبي هريرة.
(٢) في (س): (بمعنى).
(٣) البخاري (٥٤٣٢).
(٤) مسلم (٧٩٠/ ٢٢٨).
(٥) البخاري (٥٠٣٣).
(٦) ساقطة من (أ).
(٧) مسلم (٢٨٩١).
(٨) البخاري (٤١٤٣، ٣٣٨٨) من حديث أم رومان.
(٩) في (س): (لا) ولعل المثبت الصواب، والعبارة في (د، أ، ظ): (وقد تكون لإلزاق الحمىٰ بالنافض).

﴿رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١] أي: اسم ربك، و«**أَقَرَأَ بِأُمِّ القُرْآنِ؟!**»[١]، و«**اقْرَأْ بِمَا تَيَسَّرَ مَعَكَ**»[٢].

ومنه قول سُراقة: «**فَخَطَطْتُ بِزُجِّهِ الأَرْضَ**»[٣] وقد تكون من المقلوب: خططت الأرض بزجه، الباء زائدة، يعنىٰ: سراقة.

ومنه قوله ﷺ: «**مَا أَنَا بِقَارِئٍ**»[٤]، وكذلك قول أزواج النبي ﷺ: «**مَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بهٰذِه الرَّضَاعَةِ**»[٥] أو تكون لتأكيد النفي، وقد قيل: الباء هاهنا لتحسين الكلام.

ومثله: «**مَسَّتْ بِعَارِضَيْهَا**»[٦] وفي رواية ابن أبي أويس «**فَمَسَّتْ بِهِ**»[٧] تعني: عارضيها، أي: منه، و[٨] حذف عارضيها وهو المفعول الثاني.

وقول بلال: «**أَخَذَ بِنَفْسِي الذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ**»[٩] أي: أخذ نفسي[١٠].

وفي إسلام أبي ذر: «**فَقُلْتُ بِمِثْلِ مَا قُلْتُ بِالأَمْسِ**»[١١].

---

(١) «الموطأ» ١/ ١٢٧ من حديث عائشة.

(٢) البخاري (٦٢٥١، ٦٦٦٧) عن أبي هريرة.

(٣) البخاري (٣٩٠٦) من حديث سراقة بن مالك.

(٤) البخاري (٦٩٨٢، ٤٩٥٣)، مسلم (١٦٠) من حديث عائشة.

(٥) مسلم (١٤٥٤) عن أم سلمة.

(٦) البخاري (٥٣٣٤) من حديث ابن عباس، مسلم (١٤٨٦) من حديث أم حبيبة.

(٧) البخاري (١٢٨٢).

(٨) في (س، د): (أو).

(٩) «الموطأ» ١/ ١٣-١٤.

(١٠) في (س): (بنفسي).

(١١) البخاري (٣٥٢٢) من حديث ابن عباس، وفيه: «**فَقُلْتُ مِثْلَ مَا قُلْتُ بِالأَمْسِ**».

وقوله في الدعاء: «**وَلَكَ بِمِثْلٍ**»[١] /٦٩/ أي[٢] بمثله.

ومثله في حديث الأنصار: «**أَنْ يُقْطِعَ لَهُمْ بِالْبَحْرَيْنِ**»[٣] كذا لِلْأَصِيلِيّ، ولغيره: «**الْبَحْرَيْنِ**» ويكون المعنىٰ قطائع بالبحرين، أي: في البحرين، وقد تكون هاهنا للتبعيض، أي: قطيعًا هناك من البحرين.

وقوله: «**فَأُخْرِجَ بِجَنَازَتِهَا (لَيْلًا**» كذا في رواية ابن حمدين وابن عتاب، وعند غيرهم: «**فَخُرِجَ بِجَنَازَتِهَا**»[٤])[٥] وهو أصوب.

وكذلك في حديث خُبَيْب: «**فَخَرَجُوا بِهِ**»[٦]، وعند الأصيلي: «**أُخْرِجُوا بِهِ**» وقيل: هما لغتان.

و«**خُرِجَ بِجَنَازَتِهَا**» أصوب.

وقوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ**»[٧] أي: ألحق الهلاك بهم أو نقمتك بهم.

وفي باب الدعاء على المشركين: «**عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، لأَبِي جَهْلِ بن هِشَامٍ**»[٨] باللام كذا لهم إلَّا الأصيلي فعنده: «**بِأَبِي جَهْلٍ**» كما في سائر الأبواب[٩]، ومعناه البدل من قريش وتخرج اللام علىٰ أن تكون للإشارة، أي: قال ذلك مشيرًا لهٰؤلاء المسمين من جملة قريش.

---

(١) مسلم (٢٧٣٢) عن أبي الدرداء.

(٢) في (س، ظ): (أو).

(٣) البخاري (٢٣٧٧) عن أنس.

(٤) «الموطأ» ١/ ٢٢٧ من حديث سهل بن حنيف.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٦) البخاري (٤٠٨٦) من حديث أبي هريرة.

(٧) البخاري (٢٤٠، ٥٢٠، ٢٩٣٤)، مسلم (١٧٩٤) عن عبدالله بن مسعود.

(٨) البخاري (٢٩٣٤) من حديث ابن مسعود.

(٩) البخاري (٢٤٠)، مسلم (١٧٩٤).

وقوله ﷺ: «**قَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ**»[١] بمعنى اللام، أي: لأجل ما معك منه، أو تكون للسبب، وهٰذا علىٰ مذهب من منع النكاح بالإجارة، وقيل: الباء للعوض والثمن، وهٰذا علىٰ قول من أجازه بالإجارة.

قوله: «**بِأَبِيكَ**»[٢] و«**بِأَبِي**»[٣] أي: أفدي به المذكور، وهي كلمة تستعمل عند التعظيم والتعجب، وعند التوقية والتفدية.

وفي حديث بيعة علي لأبي بكر رضي الله عنهما: «**حِينَ رَاجَعَ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ**» كذا لابن ماهان في حديث إسحاق، وهي زائدة، وبإسقاطها قيده ابن عيسىٰ عن الجياني كما جاء في غير هٰذِه الرواية: «**حِينَ رَاجَعَ الأَمْرَ المَعْرُوفَ**»[٤] ولبعض الرواة هاهنا: «**الأَمْرَ وَالْمَعْرُوفَ**».

قال ابن قُرْقُولٍ: وللباء معنىٰ يخرج علىٰ أن تكون متعلقة بـ «**رَاجَعَ**» أي: راجع الحق والسنة، أو بالمعروف من التسليم والرضا والمعهود من ذلك.

وقوله: «**أُقِرَّتِ الصَّلَاةُ بِالْبِرِّ والزَّكَاةِ**»[٥] أي: مع البر والزكاة، قاله أبو الحسين بن سراج، وألزمت حكمهما وسويت معهما فصارت معهما مستوية، وقيل غير هٰذا، وسيأتي في القاف إن شاء الله، وقيل: «**أُقِرَّتِ**» بمعنىٰ: قرنت وجعلت، ولعله تصحيف منه.

---

(١) البخاري (٥٠٣٠)، مسلم (١٤٢٥) عن سهل بن سعد.

(٢) مسلم (٢٦٣٧/ ١٥٨).

(٣) البخاري (٧٤٤، ١٢٤١، ١٢٤٢)، مسلم (٥٢/ ٣١، ١٩٥/ ٣٢٩).

(٤) البخاري (٤٢٤١-٤٢٤٠)، مسلم (١٧٥٩) من حديث عائشة.

(٥) مسلم (٤٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري.

وفي مسلم (من حديث)[١] محمد بن رافع: «كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا والْمَرْوةِ»[٢] كذا في جميع نسخه علىٰ لفظ الكتاب: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] قيل: ومعناه: بين الصفا والمروة، وقد تكون بمعنىٰ في، أي: في فنائهما وأرضِهما، و«نَطُوفَ» هاهنا بمعنىٰ: نسعىٰ.

وقول عبادةَ في حديث البيعة: «بِالْجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا»[٣] كذا لِلسِّجْزِي وابن الحذاء، وللْجُلُودِي: «فَالْجَنَّةِ» وكلاهما صحيح، والباء هنا بمعنى البدل والمعاوضة؛ لأنه كعقد بيع بعوض.

وقوله ﷺ: «فَبِهَا وَنِعْمَتْ»[٤] أي: فبالرخصة أخذ ونعمت السنة ترك، وقيل: فبالسنة أخذ ونعمت الخصلة الوضوء، والأول أظهر؛ لأن الذي تُرِكَ هو السنة وهو الغسل.

وقول عائشة: «فَبِي المَوْتُ»[٥] أي: حل بي وأصابني مثل الموت.

قوله ﷺ: «لَيْسَ بِكِ عَلَىٰ أَهْلِكِ هَوانٌ»[٦] أي: لا يعلق بك ولا يصيبك ومعنىٰ: «عَلَىٰ أَهْلِكِ»: عليَّ، وهو ﷺ هاهنا الأهل، وقد تقدم.

وقوله في الجاريةِ: «مَنْ بِكِ؟»[٧] أي: من فعل هٰذا بك أو من يؤخذ

---

(١) في (س، ظ): (في خبر)، وهي ساقطة من (أ).

(٢) مسلم (١٢٧٧) من حديث عائشة.

(٣) البخاري (٣٨٩٣) من حديث عبادة بن الصامت.

(٤) «الموطأ» رواية محمد بن الحسن ١/ ١٢٢.

(٥) البخاري (٤٦٠٨، ٦٨٤٥) من حديث عائشة.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٥٢٩، مسلم (١٤٦٠) من حديث أم سلمة.

(٧) البخاري (٢٤١٣، ٢٧٤٦، ٦٨٧٦، ٦٨٨٤)، مسلم (١٦٧٢) عن أنس، وفيه: «مَنْ فَعَلَ هٰذا بِكِ؟».

بك، كما يقال: فلان بدمي، فحذف اختصارًا.

وقوله: «**أَصَبْتَ أَصَابَ اللهُ بِكَ**»[١] أي: هداك للصواب والحق ونبهك عليه، أو هداك إلى الجنة وبلغك إياها، أو أراد الله بك طريق الخير، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص: ٣٦] أي: حيث قصد وأراد.

قوله: «**إِنَّا لَنَبْتَاعُ الصَّاعَ مِنْ هٰذا بِالصَّاعَيْنِ**»[٢] هٰذِه باء البدل والعوض.

وفي حديث دحية: «**ادْعُوهُ بِهَا**»[٣] أي: يأتيني بها، يعني: صفية.

وقوله: «**فَوَقَصَتْ بِهِ**»[٤] في حديث المحرم، و«**بها**»[٥] في قصة أم حرام، الباء /٧٠/ هنا زائدة أي: وقصتها أو وقصته يعني: المحرم، وأم حرام.

وقولها: «**أَرْغَمَ اللهُ بِأَنْفكَ**» كذا للقابسي والأصيلي في الجنائز في حديث ابن حوشب، ولغيرهما: «**أَرْغَمَ اللهُ أَنْفَكَ**»[٦] وللباء معنىً، أي: أرغم الله التراب والأرض بأنفك، أي: ألصقه به، وقيل: هي زائدة.

وقوله: «**قَلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلَهُ**»[٧] علىٰ هٰذِه الرواية، أي: نشأ بالحرب، وقيل: ببلاد العرب.

---

(١) مسلم (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة.

(٢) «الموطأ» ٢/ ٦٢٣، البخاري (٢٢٠٢)، مسلم (١٥٩٣) عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة.

(٣) البخاري (٣٧١)، مسلم (١٣٦٥) من حديث أنس.

(٤) البخاري (١٨٣٩) بلفظ: «**وَقَصَتْ بِرَجُلٍ مُحْرِمٍ**»، والبخاري (١٢٦٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١)، مسلم (١٢٠٦/ ٩٩) بلفظ: «**فَوَقَصَتْهُ**» من حديث ابن عباس.

(٥) البخاري (٢٨٧٨، ٢٨٧٧) من حديث أنس.

(٦) البخاري (١٣٠٥) عن عائشة.

(٧) البخاري (٦١٤٨) من حديث سلمة بن الأكوع.

قوله: «وَقَضَىٰ بِسَلَبِهِ لِعَمْرِو بن الجَمُوحِ»[١] كذا للكافة، وعند الصدفي في مسلم: «وَقَضَىٰ سَلَبَهُ» بغير باء، أي: أمضىٰ سلبه، يقال: قضيت الأمر: أي: أمضيته وأنفذته.

وفي وفاة ابن مظعون: «لَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي»[٢] كذا للكافة، وفي البخاري: «بِهِ»[٣] وذكر فيه الاختلاف، فإن كان الصحيح «بِي» فهٰذا قبل أن يعرف بمنزلته، وإن كان «بِهِ» فلا يعلم أحد من غيب الله شيئًا إلَّا ما علمه الله.

وقوله: «الظَّاهِرُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَالْبَاطِنُ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا» كذا للنسفي، وهو في كتاب التوحيد، ولأبي ذر: «وَالْبَاطِنُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا»[٤]، ولغيرهما: «وَالْبَاطِنُ كُلَّ شَيْءٍ» وكل له وجه صحيح، والأول أوجه.

وقوله في تفسير الفرقان: «أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ»[٥] أي: تزني بها؛ إذ لا يكون زنًا إلَّا بمزنية بها، فيكون فاعل بمعنىٰ فعل، وفي غير هٰذا الموضع: «أَنْ تُزَانِي حَلِيلَةَ جَارِكَ»[٦] أي: توافقها في ذلك وتجيبها إليه[٧]، واختلف رواة البخاري فيه في مواضع، وقال القاضي: إن الباء

---

(١) مسلم (١٧٥٢) من حديث عبد الرحمن بن عوف، وفيه: «لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الجَمُوحِ».

(٢) البخاري (٣٩٢٩، ٧٠١٨) عن خارجة بن زيد بن ثابت.

(٣) البخاري (٢٦٨٧).

(٤) البخاري معلقًا قبل حديث (٧٣٧٩).

(٥) البخاري (٤٧٦١).

(٦) البخاري (٤٤٧٧، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٧٥٣٢)، مسلم (٨٦) عن ابن مسعود.

(٧) ساقطة من (س)، والمثبت من (د، أ).

هاهنا زائدة[١].

وفي باب عيش النبي ﷺ قول المقداد: «**كُنْتُ أَحَقَّ أَنْ أُصِيبَ مِنْ هٰذا اللَّبَنِ بِشَرْبَةٍ**» كذا لِلْأَصِيلِيّ، ولغيره «**شَرْبَةً**»[٢] وهو الوجه.

قال ابن قُرْقُولٍ: وتخرج الباء علىٰ معنىٰ: أصيب نفسي منه بشربة.

وفي خبر الراعيين الذين يحشران آخرًا: «**فَيَجِدَانِ بِهَا وُحُوشًا**» أي: فيها، يعني: في المدينة، كذا عند بعض رواة البخاري، وهو صحيح المعنىٰ، والذي عندنا فيه وعند رواة مسلم: «**فَيَجِدَانِهَا**»[٣] بالنون، وهو وجه الكلام، والهاء عائدة علىٰ غنمهما، وفي الرواية الأولىٰ تعود على المدينة.

وفي باب مناهضة الحصون: «**إِنْ كَانَ بِهَا الفَتْحُ**» كذا عند القابسي، وعند الباقين: «**إِنْ كَانَ تَهَيَّأَ الفَتْحُ**»[٤] أي: اتفق وتمكن، وهو بيِّن.

وفي محاجة موسىٰ في باب وفاته: «**بِمَ تَلُومُنِي؟**» كذا لِلْأَصِيلِيّ[٥]، وهو بمعنى اللام، أي: لأي سبب بعد علمك بأن الله كتبه عليه، وسيأتي في الحاء، وفي رواية غيره: «**ثُمَّ تَلُومُنِي**»[٦] وهو أوجه وأليق، وكذا في غير هٰذا الباب من غير خلاف[٧]، وكل له وجه، والباء علىٰ أصلها باء السبب.

---

(١) «مشارق الأنوار» ١/ ٢٠١.

(٢) البخاري (٦٤٥٢) من حديث أبي هريرة.

(٣) البخاري (١٨٧٤)، مسلم (١٣٨٩) من حديث أبي هريرة.

(٤) البخاري معلقًا قبل حديث (٩٤٥).

(٥) في اليونينية ٤/ ١٥٨ أنها لأبي ذر عن الحموي والمستملي.

(٦) البخاري (٣٤٠٩)، مسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة.

(٧) البخاري (٧٥١٥).

وفي باب: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤] «قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»، وفيه: «أَلَا أَدُلُّكَ بِهِ؟»[١] أي: بمعنى الحديث أو لفظه.

وقول ابن عباس: «ذَهَبَ بِهَا هُنَالِكَ»[٢] أي: بالآية، أي: بتأويلها.

وقوله: «حَتَّىٰ ظَهَرْتُ بِمُسْتَوىً» أي: علوت فيه أو عليه، وهي رواية الأصيلي والنَّسَفي وعُبْدُوس وبعض رواة أبي ذر[٣]، ورواه الباقون: «لِمُسْتَوىً»[٤] باللام.

وفي حديث أقرع وأعمىٰ وأبرص وفي باب حديث بني إسرائيل: «تَقَطَّعَتْ بِيَ الحِبَالُ»[٥] كذا للأصيلي، وعند القابسي وابن السكن: «فِيَّ» في الحرف الأول، وعند أبي ذر: «بِهِ الحِبَالُ»[٦]، وعند جميعهم في الثاني: «بِيَ»، و«بِهِ» لا غير، وبالباء هو الوجه.

وفي حديث الصراط: «تَجْري بِهِمْ بِأَعْمَالِهِمْ» كذا للعذري والسمرقندي ورواه الجُلُودِي، والباء هاهنا زائدة وطرحها صواب كما للباقين: «تَجْري بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ»[٧].

وقال الشافعيُّ رحمه الله[٨]: الباء في قوله: /٧١/ ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾

---

(١) البخاري (٧٣٨٦) من حديث أبي موسىٰ الأشعري.

(٢) البخاري (٤٥٢٤).

(٣) أنظر: اليونينية ٤/ ١٣٦.

(٤) البخاري (٣٤٩، ٣٣٤٢) مسلم (١٦٣).

(٥) البخاري (٤٣٦٤)، مسلم (٢٩٦٤) عن أبي هريرة.

(٦) اليونينية ٤/ ١٧١-١٧٢.

(٧) مسلم (١٩٥) عن أبي هريرة.

(٨) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، أبو عبد الله القرشي ثم

[المائدة: ٦] بمعنى التبعيض، واحتج بقولهم: تمسحت بالأرض، ولا حجة في هٰذا؛ لأن الضرورة وعدم إمكان العموم ألجأ إلىٰ حملها في هٰذِه الكلمة على التبعيض؛ إذ لا يمكن التمسح بجميع الأرض؛ لا أن الباء اقتضت ذلك، لٰكن الضرورة ألجأت إليه، ثم هي في غير هٰذِه الضرورة علىٰ أصلها في العموم.

قوله: «**إِنَّ هٰذِهِ الآيَاتِ لا تَكُونُ بِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا بِحَيَاتِهِ**»[1] كذا في بعض روايات الحديث، والباء هاهنا للسبب، أي: بسبب موت أحد، وقد تكون علىٰ بابها، أي: لا تكون منذرة بموت أحد ولا معلمة به.

وقوله: «**لَا يُهْلِكُهَا بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ**»[2] أي: لا يصيبهم بعامة.

قوله: «**نُهِيْنَا أَنْ نُحِدَّ عَلَىٰ مَيِّتٍ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا بِزَوْجٍ**»[3] كذا لِلْأَصِيلِيّ، ولغيره باللام، أي: إلَّا بسبب موت زوج، أو لأجل موت زوج.

المطلبي الشافعي المكي، نسيب رسول الله ﷺ، وابن عمه؛ فالمطلب هو أخو هاشم والد عبد المطلب. عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملة، حمل عن مالك بن أنس «الموطأ»، وصنف التصانيف، ودوَّن العلم، ورد علىٰ الأئمة متبعًا الأثر، وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبَعُدَ صيته، وتكاثر عليه الطلبة، وقد صنف الكبار في مناقبه كتبًا، توفي سنة أربع ومائتين.

انظر «تاريخ بغداد» ٢/ ٥٦-٧٣، «وفيات الأعيان» ٤/ ١٦٣-١٦٩، «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٣٥٥-٣٨١، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٥-٩٩، وغيرها.

(١) «الموطأ» ١/ ١٨٦، البخاري (١٠٤٤)، مسلم (٩٠١) من حديث عائشة، وفي الباب عن غيرها، وفي جميعها: «**لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ**».

(٢) مسلم (٢٨٨٩/ ١٩) عن ثوبان، وفيه: «لَا أُهْلِكَهُمْ»، وفي (د، أ، ظ): (تهلكنا).

(٣) البخاري (٣١٣)، مسلم (٩٣٨) من حديث أم عطية، وفيه: «**إِلَّا عَلَىٰ زَوْجٍ**».

قول عائشة: «لَا أُزَكَّىٰ بِهِ»[١] أي: بالدفن في موضع به قبر النبي ﷺ وصاحبيه تواضعًا منها، أوإعظامًا أن يفعل ذلك غيرها، أو لا يكون سبب دفنها معهم كشف بعض قبورهم؛ إذ كان المكان لا يحتمل أكثر مما فيه، ألا ترىٰ قولها لعمر: «إِنَّمَا كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي»[٢] فلو كان الموضع محتملًا أكثر من واحد، لما كان لقولها معنىً.

وقوله: «أَعْطَىٰ بِي ثُمَّ غَدَرَ»[٣] أي: أعطى الذمة والعهد بالحلف بي، أو أعطى العهد بحقي.

وقول عبد الله: «أَجِدُ بِي -يَعْنِي: قُوَّةً» كذا في كتاب الأنبياء في قصة داود من حديث مسعر[٤]، أي: فيَّ أو مني، علىٰ أن الأصيلي رواها بالنون، وبالباء[٥]، أي: أجدني أقوىٰ علىٰ أكثر من ذلك، فحُذِف لدلالة اللفظ عليه، لكنه لا يستقل اللفظ علىٰ قول مسعر: «يَعْنِي: قُوَّةً» ولو قال: قويًّا كان أليق بالكلام، إلَّا أنه يخرج علىٰ تقدير حذف مضاف، أي: أجدني ذا قوة، ثم حذف: ذا.

وفي باب التوبة: «نَزَلَ مَنْزِلًا وبِهِ مَهْلَكَةٌ»[٦] هكذا لجميع رواة البخاري، وهو تصحيف، سقطت الدال بين اللام ألف والواو، وإنما كان: «نَزَلَ مَنْزِلًا دَوِيَّةً مَهْلَكَةً» أي: أرضًا صفتها هٰذِه، وكذا في كتاب مسلم:

---

(١) البخاري (١٣٩١).
(٢) البخاري (١٣٩٢، ٣٧٠٠).
(٣) البخاري (٢٢٢٧) من حديث أبي هريرة.
(٤) البخاري (٣٤١٩) من حديث عبد الله بن عمرو.
(٥) أنظر: اليونينية ٤/ ١٦٠.
(٦) البخاري (٦٣٠٨) عن ابن مسعود.

« بِأَرْضٍ دَوِيَّةٍ مَهْلَكَةٍ »[١].

وفي باب القراءة في المغرب: « سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ بِالطُّورِ »[٢] كذا للكافة، وعند محمد بن عيسىٰ: « فِي الطُّورِ » والأول هو المعروف، فإن صحت فيدل علىٰ أنها لم تسمعه يقرأ جميع الطور، بل سمعته يقرأ فيها، أوتكون « فِي » بمعنى الباء.

* * *

(١) مسلم (٢٤٧٧).

(٢) مسلم (١٢٧٦) كتاب: الحج، باب: جواز الطواف علىٰ بعير وغيره واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب. عن أم سلمة، ورواه أيضًا البخاري (٤٦٤، ١٢٧٦).

الْبَاءُ مَعَ الهَمْزَةِ

قول جريج: «**يَا بَابُوسُ مَنْ أَبُوكَ**»[١] هو ٱسم للرضيع من أي نوع كان، وقال صاحب «جامع اللغة»: هو ولد كل شيء في صغره والمعنىٰ متقارب، وقيل: هو ولد الناقة خاصة ثم يستعار لغيرها، وقيل: هو عربي، وقيل: ليس بعربي لكنه عُرِّب، وقد ذكر أهل اللغة من مثل هٰذا البناء أربعة عشر لفظًا علىٰ فاعول، لام الفعل منه، سين.

وقد قال الداودي: هو ٱسم علم لذلك المولود. والصحيح ما قاله أهل اللغة، وقد روي من طريق غير ثابت أنه ناداه في بطن أمه قبل أن يخرج فيسمىٰ أو يعلم ذكر هو أم أنثىٰ، وقد جاء في الصحيح: «**مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ**»[٢] وهٰذا يدل علىٰ تفسيره بأنه الغلام -يعني: الصغير- وأنه كان مولودًا وأنه ليس بعلم، وقد قال أهل اللغة: إنه ليس في العربية ٱسم فاؤه وعينه حرف واحد إلَّا هٰذا ودَد -يعني: اللهو- وبَبَّان.

قوله: «**عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ**»[٣] يقال: باء بأة وباءة وباهة /٧٢/، وهو هاهنا النكاح، ويسمىٰ به الجماع أيضًا، وأصله أن من تزوج تبوأ منزلًا، فعلىٰ هٰذا أصله الواو لا من المهموز الأصلي.

---

(١) البخاري (١٢٠٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) البخاري (٢٤٨٢) من حديث أبي هريرة.

(٣) بهٰذا اللفظ رواه الترمذي (١٠٨١)، والنسائي ٤/١٦٩، وفي «الكبرىٰ» ٢/٩٥ (٢٥٤٧) عن عبد الله بن مسعود، وهو في البخاري (١٩٠٥، ٥٠٦٦) بلفظ: «مَنِ ٱسْتَطَاعَ البَاءَةَ»، ومسلم (١٤٠٠) بلفظ: «مَنِ ٱسْتَطَاعَ مِنْكُمُ».

قوله ﷺ: «لَمْ يَبْتَئِرْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا»[١]، عند أبي زيد المروزي: «لَمْ يَبْتَئِزْ» بالزاي قاله الأصيلي. قال القاضي: وعند الأصيلي في داخل كتابه: «يَنْتَئِزْ» بنون وراء وصحح عليه، وعند ابن السكن: «يَأْتَبِرْ» أو «يَبْتَئِرْ» وهما بمعنىً، ووجدت في أصل القاضي رحمه الله بخط يده في داخل الكتاب: «يَبْتَئِزْ» وكتب في مقابلته في الحاشية: كذا عند أبي زيد وبالزاي قرأه، وداخل كتاب الأصيلي: «أو يَنْتَبِرْ» صحيح.

قلت: هٰذا كله مما نقلته من خط أبي الفضل رحمه الله، ومن خطه أيضًا في الحاشية، وعند ابن السكن: «لَمْ يَأْتَبِرْ» أو «يَبْتَئِرْ» وهما بمعنىٰ، وأنشد الأصيلي رحمه الله بخطه:

فَإِنْ لَمْ تَأْتَبِرْ رُؤَسَا قُرَيْشٍ
فَلَيْسَ لِسَائِرِ النَّاسِ ائْتِبَارُ[٢]

وفي رواية: «لَمْ يَبْتَهِرْ» بالهاء، وفي أخرىٰ: «مَا ائْتَأَرَ» بالهمزة هكذا في مسلم[٣]، وفسره: لم يدخر، وفي رواية مسلم أيضًا: «مَا امْتَأَرَ»[٣] بالميم.

وقوله: «الْبِئْرُ جُبَارٌ»[٤] البئر يهمز، ولا يهمز إذا سهل، والأصل الهمز،

---

(١) البخاري (٦٤٨١)، مسلم (٢٧٥٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) ذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» مادة (بار)، وابن منظور في «لسان العرب»، والزبيدي في «تاج العروس» مادة (أبر)، وابن منظور أيضًا مادة (بأر) ونسبوه للقطامي، وعندهم: (رَشَدًا) بدلًا من: (رُؤَسَا).

(٣) مسلم (٢٧٥٧/ ٢٨).

(٤) «الموطأ» ٢/ ٨٦٨-٨٦٩، البخاري (٦٩١٣، ٦٩١٢، ٢٣٥٥، ١٤٩٩)، مسلم (١٧١٠) من حديث أبي هريرة.

والجمع بئار وآبار وأبآر، قيل: أريد به البئر القديمة، وقيل: هو ما حفره الإنسان حيث يجوز له، فما هلك[١] فيها فهو هدر، وذلك مبسوط في كتب الفقه، واشتقاقه من بأرت إذا حفرت، والبؤرة: الحفرة.

في صفة الجنة: «**لَا يَبْأَسُ**»[٢] ولا يبأسون كله من البأساء وهي الشدة، أي: لا تصيبهم شدة في الحال ولا في الأنفس، وهو البوس والبؤس والبأس، وفي الحديث: «**هَلْ رَأَيْتَ بُؤْسًا قَطُّ**»[٣]، ويروىٰ: «**بؤسىٰ**» والتنوين أكثر وهو المصدر.

وقوله: «**أَذْهِبِ البَاسَ رَبَّ النَّاسِ**»[٤] أي: شدة المرض، والبأس أيضًا: شدة المرض، والبأس أيضًا: الحرب، ومنه: «**كُنَّا إِذَا ٱشْتَدَّ البَأْسُ**»[٥]، ومنه: «**وأَنْ لَا يَجْعَلَ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ**»[٦]، ومنه: «**لَكِنِ البَائِسُ سَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ**»[٧]، ومنه: «**يَا بُؤْسَ ابْنِ سُمَيَّةَ**»[٨] يعني عمارًا، أي: يا بؤسه وما يلقاه من شدة حاله كما قد كان.

ومنه: «**عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا**»[٩] أي: عساه يحدث أبؤسًا، وهو مثل يُضرب لما يتقىٰ من بواطن الأمور الخفية الغارَّة بظاهرها.

---

(١) في (س): (سلك).
(٢) مسلم (٢٨٣٦).
(٣) مسلم (٢٨٠٧) من حديث أنس.
(٤) البخاري (٥٦٧٥)، مسلم (٢١٩١) من حديث عائشة.
(٥) مسلم (١٧٧٦/ ٧٩) عن البراء بن عازب، بلفظ: «**إِذَا ٱحْمَرَّ البَأْسُ**».
(٦) «الموطأ» ١/ ٢١٦، مسلم (٢٨٩٠) عن سعد بن أبي وقاص.
(٧) «الموطأ» ٢/ ٧٦٣، البخاري (١٢٩٥)، مسلم (١٦٢٨) عن سعد بن أبي وقاص.
(٨) مسلم (٢٩١٥/ ٧٠) عن أبي سعيد الخدري.
(٩) البخاري معلقًا قبل حديث (٢٦٦٢).

«مَنْ لم يَأْمَنْ جَارُهُ بَوائِقَهُ»[١] هي الغوائل والمضار.

[الخلاف والوهم

قوله: «لَمْ يَبْتَئِرْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا»[٢] كذا رواية الكافة بتقديم الباء أولًا ساكنة وفتح التاء باثنتين فوقها بعد وهمزة مكسورة ثم راء، و][٣]روى ابن أسد عن ابن السكن: «لَمْ يَأْتَبِرْ خَيْرًا» وهو بمعنىٰ: «يَبْتَئِرْ» أي: لم يقدم، كذا جاء مفسرًا في الحديث، يقال: بأرت الشيء (وابتأرته وائتبرته)[٤] إذا ٱدخرته وخبأته، ومنه سميت الحفرة: بؤرة، وقد يكون بمعنىٰ: لم يصلح عملًا، من الإبار، ووقع للبخاري في كتاب التوحيد للمروزي أبي زيد: «لَمْ يَبْتَئِرْ» أو «يَبْتَئِزْ» على الشك في الراء والزاي، وللجرجاني أبي أحمد: «لَمْ يَنْتَئِزْ» بالنون والزاي وهما جميعا غير صحيحين، وأما: «يَبْتَهِرْ» بالهاء، وأما: «امْتَأَرَ» بالميم والهمزة فهما صحيحان بمعنى الأولين، لكنهما لم يقعا في الصحيح، إنما رويا في غير الكتابين[٥].

قوله: «وَهُوَ هٰذا البَارِزُ وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: وَهُمْ أَهْلُ البَارَزُ» كذا قيده الإمام الأصيلي بخطه بتقديم الراء على الزاي وفتحها، ووافقه علىٰ ذلك ابن السكن وغيره، إلَّا أنهم ضبطوه بكسر الراء. قال القابسي: يعني

---

(١) البخاري (٦٠١٦) من حديث أبي شريح، مسلم (٤٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) البخاري (٦٤٨١)، مسلم (٢٧٥٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من النسخ، والمستدرك من «مشارق الأنوار» ١/ ٢٠٤.

(٤) في (د، ظ): (وأبارته وابتأرته)، وفي (أ): (أبأرته).

(٥) لفظ: «امْتَأَرَ» وقع في «صحيح مسلم» (٢٨/٢٧٥٧) وقد ذكره المصنف قبل قليل وعزاه لمسلم.

البارزين لقتال أهل الإسلام، أي: الظاهرين في بَرَازٍ من الأرض، وقيده أبو ذر في اللفظ الآخر بتقديم الزاي مفتوحة «البَازَرُ»[١].

وقوله في إدام أهل الجنة: «بَالَامٌ وَنُونٌ»[٢] كذا جاء في[٣] جميع الروايات، إلَّا أن المروزي ضبطه بلامين مفتوحتين: «بَالَلَامٌ» والمعروف «بَالَامٌ»، وتفسيره في الحديث: ثور الجنة، والنون: الحوت، وأما النون فمعروف في كتاب الله تعالى، وفي لسان العرب، وأما: «بَالَامٌ» فليست /٧٣/ بعربية، ولا حكاها أحد عنهم.

قال عياض: ووجدت هٰذا الحرف في كتاب الحميدي -يعني: الأندلسي- «بِاللَّأي»[٤]، واللَّأي: الثور الوحشي، علىٰ مثال اللَّمي[٥] واللَّعي، ولا أعلم من رواه هكذا إلَّا ما رأيت له فإن كان أصلحه مما ظن أنه صحف فقد بقيت الميم التي ثبتت بعد اللام في الصحيح، فتحمل علىٰ أنها تصحفت من الياء الساكنة بعد اللام من اللأي[٦].

وقال الخطابي: لعل اليهودي أراد التعمية فقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين، وإنما الرتبة: لام ألف وياء هجاء، لأَى، علىٰ وزن لعَى، فصحف الراوي الياء بالباء. قال: وهٰذا أقرب ما يقع لي فيه، اللهم إلَّا أن

---

(١) البخاري (٣٥٩١) من حديث أبي هريرة.

(٢) البخاري (٦٥٢٠)، مسلم (٢٧٩٢) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) في (س): (من).

(٤) «الجمع بين الصحيحين» ٢/ ٤٣٦(١٧٥١)، والذي في مطبوعه: «بَالَامٌ»، ووقع في (س): (يلالأي).

(٥) في (د): (اللَّهي)، وفي (أ): (اللَّهي).

(٦) «مشارق الأنوار» ١/ ٢٠٥.

يكون عبر عنه بالعبرانية فقدم الياء؛ لأن أكثر العبرانية مقلوب عن لسان العرب بتقديم حروفٍ وتأخيرها، وقد قيل: إن العبران هو العربان فقدموا الباء. قال: وهٰذا كله مع ما فيه من التحكم والظن غير مسلم؛ لأن هجاء: اللأي، غير هجاء: باللام، وأولىٰ ما يقال أن تقرأ الكلمة كما رويت وتكون عبرانية؛ ألا ترىٰ أنهم سألوا اليهودي عن تفسيرها، ولو كانت كما قال الحميدي «**بِاللَّأي**» لعرفوها بلغتهم، ولا يوجد في اللغة العبرانية باللام أنه اسم ثور، وقد سألت عنه من يقوم به فلم يعرفه.

قالوا: وإنما البالم في اللغة العبرانية: الشديد، فلا يمتنع أن يكون عندهم مستعملًا في الثور وكل ما يوصف بالشدة والقوة.

في حديث الدجال وفتح القسطنطينية: «**إِذْ سَمِعُوا بِبَأْسٍ، هُو أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ**»[1] كذا للسمرقندي وبعض طرق[2] ابن ماهان، وعند العذري: «**بِنَاسٍ** -بالنون- **أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ**»: بالثاء، وهو وهم، والصواب هو الأول بدليل آخر الحديث، ولقوله: «**فَيَأْتِيهِمُ الصَّرِيخُ بِأَنَّ الدَّجَّالَ قَدْ خَرَجَ**»[3] فهو تفسير للبأس الأكبر.

* * *

(١) مسلم (٢٨٩٩) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٢) في (د، أ، س): (طريق).

(٣) مسلم (٢٩٢٠).

الْبَاءُ مَعَ البَاءِ

قال أهل العربية: لم يلتق حرفان من جنس واحد في اللسان العربي، إلَّا أنه وقع في «صحيح البخاري» من قول عمر: «**لَوْلَا أَنْ أَتْرُكَ آخِرَ النَّاسِ بَبَّانًا وَاحِدًا**»[١] وفسره ابن مهدي: شيئًا واحدًا[٢]، وقال غيره: معناه الجمع، أي: جماعة. وقال أبو عبيد: لا أحسبه من كلام العرب[٣]. وقال الضرير[٤]: ليس منه: ببَّان، والصحيح: بيّان، الثانية ياء مثناة من أسفل، أي: لولا أن أسوي بينهم حتىٰ لا يكون لأحد علىٰ أحد فضل، قال: ويقال لمن لا يعرف من الناس: هيان بن بيان، وهيّ بن بي، ورَدَّ الأزهري[٥] قوله، وقال: هي لغة يمنية صحيحة لم تَفْشُ في كلام مَعَدٍّ، وكذلك صححها صاحب «العين» وقال: ومما ضوعفت حروفه: هم علىٰ بَيان واحد، أي: طريقة واحدة. قال الطبري: هو المعدوم الذي لا شيء له، أي: لولا أن أتركهم فقراء لا شيء لهم، أي: متساوين في الفقر علىٰ قوله، واختلف في وزنه، فقيل: فعال، علىٰ أن النون أصيلة،

---

(١) البخاري (٤٢٣٥).

(٢) أخرجه أبو عبيدة عن ابن مهدي كما في «الفتح» ٧/ ٤٩٠.

(٣) «غريب الحديث» ١/ ٣٦.

(٤) هو أحمد بن أبي خالد -وقيل: ابن خالد- أبو سعيد الضرير، البغدادي، كان عالمًا باللغة جدًّا، استقدمه طاهر بن عبد الله من بغداد إلىٰ خراسان، وأقام بنيسابور، وأملىٰ بها المعاني والنوادر، ولقي أبا عمرو الشيباني وابن الأعرابي.
انظر مقدمة «تهذيب اللغة» ١/ ٤٤، «معجم الأدباء» ١/ ٣٤٦ (٧٩)، «الوافي بالوفيات» ٦/ ٣٦٩ (٢٨٦٩)، «بغية الوعاة» ١/ ٣٠٥ (٥٦٣).

(٥) «تهذيب اللغة» ١/ ٢٦٨ مادة (ببَّ).

وقيل: فعلان، علىٰ زيادتها[1].

* * *

(١) ورد بهامش (س) ما نصه: وقال أبو علي الفارسي: هو فعَّال من باب كوكب ولا يكون فعلان؛ لأن الثلاث لا تكون من موضع واحد، وأما ببّة فصوت لا عبرة به، قاله الزمخشري، وعن بعضهم: بيّانا بالياء المثناة، وليس يثبت.
قلت: أنظر: «الفائق» للزمخشري ١/ ٧١.

الْبَاءُ مَعَ التَّاءِ

«**الْبِتْعُ**»[١] البتع بكسر الباء بلا خلاف وإسكان التاء في المشهور، وذكر بعض أهل اللغة فتحها، وهو شراب العسل كذا جاء مفسرًا في الحديث.

وفي باب تحريم الخُمُر[٢]: «**أَوْ نَهَىٰ عَنْهَا الْبَتَّةَ**»[٣] أي: قطعًا وفصلًا من غير علة، يقال منه: بتَّه وأبتَّه؛ لأنهم تأولوا أنه حرمها؛ لأنها لم تُخمَّس، أو لأنها قسمت بغير إذنه، أو لئلا يفنى الظهر، أو لأنها جَوَّال القرية فجاء في هٰذا الحديث تحريمُها من غير علة، وذلك معنىٰ قولهم: في الطلاق: البتَّة، أي: القطع للعصمة، وأبتُّوا نكاح هٰؤلاء النساء، أي: ٱقطعوا العمل به، يعني: المتعة أو عصمة ما بينكم وبينهن.

و«**لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يبيِّتْهُ مِنَ اللَّيْلِ**»[٤] /٧٤/ أي: يبيته ويقطع نيته عليه.

قوله ﷺ: «**اقْتُلُوا الأَبْتَرَ**»[٥] أصله: القصير الذنب، وفسر هاهنا بأنه الأفعىٰ. وقال النضر: هو صنف من الحيات أزرق مقطوع الذنب لا تنظر إليه حامل إلَّا أسقطت.

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٨٤٥، البخاري (٥٥٨٥، ٥٥٨٦)، مسلم (٢٠٠١) عن عائشة، والبخاري (٤٣٤، ٤٣٤٤، ٤٣٤٥، ٦١٤٢)، مسلم (١٧٣٣) عن أبي موسى الأشعري.

(٢) تصحفت في (س) إلىٰ: (الخمر) بالخاء المعجمة!

(٣) البخاري (٤٢٢٠)، مسلم (١٩٣٧) من حديث عبد الله بن أبي أوفىٰ.

(٤) روىٰ النسائي ٤/ ١٩٧، وفي «الكبرىٰ» ٢/ ١١٧ (٢٦٤٣)، والبيهقي ٤/ ٢٠٢ من حديث حفصة مرفوعًا: «**مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ**».

(٥) البخاري (٣٢٩٩)، مسلم (٢٢٣٣) عن ابن عمر.

في باب الدعوة قبل القتال: «قَالَ يَحْيَىٰ: أَحْسِبُهُ قَالَ -جُوَيْرِيَةَ- أَوِ: الْبَتَّةَ» كذا في جميع نسخ مسلم[١]، وصحّفه محمد بن أبي نصر الحميدي الحزمي[٢] فضبطه: «أَوِ الْيَتَّة»[٣] كأنه توهم أنه اسم شك فيه وفي جويرية، ولم يُسمع: «أَلِيْتَة».

وإنما أراد يحيى القطع بعدما اعترضه من الشك في نسبها، فقال: «أَحْسِبُهُ قَالَ جُوَيْرِيَةَ»، فقطع ولم يذكر: ابنة الحارث، ثم ارتفع شكه أو غلب علىٰ

---

(١) مسلم (١٧٣٠).

(٢) تنبيه: لم أجد أحدًا ممن ترجم للحميدي ذكر في نسبته: (الحزمي)، وولعل المصنف أراد بها نسبته لابن حزم الظاهري؛ لكثرة ملازمته له، قال ابن خلكان في ترجمته من «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٨٢: روىٰ عن أبي محمد ابن حزم الظاهري، واختص به، وأكثر من الأخذ عنه وشهر بصحبته.
وقال الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» ٣٣/ ٢٨١: كان من كبار أصحاب أبي محمد ابن حزم الفقيه، سمع ابن حزم وأخذ عنه أكثر كتبه.
قلت: والمشهور في النسبة لابن حزم ومذهبه أن يقال: الظاهري، وإليها نسب الحميدي، فقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ١٢٠: الإمام القدوة، المتقن الحافظ، شيخ المحدثين، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد، الأزدي، الحميدي، الأندلسي، الميورقي، الفقيه، الظاهري، صاحب ابن حزم وتلميذه.
وإن كان يصح أيضًا أن ينسب فيقال: (الحزمي)، وفي «الأنساب» للسمعاني ٤/ ١٤٩ لم يذكر هٰذِه النسبة لابن حزم، فاستدرك عليه ابن الأثير في مختصر الأنساب المسمىٰ «اللباب في تهذيب الأنساب» ١/ ٣٦٣ فقال: فاته -أي: السمعاني- النسبة إلى الفقيه أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، كان يقول بمذهب الظاهرية في الفقه، وله خلق كثير ينتسبون إليه بالأندلس، يقال لهم: الحزمية، ويقال: إن أبا عبد الله الحميدي كان يميل إلىٰ مذهبه.

(٣) في المطبوع من «الجمع بين الصحيحين» ٢/ ٢٥٤ (١٣٨٢) على الصواب: «الْبَتَّةَ».

ظنه أنه قال له: ابنة الحارث، أي: أقطع أنه قاله، ويدل علىٰ ذلك قوله في الحديث الآخر: «**وَقَالَ: جُوَيْرِيَةَ**» ولم يشك، وكان يحيىٰ لورعه كثير التوقف، وربما ذكر المشكوك فيه حتىٰ كان يلقب بـ: الشكاك[١].

ومثله قوله أيضًا في آخر حديث الصلاة بعد الجمعة: «**أَظُنُّنِي قَرَأْتُ فَيُصَلِّي أَوِ الْبَتَّةَ**»[٢] شك هل قرأ فيصلي ثم غلب يقينه فقال: «**أَوْ الْبَتَّةَ**» أي: لا أشك في أني قرأته.

وفي «الموطأ» فيمن أعتق شركًا له في عبد، قال مالك: «**لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا هُمْ ٱبْتَدَءُوا العَتَاقَةَ وَلَا أَبَتُّوهَا**» كذا لابن وضَّاح، ولبعضهم: «**أَثْبَتُوهَا**»[٣]، ورواه آخرون: «**أَنْشَؤوهَا**» أي: ٱبتدؤوها، وكذا في كتاب ابن عبد البر وسقطت الكلمة كلها من كتاب ابن بكير.

وتقدم الخلاف في قوله: «**فَإِنْ بَاتُّونَا**» أو «**يَأْتُونَا**»[٤] في حرف الهمزة، أحدهما من المجيء، وهي رواية الكافة، والأخرىٰ من البتات، أي: قاطعونا، وهي رواية ابن السكن، ومن الإتيان أظهر وأقوىٰ.

وفي حديث جابر في الأقراص: «**فَوُضِعْنَ عَلَىٰ بَتِّيٍّ**»[٥] علىٰ وزن قَسِّي،

---

(١) روي في «العلل ومعرفة الرجال» ٣/ ٤٣٧، و«الجرح والتعديل» ٩/ ١٩٧ عن الإمام أحمد أنه ذكر يحيىٰ بن يحيىٰ فأثنىٰ عليه خيرًا، وأظنه قال: ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثل يحيىٰ بن يحيىٰ، قال: كنا نسميه يحيى الشكاك؛ يعني من كثرة ما كان يشك في الحديث.

(٢) مسلم (٨٨٢/ ٧١)، ووقع في النسخ الخطية: (أظنه).

(٣) «الموطأ» ٢/ ٧٧٣.

(٤) البخاري (٤١٧٨، ٤١٧٩).

(٥) قال القاضي في «المشارق» ١/ ٢٠٩: بباء مفتوحة بواحدة وتاء باثنتين فوقها مكسورة مشددة وياء مشددة كياء النسب. وكذا قال في «إكمال المعلم» ٦/ ٥٣٩ وقال أيضًا:

كذا ضبطناه من طريق القاضي أبي علي وأبي بحر، وفي أصل ابن أبي جعفر: «بُنِّيٍّ»[١]، وقال: هي للطبري. قال ابن وضَّاح: وهو الصواب، قال: وهو طبق أو مائدة من خُوص أو حلفاء، وكان عنده لغيره: «عَلَىٰ بَتِّيّ»، والبت: كساء غليظ من وبر أو صوف، وفي «العين»: البت: ضرب من الطيالسة[٢]. وفي بعض النسخ: «عَلَىٰ بُنِّي» بباء مضمومة ثم نون مكسورة مشددة ثم ياء في آخره من غير همزة[٣]، وكذلك أصلحه[٤] الوَقَّشِي وفسره بأنه طبق من خوص. وقال ثعلب: النُّفْيَةُ والنَّفِيَّةُ: شيء مدور من خوص، قال: وهو الذي تسميه العامة: النِّبِيَّة. وقال كراع: هو كالسفرة. وقال ابن الأعرابي: هو طبق عريض للطعام، فلو رواه أحد بالفاء بعد النون في أوله لأمكن أن يراد به هٰذا الذي قال ثعلب، أو يكون قد غير إلىٰ لفظ العامة، وعند ابن الحذاء: «عَلَىٰ شَيْءٍ» وهٰذِه الرواية أسلم[٥].

كذا ضبطناه عن الصدفي والأسدي من شيوخنا، قال: البت: كساء من وبر أو صوف، فلعله منديل وضع عليه هٰذا الطعام، وكان في كتاب الخشني عن الباجي نحوه، وكان عنده لابن ماهان مثله، إلَّا أنه بفتح الباء والتاء معًا. اهـ بتصرف.

(١) قال القاضي ١/ ٢٠٩: بضم الباء أولًا وبعدها نون مكسورة مشددة. وقال في «الإكمال» ٦/ ٥٣٩: قال القاضي الكناني: وهو صواب، وهو طبق من خوص.

(٢) «العين» ٨/ ١٠٩ مادة (بتت).

(٣) كذا في جميع النسخ ضبطها ابن قرقول بالكلام، وضبطها القاضي في «المشارق» ١/ ٢٠٩ (بني) وقال: بتقديم النون).

(٤) في (س): (أصلحنا).

(٥) قلت: بعد كل هٰذِه الروايات التي ذكرها المصنف، الذي في مطبوع «صحيح مسلم» (٢٠٥٢/ ١٦٩): «فَوُضِعْنَ عَلَىٰ نَبِيٍّ»، قال النووي في «شرح مسلم» ١٤/ ٨: هكذا هو فىٰ أكثر الأصول: «نَبِيٍّ» بنون مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة ثم ياء مثناة تحت مشددة، وفسروه بمائدة من خوص.

وفي تفسير الوصيلة: «هِيَ النَّاقَةُ البِكْرُ تُبَكِّرُ فِي أَوَّلِ النِّتَاجِ ثُمَّ تُثَنِّي بَعْدُ بِأُنْثَىٰ، وَكَانُوا يُسَيِّبُونَها لِطَوَاغِيتِهِمْ إِنْ وَصَلَتْ إِحْدَاهُمَا بِالأُخْرىٰ لَيْسَ بَيْنَهُمَا ذَكَرٌ»[1] كذا لهم بالباء من التبكير والسبق، وعند الجُرْجَانِي: «تُذْكر» أي: تأتي بذكر، والأول أظهر علىٰ ما وصل به الكلام، وأما علىٰ تفسير غيره وعلىٰ مذهب قتادة وما ذكره ابن الأنباري فله وجه.

* * *

(١) البخاري (٤٦٢٣).

الْبَاءُ مَعَ الثَّاءِ

في الحديث: «**بُثُّوا**»[١] أي: فرقوا، و«**لَا أَبُثُّ خَبَرَهُ**»[١] أي: لا أظهره وأنشره، و«**لَا تَبُثُّ حَدِيثَنَا**»[٢] أي: لا تشيعه، ويروىٰ: «**تَنُثُّ**» ولكن في غير الصحيحين إلَّا أن عند المستملي: «**تَنْثِيْثًا**» في المصدر، والمعنىٰ متقارب، ومنه: «**وبَثَّهَا فيكُمْ**»[٣] /٧٥/ أي: نشرها وأشاعها، ويقال: بثت الخبر وأبثثته.

«**لِيَعْلَمَ البَثَّ**»[٤] أصله الحزن، ومنه: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي﴾ [يوسف: ٨٦]، وقول كعب: «**حَضَرَنِي بَثِّي**»[٥]، والبث الذي أرادت[٦]: داء أو عيب كانت تتستر به ويحزنها، فكان لا يتعرض للاطلاع عليه كرمًا، هٰذا معنىٰ قول أبي عبيد[٧].

وقال ابن الأعرابي: بل أرادت أنه لا يجامعها أو لا يضاجعها؛ لأنه كان إذا رقد التف، والبث هنا حبها إياه وشدة حاجتها إليه. وقال غيرهما: أرادت أنه لا يتفقد مصالحها ولا ينظر في أمورها، يقال: فلان لا يدخل يده في هٰذا الأمر.

---

(١) مسلم (١٨٥) من حديث أبي سعيد الخدري.
(٢) البخاري (٥١٨٩)، مسلم (٢٤٤٨) في حديث أم زرع عن عائشة.
(٣) البخاري (٣٠٩٤) عن عمر بن الخطاب.
(٤) البخاري (٥١٨٩)، مسلم (٢٤٤٨)، ووقع في (س): (فيعلم).
(٥) مسلم (٢٧٦٩).
(٦) أي المرأة في قولها: «**وَلَا يُولِجُ الكَفَّ لِيَعْلَمَ البَثَّ**».
(٧) «غريب الحديث» ١/ ٣٦٨.

قوله: «**فَانْبَثَقَ المَاءُ**»[١] أي: ٱنفجر، يقال منه: بَثَقٌ وبَثْقٌ: لموضع ٱنفجار الماء.

في تفسير سورة سبأ: «**الْعَرِمُ مَاءٌ أَحْمَرُ أَرْسَلَهُ اللهُ في السُّدِّ فَشَقَّهُ**»[٢] كذا لهم، ولأبي ذر: «**فَبَثَقَهُ**» وهو الوجه، يقال: بثقت النهر إذا كسرته لتصرفه عن مجراه.

* * *

(١) البخاري (٣٣٦٥) من حديث ابن عباس.

(٢) البخاري قبل حديث (٤٨٠٠)، ووقع في (س): (فبثقه).

الْبَاءُ مَعَ الجِيمِ

«**بَجَّحَنِي فبَجِحَتْ**»[١] أي: فرَّحَني ففرِحَتْ، وقيل: عظَّمني فعظُمَتْ عندي[٢] نفسي، قاله ابن الأنباري، وحكي: «**بَجَحَنِي**» أيضًا بالتخفيف.

قولها: «**وَبُجَرَهُ**»[١] وهي عروق منعقدة في البطن خاصة، والعجر في الظهر خاصة.

قوله: «**فَقَطَعُوا أَبْجَلَهُ**»[٣] الأبجلان: عرقان في اليد، وهما عرقا الأكحل من لدن المنكب إلى الكف، والأكحل: ما بدا منه من مأبِضِ الذراع إلى العضد، وقيل: الأكحل من الناس، والأبجل من الدواب، وهٰذا الحديث يرد عليه.

وقول أبي هريرة: «**فَانْبَجَسْتُ**» كذا لابن السكن والحموي وأبي الهيثم، وعند الأصيلي: «**فَانْبَخَسْتُ**» بخاء معجمة بعد الباء وكذا لسائرهم، قال بعضهم: صوابه: «**فَانْخَنَسْتُ**»[٤] ومعناه: ٱنقبضت عنه وتأخرتُ، وأما: «**انْبَجَسْتُ**» فمعناه: ٱندفعت عنه وزايلته، ومثله في حديثٍ آخرَ: «**فَانْسَلَلْتُ مِنْهُ**»[٥]، وأما: «**انْبَخَسْتُ**» فمن البخس وهو النقص والظلم، وهو بعيد من هٰذا.

---

(١) البخاري (٥١٨٩)، مسلم (٢٤٤٨) في حديث أم زرع عن عائشة.

(٢) في النسخ الخطية: (عند)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٧٨، وهو الأنسب لضبط اللفظ في الحديث.

(٣) رواه الترمذي (١٥٨٢)، والدارمي ٣/ ١٦٣١-١٦٣٢ (٢٥٥١).
ورواه مسلم (٢٢٠٨) دون موضع الشاهد.

(٤) البخاري (٢٨٣) من حديث أبي هريرة.

(٥) البخاري (٢٨٥) وهي هكذا للمستملي، ولغيره بإسقاط: «مِنْهُ» ٱنظر: اليونينية ١/ ٦٥.

قال ابن قُرْقُولٍ: إذا صحت الرواية فله وجه، وهو أنه ظهر له نقصانه عن مماشاة رسول الله ﷺ لما ٱعتقده في نفسه من النجاسة في حال جنابته، فرأىٰ أنه لا يقاومه ما دام في تلك الحال، ألا تراه كيف قال له: «**إِنَّ المُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ**»[(١)]، وقد روي: «**فَانْتَجَسْتُ مِنْهُ**»[(٢)] أي: ٱعتقدت النجاسة لجسمي[(٣)] حكمًا شرعيًّا.

* * *

(١) البخاري (٢٨٥)، مسلم (٣٧١) من حديث أبي هريرة.

(٢) ذكر في «الفتح» ١/ ٣٩٠ أنها رواية المستملي.

(٣) في (س): (تحبسني)، وفي (أ): (بجسمي)، والمثبت من (د، ظ).

الْبَاءُ مَعَ الحَاءِ

«**أَهْلُ هٰذِه البُحَيْرَةِ**»[١] يعني: المدينة، و«**الْبَحْرَةُ**»[٢]: الأرض والبلد[٣].

قال أبو الحسين بن سراج: ويقال: البَحيرة أيضًا علىٰ لفظ الناقة البحيرة، والبحار: القُرىٰ، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١] أنه القرىٰ والأمصار، وقيل: بل هو البحر نفسه.

وفي الحديث: «**اعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ البِحَارِ**»[٤] أي: البلاد؛ لا هجرة عليك.

وفي الحديث: «**وكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ**»[٥] أي: ببلدهم وأرضهم، قال الحربي: البحرة دون الوادي وأعظم من التلعة. وقال الطبري: كل قرية لها نهر جارٍ وماء ناقع فالعرب تسميها: البحرة.

وقوله ﷺ في الفرس: «**وإِنْ وجَدْنَاهُ لَبَحْرًا**»[٦] أي: كثير العدو واسع الجري.

---

(١) البخاري (٤٥٦٦)، مسلم (١٧٩٨) من حديث أسامة بن زيد.

(٢) البخاري (٥٦٦٣، ٦٢٠٧، ٦٢٥٤) من حديث أسامة.

(٣) ورد بهامش (س) ما نصه: أصل البحرة: فجوة من الأرض تستبحر، أي: تنبسط وتتسع، قال الشاعر:

كأن بقاياه ببحرةَ مالك ... بقيَّةُ سَحْقٍ من رِدَاءٍ مُحبِّر

يصف رسم الدار. ويقولون: هٰذِه بحرتنا، أي: أرضنا وبلدتنا.

قلت [المحقق]: هٰذا التعليق بحروفه في «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري ١/ ٨٠.

(٤) البخاري (١٤٥٢)، مسلم (١٨٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري

(٥) البخاري (١٤٨١)، مسلم (١٣٩٢) من حديث أبي حميد الساعدي.

(٦) البخاري (٢٦٢٧)، مسلم (٢٣٠٧) من حديث أنس.

و« **الْبَحِيرَةُ: الَّتِي يُمْنَعُ دَرُّهَا لِلطَّوَاغِيتِ فَلا تُحْلَبُ** »[١] سميت بذلك لأنهم بحروا أذنها، أي: شقوها بنصفين، وهي الناقة إذا نتجت خمسة أبطن فكان آخرُها ذكرًا شقوا أُذنها ولم يذبحوها ولم تركب ولم تمنع ماءً ولا كلأ، وقيل: بل إذا ولدت خمسة أبطن آخرها ذكر أكله الرجال خاصة، وإن كانت أنثىٰ بحروا أذنها فإن نتجت ميتة اشترك فيها النساء والرجال، /٧٦/ وقيل: كانت حرامًا على النساء فإن ماتت حلت لهن، وقيل: بل « **الْبَحِيرَةُ** »: بنت السائبة تشق أُذنها وتترك مع أمها ولا يُنتفع بهما.

قوله: « **اخْتَضَبَ عُمَرُ بِالْحِنَّاءِ بَحْتًا** »[٢] أي: خالصًا وحدها.

وقوله: « **فَبَحَثَ بِعَقِبِهِ** »[٣] أي: حفر التراب واستخرجه.

قوله: « **فَأَخَذَتْهُ بُحَّةٌ** »[٤] البحح: غلظ وجَشَشٌ يمنع من الجهارة.

« ﴿ فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ ﴾ [الكهف: ٦١] »[٥] هكذا للكافة، ووقع لِلْأَصِيلِيّ: « **في الْحَرْبِ** »[٦] هكذا مهملًا، وهو تصحيف.

وفي باب خرص الثمر: « **وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ** »[٧] بالباء والحاء كما تقدم، ووقع في كتاب عُبْدُوس: « **وَكَتَبَ لَهُ بِنَجْرِهِمْ**[٨] » بالنون والجيم، وهو تصحيف.

---

(١) البخاري (٣٥٢١) عن سعيد بن المسيب، قوله، وفيه: «وَلَا يَحْلُبُهَا» بدل: «فَلا تُحْلَبُ».

(٢) مسلم (٢٣٤١) من حديث أنس بن مالك.

(٣) البخاري (٣٣٦٤) من حديث ابن عباس.

(٤) البخاري (٤٤٣٥، ٤٥٨٦)، مسلم (٢٤٤٤) عن عائشة.

(٥) البخاري قبل حديث (٤٧٢٦).

(٦) وقع في صلب (س): (البحر) وفوقها: خ، وكتب في الهامش: (الحرب). وهو الصواب.

(٧) البخاري (١٤٨١)، مسلم (١٣٩٢) من حديث أبي حميد الساعدي.

(٨) في (س): (بنجر).

وفي باب فضل المنيحة[١]: «**فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ البِحَارِ**»[٢] كذا للكافة، وعند أبي الهيثم: «**مِنْ وَرَاءِ التِّجَارِ**»[٣] وهو وهم، وإنما هو: «**الْبِحَارِ**» أي: من وراء القرىٰ والمدن.

* * *

(١) في النسخ الخطية: (المنحة)، والمثبت الموافق ما في الصحيح.

(٢) البخاري (٢٦٣٣) من حديث أبي سعيد.

(٣) في اليونينية ٣/ ١٦٦ أنها له وللمستملي.

الْبَاءُ مَعَ الخَاءِ

قوله: «**بَخٍ بَخٍ**»[١] يقال بالإسكان وبالكسر مع التنوين وبالكسر دون تنوين، و«**بُخٍ بُخٍ**» بضم الخاء مع التنوين والتخفيف. قال الخليل: يقال ذلك للشيء إذا رضيته، ويقال لتعظيم الأمر، فمن سكن شبهها بهل وبل، ومن كسرها ونونها أجراها مجرىٰ صهٍ ومهٍ وشبهها بالأصوات، وذكر فيه الخطابي الاختيار إذا كُررتْ: تنوين الأولىٰ وتسكين الثانية.

قوله: «**كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ**»[٢] بالخاء، وهي إبل غلاظ ذوات سنامين.

وفي الزكاة ذكر: «**الْبُخْتُ وَالْعِرَابُ**»[٣] بالباء والخاء، وعند ابن وضَّاح: «**النُّجُبُ**» بالنون والجيم مضمومتين. قال بعضهم: والصواب هنا الأولىٰ بالخاء، بعكس ما تقدم في الهدي في قوله: «**إِحْدَاهُمَا نَجِيْبَةٌ**» كذا للجمهور، ولابن وضَّاح: «**إِحْدَاهُمَا بُخْتِيَّةٌ**»[٤] بالخاء، ورواية الكافة أشبه، والبخت من الإبل للسير والرحائل.

* * *

(١) «الموطأ» ٢/ ٩٩٢، مسلم (١٩٠١) عن أنس بن مالك.

(٢) مسلم (٢٨٥٦) من حديث أبي هريرة.

(٣) «الموطأ» ١/ ٢٥٩ من كلام مالك رحمه الله.

(٤) «الموطأ» ١/ ٣٧٨ فكأنها من إصلاحاته.

الْبَاءُ مَعَ الدَّالِ

في البخاري: «بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ»[١] رويناه بالهمز من الٱبتداء، ورواه بعضهم غير مهموز من الظهور. قال أبو مروان: والهمز أحسن؛ لأنه يجمع المعنيين، وأحاديث الباب تدل عليه؛ لأنه بيَّن فيه كيف يأتيه الملك ويظهر له، وفيه كيف كان ٱبتداء أمره وأول ما ٱبتدئ به منه، وكان غيره يقول: إن الظهور فيه أحسن؛ لأنه أعم.

قوله: «بَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذِي الحُلَيْفَةِ مَبْدَأَهُ»[٢] بفتح الميم وبضمها، أي: ٱبتداء خروجه وشروعه في سفره.

وقوله ﷺ: «وعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ»[٣] أي: عدتم إلىٰ سابق علم الله تعالىٰ فيكم من أنكم تسلمون، والمبدئ المعيد: من أسماء الله تعالىٰ؛ لأنه ٱبتدأ خلق المخلوقات وهو يعيدها بعد فنائها، يقال منه: بدأ وأبدأ.

وقوله في حديث الخضر: «فَانْطَلَقَ إِلَىٰ أَحَدِهِمْ بَادِيَ الرَّأْيِ»[٤] إن همزته كان معناه: ٱبتداء الرأي وأوله دون ٱستحكامه وترويته، ومن لم يهمزه كان معناه في ظاهر الرأي وما يبدو منه، ومثل هٰذا قيل في قوله تعالىٰ: ﴿بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧] والبدا مقصور وممدود: ظهور رأي بعد آخر.

---

(١) هو أول باب في «صحيح البخاري».

(٢) مسلم (١١٨٨) عن ابن عمر.

(٣) مسلم (٢٨٩٦) من حديث أبي هريرة.

(٤) مسلم (٢٣٨٠) من حديث ابن عباس.

قول عائشة في السواك: «**فَأَبَدَّهُ بَصَرَهُ**»[١] أي: أمده، قاله الحربي، قال القتيبي: معنى أبد[٢]: مد، وقيل: طول.

وقولها -تعني: سودة-: «**فَكِدْتُ أَنْ أُبَادِئَهُ**»[٣] بالباء، أي: أسابقه الكلام وأبتدئه به، مثل: «**أُبَادِرَهُ**»[٤]، وليس من النداء.

وقوله: «**يُبَدُّونَ أَعْمَالَهُمْ**»[٥] كذا ضبطناه في «الموطأ» بتشديد الدال وضمها، وأصلها كسر الدال والهمزة بعدها مضمومة، وكذا في بعض الروايات؛ لأنه من التبدئة، لكنه سهل ونقلت ضمة الهمزة إلىٰ ما قبلها.

قال أبو الفضل رحمه الله: وقد يصح أن يكون /٧٧/ من الإبداء للشيء، وهو إظهاره، أي: يظهرون ذلك ويشهرونه[٦].

قال ابن قُرْقُولٍ: وهٰذا ضعيف، نعم ويوجب أن تكون الرواية بضم الياء وإسكان الباء وضم الدال[٧].

وقوله: «**اسْتَبْدَدْتَ عَلَيْنَا**»[٨] أي: انفردت بالأمر دوننا واختصصت به.

وقوله: «**وبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ**»[٩] أي: فرق.

---

(١) البخاري (٤٤٣٨) عن عائشة.

(٢) في النسخ الخطية: (أمد)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٢١٧.

(٣) مسلم (١٤٧٤/ ٢١) عن عائشة.

(٤) البخاري (٦٩٧٢)، وانظر: اليونينية ٩/ ٢٦.

(٥) «الموطأ» ١/ ١٧٣ عن ابن مسعود، قوله.

(٦) «مشارق الأنوار» ١/ ٢١٧.

(٧) ورد بهامش (س) ما نصه: أوجب ما لا يجب.

(٨) البخاري (٤٢٤١)، مسلم (١٧٥٩) من حديث عائشة.

(٩) البخاري (٤٨٠٠) من حديث أبي هريرة.

وقوله: «**لَا بُدَّ**»[١] أي: لا أنفكاك ولا فراق دونه، أي: هو لازم.

وقوله: «**تَرْجُفُ بَوادِرُهُ**»[٢] جمع[٣] بادرة، وهي: اللحمة بين المنكب والعنق.

وفي الحديث الآخر: «**فُؤَادُهُ**»[٤] وكذا للقابسي في التفسير، ولغيره: «**بَوادِرُهُ**».

قوله تعالىٰ: «**بَادَرَنِي عَبْدِي بنفْسِهِ**»[٥]، وقول عائشة: «**وبَدَرَتْنِي بِالْكَلَامِ**»[٦] وقوله ﷺ: «**وَتَبْدُرُ يَمِينُ أَحَدِهِمْ شَهَادَتَهُ**»[٧]، وقوله ﷺ: «**فَإِنْ عَجِلَتْ مِنْهُ بَادِرَةٌ** -يعني: البصاق في المسجد- **فَلْيَقُلْ بِثَوْبِهِ كَذَا**»[٨]، كله بمعنى المسابقة.

وقوله ﷺ: «**ويَبْدرُ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ**»[٩] أي: تسبق رجع العين وصرف نظرها، أو حركة حسها، علىٰ ما يأتي في بابه إن شاء الله.

---

(١) «الموطأ» ١/١٠٦، ٣٥٠، والبخاري (٦٩٥، ١٩٥٩)، مسلم (٥٤٦، ٩٣٧) ومواضع أخر.

(٢) البخاري (٤٩٥٣)، مسلم (١٦٠) من حديث عائشة.

(٣) في (س): (وجمع) بزيادة واو.

(٤) البخاري (٣)، مسلم (١٦٠) عن عائشة.

(٥) البخاري (٣٤٦٣) من حديث جندب بن عبد الله.

(٦) «الموطأ» ١/٣٠٦.

(٧) مسلم (٢٥٣٣/٢١١) عن ابن مسعود: «**تَبْدُرُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَتَبْدُرُ يَمِينُهُ شَهَادَتَهُ**».

(٨) مسلم (٣٠٠٨) عن جابر.

(٩) البخاري (٢٣٤٨) من حديث أبي هريرة.

قوله: «فَلَمَّا بَدَّنَ»[١]، وروي: «بَدُنَ» وأنكر ابن دريد وغير واحد ضم الدال؛ لأن معناه: عظم بدنه[٢] وكثر لحمه، قالوا: ولم تكن هٰذِه صفته ﷺ، قالوا: والصواب: «بَدَّنَ»، أي: أسن أو ثقل من السن[٣]، وفي حديث عائشة ما يصحح الروايتين، وذلك قولها: «فَلَمَّا أَسَنَّ وَأَخَذَ[٤] اللَّحْمَ»[٥] فجمعت بين السن وأخذ اللحم، وروي عنها: «فَلَمَّا كَبِرَ»[٦]، و«حَتَّىٰ إِذَا كَبِرَ»[٧] وفي حديث آخر: «وَكَانَ مُعْتَدِلَ الْخَلْقِ وَبَدُنَ آخِرَ زَمَانِهِ ﷺ»[٨].

وفي وصف علي إياه ﷺ: «بَادِنٌ مُتَمَاسِكٌ»[٩] أي: عظيم البدن مشتدُّهُ غير مترهل[١٠] اللحم ولا خوار[١١] البنية.

---

(١) مسلم (٧٣٢/ ١١٧) عن عائشة.
(٢) في (أ): وهامش (د): (بطنه).
(٣) «جمهرة اللغة» ١/ ٣٠٢ مادة (بدن).
(٤) في (س): (وأخذه).
(٥) مسلم (٧٤٦).
(٦) رواه النسائي ٣/ ٢٤٠ عن عائشة.
ورواه الترمذي (٤٥٧)، والنسائي ٣/ ٢٣٧، وأحمد ٦/ ٣٢٢ عن أم سلمة.
(٧) البخاري (١١٤٨)، مسلم (٧٣١) عن عائشة.
(٨) ذكره البيهقي في «دلائل النبوة» ١/ ٣٠٥.
(٩) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» ١/ ٤٢٢، وابن حبان في «الثقات» ٢/ ١٤٦، والطبراني ٢٢ (٤١٤)، والبيهقي في «الشعب» ٢/ ١٥٤-١٥٥ (١٤٣٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» ١/ ٣١ من طريق جميع بن عمر بن عبد الرحمن العجلي قال: حدثني رجل بمكة عن ابن أبي هالة التميمي عن الحسن بن علي قال: سألت خالي هند بن أبي هالة التميمي -وكان وصافًا- عن حلية النبي ﷺ وأنا أشتهي أن يصف لي منها شيئًا أتعلق به، فقال: ... الحديث. هكذا إسناده من حديث ابن أبي هالة، كذا قاله القاضي أيضًا ١/ ٢١٨، أي ليس من وصف علي كما ذكر المصنف.
وهو حديث ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٤٧٠).
(١٠) في (س): (متهزل).
(١١) في (س): (خوَّان).

وقول عبد الله بن الأرقم في «الموطأ»: «**أَرَأَيْتَ رَجُلًا بَادِنًا**»[١] أي: عظيم البدن، ومن رواه بالياء بدلًا من النون فقد صحف، وكأنه أراد من أهل البادية.

وفيها ذكر: «**الْبَدَنَةُ**»[٢]، و«**الْبُدْنُ**»[٣] وهٰذا الاسم يختص بالإبل؛ لعظم أجسامها.

وقوله: «**أُبْدِعَ بِي**»[٤] بضم الهمزة، قال بعضهم: هكذا استعملت هٰذِه اللفظة فيمن وقفت به دابته وأعيت كلالًا، ورواه العذري: «**بُدِّعَ بِي**» بغير همزٍ وبشد الدال، والمعروف «**أُبْدِعَ**»، وأُبدِعت الركاب: كلَّت وعطبت أيضًا، وقيل: لا يكون الإبداع إلَّا مع طلع، وأبدعت به راحلته، وفي الحديث: «**كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبْدِعَ عَلَيَّ مِنْهَا؟**»[٥] بضم الهمزة، وفي الحديث الآخر: «**بِشَأْنِهَا إِنْ هِيَ أُبْدِعَتْ**»[٦] كذا بضم الهمزة أيضًا، وكان في أصل محمد بن عيسىٰ ورواية ابن الحذاء: «**أَبْدعَتْ**» بفتح الهمزة، والمعروف ما تقدم.

وقول عمر: «**نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هٰذِه**»[٧] كل ما أحدث بعد النبي ﷺ فهو بدعة؛ لأن البدعة: فعل ما لم يسبق إليه، فما وافق أصول السنة

---

(١) «الموطأ» ٢/ ١٠٠٠، وفيه: «**أَتُحِبُّ أَنَّ رَجُلًا بَادِنًا**».
(٢) «الموطأ» ١/ ٣٢٠، البخاري (٨٨١)، مسلم (٨٥٠).
(٣) «الموطأ» ١/ ٣٨٠، البخاري (١٥٦٨)، مسلم (١٣٠٥).
(٤) مسلم (١٨٩٣) عن أبي مسعود الأنصاري.
(٥) مسلم (١٣٢٥) عن ابن عباس.
(٦) السابق.
(٧) «الموطأ» ١/ ١١٤.

بقياس عليها فهو محمود، وما خالف أصول السنة فهو ضلالة، ومنه قوله: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[١].

قوله: «أَذِنَ لِي فِي البَدْوِ»[٢]، و «أَتَىٰ[٣] رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ البَدْوِ»[٤] وذكر: «الْبَادِيَةُ»[٥] كله غير مهموز؛ لأنه من بدا الرجل يبدو بدوًا إذا خرج إلى البادية فنزلها، والاسم البداوة بفتح الباء وكسرها هٰذا هو المشهور، وقد حكي: بدأ بالهمز يبدأ، وهو قليل.

قوله: «يَدْعُو بِمَا بَدَا لَهُ»[٦] أي: بما ظهر، ومثله قول عثمان: «بَدَا لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ»[٧] أي: ظهر لي.

وقوله[٨]: «ثُمَّ بَدَا لِإِبْرَاهِيمَ عليه السلام أَنْ يَزُورَ تَرِكَتَهُ»[٩] أي: ظهر له رأيٌ في ذلك، ومثله[١٠]: «ثُمَّ بَدَا لأَبِي بَكْرٍ فَابْتَنَىٰ مَسْجِدًا»[١١] أي: ظهر له في ذلك رأي.

---

(١) مسلم (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) البخاري (٧٠٨٧)، مسلم (١٨٦٢) عن سلمة بن الأكوع.

(٣) تحرفت في (س) إلىٰ: (إنني).

(٤) البخاري (١٠٢٨) عن أنس.

(٥) «الموطأ» ١/ ٦٩ و٢٨٣، البخاري (١٣١، ٦٠٩)، مسلم (١٢، ١٥٧٠).

(٦) «الموطأ» ١/ ٩١ عن عمر، قوله.

(٧) البخاري (٥١٢٢، ٥١٢٩) من حديث ابن عمر.

(٨) ساقطة من (س).

(٩) البخاري (٣٣٦٥) من حديث ابن عباس، ولفظه: «ثُمَّ إِنَّهُ بَدَا لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ لأَهْلِهِ: إِنِّي مُطَّلِعٌ تَرِكَتِي».

(١٠) من (د).

(١١) البخاري (٤٧٦، ٢٢٩٨، ٣٩٠٦) عن عائشة.

قوله في كتاب مسلم: «**بَدَأَ اللهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ**»[١] كذا ضبطناه علىٰ متقني شيوخنا بالهمز، أي: ٱبتدأ الله ٱبتلاءهم، يقال /٧٨/ منه: بدأ وابتدأ وأبدأ لغة أيضًا، ورواه كثير من شيوخ الحديث: «**بَدَا لله**»[٢] بغير همز وهو خطأ؛ لأنه من البداء وهو ظهور شيء بعد أن لم يكن ظهر قبل، وذلك محال في حق الله، إلَّا أن يتأول اللفظ علىٰ أنه بمعنىٰ: أراد علىٰ تجوز في اللفظ، وقد جاء في كتاب مسلم: «**أَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ**»[٣].

وقول عثمان: «**بَدَا لِي أَنْ لَا أَتَزَوجَ**»[٤] أي: ظهر لي ما لم يظهر من ترك النكاح.

وقوله: «**فأُتِيَ بِبَدْرٍ**»[٥] أي: بطبق، وهي الرواية الصحيحة، وكذلك رواه أحمد بنّ صالح، عن ابن وهب[٦] وفسره كذلك، وذكره البخاري أيضًا عن ابن عفير، عن ابن وهب: «**بِقِدْرٍ**»[٧]، وذكره مسلم عن أبي الطاهر وحرملة عن ابن وهب: «**بِقِدْرٍ**»[٨]، والصواب هو الأول.

وقوله: «**خَرَجْتُ بِفَرَسِ طَلْحَةَ**[٩] **أُبَدِّيهِ**» كذا رواه بعضهم عن ابن الحذاء وكذلك فسره ابن قتيبة أي: أخرجه إلى البادية وأبرزه إلىٰ موضع الكلأ، وكل

---

(١) عزاه المصنف لمسلم، وهو في البخاري (٣٤٦٤) وفيه: «بَدَا لله».
(٢) البخاري (٣٤٦٤).
(٣) مسلم (٢٩٦٤)، وهو أيضًا في البخاري (٦٦٥٣).
(٤) البخاري (٥١٢٢، ٥١٢٩)، وتقدم قريبًا.
(٥) البخاري (٨٥٤، ٧٣٥٩) من حديث جابر.
(٦) البخاري (٨٥٤).
(٧) البخاري (٨٥٥).
(٨) مسلم (٥٦٤/ ٧٣).
(٩) في النسخ الخطية: «لأبي طلحة» والمثبت الصواب.

شيء أظهرته فقد أبديته، ورواه الكافة: «**أُنَدِّيهِ**»[١] بالنون المفتوحة وهي رواية أبي عبيد في «غريبه»[٢]، ومعنى التندية أن تورد الماشية الماء فتسقىٰ قليلًا ثم ترسل في المرعىٰ ثم تُرَدُّ إلى الماء فتَرِدُ قليلًا ثم ترد إلى المرعىٰ.

وقوله: «**فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً**» كذا لابن ماهان، ولغيره: «**ثَلَاثًا وسِتِّينَ بِيَدِهِ**»[٣] لم يذكر: «**بَدَنَةً**»، وكأن: «**بِيَدِهِ**» غُيِّر من: «**بَدَنَةً**»، وقوله: «**بِيَدِهِ**» أصوب، وعليه يدل قوله في باقي الحديث: «**فَنَحَرَ عَلِيٌّ مَا غَبَرَ**»[٤] وهما جميعًا صحيحا المعنىٰ.

وفي «الموطأ» في باب فدية ما أصابه المحرم: «**وفي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عُشْرَ ثَمَنِ البَدَنَةِ**»[٥] كذا ليحيىٰ، وعند ابن بكير: «**عُشْرَ ثَمَنِ النَّعَامَةِ**» والصواب هو الأول، وقد تخرج رواية ابن بكير علىٰ معنىٰ أن عليه عشر ما تقوم به النعامة في الفدية وهي تعدل أبدًا ببدنة، فإذا قومت البدنة التي هي مثل النعامة في الجزاء كان عليه عشر قيمتها بدنة لا نعامة؛ إذ قد عدلت بالنعامة فصارت النعامة قائمة مقام البدنة في القيمة، فعشر النعامة هو عشر البدنة سواء.

وفي كتاب الحيل: «**لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أُبَادِئَهُ**»[٦] بالباء للكافة، وللنسفي

---

(١) مسلم (١٨٠٧) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٢) «غريب الحديث» ٢/ ١٦٧.

(٣) مسلم (١٢١٨) في حديث جابر بن عبد الله، الطويل.

(٤) مسلم (١٢١٨).

(٥) الموطأ ١/ ٤١٥-٤١٦.

(٦) البخاري (٦٩٧٢) وهي هكذا لأبي ذر عن الحموي والمستملي وللأصيلي وأبي الوقت، ولغيرهم: «**أُبَادِرَهُ**» بالراء، من حديث عائشة.

وأبي الهيثم: «أُنَادِيْهِ»[١] بالنون من النداء، وفي كتاب مسلم في باب أكلت مغافير، لابن الحذاء: «لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أُنَادِيه» بالنون، ولسائرهم بالباء[٢].

وفي باب من لبس جبة ضيقة الكمين: «فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ بَدَنِهِ» هكذا لهم، ولابن السكن: «مِنْ تَحْتِ جُبَّتِهِ»[٣]، والبدن: درع قصيرة والمراد بالبدن هاهنا جبة قصيرة[٤] شُبِّهت ببدن الدرع في قصرها، ويحتمل أن يريد من أسفل بدنه، يعني: جسمه، وكذا وقع في النسائي: «مِنْ تَحْتِ البَدَنِ»[٥].

وقول البراء: «أَنَا وَابْنُ عُمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ»[٦] كذا جاء هاهنا، وفي رواية نافع عن ابن عمر: «أَنَّهُ عُرِضَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ يُجَزْ»[٧] قال القابسي: هٰذا هو الصواب وإخباره عن نفسه أبين من حكاية البراء عنه[٨].

---

(١) أنظر: اليونينية ٨/ ٢٦.

(٢) مسلم (١٤٧٤/ ٢١) باب: وجوب الكفارة علىٰ من حرم أمرأته ولم ينو الطلاق. وفي الحديث: «فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟»

(٣) البخاري (٥٧٩٨) عن المغيرة بن شعبة، وانظر: اليونينية ٧/ ١٤٤.

(٤) في (ظ، أ): (صغيرة).

(٥) «المجتبىٰ» ١/ ٦٣ و٨٣، «السنن الكبرىٰ» ١/ ٨٠ (٨٢) و١/ ٨٧ (١١٠) و١/ ١٠٠-١٠١ (١٦٥، ١٦٧) وفي جميعها: «مِنْ تَحْتِ الجُبَّةِ».

(٦) البخاري (٣٩٥٦). (٧) البخاري (٢٦٦٤، ٤٠٩٧)، مسلم (١٨٦٨).

(٨) قال الحافظ في «الفتح» ٧/ ٢٩١: هو أعتراض مردود؛ إذ لا تنافي بين الإخبارين، فيحمل علىٰ أنه أستصغر ببدر ثم أستصغر بأحد، بل جاء ذلك صريحًا عن ابن عمر نفسه وأنه عرض يوم بدر وهو ابن ثلاث عشرة سنة فاستصغر، وعرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فاستصغر.
قلت: رواه الطبراني في «الأوسط» ٩/ ٩٧ (٩٢٣٥)، والبيهقي ٦/ ٥٥.

وفي كتاب التعبير: «فَاطِرٌ والْبَدِيعُ والْمُبْدِعُ والْبَادِئُ والْخَالِقُ واحِدٌ»[١] كذا عند أبي ذر وبعضهم[٢]، وعند أبي الهيثم والأصيلي وآخرين: «والْبَارِئُ -بالراء- واحِدٌ» وهو أشبه وأصح إن شاء الله.

* * *

(١) البخاري قبل حديث (٦٩٩١).

(٢) اليونينية ٩/ ٣١.

الْبَاءُ مَعَ الذَّالِ

قوله: «كَانَتْ تَبْذُوَ عَلَىٰ أَهْلِهِ»[١] أي: تفحش في القول، بذا يبذو بذاءً كذا قيده القتبي، وقال الهروي فيما رويناه عن ابن معدان عن أبي الحسين: بِذاءً، بكسر الباء، ومباذأة وبذاءة فهو بذيء وبذيٌّ، وكذلك لابس الرث من الثياب، وهي البذاذة.

وقوله: «بَذَخًا»[٢] أي: أشرًا وبطرًا وكبرًا، يقال: بذخ بذخًا إذا تطاول فخره، وبذخ الجبل: علا، بفتح /٧٩/ الذال.

وقوله: «فَبَذَرَ»[٣] أي: فرَّق الحب للزراعة، والبِذْرُ: ما أُدخر للزراعة من الحبوب، وأصل البذر: النثر والتفريق.

وقوله: «مُتَبَذِّلَةٌ»[٤] أي: لابسة بذلة ثيابها وهو ما يمتهن فيه من الكسوة، أي: غير متزينة ولا متصنعة للزوج، ولا مهتبلة بنفسها.

قوله ﷺ (عن ربه ﷻ)[٥]: «وَالْمُتَبَاذِلِينَ فِيَّ»[٦] هو من البذل، وهو العطاء عن غير عوض، قيل: معناه بذل الرجل لصاحبه ماله إذا أُحتاج إليه بحق أخوة الإسلام، وقيل: بذله ماله في سبيل الله، والأول أظهر للفظ المفاعلة، ولما سبق من ذكر التحابب[٧].

---

(١) هٰذِه العبارة ترجم بها البخاري لحديث (٥٣٢٧، ٥٣٢٨) فقال: باب المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها، أَوْ تَبْذُوَ عَلَىٰ أَهْلِهَا بفاحشة.

(٢) مسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) البخاري (٢٣٤٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) البخاري (١٩٦٨) من حديث أبي جحيفة.

(٥) من (د، أ).

(٦) «الموطأ» ٢/ ٩٥٣-٩٥٤ من حديث معاذ بن جبل.

(٧) في (س): (النجايب).

وقول ابن عباس: «سَبَقَ مُحَمَّدٌ البَاذَقَ»[١] بفتح الذال المعجمة، وهو الطلاء المطبوخ من عصير العنب، كان أول من صنعه وسماه بنو أمية؛ لينقلوه عن اسم الخمر، وكان مسكرًا فهو خمر؛ لأن الاسم لا ينقله عن معناه الموجود فيه.

وفي باب كنا نعرف انقضاء الصلاة بالتكبير، من كتاب مسلم: «ثَنَا سُفْيَانُ، ثَنَا عَمْرو، أَخْبَرَنِي بِذَا أَبُو مَعْبَدٍ»[٢] كذا لرواة إبراهيم بن سفيان راوية[٣] مسلم، وعند ابن ماهان: «أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو مَعْبَدٍ» وهو وهم، ليس لعمرو بن دينار جد يروي عنه، إنما هو مولىً من الأبناء، وأبو معبد هٰذا هو نافذ مولى ابن عباس، فصحف: «جَدِّي» من قوله: «بِذَا» لا سيما إذا كتبت بالياء.

* * *

(١) البخاري (٥٥٩٨) عن ابن عباس.

(٢) مسلم (٥٨٣/ ١٢٠) باب: الذكر بعد الصلاة.

(٣) أشار في هامش (س) أن في نسخة: (رواية)، وهو ما في (د، أ).

الْبَاءُ مَعَ الرَّاءِ

قوله في العرنيين: «**بَرؤوا**»[١] أي: صَحُّوا، مهموز، يقال: برأت من المرض وبرئت منه، قال ابن دريد: يهمز ولا يهمز[٢]. يعني أن من العرب من يسهل المهموز، وفي الحديث: «**أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللهِ بَارِئًا**»[٣] قال ثابت: هٰذا علىٰ لغة الحجاز، يقولون: برأت من المرض، وتميم يقولون: برئت بالكسر، وحكي: بَرُؤ بالضم، وبَرَيَ بغير همز علىٰ لغة من ترك الهمز تسهيلًا، وأما من الدين فبرئ بالكسر لا غير، ومنه قوله ﷺ: «**أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ**»[٤]، و«**أَنَا أَبْرَأُ إِلَىٰ اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ**[٥] **خَلِيلٌ**»[٦].

وقول ابن عمر: «**أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَهُمْ بُرَآءُ مِنِّي**»[٧]، و«**بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ**»[٨] أي: بانت[٩] منهم وتخلصت، ومنه البراءة في الطلاق، و«**أَنْتِ بَرِيَّةٌ**»[١٠]: أي: منفصلة عني.

---

(١) البخاري (٦٨٠٥) من حديث أنس.

(٢) أنظر: «جمهرة اللغة» ٢/ ١٠٢٠، ١٠٩٣.

(٣) البخاري (٤٤٤٧، ٦٢٦٦) من حديث ابن عباس.

(٤) البخاري (١٢٩٦)، مسلم (١٠٤/ ١٦٧) من حديث أبي موسىٰ الأشعري.

(٥) في (س): (مثلكم).

(٦) مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله.

(٧) مسلم (٨).

(٨) مسلم (٦٩) عن جرير بن عبد الله.

(٩) في (س، أ، ظ): (بنت).

(١٠) «الموطأ» ٢/ ٥٥٢ من كلام مالك.

وقوله: «يَا خَيْرَ البَرِيَّةِ»[١] يهمز على الأصل، ولا يهمز في الأغلب، وهي فعيلة بمعنىٰ مفعولة، والبارئ: الخالق، ويقال: إن من لم يهمز البرية جعلها من البرىٰ وهو التراب، وقيل: إن البرية أحد الأسماء التي تركت العرب همزها، وكان أصلها الهمز، ويقال: من بَرَيت العود، بفتح الراء، وكذلك القلم: إذا قطعته وأصلحته، لكن ٱختصت هٰذِه اللفظة بخلق الحيوان في عرف الٱستعمال.

ومنه: «مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأَ وَبَرَأَ»[٢] كرره مع: «خَلَقَ»؛ للتأكيد لمَّا ٱختلف اللفظ.

في حديث الفطرة ذكر: «غَسْلُ البَرَاجِمِ»[٣] البراجم هي العُقَد المتسخة الجلد في ظهور الأصابع، وهي مفاصلها، قال أبو عبيد: البراجم والرواجب جميعًا مفاصل الأصابع كلها. وفي كتاب «العين»: الراجبة ما بين البرجُمتَين من السلامىٰ[٤].

قوله: «إِلَّا أَنْ يَكُوْنَ كُفْرًا بَرَاحًا» أي: بينًا لا تأويل له ولا خفاء، ومن رواه: «بَوَاحًا»[٥] بالواو فهو من باح بالشيء إذا أظهره، أي: ظاهرًا معلنًا به، لا عن ظنٍّ ولا إلزام.

قوله: «بَرَّحَتْ بِنَا ٱمْرَأَةُ أَبِي الحُقَيْقِ»[٦] أي: كشفت أمرنا وأظهرته.

---

(١) مسلم (٢٣٦٩) من حديث أنس بن مالك.
(٢) «الموطأ» ٢/ ٩٥١.
(٣) مسلم (٢٦١) عن عائشة.
(٤) «العين» ٦/ ١١٣ مادة (رجب).
(٥) البخاري (٧٠٥٦)، مسلم (١٧٠٩) عن عبادة بن الصامت.
(٦) «الموطأ» ٢/ ٤٤٧.

قوله: «لَقِينَا مِنْهُ البَرْحَ»[١] يعني: المشقة الشديدة، برح به: إذا شق عليه.

«ضَرْبًا غَيْرَ مُبَرِّحٍ»[٢] أي: غير شديد يبلغ المشقة والعذاب من المضروب.

قوله: «فَمَا بَرِحَ»[٣]، و«لَمْ يَبْرَحْ»[٤] أي: لم يزل، و«الْبَارِحَةُ»[٥] منه أي: الليلة الزائلة الذاهبة، ويقال: هو من وقت الزوال /٨٠/ وما قبل ذلك يقال فيه: الليلة، و«الْبُرَحَاءُ»[٦]: شدة الكرب وشدة الحمىٰ أيضًا.

وقوله ﷺ في الحمىٰ: «ابْرُدُوهَا بِالْمَاءِ»[٧] بضم الراء، هي اللغة الفصحىٰ، ويقال بالقطع وكسر الراء.

وقوله ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ»[٨] أي: بأداء الصلاة، أي: أخروها عن وقت الهاجرة إلىٰ حين برد النهار وانكسار وهج الحر، يقال: أبرد بالشيء: إذا دخل به في برد النهار، وأبردت كذا إذا فعلته حينئذ.

قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى البَرْدَيْنِ دَخَلَ الجَنَّةَ»[٩] قيل: الصبح والعصر،

---

(١) مسلم (١٨٠٧) في حديث سلمة بن الأكوع الطويل.

(٢) مسلم (١٢١٨) من حديث جابر، وترجم بنحوها البخاري لحديث (٥٢٠٤).

(٣) مسلم (٢٣١٣) عن صفوان بن أمية.

(٤) البخاري (٧٢٩٦)، مسلم (١٩٢٢) من حديث أنس، وفيه: «لَنْ يَبْرَحَ».

(٥) «الموطأ» ٢/ ٩٤٩، البخاري (٤٦١)، مسلم (٢٢٠).

(٦) البخاري (٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠)، مسلم (٢٧٧٠) في حديث عائشة.

(٧) «الموطأ» ٢/ ٩٤٥، البخاري (٣٢٦١، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٥٧٢٦)، مسلم (٢٢٠٩-٢٢١٢) من حديث عائشة.

(٨) البخاري (٥٣٦)، مسلم (٦١٥) من حديث أبي هريرة.

(٩) البخاري (٥٧٤)، مسلم (٦٣٥) عن أبي موسى الأشعري.

والأبردان: الغداة والعشي، وهما العصران أيضًا، سميا بالبردين لبرد هوائهما، بخلاف ما بينهما من النهار، وفي رواية: «**أَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ**»[(١)] أي: بها، و«**عَنِ**»[(٢)] بمعنى الباء.

قلت: وقد تكون «**عَنْ**» علىٰ بابها، ويكون التقدير: «**أَبْرِدُوا**» أي: أدخلوا وقت برد النهار عن فعل الصلاة، أي: عن أن تصلوا في شدة حرِّ[(٣)] النهار.

و«**الْبَرِيدُ**»[(٤)]: أربعة فراسخ، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد أيضًا الرسول المستعجل، ودواب البريد: دواب تعد لهٰؤلاء الرسل، يقال: أبرد إليه بريدًا، ومنه قوله ﷺ: «**إِذَا أَبْرَدْتُمْ إِلَيَّ بَرِيدًا فَاجْعَلُوهُ حَسَنَ الْوَجْهِ حَسَنَ الاسْمِ**»[(٥)].

---

(١) «الموطأ» ١/ ١٥، البخاري (٥٣٣، ٥٣٤)، مسلم (٦١٥) من حديث أبي هريرة، والبخاري (٥٣٥)، مسلم (٦١٦) من حديث أبي ذر.

(٢) في (س): (أي وعن).

(٣) في (س) : (الحر).

(٤) «الموطأ» ١/ ١٤٨.
وورد بهامش (س) ما نصه: قلت: أصل البريد البغل، وهي كلمة فارسية، أصلها: (بريده دم) أي: محذوف الذنب؛ لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذناب فأعربت الكلمة وخففت، ثم سمي الرسول الذي يركبه بريدًا.
قلت [المحقق]: هٰذا الكلام بحروفه في «الفائق» ١/ ٩٢.

(٥) رواه البزار كما في «كشف الأستار» (١٩٨٥) من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن عبد الله بن بريدة، مرفوعًا به.
وصححه الحافظ في «مختصر زوائد مسند البزار» ٢/ ٢٠٣ (١٧٠٠)، والألباني في «الصحيحة» (٤٠٣٤). =

ومنه: «دَارُ الْبَرِيدِ»[١].

والبريد أيضًا: الطريق، وهو عربي وافق لسان العجم[٢]، ومنه الحديث: «عَلَىٰ بَرِيدِ الرُّوَيْثَةِ»[٣]، وبرَّد لنا بريدًا: أرسله معجلًا، ومن هٰذا كله سميت الدواب والرسل والطرق المستعملة كذلك.

و«الْبُرْدَةُ»[٤]: كساء مخطط، وجمعه: بُرُد، وقيل: هي الشملة، وقيل: النمرة، وقال أبو عبيد: هو كساء مربع أسود فيه صغَر[٥]. وفسره في كتاب البخاري: «هِيَ الشَّمْلَةُ، مَنْسُوجٌ فِيهَا حَاشِيَتها»[٦].

و«الْبُرْدُ»[٧] من غير هاءٍ: ثوب من عصب اليمن ووشيه، وجمعه برود بزيادة واوٍ علىٰ وزن فعول.

قوله: «اغْسِلْهُ بِمَاءٍ وثَلْجٍ وبَرَدٍ»[٨] أراد المبالغة؛ لأنه ماء صاف، لم تستعمله الأيدي، ولم يمتزج لجمودته.

= ورواه ابن أبي عمر في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» ٦/ ١٣٩ (٥٥٠٧)، وكما في «المطالب العالية» ١١/ ٦٨٥ (٢٦٥٨) من طريق همام عن يحيىٰ بن كثير عن أبي سلمة عن الحضرمي بن لاحق، مرفوعًا مرسلًا.
قال الألباني في «الصحيحة» ٣/ ١٨٤: هٰذا إسناد صحيح مرسل. وقد صحح الحديث بالجملة (١١٨٦).

(١) البخاري قبل حديث (٢٣٣).

(٢) في (س): (عجم البريد).

(٣) البخاري (٤٨٧) من حديث ابن عمر، وليس فيه: (علىٰ).

(٤) البخاري (١٢٧٧) عن سهل بن سعد، ومسلم (٢٥٤٢/ ٢٢٥).

(٥) «غريب الحديث» ٢/ ٣١٥.

(٦) البخاري (٦٠٣٦) من حديث عائشة.

(٧) «الموطأ» ٢/ ٨٣٢، والبخاري (٥٨٠٩) من حديث أنس بن مالك.

(٨) مسلم (٩٦٣) عن عوف بن مالك الأشجعي.

وفي الحديث: «**ومَاءُ البَارِدِ**»[١] يريد وماء الوقت البارد؛ لأن فيه يكون الماء باردًا، أو يكون بمعنى الماء البارد، من إضافة الشيء إلىٰ صفته علىٰ مذهب أهل الكوفة، كما يقال: مسجد الجامع وحب الحصيد، وقد يريد بـ «**الْبَارِدِ**» هاهنا الخالص من التغيير، يقال: لك برده، أي: خالصه، ويحتمل أن يراد بـ«**الْبَارِدِ**» الذي يستراح به لإزالة الخطايا كأنه يطفئ حرها، من قوله: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا﴾ [النبأ: ٢٤] أي: راحة علىٰ أحد التفاسير في الآية، ومنه: أنا أتبرد: أي: أستريح، وقد يكون وصفه بذلك؛ لأن به يمدح الشراب واللبن ويذم بالحراراة، كما وصف شراب جهنم.

وقولهم في شهود الحديبية: «**وأنَّ عَمَلَنا كلَّهُ بَرَدَ لَنَا**»[٢] أي: ثبت وخلص، يقال: ما برد في يده منه شيء، أي: ما ثبت، ويقال: برد لي علىٰ فلان مال، أي: ثبت.

وفي الحديث: «**بَرَدَ أَمْرُنَا**»[٣] أي: سهل، ويحتمل أن يريد: ٱستقام

---

(١) مسلم (٤٧٦/ ٢٠٤) من حديث عبد الله بن أبي أوفىٰ، وفيه: «**وَالْمَاءِ البَارِدِ**».

(٢) البخاري (٣٩١٥) عن ابن عمر، باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة.

(٣) جزء من حديث رواه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (السفر الثاني) ١/ ١٠٣ (٢٦٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي» ٤/ ٦٥ (٧٨٨)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» ١/ ٢٦٣، وفي «التمهيد» ٢٤/ ٧٣، وفي «الاستذكار» ٢٧/ ٢٣٥ (٤٠٩٤٦) من طريق حسين بن حريث قال: حدثني أوس بن عبد الله بن بريدة عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ لا يتطير، ولكن كان يتفاءل، فركب بريدة في سبعين راكبًا من أهل بيته من بني أسلم فلقي النبي ﷺ ليلًا، فقال له نبي الله: «من أنت» قال: أنا بريدة. قال: فالتفت إلىٰ أبي بكر وقال له: «**يا أبا بكر بَرَدَ أَمْرُنَا ...**» الحديث.

وثبت، ويقال: برد عليه الحق، أي: ثبت.

و« **الْبُرْدِيُّ** »[١] بضم الباء وإسكان الراء: نوع من التمر جيد.

و« **الْبَرَاذِينَ** »[٢] خيل غير عراب ولا عتاق، سميت بذلك من البَرْذنة وهي الثقالة، ويقال: برذن الرجل إذا أثقل.

« **فَوَجَدْتُهُ مُفْتَرِشًا بَرْذَعَةً** »[٣] يعني: الحلس الذي يكون تحت الرَّحل، وجاء في غير هٰذا الحديث: « **بَرْذَعَةَ رَحْلِهِ** »[٤].

قوله: « **أَتَبَرَّرُ بِهَا** »[٥] تبررت بالعبادة أي: طلبت البر بها، والبر: الطاعة لله تعالى.

و« **إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ** »[٦]، الْبِرُّ: اسم جامع للخير، وقيل: الْبِرُّ: الجنة في قوله تعالىٰ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ﴾ [آل عمران: ٩٢].

و« **حَجٌّ مَبْرُورٌ** »[٧] يعني: الخالص الذي لا يخالطه مأثم.

وقوله: « **صَدَقَ وَبَرَّ** »[٨] تأكيد، أي: صدق في قوله، وبر في فعله، بمعنى الصدق ها هنا /٨١/.

قال الألباني في «الضعيفة» (٤١١٢، ٥٤٥٠): ضعيف جدًا.

(١) «الموطأ» ١/ ٢٧٠ من كلام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) «الموطأ» ١/ ٢٧٨ و٢/ ٤٥٦، البخاري معلقًا بعد حديث (٢٨٦٣).

(٣) مسلم (١٤٩٣) عن سعيد بن جبير.

(٤) رواه الدارمي ٣/ ١٤٣١ (٢٢٧٧)، وابن حبان ١٠/ ١١٩ (٤٢٨٦)، والبيهقي ٧/ ٤٠٤.

(٥) البخاري (٢٥٣٨)، مسلم (١٢٣) من حديث حكيم بن حزام.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٩٨٩ بلاغًا عن عبد الله بن مسعود، موقوفًا، البخاري (٦٠٩٤)، مسلم (٢٦٠٧) عنه مرفوعًا.

(٧) البخاري (٢٦)، مسلم (٨٣) من حديث أبي هريرة.

(٨) «الموطأ» ٢/ ٩٨٩ عن ابن مسعود.

و« **أَبَرُّ البِرِّ** »[١]: بر الأبوين، كلُّه من الصلة وفعل الخير والتوسع فيه واللطف والطاعة.

وقوله ﷺ: « **آلْبِرَّ تَقولونَ بِهِنَّ؟** »[٢] أي: طلب البر وخالص العمل لله تظنون بهن.

ومن صفته في شعر حسان: « **بَرًّا تَقِيًّا** »[٣] أي: خالص من المأثم، ويكون البر هنا: الكثير المعروف والإحسان، يقال: رجل بر وبار إذا كان ذا نفع وخير ومعروف، وبر بأبويه. ومن أسمائه سبحانه: « **الْبَرُّ** »، يقال: خالق البر، وقيل: عطوف علىٰ خلقه محسن إليهم.

وقوله: « **لَوْ أَقْسَمَ عَلَىٰ اللهِ لأَبَرَّهُ** »[٤] أي: أمضىٰ يمينه على البر، وصدَّقها، وقضىٰ بما خرجت عليه يمينه، فلا يحنثه، وقد سبق ذلك في علمه، كإجابة دعائه فيما قدره الله تعالىٰ، يقال: أبررت اليمين إذا لم تخالفها وأمضيتها علىٰ ما خرجت عليه، وقيل: معناه لو دعا الله لأجابه، ويقال في هٰذا أيضًا: بررت القسم، وأبر الله حجك وبرَّه، وبرِرتَ في كلامك وبرَرتَ، والبرُّ أيضًا: البراح من الأرض ضد الكِنِّ وتنطق به العرب نكرة، يقولون: خرجت برًّا. والبرير: ثمر الأراك.

وقوله: « **إِذَا أَرَادَ البَرَازَ** »[٥] بفتح الباء، كناية عن قضاء الحاجة، وأصل البراز المتسع من الأرض، ثم سمي به الحدث، ومنه قوله:

---

(١) مسلم (٢٥٥٢) عن ابن عمر.

(٢) «الموطأ» ١/ ٣١٦، البخاري (٢٠٣٤) من حديث عائشة.

(٣) مسلم (٢٤٩٠) عن عائشة، ووقع في النسخ الخطية: «بر تقي» على الرفع.

(٤) البخاري (٢٧٠٣، ٤٩١٨)، مسلم (١٦٧٥) من حديث أنس.

(٥) رواه أبو داود (٢) عن جابر بن عبد الله.

«تَبَرَّزْنَ»[١]، و«يَتَبَرَّزُ»[٢]، و«التَّبَرُّزُ»[٣]، و[٤] «مُتَبَرَّزُنَا»[٥] كل ذلك كناية عن قضاء الحاجة.

قولها: «لأَبْرَزُوا قَبْرَهُ»[٦] أي: كشفوه وأظهروه.

قول ابن عباس: «إِنَّ ابن أَبِي العَاصي بَرَزَ يَمْشِي القُدَمِيَّةَ»[٧] أي: ظهر، وروي بتثقيل الراء، ومعناه: سبق وتقدم، والأول أظهر بدليل قوله في الآخر: «لَوىٰ ذَنَبَهُ»[٨] أي: جبن وقعد كما تفعل السباع إذا نامت أو بركت للراحة.

وقوله: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا بَارِزًا»[٩] أي: ظاهرًا بين الناس.

قوله: «كَثِيرَاتُ المَبَارِكِ»[١٠] قيل: محبوسة في أكثر وقتها للنحر، قليلًا ما تسرح، وكثيرًا ما تبرك، وقيل: محبوسة للحلب للأضياف، فتقام لذلك، ثم تبرك، فيتكرر بروكها، ويقال: هي كثيرة في مباركها لمن ينتابهم من الضيفان والعفاة، قليلة في أعدادها إذا سرحت للرعي.

---

(١) البخاري (١٤٧)، مسلم (٢١٧٠) عن عائشة.
(٢) مسلم (٢٧١) عن أنس.
(٣) البخاري (٤٧٥٠) في حديث عائشة.
(٤) ساقطة من (س).
(٥) البخاري (٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠)، مسلم (٢٧٧٠) في حديث عائشة.
(٦) البخاري (١٣٣١) من حديث عائشة.
(٧) البخاري (٤٦٦٥) من حديث ابن عباس.
(٨) السابق.
(٩) البخاري (٥٠، ٤٧٧٧)، مسلم (٩) عن أبي هريرة.
(١٠) البخاري (٥١٨٩)، مسلم (٢٤٤٨) من حديث عائشة.

قوله: «فَبَرَّكَ فِي خَيْلِ أَحْمَسَ»[١] أي: دعا بالبركة، وهي النماء والزيادة، ومنه قوله ﷺ: «حَيَّ عَلَى الطَّهُورِ، وَالْبَرَكَةُ مِنَ اللهِ»[٢] ويكون البروك من الثبوت واللزوم، ويقال في قوله تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ﴾ [الملك: ١]: إنه من البقاء والدوام، وقيل: من الجلال والعظمة، وقيل: تقدس. ونفى المحققون أن يتأول في وصفه معنى الزيادة؛ لأنه ينبئ عن النقصان، وقيل: باسمه وذكره تُنال البركة والزيادة.

قوله: «فَبَرَكَ عُمَرُ»[٣] هٰذا من البروك، أي جثا علىٰ ركبتيه، و«بَرْكُ الغِمَادِ»[٤] بكسر الباء وبفتحها، وكذلك: «بِرْكَةُ المَاءِ»[٥]، إلَّا أنك إذا فتحت باءها كسرت راءها، وإذا كسرت باءها سكنت راءها، فتقول: بَرِكة ماء، وبِرْكة ماء.

وقوله: «وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا»[٦] أي: أكثر الخير فيها، وأدمه لنا من العمل الصالح، والعيش الحسن، والرزق الدارِّ.

وقوله: «السَّحُورِ بَرَكَةً»[٧] أي: زيادة في الأكل المباح للصائم وفي القوة على الصوم وفي الحياة؛ لأن النوم موت، أو زيادة في الخير

---

(١) البخاري (٣٠٢٠)، مسلم (٢٤٧٦) عن جرير بن عبد الله.
(٢) البخاري (٣٥٧٩) عن عبد الله بن مسعود.
(٣) البخاري (٩٣)، مسلم (٢٣٥٩) عن أنس بن مالك.
(٤) البخاري (٢٢٩٧، ٣٩٠٥) عن عائشة، ومسلم (١٧٧٩) عن أنس.
(٥) البخاري بعد حديث (٤٧٧١).
(٦) «الموطأ» ٢/ ٨٨٥، مسلم (١٣٧٣) عن أبي هريرة، ومسلم (١٣٧٤) عن أبي سعيد الخدري.
(٧) البخاري (١٩٢٣)، مسلم (١٠٩٥) عن أنس.

والعمل؛ لأن من قام للسحور ذكر الله وربما صلىٰ، أو جدد نيته لصومه بالعقد أو بالأكل لسحوره.

وقوله: «**إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ مَا بَرَكَتُهُ كَبَرَكَةِ الْمُسْلِمِ**»[١] يعني في دوام عمله، واتصاله، وزيادة خيره، وإجابة دعوته، وقد روي: «**إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَلَا يَتَحَاتُّ، وَمَثَلُهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ، لَا تَسْقُطُ لَهُ دَعْوَةٌ**»[٢].

قوله: «**يُنْبَذُ لَهُ فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ، قَالَ: قُلْتُ:** /٨٢/ **مِنْ بِرَامٍ؟ قَالَ: مِنْ بِرَامٍ**»[٣]

قيل: البرام: قدر منحوت من حجارة، الواحدة: برمة، ويجمع أيضًا علىٰ برم، وقيل: البرام: اسم حجارة تصنع منها القدور بمكة، ولفظ الحديث يدل عليه.

وفي «الموطأ»: «**حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِسُوقِ الْبُرَمِ**»[٤] بضم الباء وفتح الراء، أي: حيث تباع القدور.

وقوله: «**فَلَمَّا رَأَىٰ تَبَرُّمَهُ**»[٥] أي: استثقاله لما قال له، والبرم من الناس الذي لا يدخل معهم في المسير، فهو يثقل عليهم.

---

(١) البخاري (٥٤٤٤) عن ابن عمر.

(٢) رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (١٠٧٤)، وكما في «إتحاف الخيرة المهرة» ٦/ ٤٤٢ (٦١٦٩)، وكما في «المطالب العالية» ١٣/ ٨٢٦ (٣٣٤١) عن ابن عمر.

(٣) مسلم (١٩٩٩) من حديث جابر.

(٤) «الموطأ» ١/ ٤١٧ عن عطاء بن عبد الله الخراساني، قوله.

(٥) مسلم (٢٢٠٥) عن جابر.

والْبَرْنِيُّ[١] بفتح الباء: ضرب طيب من التمر ينسب إلىٰ قرية باليمامة يقال لها: برن، وقيل: هو نوع من التمر يلقب بذلك، كما يقال له: الشهريز بالسين والشين مكسورة.

و« الْبَرْنَامَجُ »[٢] مفتوح الباء والميم، والفتح في الميم أكثر، كلمة فارسية، وهو زمام تسمية متاع التجار، يكتبون فيه الأعداد والصفات والأثمان.

و« الْبُرْنُسُ »[٣] بضم الباء والنون: كل ثوب رأسه ملتزق به درَّاعة كانت أو جبة أو ممطرًا[٤]، قال ابن دريد: « الْبُرْنُسُ » بضم الباء: نوع من الطيالسة يلبسه العباد وأهل الخير[٥].

وقوله: « يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا »[٦] أي: يتبعونه قليلًا قليلًا، يعني: الماء الذي وجدوه ببئر الحديبية، والتبرض جمعُ القليل منه بعد القليل، والبرْض: قليل الماء.

و« بَارِقَةُ السُّيُوفِ »[٧]: لمعانها، وبه سميت: بوارق، وقد يمكن أن يراد ببارقة السيوف: نفسها[٨]، وأضافها إلىٰ نفسها، والإبريق من أسماء السيف.

---

(١) البخاري (٢٣١٢)، مسلم (١٥٩٤) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) «الموطأ» ٢/ ٦٦٦ و٦٦٨ و٦٧٠.

(٣) البخاري (١٣٤)، مسلم (٩٧).

(٤) في (ظ): (مرطًا).

(٥) ورد بهامش (س): (البرنس: كل ثوب رأسه منه، ملتزق به درَّاعة كان أو جبة أو ممطرًا) (ز) [الزمخشري]. قلت: أنظر: «الفائق في غريب الحديث» ١/ ١٠١.

(٦) البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢) في حديث المسور بن مخرمة ومروان.

(٧) قطعة من ترجمة ترجم بها البخاري لحديث (٢٨١٨).

(٨) في (س): (أنفس)، وساقطة من باقي النسخ، والمثبت من «المشارق» ١/ ٢٣٠.

و« **بَرَّاقُ الثَّنَايَا** »[١]: شديد بياضها، ويقال: طلق الوجه كثير التبسم.

و« **الْبُرَاقُ** »[٢]: مركب الأنبياء موصوف في الحديث، يحتمل أن سمي براقًا من البرق لسرعة سيره وأنه يضع حافره حيث يجعل طرْفه، أو لكونه أبرق وهو الأبيض كما جاء في الحديث[٣].

و« **الْبَرْقَاءُ** »[٤]: الشاة البيضاء التي فيها طاقاتُ صوف أسود.

و« **الأَبَارِيقُ** »[٥]: جمع إبريق وهو كوب له عروة وأنبوب، وقد تقدم.

وقوله: « **الْمُومُ وَهُوَ البِرْسَامُ** »[٦] كذا فسره في الحديث، وهو مرض معروف، وورم في الدماغ يتغير منه عقل الإنسان، ويهذي به، وقيل فيه: شرشام، بشين معجمة في أوله، وشين معجمة بعد رائه.

قوله: « **الصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ** »[٧] أي: حجة ودليل علىٰ صحة إيمان صاحبها لطيب نفسه بإخراجها؛ وذلك لعلاقة ما بين النفس والمال، وأصل البرهان الوضوح، يقال: هٰذا برهان هٰذا الأمر، أي: وضوحه، وهو مصدر كالكفران والعدوان.

---

(١) «الموطأ» ٢/ ٩٥٣ عن أبي إدريس الخولاني.

(٢) البخاري (٣٢٠٧، ٣٨٨٧)، مسلم (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة.

(٣) السابق.

(٤) في حديث رواه الطيالسي في «المسند» (٣٢).

(٥) البخاري قبل حديث (٣٢٤٠).

(٦) مسلم (١٦٧١).

وورد بهامش (س) ما نصه: البرسام معناه: ابن الموت و(بُرْ) بالسريانية : ابن، وقد تصرفت فيه العرب فقالوا : بِلْسام وجِرْسام. قاله الزمخشري.

قلت: أنظر «الفائق» ٢/ ١٤٤.

(٧) مسلم (٢٢٣) عن أبي مالك الأشعري.

قوله: «كُنْتُ أَبْرِي النَّبْلَ»[١]، و«يَبْرِي نَبْلًا لَهُ»[٢] أي: أنحتها وأقوِّمها بحديدة، يقال: برىٰ بريًا، وكذلك القلم، والفاعل برَّاء.

قوله: «لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ» كذا هي الترجمة لابن السكن، ولغيره: «لَا يَسْتَتِر» ولم يذكر في الباب غير: «يَسْتَتِر»[٣]، ومعنىٰ: «يَسْتَبْرِئ»: يستنفض ويتقصىٰ آخره كما يبرأ من الدين والمرض، وفيه روايات غير هٰذِه لم تقع في الصحيحين، ومنها ما وقع في كتاب أبي داود: «وَيَسْتَنْزِهُ مِنْ بَوْلِهِ»[٤] من النزاهة، وهي البعد، ويستنتر من نتر الذكر، وهو إمرار أصابع اليد من باطنه علىٰ مجرى البول حتىٰ يخرج ما فيه، وروي: «يَسْتَنْثِرُ» بثاء مثلثة، أي: ينثر بوله [من][٥] قناة الذكر كما ينثر الماء من أنفه[٦] بعد.

(الخلاف والوهم

قوله)[٧]: «مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُبْرِزُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ» كذا للرازي، من البروز وهو الظهور، ولابن الحذاء: «تَنْزُرُوا»[٨] بنون من النزر

---

(١) مسلم (٢٣٤٢) عن أبي جحيفة.

(٢) البخاري (٣٣٦٤) من حديث ابن عباس.

(٣) البخاري (٢١٦).

(٤) «سنن أبي داود» (٢٠).

(٥) ساقطة من (س)، والعبارة كلها ساقطة من (د، أ)، والمثبت ليستقيم السياق.

(٦) في (س): (آنيته) وفوقها علامة، وكتب بحذائها: (أنفه) وهو الصواب.

(٧) ما بين القوسين ساقط من (د، أ، ظ)، ومحله في (س) بياض بمقدار كلمتين أو ثلاث، والمثبت من «المشارق» ١/ ٢٣١.

(٨) مسلم (٦٣٨) من حديث عائشة.

وهو الإلحاح، وهو الصواب ها هنا، وبعضهم يفتح النون ويثقلها[١] فيقول: «**تَنَزِّرُوا**».

قوله: «**بَابُ بَرَكَةِ السَّحُورِ**»[٢] كذا لأكثرهم، وللأصيلي: «**تَرْكِ السَّحُورِ**» والأول هو الصواب، وعليه يدل ما تحت الترجمة ./٨٣/

قوله في كتاب النذور: «**مَنِ ٱسْتَلَجَّ في أَهْلِهِ بِيَمِينٍ فَهْو أَعْظَمُ إِثْمًا، لِيَبَرَّ يَعْنِي: الكَفَّارَةَ**»[٣] كذا لابن السكن، ولأبي ذر: «**تُغْنِي الكَفَّارَةُ**» بدلا من: «**يَعْنِي**»، وعند الأصيلي والنَّسَفي وعُبْدُوس: «**لَيْسَ تُغْنِي الكَفَّارَةُ**»[٤] فجعل: «**لَيْسَ**» بدلًا من قوله: «**لِيَبَرَّ**» كأنه تصحيف منه، وما لابن السكن أحسن[٥].

وفي فضائل أهل البيت: «**كِتَابُ اللهِ فِيهِ الهُدىٰ وَالْبِرُّ**» كذا لابن الحذاء ولسائر الرواة: «**فِيهِ الهُدىٰ وَالنُّورُ**»[٦] جعل: «**النُّورُ**» بدلًا من: «**الْبِرُّ**» وهو أحسن.

قوله في الذين نعالهم الشعر، في باب علامات النبوة: «**وهُو هٰذا البَارَزُ**»[٧] كذا لجميعهم هنا بفتح الراء وتقديمها، قال بعضهم: هم

---

(١) أي بتثقيل الزاي، لا النون كما يتبادر إلىٰ ذهن قارئ العبارة هنا، وكذا قال القاضي في «المشارق» ١/ ٢٣١ فقال: وبعضهم فتح النون، وثقل.

(٢) ترجم به البخاري لحديث (١٩٢٢).

(٣) البخاري (٦٦٢٦) من حديث أبي هريرة.

(٤) أنظر: اليونينية ٨/ ١٢٨ وفيها أنه وقع لأبي ذر عن الحموي والمستملي: «**لَيْسَ تُغْنِي الكَفَّارَةُ**».

(٥) في هامش (س): والرواية الأولىٰ أبين، بدليل قوله في الحديث.

(٦) مسلم (٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم.

(٧) البخاري (٣٥٩١) من حديث أبي هريرة.

الديلم[١]، و« **الْبَارَزُ** »: بلدهم. ثم قال: « **وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: وَهُمْ أَهْلُ البَازَرِ** » بتقديم الزاي وفتحها أيضًا، وعند ابن السكن هنا وعُبْدُوس: « **الْبَازِر** » بتقديم الزاي وكسرها. قال القابسي: يعني: هؤلاء البارزين[٢] لقتال الإسلام، يقال: بارز وظاهر.

قوله في تفسير: « ﴿سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]: **البَرْطَمَةُ** »[٣] كذا لجمهورهم بباء مفتوحة، وعند الأصيلي والقابسي وعَبْدُوس[٤]: « **الْبَرْطَنَةُ** »[٥] بالنون، وفسره الحموي في الأصل بأنه ضرب من اللهو، وهو معنىٰ قول عكرمة في الأم: يتغنون. وقول غيره في غيرها: ﴿سَٰمِدُونَ﴾: لاهون. وقال بعضهم في تفسير الْبَرْطَمَة: شدة الغضب. وقال المبرد في تفسير قوله: ﴿سَٰمِدُونَ﴾: هو القيام في تجبر، وهو نحو من هٰذا القول الآخر.

قول عمر: « **وَدِدْتُ أَنَّ غَزْوَنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ بَرَدَ لَنَا، وَأَنَّا خَرَجْنَا مِنْ هٰذا الأَمْرِ كَفَافًا** »[٦].

وقوله في حديث مصعب (بن عمير)[٧]: « **فَلَمْ نَجِدْ لَهُ إِلَّا بُرْدَةً** »[٨] جاء

---

(١) في هامش (س): يعني: أهل فارس، كذا هو بلغتهم.

(٢) في (ظ، أ، د): (البارزون).

(٣) البخاري قبل حديث (٤٨٥٥).

(٤) ورد بهامش (س) ما نصه: (عُبدوس) فيه الضم والفتح للعين، والفتح أفصح، ذكره في كتاب «مشارق الأنوار».

(٥) في اليونينية ٦/ ١٤٠ أنها لأبي ذر عن الكشميهني.

(٦) البخاري (٣٩١٥) من حديث ابن عمر.

(٧) من (د، أ، ظ).

(٨) البخاري (١٢٧٤، ١٢٧٦) من حديث سعد بن أبي وقاص، وهذا قول عبد الرحمن بن عوف.

في بعض الأحاديث لبعضهم: «بُرْدَا»[١] وهو خطأ هنا؛ لأن البرد من غير هاء ثوب من عصب اليمن، ووشيه يُتَرَدىٰ به، وليس هٰذا موضع الرداء.

في حديث مانع[٢] الزكاة: «كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ عَلَيْهِ»[٣] كذا للسجزي، ولغيره: «كُلَّمَا رُدَّتْ» بدلًا من: «بَرَدَتْ» وهو تصحيف، والصواب: «بَرَدَتْ».

وفي حديث مقتل أبي جهل: «حَتَّىٰ بَرَدَ»[٤] كذا لهم، أي: مات، وعند السمرقندي: «حَتَّىٰ بَرَكَ»[٥] بالكاف، وهو أليق بمعنى الحديث، علىٰ تفسيرهم: «بَرَدَ»: مات؛ لقوله بعدُ لابن مسعود ما قال، ولو كان ميتًا لم يكلمه، إلَّا أن يفسر: «بَرَدَ» بمعنىٰ: سكن وفتر، فيصح، يقال: جدَّ في الأمر حتىٰ برد، أي: فتر، وبرد النبيذ أي: سكن.

وفي باب ما كان يعطي المؤلفة قلوبهم: «فَرَأَيْتُ عُنُقَهُ ﷺ قَدْ أَثَّرَتْ فِيهِ حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ»[٦] كذا لكافتهم هنا، وعند الأصيلي: «الْبُرْدِ» وهو الصواب؛ لأنه قد قال في أول الحديث: «بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الحَاشِيَةِ»[٥] فلا يسمىٰ هٰذا رداء.

وقوله في باب: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾: «حَتَّىٰ يَبْلُغُوا جَمْعًا الذِي يُتَبَرَّرُ فِيهِ»[٧]، كذا للأصيلي والنَّسَفي وغيرهما، وعند الحموي

---

(١) في جميع النسخ: (برد).
(٢) مكررة بـ (س).
(٣) مسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة.
(٤) البخاري (٣٩٦٢، ٣٩٦٣، ٤٠٢٠) من حديث أنس.
(٥) هو كذلك في مسلم (١٨٠٠).
(٦) البخاري (٣١٤٩) من حديث أنس بن مالك.
(٧) البخاري (٤٥٢١) عن ابن عباس.

والمستملي: «يُتَبَرَّزُ بِهِ» بزاي في آخره، وعند ابن السكن: «الْذِي بِثَبِيْرٍ»[١] يعني: الجبل، وهو تصحيف، والصواب ما عند الأصيلي.

وفي التفسير: «وَحَاشَىٰ: تَبْرِئَةٌ»: كذا لابن السكن، وللباقين: «تَنْزِيهٌ»[٢] وكلاهما بمعنىً واحد.

وفي حديث جابر في حفر[٣] الخندق: «فَبَسَقَ فِيهَا وَبَارَكَ»[٤] يعني: في العجين أو في البرمة، كذا للجمهور، وللسمرقندي: «وَبَرَّكَ» وهو الوجه، أي: دعا بالبركة، وكلاهما صواب؛ لأنه إذا قال: بارك الله فيه. فقد بارك وبرَّك.

وفي كتاب الشهادات: «وَأَمْرُنَا أَمْرُ العَرَبِ الأُوَلِ فِي البَرِّيَّةِ أَوْ التَّنَزُّهِ»[٥] على الشك، وفي حديث الإفك: «فِي البَرِّيَّةِ»[٦] من غير شك، وهو أصوب، وفي مسلم: «فِي التَّنَزُّهِ»[٧] من غير شك، لكن في رواية ابن ماهان: «فِي التَّبَرُّزِ» /٨٤/ وهو أيضًا صحيح المعنىٰ.

وفي مسلم: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا مَعْصِيَةً بَرَاحًا» كذا قيدته عن كتاب الخشني، وعند غيره من شيوخنا: «بَوَاحًا»[٨] بالواو، ومعناهما قريب، أي: ظاهرًا

---

(١) انظر: اليونينية ٦/ ٢٨، وفي أصلها: «يبيتون به».

(٢) البخاري قبل حديث (٤٦٩٤).

(٣) من (أ).

(٤) مسلم (٢٠٣٩) وفيه: «فَبَصَقَ» بالصاد، وكلاهما صحيح.

(٥) البخاري (٢٦٦١) من حديث عائشة.

(٦) البخاري (٤١٤١) في حديث عائشة.

(٧) مسلم (٢٧٧٠).

(٨) مسلم (١٧٩٠/ ٤٢) من حديث عبادة بن الصامت.

بيِّنًا؛ أحدهما من البرح، وهوالظهور والانكشاف، والثاني من البوح، وهوالظهور أيضًا، والآخر من بُحْتُ بالأمر إذا أظهرْتُه.

وفي شعر حسان: «**يُبَارِينَ الأَعِنَّةَ**» كذا لكافة رواة مسلم[١]، أي: يعارضنها في الجبذ لقوة نفوسها، ويدل عليه قوله في الرواية الأخرىٰ: «**يُنَازِعْنَ**» وهي رواية ابن ماهان، أو في مضغ[٢] حدائدها وشدة قوة رؤوسها، وصلابة أضراسها، وقد تكون بمباراتها للأعنة مضاهاتها لها في اللين، وسرعة الأنعطاف.

قوله: «**فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ**» أي: يستفضي[٣] نفسه أو ما عنده، ويروىٰ: «**يَسْتَتِرُ**»[٤] من السترة.

وفي كتاب مسلم من حديث أحمد بن يوسف: «**لَا يَسْتَنْزِهُ**»[٥] أي: لا يبعد ويتحفظ، وهو بمعنىٰ: «**يَسْتَتِرُ**»، أي: لا يجعل بينه وبينه سترة، وقيل: معناه: لم يستر عورته عن الناس عند بوله، ويعضد هٰذا ما روي: «**عند بوله**».

وفي باب درع النبي ﷺ وما ذكر من كذا وكذا: «**مِمَّا يَتَبَرَّكُ أَصْحَابُهُ**»[٦] كذا للقابسي وعُبْدُوس، وعند الأصيلي: «**مِمَّا شَرِكَ أَصْحَابُهُ**»[٧] من

---

(١) مسلم (٢٤٩٠) من حديث عائشة.

(٢) في (د، أ، ظ) وهامش (س): (علك).

(٣) في (د، ظ): (يستقصي).

(٤) البخاري (٢١٦)، مسلم (٢٩٢) عن ابن عباس.

(٥) مسلم (٢٩٢).

(٦) البخاري قبل حديث (٣١٠٦).

(٧) وفي اليونينية ٤/ ٨٢ أنها لأبي ذر عن الحموي والمستملي.

الشركة، وهو ظاهر؛ لقوله: «قِيلَ: مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ قِسْمَتُهُ»[١] والأول أظهر، ورواه النَّسَفي: «شَرِكَ فِيْهِ».

وترجم البخاري: «بَابُ بَرَكَةِ الغَازِي فِي مَالِهِ»[٢]، وسقط للأصيلي: «فِي مَالِهِ» ورواه بعضهم: «بَابُ تَرِكَةِ الغَازِي» وذكر تحتها تركة الزبير ووصيته[٣]، وهي وإن كانت تظهر صحة هٰذِه الرواية فهي وهم؛ لقوله بعد ذلك: «حَيًّا وَمَيِّتًا» وما بعده.

* * *

(١) البخاري قبل حديث (٣١٠٦)، وليس فيه: «قيل».

(٢) ترجم به البخاري لحديث (٣١٢٩).

(٣) حديث (٣١٢٩).

الْبَاءُ مَعَ الزَّاي

«**بَزَغَتِ الشَّمْسُ**»[١]: بدأ طلوعها[٢]، ويقال: بزقت، بالقاف لغة أخرىٰ.

وفي باب كتاب البيوع: «**التِّجَارَةُ فِي البَزِّ يَقْدَمُ بِهِ الرَّجُلُ**» وفيه: «**بِعْتُ**[٣] **بَزًّا لِي**» كذا الرواية في «الموطأ»[٤]، وهو ضرب من الثياب، وهو في غير هٰذا الموضع السلاح، وعند بعضهم: «**البُرُّ**» بدلًا منه، وهو تصحيف.

* * *

(١) مسلم (٦٨٢) من حديث عمران بن حصين، و(١٣٦٥) من حديث أنس.

(٢) ورد بهامش (س): قال شيخنا النحوي خ: بزغت شمسه أي: طلعت، مأخوذ من البزغ وهو الشق، كأنها تشق بنورها الظلمة. من زيادتي.اهـ

(٣) في (س، د، ظ): (بعث) بالثاء!.

(٤) «الموطأ» ٢/ ٦٦٨، ٦٧٢.

الْبَاءُ مَعَ الطَّاءِ

«مَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ»[١] أي: من أخَّره وثقَّله عن أن يكون من السابقين في الآخرة، أو عن رتبة الناجين بعمله السيِّئ، أو لتفريطه في العمل الصالح، لم ينفعه في الآخرة نسبه.

قوله: «بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرْقَرٍ»[٢] أي: ألقىٰ وبسط علىٰ وجهه، كذا فسره الهروي، وفي بعض طرقه: «تَخْبِطُ وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا»[٣]، وهٰذا يدل علىٰ أن بطحه علىٰ ظهره، والبطح: البسط كيف كان لتدوسه، لا يقتضي تخصيص الظهر ولا غيره، لٰكن الحديث دل على الظهر.

قوله: «مَكَانٌ بَطْحٌ»[٤] أي: متسع منبسط.

قوله: «كَوْمَةٌ بَطْحَاءُ»[٥] أي: متسعة، كذا رويناها منونة، ورواها يحيىٰ على الإضافة، وعند القعنبي: «كَوْمَةً مِنْ بَطْحَاءَ» وهٰذا يؤيد رواية الإضافة.

قوله[٦]: «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا»[٧] بفتح الطاء، ويجوز كسرها على المصدر أو على الحال، أصل البطر: الطغيان عند النعمة والعافية، فيسوء

---

(١) مسلم (٢٦٩٩) عن أبي هريرة.

(٢) مسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) البخاري (٦٩٥٨).

(٤) البخاري (٤٨٧) عن ابن عمر.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٨٢٤ عن سعيد بن المسيب.

(٦) ساقطة من (س).

(٧) «الموطأ» ٢/ ٩١٤، البخاري (٧٨٨) عن أبي هريرة، و«الموطأ» ٢/ ٩١٤-٩١٥ عن أبي سعيد الخدري.

ٱحتماله لها، فيكون منه الكبر والأشر والبذخ، ومنه: «**لَوْلَا أَنْ تَبْطَرُوا**»[١] أي: تطغوا.

و«**بَطَرَ الحَقَّ**»[٢]: جحدَهُ وجعلَه باطلًا، أو تكبَّر عنه، وقيل: تجبر عنده.

و«**الْبَطَارِقَةُ**»[٣]: قواد ملوك الروم وخواص دولتهم وأهل الرأي والشورىٰ، وقال الخليل: البِطريق: العظيم من الروم[٤]. قال الحربي: هو المختال المتعاظم المزهُوُّ، ولا يقال ذلك للنساء.

و«**الْبَطَلَةُ**»[٥]: السحرة، كذا /٨٥/ فُسِّر في الحديث.

وقوله: «**بَطَلٌ مُجَرَّبٌ**»[٦] أي: شجاع، يقال منه: بطُل بضم الطاء بطالة وبطولة إذا شجع.

وقوله ﷺ: «**والْمَبْطُونُ شَهِيدٌ**»[٧] هو صاحب الإستطلال، وقيل: صاحب الٱستسقاء، وبفلان بَطْنٌ: إذا أصابه داء في بطنه، إسهال أو غيره، يقال: بُطِن الرجل -مبني لما لم يسم فاعله- صار مبطونًا.

---

(١) مسلم (١٠٦٦) من حديث علي.

(٢) مسلم (٩١) عن ابن مسعود، وفيه: «**بَطَرُ الْحَقِّ**».

(٣) البخاري (٧).

(٤) «العين» ٥/ ٢٥٧ مادة (بطرق).

(٥) مسلم (٨٠٤) عن أبي أمامة الباهلي.

(٦) مسلم (١٨٠٧) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٧) «الموطأ» ٢/ ٢٣٣-٢٣٤من حديث جابر بن عتيك، والبخاري (٥٧٣٣) من حديث أبي هريرة.

وقوله: «أَبْطُنًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ»[١] البطن دون القبيلة، والفخذ دون البطن، ويقال: أولها الشعوب، ثم القبائل، ثم العمائر، ثم البطون، ثم الأفخاذ، وقيل: الفصائل، ثم الأفخاذ.

وقوله: «لَهُ بِطَانَتَانِ»[٢] بطانة الرجل دخلاؤه ومن يختص به، والبطانة أيضا السريرة، فسمي من يطلع على السريرة: بطانة، يقال منه: بطنت أمره، إذا علمت من خفيه، وبطن الشيءُ: خفي.

قوله: «أَنَّ ٱمْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ»[٣] قيل: من نفاس، كما في الحديث الآخر: «مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا»[٤] وقيل: من داءِ بطنها، والأول أظهر، وقد ترجم عليه البخاري: الصلاة على النفساء.

و«اسْتَبْطَنَ الوَادِيَ»[٥]: صار في بطنه وجوفه.

قوله ﷺ: «وَإِذَا مُوسَىٰ بَاطِشٌ بِسَاقِ العَرْشِ»[٦] يعني: التناول والأخذ الشديد بقوة وسرعة، وفي مستقبله لغتان: الكسر في الطاء، والضم.

و«بَطَشَتْهَا يَدَاهُ»[٧]: عملتها كسبًا.

قوله: «وَمِثْلُ ذَلِكَ بَطَلْ»[٨] و«يُطَل» أيضًا، بالوجهين رويناه في «موطأ يحيىٰ» عنه. قال ابن بكير: بالوجهين رويناه عن مالك، ورجح الخطابي رواية

---

(١) البخاري (٤٦٦٥) من حديث ابن عباس.
(٢) البخاري (٦٦١١) من حديث أبي سعيد الخدري.
(٣) البخاري (٣٣٢) من حديث سمرة بن جندب.
(٤) البخاري (١٣٣١، ١٣٣٢).
(٥) البخاري (١٧٥٠)، مسلم (١٢٩٦/ ٣٠٦).
(٦) البخاري (٢٤١١)، مسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة.
(٧) «الموطأ» ١/ ٣٢، مسلم (٢٤٤) عن أبي هريرة.
(٨) «الموطأ» ٢/ ٨٥٥.

الياء، من طُلَّ دَمُه، وطَلَّ دَمُهُ، وأُطِلَّ دَمُهُ، وطللت دمَهُ، كل ذلك إذا لم يطلب به، وأكثر الروايات: «**بَطَلْ**» بباء موحدة، يقال: بَطَلَ الشيءُ بطْلًا وبُطْلانًا: ذهب، وكذلك الدم إذا لم يؤخذ به، وكذلك في البخاري في باب الطيرة والكهانة[١]، وكذلك في كتاب مسلم[٢]، إلَّا عند ابن أبي جعفر فإن الرواية عنه في حديث أبي الطاهر وحرملة بالياء المثناة.

و«**بُطْحَانُ**»[٣]: موضع معروف مذكور في أسماء البلاد.

وفي التفسير: «﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧]: **تَمْلأُ بَطْنَ وَادٍ**»[٤] كذا لبعضهم، وللأصيلي: «**بِمِلْءِ**[٥] **كُلِّ وَادٍ**» وهو أصح، وروي: «**بِمِلْءِ**[٦] **بَطْنِ وَاحِدٍ**» رواه أكثرهم، ورواية الأصيلي أصح.

في حديث أبي نعيم في البخاري: «**وكَانَتِ ٱمْرَأَةً بَطِيئَةً**»[٧] وفي غير هٰذِه الرواية: «**ثَبِطَةً**»[٨] وهو المعروف، ومعناه: ثقيلة، و«**بَطِيئَةً**» نحو منه، لكن القاسم فسره بذلك.

وقوله في الفرس: «**وَكَانَ يُبَطَّأُ**»[٩] كذا للكافة، وعند الطبري: «**ثَبْطًا**»

---

(١) البخاري (٥٧٦٠) ووقع لأبي ذر عن الحموي والمستملي، وابن عساكر: «يُطَلُّ» بالياء. اليونينية ٧/ ١٣٥.

(٢) مسلم (١٦٨٢) وفي مطبوعه: «يُطَلُّ» بالياء.

(٣) البخاري (٥٦٧)، مسلم (٦٣١/ ٢٠٩).

(٤) البخاري قبل حديث (٤٦٩٧).

(٥) في (د، أ، ظ): (تملأ).

(٦) في (د، أ، ظ): (تملأ).

(٧) البخاري (١٦٨١) من حديث عائشة.

(٨) مسلم (١٢٩٠).

(٩) مسلم (٢٣٠٧) عن أنس بن مالك.

والأول هنا أعرف، أي: يوصف بالبطءِ في جريه، وقد وصف بأنه كان فيه قطاف[1]، و«**ثَبْطًا**»: ثقيلًا، والمعنىٰ متقارب، يقال: ثَبَطْتُ الرجل ثبْطًا وثبَّطْتُه تثبيطًا.

* * *

(١) البخاري (٢٨٦٧).

الْبَاءُ مَعَ الظَّاءِ

قوله: «**يَا ابْنَ مُقَطِّعَةِ الْبُظُورِ**»[١] جمع بظر، وهو ما يخفض من المرأة، وكانت أمه خافضة للنساء بمكة، ومثله: «**امْصُصْ بَظْرَ اللَّاتِ**»[٢] كلمة تستعمل في السب والمقابحة، وكثيرًا ما يضيفون ذلك إلى الأم.

* * *

(١) البخاري (٤٠٧٢).

(٢) البخاري (٢٧٣١-٢٧٣٢) من حديث المسور بن مخرمة ومروان.

الْبَاءُ مَعَ الكَافِ

قول عامر: «أَغُدَّةٌ كَغُدَّةِ البَكْرِ؟!»[١].

وقوله: «كَأَنَّهَا بَكْرَةٌ»[٢] وهو الفتيُّ من الإبل يُشبِّه الجارية التامة الخلْق الطويلة العنُق بالبكرة، وأما البكرة التي يستقىٰ عليه فتفتح كافُها وتسكَّن.

قوله: «الْعُرَاةُ البُكْمُ الصُّمُّ»[٣] يعني: رعاع الناس وجهلتهم؛ لأنهم لم ينتفعوا بالسمع ولا بالنطق وكأنهم صم بكم، كما قيل في قوله تعالىٰ: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] قال الطحاوي: صمٌّ عن الهدىٰ، بكْمٌ عن الخير، ويحتمل أن يريد الذين لا ينطقون في المشاهد /٨٦/ والجماعات، ولا يشيرون ولا يستشارون لجهلهم وخمولهم وضعتهم وسوء حالهم. وقيل: صم بكم لشغلهم عن الآخرة باللذات، وما تقدم أولىٰ؛ لأن الحديث لا يدل علىٰ أنها صفتهم بعد ملكهم؛ بل صفتهم اللازمة لهم.

قوله: «لَقَدْ خِفْتُ أَنْ تَبْكَعَنِي بِهَا»[٤] كذا لهم[٥]، والبكع: التبكيت، وهو الاستقبال في الوجه بما يكره، وعند ابن ماهان: «أَنْ تَنْكُتَنِي بِهَا» بنون قبل الكاف، وهو وهم، ولعله تصحيف من: «تُبْكِتَنِي» الذي هو التوبيخ في الوجه، وقد يخرج علىٰ معنىٰ أن ترميني بها فتسمني بها،

---

(١) البخاري (٤٠٩١) من حديث أنس.

(٢) مسلم (١٤٠٦) من حديث سبرة الجهني.

(٣) مسلم (١٠) عن أبي هريرة.

(٤) مسلم (٤٠٤) عن حطان بن عبد الله الرقاشي.

(٥) هو ما في «صحيح مسلم» (٤٠٤)، ففيه: (رهِبتُ) بدل: (خِفْتُ).

كما ينكت بالعود في الأرض فيؤثر فيها أثرًا لازمًا، ورواه بعض رواة مسلم: «تَبْعَكَنِي» بتقديم العين وهو تصحيف وقلب[١].

وترجم البخاري: «بَابُ التَّبْكِيرِ لِلْعِيدِ»[٢]، وعند الأصيلي: «بَابُ التَّكْبِيرِ لِلْعِيدِ»، و«التَّبْكِيرِ» أظهر؛ لأنه الذي يدل عليه حديث الباب.

وقوله: «رَأَيْتُنِي أَنْزِعُ بِدَلْوِ بَكْرَةٍ»[٣] على الإضافة، والباء مفتوحة والكاف ساكنة ومفتوحة أيضًا، وبالسكون ضبطها الأصيلي، ونونه بعضهم علىٰ[٤] البدل وبالإضافة[٥] قيده شيوخنا وهو أصوب.

وقع في تفسير البحيرة: «النَّاقَةُ تُبَكِّرُ»، و«تُذَكِّرُ»[٦]، وقد تقدم، وكذلك: «التَّبْكِيرِ» و«التَّكْبِيرِ لِلْعِيدِ».

* * *

(١) في (س): (قلت) وهو خطأ.

(٢) ترجم به البخاري لحديث (٩٦٨).

(٣) البخاري (٣٦٨٢)، مسلم (٢٣٩٣) عن ابن عمر.

(٤) في (س): (وعلىٰ).

(٥) في (س): (والإضافة).

(٦) البخاري (٤٦٢٣) وهو تفسير الوصيلة لا البحيرة.

الْبَاءُ مَعَ اللَّامِ

قوله: « فَلَمَّا بَلَّحُوا »[١] أي: عجزوا، يقال: بلح الفرس: وقف إعياءً، وتخفيف اللام لغة أيضًا، قال الأعشىٰ:

واشتَكَى الأوْصَالَ مِنه وبَلَحْ[٢]

وبَلَّح النخل: صار بلحًا، وذلك قبل أن يحمر[٣] أو يصفر.

قوله: « أَلَيْسَتْ بِالْبَلْدَةِ؟ »[٤] (البلدة: البلد الحرام، والباء فيه زائدة)[٥] يريد مكة أي: بلدنا. وقيل: هو اسم لمكة. وقيل: هو من أسماء منىً، وفي بعض النسخ: « أَلَيْسَتِ الْبَلْدَةَ الحَرَامَ؟ »[٦].

قوله: « غَزَوْنَا بَلْمُصْطَلِقِ »[٧] يريد بني المصطلق، ثم حذف اختصارًا، وهي لغة في النسبة إلىٰ ما فيه الألف واللام؛ كالحارث والقين، يقال: بلحارث وبلقين وبَلْعنبر.

قوله: « سَأَبُلُّهَا بِبِلَالِهَا »[٨] بكسر الباء رويناه وبفتحها، من بَلَّه يَبُلُّه. وقال

---

(١) البخاري (٢٧٣٢، ٢٧٣١) في حديث المسور ومروان.

(٢) عجز بيت صدره:

وَإِذَا حُمِّلَ ثِقْلًا بَعْضُهُمْ

ذكره ابن الأنباري في «الزاهر في معاني كلمات الناس» ٢/ ٢٨٦، وابن فارس في «مقاييس اللغة» مادة (بلح) وغيرهما، ونسبوه للأعشىٰ.

(٣) في (س، ظ، د): (يخضر).

(٤) البخاري (١٧٤١، ٧٠٧٨)، مسلم (١٦٧٩) عن أبي بكرة.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٦) البخاري (١٧٤١)، وقد سقطت لبعضهم، انظر: اليونينية ٢/ ١٧٦.

(٧) مسلم (١٤٣٨/ ١٢٥).

(٨) مسلم (٢٠٤) من حديث أبي هريرة.

الحربي: لا تبلّهُ عندي بَالةٌ وبَلَالٌ بالفتح، وما في السقاء بِلَّةٌ وبِلَالٌ، والبِلَالُ: الماء. وما في البخاري: «**سَأَبُلُّهَا بِبَلَالِهَا أو بِبَلَاهَا**» قال البخاري: «**وبَلَالِهَا أَصَحُّ، وَبَلَاهَا لا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا**» وسقط كلام البخاري هٰذا من كتاب الأصيلي، وكذلك لفظ الشك، وليس عنده غير: «**بَلَالِهَا**»[1]، وما قاله البخاري صحيح، ومعنى الحديث: سأصلها، شبهت قطعتها بالحرارة تطفأ بالبرد والماء وتندىٰ بالصلة. ومنه: «**بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ**»[2] أي: صِلوها.

وقوله: «**حِلٌّ وبِلٌّ**»[3] أي: مباح بلغة حمير، وقيل: هو إتباع علىٰ قول من أجاز الإتباع بالواو، وقيل: بل شفاء، من قولهم: بَلَّ من مرضه، كما

---

(١) البخاري (٥٩٩٠)، وانظر: اليونينية ٨/ ٦.

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٢٠٧)، وابن حبان في «الثقات» ٤/ ٣٢٤، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٣/ ١٣٩٩ (٣٥٣٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» ٣٧٩-٣٨٠ (٦٥٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٦/ ٢٢٦-٢٢٧ (٧٩٧٢) من طريق مجمع بن يحيىٰ بن زيد الأنصاري عن سويد بن عامر الأنصاري، مرفوعًا.
قال ابن حبان: سويد بن عامر يروي المراسيل.
قال الألباني في «الصحيحة» ٤/ ٣٧٨: إسناد صحيح مرسل.
وفي الباب عن أنس بن مالك، رواه البيهقي في «الشعب» (٧٩٧٣).
وعن ابن عباس، رواه البزار كما في «كشف الأستار» (١٨٧٧).
قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٣٠١): بعض هٰذِه الطرق يقوي بعضها بعضًا.
وقال الألباني في «الصحيحة» (١٧٧٧): وجملة القول أن الحديث بمجموع طرقه حسن علىٰ أقل الدرجات.

(٣) ورد في حديث عند عبد الرزاق ٥/ ١١٣، ١١٤، ٣١٤ (٩١١٣، ٩١٤، ٩٧١٨)، وابن أبي شيبة ١/ ٤١ (٣٨٥)، والبيهقي ٦/ ٢٨٢.

قال: «فِيهَا شِفَاءُ سُقْمٍ»[١].

قوله: «مَا أَبْلَىٰ مِنَّا أَحَدٌ»[٢] أي: ما أغنىٰ وكفىٰ، ومنه قول كعب: «مَا عَلِمْتُ أَحَدًا أَبْلَاهُ اللهُ فِي صِدْقِ الحَدِيثِ أَحْسَنَ مِمَّا أَبْلَانِي»[٣] أي: أنعم (به علي)[٤].

ومنه في حديث هرقل: «شُكْرًا لِمَا أَبْلَاهُ اللهُ»[٥] أي: أنعم به عليه، ومنه: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٤٩] أي: نعمة، والبلاء للخير والشر؛ لأن أصله الاختبار وأكثر ما يستعمل في الخير مقيدًا، وأما في الشر فقد يطلق، قال الله سبحانه: ﴿بَلَآءً حَسَنًا﴾ [الأنفال: ١٧] وقال ابن قتيبة: أبلاه الله بلاءً حسنًا وبلاه يبلوه: أصابه بسوء. وقال صاحب «الأفعال»: بلاه الله بالخير والشر بلاءً[٦].

وقوله: «بَلَوْتُ»[٧] أي: خبرت.

وقوله: «بَعَثْتُكَ لأَبْتَلِيَكَ وَأَبْتَلِيَ بِكَ»[٨] أي: بما تلقاه من الأذىٰ ويلقون من القتل والجلاء إذا كذبوك.

---

(١) رواه الطيالسي (٤٥٧)، والطبراني في «الصغير» ١/ ١٨٦ (٢٩٥)، والبيهقي ٥/ ١٤٧ من حديث أبي ذر، وأصله في مسلم (٢٤٣٧).

(٢) تمامه كما في «المشارق» ١/ ٨٩: «مَا أَبْلَىٰ فُلَانٌ»، رواه ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٤/ ٣١٣ ترجمة ابي محجن الثقفي، وفيه: «مَا أَبْلَىٰ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا أَبْلَىٰ».

(٣) البخاري (٤٤١٨، ٤٦٧٨)، مسلم (٢٧٦٩).

(٤) من (د).

(٥) البخاري (٢٩٤٠)، مسلم (١٧٧٣) عن ابن عباس.

(٦) «الأفعال» لابن القوطية ص١٣٣.

(٧) مسلم (١٦٢) في حديث الإسراء والمعراج الطويل عن أنس.

(٨) مسلم (٢٨٦٥) عن عياض بن حمار المجاشعي.

وفي حديث أقرع وأبرص: «**أَرَادَ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ**»[١] أي: يختبرهم، وعند السمرقندي: «**أَنْ يُبْلِيَهُمْ**» أي: يصيبهم ببلاء، أي: يختبرهم وينعم عليهم.

قول أبي هريرة: «**لَقَطَعْتُمْ هٰذا البُلْعُوم**»[٢] بضم الباء، وهو مجرى الطعام في الحلق، وهو المريء.

وقوله: «**يُبَلِّغُهُ**»[٣] أي: ما يتبلغ به ويكفي، والبلغة: الكفاية.

وقوله: «**بَلْهَ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ**»[٤] وأطلعهم معناه: دع عنك، كأنه إضراب عما ذُكِرَ لاستحقاره في جنب ما لم يُذكر، وقيل: معنىٰ ذلك: كيف ما أطلعتم عليه، وقيل: معناه: سوىٰ /٨٧/ ما أطلعتم عليه.

وقع في هٰذا الحرف خلافٌ لم نذكره: وذلك أنه وقع في تفسير الم السجدة: «**وَأَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْرًا مِنْ بَلْهِ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ**»[٥]، وفي رواية الأصيلي: «**مَا أَطْلَعْتُهُمْ عَلَيْهِ**»[٦]، وعند المستملي: «**ذُخْرًا بَلْهَ**» بإسقاط: «**مِنْ**» وهو الصواب، وإن ثبتت: «**مِنْ**»[٧] فيكون تقديرها: من سوىٰ، أو

---

(١) البخاري (٦٦٥٣)، مسلم (٢٩٦٤) عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (١٢٠) وفيه: «**قُطِعَ**»، وفي نسخة أخرىٰ لم يعلم صاحبها كما في اليونينية ١/ ٣٥: «**لَقُطِعَ**»، وما أثبته ما في (د، أ) و«المشارق» ١/ ٢٤٢، وفي (س): «**لَوْ قَطَعْتُمْ**».

(٣) البخاري (٤٤٠٦)، مسلم (١٦٧٩).

(٤) البخاري (٤٧٨٠) عن أبي هريرة، وهو عند مسلم (٢٨٢٤) بلفظ: «**أَطْلَعَكُمُ**».

(٥) البخاري (٤٧٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٦) في اليونينية ٦/ ١١٦ أنها في نسخة أبي الوقت وصحح عليها.

(٧) ثبتت لأبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت. انظر: اليونينية ٦/ ١١٦.

من غير ما أطلعتم عليه؛ لأن (من) تدخل على (غير)، و«بَلْهَ» بمعنىٰ غير وبمعنىٰ سوىٰ؛ لأنها ٱستثناء أو تكون: «مِنْ» مغيرة مِن: مني، أي: ذخرًا مني سوىٰ أو غير ما قد أطلعتم عليه. وأما من جعل: «بَلْهَ» بمعنىٰ: دع، فلا معنىٰ لدخول: «مِنْ» إلَّا أن تكون مُغَيَّرَةٌ كما قلنا[١].

قوله ﷺ: «مَنْ بُلِيَ مِنْ هٰذِهِ البَنَاتِ بِشَيْءٍ» كذا هو، وذكره البخاري في باب رحمة الولد: «مَنْ يَلِي»[٢] وصوابه: «مَنْ بُلِيَ»، وكذلك وقع في الزكاة: «مَنْ بُلِيَ»[٣]، ورواه مسلم: «مَنِ ٱبْتُلِيَ»[٤] وكذا في الترمذي[٥]، وهٰذا يرفع الٱختلاف.

وفي التفسير: «الصَّرْحُ كُلُّ بَلَاطٍ ٱتُّخِذَ مِنَ قَوَارِيرَ» كذا لابن

---

(١) ورد بهامش (س) ما نصه: من زيادتي عليهما نفعنا الله ورحمهما: (بَلْهَ): من أسماء الأفعال ك (رويد ومهْ وصهْ)، يقال: بله زيدًا. بمعنىٰ: دعه واتركه، وقد يوضع موضع المصدر فيقال: بله زيد، كأنه قيل: ترك زيد، ويقلب في هٰذا الوجه، فيقال: بهل زيد؛ لأن حال الإعراب مَظِنَّة التصرف. وما أطلعتهم عليه: يصلح أن يكون منصوب المحلِّ ومجروره علىٰ مقتضى اللغتين، وقد روي بيت كعب بن مالك الأنصاري:

تذر الجَماجِمَ ضاحيا هاماتها ... بَلْه الأكُفِّ كأنها لم تُخْلَقِ

على الوجهين، المعنىٰ: رأته وسمعته، فُحذف لاستطالة الموصول بالصلة، ونظيره قوله تعالىٰ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

قلت [المحقق]: هٰذا الكلام بحروفه في «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري ١/ ١٢٧.

(٢) البخاري (٥٩٩٥) من حديث عائشة.

(٣) البخاري (١٤١٨)، وفيه: «ابْتُلِيَ».

(٤) مسلم (٢٩٢٩).

(٥) «سنن الترمذي» (١٩١٥).

السكن والأصيلي، ولغيرهما: «**مِلَاطٍ**»[١] بميم مكسورة، والملاط: الطين، والبلاط: كل ما فرشت به الأرض من آجر، أو حجارة، أو غير ذلك.

وفي باب إذا حاضت المرأة بعد الإفاضة، قوله ﷺ لعائشة: «**أَمَا كُنْتِ تَطُوفِينَ بِالْبَيْتِ لَيَالِيَ قَدِمْنَا؟ قُلْتُ: بَلَىٰ. وَقَالَ مُسَدَّدٌ: قُلْتُ: لَا**»[٢] كذا في كتاب الأصيلي، وخط علىٰ «**بَلَىٰ**»، وقال: ليس في عرضة مكة، وسقطت عند غيره، ومكانها بياض.

وقال بعده آخر الباب: «**وَتَابَعَهُ جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ فِي قَوْلِهِ: لَا**»[١] يعني: في حديث عائشة، وهٰذا هو الصواب؛ لأنها كانت حائضًا وقت قدومها مكة، فلم تطف، فحرمت العمرة التي كانت بها محرمة، واستأنفت الحج، وطافت له، وكانت قد تركت العمرة، وكذلك جاء في غير هٰذا الحديث، ومعناه في «الموطأ» وغيره وهو المعروف، وهو مقتضى العربية في جواب الاستفهام بالنفي؛ لأنها لم تكن طافت إلَّا للحج الذي أنشأته من مكة، وفي آخر الحديث في جواب صفية: «**قَالَتْ: بَلَىٰ**»[٣] بغير خلاف، وهو هاهنا الصواب؛ لأنها كانت حاضت بعد الإفاضة، وبقي عليها طواف الوداع.

قول عائشة رضي الله عنها في اللغو: «**لَا وَاللهِ، وَبَلَىٰ وَاللهِ**» كذا في «الموطأ» عند ابن حمدين ليحيىٰ[٤]، وكذا عند القعنبي، ورواه الكافة عن يحيىٰ: «**لَا وَاللهِ، لَا وَاللهِ**» وهو الصحيح من رواية يحيىٰ.

---

(١) البخاري، كتاب التفسير، تفسير سورة النمل.

(٢) البخاري (١٧٦٢).

(٣) البخاري (١٧٦٢) من حديث عائشة.

(٤) «الموطأ» ٢/ ٤٧٧.

وفي نسب عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ: «بْنِ خُزَاعَةَ»، كذا عند بعضهم، وهو خطأ، وصوابه: «مِنْ خُزَاعَةَ»[١] كما جاء للجماعة: «مِنْ» بدل من «بْنِ».

وفي باب السمر في الفقه: «حَتَّىٰ كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ بِبُلْغَةٍ» كذا للأصيلي وابن السكن والنسفي، كأنه يعني: بقريب وقليل، كالشيء الذي يتبلغ به، وعند غيرهم: «يَبْلُغُهُ»[٢] وعند بعضهم: «نَبْلُغُهُ»، والأول أظهر.

قال ابن قُرْقُولٍ: بل الآخر أظهر وأكثر.

في حديث أبي طلحة: «فَأَكَلَ (أَهْلُ البَيْتِ)[٣]، وأَفْضَلُوا مَا بلَّغُوا جِيرَانَهُمْ» كذا لهم، وعند الطبري: «أَبْلَغُوا[٤] جِيرَانَهُمْ»[٥] والأول أوجه وأصح، ومعناه: أعطوهم منه بلغة، وهو ما يتبلغ به من الطعام وهو القليل، وعلىٰ رواية: «أَبْلَغُوا» من الإبلاغ، أي: أوصلوه إليهم، وقد يكون من البلغة أيضًا، وقد يكون «بلَّغُوا» أوصلوا من التبليغ.

* * *

(١) البخاري قبل حديث (٣٥٠٧).

(٢) البخاري (٦٠٠) عن أنس.

(٣) في (د، أ، ظ): (القوم).

(٤) في النسخ الخطية: «أباحوا»، والمثبت من «صحيح مسلم»، و«المشارق» ١/ ٢٤٤، والكلام بعده يدل عليه.

(٥) مسلم (٢٠٤٠) من حديث أنس.

الْبَاءُ مَعَ المِيمِ

قول آدم عليه السلام: «**بِمَ تَلُومُنِي؟**» للأصيلي، ولغيره: «**ثُمَّ تَلُومُنِي**»[(١)] كذا وقع هٰذا في باب وفاة موسىٰ عليه السلام[(٢)].

قول /٨٨/ ابن عباس في تفسير المائدة: «**ذَهَبَ بِما هُنَالِكَ**» كذا للأصيلي، وعند القابسي وأبي ذر: «**ذَهَبَ بِها هُنَالِكَ**»[(٣)] أي: بتأويل الآية، وهو أصح؛ لأن البرقاني[(٤)]، ومحمد بن أبي نصر الحميدي قالا في روايتهما: «**كَانُوا بَشَرًا ضَعُفُوا وَيئِسُوا**[(٥)] **وَظَنُّوا أَنَّهُمْ كُذِبُوا، ذَهَبَ بِهَا**[(٦)] **هُنَالِكَ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ**»[(٧)].

قلت: وهٰذا لا يليق بالرسل كما قالت عائشة رضي الله عنها[(٨)]، وتأوله بعضهم

---

(١) البخاري (٣٤٠٩)، مسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (٣٤٠٩).

(٣) البخاري (٤٥٢٤) باب: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ﴾ [البقرة: ٢١٤] إِلَىٰ ﴿قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]. فلا أدري ما قول المصنف: تفسير المائدة.

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي المعروف بالبرقاني أبو بكر، روىٰ عن أبي بكر الإسماعيلي، وأبي بكر القطيعي وخلق، وعنه الخطيب البغدادي وغيره، قال الخطيب: كان ثقة ورعًا متقنًا متثبتًا. توفي سنة (٤٢٥).
ينظر: «تاريخ بغداد» ٤/ ٣٧٣، و«سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٤٦٤.

(٥) في «الجمع بين الصحيحين»: (أو نسوا)!.

(٦) في (س): (بما)، والمثبت من (د، أ، ظ)، و«المشارق» ١/ ٢٤٦، و«الجمع بين الصحيحين».

(٧) «الجمع بين الصحيحين» ٢/ ٧٧ (١٠٨٥) وفيه نقلها الحميدي عن البرقاني.

(٨) في الحديث نفسه (٤٥٢٤).

على الأتباع الذين آمنوا بهم وأن الرسل ظنت بأتباعها أنهم كذَّبوهم ولم يصدقوهم فيما وعدوهم به من النصر، وقد يحتمل أن يكون الشك راجعًا إلى الأتباع لا إلى الرسل.

وفي باب النحر في الحج أن رسول الله ﷺ «**قال: بِمِنًى هٰذا المَنْحَرُ**»[1] بالباء لابن بكير ومطرف وابن وضَّاح، وفي رواية يحيىٰ: «**لِمِنًى**»[2] باللام، وهي لام الإشارة.

* * *

(١) «الموطأ» ١/ ٣٩٣ عن مالك بلاغًا.

(٢) السابق، وفيه: «بِمِنًى» فيبدو أنه من إصلاحات ابن وضاح.

الْبَاءُ مَعَ النُّونِ

كثيرًا ما تتكرر بنت وابنة، والتاء في بنت للإلحاق وليست للتأنيث، والتاء في ابنة للتأنيث، وأما ابن فمن ذوات الواو؛ لقولهم: البنوة، وأَبناوِيٌّ في النسب إلى الأبناء باليمن، ويقال[١]: بل هو من ذوات الياء؛ لقولهم: تَبَنَّيْتُ فلانًا.

وقول عائشة رضي الله عنها: «**كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ**»[٢] تعني: اللعبَ شِبْهَ الجواري، تلعب بها الصبايا.

وقوله: «**الْخَذْفُ والْبُنْدُقَةُ**»[٣] هو رمي الصيد بالحجر الصغير وشبهه، إذا كان بين أصبعين فهو خذف، وإن كان بعصًا مجوفة ينفخ فيها فهو صيد البُنْدَقة، و«**الْبُنْدُقَةُ**» غالبًا تصنع من فخار مطبوخ، ومن طين أيضًا غير مطبوخ.

قوله: «**وَبَنَىٰ بِهَا وَهْوَ مُحْرِمٌ**»[٤] يقال: بنىٰ علىٰ أهله وبأهله، وأنكر يعقوب: «**بَنَىٰ بِهَا**» ونسبه إلى العامة[٥]، وأصل: بنىٰ عليها، أنهم كانوا إذا أراد الدخول علىٰ أهله رفع قبة أو بناءً يحلان فيه، وهٰذا الحديث

---

(١) في (أ، د): (وقالوا).

(٢) البخاري (٦١٣٠)، مسلم (٢٤٤٠) عن عائشة.

(٣) البخاري قبل حديث (٥٤٧٩).

(٤) البخاري (٤٢٥٨) عن ابن عباس، وفيه: «**تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهْوَ مُحْرِمٌ، وَبَنَىٰ بِهَا وَهْوَ حَلَالٌ**»، فقول المصنف تبعًا للقاضي في «المشارق» ١/ ٢٤٧: «**وَبَنَىٰ بِهَا وَهْوَ مُحْرِمٌ**» فيه نظر؛ لأنه لا يحل للمحرم أن يبني بزوجته وهو محرم، والله أعلم.

(٥) «إصلاح المنطق» ص٣٠٦.

حجة علىٰ يعقوب بن السكيت.

(قال الباجي: ويروىٰ: «**بَنِّية**» قال يعقوب: وهٰذا اسم للكعبة[١]، في «الموطأ»: «**أَسْأَلُكَ بِرَبِّ هٰذِهِ البَنِيَّةِ**»[٢] يريد: الكعبة، فعيلة، بمعنىٰ: مفعولة)[٣].

قوله في المعتكف: «**لَا يَضْطَرِبُ بِنَاءً**»[٤] أي: لا يضرب قبة، وأصله من ضرب أوتاد الأبنية، وهي الأخبية عند إقامتها.

في وصف البخيل: «**حَتَّىٰ تُجِنَّ بَنَانَهُ**»[٥] كذا للكافة، ورواه بعضهم عن ابن الحذاء: «**ثِيَابَهُ**» وكذا في أصل محمد بن عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو غلط، وبالأول يستقل التشبيه، ويستقيم الكلام كما في الحديث الآخر: «**تَعْفُوَ أَنَامِلَهُ**»[٦].

وفي الجهاد: «**وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ**»[٧] كذا لهم، وهو المعروف، ولابن السكن: «**مِنْ بَيْتِهِ**» وكذا للقابسي في المغازي،

---

(١) «إصلاح المنطق» ص٣٥٧. (٢) «الموطأ» ٢/ ٥٥١.

(٣) ما بين القوسين ورد هكذا في (س)، وليس في (د، أ) و«المشارق»، وانظر «المنتقىٰ شرح الموطأ» ٤/ ٨.

(٤) كذا بـ (س) و«المشارق» ١/ ٢٤٧: «**يَضْطَرِبُ**»، وكذا وجدته في «الموطأ» برواية القعنبي ص٣٥٣، وفي «الموطأ» برواية يحيىٰ ١/ ٣١٣، ورواية أبي مصعب ١/ ٣٣٤: «**يَضْرِبُ**»، وهو ما في (د، أ، ظ).

(٥) البخاري (٥٢٩٩)، مسلم (١٠٢١) عن أبي هريرة.

(٦) البخاري (٥٧٩٧)، مسلم (١٠٢١) من حديث أبي هريرة بلفظ: «**تَغْشَىٰ أَنَامِلَهُ وَتَعْفُوَ أَثَرَهُ**».

(٧) البخاري (٢٩٤٧) دون قوله: «**حِينَ عَمِيَ**»، وبتمام هٰذا اللفظ رواه البخاري (٤٤١٨، ٤٦٧٦، ٦٦٩٠، ٧٢٢٥)، ومسلم (٢٧٦٩).

وهو وهم في الرواية، وله وجه علىٰ حذف مضاف، أي: من أهل بيته.

وفي تفسير سورة الأنفال قوله[١]: «**وَأَمَّا عَلِيٌّ، فهٰذِه ابنتُهُ أَوْ بَيْتُهُ حَيْثُ**[٢] **تَرَوْنَ**»[٣] كذا للكافة، وعند أبي الهيثم: «**وهٰذِه أَبْنِيَتُهُ أَوْ بَيْتُهُ**»[٤].

وفي باب حب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض: «**يا بِنْتِي لَا يَغُرَّنَّكِ هٰذِه**» كذا عند القابسي، وعند الأصيلي: «**يَا بُنَيَّةُ**»[٥] ورواه بعضهم: «**يَا بُنَيَّ**» على الترخيم من «**بُنَيَّةُ**».

وفي كتاب المرضىٰ: «**أَنَّ ابنة النَّبِي ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ** -وفيه-: **أَنَّ ابنتِي قَدْ حُضِرَتْ**»[٦] كذا لهم، والصواب: «**أَنَّ ابْنِي**» على التذكير، وكذا تكرر في غير هٰذا الموضع[٧]؛ لقوله: «**فَوُضِعَ الصَّبِيُّ**»[٨]، وفي الحديث الآخر: «**كَانَ ابْنٌ لِبَعْضِ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْضِي**»[٩].

وفي حديث هاجر: «**حَتَّىٰ إِذَا كَانَ عِنْدَ البَيْتِ حَيْثُ لَا يَرَوْنَهُ**» كذا عند الأصيلي، كأنه ظن أنه يريد الكعبة، ولغيره: «**عِنْدَ الثَّنِيَّةِ**»[١٠] /٨٩/ وهو الصواب الذي يقتضيه سياق القصة[١١]، ولم يكن هنالك بيت، إلَّا أن

---

(١) زاد هنا في (أ، د، ظ): (في المغازي).

(٢) في (س، أ): (حين)، والمثبت من (د) وهو الموافق لما في البخاري (٤٥١٥).

(٣) البخاري (٤٦٥٠)، وفيه: «**أَوْ بِنْتُهُ**»، وانظر: «فتح الباري» ٨/ ٣١١.

(٤) اليونينية ٦/ ٦٢ وفيها: «**ابْنَتُهُ أَوْ أَبْيَتُهُ**»، قال الحافظ: وقع هكذا للكشميهني بصيغة جمع القلة في البيت وهو شاذ.اهـ بتصرف.

(٥) البخاري (٤٩١٣)، مسلم (١٤٧٩) من حديث ابن عباس.

(٦) البخاري (٥٦٥٥) عن أسامة بن زيد. (٧) البخاري (٦٦٥٥).

(٨) البخاري (٥٦٥٥) وفيه: «فَرُفِعَ». (٩) البخاري (٧٤٤٨) عن أسامة.

(١٠) البخاري (٣٣٦٤) من حديث ابن عباس.

(١١) في (د، أ): (الحديث).

يريد موضع البيت قبل بنائه.

وفي غزوة أحد: «فعَرَفَتْهُ أُخْتُهُ بِشَامَةٍ أَوْ بِبَنَانِهِ»[١] كذا ذكره البخاري هنالك بالشك، والصواب: «بِبَنَانِهِ» كما جاء في غير هٰذا الموضع[٢].

وقوله: «ارْمُوا وأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ»[٣] كذا في أكثر الروايات والأحاديث، وجاء في باب: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ﴾ [مريم: ٥٤]: «وَأَنَا مَعَ ابْنِ فُلَانٍ» كذا للقابسي وأبي ذر، ولغيره[٤] كما تقدم[٥]، قيل: والصواب رواية القابسي وأبي ذر؛ لأنه جاء في الحديث الآخر: «وَأَنَا مَعَ ابْنِ الأَدْرَعِ»[٦] قال عياض رحمه الله: بل الصواب رواية الكافة وهو المروي بغير خلاف في غير

---

(١) البخاري (٤٠٤٨) من حديث أنس.

(٢) البخاري (٢٨٠٥).

(٣) البخاري (٢٨٩٩) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٤) كذا بالنسخ الخطية، وفي هامش (د): لعله: (ولغيرهما). قلت: وهو أصوب.

(٥) البخاري (٣٣٧٣)، وانظر اليونينية ٤/ ١٤٧.

(٦) جاء في النسخ و«المشارق»١/ ٢٤٨: (الأكوع)، وفي هامش (د) قال: صوابه: (الأدرع).
قلت: وهو كما قال؛ فروىٰ أبو يعلىٰ ١٠/ ٥٠٢ (٦١١٩)، وعنه ابن حبان ١٠/ ٥٤٨ (٤٦٩٥)، والحاكم ٢/ ٩٤ من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ و أسلم يرمون فقال: «**ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميًا، أرموا وأنا مع ابن الأدرع ...**» الحديث.
قال الحاكم: صحيح علىٰ شرط مسلم. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٤٣٩).
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٥/ ٣٠٤ (٢٦٣١٢، ٢٦٣١٣) عن عبد الله بن عمرو وأبي حدرد الأسلمي، وفيهما أيضًا: «**وأنا مع ابن الأدرع**».
وبهذا اللفظ رواه أيضًا ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٤/ ٣٥٥ (٢٣٩٢) عن هند بن حارثة.

هٰذا الباب، ولقولهم: «كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟»[١].

وفي باب من ٱشترى الهدي من الطريق: «قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ لأَبِيهِ»[٢] كذا لكافتهم، وعند الأصيلي: «قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ لأبيه» وقال: كذا في عرضة مكة، وفي أصله: «قَالَ ابن عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ لأَبِيهِ» ولعله في قوله: «عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ» نسبه إلىٰ جده وإلا كان الصواب: «عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ»، أو«ابْنُ عَبْدِ اللهِ»، كما تقدم.

وفي غزوة الفتح: «ثُمَّ مَرَّتْ سَعْدُ بْنُ هُذَيْمٍ»[٣] كذا لجميعهم، وقيل: صوابه: «سَعْدُ هُذَيْمٍ» بسقوط: «ابْنُ»

الاختلاف في «ابْن»

في «الموطأ»: «مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَزْمٍ» كذا ليحيىٰ[٤]، وهو خطأ، وصوابه: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بن حزم»[٥] كذا لكافتهم، وكذلك أصلحه ابن وضَّاح.

وفي باب سكنى المدينة: «عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبِ بْنِ عُوَيْمِرٍ» كذا ليحيىٰ وجميع رواته[٦]، وعند ابن وضَّاح: «عَنْ عُوَيْمِرٍ» وهو وهم.

---

(١) البخاري (٢٨٩٩)، وانظر: «المشارق» ١/ ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) البخاري (١٦٩٣).

(٣) البخاري (٤٢٨٠) عن عروة بن الزبير.

(٤) في مطبوعه على الصواب كما سيأتي تخريجه.

(٥) «الموطأ» ١/ ٤٢.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٨٨٥، ووقع في مطبوعه: «عُمَيْرٍ»، بدل: «عُوَيْمِرٍ»، وهو خطأ؛ ٱنظر ترجمته في «تهذيب الكمال» ٢٣/ ٦٢١ (٤٨٨٧)، ورواه مسلم (١٣٧٧/ ٤٨٢) عن يحيىٰ على الصواب.

وفي باب البداية بالصفا: «عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ» كذا لعبيد الله عن أبيه[١] ولسائر رواة «الموطأ»[٢]، وعند ابن وضَّاح: «عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ» وهو وهم.

وفي باب الرجم: «عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدِ بن طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بن طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن أَبِي مُلَيْكَةَ» كذا قال يحيىٰ[٣]، وقال ابن القاسم وابن بكير وابن وهب وابن قعنب: «عَنْ يَعْقُوبَ بن زَيْدِ بن طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بن طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بن أَبِي مُلَيْكَةَ»، قال أبو عمر: وهو الصواب[٤].

وفي باب صدقة الحي عن الميت: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ»[٥] كذا قال ابن وضَّاح عن يحيىٰ، ولابن المشاط[٦] عن عبيد الله، وعند أبي عيسىٰ عن عبيد الله: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ»

---

(١) هو عبيد الله بن يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير بن وسلاس، روىٰ عن والده يحيىٰ «الموطأ». انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٥٣١ (٢٦٤).

(٢) «الموطأ» برواية يحيىٰ ١/ ٣٧٢، ورواية أبي مصعب الزهري ١/ ٥٠٨ (١٣١١).

(٣) «الموطأ» ٢/ ٨٢١.

(٤) «التمهيد» ٢٤/ ١٢٧، «الاستذكار» ٢٤/ ٣٣.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٧٦٠.

(٦) هو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عبيد الله، أبو المُطَرِّف الرُّعيني، القرطبي، المعروف بابن المشاط، أخذ القراءات عن أبي الحسن الأنطاكي، وسمع من خلف ابن قاسم وغيره، وكان فاضلًا رئيسًا عالمًا متصلًا بالدولة، توفي فجأة في جمادىٰ الآخرة سنة سبع وتسعين وثلاثمائة. وقال القاضي عياض: سنة ست وتسعين وثلاثمائة.

انظر: «ترتيب المدارك» ٢/ ٢٦٤، «الصلة» ١/ ٣٠٧ (٦٧٨)، «تاريخ الإسلام» ٢٧/ ٣٤٤.

وكذا قال الدراوردي[١] في حديثه[٢]، وهو وهم، والحديث معروف كما تقدم، وقد قيل في سعيد بن عمرو هٰذا: سعد.

وفي باب بعث علي: «**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ مَنْجُوفٍ**»[٣] كذا لكافتهم، وفي نسخة عن[٤] القابسي: «**ثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُوَيْدٍ عَنْ مَنْجُوفٍ**» وهو خطأ، ثم أصلحه: «**ابْنِ مَنْجُوفٍ**».

وفي باب الذبح قبل الحلق: «**وَقَالَ حَمَّادٌ: عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ**[٥] **وَعَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَطَاءٍ**»[٦] كذا لجميعهم، وعند الجرجاني: «**وَقَالَ حَمَّادٌ: عَنْ قَيْسٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَبَّادٍ**» وهو وهم.

وفي باب الأكسية والخمائص: «**ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ**»[٧] كذا للكافة، وعند الجُرْجَاني: «**أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ**» (وخرج الأصيلي في حاشيته: «**أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ، أَنَّ عَائِشَةَ**»)[٨] لأبي زيد.

وفي البخاري في باب كم التعزير والأدب: «**عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بن عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ**»[٩] كذا للكافة عن الفربري والنَّسَفي، وفي أصل الأصيلي لأبي أحمد: «**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ**»

---

(١) في (س): (ابن الدراوردي)، وفي «المشارق» ١/ ٢٥٠: (الداودي).

(٢) هو عبد العزيز بن محمد، والحديث رواه من طريقه الطبراني ٦/ ٢١ (٥٣٨١، ٥٣٨٢) هكذا على الوهم كما قال المصنف.

(٣) البخاري (٤٣٥٠).

(٤) في (د، أ، ظ): (عند).

(٥) زاد بعدها في (س): (ابن جبير).

(٦) البخاري معلقًا بعد حديث (١٧٢٢).

(٧) البخاري (٥٨١٥، ٥٨١٦).

(٨) هٰذِه العبارة ساقطة من (س).

(٩) البخاري (٦٨٤٨).

وخط علىٰ: «عَنْ جَابِرٍ» وكتب عليه: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ» للمروزي، وهٰذا هو الصواب وهو نحو ما للجماعة.

وفي باب ما نهي عنه من دعوى الجاهلية: «عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ»[١] هو النخعي، وعند القابسي: «زُبَيْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» وهو خطأ /٩٠/ وأراه أصلحه في كتابه[٢] على الصواب، وهو زبيد بن الحارث اليامي كما جاء في كتاب الجنائز بغير خلاف[٣].

وفي كتاب مسلم في باب العزل: «حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ»[٤] كذا لهم، وفي بعض النسخ الماهانية: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ» وهو خطأ، ومحمد هٰذا هو ابن سيرين، عن عبد الرحمن بن بشر، كما جاء مبينًا في غيره من الأحاديث، وكذلك ذكره البخاري على الصواب.

وفي باب شغلونا عن الصلاة الوسطىٰ: «هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ»[٥] كذا للجماعة، وعند الخشني: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبِيدَةَ» وهو خطأ، ومحمد هٰذا هو ابن سيرين، وعَبيدة هو السلماني.

وفي باب اليمين على المدعي: «عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ»[٦] كذا لهم، وفي نسخٍ: «عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ» وكذا عند ابن أبي جعفر، وهو خطأ، هو نافع بن عمر بن عبد الله بن جميل المكي،

---

(١) البخاري (٣٥١٩).

(٢) في جميع النسخ: (كتاب)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٢٥١.

(٣) البخاري (١٢٩٤).

(٤) مسلم (١٤٣٨/ ١٣٠).

(٥) البخاري (٢٩٣١) باب: الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة.

(٦) البخاري (٢٦٦٨).

يروي عن ابن أبي مليكة، قاله البخاري[١].

وفي الفضائل، في قتل أبي عامر: «**عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ**[٢]» كذا للكافة في كتاب مسلم[٣]، وعند العذري: «**عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ**» قال: والأول أصح، وكذا ذكره البخاري[٤]، ولكن لهٰذِه الرواية وجه وهو أن يكون قوله: «**عَنْ أَبِيهِ**» يعني: جده أبا بردة؛ لأن بُريدًا هو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسىٰ، وهو المراد في الأولىٰ بقوله: «**عَنْ أَبِي بُرْدَةَ**» وهو أبو أبي بردة، وإن لم يقل في الثانية: «**عَنْ أَبِي مُوسَىٰ**» فللقاء أبي بردة لأبي موسىٰ، وروايته عنه مشهورة، فذكره لخبره بعد محمول علىٰ سماعه منه.

وفي باب ما جاء في سبع أرضين: «**حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابن أَبِي بَكْرَةَ**»[٥] كذا لهم، وهو الصواب، ومحمد هٰذا هو ابن سيرين، وعند أبي ذر: «**عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ**» وهو وهم، وإنما هو عبد الرحمن ابن أبي بكرة.

وفي باب الثريد: «**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طُوالَةَ**» كذا عند القابسي، وفي رواية الكافة: «**خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي طُوالَةَ**»[٦] وهو كذا في كتاب القابسي مصلح، قال أبو ذر: وهو الصواب؛ لأنه خالد بن عبد الله الطحان، وأبو طوالة ٱسمه: عبد الله بن عبد الرحمن.

---

(١) في «التاريخ الكبير» ٨/ ٨٦(٢٢٧٩).

(٢) في (س): (خفير) تحريف، وفي (د، أ، ظ): (خيبر)، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٣) مسلم (٢٤٩٨).

(٤) البخاري (٢٨٨٤، ٤٣٢٣، ٦٣٨٣).

(٥) البخاري (٣١٩٧).

(٦) البخاري (٥٤١٩).

وفي باب كراهية الإمارة: «حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرو بْنِ الحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ الحَضْرَمِيِّ، عَنِ ابْنِ حُجَيْرَةَ الأَكْبَرِ» كذا في بعض روايات مسلم، وصوابه كما للكافة: «حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ»[١] ورواه أبو العلاء[٢]: «حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ وَبَكْر بْن عَمْرٍو، عَنِ الحَارِثِ» وهو وهم أيضًا، وصوابه: «عَنْ بَكْرٍ» لا: «وَ بَكْرٍ».

وفي باب تحريم الدماء، حديث ابن سيرين من رواية ابن المثنىٰ، فقال: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ»[٣] وذكره من رواية ابن حاتم عن ابن سيرين: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي أَعْظَمُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ»[٤] كذا للقاضي أبي علي، ولغيره: «أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ» وكلاهما صحيح راجع إلىٰ معنىً واحد، لكن هٰذا أشبه لتمام السند.

وفي كتاب الزهد وباب أكل ورق الشجر: «سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسِ ابْنِ سَعْدٍ» كذا في كتاب محمد بن عيسىٰ[٥] وهو وهم، وصوابه ما للجميع:

---

(١) مسلم (١٨٢٥).

(٢) هو ابن ماهان، عبد الوهاب بن عيسىٰ بن عبد الرحمن بن عيسىٰ، راوي «صحيح مسلم» في مصر عن أبي بكر الأشقر عن القلانسي عن مسلم، سوىٰ ثلاثة أجزاء من آخره، رواها عن الجلودي.
«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٥٣٥-٥٣٦. وقد وقع في هٰذا الموضع من «المشارق» ١/ ٢٥٣: الجلودي.

(٣) مسلم (١٦٧٩).

(٤) مسلم (١٦٧٩/ ٣١)، وفيه: «وَعَنْ رَجُلٍ».

(٥) ورد بهامش (س): الجلودي هٰذا عرض.

«عَنْ قَيْسٍ، عَنْ سَعْدٍ»[١] وكذا ذكره البخاري[٢]، وكما جاء في الحديث الآخر بعده: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وقَّاصٍ»[٣] وقيس هٰذا هو قيس بن أبي حازم.

وفي باب تشميت العاطس: «دَخَلْتُ عَلَىٰ أَبِي مُوسَىٰ، وَهْوَ فِي بَيْتِ ابنةِ الفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ»[٤] كذا للجماعة، وعند القاضي أبي علي: «فِي بَيْتِ ابنةِ أَبِي الفَضْلِ» بزيادة «أَبِي» وهو وهم، هي أم كلثوم ابنة الفضل، زوج أبي موسىٰ.

وفي باب دية الجنين: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُضَيْلَةَ»[٥] كذا لهم، وهو الصواب، وعند ابن الحذاء: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ نُضَيْلَةَ» وهو وهم قبيح، وقد جاء بعدُ في حديث ابن رافع على الصواب.

وفي باب فضل الصلاة /٩١/ في مسجد رسول الله ﷺ: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ»[٦] كذا وقع في الأصول، وهو وهم، وصوابه: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْبَدِ بْنِ عَبَّاسٍ» وقد غمز الدارقطني مسلمًا في تخريجه هٰذا الحديث؛ للاختلاف فيه عن نافع في ذكر ابن عباس فيه[٧]، وقال فيه بعضهم: «عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ

---

(١) مسلم (٢٩٦٦).

(٢) البخاري (٥٤١٣).

(٣) مسلم (٢٩٦٦/ ١٢).

(٤) مسلم (٢٩٩٢).

(٥) مسلم (١٦٨٢)، ووقع في النسخ، و«المشارق: (نضلة)، وكذا في الموضع الآتي.

(٦) مسلم (١٣٩٦).

(٧) «الإلزامات والتتبع» ص٢٩٦-٢٩٨ (١٤٧).

اللهِ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ »[١] وبعضهم قال: « عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ »[٢]، وذكر مسلم فيه أيضًا: « عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عُمَرَ »[٣] ولم يخرجه البخاري من رواية نافع لهٰذِه العلة[٤]. قال البخاري: إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس يروي عن أبيه وميمونة[٥]. قال الدارقطني: والصواب: « نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَيْمُونَةَ »[٦]. وذكر البخاري الخلاف في ذلك، وقال: هٰذا أصح[٧]. كما قال الدارقطني.

وفي باب رضاعة الكبير: « عَنِ ابن شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَمْعَةَ »[٨] كذا لشيوخنا، وعن ابن الحذاء: « أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَمْعَةَ » والأول الصواب، فأبو عبيدة هو عامر بن عبد الله بن مسعود، لا يروي عن عبد الله بن زمعة.

* * *

(١) رواه أحمد ٦/ ٣٣٣، ٣٣٤.

(٢) رواه أحمد ٦/ ٣٣٤، والنسائي في «الكبرىٰ» ٢/ ٣٩٠ (٣٨٨١)، والطبراني ٢٣ (١٠٢٨).

(٣) مسلم (١٣٩٥).

(٤) «الإلزامات والتتبع» ص٢٩٨.

(٥) «التاريخ الكبير» ١/ ٣٠٢ (٩٥٨).

(٦) «علل الدارقطني» ٩/ ٤٩. وبهذا الإسناد رواه أحمد ٦/ ٣٣٣، ٣٣٤

(٧) «التاريخ الكبير» ١/ ٣٠٢.

(٨) مسلم (١٤٥٤).

فصل فيما فيه (ابن) زائد

في باب الرد علىٰ أهل الكتاب: «**ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ وَيَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَىٰ بْنِ يَحْيَىٰ**»[١] (كذا لهم، وعند ابن الحذاء: «**وَاللَّفْظُ لِيَحْيَىٰ وَيَحْيَىٰ**»)[٢] وهو وهم، والصواب كما للجمهور.

وفي باب لا تحلفوا بآبائكم في مثل هٰذا السند ثم قال[٣]: «**قَالَ يَحْيَىٰ ابْنُ يَحْيَىٰ: أَنَا، وَقَالَ الآخَرُونَ**[٤]: **ثَنَا إِسْمَاعِيلُ**»[٥] كذا للكافة، وعند ابن الحذاء: «**قَالَ يَحْيَىٰ وَيَحْيَىٰ: أَنَا، وَقَالَ الآخَران**[٦]: **ثَنَا**» والذي للكافة أصوب.

وجاء في غير حديث: «**فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ**»[٧] و«**ابْنُ**» هاهنا خطأ، وصوابه: «**نُعَيْمٌ النَّحَّامُ**» وهو نعيم بن عبد الله، ونعيم يقال له: النحام، وله صحبة، سمي بذلك؛ لأنه كانت له نحمة تلازمه، أي: سعلة، وقيل: سمي بذلك لأن النبي ﷺ قال له: «**إني سمعت نحمتك في الجنة**»[٨] يعني: ليلة الإسراء في المنام.

وفي حديث المواقيت: «**ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ وَيَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ**

---

(١) مسلم (٢١٦٤).

(٢) هٰذِه العبارة ساقطة من (س).

(٣) ساقطة من (س، ظ).

(٤) مسلم (١٦٤٦) (٥) في (د، أ): (الآخرون).

(٦) البخاري (٦٧١٦، ٦٩٤٧)، مسلم (٩٩٧) وعنده: «**ابْنُ النَّحَّامِ**».

(٧) رواه الحاكم في «المستدرك» ٣/ ٢٥٩، وذكره ابن الملقن في «البدر المنير» ٩/ ٧٣٤ وقال: حديث مشهور.

(٨) مسلم (١١٨٢/ ١٥).

حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَىٰ: أَنَا »[١] كذا لهم، وعند السّجْزِي: « **قَالَ ابن يَحْيَىٰ: أَنَا** » وهو الصواب، والله أعلم؛ لأنه وقع به الفرق، والأول لا يعرف أيّ يحيىٰ هو منهما، وما كان مسلم ليفعل ذلك إلَّا لما فيه من الإشكال؛ إذ لا يعلم أي اليحيين أراد.

وفي باب ٱنشقاق القمر: « **بِإِسْنَادِ ابن مُعَاذٍ** »[٢] كذا لهم، وعند الطبري: « **بِإِسْنَادَيّ مُعَاذٍ** » بالإضافة للإسنادين إلىٰ معاذ، وكلاهما صحيح، ومعاذ هٰذا هو ابن معاذ أيضًا، وإسناده هو المتقدم، وله فيه طريقان تقدما، فيصح فيه الإفراد والتثنية، وإن شئت صرفت الكل كذلك إلىٰ عبيد الله ابنه أيضًا الراوي عنه.

وفي البخاري في باب: « **غَزْوَةُ عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنِ بْنِ بَدْرِ بْنِ العَنْبَرِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ** » كذا للمستملي والحموي، وللباقين: « **بَنِي العَنْبَرِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ** »[٣] وهو الصواب، وهم المغزُوُّون، وعيينة فزاري وليس بتميمي؛ وإنما هو عيينة بن حصن بن بدر بن حذيفة بن بدر[٤].

قوله: « **عَنْ ابن مُعَيْقِيبٍ** » ويقال: معيقب، كذا لرواة «الموطأ» يحيىٰ[٥] وغيره[٦]، وعند القعنبي: « **عَنْ مُعَيْقِيبٍ** » سقط عنده: « **ابْنِ** ».

---

(١) في (ظ): (الآخران).

(٢) مسلم (٢٨٠١).

(٣) البخاري قبل حديث (٤٣٦٦).

(٤) كذا ذكر المصنف ٱسمه، والذي في البخاري في الموضع المذكور و«الاستيعاب» ٣/ ٣١٦ (٢٠٧٨)، و«أسد الغابة» ٤/ ٣٣١ (٤١٦٠)، و«الإصابة» ٣/ ٥٤ (٦١٥١): عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر. بلا: (بن بدر) التي بين (بن حصن) و(بن حذيفة).

(٥) الموطأ ٢/ ٦٤٦.

(٦) «الموطأ» برواية أبي مصعب الزهري ٢/ ٣٥٠(٢٥٨٠).

وفي باب فتل القلائد: «أَنَّ ابن زِيَادٍ كَتَبَ إِلَىٰ عَائِشَةَ» كذا لجميع[١] شيوخ كتاب مسلم[٢]، وفي «الموطأ»[٣] كذلك، وصوابه: «أَنَّ زِيَادًا».

وفي باب غزوة الخندق من البخاري: «وَأَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ عِكْرِمَةَ»[٤] كذا لأبي زيد المروزي، ولأبي أحمد الجُرْجَانِي: «وَأَخْبَرَنِي طَاوُسٌ أَوْ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ عِكْرِمَةَ» على الشك.

وفي باب ما يجوز من الاحتيال والحذر: «فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ»[٥] كذا للأصيلي هاهنا، وكذا له وللنسفي والبلخي في باب كيف يعرض الإسلام على الصبي[٦]، وعند سائرهم في البابين: «أُمُّ صَيَّادٍ» بإسقاط: «ابْنِ» وهو وهم؛ وإنما هو صاف ابن صياد.

وفي باب التبسم والضحك قال: «وَابْنُ سَعِيدِ بْنِ العَاصِي جَالِسٌ بِبَابِ الحُجْرَةِ»[٧] كذا للكافة، وهو خالد بن سعيد، وعند الأصيلي: «وَسَعِيدُ بْنُ العَاصِي جَالِسٌ» وهو وهم، والصواب الأول، وقد جاء في غير هٰذا /٩٢/ الباب: «وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ العَاصِي»[٨].

وفي باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة: «وَعَنْ (سِنَانٍ أَبِي رَبِيعَةَ)»[٩]

---

(١) في (س): (لجميعهم).

(٢) مسلم (١٣٢١/ ٣٦٩).

(٣) «الموطأ» ١/ ٣٤٠ وفيه: «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ».

(٤) البخاري (٤١٠٨).

(٥) البخاري (٣٠٣٣).

(٦) البخاري (٣٠٥٦).

(٧) البخاري (٦٠٨٤).

(٨) البخاري (٢٦٣٩)، وكذا عند مسلم (١٤٣٣).

(٩) في (س): (سنان بن أبي ربيعة)، و في (أ): (سنان بن ربيعة).

عَنْ أَنَسٍ »[١] كذا لهم، وعند ابن السكن: « ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ » والأول الصواب، وإنما هو أبو ربيعة سنان بن ربيعة، فالجمع بين أبي وابن خطأ، ويصح متىٰ كان أحدهما دون الآخر.

وفي باب لبس الحرير: « عَنِ الحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَىٰ »[٢] كذا لكافتهم، وعند القابسي وعُبْدُوس بن محمد: « عَنِ (أَبِي لَيْلَىٰ)[٣] » قال القابسي: الصواب: « عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَىٰ » وهو في كتابي خطأ، والذي قاله القابسي حق، والذي في كتابه وهم.

وفي باب رمي الجمار: « أَنَّ أَبَا البَدَّاحِ بْنَ عَاصِمٍ » هٰذا هو الصواب، وهي رواية أكثر رواة «الموطأ»، وعند يحيىٰ: « أَنَّ أَبَا البَدَّاحِ عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ »[٤] وأصلحه ابن وضَّاح وقال: « أَنَّ أَبَا البَدَّاحِ بْنَ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ »، واسم أبي البداح عبد الله بن عاصم[٥]، وعاصم أبوه هو المذكور في حديث اللعان[٦]، وذكر ابن الحذاء أنه وجد في نسخته من «الموطأ» رواية ابن[٧] يحيىٰ بن يحيى الأندلسي: « أن أَبَا البَدَّاحِ بْنَ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ »[٨] على الصواب.

---

(١) البخاري (٥٤٥٠) من حديث أنس.

(٢) البخاري (٥٨٣١).

(٣) في (س، د، أ): (ابن أبي ليلىٰ).

(٤) «الموطأ» ١/ ٤٠٨ وفيه كما أصلحه ابن وضاح.

(٥) في «تهذيب الكمال» ٣٣/ ٦٥(٧٢١٩): قيل: اسمه عدي.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٥٦٦، البخاري (٤٧٤٥)، مسلم (١٤٩٢).

(٧) ساقطة من (د، أ، ظ)، والمثبت من (س)، ولكل منهما وجه؛ فما في (س) يحمل علىٰ أنه من رواية عبيد الله بن يحيىٰ بن يحيىٰ عن أبيه، وما في (د، أ، ظ) يحمل علىٰ أنه من رواية يحيىٰ نفسه، والله أعلم.

(٨) «الموطأ» ١/ ٤٠٨.

وفي باب فضل صلاة الجماعة: «عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ»[١] وفي أصل ابن[٢] عفير: «عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو» بإسقاط: «ابْنِ» بين: «أَبِي بَكْرٍ» و«مُحَمَّدٍ» وهو خطأ؛ وإنما هو أبو بكر بن محمد وليس لأبي بكر ٱسم، ٱسمه كنيته.

وفي باب القضاء فيمن وجد مع ٱمرأته رجلًا: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ خَيْبَرِيٍّ» كذا لمطرف وابن بكير، وعند القعنبي: «يُقَالُ لَهُ: خَيْبَرِيٌّ» بإسقاط: «ابْنُ» وسقط التعريف كله ليحيىٰ[٣]، فلم يذكر: «خَيْبَرِيٌّ» ولا: «ابْنُ خَيْبَرِيٍّ».

(وفي باب)[٤] الترغيب في الصدقة من «الموطأ»: «عَنْ عَمْرِو بْنِ مُعَاذٍ الأَشْهَلِيِّ»[٥] كذا للرواة غير ابن وضَّاح فعنده: «عَنْ ابن عَمْرِو بْنِ مُعَاذٍ»، ورواه ابن وهب وابن القاسم: «عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ» فزاد: معاذًا قبل: «عَمْرِو»، وذكر البخاري في «تاريخه» عمرو بن معاذ هٰذا فقال: يكنىٰ: أبا محمد، روي عنه زيد بن أسلم، ثم قال: وأرىٰ أن مالكًا قال فيه: عمرو بن سعد بن معاذ[٦].

قلت: هو عمرو بن سعد بن معاذ كما قال مالك، وذكر ابن الحذاء أن يحيىٰ بن يحيىٰ رواه: «عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدِ بْنِ

---

(١) مسلم (٦٤٩/ ٢٤٧).

(٢) في (س): (في).

(٣) «الموطأ» ٢/ ٧٣٧ وفي مطبوعه كما لمطرف وابن بكير.

(٤) ساقطة من (س).

(٥) «الموطأ» ٢/ ٩٩٦.

(٦) «التاريخ الكبير» ٦/ ٣٦٩ (٢٦٦٣).

مُعَاذٍ» بزيادة: «سَعْدِ»، وليس ذلك في روايتي، وإنما الذي رويته عن يحيىٰ: «عَمْرِو بْنِ مُعَاذٍ»[١]، وعند ابن وضَّاح: «عَنْ ابن عَمْرِو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ»، وعن ابن القاسم وابن وهب: «عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ»، والله أعلم بالصواب.

وفي قراءة الجمعة: «جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ»[٢] كذا لهم عن[٣] مسلم، وسقط: «ابْنِ» عند أبي علي عن العذري وفي بعض روايات ابن ماهان، وثبوته هو الصواب، وكذا جاء في حديث قتيبة بعد[٢]، وهو عبيد الله بن أبي رافع مولىٰ رسول الله ﷺ، ومحمد بن علي لم يسمع من أبي رافع، توفي أبو رافع قبل قتل علي بن أبي طالب، وقتل علي سنة أربعين، وولد محمد سنة ست وخمسين[٤].

* * *

(١) «الموطأ» ٢/ ٩٩٦.

(٢) مسلم (٨٧٧).

(٣) في النسخ الخطية: (غير)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٢٥٨، وهو الصواب.

(٤) أنظر: «تهذيب الكمال» ٢٦/ ١٣٦ (٥٤٧٨).

الْبَاءُ مَعَ الصَّادِ

في حديث الخوارج: «**فَلَا يَرىٰ بَصِيرَةً**»[١] يعني: الدم كما قد جاء مفسرًا في قوله: «**سَبَقَ الفَرْثَ وَالدَّمَ**»[٢] وأصل البصيرة: الدم يستدير على الأرض، وبه سمي الترس: بصيرة؛ لاستدارته، وأبصرت الشيء: رأيته (وبصُرت به وبصُر عيني)[٣] كذا بضم الصاد، إذا نظرت إليه بغير مانع له من عينيه، والاسم منه البصر، وبه سميت العين، وتجمع أبصارًا، وأبصر واستبصر من البصيرة، وهو المتيقن للشيء المعتقد لصحته.

ومنه قوله: «**وَمِنْهُمُ المُسْتَبْصِرُ**»[٤] أي: الداخل في أمرهم عن قصد واستبانة.

الوهم والاختلاف

قوله: «**بَصُرَ عَيْنَايَ وَسَمِعَ أُذُنَايَ رَسُولَ اللهِ ﷺ**» كذا /٩٣/ للطبري بضم الصاد وكسر الميم، وكذا عند القاضي أبي علي، وعند أبي بحر الأسدي عن العذري وغيره: «**بَصَرُ**» بفتح الصاد وضم الراء على المصدر: و«**عَيْنِي**» على الإضافة، وكذلك: «**سَمْعُ**» بسكون الميم، ووقع عند غيره للعذري في حديث جابر الطويل[٥] مثل ما لغيره في الحديث الأول، ولغيره مثل ما له هناك.

---

(١) مسلم (١٠٦٥) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) البخاري (٣٦١٠، ٦١٦٣)، مسلم (١٠٦٤/١٤٨) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) في (د): (بصر عيني)، وفي (أ): (بصرته عيني).

(٤) مسلم (٢٨٨٤) من حديث عائشة.

(٥) مسلم (٣٠١٤).

وفي باب من رغب عن أبيه: «سَمِعَ أُذُنِي»[١] علىٰ لفظ الفعل عن الصدفي بكسر الميم، وبسكونها وفتح العين لغيره، وكذا عند أبي علي الجياني لكن بضم العين.

وفي كتاب الحيل: «بَصْرَ عَيْنِي وَسَمْعَ أُذُنِي»[٢] بسكون الصاد والميم وفتح الراء والعين، كذا ضبطه أكثرهم، والرفع في الحديث الأول أوجه.

قال سيبويه: العرب تقول: سَمْعُ أذني زيدًا ورَأْيُ عيني عمرًا[٣] يقول ذاك[٤]. بضم آخرهما، وأما الذي في كتاب الحيل فوجهه النصب على المصدر؛ لأنه لم يذكر المفعول بعده.

قوله: «وَالْعَيْنُ تَبِصُّ»[٥] من البصيص وهو البريق ولمعان خروج الماء القليل ونشعه، وبالضاد المعجمة: القطر والسيلان القليل، وقيل: البض: الرشح، يقال منه: بص وضبَّ، روايتنا عن يحيىٰ بالضاد المعجمة[٦]، ووافقه التنيسي والقعنبي[٧] وابن القاسم، وذكر الباجي أن رواية يحيىٰ بصاد مهملة[٨]، وهي رواية مطرف.

وفي حديث أقرع وأعمىٰ: «فَرَدَّ اللهُ عَلَيَّ بَصَرِي»[٩] كذا لهم، وعند القابسي: «بَصِيرَتِي» وهو وهم.

---

(١) مسلم (٦٣)، وفيه: «سَمِعَ أُذُنَايَ».

(٢) البخاري (٦٩٧٩) من حديث أبي حميد الساعدي. (٣) «الكتاب» ١/ ١٩١.

(٤) من (ظ).

(٥) «الموطأ» ١/ ١٤٣، مسلم (٧٠٦)، وفيهما بالضاد المعجمة.

(٦) «الموطأ» ١/ ١٤٣. (٧) «الموطأ» ص١٨٧ (٢٠١).

(٨) «المنتقىٰ شرح الموطأ» ١/ ٢٥٥.

(٩) البخاري (٣٤٦٤)، مسلم (٢٩٦٤) عن أبي هريرة.

الْبَاءُ مَعَ الضَّادِ

«**البُضْعُ**» بضم الباء: وهو الفرج، والبضع أيضًا والمباضعة: ٱسم للجماع، ومنه: «**نِكَاحُ الاَسْتِبْضَاعِ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لاِمْرَأَتِهِ: ٱسْتَبْضِعِي مِنْ فُلَانٍ**»[(١)]، أي: ٱطلبي ذلك منه للولد، والبضع: ملك الولي للمرأة، والبضع: مهر المرأة.

ومنه قوله ﷺ: «**اسْتَأْمِرُوا النِّسَاءَ فِي أَبْضَاعِهِنَّ**»[(٢)] أي: فروجهن، و«**الْبِضَاعَةُ**»[(٣)]: قطعة من المال تبضع للتجارة كائنًا ما كان، أي: تقطع من جملته، ومنه الباضعة من الشجاج، وهي التي خرقت في اللحم، أي: قطعته.

وقوله ﷺ: «**إِنَّمَا فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي**»[(٤)] بفتح الباء لا غير، أي: قطعة.

و«**بِضْعًا وَسَبْعِينَ**[(٥)] **سُورَةً**»[(٦)]، وكل بِضع في العدد فهو بالكسر مؤنث اللفظ كان أو مذكرًا، وقد تفتح الباء أيضًا، وهو ما بين ثلاثة إلىٰ عشرة،

---

(١) البخاري (٥١٢٧).

(٢) بهٰذا اللفظ رواه النسائي ٦/ ٨٥، وفي «الكبرىٰ» ٣/ ٢٨١(٥٣٧٦)، وأحمد ٦/ ٤٥ و٢٠٣، وأبو يعلىٰ ٨/ ٢٣٢(٤٨٠٣)، وابن حبان ٩/ ٣٩٣(٤٠٨٠) من طريق ابن أبي مليكة عن ذكوان أبي عمرو عن عائشة.
وهو في البخاري من هٰذا الطريق (٦٩٤٦) بلفظ: «**قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ؟ قَالَ: نَعَمْ**».

(٣) «الموطأ» ٢/ ٦٩٨، ٧٣٣، والبخاري قبل حديث (٢٧٤٩).

(٤) مسلم (٢٤٤٩) من حديث المسور بن مخرمة

(٥) في النسخ الخطية: (وخمسين).

(٦) البخاري (٥٠٠٠)، مسلم (٢٤٦٢) عن عبد الله بن مسعود.

وقيل: ما بين ٱثنتين إلىٰ عشرة، وما بين ٱثني عشر إلىٰ عشرين، ولا يقال في أحد عشر ولا ٱثني عشر، وقال الخليل: البضع: سبع[1]. وهو وهم منه. وقال أبو عبيدة: هو ما بين نصف العقد، يريد من واحد إلىٰ أربع. وقال ابن قتيبة: هو من ثلاث إلىٰ تسع، وهو الأشهر.

* * *

(١) «العين» ١/ ٢٨٦ مادة (بضع).

الْبَاءُ مَعَ العَيْنِ

قول عائشة: «**فَبَعَثْنَا البَعِيرَ**»[١] أي: أقمناه من بروكه، وكذلك: «**فَبَعَثُوا رَوَاحِلَهُمْ**»[٢].

وقوله: «**فَابْتَعَثَانِي**»[٣] أي: أيقظاني من نومي، يقال: بعثته من نومه فانبعث.

وقوله: «**يَا آدَمُ ٱبْعَثْ بَعْثَ النَّارِ**»[٤] ٱسم المبعوث إليها، أي: المُرْسَلُ والمُوجَّه، وهو من باب تسمية المفعول بالمصدر.

وقوله: «**حَتَّىٰ تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ**»[٥] أي: تنتهض قائمة من بروكها.

قوله ﷺ: «**وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبَعَرَةِ**»[٦] تريد بذلك أن الذي لقيت في تلك السنة من الشعث والبذاذة وسوء الحال وضيق المسكن أهون عليها من تلك البعرة، وقيل: بل ذلك كله علامة إحلالها.

وقوله: «**سَأَلَهُ أَبْعِرَةً مِنْ الصَّدَقَةِ**»[٧] جمع بعير، وهو يقع على الذكر والأنثىٰ.

قول أسماء بنت عميس: «**فِي دَارِ البُعَدَاءِ**»[٨] سمتهم: بعداء؛ لبعدهم

---

(١) «الموطأ» ١/ ٥٣، البخاري (٣٣٤، ٣٦٧٢، ٤٦٠٧)، مسلم (٣٦٧) من حديثها.

(٢) «الموطأ» ١/ ١٣ عن سعيد بن المسيب.

(٣) البخاري (٤٦٧٤).

(٤) البخاري (٣٣٤٨، ٦٥٣٠)، مسلم (٢٢٢) عن أبي سعيد الخدري.

(٥) «الموطأ» ١/ ٣٣٣، البخاري (١٦٦، ٥٨٥١)، مسلم (١١٨٧) عن ابن عمر.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٥٩٧، البخاري (٥٣٣٦)، مسلم (١٤٨٨) من حديث أم سلمة.

(٧) «الموطأ» برواية محمد بن الحسن ٣/ ٣٧١.

(٨) البخاري (٤٢٣٠)، مسلم (٢٥٠٣).

في النسب من نسب العرب، وبغضاء[١] لاختلاف الدينين.

وقوله ﷺ: «**إِنِّي لأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي**»[٢]، يفسره الحديث الآخر: «**مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي**»[٣]. وقال الداودي: يحتمل أنه يريد من بعد موتي، أي: يعلم بحالهم /٩٤/ ولم يقل شيئًا، وإنما هو كقوله: «**إِنِّي لأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي**» وهو من خصائصه ﷺ، كان يرىٰ من خلفه كما يرىٰ من بين يديه. وقد سئل عنه أحمد فقال هٰذا.

قوله: «**فِي البَعْلِ العُشْرُ**»[٤] البعل من النبات: هو ما لا يحتاج إلىٰ سقي؛ إنما يشرب بعروقه من ثرى الأرض، وهٰذا هو البعل حقيقة، وكذلك حكم العَثَرِي في الزكاة، وهو الذي تسقيه الأمطار ويُعثَّر له بأهداب[٥] مجاري السيول، هٰذا قول ابن قتيبة، والأصمعي يفرق بينهما.

قوله ﷺ: «**أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ بَعْلَهَا**» كذا في بعض أحاديث مسلم[٦]، ويتأول فيه ما يتأول في قوله: «**أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا**»[٧] والبعل: الرب والمالك، ومنه قيل: بعل المرأة لملكه عصمتها، وقيل ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥] أي: إلهًا وربًّا مع الله تعالىٰ، وقيل: هو صنم مخصوص.

---

(١) حيث قالت: «**فِي أَرْضِ الْبُعَدَاءِ الْبُغَضَاءِ**».

(٢) البخاري (٧٤٢)، مسلم (٤٢٥) من حديث أنس بن مالك.

(٣) «الموطأ» ١/ ١٦٧، البخاري (٤١٨، ٧١٩، ٧٢٥، ٧٤١)، مسلم (٤٢٤).

(٤) «الموطأ» ١/ ٢٧٠.

(٥) في (س، أ، ظ): (بأهداف).

(٦) مسلم (٩/ ٦).

(٧) البخاري (٥٠) ومعلقًا قبل حديث (٢٥٣٣)، مسلم (٩/ ٥).

ومعنى الحديث أن يكثر أولاد السراري فيكون ولدها بمنزلة ربها في الحسب، وقيل: يفشو العقوق حتىٰ يكون الابن كالمولىٰ لأمه تسلطًا عليها، وقيل: لأنه سبب عتقها فصار كربها المنعم عليها، وقيل: يقل الحفظ وتباع أمهات الأولاد حتىٰ قد يملكها ابنها وهو لا يعلم أنها أمه، وكذلك علىٰ ظاهر لفظ البعل يتزوجها ابنها وهو لا يعلم أنها أمه.

قول أنس: «**أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا**»[1] أي: أثرناها من مَجْثَمِها فنفجت، أي: وثبت وعدت، وروىٰ أبو عبد الله المازري[2] هٰذا الحرف: «**بَعَجْنَا**» أي: شققنا بطنها، والتفسير صحيح، والتصحيف قبيح لا يصح هنا، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: «**فَسَعَوا عَلَيْهَا فَلَغَبُوا فَسَعَيْتُ حَتَىٰ أَدْرَكْتُهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَلَوْ أَخَذُوهَا أَولًا وشَقُّوا بَطْنَهَا لَمْ يَسْعَوا بَعْدُ**» ولا نعلم أحدًا ذكر هٰذِه الرواية غيره بعد.

وفي حديث وفاة عمرو بن العاصي: «**إِنَّ أَفْضَلَ مَا بَعْدَ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلٰه إِلَّا اللهُ**» كذا للعذري، وعند غيره: «**نُعِدُّ**»[3] وهو الصواب، وليس في الحديث لـ«**إِنَّ**» خبر إلَّا قوله: «**شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰه إِلَّا اللهُ**» ويحتمل أن يكون: «**إِنَّ أَفْضَلَ مَا بَعْدَ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلٰه إِلَّا اللهُ أَنِّي كُنْتُ ...**» الحديث.

قول مالك في «الموطأ»: «**فَإِنْ فَارَقَهَا بَعْدَ أَنْ يعْتقَ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ**» كذا لابن أبي صفرة وهو وهم، وصوابه: «**قَبْلَ أَنْ يعْتقَ**» كما لسائرهم[4].

---

(١) البخاري (٢٥٧٢، ٥٤٨٩، ٥٥٣٥) من حديث أنس بن مالك.

(٢) في (س، أ): (المازني)، والمثبت من (د، ظ) و«المشارق» ١/ ٢٦٢، فإن كان فهو أبو عبد الله المازري صاحب «المعلم بفوائد مسلم»، والله أعلم.

(٣) مسلم (١٢١).

(٤) «الموطأ» ٢/ ٥٤١.

في كتاب مسلم في باب الوصية بالثلث: «**فَكَانَ بَعْدُ الثُّلُثُ جَائِزًا**»[١] كذا للكافة، وعند ابن الحذاء: «**يَعُدُّ**» والأول أوجه.

وفي باب فضل صلاة العشاء في الجماعة: «**فَأُحَرِّقَ مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدُ**»[٢] لأبي ذر، وعنده لأبي الهيثم: «**لِعُذْرٍ**» وهي رواية الجمهور هنا، والأول الصواب، أي: من لا يخرج إليها بعد الإقامة والأذان، لكن ذكره أحمد بن نصر الداودي: «**لَا لِعُذْرٍ**» فإن صحت روايته فهو جيد[٣]، وقد رواه أبو داود بمعناه: «**لسيت علة لهم**»[٤].

وفي كتاب الطلاق في باب: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ١] تفسير لِمَا قَالُوا: «**أَيْ فِيمَا قَالُوا، وَفِي نَقْضِ مَا قَالُوا**» كذا لهم، وعند الأصيلي: «**وَفِي بَعْضِ**»[٥] (مكان: «**نَقْضِ**»)[٦] والأول هو الصواب.

وقوله في باب الأمر بجمع الأزواد: «**كَرَبْضَةِ البَعِيْرِ**» كذا لابن الحذاء، وعند الكافة: «**الْعَنْزِ**»[٧]، وقد جاء في حديث دكين: «**وَإِذَا فِي الغُرْفَةِ شِبْهُ الفَصِيلِ الرَّابِضِ**»[٨].

---

(١) مسلم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص.

(٢) البخاري (٦٥٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) في «المشارق» ١/ ٩٧: (وحيد) بمعنى أنه تفرد بها، وانظر «الفتح» ٢/ ١٤١.

(٤) كذا بالنسخ الخطية! وفي «سنن أبي داود» (٥٤٩): «ليست بهم علة».

(٥) البخاري بعد حديث (٥٢٩٢)، وانظر: اليونينية ٧/ ٥١.

(٦) في (س): (نقض مكان).

(٧) مسلم (١٧٢٩).

(٨) رواه أحمد ٤/ ١٧٤، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٢/ ٣٤٠ (١١١٠)، وابن حبان ١٤/ ٤٦٢ (٦٥٢٨) من حديث دكين هو ابن سعيد الخثعمي، ويقال: المزني.
أنظر: «أسد الغابة» ٢/ ١٦١ (١٥١٥).

وفي باب رد المهاجرين على الأنصار منائحهم، قول أنس: «**أَمَرَنِي أَهْلِي أَنْ آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْأَلَهُ مَا كَانَ أَهْلُهُ أَعْطَوْهُ أَوْ بَعْضَهُ**»[١] كذا لجميعهم، ولابن ماهان في بعض الروايات: «**أَوْ يَقْضِيْهِ**» والأول الصواب.

وفي الحجاب: «**فخَرَجَتْ سَوْدَةُ بَعْدَ مَا ضُرِبَ عَلَيْهَا الحِجَابُ لِبَعْضِ حَاجَتِهَا**» كذا لهم، وعند العذري: «**لِتَقْضِيَ /٩٥/ حَاجَتَهَا**»[٢]، وهو أشبه، كناية عن الحدث، بدليل آخر الحديث: «**يَعْنِي: البَرَازَ**»[٣].

في حديث موسىٰ: «**فَقَامَ الحَجَرُ بَعْدُ**»[٤] كذا لكافة شيوخنا، وفي حاشية القاضي التميمي: «**يَعْدُو**» كتبه بخطه، ومعنىٰ قام هنا: ثبت، قال بعض شيوخنا: صوابه: قام بعدُ حتىٰ نُظِر إليه. قال القاضي: ولا يبعد هٰذا المعنىٰ علىٰ رواية من روىٰ: «**يَعْدُو**» أي: ثبت علىٰ عدوه وواظب عليه حتىٰ نُظِر إليه[٥].

قوله في حديث الصراط: «**كَشَدِّ الرِّجَالِ تَجْرىٰ بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ**»[٦] ورواه العذري والسمرقندي: «**تَجْرىٰ بِهِمْ بِأَعْمَالِهِمْ**» وبالباء هاهنا (مفسدة للمعنىٰ)[٧]، والصواب سقوطها كما لغيرهما.

---

(١) مسلم (١٧٧١/ ٧١).
(٢) مسلم (٢١٧٠/ ١٧).
(٣) السابق.
(٤) مسلم (٣٣٩/ ١٥٥).
(٥) «مشارق الأنوار» ١/ ٢٦٤.
(٦) مسلم (١٩٥).
(٧) ساقطة من (س).

قوله في إسلام أبي ذر: «فَمَا يَلْتَئِمُ عَلَىٰ لِسَانِ أَحَدٍ بَعْدِي»[١] كذا قيدناه عن جميع شيوخنا، وكتبنا عن بعضهم: «يَقَري» وقال: هو الصواب، قال: وأحسن منه: «يُقْرِئُ» يقال: أقرأت في الشعر، وهٰذا الشعر علىٰ قرءِ هٰذا وقرأته، أي: قافيته، وفي بعضها يعزىٰ إلىٰ شعر، أي: ينسب.

وفي باب لا تشهد علىٰ جور: «ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَكُمْ قَوْمٌ»[٢] قيل: صوابه: «بَعْدَهُمْ» يعني: بعد القرون المختارة، قال القاضي: ويصح أن تكون معنىٰ: «بَعْدَكُمْ»: بعد المختارة من القرون الذين يعرفون الصحابة المخاطبون منهم، فيصح خطابهم بالكاف لحضور بعضهم بل جُلِّهم[٣].

وفي أول هٰذا الحديث: «لَا أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً»[٤]، هكذا بالضم.

وفي حديث أسماء: «فِي أَرْضِ الْبُعَدَاءِ الْبُعَدِ» في نسخة عن أبي ذر والنَّسَفي: «فِي أَرْضِ الْبُعَدِ الْبُغَضَاءِ»، وعند عُبْدُوس: «أَرْضِ الْبُعَدِ الْبُعَدِ الْبُغَضَاءِ» مكرر، وللقابسي: «أَرْضِ الْبُعَدِ الْبُعَدَاءِ الْبُغَضَاءِ» وللأصيلي: «الْبُعَدَاءِ الْبُغَضَاءِ»[٥] وهو أحسن، وقد قيل: إن التكرار فيه تفسير للأول بالثاني.

وفي باب تفسير: ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦]: «الْمَبَاعِرُ» كذا للأصيلي[٦]، ولغيره: «الْمَبْعَرُ»[٧]، ولأبي إسحاق: «الْأَمْعَاءُ» والأول أوجه.

---

(١) مسلم (٢٤٧٣).

(٢) البخاري (٢٦٥١) من حديث عمران بن حصين، بلفظ: «إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا».

(٣) «مشارق الأنوار» ١/ ٢٦٥.

(٤) البخاري (٢٦٥١).

(٥) البخاري (٤٢٣٠).

(٦) ساقطة من (س)، وفي (د، أ): (له)، والمثبت من «مشارق الأنوار» ١/ ٢٦٥.

(٧) البخاري قبل حديث (٤٦٣٣)، وانظر: اليونينية ٦/ ٥٧.

الْبَاءُ مَعَ الغينِ

في التلبينة: «**هُو البَغِيضُ النَّافِعُ**»[١] كذا لهم، وعند المروزي: «**الْنَغِيضُ**» بالنون، ولا معنىٰ له، ومعنى الحديث أن المريض يكره الغذاء والدواء مع أنه نافع له في إقامة رمقه وتقوية نفسه، وفي غير هٰذِه الكتب: «**عَلَيْكُمْ بِالْمَشْنِئَةِ النَّافِعَةِ**»[٢].

في الحديث: «**وَمَهْرِ البَغِيِّ**»[٣] بشد الياء، والبغاء: الزنا، ومهرها: ما تعطاه على الزنا.

قوله: «**فَبَغَيْتُ حَتَّىٰ جَمَعْتُهَا**»[٤] أي: طلبت، كذا لِلسّجْزِي، وعند العذري والسمرقندي وابن ماهان: «**فَتَعِبْتُ حَتَّىٰ جَمَعْتُها**»[٥] والأول هو المعروف، وكذلك: «**حَبَسَنِي ٱبْتِغَاؤُهُ**»[٦]، و«**فَبَعَثَ الحَرَسَ يَبْتَغُونَهَا**»[٧].

وقوله: «**ابْغِنِي أَحْجَارًا**»[٨] و«**أَبْغِنَا رِسْلًا**»[٩] أي: ٱطلب، والرِّسْل: اللبن، وابغني حبيبًا أي: ٱطلب، ويقال: أعني علىٰ طلب ذلك، وأصل

---

(١) البخاري (٥٦٩٠) من حديث عائشة.

(٢) ذكره الهروي في «الغريبين» ٣/ ١٠٣٤، ولم أجده بهٰذا اللفظ في كتب الحديث.

(٣) «الموطأ» ٢/ ٦٥٦، البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٤) البخاري (٢٣٣٣) من حديث عبد الله بن عمر.

(٥) مسلم (٢٧٤٣) من حديث عبد الله بن عمر.

(٦) البخاري (٢٦٦١)، مسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة.

(٧) «الموطأ» ٢/ ٦٤١ وفيه: «يَتْبَعُونَهَا».

(٨) البخاري (١٥٥) من حديث أبي هريرة.

(٩) البخاري (٦٨٠٤) من حديث أنس بن مالك.

البغاء: الطلب، ومنه البَغِيُّ؛ لأنها تطلب الفساد، وقال ابن قتيبة: البُغَاء: الطلب، والبِغَاء: الزنا، وابغ لي. أي: اطلب لي، وأبْغني أي: أعني على الطلب، قال الله تعالىٰ: ﴿ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ ﴾ [التوبة: ٤٧]. قال الخطابي: وأكثر ما يأتي ذلك في الشر[١]. ومنه: « **الْفِئَةُ البَاغِيَةُ** »[٢] من البغي وهو الظلم وأصله الحسد، والبغي الفساد أيضًا والاستطالة والكبر.

وفي الحديث: « **إِنَّ الأُلَىٰ قد بَغَوْا عَلَيْنَا** »[٣] استطالوا علينا وظلمونا.

الخلاف والوهم

في الحديث: « **أَهْلُ الجَنَّةِ الذِينَ لَا يَبْتَغُونَ أَهْلًا وَلَا مَالًا** » أي: لا يطلبونه، وعند محمد بن عيسىٰ: « **لَا يَتْبَعُونَ** »[٤] قال القاضي رحمه الله: وهو أوجه[٥].

وفي حديث زيد بن عمرو« **أَنَّهُ خَرَجَ يَسْأل عَنِ الدِّينِ وَيَبْتَغِيْهِ** » كذا للقابسي، ولغيره: « **وَيَتْبَعُهُ** »[٦].

* * *

(١) «غريب الحديث» للخطابي ٢/ ٢٤٣.

(٢) البخاري (٤٤٧، ٢٨١٢) عن ابن عباس، ومسلم (٢٩١٦) من حديث أم سلمة.

(٣) البخاري (٢٨٣٧)، مسلم (١٨٠٣) من حديث البراء ين عازب.

(٤) مسلم (٢٨٦٥) وفي الحديث أن هٰذا صفة أهل النار.

(٥) «مشارق الأنوار»١/ ٢٦٦.

(٦) البخاري (٣٨٢٧) عن ابن عمر.

الْبَاءُ مَعَ الفَاءِ

«كُنْتُ شَاكِيًا /٩٦/ بِفَارِسَ»[1] كذا في جميع نسخ مسلم، قال الوَقَّشِي: وهو تصحيف، إنما هو«تِقَارِسٍ»، يعني: أوجاع مفاصله، ولأن عائشة لم تكن بفارس قط.

قال ابن قُرْقُولٍ: هٰذا لا يلزم؛ لأن فارس لم تكن محلًّا لسؤاله عائشة إنما كانت محلًّا لشكواه وصلاته فقط، ثم سأل عائشة عما فعله من ذلك.

* * *

(١) مسلم (٧٣٠/١٠٨) عن عبد الله بن شقيق.

الْبَاءُ مَعَ القَافِ

في الحديث: «**بَقَرْتُ بِهَا بَطْنَهُ**»[١]، و«**بَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا**»[٢] البقر هاهنا الشق الواسع، وأصل البقر: التوسع، يقال[٣]: تبقَّر في الشيء أي: توسَّع فيه، في الحديث: «**فهٰؤلاء الذِينَ يَبْقُرُونَ بُيُوتَنَا**»[٤] أي: ينقبونها فيسرقوننا.

(وفي الحديث)[٣]: «**فَأَخَذَ خَشَبَةً فَبَقَرَهَا**» أي: شقها بالحفر، وعند الأصيلي: «**فَنَقَرَهَا**»[٥] بالنون، والمعنىٰ متقارب.

وفي خبر أهل السفينة: «**فَجَعَلَ يَبْقُرُ**»[٦] بالباء، يعني: الذين ٱستهموا على السفينة فأخذ قوم أعلاها وآخرون أسفلها.

و«**فِي النَّقِيرِ وَهِيَ النَّخْلَةُ تُنْسَحُ نَسْحًا، ثُمَّ تُنْقَرُ نَقْرًا**»[٧] الرواية عندنا فيه بالنون، وفي بعض الروايات بالباء، وبالنون أصح[٣].

وقوله: «**بُقْعِ الذُّرىٰ**»[٨] أي: بِيض الأعالي، وهو جمع: أَبْقَع، وروي: «**غُرِّ الذُّرىٰ**»[٩].

---

(١) مسلم (١٨٠٩) من حديث أنس.

(٢) البخاري (٢٣٧٥، ٣٠٩١، ٤٠٠٣)، مسلم (١٩٧٩) من حديث علي بن أبي طالب.

(٣) ساقطة من (س).

(٤) البخاري (٤٦٥٨) من حديث حذيفة.

(٥) البخاري (١٤٩٨، ٢٢٩١، ٦٢٦١) من حديث أبي هريرة.

(٦) البخاري (٢٦٨٦) من حديث النعمان بن بشير، وفيه: «**يَنْقُرُ**» بالنون.

(٧) مسلم (١٩٩٧/ ٥٧) من حديث ابن عمر، وفيه: «عَنْ» بدل: «فِي».

(٨) مسلم (١٦٤٩/ ١٠).

(٩) البخاري (٣١٣٣)، مسلم (١٦٤٩) من حديث أبي موسىٰ الأشعري.

و« **الْغُرَابُ الأَبْقَعُ** »[١] فيه بياض وسواد، ولا يقال أبلق إلَّا في الخيل.

و« **فِي ثَوْبِهِ بُقَعُ المَاءِ** »[٢] أي: مواضعه، الواحد: بقعة، بضم الباء وفتحها، وتجمع أيضًا علىٰ بقاع.

قوله: « **أَبْقَىٰ لِثَوْبِكَ** »[٣] كذا الرواية، قال الأصيلي: ومنهم من يقول: « **أَنْقَىٰ لِثَوْبِكَ** » بالنون.

الاختلاف والوهم

قول ابن عباس: « **فَبَقَيْتُ كَيْفَ يُصَلِّي** »[٤] بالقاف والباء مفتوحتين، أي: أرتقبتُه، كذا عن الطبري، وعند السمرقندي: « **فَتَرَقَّبْتُ** » من الارتقاب، وعن العذري: « **فَبَغَيْتُ** » أي: طلبت، من الابتغاء، ورواه البرقاني في كتابه: « **فَرَمَقْتُ** » من إدامة النظر.

وفي الحديث الآخر، قال ابن دحية[٥] -والحديث في صلاة النبي ﷺ

---

(١) مسلم (١١٩٨) من حديث عائشة.

(٢) البخاري (٢٣٠) من حديث عائشة.

(٣) البخاري (٣٧٠٠) من حديث عمرو بن ميمون.

(٤) مسلم (٧٦٣) من حديث ابن عباس.

(٥) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ٣٨٩ (٢٤٨): ابن دحية، الشيخ العلامة المحدث الرحال المتفنن مجد الدين، أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن الجميل، واسم الجميل محمد بن فرح بن خلف بن قومس بن مزلال بن ملال بن أحمد بن بدر بن دحية بن خليفة الكلبي الداني ثم السبتي، هكذا ساق نسبه، وما أبعده من الصحة والاتصال! سمع أبا بكر بن الجد، وأبا القاسم بن بشكوال، وحدث بتونس بـ«صحيح مسلم» عن طائفة، وروىٰ عن آخرين منهم: أبو عبد الله بن بشكوال، وكان بصيرًا بالحديث معتنيًا بتقييده، مكبًا علىٰ سماعه، حسن الخط، معروفًا بالضبط، له حظ وافر من اللغة ومشاركة في العربية وغيرها، سمع من أبي القاسم =

ودعائه من حديث ابن عباس-: «فَتَمَطَّيْتُ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَرَانِيَ كُنْتُ أَنْتَبِهُ لَهُ» هكذا رواه جميع رواة مسلم عنه[١]، ورواه البخاري عن علي بن المديني، عن عبد الرحمن بن مهدي، بإسناده في كتاب الدعوات: «فَتَمَطَّيْتُ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَرَانِيَ أَنِّي قُمْتُ أَبْقِيهِ»[٢] كذا ضبطه الأصيلي وابن أسد عن ابن السَّكن، وهو الصواب، قال ابن السكيت: يقال: بَقَيْتُه فأنا أَبقيه: إذا نظرته أو رعيته[٣]، ويقال: آبق لي الأذان: أي: آرقبه، قال الشاعر:

فَمَا زِلْتُ أُبْقِي الظُّعْنَ حتَّىٰ كَأَنَّهَا

أَوَاقِي سَدًى تَغْتَالُهُنَّ الْحَوَائِكُ[٤]

ومن رواية ابن السكن والقابسي والأصيلي: «كُنْتُ أَبْقِيهِ» مثل رواية: «بَقَيْتُ» في الحديث الأول، أي: أرتَقِبه، ولغيرهم: «أُبْقِيه»، وعند الطرابلسي: «أَبْغِيْهِ»، وفي مسلم عند شيوخنا: «أَنْتَبِهُ»[٥] ورواه

= البوصيري بمصر، ومن أبي جعفر الصيدلاني بأصبهان، ومن منصور الفراوي بنيسابور، سمع بها «صحيح مسلم» عاليًا، بعد أن رواه نازلًا، توفي في سنة ثلاث وثلاثين وستمائة.

وانظر ترجمته أيضًا في «وفيات الأعيان» ٣/ ٤٤٨.

(١) مسلم (٧٦٣)، وفيه: «أَنْ يَرىٰ أَنِّي».

(٢) البخاري (٦٣١٦) وفيه: «أَنِّي كُنْتُ أَتَّقِيهِ»، وفي اليونينية ٨/ ٦٩ أنه وقع لأبي ذر الهروي: «أَرْقُبُهُ».

(٣) وقع في «العدد في اللغة» ص ٣٨، و«المخصص في اللغة» ٥/ ٢١٢ كلاهما لابن سيده: راعيته، بزيادة ألف.

(٤) هٰذا البيت لكثير عزة، آنظره في «ديوانه» ص١٢٣، «إصلاح المنطق» ص١٧١، وله نسبه غير واحد.

(٥) مسلم (٧٦٣)، وفيه: «أَنْ يَرىٰ أَنِّي».

أيضًا البرقاني: «**أَرْتَقِبُهُ**»، وأجوده: «**بَقَيْتُ**» و«**أَبْقِيهِ**» و«**تَرَقَّبْتُ**» و«**ارْتَقَبْتُ**».

قوله: «**فَاغْفِرْ فِدَاءً لَكَ مَا أَبْقَيْنَا**»[١] كذا للأَصِيلِيِّ، وعند القابسي: «**مَا لَقِيْنَا**» كذا ذكره البخاري في غزوة خيبر[١]، وعنده في غير هٰذا الموضع وفي مسلم: «**مَا ٱقْتَفَيْنَا**»[٢] أي: ٱكتسبنا، وأصل الٱقتفاء: الٱتباع، وذكر المازري أنه روي: «**مَا ٱبْتَغَيْنَا**»[٣] ولعله تغيير، و«**اقْتَفَيْنَا**» أشهر وأكثر.

في حديث أم زرع: «**لَا تُبَقِّثُ مِيرَتَنَا تَبْقِيثًا**» كذا عند السّجْزِي في حديث الحلواني بالباء، وهو وهم، وكذا عند القاضي التميمي، وكان عند العذري فيما كتبناه عن القاضي أبي علي عنه: «**وَلَا تُنَفِّثُ**» بالفاء والثاء المثلثة بعدها، ولا وجه له أيضًا، والصواب ما لغيرهم: «(**تُنَقِّثُ**» كما جاء في حديث علي بن حجر[٤]، وكما ذكره البخاري أيضًا[٥])[٦]: «**تُنَقِّثُ مِيرَتَنَا تَنْقِيثًا**» ومعناه: لا تُبْذرها وتخرجها مسرعة.

وفي تفسير الرحمن: «**الْعَصْفُ: بَقْلُ الزَّرْعِ**»[٧] كذا لجمهورهم، وعند المستملي «**ثَفْلُ الزَّرْعِ**».

---

(١) البخاري (٤١٩٦) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٢) البخاري (٦١٤٨)، مسلم (١٨٠٢).

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» ٢/ ١٥٦.

(٤) مسلم (٢٤٤٨).

(٥) البخاري (٥١٨٩).

(٦) العبارة ما بين القوسين ساقطة من (س)، والمثبت من (د، أ) لكن بعدها: (إلا أن فيهما) ورأيت إسقاطها ليكون أنسب للسياق.

(٧) البخاري قبل حديث (٤٨٧٨).

وفي باب الماء الذي يغسل به شعر /٩٧/ الإنسان قوله: «**كَانَتِ الكِلَابُ تَبُولُ وتُقْبِلُ وتُدْبِرُ في المَسْجِدِ**»[١] كذا للنسفي: «**تَبُولُ**» أنفرد به، وهو وهم، والترجمة لا تقتضيه ولا بقية الكلام[٢].

قال ابن قُرْقُولٍ: إن صح فمعناه تَبُولُ خارج المسجد كما تفعل الحيوانات كلها ثم تدخل المسجد، وقد علم أنها بالت وأن النجاسة متيقنة فيها؛ إذ لا تغسل مخارج أبوالها وإنما تلحسه بألسنتها، ثم هي مع ذلك تقبل في المسجد وتدبر ثم لا يرشون من ذلك.

قوله: «**فَمَا تَرَوْنَ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ**»[٣] هكذا للجمهور، وعند بعض شيوخنا بالباء والنون روايتان، وبالباء أوجه.

في حديث الصراط: «**وَمِنْهُمُ المُؤْمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ**»[٤] كذا للسمرقندي، وعند الطبري: «**الْمُوْثَقُ بُقِّيَ بِعَمَلِهِ**» وعند العذري والسّجْزِي: «**الْمُوْبَقُ**» يعني بعمله، وهٰذا هو الصواب، ومعناه الذي أوبقته ذنوبه، وكذا جاء في كتاب البخاري[٥]، وجاء فيه في كتاب التوحيد: «**الْمُؤْمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ**

---

(١) البخاري (١٧٤) من حديث عبد الله بن عمر.

(٢) وقع هنا في صلب (س): (وقيل: بقينا، أي: أنتظرنا، والاسم منه: البقوىٰ، قُلبت الياء فيها واوًا، وكذلك كل فعلىٰ إذا كانت أسمًا كالبقوىٰ والشروىٰ والرعوىٰ وإذا كانت صفة لم تقلب ياؤها، كقولك: أمرأة صديا وخزيا). وعلم عليها (حاشية)، وليست هي في (د، أ)، وقبالتها في الهامش كتب: (من الإرعاء)، و(من الإبقاء) كأنهما تعليق علىٰ كلمتي (كالبقوى) و(والرعوى).

(٣) «الموطأ» ١/ ١٧٤.

(٤) مسلم (١٨٢).

(٥) البخاري (٦٥٧٤).

«أَوِ المُوبَقُ بِعَمَلِهِ» على الشك[١]، وفي: «بَقِيَ» ضبطان في هٰذا الموضع: «بَقِيَ» و«يَقِي بِعَمَلِهِ»[٢] بالياء من الوقاية.

وفي كتاب الصلاة من البخاري: «وَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ»[٣] كذا لأبي ذر، ولغيره: «مَنْ يُوثَقُ».

وفي حديث ابن صياد: «وَقَدْ بُقِرَتْ عَيْنُهُ» أي: شقت، قاله المازري[٤]، كذا رواه بعض رواة مسلم بالقاف والباء، وضبطه حذاق شيوخنا: «نَفَرَتْ عَيْنُهُ»[٥] بالنون والفاء، وهي روايتنا عن الصدفي والأسدي، أي: ورمت، وعند التميمي في أصله: «فُقِرَتْ» و«فُقِئَتْ» وكتب عليه: «نُقِرَتْ» بالنون مع القاف، ومعنىٰ: «فُقِرَتْ» قريب منه، أي: ٱستُخْرِج ما فيها وحفرت، ومنه: «الْفَقِيرُ: البِئْرُ»[٦] وكذلك معنىٰ: «نُقِرَتْ» بالنون، ومنه: «النَّقِيرُ»[٧]: حفيرة في الحَجَر والنواة وفي النخلة، وكله كناية عن العَور.

* * *

(١) البخاري (٧٤٣٨)، وفيه: «الْمُوبَقُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ أَوِ المُوثَقُ بِعَمَلِهِ»، ووقع لأبي ذر عن الحموي والكشميهني: «الْمُوبَقُ» في الثاني. اليونينية ٩/ ١٢٨.

(٢) في اليونينية ٩/ ١٢٨ أنه وقع هكذا بالياء لأبي ذر عن المستملي.

(٣) البخاري (٨٠٦) من حديث أبي هريرة.

(٤) «المعلم بفوائد مسلم» ٢/ ٤٤٥.

(٥) مسلم (٢٩٣٢/ ٩٩).

(٦) «الموطأ» ٢/ ٨٧٧.

(٧) البخاري (٥٣)، مسلم (١٧).

الْبَاءُ مَعَ السِّينِ

قوله ﷺ: «**بِيَدِهِ القَبْضُ والْبَسْطُ**»[١]، وقوله: «**يَبْسُطُ يَدَهُ لِمُسِيءِ النَّهَارِ ...**»[٢] الحديث. البسط هنا: عبارة عن سعة رزقه ورحمته، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ﴾ [الشورىٰ: ٢٧] و﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقَبْضُه: تقتيره[٣] وتضييقه وحرمانه من أراد بحكمته[٤]، ومن أسمائه القابض الباسط، ويقال: قابض الأرواح بالموت، وباسطها في الأجساد بالحياة، وقيل: قابض الصدقات من الأغنياء وباسط الرزق للفقراء، وقيل: قابض القلوب: مضيّقها، وباسطها: موسعها، وقيل: موحشها بالقبض، ومؤنسها بالبسط، وكل ذلك يُتأوّل في قوله: «**بِيَدِهِ القَبْضُ والْبَسْطُ**».

وقوله ﷺ في فاطمة: «**يَبْسُطُنِي مَا يَبْسُطُهَا وَيَقْبِضُنِي مَا يَقْبِضُهَا**»[٥] أي: يسرني ما يسرها ويسوؤني ما يسوؤها؛ لأن الإنسان إذا سُرَّ انبسط وجهه واستبشر وانبسطت خُلقه، وبضده إذا أصابه سوء أو ما يكره.

---

(١) مسلم (٩٩٣/ ٣٧) من حديث أبي هريرة وفيه: «**بِيَدِهِ الْأُخْرَىٰ الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ**». ولفظ الحديث كما ذكره المصنف والقاضي عند المازري في «المعلم» ١/ ٢٧٧، قال القاضي في «إكمال المعلم» ٣/ ٥١٠: لم يرو في هذا الحديث في كتاب مسلم لفظة البسط، وليس فيه إلا قوله: «**القبض يخفض ويرفع**».

(٢) مسلم (٢٧٥٩) عن أبي موسىٰ. (٣) في (س): (تقيده).

(٤) منهج أهل السنة والجماعة إثبات صفات الرب ﷻ علىٰ حقيقتها دون تأويل أو تحريف أو تعطيل، وليراجع فصل العقيدة الموضوع في مقدمة الكتاب.

(٥) رواه أحمد ٤/ ٣٢٣ و٣٣٢، والطبراني ٢٠(٣٠)، والحاكم ٣/ ١٥٤-١٥٥ و١٥٨، والبيهقي ٧/ ٦٤ من حديث المسور بن مخرمة.
قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٩٩٥). والحديث أصله في البخاري (٣٧١٤) بغير هٰذا اللفظ.

وقوله: «**بُسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بُسِطَ**»[١] أي: وُسِّع.

وقوله: «**انْبَسَطَ إِلَيْهِ**»[٢] أي: هشَّ وأظهر له البشر.

قوله: «**كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ**»[٣] هي تورم في أسفل المخرج، داء معلوم، بالباء، ومنه الحديث الآخر «**كَانَ مَبْسُورًا**»[٤] بالباء عند كافة الرواة، وعند بعضهم: «**مَنْسُورًا**» في حديث عبد الصمد، بنون، أي: به ناسور، وهو بالباء قريب من الأول إلَّا أنه لا يسمىٰ باسورًا إلَّا إذا جرىٰ وتفتحت أفواه عروقه من خارج المخرج.

قوله: «**فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبِسُّونَ**» و«**يَبسُّونَ**» و«**يُبِسُّونَ**»[٥]، كله ضبطناه في الأمهات، والبسُّ: السير، قال مالك: «**يَبِسُّونَ**»: يسيرون، وقال /٩٨/ ابن وهب: يزينون لهم الخروج، ويقال: بَسَسْتُ الناقةَ، أبُسُّ وأبِسُّ، وأبْسَسْتُ أُبِسُّ: إذا سقتُها، ويقال في زجر الإبل: بِسِّ بِسِّ بكسر السين بتنوين وغير تنوين وبإسكانها. وقال لي التميمي عن أبي مروان بن سراج: بِسْ بِسْ، وبَسْ بَسْ (بكسر الباء وفتحها)[٦] ومنه هٰذا، ويقال: بسستُها أيضًا إذا دعوتها للحلب، فهم علىٰ هٰذا يدعون غيرهم إلى الرحيل إلى الخصب. وقال الداودي: «**يَبِسُّونَ**»: يزجرون دوابهم فتفتتُ ما تطأ، ومنه: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ﴾ [الواقعة: ٥] إذا فُتَّت.

---

(١) البخاري (١٢٧٥، ٤٠٤٥)، وفي النسخ الخطية: «لها» بدل: «لنا».

(٢) البخاري (٦٠٣٢) من حديث عائشة.

(٣) البخاري (١١١٧) من حديث عمران بن حصين.

(٤) البخاري (١١١٥، ١١١٦) من حديث عمران بن حصين.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٨٨٧، البخاري (١٨٧٥)، مسلم (١٣٨٨) من حديث سفيان بن أبي زهير.

(٦) من (ظ).

الوهم والاختلاف

«كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَسِيْطَ الكَفَّيْنِ» كذا لبعضهم، ولبعضهم[١]: «سَبِطَ الكَفَّيْنِ»[٢]، ولأكثرهم: «بَسِطَ الكَفَّيْنِ»[٣] وشك المروزي فقال: لا أدري «سَبِطَ» أو«بَسِيْطَ»، والكل صحيح المعنىٰ؛ لأنه روي[٤]: «شَثْنَ الكَفَّيْنِ»[٥] أي: غليظهما، وهٰذا يدل علىٰ سعتهما وكبرهما، وروي: «سَائِلَ الأَطْرَافِ»[٦]، وهٰذا موافق لمعنىٰ: «سَبِطَ».

في «الموطأ»: «فَلَمْ أَنْبَسِطْ إِلَيْهَا» كذا ليحيىٰ[٧]، ولغيره «فَلَمْ أَنْتَشِطْ» من النشاط، وكلاهما صحيح متقارب المعنىٰ.

(وفي شعر حسان: «الأَسَلُ الظِّمَاءُ»[٨] وهي الرماح العطاش، ولابن ماهان: «الْأُسْدُ»)[٩].

* * *

---

(١) ساقطة من (س).

(٢) هي لأبي ذر عن الحموي والمستملي. اليونينية ٧/ ١٦٢.

(٣) البخاري (٥٩٠٧) من حديث ابن عباس.

(٤) في (س): (مروي).

(٥) البخاري (٥٩١٠).

(٦) جزء من حديث طويل رواه الطبراني ٢٢ (٤١٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٢/ ١٥٤ (١٤٣٠) من حديث الحسن بن علي عن هند بن أبي هالة التميمي.
وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٤٧).

(٧) «الموطأ» ٢/ ٥٣٩، وفيه: «فَلَمْ أَنْشَطْ».

(٨) مسلم (٢٤٩٠)، والبيت بتمامه:

يُبَارِينَ الْأَعِنَّةَ مُصْعِدَاتٍ ... عَلَىٰ أَكْتَافِهَا الْأَسَلُ الظِّمَاءُ

(٩) كذا هٰذِه العبارة في النسخ الخطية، وموضعها في حرف الهمزة مع السين، كما تقدم، أو في الظاء مع الميم، كما سيأتي، والله أعلم.

الْبَاءُ مَعَ الشِّينِ

في البخاري: «**بَشَقَ المُسَافِرُ**»[١] كذا قيده الأصيلي، وفي «المنضد»: «**بَشِقَ**» بكسر الشين: تأخر، وقال غيره: ملَّ، وقيل: ضعُف، وقيل: حُبِس، وقيل: هو مشتق من الباشَق وهو طائر لا يتصرف إذا كثر المطر، وقيل: يُنفِّر الصيد ولا يصيد.

وقوله: «**حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ القُلُوبَ**»[٢] يعني: أنسه ولطفه، ورواه المستملي والحموي والعذري وابن سفيان: «**حِينَ يُخَالِطُ بَشَاشَةَ القُلُوبِ**»[٣].

وفي الحديث «**فَرَأىٰ عَلَيْهِ بَشَاشَةَ العَرُوسِ**»[٤] أي: أثره وبشره، كما قال في الحديث الآخر: «**وَرَأىٰ عَلَيْهِ أَثَرَ صُفْرَةٍ**»[٥] أي: عبيرًا أوطيبًا من طيب العروس.

الوهم والاختلاف

«**اقْبَلُوا البُشْرىٰ**»[٦] كذا للكافة في بدء الخلق[٧]، وعند الأصيلي

---

(١) البخاري (١٠٢٨) من حديث أنس بن مالك، وفيه: «**بَشِقَ**» بكسر الشين، وفي اليونينية ٢/ ٣٢: «**بَشَقَ**» بفتح الشين لأبي ذر وأبي الوقت.

(٢) البخاري (٧، ٥١).

(٣) البخاري (٤٥٥٣)، مسلم (١٧٧٣) من حديث ابن عباس.

(٤) البخاري (٥١٤٨)، مسلم (١٤٢٧/ ٨٢) من حديث أنس.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٥٤٥، البخاري (٥١٥٣، ٥١٥٥، ٦٣٨٦)، مسلم (١٤٢٧) من حديث أنس، والبخاري (٢٠٤٨، ٣٧٨٠) من حديث عبد الرحمن بن عوف.

(٦) البخاري (٣١٩٠) من حديث عمران بن حصين.

(٧) البخاري (٣١٩٠، ٣١٩٢).

«**الْيُسْرىٰ**» والأول أصوب كما في سائر الأحاديث، وجواب بني تميم له «**بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا**»(١) يدل عليه.

في التخيير: «**لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتًا، وإنما بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُبَشِّرًا**» كذا لابن الحذاء، وللكافة «**مُيَسِّرًا**»(٢) وهو أوجه؛ لأنه في مقابلة التعنيت.

في حديث ابن عوف في باب: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]: «**فَرَأىٰ عَلَيْهِ شَيْئًا شَبْهَ العَرُوسِ**» كذا في كتاب الأصيلي والقابسي والنَّسَفي وبعض رواة البخاري، وهو تصحيف وصوابه «**بَشَاشَةَ**»(٣) كما لأبي ذر وابن السكن.

وفي الرؤيا: «**فَلْيُبْشِرْ وَلَا يُخْبِرْ بِهَا إِلَّا مَنْ يُحِبُّ**»(٤) بباء، من البشرىٰ بالخير، وعند العذري «**فَلْيَنْشُرْ**» بالنون، وهو تصحيف، بَشَرتُه وأبْشَرتُه وبَشَّرتُه، وأبشر هو وتبشر.

قال ابن قُرْقُولٍ: بَشِرَ، أيضًا.

في غزوة مؤتة: «**مِنْ صَائِرِ البَابِ، بِشَقِّ البَابِ**» كذا للقابسي وهو وهم، وللنسفي «**شَقِّ**»(٥) بغير باء، وعند الأصيلي «**تَعْنِي: شَقَّ البَابِ**» وعند المستملي والحموي «**تَعْنِي: مِنْ شَقِّ**»(٦) وكلها صحيح غير الأول.

* * *

---

(١) السابق.

(٢) مسلم (١٤٧٨) من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) البخاري (٥٢٤٨).

(٤) مسلم (٢٢٦١/ ٣) من حديث أبي قتادة.

(٥) كذا هو في البخاري (١٢٩٩) عن عائشة، وأيضًا في مسلم (٩٥٣).

(٦) كذا هو في البخاري (٤٢٦٣).

الْبَاءُ مَعَ الهاءِ

«فَبِهَا وَنِعْمَتْ»[١] تقدم.

قول ابن عمر: «بَهْ بَهْ»[٢]، قال ابن السكيت: هي بمعنىٰ: بخ بخ، ومعناهما تعظيم الأمر وتفخيمه، وقد تكون «بَهْ» للزجر.

قوله: «فَقَدْ بَهَتَّهُ»[٣] بتخفيف الهاء، ومن شدَّها فقد أخطأ، ومعناه: قلت فيه البهتان، وهو الباطل، وقيل: قلت فيه من الباطل ما حيرته به، يُقال: بهت فلان فلانًا فبهت، أي: تحير في كذبه[٤]، وقيل: بهته: واجهه بما لم يفعله.

قوله: «إِنَّ اليَهُودَ قَوْمٌ بُهُتٌ»[٥] بضم الهاء والباء، أي: مواجهون بالباطل «إِنْ يَعْلَمُوا بِإِسْلَامِي بَهَتُونِي»[٦] أي: قابلوني وواجهوني من الباطل بما يحيرني.

قوله: «وَرَأىٰ بَهْجَتَهَا»[٧] أي: حسنها، أبهجني الشيء إبهاجًا، وبهجني بهجًا: أعجبني، والأول أفصح[٨] /٩٩/.

قوله: «حَتَّى ٱبْهَارَّ اللَّيْلُ»[٩] أي: ٱنتصف، وبُهرة كل شيء: وسطه،

---

(١) «الموطأ» رواية محمد بن الحسن ١/ ١٢٢.

(٢) مسلم (٧٤٩/ ١٥٨).

(٣) مسلم (٢٥٨٩) من حديث أبي هريرة.

(٤) في (س): (لدّه) والمثبت من (د، أ).

(٥) البخاري (٣٣٢٩، ٣٩٣٨، ٤٤٨٠) من حديث أنس.

(٦) البخاري (٣٣٢٩).

(٧) البخاري (٨٠٦) من حديث أبي هريرة.

(٨) في (د، أ، ظ): (أصح).

(٩) البخاري (٥٦٧)، مسلم (٦٤١) من حديث أبي موسى الأشعري، والبخاري (٧٢٠٧) من حديث المسور بن مخرمة، ومسلم (٦٨١) من حديث أبي قتادة.

ويقال: طلعت نجومه فأضاء.

قوله ﷺ: «قُطِعَتْ أَبْهَرِي»[١] الأبهر عرق يكتنف الصلب، والقلب متصل به فإذا انقطع فلا حياة لصاحبه.

(وفي الحديث)[٢]: «إِنَّ اللهَ يُبَاهِي بِهِمُ المَلَائِكَةَ»[٣] أي: يفاخر بهم ويظهر فضلهم وحسن عملهم.

وقوله: «يَتَبَاهَوْنَ بِهَا»[٤] من البهاء، ورجل بهي: حسن المنظر والهيئة، أي: يظهرون ذلك مفاخرة فصارت مباهاة، أي: مفاخرة.

قوله: «بُهَيْمَةٌ لَنَا»[٥] تصغير بهمة، وهي الصغيرة من أولاد الغنم والبقر، وجمعه: بهام، ومنه: «إِذَا تَطَاوَلَ رِعَاءُ البَهْمِ»[٦] أي: رعاء الشاء كما فُسر في الحديث الآخر بلفظ: «الشَّاءِ»[٧]، وأصله كل ما ٱستبهم عن الكلام، وباب مبهم، أي: مسدود، والبهم هاهنا جمع: بهمة، ومنه: «وَلَوْ شَاءَتْ أَنْ تَمُرَّ بَهْمَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ»[٨].

قوله: «مَا بَهَشْتُ بِقَصَبَةٍ»[٩] أي: ما مددت يدي إليها ولا تناولتها لأدافع بها، يقال: بهشت إليه: مددت يدي إليه لتناوله، وقيل: معناه: ما قاتلت بها ولا دافعت، يقال: بهِش القوم بعضهم إلىٰ بعض: إذا تراموا للقتال.

---

(١) البخاري (٤٤٢٨) من حديث عائشة. (٢) من (ظ).
(٣) مسلم (١٣٤٨) من حديث عائشة.
(٤) البخاري معلقًا عن أنس قبل حديث (٤٤٦).
(٥) البخاري (٣٠٧٠، ٤١٠٢)، مسلم (٢٠٣٩) من حديث جابر.
(٦) البخاري (٥٠)، مسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة.
(٧) مسلم (٨). (٨) مسلم (٤٩٦) من حديث ميمونة.
(٩) البخاري (٧٠٧٨) من حديث أبي بكرة.

قوله ﷺ: «**في خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ**»[١] قيل: سود، وقيل: كل لون لا شية فيه فهو بهيم، أصفر كان أو أبيض أو أسود.

الاختلاف والوهم

قوله: «**فَإِذَا تَطَاولَ رُعَاةُ الإِبِلِ البُهْمُ**»[٢] بضم الباء هنا صوابه كما رواه أبو ذر وغيره، وروي عن الأصيلي بفتح الباء وضمها، ووقعت في أصل القابسي بالفتح أيضًا، وحكي عنه ضم الباء والميم وإسكان الهاء[٣] جعله نعتًا للرعاة، أي: السود.

قال الخطابي: معناه: المجهولون الذين لا يعرفون، ومنه: أبهم الأمر، وقال غيره: هم الذين لا شيء لهم، ومنه: «**يُحْشَرُ النَّاسُ عُرَاةً حُفَاةً بُهْمًا**»[٤] وقيل في هٰذا أيضًا: متشابهي الألوان، والأول أبين.

---

(١) الموطأ ١/ ٢٨، مسلم (٢٤٩) من حديث أبي بكرة.

(٢) البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة.

(٣) في (س): (الباء).

(٤) رواه أحمد ٣/ ٤٩٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وفي «التاريخ الكبير» ٧/ ١٦٩، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٤٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥١٤)، وفي «الآحاد والمثاني» ٤/ ٧٩ (٢٠٣٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» ١/ ١٠٤، والحاكم ٢/ ٤٣٧-٤٣٨ و٤/ ٥٧٤-٥٧٥، والمزي في «تهذيب الكمال» ٢٣/ ٣٩٣-٣٩٤ من طريق همام بن يحيي عن القاسم بن عبد الواحد المكي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس، مرفوعًا.

قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» كما في «صحيح الترغيب» ٣/ ٢٣٠، والحافظ العراقي في «المغني» ٢/ ١٢٤٧ (٤٥٠٤): إسناده حسن. وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٥١٤).

وجاء في مسلم عقب هٰذا الحديث: «**يعني: العُرَيْب**»[١] تصغير العرب، ومن كسر الميم جعله وصفًا للإبل، وهي شرها، ووصفهم بالصم البكم يدل علىٰ أن ذلك كله أوصاف للرعاة لا للإبل، وقال الطحاوي: المراد بالبكم الصم، أي: عن القول المحمود وسماعه، أي: لا يعرفونه لجهلهم.

قوله ﷺ: «**مَا الدُّنْيَا في الآخِرَةِ ... وأَشَارَ إِسْمَاعِيلُ بِالإِبْهَامِ**»[٢] كذا عند جميعهم، وعند السمرقندي: «**الْبِهَامِ**» وهو خطأ؛ إنما البِهَام جمع بَهْمة.

وجاء في الحديث الآخر: «**وأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ**»[٣] وهو أظهر؛ إذ الغالب الإشارة بها وهي التي يصح بها ضرب المثل.

وفي باب النوم قبل العشاء: «**حَتَّىٰ مَسَّتْ إِبْهَامُهُ طَرَفَ الأُذُنِ**»[٤] (كذا لكافتهم)[٥]، وعند بعض الرواة عن أبي ذر: «**إِبْهَامَيْهِ**» وهو غلط؛ إنما كانت يدًا واحدة، كما ذكر في الحديث.

---

(١) قال القاضي في «الإكمال» ١/ ٢١١: وفي بعض روايات الحديث: «يعني: العريب». قال الحافظ في «الفتح» ١/ ١٢٣: والمراد بهم: أهل البادية، كما صرح به في رواية سليمان التيمي وغيره: «قال: ما الحفاة العراة؟ قال: العريب» وهو بالعين المهملة على التصغير.
قلت: ولم أجده في مطبوع «صحيح مسلم»، والله أعلم.

(٢) مسلم (٢٨٥٨) من حديث المستورد بن شداد

(٣) البخاري (٥٣٠٤) من حديث سهل بن سعد الساعدي، مسلم (٥٨٠) من حديث ابن عمر.

(٤) البخاري (٥٧١)، مسلم (٦٤٢) من حديث ابن عباس.

(٥) ساقطة من (س).

وفي كتاب الاستئذان «**إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللهِ هَكَذَا**»[١] وعند الأصيلي: «**إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِيَدِهِ**» وهو وهم، والصواب «**بِهِ**» كما في غير هٰذا الموضع[٢].

وفي باب الصلاة عند مناهضة الحصون: «**إِنْ كَانَ تَهَيَّأَ الفَتْحُ**»[٣] كذا للكافة، أي: أمكن، وللقابسي: «**إِنْ كَانَ بِهَا الفَتْحُ**» وهو تصحيف.

وفي باب من رغب عن المدينة: «**فَيَجِدَانِهَا وُحُوْشًا**»[٤] كذا للكافة، ولبعضهم «**فَيَجِدَا بِهَا وُحُوْشًا**» والأول أصوب، وكذا رواه أصحاب مسلم لكن قالوا: «**وَحْشًا**»[٥] أي: خالية، يقال: بلد وحش، أي: خلاء.

في الرقائق: «**لله أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ مَنْزِلًا وبِهِ مَهْلَكَةٌ**»[٦] (صوابه ما في كتاب مسلم بسند البخاري بعينه: «**مِنْ رَجُلٍ بِأَرْضٍ دَوِيَّةٍ مَهْلَكَةٍ**»[٧])[٨] أي: قفر تهلك سالكها، فتصحف بسقوط الدال بين الواو واللام ألف، وبمثل هٰذا جاءت الآثار وتكررت.

* * *

(١) البخاري (٦٢٦٨) من حديث أبي ذر، وهو في مسلم أيضًا (٩٤).
(٢) البخاري (٦٤٤٤).
(٣) البخاري معلقًا من كلام الأوزاعي قبل حديث (٩٤٥).
(٤) البخاري (١٨٧٤) من حديث أبي هريرة.
(٥) مسلم (١٣٨٩)، وهو هكذا في البخاري (١٨٧٤) لبعض الرواة، ووقع لأبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت: «**وُحُوْشًا**».
(٦) البخاري (٦٣٠٨) من حديث عبد الله بن مسعود.
(٧) مسلم (٢٧٤٤).
(٨) ما بين القوسين ساقط من (س).

الْبَاءُ مَعَ الواوِ

«فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[١] أي: ينزل منزله منها ويتخذه، قيل: هٰذا علىٰ طريق الدعاء عليه، أي: بوَّأه الله ذلك، وخرج /١٠٠/ مخرج الأمر، وقيل: بل هو على الخبر وأنه ٱستحق ذلك واستوجبه.

وقوله: «فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»[٢]، و﴿تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ﴾ [المائدة: ٢٩] قيل: ترجع به لازمًا لك، وقيل: تحمله كرهًا وتلزمه، وأصله من الرجوع به، ومنه: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

قوله: «فَبَاءَتْ عَلَىٰ نَفْسِهَا»[٣]، و«إِلَيْكَ أَبُوءُ بِذَنْبِي»[٤] معنىٰ ذلك كله: أعترف طوعًا، وكأنه من الأصل المقدم في الرجوع، أي: رجعت إلى الإقرار بعد الإنكار أو السكوت، أو يكون من اللزوم، أي: ألزم، وألزمتْ ذلك أنفسها وتحملاه[٥]. قال الخطابي: باء فلانٌ بذنبه إذا ٱحتمله كرهًا ولم يستطع دفعه.

قوله في المواعدة في العدة: «يُعَرِّضُ وَلَا يَبُوحُ»[٦] أي: لا يصرح ويظهر غرضه، وعن الجُرْجَانِي: «وَلَا يَتَزَوَّجُ» وهو تصحيف من: «يَبُوحُ».

---

(١) البخاري (١٠٨)، مسلم (٢) من حديث أنس.

(٢) البخاري (٦١٠٤)، مسلم (٦٠) من حديث ابن عمر.

(٣) البخاري (٤٧٥٧) من حديث عائشة.

(٤) البخاري (٦٣٠٦، ٦٣٢٣) من حديث شداد بن أوس.

(٥) في (ظ): (وتحملته).

(٦) البخاري بعد حديث (٥١٢٤) معلقًا من قول عطاء.

وقوله: «**إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُفْرًا بَوَاحًا**»[١] أي: ظاهرًا.

وقوله ﷺ: «**كَذَّابٌ وَمُبِيرٌ**»[٢] أي: مهلك.

قوله ﷺ: «**لَا يُبَالِي اللهُ بِهِم بَالَةً**»[٣] يقال: ما أباليه بالة وبالًا وبلًى مقصور مكسور الأول مصدر، وقيل: اسم، أي: ما أكترث به، ولم أُبَل بالأمر، ولم أباله، و«**لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا**»[٤]، و«**مَا كُنْتُ لِأُبَالِيَهَا**»[٥]، و«**مَا بَالَيْتُ**»[٦]، و«**مَا تُبَالِهِ**»[٧]، فمن قال: لم أبل حذف علىٰ غير قياس؛ لأن اللام متحركة، وأدخله صاحب «العين» في باب المعتل بالواو[٨].

وقال سيبويه في بالة: كأنها بالية كعافية[٩] يريد: فحذفت الياء ونقلت حركتها إلى اللام والبال: الاكتراث والاهتمام بالشيء، والبال أيضًا: الحال، ومنه: وما بال الناس؟ وفلان رخي البال، وقيل: المعيشة، أي: حسنها، ومثله: ناعم البال، وكله راجع إلى الحال، ومنه: ﴿وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٥].

وقوله: «**مَا بَالُ هٰذِهِ؟**»[١٠] أي: حالها وشأنها، والبال أيضًا: الفكر،

---

(١) البخاري (٧٠٥٦)، مسلم (١٨٤٠) من حديث عبادة بن الصامت.

(٢) مسلم (٢٥٤٥).

(٣) البخاري (٦٤٣٤) من حديث مرداس الأسلمي.

(٤) «الموطأ» ٢/ ٩٨٥، البخاري (٦٤٧٨) من حديث أبي هريرة.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٩٥٧، البخاري (٥٧٤٧)، مسلم (٢٢٦١/ ٢) من حديث أبي قتادة.

(٦) البخاري قبل حديث (٥١١) عن زيد بن ثابت.

(٧) مسلم (٢٤٠١) من حديث عائشة، وفيه: «**وَلَمْ تُبَالِهِ**».

(٨) «العين» ٨/ ٣٣٨.

(٩) «الكتاب» ٤/ ٤٠٦.

(١٠) الموطأ ٢/ ٩٦٦-٩٦٧، البخاري (٢١٠٥)، مسلم (٢١٠٧) من حديث عائشة.

ومنه: قام ببالي كذا، أي: بفكري، وقيل: الهم.

وقوله: «بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنَيْهِ»[١] ذكر الطحاوي أنه ٱستعارة عبَّر به عن طوعه له وعن فعل أقبح ما يفعل بالنوام ومن يُذَل ويُقهَر[٢]. وقال الحربي: «بَالَ» هنا بمعنىٰ ظهر عليه وسخر منه. وقال القتبي: معناه: أفسده. وقال غيره: يقال لمن ٱستخف بإنسان وخدعه: بال في أذنه. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ الآية [المجادلة: ١٩]، وقيل: يجوز أن يكون معناه: أخذ بسمعه عن سماع نداء الملك[٣]: «هَلْ مِنْ دَاعٍ ...»[٤] الحديث، وشغله بوسوسته وتزيينه النوم فهو كالبول في أذنه؛ لأنه نجس خبيث مُخبث، وأفعاله كذلك.

قال القاضي أبو الفضل رَحِمَهُ اللَّهُ: ومثله قولهم: تَفَلَ فلان في أذن فلان ونفث فيه، إذا ناجاه، ولا يبعد أن يكون حقيقة، ويقصد الشيطان بذلك إذلاله وتمام طاعته له، وتأتّي ما يريد منه لما أطاعه أول أمره له بترك الصلاة والفعل لما أراد، مكنه الله منه، ولم يمنعه مانع من البول في أذنه حتى ٱستغرق في نومه وبلغ منه تمام مراده، وقد يكون بوله في أذنه كناية عن ضرب النوم عليه، واستعار ذلك له وخصه بالأذن لأنها حاسة الٱنتباه وسماع ما يكون من أصوات الدعاة إلى الخير كما قال: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ ﴾ [الكهف: ١١] فخص الأذن بالصرب[٥].

---

(١) البخاري (٣٢٧٠)، مسلم (٧٧٤) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٢) «تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار» تحقيق وترتيب شيخنا أبي الحسين خالد الرباط ١/ ٦٠٣.

(٣) في (د، أ، ظ): (الجبار جل جلاله).

(٤) مسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة، وهو في البخاري أيضًا (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤).

(٥) «مشارق الأنوار» ١/ ٢٨٢.

قوله في تطبيق الناس في العدالة: «**بَوْنَ مَا بَيْنَهُمَا**»[١] أي: بُعده واختلافه وفرق ما بينهما، والبون: البعد، والبون: مسافة ما بين الشيئين، والبون: الأختلاف بين الشيئين، وحكىٰ بعضهم في البعد: البُون، بالضم، وأنشد:

إلىٰ غَمْرَةٍ لا يُنظِرُ الْقَوْمَ بُوْنُهَا[٢]

قوله: «**تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا**»[٣]، وفي رواية: «**أَوْ بُوعًا**»[٤] والبُوع والبَوع والباع: طول ذراعي الإنسان وعضديه وعرض /١٠١/ صدره، وذلك أربعة أذرع، قاله الباجي[٥]، وهي من الدواب قدر خطوتها في المشي، وهو ما بين قوائمها، وذلك ذراعان، والبُوع أيضًا مصدر باع يبوع بَوعًا إذا بسط باعه ومدَّ في سيره، والمراد بما جاء في هٰذا الحديث سرعة قبول توبة العبد وتيسير طاعته وتقويته عليها وتمام هدايته وتوفيقه، والله أعلم بمراده.

---

(١) مقدمة مسلم ص٤.

(٢) هو عجز بيت صدره:

إذَا جَاوَزُوا مَعْرُوفَهُ أَسْلَمَتْهُمْ

وهو لكثير عزة، أنظره في «ديوانه» ص٢٣٢، لكن فيه: (لا يَنْظُرُ العوْمَ نونُها) وكذا ذكره غير واحد، وذكره ابن سيده في «المحكم» ١٢/ ١٧٩ كما ذكره المصنف هنا، وكذا ابن منظور في «اللسان» ١/ ٣٩١ مادة (بون).

(٣) البخاري (٧٥٣٦، ٧٥٣٧) من حديث أنس، مسلم (٢٦٧٥/ ٢٠) من حديث أبي هريرة.

(٤) السابق.

(٥) «المنتقىٰ شرح الموطأ» ٧/ ١٩٢.

الاختلاف والوهم

وقع في باب ذكر الملائكة: «فَنُودِيَ: أن قَدْ أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي وخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي»[(١)] هكذا للكافة، ووجدت في كتابي بخطي من البخاري في هٰذا الباب: «فَبِوُدِّيَ» وهو تصحيف لا شك فيه.

ووقع في باب الصلاة في الكعبة، وباب: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] في كتاب الصلاة: «قَائِمًا بَيْنَ البَابَيْنِ»[(٢)] كذا للكافة، وعند الحموي: «بَيْنَ النَّاسِ»[(٣)] والأول الصواب.

قوله: «مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ المُلْتَزَمُ» كذا ليحيىٰ بن يحيىٰ من رواية ابن وضَّاح وأبي عيسىٰ، وعنه أيضًا «مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالمقَامِ المُلْتَزَمُ»[(٤)] وهو وهم، والصواب الأول.

وقوله في صفة طعام الجنة: «قُلْتُ: فَمَا بَالُ الطَّعَامِ؟ قَالَ: جُشَاءٌ» كذا في جميع نسخ مسلم[(٥)]. قال الوَقَّشِي: لعله: «مَآلُ»[(٦)]؛ لأنه جاء في رواية الزبيدي: «أَنَّ يَهُودِيًّا سَأَلَهُ ﷺ عَمَّا يَصِيْرُ إِلَيْهِ طَعَامُ أَهْلِ الجَنَّةِ» فذكر بقية الحديث بمعناه.

---

(١) البخاري (٣٢٠٧) من حديث مالك بن صعصعة.

(٢) البخاري (٣٩٧) من حديث ابن عمر، باب ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، أما الحديث الآخر الذي في باب الصلاة في الكعبة (١٥٩٩) فليس فيه موضع الشاهد.

(٣) كذا في اليونينية ١/ ٨٨.

(٤) الموطأ ١/ ٨٢٤ والحديث من بلاغات مالك عن ابن عباس.

(٥) مسلم (٢٨٣٥) من حديث جابر بن عبد الله.

(٦) في (س): (ما قال)!

قال القاضي أبو الفضل: وقد قدمنا أن البال تأتي بمعنى الحال والشأن، فمعناه: ما حال عقباه، أو شأن عقباه وآخر أمره[١].

وقوله في ألبان الأتن: «**وَأَمَّا أَلْبَانُ الأُتُنِ**»[٢]، وقوله: «**فَلَمْ يَبْلُغْنَا فِي أَلْبَانِهَا أَمْرٌ**»[٣] كذا للكافة من رواة البخاري، وهو الصحيح ومقتضى التبويب، وعند الجُرْجَانِي: «**وَأَمَّا أَبْوَالُ الأُتُنِ**»، و«**فَلَمْ يَبْلُغْنَا فِي أَبْوَالِهَا**» مكان: الألبان، ومكان: «**أَلْبَانِهَا**» وهو خطأ.

* * *

(١) «مشارق الأنوار» ١/ ٢٨٤.

(٢) البخاري (٥٧٨١) عن أبي ثعلبة الخشني.

(٣) السابق.

الْبَاءُ مَعَ اليَاءِ

قولها: «بيَبَا»[١]، وقد تقدم في الهمزة.

قوله ﷺ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي»[٢] قيل: المراد به القبر كما قال[٣] في الحديث الآخر: «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمِنْبَرِي»[٤] والبيت يأتي في اللغة بمعنى القبر، وكذلك قوله في الإذخر: «فَإِنَّهُ لِبُيُوتِنَا»[٥] قيل: معناه: لقبورنا كما جاء في حديث آخر مفسرًا[٦]، وقد جاء ما يدل علىٰ أنه بيت السكنىٰ، فقد روي بأنه: «لِظَهْرِ البَيْتِ وَالْقَبْرِ»[٧]، وفي أخرىٰ: «فَإِنَّهُ لِبُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا»[٨] وقد يكون البيت في الحديث الأول بيت السكنىٰ؛ فإنه ﷺ في بيت سكناه وحيث مات منه كان قبره فاجتمع المعنيان في البيت. قال الداودي: كانوا يخلطونه بالطين كما يخلط التبن فيُملِّسُون[٩] به بيوتهم.

وقوله في أهل الدار: «يُبَيِّتُونَ»، وقوله: «وَإِنَّا نُصِيبُ فِي البَيَاتِ مِنْ ذَرَارِيِّ المُشْرِكِينَ»[٨] هو أن يوقع بهم ليلًا، وهو المراد بالبيات، ومنه: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ [النمل: ٤٩] وقال: ﴿بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾ [الأعراف: ٤].

---

(١) انظر اليونينية ٢/ ١٦٠.

(٢) «الموطأ» ١/ ١٩٧، البخاري (١١٩٥)، مسلم (١٣٩٠) من حديث عبد الله بن زيد المازني.

(٣) رواه أحمد ٣/ ٦٤، وأبو يعلىٰ ٢/ ٤٩٦ (١٣٤١) عن أبي سعيد الخدري، وفي إسناده انقطاع.

(٤) البخاري (١١٢)، مسلم (١٣٥٥) من حديث أبي هريرة.

(٥) البخاري (١٨٣٣، ٢٠٩٠). (٦) في البخاري (٢٠٩٠): «وَلِسُقُفِ بُيُوتِنَا».

(٧) البخاري (٦٨٨٠)، مسلم (١٣٥٥/ ٤٤٨).

(٨) البخاري (٣٠١٢)، مسلم (١٧٤٥) من حديث الصعب بن جثامة.

(٩) في (ظ): (فيطينون).

وقوله: «فَبَاتُوا يَفْعَلُونَ كَذَا» وما تكرر من ذلك في الأحاديث فهو كله كناية عما يصنع في الليل، وعكسه: ظَلِلْت، في فعل النهار.

وقوله: «فَيُصْبِحُ مَعَ قُرَيْشٍ كَبَائِتٍ»[١] أي: كمثل بائت معهم لم يغب عنهم.

وقوله: «لَبَيْتٌ بِرُكْبَةَ»[٢] قيل: أراد به المسكن لصحة بلاد الحجاز ووباء الشام، وركبة من بلاد الطائف، وقيل: أراد بالبيت هاهنا أهله من العرب، قال بعض اللغويين: البيتةُ من العرب الذي يجمع شرف القبيلة، وهو بيتها أيضًا.

وقوله: «أُبِيحَتْ خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ»[٣] أي: انتهبت وتم هلاكها، والإباحة كالنهبىٰ وما لا يرد عنه مريده، ومنه مباح الشرع: ما لم يمنع منه مانع شرع، وتركه لمن أراد فعله /١٠٢/ أو تركه، وخضراؤهم: سوادهم وجماعتهم.

قوله ﷺ: «بَيْدَ أَنَّهُمْ»[٤] أي: غير، وقيل: إلا، وقيل: علىٰ، وقد تأتي بمعنىٰ: من أجل، ومنه قوله ﷺ: «بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ»[٥] وقد قيل ذلك في الحديث الأول، وهو بعيد، وقد تقدم في الهمزة. وفي «بَيْدَ» لغة أخرىٰ: (مَيْدَ) بالميم، و«الْبَيْدَاءُ»[٦]: المفازة والقفر، وكل صحراء فهي بيداء،

---

(١) البخاري (٣٩٠٦، ٥٨٠٧) من حديث عائشة.

(٢) «الموطأ» ٢/ ٨٩٧.

(٣) مسلم (١٧٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٤) البخاري (٨٧٦)، مسلم (٨٥٥) من حديث أبي هريرة.

(٥) انظر «البدر المنير» ٨/ ٢٨١-٢٨٣.

(٦) البخاري (١٥٤٥)، مسلم (١٢٤٣) في حديث ابن عباس، وقد وردت في مواضع =

وجمعها: بِيْد، وهي من باد الشيء يبيد كأنها تُبيد سالكها، ومنه قوله: «أُبِيدَتْ خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ»[١] أي: أهلكت.

و«الْبَيْدَرُ»[٢] لأهل اليمن كالأندر للطعام، يجمع فيها التمر إذا جُدّ، ويسمى الجوخان والجرين، وقوله: «بَيْدِرْ تَمْرَكَ»[٣] أي: اجعل لكل صنف منه بيدرًا علىٰ حدة.

قوله: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»[٤] فيه وجهان، قيل: مقصده الذم؛ لأنه يصرف الحق إلىٰ صورة الباطل، والباطل إلىٰ صورة الحق كالسحر الذي يقلب الأعيان، وسياق الحديث وسببه[٥] يشهد لهٰذا، وقيل: بل هو مدح وثناء عليه، وشبَّهه بالسحر لصرف القلوب به، ومنه قالوا: السحر الحلال، والبيان: الفهم وذكاء القلب مع اللسان، والبيان أيضًا: الظهور، ومنه: بان لي كذا، أي: ظهر، وتبيّن بَيْنًا وبَيَانًا.

وقوله: «فَأَبِنِ القَدَحَ»[٦] أي: أبعده، من بان عنه إذا فارقه أوبعد منه، والبين أيضًا: الوصل، كقوله[٧]: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤].

= أخرىٰ كثيرة.

(١) مسلم (١٧٨٠/ ٨٦).

(٢) البخاري (٢٧٨١، ٤٠٥٣) من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) السابق بنحوه.

(٤) «الموطأ» ٢/ ٩٨٦، البخاري (٥١٤٦، ٥٧٦٧) من حديث ابن عمر، ومسلم (٨٦٩) من حديث عمار.

(٥) في (س): (ومنه).

(٦) «الموطأ» ٢/ ٩٢٥ من حديث أبي سعيد الخدري.

(٧) ساقطة من (س).

وقوله: «**بَيْنَا أَنَا**»[(١)]، و«**بَيْنَمَا أَنَا**»[(٢)] هو من البَيْن الذي هو الوصل، أي: أنا متصل بفعل كذا، والتبين: التثبت، وقرئ: فتثبتوا[(٣)] [النساء: ٩٤]، والطويل البائن: المفرط طولًا، أي: الذي بان عن قدود الرجال الطوال، وبعد عن شبههم وفارقهم، وقد يكون من الظهور، أي: الذي ظهر شذوذ[(٤)] طوله عليهم.

قوله: «**بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ**»[(٥)]، و«**ارْتَفَعَتْ وَابْيَاضَّتْ**»[(٦)] أي: صفت، ٱبْيَضَّ وابْيَاضَّ[(٧)] وابيأض بالهمزة، وكذا في الحمرة والصفرة وغيرهما.

وقد جاء في البيوع: «**مَا يَزْهُو؟ قال: يَحْمَارُّ أَوْ يَصْفَارُّ**»[(٨)]، وقد قيل: لا يقال ذلك إلَّا في لون بين لونين كالصُّهبَة والرُّبدَة والشُّهبَة، يقال: ٱشهابَّ وارباذَّ، وأما الخالص فإنما يقال فيه: ٱفعَلَّ: ٱسودَّ وابيضَّ واحمرَّ إذا أردت ٱستقراره وتمكنه، فإن أردت تغيره واستحالته قلت: ٱفعالَّ.

---

(١) تكررت في مواضع من «الصحيحين» و«الموطأ»، منها ما في «الموطأ» ٢/ ٩١٠، البخاري (٤)، مسلم ١/ ١٨.

(٢) وردت في أحاديث كثيرة، منها ما في البخاري (١٩٢٩)، ومسلم (١٧١).

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي، وكذلك قرئت في سورة الحجرات، وانظر: «الحجة للقراء السبعة» ٣/ ١٧٣، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» ١/ ٣٩٤.

(٤) في (س): (عن قدود)، وهي ساقطة من (د، أ، ظ)، والمثبت من «مشارق الأنوار» ١/ ٢٨٧.

(٥) «الموطأ» ١/ ٧ من حديث عمر بن الخطاب موقوفًا، ومسلم (٦١١) من حديث بريدة.

(٦) البخاري (٥٩٥) من حديث أبي قتادة.

(٧) ساقطة من (س).

(٨) البخاري (٢١٩٧) من حديث أنس بن مالك.

قوله: «يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ»[١] أي: جماعتهم وأصلهم، وأصله من بيضة الطائر؛ لأنها أصله، والبيضة أيضًا العز، والبيضة أيضًا الملك.

وقوله: «يَسْرِقُ البَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ»[٢] قيل: هي بيضة الطائر المعروفة، وهو مذهب من يقطع في كل مسروق، وقيل: بل هو مثل وإخبار عن حال[٣] من اعتاد السرقة ولو للشيء التافه، فإن ذلك يجره إلىٰ سرقة ما له بال، وقيل: المراد بيضة الحديد التي لها قدر.

قوله ﷺ: «وَأُعْطِيتُ الكَنْزَيْنِ الأَبْيَضَ وَالأَحْمَرَ»[٤] قيل: الفضة والذهب، وقيل: ملك كسرىٰ وقيصر؛ لقوله: «لَتُنْفِقُنَّ كُنُوزَهُمَا فِي سَبِيلِ اللهِ»[٥]، و«لَتَفْتَحَنَّ عِصَابَةٌ مِنَ[٦] المُسْلِمِينَ كَنْزَ كِسْرى الأَبْيَض»[٧]؛ ولقوله: «إِنِّي لأَرىٰ[٨] قَصْرَ المَدائِنِ الأَبْيَضَ»، وَفِي الشَّامِ: «قُصُورَهَا الحُمْرَ»[٩]، وذكر الحديث.

وفي حديث سعد: «الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ»[١٠]، جاء في حديث سفيان أنها

---

(١) مسلم (٢٨٨٩) من حديث ثوبان.

(٢) البخاري (٦٧٨٣)، مسلم (١٦٨٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) في (د، أ): (مآل).

(٤) مسلم (٢٨٨٩) من حديث ثوبان.

(٥) البخاري (٣١٢٠، ٣٦١٨، ٦٦٣٠)، مسلم (٢٩١٨) من حديث أبي هريرة، والبخاري (٣١٢١، ٣٦١٩، ٦٦٢٩) من حديث جابر بن سمرة.

(٦) ساقطة من (س).

(٧) مسلم (٢٩١٩) من حديث جابر بن سمرة، وفيه: «كَنْزَ آلِ كِسْرى الذِي فِي الأَبْيَضِ».

(٨) في (س): (لآت).

(٩) رواه أحمد ٤/ ٣٠٣، والنسائي في «الكبرىٰ» ٥/ ٢٦٩ (٨٨٥٨)، وأبو يعلىٰ ٣/ ٢٤٤ (١٦٨٥) من حديث البراء، بنحوه.

(١٠) «الموطأ» ٢/ ٦٢٤ من حديث سعد بن أبي وقاص.

الشعير، وقال الداودي: هو الأبيض من القمح. وقال الخطابي: هو الرطب من السلت كرهه من باب بيع[١] الرطب باليابس من جنسه، يدل علىٰ صحة قول الداودي قول مالك في «الموطأ»: «**الْحِنْطَةُ كُلها: البَيْضَاءُ والسَّمْرَاءُ والشَّعِيرُ**»[٢] فجعلها غير الشعير وهي المحمولة وهي حنطة الحجاز.

قوله: «**حَتَّىٰ يَبْيَضَّ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ مِنْ الأَرْضِ**»[٣] قال مالك: معناه تظهر الأرض بذهاب الناس /١٠٣/ من الموقف وضده السواد للمكان المعمور، ومنه سواد العراق.

وقوله: «**رَأىٰ رَجُلًا مُبَيِّضًا**»[٤] بفتح الباء وكسر الياء، أي: لابس بياض. وقال ثعلب: يقال: هم المُبَيضة والمُسَودة، وقد روي: «**مُبَيَّضًا**» وهو أوجه؛ لأنه قصد إلىٰ صفته.

قوله: «**وَلَا عَلَىٰ صَاحِبِ بَيعَةٍ**»[٥] بفتح الباء للكافة، وقيده الجياني وابن عتاب بكسرها. قال الجياني: هي حالة من البيع كالرِّكْبة والقِعْدة. وبعده: «**وَلَا تَقِفُ عَلَىٰ الْبُيَّعِ**»[٦] جمع بائع، كذا قاله القاضي رحمه الله[٧].

في حديث هبة عمر: «**وَابْتَاعَهُ -أَوْ فَأَضَاعَهُ- الذِي كَانَ عِنْدَهُ**» كذا في الجهاد[٨]، وابتاع هاهنا بمعنىٰ باع، أو أراد ذلك، كما قال في

---

(١) من (د).

(٢) «الموطأ» ١/ ٢٧٤-٢٧٦.

(٣) «الموطأ» ١/ ٣٧٥.

(٤) مسلم (٢٧٦٩) من حديث كعب بن مالك.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٩٦١.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٩٦١، وقد وقع في (س): (المبيع).

(٧) «مشارق الأنوار» ١/ ٢٨٩.

(٨) البخاري (٣٠٠٣).

الحديث الآخر: «فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَهُ»[١].

في الحديث: «كَانَ يُصَلِّي فِي البِيعَةِ»[٢] هي كنيسة أهل الكتاب، وقيل: البيعة لليهود، والكنيسة للنصارىٰ، والصلوات للصابئين، كما المساجد للمسلمين.

قوله: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ»[٣] (بمعنىٰ: مشتري، أن يشتري نفسه)[٤] من ربه ﷻ فيعتقها، ومن باعها أهلكها، ويحتمل أن يريد من باعها من الله أعتقها، ومن باعها من غيره أوبقها.

قوله ﷺ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَيْعِ بَعْضٍ»[٥] كذا يأتي في كثير من الأحاديث علىٰ لفظ الخبر، وقد أتىٰ بلفظ النهي[٦] وكلاهما صحيح، والبيع هاهنا (السوم، وقد جاء: «لَا يَسُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ سَوْمِ بَعْضٍ»[٧] المراد: يبيع هاهنا)[٤] عند أكثرهم يشتري، أي: يسم ليُشترىٰ[٨] فسُميَ السوم ٱشتراءً وبيعًا، وقد قيل: باع إذا ٱشترىٰ، ويحتمل أن يكون ذلك أيضا في البائع إذا ركن إليه المشتري فيعرض عليه هو سلعته ويقول: أنا أبيعكها بدون ثمن تلك، ومعنى النهي واحد.

---

(١) «الموطأ» ١/ ٢٨٢، البخاري (٢٩٧١، ٣٠٠٢)، مسلم (١٦٢١).

(٢) البخاري معلقًا قبل حديث (٤٣٤).

(٣) مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري.

(٤) هٰذِه العبارة ساقطة من (س).

(٥) البخاري (٢١٦٥) عن ابن عمر.

(٦) «الموطأ» ٢/ ٦٨٣، مسلم (١٥١٥، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤) عن أبي هريرة. و«الموطأ» ٢/ ٦٨٣، مسلم (١٤١٢) عن ابن عمر، ففيهما: «لَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَيْعِ بَعْضٍ».

(٧) مسلم (١٤١٣، ١٥١٥) عن أبي هريرة بلفظ: «وَلَا يَسُمِ الرَّجُلُ عَلَىٰ سَوْمِ أَخِيهِ».

(٨) ورد في مقابلها في هامش (س): (ليُشرىٰ).

وقوله: «**الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا**»[١] سُميَ البائع والمشتري بيعين.

قول حذيفة: «**أَيَّكُمْ بَايَعْتُ، فَأَمَّا الآنَ فَلَا أُبَايِعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا**»[٢] قال أبو عبيد: هو من البيع والشراء لقلة الأمانة[٣].

قوله في الأرض: «**لَا تَبِيعُوهَا**»[٤] أي: لا تؤاجروها، مثل نهيه ﷺ عن كراء المزارع[٥]، ومنه الحديث: «**نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الأَرْضِ**»[٦] يعني: عن كرائها.

وقوله ﷺ: «**فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ**»[٧] يعني في مبايعة الأمراء، وأصله من البيع؛ لأنهم كانوا إذا بايعوه وعقدوا عهده وحلفوا له، جعلوا أيديهم في يده توكيدًا كالبائع والمشتري.

الاختلاف والوهم

في باب التحريض على القتال: «**نَحْنُ الذِينَ بَايَعْنَا مُحَمَّدًا**» كذا رواه الأصيلي وأبو ذر هنا[٨]، وعند غيرهما: «**بَايَعُوا**»[٩] وهو المعروف في

---

(١) البخاري (٢٠٧٩)، مسلم (١٥٣٢) عن حكيم بن حزام، وفي الباب عن ابن عمر.

(٢) البخاري (٦٤٩٧، ٧٠٨٦)، مسلم (١٤٣) من حديث حذيفة.

(٣) «غريب الحديث» ٢/ ٢٢٨.

(٤) مسلم (١٥٣٦/ ٩٤) من حديث جابر.

(٥) «الموطأ» ٢/ ٧١١، البخاري (٢٣٤٤)، مسلم (١٥٤٧): عن رافع بن خديج أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عَنْ كِرَاءِ المَزَارِعِ.

(٦) مسلم (١٥٣٦/ ١٠٠) من حديث جابر.

(٧) البخاري (٣٤٥٥)، مسلم (١٨٤٢) عن أبي هريرة.

(٨) أنظر اليونينية ٤/ ٢٥.

(٩) البخاري (٢٨٣٤) من حديث أنس.

غير هٰذا الموضع[١]، وبه يتزن، وكذلك جاء في رواية كافتهم في هٰذا الباب: «**عَلَى الإِسْلَامِ مَا بَقِينَا أَبَدًا**»[٢] ووزنه والمعروف في غيره: «**عَلَى الجِهَادِ**»[٣] ولولا مجيئه علىٰ غير هٰذا لقلنا هو سجع ليس بشعر.

في قصة مسيلمة: «**إِنْ شِئْتَ خَلَّيْتَ بَيْنَنَا وبَيْنَ الأَمْرِ، ثُمَّ جَعَلْتَهُ لَنَا بَعْدَكَ**»[٤] كذا لجميعهم إلَّا النَّسَفي؛ ففي روايته: «**خَلَّيْتَ بَيْنَكَ وبَيْنَ الأَمْرِ**» وهو الصحيح، وما عداه وهم.

في حديث هرقل: «**فَتُبَايِعُ هٰذا الرَّجُلَ**» كذا لأبي ذر والقابسي من المبايعة، لٰكن فيه عند أبي ذر: «**فتُبَايِعُوا**»[٥] وهو لحن قبيح، ورواه الأصيلي «**فَنُتَابِعُ**» من الأتباع، وعنده أيضا فيه: «**فَتَابِعُوا**».

وفي باب قص الشارب قوله: «**ويَأْخُذُ هَذَيْنِ، يَعْنِي: بَيْنَ الشَّارِبِ واللِّحْيَةِ**»[٦] كذا لكافتهم، وروي عن ابن أبي صفرة: «**يَعْنِي مِنْ الشَّارِبِ واللِّحْيَةِ**» والوجه الأول.

وفي كتاب الحيل: «**قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ الشُّفْعَةَ**»[٧] كذا للكافة، وعند الأصيلي: «**إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ الشُّفْعَةَ**» وهو الوجه. /١٠٤/.

---

(١) البخاري (٢٨٣٥)، مسلم (١٨٠٥).

(٢) البخاري (٢٨٣٤) وفيه للكافة كما في اليونينية ٤/ ٢٥: «عَلَى الجِهَادِ»، وأما الباب التالي (٢٨٣٥) فهو الذي فيه للكافة: «عَلَى الإِسْلَامِ» إلَّا لأبي ذر عن الحموي والمستملي.

(٣) البخاري (٢٩٦١، ٣٧٩٦، ٤٠٩٩).

(٤) البخاري (٤٣٧٨).

(٥) البخاري (٧) من حديث ابن عباس.

(٦) البخاري معلقًا قبل حديث (٥٨٨٨).

(٧) البخاري (٦٩٧٧) من حديث المسور بن مخرمة.

وفي عمرة القضاء: «لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ بَايعْنَاكَ» بالباء عند بعض رواة مسلم والبخاري، وعند كافة شيوخنا بالتاء من الأتباع[١].

وفي باب الرفق بالمملوك: «فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَبِعْهُ»[٢] كذا جاء في حديث عيسىٰ بن يونس، وهو وهم، وصوابه «فَلْيُعِنْهُ»[٣] كما في رواية غيره.

في «الموطأ» في حديث عمر: «قَدْ سُنَّتْ لَكُمْ السُّنَنُ»[٤] كذا للكافة، وللقعنبي: «قَدْ بَيَّنْتُ».

وفي حديث قتل أبي رافع: «فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَتِيكٍ بَيْتَهُ (لَيْلًا»[٥] وفي رواية: «بَيَّتَهُ لَيْلًا)[٦]»[٧] من البيات، وهو طروقه اغتفالًا بالليل.

قوله: «تُلْحِفُوا بِالْمَسْأَلَةِ» كذا للعذري والسمرقندي، وعند السّجْزِي والخشني «فِي المَسْأَلَةِ»[٨].

في غزوة الطائف[٩]: «قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَنَائِمَ بَيْنَ قُرَيْشٍ»[١٠] كذا

---

(١) مسلم (١٧٨٣).

(٢) مسلم (١٦٦١) من حديث أبي ذر.

(٣) مسلم (١٦٦١).

(٤) «الموطأ» ٢/ ٨٢٤ من حديث عمر بن الخطاب.

(٥) البخاري (٣٠٢٣، ٤٠٣٨) من حديث البراء بن عازب.

(٦) هٰذِه العبارة ساقطة من (س).

(٧) لأبي ذر عن الحموي والمستملي، اليونينية ٤/ ٦٣.

(٨) مسلم (١٠٣٨).

(٩) في النسخ الخطية: (حنين)، والمثبت كما في «صحيح البخاري»، و«المشارق» ١/ ٢٩١، وسيذكره المصنف قريبًا على الصواب.

(١٠) البخاري (٤٣٣٢) من حديث أنس.

للأصيلي، وللباقين: «مِنْ قُرَيْشٍ» وهو وهم، وعند القابسي: «غَنَائِمَ قُرَيْشٍ» وقال[١]: صوابه: «فِي» إلَّا أن تكون «مِنْ» بمعنىٰ «فِي»، وسقط «قُرَيْشٍ» عند ابن السكن، وهو وهم.

في تحريم الخمر: «فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِعْ»[٢] كذا للقابسي، وعند العذري والسّجْزِي «وَلَا يَنْتَفِعْ».

وقوله: «وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هٰذا الحَي مِنْ جَرْمٍ إِخَاءٌ»[٣] كذا للكافة، وعند الأصيلي «فَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ» وهو وهم.

وفي باب الصيد يغيب[٤]، قول محمد بن حاتم: «غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ بَيْتُوتَةً» كذا لابن الحذاء، ولغيره: «نُتُونَتَهُ»[٥] والأول الصواب؛ لأنه ذكر بعدُ: «إِلَّا أَنْ يُنْتِنَ[٦]»[٧] ولبعض رواة ابن ماهان: «وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْتُوتَتَهُ» كذا في حديث أبي ثعلبة، ولكافة الرواة: «نُتُونَتَهُ» وهو الصواب؛ لأنه الحرف الذي زاده غيره من قوله: «مَا لَمْ يُنْتِنْ».

في الفتح: «وجَعَلَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى البَيَاذِقَةِ»[٨] وعند بعضهم: «عَلَى السَّاقَةِ» أي: آخر الجيش، وعند بعضهم: «عَلَى الشَّارِفَةِ» يعني: الذين

---

(١) ساقطة من (س).

(٢) مسلم (١٥٧٨) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) البخاري (٥٥١٨، ٦٧٢١) من حديث أبي موسى الأشعري

(٤) في النسخ الخطية: (يبيت)، والمثبت كما في «المشارق» ١/ ٢٩٢، وهوالموافق لما في «صحيح مسلم» ففيه: باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجده.

(٥) مسلم (١٩٣١/ ١١).

(٦) في النسخ: (يبيت)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٢٩٢، وهو ما في «صحيح مسلم».

(٧) مسلم (١٩٣١/ ١١).

(٨) مسلم (١٧٨٠) من حديث أبي هريرة.

يشرفون علىٰ مكة، والصواب الأول، وهم الرجالة، وهم أيضًا أصحاب ركاب الملك والمتصرفون له، والذي في السير: أن أبا عبيدة جاء بالصف من المسلمين ينصب لمكة بين يدي رسول الله ﷺ، فهٰذا يرد رواية: «**السَّاقَةِ**» وفي الأم أيضا في الحديث الآخر: «**وَأَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى الحُسَّرِ**»(١).

قول عبد الله بن عمرو: «**إِنِّي أَجِدُنِي**»(٢) روي بالنون وبالباء، وبهما قيده الأصيلي، وصوابه: بالباء، أي: أجد بي قوة علىٰ أكثر من ذلك، كما قال: «**إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ**»(٣).

في باب كيف الحشر: «**كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَبْيَضِ**»(٤) كذا هنا لِلْجُرْجَانِي وهو المعروف في غير هٰذا الموضع(٥)، وعند غير الجُرْجَانِي هنا: «**الأَحْمَرِ**»(٦).

وقوله في البيت الذي أنشده البخاري: «**وَرَجْلَةٍ يَضْرِبُونَ البَيْضَ ضَاحِيَةً**»(٧) كذا للكافة، وفي رواية أبي الوليد عن أبي ذر: «**البِيْضَ**» يعني السيوف، والأول الصواب إلَّا علىٰ من يرىٰ حذف باء الإلزاق، كقوله:

---

(١) مسلم (١٧٨٠) من حديث أبي هريرة

(٢) مسلم (١١٥٩) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٣) البخاري (١٩٧٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٤) البخاري (٦٥٢٨) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٥) البخاري (٣٣٤٨).

(٦) مسلم (٢٢١) من حديث ابن مسعود.

(٧) البخاري، كتاب التفسير، في باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] بعد حديث (٤٦٨٤)، وهو لتميم بن مقبل، عجزه:

ضَرْبًا تَوَاصَىٰ بِهِ الْأَبْطَالُ سِجِّينَا

تَـمُـرُّونَ الـدِّيَـارَ وَلَـمْ تَـعُـوجُـوا[١]

ومررت زيدًا.

في غزوة الطائف في حديث سليمان بن حرب: «**قَسَمَ غَنَائِمَ بَيْنَ قُرَيْشٍ**»[٢]، وقد تقدم.

وفي الحج من «الموطأ»: «**كَانَ إِذَا نَزَلَ بَيْنَ الصَّفَا والْمَرْوةِ مَشَىٰ**» قال أبو عمر: كذا رواه يحيىٰ[٣]. قال القاضي: ولم يكن عند شيوخنا إلا: «**مِنْ الصفا**»[٤].

وفيه في المرابحة: «**إِذَا بَاعَ سِلْعَةً قَامَتْ عَلَيْهِ بِمِائَةٍ، لِعَشَرَةٍ أَحَدَ عَشَرَ**»، ثم قال: «**قَامَتْ عَلَيْهِ**[٥] بِتِسْعِينَ وَقَدْ فَاتَتْ عِنْدَ البَائِعِ فَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ قِيمَةُ سِلْعَتِه» كذا للكافة، وعند ابن سهل: «**خُيِّرَالْمبتاعُ فَإِنْ أَحَبَّ أَعْطَاهُ قِيمَةَ سِلْعَتِهِ**»[٦]

وفي ليلة القدر في مسلم: «**ثُمَّ أُبِينَتْ لَهُ أَنَّهَا فِي العَشْرِ الأَواخِرِ**»[٧] من

---

(١) هو صدر بيت نسبه جمع لجرير، عجزه:

كَـلَامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إِذَنْ حَـرَامُ.

انظر: «إعراب القرآن» للنحاس ٢/ ٣٩٠، ٣/ ٤١٢، «ديوانه» ص٤١٦، وفيه الشطر الأول:

أَتُـمْـضُـونَ الـرُّسُـومَ وَلَا تُـحَـيُّـا

(٢) البخاري (٤٣٣٢) من حديث أنس.

(٣) «التمهيد» ٢/ ٩٣.

(٤) «الموطأ» ١/ ٣٧٤ من حديث جابر بن عبد الله.

(٥) في النسخ: (علي)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٢٩٣، و«الموطأ».

(٦) «الموطأ» ٢/ ٦٦٩.

(٧) مسلم (١١٦٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

البيان، وفي رواية «ثُمَّ أُثْبِتَتْ».

وفي الاعتكاف: «مَن اعْتَكَفَ مَعِي فَلْيَبِتْ»[١] كذا عند الفارسي في حديث قتيبة، وعند العذري فيه /١٠٥/: «فَلْيَثْبُتْ» وكذا لجميعهم، وهو الصواب، وكذا عنده في حديث ابن أبي عمر[٢]، وعند غيرهم في حديث ابن أبي عمر: «فَلْيَلْبَثْ».

قول ابن عمر: «إِنَّ هٰذا لَحَدٌّ بَيْنَ الصَّغِيرِ والْكَبِيرِ» كذا للكافة عن مسلم[٣]، ورواه بعضهم: «إن[٤] هٰذا الحَدّ يُبَيِّنُ الصَّغِيرَ والْكَبِيرَ» والأول هو المعروف.

(١) مسلم (٢١٣/١١٦٧).

(٢) مسلم (٢١٤/١١٦٧).

(٣) مسلم (١٨٦٨).

(٤) في النسخ: (من)، والمثبت من «المشارق» ١/ ٢٩٤.

مشكل الأسماء والكنى

بُسْرُ بْنُ مِحْجَنٍ، وبُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ، وعَبْدُ اللهِ بْنُ بُسْرٍ الْمَازِنِيُّ، وبُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، وما عدا هؤلاء الأربعة فهو بالشين.

وذكر عن سفيان أنه قال في **بُسْرِ بْنِ مِحْجَنٍ**: بِشْرُ (بْنُ مِحْجَنٍ)[١]، وقال الدارقطني: يقال: إنه رجع عنه، وكذلك جاء الخلاف في كتاب مسلم في باب من غرس غرسًا: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَىٰ أُمِّ بِشْرٍ**» كذا لابن ماهان، وعند الجُلُودِي: «**أُمِّ مُبَشِّرٍ**»[٢]، (وفي كتاب العذري: «**عَلَىٰ أُمِّ مَعْبَدٍ أَوْ مُبَشِّرٍ**» وعند السّجْزِي والفارسي: «**أَوْ أُمِّ مُبَشِّرٍ**»)[٣] وهما بمعنىً، قال الجياني: صوابه: «**أُمِّ مُبَشِّرٍ**» وكذا وقع في ديوان الليث راويه[٤]. وقال أبو عمر: أم مبشر بنت البراء بن معرور، يقال لها: أم بشر أيضًا، وهي زوج زيد بن حارثة[٥]. وقد ذكره مسلم من رواية الأعمش فقال: .«**عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ ٱمْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ**»[٦] وذكره من رواية عمرو عن جابر، وفيه: «**أُمِّ مَعْبَدٍ**»[٧].

---

(١) في (ظ): (بالمعجمة).

(٢) مسلم (١٥٥٢).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٤) «تقييد المهمل» ٣/ ٨٦١، وفيه أن الذي في ديوان الليث: (أم بشر) وقال الجياني: والمحفوظ في حديث الليث بن سعد: (أم بشر) كذا، وفي حاشيته أن في نسخة: (أم مبشر) فلعلها التي وقعت للمصنف، والله أعلم.

(٥) «الاستيعاب» ٤/ ٥١١ (٣٦٤٢).

(٦) مسلم (١٥٥٢/ ١١).

(٧) مسلم (١٥٥٢/ ١٠) وعمرو هو ابن دينار.

وأما **بُسْرَةُ ابْنَةُ صَفْوَانٍ** فهي في «الموطأ» ليس لها شبه[١]، غير أن في شيوخ البخاري: يسرة بن صفوان.

وأَبُو الْيَسَر، صاحبٌ ليس ثَمَّ غيره.

وأما **بُشَيْرٌ** بضم الباء وفتح الشين المعجمة فاثنان: **بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ**، **وبُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ**، وما عداهما **فَبَشِير**، إلَّا أن **يُسَيْر** -بسين مهملة- **ابْنَ عَمْرٍو** يشتبه بهما، ويقال فيه: ابن جابر، ويقال فيه: أُسَير أيضًا، وكذلك قَطَن بن نسير، بالنون.

وأما **بَشَّارٌ** فوالد محمد وحده.

(وسَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ، وسَيَّارُ بْنُ وَرْدَان)[٢].

وبُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، ومُحَمَّد بْنُ عَرْعَرَةَ بْنِ الْبِرِنْد، (ويقال: **الْبَرِند**)[٣] وكسر الباء أشهر، **وعَلِيُّ بْنُ هَاشَمِ بْنِ الْبَرِيدِ**، وما عدا هٰؤلاء فهو يزيد.

وبُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ، **وبَرِيرَةُ** مولاة عائشة، **وبَصْرَةُ بْنُ أَبِي بَصْرَةَ**، ووقع عند بعض شيوخنا بضم الباء، **ومُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَدْرٍ**، كذا في «الموطأ»[٤].

وأَبُو بَصَرَةَ: عن أبي ذر، **وأَبُو نَضْرَةَ الْعَبْدِيُّ**: بنون وضاد معجمة عن أبي سعيد، **وأَبُو بَصِيرٍ** مذكور في غزوة الحديبية[٥]، **ونُصَيْرُ بْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ**،

---

(١) «الموطأ» ١/ ٤٢.

(٢) هذان ذكرهما القاضي ١/ ٢٩٦ فيمن يشتبه بيسار، لكن طريقة ذكرهما هنا يفهم منه غير ذلك، والله أعلم.

(٣) ساقطة من (س).

(٤) «الموطأ» ٢/ ٧٥٧.

(٥) البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

خرَّجا عنه، **والْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَزَّةَ** بزاي، **وبَرَّةُ ابْنَةُ أَبِي سَلَمَةَ**، **وبُورُ بْنُ أَصْرَمَ**، ومن عداه: ثَور، **وأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَىٰ**، **وأَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ**، **وسَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ**.

ونِيَارٌ والد هانئ[1]، ومن عداه فهو **بَيَانٌ**، وربما التبس **بِبَيَّاقٍ** والد مسلم.

(أَبُو الْبُطَينِ)[2] أسامة بن زيد؛ لعظم بطنه، **ومُسْلِمٌ الْبَطِينُ**، **وأَبُو مِعْشَرٍ الْبَرَّاءُ** بتشديد الراء، **وأَبُو الْعَالِيَةِ الْبَرَّاءُ** مثله، وما عداه فهو **الْبَرَاءُ** مخفف.

وعَدِيُّ بْنُ بَدَّاءٍ، **وعَبْدُ اللهِ بْنُ بَرَّادٍ**، **ومُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّاز** بزايين، **والْحَسَنُ**[3] **بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ**، وكذلك **خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ الْبَزَّار**، هذان بالراء آخرًا، وربما أشتبه بالقزاز، وهو إسماعيل بن عمر.

وبَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّر، **وبُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ**، **وبُدَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ**، **والْبَخْتَرِيُّ بْنُ الْمُخْتَارِ**، **وأَبُو الْبَخْتَرِيِّ**، **وأَبُو بَلْتَعَةَ**، **وبَعْجَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنُ بَدْرٍ**، **وعَبْدُ اللهِ الْبَهِيُّ**، **وبُهَيَّةُ** صاحبة أبي عقيل، **وعَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ**، **وابْنُ بزِيعٍ**، **وبَجَالَةُ بْنُ عَبَدَةَ**، ويقال: ابن عبد، **وبَقِّيَةُ**، **وأَبُو الْبَدَّاحِ**، **وابْنُ بَهْرَامٍ**، **وبَهْزٌ**، **وابْنُ بَابَيه**، قال أبو عمر: ويقال: **ابن باباه**، ويقال: بابا، بغير هاء[4].

---

(١) كذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ وليست في «المشارق»، ولم يقل شيئًا ولا أدري ما وجهه؛ فهانئ بن نيار هذا هو أبو بردة بن نيار، المتقدم قريبًا، كنيته أبو بردة، ذكره أولًا بكنيته: أبو بردة؛ لأنه في حرف الباء، وكذا قال القاضي ١/ ٢٩٧، أما ذكره هنا فلا وجه له، فنيار حقه أن يذكر في حرف النون لا الباء، حتى قوله بعد: (ومن عداه فهو بيان) فيه نظر، فهو يشعر باختلال واضطراب في السياق، والله أعلم.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «المشارق» ١/ ١١٠: ذو البطين.

(٣) في (س): (الحسين).

(٤) «التمهيد» ١١/ ١٦٧، «الاستذكار» ٦/ ٥١.

وفي رواية العذري في باب قصر الصلاة في السفر: «**عَبْدُ اللهِ بْنِ بَابِيْهِ**»[١] بكسر الباء الأخيرة، ولغيره بفتحها.

وبَعْكَكٌ، **وبَجِيلةٌ**: (اسم القبيلة)[٢]، **وبَخِيْلَة**، ويروىٰ: **بُخَيْلة**، ويروىٰ: **نُخَيْلَة**. قال القاضي أبو الفضل: هٰذِه لأكثر الرواة عن يحيىٰ[٣]، ولابن الماجشون[٤]: **نَحِيلة**، وبالوجهين ضبطناه /١٠٦/ عن ابن عتاب[٥]، كل ذلك في جارية عائشة رضي الله عنها[٦].

وبُرْقَانُ، **وبُحَيْنَةُ** أم عبد الله، **وبُهَيْسٌ**، **وبُجَيْدٌ** والد مُحَمَّدِ (بْنِ بُجَيْدٍ)[٧]، **وأَبُو نُجَيْدٍ** كنية عمران، **وهَدَدُ بْنُ بَدَد**، جاء ذكره في حديث الخضر[٨]، **وبِسْطَامٌ** بكسر الباء، وكذلك في كنية شعبة: (**أَبُو بِسْطَامٍ**)[٩] **وبَادِنَةُ**، وقال بعضهم: **بَادِيَةُ**، **وبَلِيٌّ** قبلية من قضاعة.

---

(١) مسلم (٦٨٦).

(٢) ساقطة من (س).

(٣) «الموطأ» ٢/ ٩٤٩.

(٤) هو العلامة الفقيه، مفتي المدينة، أبو مروان عبد الملك بن الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون التيمي، مولاهم المدني، المالكي، تلميذ الإمام مالك، دارت عليه الفتيا في زمانه، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين، وقيل: سنة أربع عشرة.

انظر «وفيات الأعيان» ٣/ ١٦٦، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٣٥٩.

(٥) في (س): (غياث).

(٦) «المشارق» ١/ ١١١.

(٧) ساقطة من (س، ظ).

(٨) البخاري (٤٧٢٦).

(٩) ساقطة من (س).

الوهم والاختلاف.

« كَصَلَاةِ شَيْخِنَا هٰذا أَبِي يَزِيْدَ، عَمْرو بْنِ سَلِمَةَ » كذا للكافة في البخاري، إلَّا الحموي. فإنه قال فيه: « أَبُو بُرَيْدٍ »[١]، وكذلك ذكره مسلم في «الكنىٰ» له[٢]، وذكر له ابن ماكولا[٣] الوجهين[٤]، وقال عبد الغني: لم يسمع فيه: بريد إلَّا من مسلم[٥].

في البخاري في المناقب: « وَعَبَّادِ بْنِ بِشْرٍ »[٦]، وللقابسي: « وَعَبَّادِ بْنِ بَشِيْرٍ » وهو وهم.

وفي باب التعزير « عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الأَنْصَارِيِّ »[٧] لابن ماهان وكافة الرواة، وعند الجُلُودِي « عَنْ أَبِي بَرْزَةَ » وهو وهم، والحديث محفوظ لأبي بردة، واختلف فيه من هو، فقيل: هو أبو بردة بن نيار البلوي حليف الأنصار، وقال ابن أبي خيثمة[٨]: لا أدري أهو الظفري أو غيره[٩]؛ وأما أبو برزة فأسلمي.

---

(١) البخاري (٨٠٢)، وانظر اليونينية ١/ ١٥٩.

(٢) «الكنى» (٤٥٥).

(٣) علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الأمير أبو نصر روىٰ عن القاضي الطبري أبو الطيب وابن مسيس الفاتني وغيرهما، وعنه الخطيب شيخه، وشجاع بن فارس الذهلي، وعدة قال عنه شجاع وغيره: كان حافظًا فهمًا ثقة. ألف «الإكمال»، و«مستمر الاوهام» وغير ذلك. توفي (٤٧٥).
ينظر: «تاريخ دمشق» ١٢/ ٢٨٠، و«المنتظم» ٩/ ٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٥٦٩.

(٤) «الإكمال» ١/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٥) «المؤتلف والمختلف» ص١٤.

(٦) البخاري قبل حديث (٣٨٠٥).

(٧) مسلم (١٧٠٨).

(٨) في النسخ إلا (ظ): (حنيفة) والمثبت منها. انظر: «المشارق» ١/ ٣٠١.

(٩) انظر «الاستيعاب» ٤/ ١٧٣.

وفي مسلم: «**فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ بُسَيْسَةَ**» كذا لجميع رواته[١]، والمعروف: «**بَسْبَسٌ**» كذا في المغازي وغيرها، وفي بعض نسخ مسلم: «**بَسْبَسَةَ**» بزيادة هاء التأنيث على «**بَسْبَسٌ**».

وفي مسلم: «**أَبُو المُنْذِرِ البَزَّازُ**» بزايين، كذا لابن الحذاء، وفي كتاب شيخنا الخشني وأراها رواية السمرقندي، وللعذري والسّجْزِي: «**أَبُو المُنْذِرِ القَزَّازُ**»[٢].

وفي «الموطأ» في باب اللقطة: «**عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَدْرٍ الجُهَنِيِّ**»[٣] ولابن وضّاح وحده: «**عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ**» وهو خطأ.

وفي باب الحكم فيمن ارتد عن الإسلام: «**حَدَّثَنَا مِسْكِينٌ - وَهُوَ ابن بُكَيْرٍ الحَرَّانِيُّ**»[٤] كذا للكافة، وعند الصدفي عن العذري: «**وَهُوَ ابن بَكْرٍ**» قال لنا الصدفي: وهو خطأ.

وفي باب ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] في أول كتاب صفة القيامة عند مسلم: «**حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ بُكَيْرٍ**»[٥] وعند ابن عيسى القاضي عن الجياني: «**ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ بَكْرٍ**» وهو وهم، وليس في البخاري ولا في مسلم: يحيىٰ بن بكر.

وفي باب[٦] الشفاعة: «**قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ**»[٧] كذا للكافة، ورواه بعضهم «**ابْنُ أَبِي كَثِيْرٍ**».

* * *

(١) مسلم (١٩٠١).
(٢) مسلم (١٩٣٥).
(٣) «الموطأ» ٢/ ٧٥٧.
(٤) مسلم (١٦٧١/ ١٢).
(٥) مسلم (٢٧٨٥).
(٦) في (د، ظ): (كتاب).
(٧) مسلم (٢١١).

فصل منه

في باب أحصوا لي من يتلفظ بالإسلام: «**حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ**» كذا للعذري، ولغيره: «**وَاللَّفْظُ لأَبِي كُرَيْبٍ**»(١).

وفي باب ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]: «**حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ**»(٢) كذا (لِلْجُلُودِي، وعند ابن ماهان: «**لأَبِي كُرَيْبٍ**».

وفي باب: إذا ٱنقطع شِسْع أحدكم: «**حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ**» كذا)(٣) لبعضهم، وعند الكافة «**لأَبِي كُرَيْبٍ**»(٤) وهو الذي في نسخ أكثر شيوخنا بغير خلاف.

وفي باب تسموا باسمي: «**ثَنَا (أبو بكرٍ)**(٥)، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ» كذا في نسخة، وفي نسخ شيوخنا: «**حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ**»(٦).

وفي فضل الغرس في كتاب مسلم قوله: «**زَادَ عَمْرٌو فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَمَّارٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ**» كذا في الأمهات وهو عندهم وهم، وصوابه: «**وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِ**»(٧) لأنه الراوي في الأم الحديث عن أبي معاوية لا أبو بكر بن أبي شيبة.

---

(١) مسلم (١٤٩).
(٢) مسلم (٣٠١٧/ ٤).
(٣) ما بين القوسين ساقط من (س).
(٤) مسلم (٢٠٩٨/ ٦٩).
(٥) في (س): (ابن بشير)، وفي (د، أ، ظ): (لابن نمير).
(٦) مسلم (٢١٣٣/ ٥).
(٧) مسلم (١٥٥٢/ ١١).

وفي باب الوصية بالثلث: «ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: ثَنَا وكِيعٌ، وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، ثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ» كذا لجميع رواة مسلم عند من سمعنا منه من شيوخنا[١]، وحكى[٢] الجياني أن الجُلُودِي رواه: «وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ» في السند الثاني مكان: «أَبِي كُرَيْبٍ».

وفي باب ركوب البدن: «حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، ثَنَا ابْنُ بِشْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ»[٣] كذا للرواة، وعند العذري: «ثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا /١٠٧/ ابْنُ بِشْرٍ».

وفي باب إذا باتت المرأة مغاضبة لزوجها: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ»[٤] كذا للكافة، وهو الصواب، (وفي كتاب القابسي)[٥]: «مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ».

(وفي باب من أحب لقاء الله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا)[٤] مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرٍ»[٦] كذا للسمرقندي والسّجْزِي، وعند العذري: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ» وهو خطأ.

وفي البخاري في باب أمور[٧] الجاهلية: «وبَيَانٍ أَبِي بِشْرٍ»[٨] كذا لهم، وعند الجُرْجَانِي: «ابْنِ بِشْرٍ» وهما صحيحان: هو أبو بشر بيان بن بشر[٩].

---

(١) مسلم (١٦٢٩).
(٢) في (أ، د، ظ): (وعند).
(٣) مسلم (١٣٢٢/ ٣٧٤).
(٤) البخاري (٥١٩٣).
(٥) غير واضحة بـ (س).
(٦) مسلم (٢٦٨٤/ ١٥).
(٧) ساقطة من (س، أ، ظ)، والمثبت من (د)، وفي البخاري: (أيام).
(٨) البخاري (٣٨٣٤).
(٩) في (س): (بشير).

وفي باب الركعتين بعد العصر: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّىٰ وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابن مُثَنَّىٰ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ»[١] ورواه بعضهم عن ابن الحذاء: «قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ»، و«قَالَ ابْنُ مُثَنَّىٰ» أصح.

وفي باب ما يجوز من الغضب: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ»[٢] كذا للقابسي والأصيلي والنَّسَفي، وعند ابن السكن: «ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ» والأول هو الصواب، قال الباجي: هو هاهنا محمد بن زياد الزيادي، يروي عن محمد بن جعفر.

وفي باب المحرم يموت، في حديث محمد بن الصباح: «ثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ»[٣] كذا لهم، وعند الهوزني: «حَدَّثَنَا ابن يُونُسَ» مكان: «أَبُو بِشْرٍ» والصواب: «أَبُو بِشْرٍ» كما جاء في الأحاديث سواه.

في تفسير سورة براءة في حديث ابن عفير عن الليث: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ يَوْمَ النَّحْرِ» كذا لأكثر رواة الفربري، وكذا كان في كتاب الأصيلي والقابسي وعُبْدُوس وابن السكن والكشميهني، وهو وهم، وصوابه: «قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ»[٤] وهي رواية الحموي وأبي الهيثم والنَّسَفي، وأبو هريرة هو راوي الحديث، وكذا جاء بعدُ على الصواب في الباب الثاني عن التنيسي عن الليث[٥].

---

(١) مسلم (٨٣٥/ ٣٠١).
(٢) البخاري (٦١١٣).
(٣) مسلم (١٢٠٦/ ٩٩).
(٤) البخاري (٤٦٥٥).
(٥) البخاري (٤٦٥٦).

وفي باب من لبس الحرير في الدنيا: «**حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ**» كذا لجمهورهم، وفي نسخة: «**ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**» وعند ابن الحذاء: «**ثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ**» لم يسمِّه.

وفي حديث الجساسة: «**ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ بُكَيْرٍ**»[(١)] كذا لكافتهم، وعند العذري: «**ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ بُكَيْرٍ**» وهو وهم، والصواب: «**ابْنُ إِسْحَاقَ**» وهو الصغاني.

وفي باب إذا أخذ أهل الجنة منازلهم: «**ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا يَحْيَىٰ -يعني: ابْن أَبِي بُكَيْرٍ**»[(٢)] كذا في الأصول عند شيوخنا، وفي أصل محمد بن عيسىٰ عن بعضهم: «**ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ**».

وفي باب فضل أبي بكر رضي الله عنه في حديث السقيفة: «**لَقَدْ خَوَّفَ أَبُو بَكْرٍ النَّاسَ**» [كذا في أصل الأصيلي][(٣)] وكتب علىٰ أبي بكر: «**عُمَرُ**» وهو الذي للجميع[(٤)]، وعليه يدل مساق الحديث، وذكر أبي بكر هاهنا خطأ.

---

(١) مسلم (٢٩٤٢/ ١٢٢).

(٢) مسلم (١٨٨).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية، والمثبت من «المشارق» ١/ ٣٠٦.

(٤) البخاري (٣٦٦٩).

مشكل الأنساب

أَوْسُ بْنُ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيُّ، ومثله: **عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَبْدِ اللهِ النَّصْرِيُّ** **وسَالِمٌ مَولَى النَّصْرِيِّينَ**، هو سَبَلان، ووهم فيه بعض الرواة، فقال: مولى النضريين بضاد معجمة، وليس في هٰذِه الكتب النضري بوجه إلَّا هٰذا الوهم في سَبَلان، سنذكره في حرف[1] النون إن شاء الله، وسائر ما يذكر من هٰذا الهجاء هو بصري.

ونَوْفُ الْبَكَّالِيُّ، أكثر المحدثين يفتحون الباء ويشددون الكاف، وآخره لام، وكذا قيدناه عن أبي بحر وابن أبي جعفر عن العذري، وكذا قاله أبو ذر، وقيد عن المهلب بكسر الباء، وكذلك عن الصدفي وأبي الحسين بن سراج وتخفيف الكاف وهو الصواب، نسبة إلىٰ بكال من حمير.

وأما **زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْبَكَّائِيُّ** هو بفتح الباء وشد الكاف، وآخره مهموز منسوب إلىٰ بني البكاء من بني عامر بن صعصعة.

والْحَسَنُ بْنُ عِيسَى البِسْطَامِيُّ، وبِسْطام مدينة بخراسان، **وثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ** إلىٰ بُنَانة أمهم.

والْبُرْسَانِيُّ إلىٰ فخذ من الأزد.

ومُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْبُسْرِيُّ من ولد بُسر بن أرطاة.

والْبَيَاضِيُّ فروة بن عمرو إلىٰ بني بياضة من الخزرج.

والْبَهْزِيُّ، وبهز بطن في بني سليم.

---

(١) في (أ، د، ظ): (باب).

وأَبُو الطُّفَيْلِ الْبَكْرِيُّ بفتح الباء.

وحَامِدُ بْنُ عُمَرَ[١] الْبَكْرَاوِيُّ.

وأَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ؛ لأنه شهد بدرًا /١٠٨/ فيما قاله البخاري[٢]؛ ولأنه كان ساكنًا ببدر فيما قاله الحربي[٣]، ولم يذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرًا.

والْبَجَلِيُّ: جرير، وأبو الربيع[٤]، وجندب، ومحمد بن طريف.

والْبَلْخِيُّ هو المستملي، وبلخ من مدن خراسان.

الوهم والخلاف

في صفة جهنم: «الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ البَاهِلِيِّ»[٥] كذا لابن ماهان، ولغيره: «الْكَاهِلِيِّ» وهو الصواب.

والْمِقْدَادُ بْنُ عَمْرٍو الْبَهْرَانِيُّ، وبهراء في قضاعة، ويقال له البيكندي[٦] أيضًا.

---

(١) في (د) أن في نسخة: (عبد الله).

(٢) البخاري (٤٠٠٨).

(٣) في (س): (الجويني).

(٤) لم يذكره القاضي.

(٥) ورد بهامش (د): حاشية: والبيكندي جعله في الكاف.

(٦) مسلم (٢٨٤٢).

ذكر البقاع

« **بَكَّةُ** »: هي مكة علىٰ أن الباء تبدل ميمًا، وقيل: بكة بطن مكة، وقيل: موضع البيت، وقيل: البيت والمسجد، ومكة ما وراءه، وقيل: مكة البيت وما والاه، البلدة ٱسم لمكة، وقد تسمىٰ مِنَىً البلدة.

« **الْبَحْرَةُ** »[١]: مدينة النبي ﷺ، و« **الْبُحَيْرَةُ** »[٢] و« **الْبَحِيرَةُ** » كل ذلك ٱسم للمدينة، وأصله أن كل قرية بحرة[٣].

« **الْبَيْتُ الْعَتِيْقُ** »[٤]: الكعبة، وقيل: هو ٱسم من أسماء مكة، سمي بذلك لعتقه من الجبابرة، أي: لا يتجبرون فيه بل يذلون له، وقيل: بل لأن جبارًا لا يدَّعيه لنفسه، وقد يكون العتيق بمعنى القديم؛ لأن أول بيت وضع هو، وقد يكون معنى العتيق الكريم؛ لأن كل شيء كرم وحسن يقال له: عتيق، ويذكر عن وهب وكعب أن البيت أُنزل ياقوتة مجوفة حمراء، والركن أُنزل ياقوتة بيضاء ثم رفع البيت زمن الطوفان وبقيت أسسه، سمي « **بَكَّة** » لتباكِّ الناس فيها[٥] بأقدامهم أمام البيت، أي: لازدحامهم، وقيل: لأنها تبكُّ أعناق الجبابرة، أي: تذلهم.

و« **الْبَنِيَّةُ** »[٦]: ٱسم للكعبة.

---

(١) البخاري (٥٦٦٣، ٦٢٠٧).

(٢) البخاري (٤٥٦٦)، مسلم (١٧٩٨).

(٣) ورد في هامش (ظ): البحيرة: تصغير البحر، ويقال: البحيرة مكبرًا، والعرب تسمي المدن والقرى بحارًا.

(٤) «الموطأ» ١/ ٣٦٩، البخاري (٤٣٩٦)، مسلم (١٢٤٥).

(٥) من (ظ).

(٦) «الموطأ» ٢/ ٥٥١.

و« **بَرْكُ الغِمَادِ** »[١] بفتح الباء لأكثر الرواة، وبعض الرواة يكسرها، وهو موضع في أقاصي هجر، وبكسر الباء وقع للأصيلي والمستملي وأبي محمد الحموي[٢].

« **بَقِيْعُ الغَرْقَدِ** »[٣]: مدفن أهل المدينة، وأما « **النَّقِيعُ** » الذي حماه النبي ﷺ ثم عمر[٤]، وهو الذي يضاف إليه في الحديث غرز النقيع، وفي الحديث الآخر: « **بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ** »[٥]، و« **حَمَى النَّقِيعَ** »[٦] وهو علىٰ عشرين فرسخًا من المدينة ومساحته ميل في بريد، وفيه شجر ويستجم حتىٰ يغيب فيه الراكب، واختلف الرواة في ضبطه؛ فمنهم من قيده بالنون منهم النَّسَفي وأبو ذر والقابسي، وكذلك قيدناه في مسلم عن الصدفي وغيره، وكذلك لابن ماهان، وكذلك ذكره الهروي والخطابي، قال الخطابي: وقد صحفه بعض أصحاب الحديث (بالباء، قال: وإنما الذي)[٧] بالباء فهو مدفن أهل المدينة[٨]. ووقع في كتاب الأصيلي في موضع بالفاء مع النون، « **النَّفِيْع** » وهو تصحيف؛ وإنما هو بالنون والقاف. وقال البكري أبو عبيد: هو بالباء مثل بقيع الغرقد[٩]. والنقيع في الأصل كل موضع يستنقع فيه الماء، وبه سمي هٰذا.

---

(١) البخاري (٢٢٩٧، ٣٩٠٥)، مسلم (١٧٧٩).

(٢) اليونينية ٣/ ٩٦.

(٣) «الموطأ» ٢/ ٩٩٩، البخاري (١٣٦٢)، مسلم (٩٧٤).

(٤) البخاري (٢٣٧٠).

(٥) البخاري (٥٦٠٥)، مسلم (٢٠١٠) عن جابر بن عبد الله.

(٦) البخاري (٢٣٧٠).

(٧) ساقطة من (س).

(٨) «إصلاح غلط المحدثين» ص٦٨.

(٩) «معجم ما أستعجم» ١/ ٢٦٥ بنحوه.

«**بُطْحَانُ**»[١]: بضم الباء يرويه المحدثون أجمعون، وحكىٰ أهل اللغة فيه: «**بَطِحَانُ**» بفتح الباء وكسر الطاء، وكذلك قيده أبو علي في «بارعه» وأبو حاتم، والبكري، قال البكري: لا يجوز غيره وهو موضع واد بالمدينة[٢].

و«**بَطْحَاءُ مَكَّةَ**» ممدود، وكذلك: بَطْحَاءُ ذِي الْحُلَيْفَةِ، والأبطح والبطحاء: كل موضع متسع.

«**البُطَيْحَاءُ**»: رحبة مرتفعة نحو الذراع، بناها عمر رضي الله عنه خارج المسجد بالمدينة[٣].

وبِيرُحا وبَيْرَحا وبِيْرَحاءٍ وبِيَرَحاءٍ وبَيْرَحاءٍ[٤]: ورواية الأندلسيين والمغاربة بضم الراء في الرفع، وفتحها في النصب، وكسرها في الجر مع الإضافة أبدًا، إلىٰ حاءٍ، وحاءٌ علىٰ لفظ الحاء من حروف المعجم، وكذا وجدتها بخط الأصيلي، قال الباجي: وأنكر أبو ذر الضم والإعراب في الراء، وقال: إنما /١٠٩/ هي بفتح الراء علىٰ كل حال. قال الباجي: وعليه أدركت أهل العلم بالمشرق، وقال أبو عبد الله الصوري: إنما هو بفتح الباء والراء في كل حال: بَيْرَحا[٥].

---

(١) البخاري (٥٩٦)، مسلم (٦٣١).

(٢) «معجم ما ٱستعجم» ١/ ٢٥٨.

(٣) «الموطأ» ١/ ١٧٥.

(٤) هي في حديث تصدق أبي طلحة الأنصاري بها، في «الموطأ» ٢/ ٩٩٥، البخاري (١٤٦١) من حديث أنس بن مالك.

(٥) «المنتقىٰ شرح الموطأ» ٧/ ٣١٩-٣٢٠.

قال القاضي[١]: وعلىٰ رواية الأندلسيين ضبطنا هٰذا الحرف عن ابن أبي جعفر في مسلم، وبكسر الباء وفتح الراء والقصر ضبطناه في «الموطأ» على ابن عتاب[٢] وابن حمدين وغيرهما، وبضم الراء وفتحها معًا قيده الأصيلي، وهو موضع بقرب المسجد يعرف بقصر بني جَدِيلة، وقد رواه مسلم من طريق حماد بن سلمة: «**بَرِيحَا**»[٣]، هكذا ضبطناه عن الخشني والأسدي والصدفي فيما قيدوه[٤] عن العذري والسمرقندي وغيرهما، ولم أسمع فيه من غيرهم خلافًا إلَّا أني وجدت أبا عبد الله الحميدي الأندلسي ذكر هٰذا الحرف في «اختصاره» عن حماد بن سلمة: «**بَيْرِحَا**»[٥] كما قال الصوري، ورواية الرازي في حديث مسلم من حديث مالك: «**بَرِيحَا**» وهم؛ وإنما هٰذا في حديث حماد، وأما لمالك: «**بِيرَحا**» كما قيد الجميع على ٱختلافهم، وذكر أبو داود في مصنفه هٰذا الحديث بخلاف ما تقدم؛ فقال: «**جَعَلْتُ أَرْضِي بِأَرِيحا**»[٦] وهٰذا كله يدل علىٰ أنها ليست ببئر[٧].

«**الْبَيْدَاءُ**»[٨]، و«**بَيْدَاؤُكُمْ**»[٩]: قد تقدم في الباء مع الياء، وهي

---

(١) «المشارق» ١/ ٣١٣.

(٢) في (س): (غياث).

(٣) مسلم (٩٩٨/ ٤٣).

(٤) في (س): (قيده).

(٥) «الجمع بين الصحيحين» ٢/ ٥١٧.

(٦) «سنن أبي داود» (١٦٨٩).

(٧) ورد بهامش (س): قلت: (بَيْرَحَىٰ) كأنها (فَيْعَلَىٰ) من البراح، وهي الأرض المنكشفة الظاهرة.

(٨) «الموطأ» ٢/ ٥٩١، البخاري (١٥٤٥، ١٥٥١)، مسلم (١١٨٦/ ٢٤، ١٢١٨).

(٩) «الموطأ» ١/ ٣٣٢، مسلم (١١٨٦/ ٢٣).

الشرف أمام ذي الحليفة في طريق مكة، وهي أقرب إلىٰ مكة من ذي الحليفة، وفي الحديث: «**يُخْسَفُ بِهِمْ بِالْبَيْدَاءِ**»[١]، بين المسجدين أرض ملساء تسمى البيداء، وكل مفازة لا شيء بها كذلك، وجمعها بيد.

«**بُصْرىٰ**»[٢] بضم الباء هي مدينة حوران، قاله البكري[٣]، وقال ابن مكي: هي مدينة قيسارية.

«**الْبَصْرَةُ**»[٤] سُميت بالبِصْر والبَصر والبُصر، وهو الكدان كان بها، عند ٱختطاطها، واحدها: بَصرة وبِصرة بالفتح والكسر، وقيل: البَصرة: الطين العَلِك، وقيل: الأرض الطيبة الحمراء.

وقال صاحب «الجامع في اللغة»: البِصْر والبَصْر والبُصر: حجارة الأرض الغليظة، ويقال لها: البُصَيرة وتدمر والمؤتفكة؛ لأنها ٱئتفكت بأهلها في أول الدهر فلذلك قيل: الخريبة، وذكر أنهم حفروا أساس مسجدها فوجدوا فيها الجرار الخضر وغيرها من آنية[٥] الناس، والنسب إليها بالفتح والكسر لا غير.

«**بَيْسَانُ**»[٦]: بالشام وآخر بلاد الحجاز.

«**بُزَاخَةُ**»[٧]: موضع بالبحرين، وقال الأصمعي: هو ماء لطيِّئ، وقال

---

(١) مسلم (٢٨٨٤) من حديث عائشة.

(٢) البخاري (٧)، مسلم (١٧٧٣).

(٣) «معجم ما ٱستعجم» ١/ ٢٥٣.

(٤) في جميع النسخ: (أبنية).

(٥) البخاري (٧٨٤)، مسلم (٨).

(٦) مسلم (٢٩٤٢).

(٧) البخاري (٧٢٢١).

الشيباني[١]: ماء لبني أسد، وحكى البكري فيه: بُزوْخَة[٢].

«**بَلْدَحٌ**»[٣]: وادٍ قبل مكة من جهة الغرب.

«**بُوَاطٌ**»[٤]: بضم الباء، ورويناه من طريق الأصيلي والمستملي والعذري بفتح الباء، والأول أعرف، وهو جبل من جبال جهينة.

«**بُعَاثٌ**»[٥]: بضم أوله وعين مهملة هو المشهور فيه، وحكي عن الخليل بغين معجمة، وقيده الأصيلي بالوجهين، وهو عند القابسي بغين معجمة وآخره ثاء مثلثة بلا خلاف، وهو موضع بالمدينة علىٰ ليلتين.

«**الْبَلَاطُ**»[٦]: بفتح الباء موضع مبلط بالحجارة بين المسجد والسوق بالمدينة.

«**الْبُوَيْرَةُ**»[٧]: موضع من بلد بني النضير.

«**بُضَاعَةُ**»[٨]: بضم أوله، دار بني ساعدة بالمدينة وبئرها معلوم، فيها أفتى النبي ﷺ بأن الماء طهور ما لم يتغير[٩]، وبها مال من أموال أهل

---

(١) إسحاق بن عمرو الشيباني اللغوي أبو عمرو روىٰ عن أبي العلاء وغيره، وعنه أحمد ابن يحيىٰ ثعلب وغيره وكان من المعمرين، قال ابن حجر: صدوق. ت (٢٠٦ أو ٢١٠). ينظر: «تهذيب الكمال» ٣٤/ ١٣٤، «التقريب» (٨٢٧٥).

(٢) «معجم ما ٱستعجم» ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

(٣) البخاري (٣٨٢٦، ٥٤٩٩).

(٤) البخاري قبل حديث (٣٩٤٩)، مسلم (٣٠٠٩).

(٥) البخاري (٩٤٩)، مسلم (٨٩٢).

(٦) البخاري (٢٤٧٠، ٢٨٦١).

(٧) البخاري (٢٣٢٦)، مسلم (١٧٤٦).

(٨) البخاري (٦٢٤٨).

(٩) يشير المصنف إلىٰ ما رواه أبو داود (٦٦)، والترمذي (٦٦)، والنسائي وغيرهم، عن

المدينة من أموالهم، وفي البخاري تفسير القعنبي لـ «بُضَاعَة»: نخل بالمدينة[١].

«بِئْرُ ذَرْوَانَ»[٢]: كذا لكافة رواة البخاري وكذا لابن الحذاء، وفي كتاب الدعوات من البخاري فيه: «بِئْرٌ فِي بَنِي زُرَيْقٍ»[٣]، وعند الجُرجاني وكافة رواة مسلم: «ذِي أَرْوَانَ»[٤]، وقال الأصيلي: «ذِي أَوَانَ» لأبي زيد بواو من غير راء، وهو وهم؛ وإنما: ذو أوان، موضع آخر علىٰ ساعة من المدينة، وفيه بني مسجد الضرار. قال الأصمعي: بعضهم يخطئ فيقول: «بِئْرُ ذَرْوَانَ» والذي صححه ابن قتيبة: «ذِي أَرْوَانَ» كما للجُرجاني.

«بِئْرُ جَمَلٍ»[٥]: موضع بالمدينة فيه /١١٠/ مال من أموالها.

«بِئْرُ أَرِيسٍ»[٦]: بئر بالمدينة.

و«بِئْرُ رُومَةَ»[٧]: بئر أيضًا بالمدينة.

«بِئْرُ جُشَمٍ»[٨]: موضع مال من أموال أهل المدينة.

«بِئْرُ مَعُونَةَ»[٩]: بين مكة وعسفان وأرض هذيل حيث قتل القراء رضي

أبىٰ سعيد الخدرىٰ أنه قيل لرسول الله ﷺ: أنتوضأ من بئر بضاعة، وهىٰ بئر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن؟ فقال رسول الله ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء».

(١) البخاري (٦٢٤٨).
(٢) البخاري (٣٢٦٨).
(٣) البخاري (٦٣٩١)، ووقع في (س): (ثم في زريق).
(٤) البخاري (٥٧٦٦)، مسلم (٢١٨٩).
(٥) البخاري (٣٣٧)، مسلم (٣٦٩).
(٦) البخاري (٣٦٧٤)، مسلم (٢٠٩١/ ٥٤).
(٧) البخاري قبل حديث (٢٣٥١).
(٨) «الموطأ» ٢/ ٧٦٢.
(٩) البخاري (٢٨١٤)، مسلم (٦٧٧).

الله عنهم.

«**بَطْنُ مُحَسِّرٍ**»[١]: بكسر السين وشدها وهو وادي المزدلفة، وجاء في مسلم: «**وَهُوَ مِنْ مِنًى**»[٢]، وفي الحديث: «**وَالْمُزْدَلِفَةَ كُلَّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسِّرٍ**»[٣] قال ابن أبي نجيح[٤]: ما صبَّ من محسر في المزدلفة فهو منها وما صبَّ منه في منًى فهو منها، وهٰذا هو الصواب.

«**بَطْنُ عُرَنَةَ**»[٥]: بضم العين والراء، وقال ابن دريد بفتح الراء، قال بعضهم: وهو الصواب، وهو بطن وادي عرفة، يقال: إن حائط مسجد عرفة القبلي علىٰ حده لو سقط ما سقط إلَّا فيه وهو من الحرم.

قال ابن حبيب: بطن وادي عرنة هو بطن الوادي الذي فيه المسجد، ورأىٰ أصبغ[٦] المسجد من بطن عرنة وأنه لا يجزئ الوقوف فيه، ولم يره مالك منها ورأى الوقوف فيه جائزًا، وبطن هذين الواديين هو بطن مكة

---

(١) «الموطأ» ١/ ٣٨٨ و٣٩٢، مسلم (١٢١٨).

(٢) مسلم (١٢٨٢/ ٢٦٨).

(٣) «الموطأ» ١/ ٣٨٨.

(٤) عبد الله بن أبي نجيح واسمه يسار الثقفي أبو يسار المكي روىٰ عن سالم بن عبد الله، وطاوس وغيرهما، وعنه إسماعيل ابن علية، والثوري وغيرهما. قال الحافظ: ثقة رمي بالقدر ربما دلس. ت (١٣١).
ينظر: «تهذيب الكمال» ١٦/ ٢١٥، «التقريب» (٣٦٦٢).

(٥) «الموطأ» ١/ ٣٨٨.

(٦) أصبغ بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي أبو القاسم شيخ المالكية، حدث عن حاتم ابن محمد وتفقه بأبي جعفر بن رزق، وحمل عن أبي مروان بن سراج، وأجاز له أبو عمر بن عبد البر، وكان عجبًا في المذهب لا يجارىٰ في الشروط. ت (٥٠٥).
ينظر: «الصلة» ١/ ١٠٩-١١٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣١٢.

مما يلي ذا طًوى من الثنية البيضاء إلى التنعيم إلىٰ ثنية الخُضاض إلىٰ ما بين ذي طًوى والخُضاض.

«**الْبَحْرَيْنِ**»[١]: بلفظ التثنية بلاد معروفة باليمن وهو عمل فيه مدن، قاعدتها هجر.

«**بُحَيْرَةُ طَبَرِيَّةَ**»[٢]: معروفة بالشام طولها عشرة أميال، ولزمتها الهاء، وإنما هي تصغير بحرة لا تصغير بحر؛ لأن تصغير البحر: بحير، وهي بحيرة عظيمة يخرج منها نهر بينها وبين الصخرة ثمانية عشر ميلًا.

«**بَنُو مَغَالَةَ**»[٣]: قرية من قرى الأنصار، وهم أيضًا بنو جديلة، وقال الزبير: كل ما كان من المدينة عن يمينك إذا وقفت آخر البلاط[٤] مستقبل مسجد النبي ﷺ فهو بنو مغالة، والجهة الأخرىٰ هو جديلة وهم بنو معاوية، وهم من الأوس.

---

(١) «الموطأ» ١/ ٢٧٨، البخاري (٦٤)، مسلم (٢٠٧٨).

(٢) مسلم (٢٩٣٧).

(٣) البخاري (١٣٥٤)، مسلم (٢٩٣٠).

(٤) في (أ، د): (البلاط).

ترتيب الكتاب

الموضـوع	ج/ص
المجلد الأول: حرف الهمزة	١٦١/١
حرف الباء	٤١٩/١
المجلد الثاني: حرف التاء	٥/٢
حرف الثاء المثلثة	٤٥/٢
حرف الجيم	٨١/٢
حرف الحاء	٢١١/٢
حرف الخاء	٤٠٣/٢
المجلد الثالث: حرف الدال	٥/٣
حرف الذال	٦٩/٣
حرف الراء	٩٩/٣
حرف الزاي	٢٢١/٣
حرف الطاء	٢٦١/٣
حرف الظاء	٣٠٣/٣
حرف الكاف	٣٢٥/٣
حرف اللام	٤٠٧/٣
المجلد الرابع: حرف الميم	٥/٤
حرف النون	١١٥/٤
حرف الصاد	٢٥٣/٤
حرف الضاد	٣٢٣/٤
حرف العين	٣٦٥/٤
المجلد الخامس: باقي العين	٥/٥
حرف الغين	١٢٣/٥
حرف الفاء	١٨٥/٥
حرف القاف	٢٩٥/٥
حرف السين	٤٣١/٥
المجلد السادس: حرف الشين	٥/٦
الشين مع الدال	٢٢/٦
الاختلاف	٢٤/٦
حرف الهاء	٩٩/٦
حرف الواو	١٦١/٦
حرف الياء	٢٧٣/٦
فهرس الآيات	٢٩٩/٦
فهرس الشعر	٣٣٠/٦
فهرس الموضوعات	٣٣٧/٦
إجمالي ترتيب المجلدات	٣٧٨/٦

* * *